



مقدمة

الحمد لله على ما أعطى وتفضل وأنعم، والصلاة والسلام على النبي الموقر
المبجل المكرم، وروى بالرضا والرحمات أزواجه الطيبات الطاهرات ذوات الشرف
المعظم، وتولى برحمته ومغفرته آل بيته وعترته وجميع صحبه وصلى عليهم جميعا
وسلم.

أما بعد؛

فإن الاشتغال بعلم التراجم لا تخفى أهميته على طالب علم، لما له من قيمة
علمية سامية، ومنزلة رفيعة عالية، وتزيد أهميته إذا ارتبط بإحياء التراث وانتشاله من
الضياع؛ لأن في ذلك حفاظا على الهوية الفكرية والثقافية والتاريخية للأجيال السابقة
الممثلين القدوة والأسوة في العطاء والجد والبذل والمثابرة والتضحية، وتاريخنا
الإسلامي - قديما وحديثا - مليء بالأعلام في مختلف مجالات العطاء والبذل؛ علما
ودعوة وفكرا؛ وإن لم يأخذوا بعد حقهم، ولم ينالوا حظهم من الدراسة والتقدير.

وإذا كان كل شيء يشرف بمتعلقه، فإن علماء الشريعة الغراء هم أشرف الناس
والبشر لتعلق علمهم بوحى ربهم - كتابا وسنة -، فوجب الاعتناء بسيرهم وتراجمهم
وإيفائهم حقهم؛ إذ من أعظم المحن والإحزن التي أصابت الأمة في مقتل هي محنة ضياع
علم التراجم، فأسدل الستار عن جم غفير من العلماء، فأخمل ذكرهم وقبرت تراجمهم
خاصة علماء المغرب الأقصى الذي حظي على مرّ العصور بعلماء أجلاء في مختلف
العلوم والفنون، فوجب على اللاحق أن يُذكر بمفاخر السابق.

وإن مما يسترعي النظر في سير علماء هذا القطر ذلكم التفريط الكبير في الترجمة لهم، وتعريف الناس بمكانتهم، وتقريب طلبة العلم من تراثهم، كما هو شأن علماء المشرق، الذين نالوا من خلفهم عناية كبيرة وخدمة جليلة كثيرة.

ومن هذا الباب انبرى بعض العلماء والباحثين الغيورين إلى نفص الغبار عن تراجم كثير من الأئمة الأعلام الذين لم ينالوا حقهم من الشهرة والتعريف بهم وبمنزلتهم، وذلك من خلال الإلماع إلى فضائلهم وفواضلهم، والاقتباس من مآثرهم ومفاخرهم، والسير على نهجهم وطريقتهم، والاطلاع على مصنفاتهم وتوالييفهم، ونشر جهودهم وتراثهم، والتأسي بحميد فعالهم وأقوالهم.

وجريا على هذا السنن الجميل والأثر البهي الجليل جاء هذا البحث لتجلية الغبار عن منارة من أولئك الأئمة الأعلام الذين حملوا لواء العلم في المغرب الأقصى، وأقصد الإمام العلامة أبا العباس أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي، صاحب التأليف العديدة، والمسائل المحررة المفيدة، فقد طبقت شهرته الآفاق في زمانه، وتميز على أمثاله وأقرانه، لكن لما طال الأمد، ووارى التراب الجسد أفل ذكره، ولم يوف حقه ومستحقه من التعريف به وبمؤلفاته كما هو حال كثير من علماء المغرب.

هذا، وقد دعاني ما رأيته من التقصير في حق العلماء عامة وعلماء هذا البلد خاصة وبالتحديد في الدرس القرائي إلى خوض غمار هذا البحث، والكشف عن جهود هذا العَلم، الذي ظل مغمورا ردحا من الزمان، حتى أزيل عنه اللثام مؤخرا بتحقيق بعض تراثه، وإبراز بعض جهوده العلمية في بعض الفنون، إلا أنه مع ذلك ما يزال مغمورا من جهة جهوده القرائية التي ساوق فيها جهابذة عصره، ولا أدل على ذلك استوائه على نواصي النُّظَّار بتأليفه التي تنم عن رسوخه العلمي، ومن طالع مؤلفاته في هذه البابة يلحظ جودة العرض وغزارة المادة وقوة الاستدلال، فكان هذا مما حرك في النفس داعية البحث في هذا الجانب من جوانب حياته، فرأيت أن أبدي نكتا جديدة من جهوده التي أزعجني لم أسبق

إليها في بحث مستقل، وجعلت عنوان بحثي: "مؤلفات الإمام أبي العباس أحمد بن مبارك السجلماسي 1155هـ في علوم القرآن: دراسة في الموضوع والمنهج، مع تحقيق رسالته: المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية"، قاصداً بذلك تبريز منهجه، وتجلية طريقته، وسيأتي تشوير ذلك ومفاتشته في إبانته وحينه.

ولا يعزب عن ذوي الألباب أن مكاشفة المنهج ودراسته لا بد لها من تتبع واستقراء وهو ما حاولت أن أسير عليه في هذا البحث.

• أهمية الموضوع وأسباب اختياره

إن من مقاصد هذا البحث وأهدافه نفوذ الغبار عن عِلْمٍ من الأعلام المخمولين، كما هو شأن كثير من علماء المغرب الحبيب، أوقفنا هذا البحث على بعض آثاره ومؤلفاته ليعرف المغاربة قدر علمائهم، ويحاولوا السير على نهجهم وينسجوا على منوالهم، ومن هذه المؤلفات كتاب "المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية" الذي جعلته أنموذج هذه الدراسة، فقد جاء به المؤلف بأسلوب بديع، سهل العبارة، قريب للفهم ليكون للمبتدئين تبصرة وللشيوخ المقرئين تذكرة.

وقد شهد هذا العصر ثورة علمية تهدف إلى إحياء ذكر هؤلاء الأعلام وبعثه، وإخراج مجموعة من المخطوطات القرائية القابعة في مختلف مكتبات العالم، فجاء هذا البحث للإسهام في هذه الصحوة التي مرامها ابتعاث التراث عِلْماً وأعلاماً.

وقد كان لهذا الاختيار أسباب كثيرة يمكن تقسيمها إلى ما هو ذاتي وما هو

موضوعي:

1- الأسباب الذاتية:

✓ تعلق البحث بجهود العلامة ابن مبارك في علم القراءات الذي أزعج أنه مجال تخصصي.

✓ رغبتني الملحة في الإسهام في إخراج التراث الإسلامي عامة والمغربي على وجه الخصوص، في فن اشتهر به المغاربة عبر العصور.

✓ ما تلقيته من تشجيع وتنويه من أستاذي فضيلة الدكتور توفيق العبكري حفظه الله وأبقاه ذخرا للإسلام والمسلمين.

2- الأسباب الموضوعية:

✓ كون العلامة ابن مبارك من علماء المغرب المغمورين، الذي نهل من معادن العلم الذين اشتهروا بالتحقيق والتدقيق، ممن تشد إليهم الرحال.

✓ توارد كلمة الباحثين في شبه إجماع على أن السجلماسي قد بلغ في شرحه للدالية إلى باب الهمز المصدر حقيقة أو حكما مما يمثل ثلث القصيدة الدالية، وكلهم عالة في ذلك على كلام أبي القاسم الشاوي المشهور بدراوة في كتابه تنبيه السالك إلى جنان ثمار دالية ابن المبارك، وقد تبين لي بعد الوقوف على نسخ المخطوط الثلاثة أنه قد بلغ فيه إلى ثلثي أبيات الدالية كما سيأتي معنا تفصيل ذلك.

✓ الجهود في علوم القرآن لعلماء المغرب مما ينبغي أن يعتنى به ويأخذ حقه في المباحثة لإبرازها، خاصة إذا كانت هذه الجهود من عالم موسوعي كابن مبارك اللمطي رحمه الله تعالى.

✓ إعطاء صورة واضحة عما كان عليه علماء المغرب الأقصى من سعة علم وتوسع علمي في مختلف الفنون.

• الدراسات السابقة

لقد تناول بعض الأساتذة والباحثة جهود العلامة أحمد بن مبارك في بعض الفنون والعلوم، ويجمل بي في هذا المقام أن أذكر ما وقفت عليه من جهود هذا العَلم في علوم القرآن - الذي هو موضوع الدراسة - مما تم تحقيقه ومنها:

أولاً: "رسالة في الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن" حققها الأستاذ محمد دامي تحقيقاً ماتعاً، استفدت منه في هذه الدراسة كثيراً.

ثانياً: إزالة اللبس عن المسائل الخمس وقد عقد المؤلف فيه المسألة الأولى لتفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾¹ حققه الأستاذ عبد العلي بلاّمين.

ثالثاً: حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثاً حققه الأستاذ المحجوب إبراهيم محمد الزنيقري والأستاذ أبو ناصر محمد مجاهد موسى.

لكن لم أقف مع قلة اطلاعي وقصور باعي على من تولى تبريز جهوده في علوم القرآن تخصيصاً وتبيين منهجه فيه ومجالات تأليفه، حتى الدكتور الحبيب عيادي في كتاب "من أعلام المذهب المالكي بتاfileالت أحمد بن مبارك السجلماسي" أغفل الحديث عن جهوده في علوم القرآن بعد أن ذكر تميزه في الفقه والأصول والحديث والتصوف، وهذا لا ينقص من قيمة كتابه.

➤ خطة البحث:

استوت خطة بحثي في مقدمة وفصل تمهيدي وباين وخاتمة وفهارس على النحو التالي:

➤ مقدمة، وقد ضمنيتها عنوان البحث وموضوعه، وحدود البحث وأهدافه وأهميته، وبواعث البحث، والدراسات السابقة، والخطة المتبعة.

➤ فصل تمهيدي، وقد جعلته نقطة انطلاق لي فيما أرومه من بيان مكانة الإمام ابن مبارك اللمطي في الدرس القرآني، لذلك كان لزاما علي الحديث عن العصر الذي نبغ فيه العلامة أبو العباس السجلماسي، ثم أتبعه بإعطاء نبذة عن حياته، وقد جعلته في مبحثين اثنين:

✓ المبحث الأول: وهو الذي خصصته لإعطاء لمحة مختصرة عن عصر الإمام أحمد بن مبارك اللمطي تدريسا وتأليفا، وهو في ثلاثة مطالب:

■ المطلب الأول: لبيان الحالة العلمية عموما في عصر أحمد بن مبارك اللمطي، بينت فيها الصبغة العامة التي امتاز بها عصره من عناية ملوك الدولة العلوية الشريفة بالعلم والعلماء، وكيف بلغت العناية بهم منزلة عليّة، وسارت فيهم سياسة الملوك سيرة رضية.

■ المطلب الثاني: للتعريف بأهم أعلام عصر أحمد بن مبارك اللمطي، وإبراز مناقبهم ومكارمهم، وتقريب سيرهم، ثم محاولة بيان العلاقة التي كانت تجمعهم بالعلامة أبي العباس السجلماسي.

■ **المطلب الثالث:** لعرض أبرز مؤلفات أعلام عصر أحمد بن مبارك اللمطي، مع التركيز على ما كان منها له علاقة بالدرس القرآني، لما له من تعلق بموضوع البحث وغرضه الأساس، دون إغفال التعليق بما تيسر على تلك المصنفات.

✓ **المبحث الثاني:** وهو الذي توسعت فيه في ترجمة العلامة أبي العباس أحمد بن مبارك السجلماسي، وبيان شيء من سيرته المعطرة، ومسيرته المظفرة، وقد جعلته في خمسة مطالب:

■ **المطلب الأول:** وقد اشتمل على المعلومات الشخصية له كاسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده، مع التركيز على ظروف نشأته التي كان لها أثر كبير في صقل شخصيته، وتزكية نفسيته، ثم ختمته ببيان تاريخ ووفاته.

■ **المطلب الثاني:** وهو الذي جعلته خاصا ببيان مشيخته التي نهل من علمها، وأفاد من ركام تجربتها، ثم للتعريف بتلاميذه شرخا وشيوخا الذين استفادوا من علمه وارتووا من أدبه وحلمه.

■ **المطلب الثالث:** وفيه تعرضت لمؤلفاته بالتعريف الشافي بموضوعها وقيمتها العلمية، والتنبيه الكافي على معلوماتها طبعاً وتحقيقاً، وما الذي بقي منها في حيز المخطوط.

■ **المطلب الرابع:** وبينت فيه المكانة العلمية التي تبوأها العلامة أبو العباس اللمطي، وعرضت فيه للثناء الكبير الذي أثنى به علماء عصره وأعلام وقته عليه، مما يؤكد تلك المكانة ويرسخها.

■ المطلب الخامس: وقد تعرضت فيه لما كان عليه العلامة اللمطي تبعاً لعلماء أهل مذهبه عقيدة، وفقها، فبينت عقيدته، ثم أوضحت مذهبه الفقهي.

➤ الباب الأول: وهو الذي خصصته للجزء الأول من هذه الدراسة، وهو التعريف بمؤلفات الإمام أبي العباس اللمطي، وبيان موضوعها مع التعريف بمنهجها، وقد جعلته في خمسة فصول:

✓ الفصل الأول: وفيه قمت بالتعريف بكتاب الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المرتب على حروفه، وفيه ثلاثة مباحث:

■ المبحث الأول: وهو الذي حررت فيه اسم الكتاب ووثقت فيه صحة نسبته للعلامة أبي العباس، ثم بينت فيه الباعث على تأليفه، ثم ختمته بذكر قيمته العلمية.

■ المبحث الثاني: وقد خصصته للحديث عن موضوع الكتاب، وذلك ببيان مضمونه، ثم تحديد المصادر التي اعتمد عليها فيه.

■ المبحث الثالث: وهو خاتمة التعريف بالكتاب وذلك من خلال بيان منهج المؤلف فيه، والتعرف على أسلوبه، مع ذكر بعض الملاحظات التي وجهت إليه.

✓ الفصل الثاني: وقد سعيت فيه للتعريف برسالة علمية في جزئية دقيقة، وهي بيان حكم تكرير سورة الإخلاص ثلاث مرات عند الختم، وقد قسمته كذلك إلى ثلاثة مباحث:

■ المبحث الأول: وفيه وثقت اسم الرسالة وأكدت صحة نسبتها لمؤلفها، ثم وضحت سبب تأليفها، وختمته ببيان قيمتها ومكانتها.

■ المبحث الثاني: وهو الذي تعرضت فيه لبيان موضوع الرسالة ومضمونها، مع تحديد أهم المصادر التي اعتمد عليها العلامة أبو العباس فيها.

■ المبحث الثالث: وقد خصصته لتوضيح منهج العلامة ابن مبارك في هذه الرسالة، وذلك من خلال بيان طريقة عرضه لمادته العلمية فيها، مع إبداء بعض الملاحظات التي تبدت لي عند قراءتها.

✓ الفصل الثالث: وهو المخصص للتعريف برسالة جعلها العلامة في تفسير

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾¹، وقد أثار فيها مسألة معية الله عز وجل، وقد قمت بالتعريف بها من خلال ثلاثة مباحث أساسية:

■ المبحث الأول: وقد سعت فيه للتعريف باسم الرسالة وذكر الخلاف الكبير الحاصل في ذلك، ثم قمت بتحرير نسبته للعلامة اللمطي بذكر مستنداتي في ذلك، ثم بينت فيه الباعث على تأليفه، مع الختم بالتأكيد على قيمته العلمية.

■ المبحث الثاني: وفيه توسعت في توضيح موضوع هذه الرسالة الفريدة، فبينت مضمونها وطريقة تصميمها، ثم ختمته بذكر أهم المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في تحريرها.

■ المبحث الثالث: وهو الذي خصصته لإيضاح المنهج العلمي الذي اعتمده الإمام ابن مبارك فيها، مع بيان أسلوبه البديع في صياغة وسبك عباراتها، ثم أردفته ببعض الملاحظات التي عنت لي من خلال الاطلاع عليها.

✓ الفصل الرابع: وفيه التعريف بأهم مؤلفات العلامة أبي العباس في علوم القرآن، وهو كتاب المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية، وذلك في ثلاث مباحث رئيسة وهي:

■ المبحث الأول: وهو الذي وضحت فيه اسم الكتاب كما ورد في النسخ التي اعتمدت عليها في تحقيقه، ومن خلالها بينت كذلك صحة نسبته إلى صاحبه، ثم أشرت إلى أهم البواعث التي وقفت عليها وكانت وراء تأليف الإمام اللمطي لهذا الكتاب، ثم ختمت هذا المبحث بالتأكيد على القيمة الكبيرة التي يتمتع بها هذا المصنف البديع.

■ المبحث الثاني: وقد قمت في هذا المبحث بالتطرق لكل ما له علاقة بموضوع الكتاب، بدأت فيه بالتعريف بأهم ما ورد في مضمونها وهو وقف حمزة وهشام، ثم بعد ذلك ذكرت أهم ما وقفت عليه من الشروح المصنفة في نفس موضوع المقالة الوافية، ثم ختمته بذكر أهم المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في هذا السفر العظيم.

■ المبحث الثالث: وفيه بيان موسع للمنهج العلمي الذي سار عليه العلامة أحمد بن مبارك اللمطي في الكتاب، ثم وقفت على أهم ما يميز أسلوبه في تحريره، ثم جعلت خاتمته في إعطاء بعض الملاحظات التي جمعتها أثناء تحقيقي له.

✓ الفصل الخامس: وقد حاولت فيه تجميع ما عن لي من نظرات العلامة أبي العباس اللمطي وفرداته ومعالم نبوغه.

➤ الباب الثاني: وهو الذي خصصته لتحقيق كتاب المقالة الوافية، وقد قدمته بتمهيد جعلته في ثلاثة مطالب، ثم بعد جئت بالنص المحقق

✓ تمهيد: وقد قمت فيه بتوصيف النسخ المعتمدة مع بيان منهجي في التحقيق، وإعطاء نماذج مصورة من النسخ المعتمدة

- المطلب الأول: وقد خصصته لوصف النسخ المعتمدة في تحقيق هذا الكتاب
- المطلب الثاني: وهو الذي بينت فيه منهجي في التحقيق
- المطلب الثالث: وفيه قدمت بعض النماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق
- ✓ النص المحقق
- خاتمة، وفيها بينت أهم النتائج والخلاصات التي توصلت إليها في هذه الدراسة، مع تقديم بعض التوصيات التي ظهرت لي أثناء إنجازها.
- الفهارس، وجعلتها في الآتي:
- ✓ فهرس الآيات
- ✓ فهرس الأحاديث
- ✓ فهرس الأشعار
- ✓ فهرس الأعلام
- ✓ فهرس المصادر والمراجع
- ✓ فهرس الموضوعات

وقبل الختام يطيب لي عملاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه"¹، وقوله: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"²؛ أن أتقدم بالشكر الجزيل والدعاء الوفير لكل من أسدى إليّ معروفاً، وأخص منهم مشايخي الفضلاء وأساتذتي الأجلاء؛ إذ لم يخلوا

1_ رواه أبو داود (310/2)، والنسائي (61/5) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - .

2_ رواه أبو داود (304/4) والترمذي (228/3).

عليّ بوقتهم الثمين، وعلمهم المتين، وعلى رأسهم فضيلة أستاذي الدكتور توفيق
العقبري، كما لا أنسى شكر كل من قدم لي نصيحة أو فائدة لإنجاح هذا البحث.

وختاماً أحمد الله سبحانه وتعالى وأشكره على ما منّ به عليّ من فضله وإنعامه
ووفقني لإتمام هذا البحث. وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فصل تمهيدي:

أبو العباس أحمد بن

مبارك السجلماسي وجهود

معاصريه في خدمة علوم

القرآن

عقدت هذا الفصل التمهيدي للتعريف بالعلامة أبي العباس اللمطي السجلماسي، وتقريب سيرته من القارئ الكريم، مع بيان جهود معاصريه في خدمة الدرس القرآني، وقد قمت بتقسيمه على الشكل الآتي:

المبحث الأول: عصر أحمد بن مبارك اللمطي تدريساً وتأليفاً، وهو في ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الحالة العلمية في عصر أحمد بن مبارك اللمطي

المطلب الثاني: أعلام عصر أحمد بن مبارك اللمطي

المطلب الثالث: أهم مؤلفات أعلام عصر أحمد بن مبارك اللمطي القرائية

المبحث الثاني: ترجمة أبي العباس أحمد بن مبارك السجلماسي ، وهو في خمسة

مطالب

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده، ونشأته، ووفاته.

المطلب الثاني: شيوخه، وتلاميذه.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

المطلب الرابع: مكانته العلمية.

المطلب الخامس: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المبحث الأول: الدرس القرائي في عصر أحمد بن مبارك اللمطي

لقد بزغ نجم علماء المغرب في مختلف العلوم الشرعية منذ دخول الإسلام، وبرز في كل قرن علماء أجلاء، وسأخص بالذكر في هذا المبحث عصر المؤلف - القرن الثاني عشر - وأقف على بعض جهود العلماء في علوم القرآن على وجه أخص؛ لأنه موضوع البحث، وسأحاول التركيز في هذا المبحث على أهم الجهود المبذولة في علوم القرآن من غير حصر ولا استقصاء، وذلك من خلال الوقوف على أهم أعلام هذا العصر وجهودهم المبذولة في هذا الفن، وقد جعلت ذلك في ثلاثة مطالب أساسية، أولها للحديث عن الحالة العلمية العامة في هذا العصر، وثانيها للتعريف بأهم أعلام هذا العصر، وثالثها لبيان أبرز مؤلفاتهم في علوم القرآن.

المطلب الأول: الحالة العلمية في عصر أحمد بن مبارك اللمطي

عرف عصر العلامة أبي العباس اللمطي عناية كبيرة بالعلم في مختلف العلوم والفنون، ويُرّجع الباحثون سبب هذا النشاط العلمي إلى انتشار الزوايا في العديد من قرى ومدن المغرب خلال أواخر الدولة السعدية، يقول الأستاذ عبد الله كنون عن هذه المرحلة: "من الألفاظ الخفية أن ظهرت الزاوية الدلائية في ذلك الحين، فكأنما بعثها الله لحفظ تراث العلوم والآداب الذي كاد أن يضيع، فقامت عليه خير قيام، وما هي إلا مدة قليلة حتى صارت مركزا مهما لنشر الثقافة العربية بين قبائل المغرب ومأرزا حصينا للعلوم الإسلامية بالبلاد، وقد تخرج فيها عدد لا يحصى من العلماء الفطاحل و الأدباء الأمثال، يكفي أن نذكر منهم علامة المغرب في هذا العصر أبا علي اليوسي، والواقع أنه لو

لم يقض عليها مولاي رشيد ذلك القضاء المبرم لكان للمعارف اليوم بالمغرب، وخصوصا القبائل شأن غير هذا الشأن"¹.

وقد حاول الأستاذ عبد الله كنون إيجاد مسوغ لصنيع المولى رشيد بأن ما يشفع له هو رغبته في نقل أهل العلم من رجال الزاوية إلى مدينة فاس بعدما قضى عليها، وكان يتعهدهم ببره وألطافه².

وقد بين الأستاذ عبد الله كنون سبب فراغ مدينة فاس من العلماء فقال: "فترت الحركة العلمية في المغرب بعد وفاة المنصور الذهبي فتورا كبيرا، لا سيما عندما أراد السلطان المأمون الملقب بالشيخ من العلماء أن يوافقوا على احتلال العدو لمدينة العرائش فلم يرتضوا ذلك، وخرج الكثير منهم فارين بدينهم إلى البوادي؛ فكان لذلك من التأثير السيئ على الأوساط العلمية في المدن المغربية وخصوصا فاس ما لا يخفى"³، فأراد المولى الرشيد إعادة فاس لسابق عهدها، وذلك بنقل العلماء إليها وإرجاعها قبله للعلم وأهله.

ويروي أبو عبد الله اليفراني عن هذه المرحلة خصوصا في عهد الدولة العلوية أنه تدفقت على الناس العلوم وذللت صعاب الفنون والفهوم، حتى عاد صغار الطلبة يعرفون فنونا عديدة ويكون لهم فيها عارضة جديدة⁴.

وفي هذه الفترة وُجد زخم معرفي في جميع العلوم وظهرت أنماط، جديدة من التأليف أشبه ما تكون دوائر معارف تمثلت في كتب كمحاضرات اليوسي ورحلة العياشي

1- النبوغ المغربي، 1 / 274.

2- النبوغ المغربي، 1 / 274.

3- ينظر: النبوغ المغربي في الأدب العربي للأستاذ عبد الله كنون ص 1 / 274.

4- ينظر: مجلة المغرب، ص 8.

وأقوم عبد الرحمن الفاسي، ونجد لأول مرة في الأدب المغربي النثر الفني الخالص في كتاب {الأنيس المطرب} للشريف العلمي الذي ترجم فيه لإثني عشر من أدباء العصر بأسلوب جديد وطريقة أدبية مبتكرة وصياغة جميلة، وفي الفقه والتفسير برز علماء لامعون كالمسناوي الدلائي والطيب بن كيران وأبو علي بن رحال المعداني والشيخ أحمد بن مبارك السجلماسي وغيرهم¹.

وقد امتدت العناية في هذا العصر أيضا إلى الأدب والأدباء مما دفعهم لإعطاء بديع إنتاجهم آثارا رائعة تبيّن عن تفوقهم في مضماره وبلوغهم أقصى أبعاد النبوغ في ساحاته، كأبي علي اليوسي والأمير الشاعر محمد العالم بن مولى اسماعيل وابن زاكور الذي برع في مضمار النقد الأدبي².

وعرف هذا العصر أيضا العناية بعلم الطب، فبرز فيه أطباء برعوا في صناعتهم وألّفوا فيها ومارسوا العلاج كعبد الوهاب أدراق {ت1159هـ} وعبد المجيد المنالي الصوفي الشاعر وابن زاكور الشاعر الأديب...³.

ويذكر القادري في كتابه "نشر المثاني" أثناء ترجمته للسلطان إسماعيل: "وجدت الناس لأيام العلوم عهدا، فكانت أسواق العلم في خلافته عامرة، ونجوم أفلاكه نيرة زاهرة"⁴.

وهو نفس ما قاله الضعيف الرباطي، في كتابه عن تاريخ الدولة العلوية: "وجدت الناس في أيامه للعلوم عهدا... وقام فيه كثير من الناس بالعلم والدين أتم قيام"¹.

1- تحرير مسألة القبول، ص 33.

2- ينظر: الفقيه أبو عبد الله المسناوي، لإدريس خليفة، ص 39، 40.

3- نفسه، ص 39.

4- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، 3 / 290.

وقد وجه المولى إسماعيل رسالة إلى علماء فاس قصد استنهاض هممهم للحفاظ على الدور الطلائعي فقال: "فأنتم عالمون ما ورد في فضل التعلم والتعليم... وقد جعلكم الله نظاما لهذا الدين القويم... وجعل ما أنعم به عليكم من العلم غير قاصر على أنفسكم، فأجرى النفع لعامة المسلمين وخاصتهم، كبيرهم وصغيرهم، شريفهم ومشروفهم، وصار بكم ليل الجهل نهارا، وصرتم شموسا يستضاء بها وأقمارا"².

وقال أيضا: "وبلغني أنه حصل منكم تقصير في التعليم حتى كاد أن يضيع العلم من فاس وهي أم مدن المغرب فيكون في غيرها أضيع، فنأمركم أن ترجعوا لما كنتم عليه من الاجتهاد ونفع الحاضر والباد... وستعمكم منا عطايا تعم المعلم والمتعلم متبوعة بغيرها"³.

قال الدكتور الحبيب عيادي⁴: ومما يزيد في تشجيع الجانب العلمي في هذا الدور مراقبة السلطان لتحركات العلماء وفتورهم، فقد كان المولى إسماعيل يتتبع نشاط العلماء باهتمام بالغ فإذا رأى منهم تقصيرا في القيام بالواجب عاتبهم على ذلك وهز نفوسهم للعمل، وأيقظ عزائمهم للحب والمثابرة بالترغيب والترهيب، وتوفير الظروف الملائمة للعمل والمساعدة على النشاط، والدليل على ذلك الرسالة التي بعث بها إلى علماء فاس قال لهم فيها: "وأنتم علماء المسلمين وأئمة الدين طرق سمعنا أنكم اشتغلتم باللذات واتبعتم الشهوات واتبعت العامة والخاصة طريقكم وسلوكوا سبيلكم، وبلغني أنه حصل منكم تقصير في التعليم حتى كاد أن يضيع العلم من فاس وهي أم مدن المغرب فيكون في

1 - تاريخ الضعيف، ص 58.

2 - المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل ابن الشريف، لعبد الرحمان ابن زيدان، ص 104 - 105.

3 - نفسه، ص 106.

4 - ينظر: تحرير مسألة القبول، ص 35.

غيرها أضيع، فنأمركم أن ترجعوا لما كتتم عليه من الاجتهاد ونفع الحاضر والباد واعملوا بما ينفعكم يوم المعاد"¹.

هذا الخطاب السلطاني أبرز المكانة التي تسنمها علماء القرويين، على اعتبار أنهم معيارية علمية تقاس بها درجات الصعود والتراجع العلمي المغربي، مما يحتم تفانيهم في المهام الفكرية المنوطة بهم مثل التنظير والاستنباط والتشريع، مقابل تقديم تحفيزات مادية حيث تجرى الرواتب من بيت المال، لتكفيهم مؤونة الانشغالات المعيشية، والتفرغ للعلم والمعرفة².

وكان كثير الاهتمام بالعلماء وذلك بتفقد أحوالهم، ومما يبرز ذلك رسالته التي وجهها إلى الشيخ عبد القادر الفاسي، فقال له فيها: "فلتعلم أن البال لم يزل متعلقا بكم منذ حل ذلك المرض بمدينة فاس راجين لكم السلامة... ولا نطلب من الله إلا إبقاءكم إذ أنتم دار علم، وموت العلماء قد جُرحت منا الأكباد، وتفطر منه الفؤاد"³.

وقد تبع المولى إسماعيل في تشجيع العلم ولده وولي عهده المولى محمد العالم، قال العلامة عبد الله كنون عنه بأنه: "أقام سوقا نافقة للعلم والأدب وجمع عليه من أهل الفضل والنباهة كل عالم نحرير وأديب شهير، وفي أيام خلافته عن والده بإقليم سوس قصدته الوفود من تلك النواحي النائية الضاربة في جنوب المغرب وصحرائه ولاسيما في إقليم شنقيط وكان هذا الإقليم يتمخض عن حركة أدبية قوية، فمدحه شعراؤه بما طال العهد بمثله من الشعر الفحل، واطلع الناس بسبب ذلك على ماكان بجنوب المغرب من نهضة علمية مباركة، وخاصة في علوم اللغة والأدب. وفي الحقيقة إن مولاي محمدا العالم

1 - مجلة تطوان، عدد خاص برسائل المولى إسماعيل، ص 37.

2 - ينظر: المجالس العلمية السلطانية، لآسية الهاشمي، 1 / 237.

3 - مجلة تطوان، ص 37.

كان شخصية أدبية فذة، وله آثار شعرية ونثرية فريدة، ولولا خلافه على أبيه الذي أودى بحياته لكان أسدى إلى المغرب أيادي بيضاء من حيث البعث والتجديد في ميدان المعارف والعلوم¹.

قال الدكتور الحبيب عيادي²: وبعد المولى إسماعيل وابنه تابعت الحياة الثقافية سيرها -خاصة على عهد السلطان مولاي عبد الله- على مهل نحو التقدم، فأتى هذا السلطان الذي نصب على العرش سبع مرات عمل أبيه في هذا الميدان، فمن آثاره العلمية أنه جدد مجموعة من الكتب التي كان مولاي إسماعيل قد أمر وزيره أحمد بن الحسن اليمحمدي بجمعها، وتشتمل على عشرة أجزاء في مختلف العلوم؛ لكل منها مقدمة في ترجمة أحد العشرة المبشرين بالجنة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أوقف الكتب النفيسة على جامع القرويين وغيره من المعاهد العلمية.

وفي عهد المولى سليمان بن محمد كانت المناداة بحفظ القرآن وتعلم العلم، والتشجيع على تعاطيه ونشره بالدراسة والتأليف وخاصة علوم القرآن والحديث بالغا أقصاه وقائما على المراعاة والملاحظة، وتقديم المنح والجوائز، وترتيب الأرزاق والفوائد للمستحقين وللفاعلين، فمن ذلك أنه رحمه الله أمر أبا العلاء إدريس بن عبد الله البدرابي وكان من الشخصيات اللامعة في القراءات، والتجويد، والرسم، أن يؤلف تأليفا في مقرأ نافع ابن عبد الرحمن المدني فألف كتابه التوضيح والبيان في مقرأ نافع بن عبد الرحمن، قال في أوله جعلته سلما لتعليم الصبيان، وتذكرا للماهرين بالقرآن، وأمره كذلك بتأليف في همزة الوصل وفي الألف التي تزداد في الخط إلى غير ذلك من الخدمات القرائية

1- النبوغ المغربي، 1/ 275.

2- ينظر: تحرير مسألة القبول، ص 37.

التي أرشد إليها رحمه الله، وفي عهده نبغ المفسر الكبير الشيخ الطيب بنكيران الذي وضع تفسيراً جليلاً من سورة النساء إلى حم غافر.

وأما في عهد المولى محمد بن عبد الله فقد استوت النهضة وازدهرت الحركة باعتماد القرآن والحديث، وبتوجيه التعليم وتنظيمه، وتحديد برامج ومناهجه، ثم بوضع منشور للتعليم أذاعه على العموم والخصوص، وتوعد كل من خرج عن أحكامه، وراقب التعليم مراقبة تمنع من التصرف المطلق في أبوابه، وهذا المنشور الذي له ذكرى في التاريخ يعد من معالمه الحسنى ومكارمه المثلى رحمه الله تعالى، ومن أجله انتشرت كتب السلف، وكثر الاطلاع على آثار الأقدمين، واستقام النظر في الكتاب والسنة، وكانت الصلات تأتي في كل عيد إلى القراء والعلماء والطلبة والمؤذنين وأئمة المساجد، تشجيعاً لهم على ممارسة أعمالهم بنشاط وإخلاص، والأعمال بالنيات ولكل امرء ما نوى¹.

المطلب الثاني: أعلام عصر أحمد بن مبارك اللمطي

انماز القرن الحادي عشر والثاني عشر ببروز كثير من الأعلام في الدرس القرائي، وبز فيه المتمهرون، وأسهموا في إغناء الساحة العلمية والدرس القرائي على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق سأحاول إبراز بعض أعلام الدرس القرائي في عصر المؤلف العلامة أبي العباس اللمطي السجلماسي:

1 - مجلة دعوة الحق، <https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/2491>، تاريخ الزيارة: 20 / 07 / 2023.

• وأبدأ بشيخه الذي تأثر به في الجانب القرائي في بداياته، العالم العلامة المدرس الزاهد الكبير، أبو العباس سيدي أحمد الحبيب اللمطي، فقد جمع عليه القرآن الكريم بقراءاته.

ولد رضي الله عنه في رمضان سنة 1068هـ، في قصر الماطي وهو أحد قصور الريصاني بالمغرب.

وكان -رحمه الله- عالما متبحرا، قال فيه تلميذه المحقق سيدي أحمد بن عبد العزيز ما نصه: "فريد العصر، ذو المآثر التي لا يدركها الحصر، المتضلع من المعقول والمنقول، المتحلي من الفضائل والفواضل ما يبهر العقول، المجلي في الحفظ والتحقيق بين مشاهير القراء، وسائر أرباب العلوم الغراء من حاز المجد الراسخ، والولاية التي ما لمحكم آياتها بحول الله من ناسخ، سيدنا المتبرك به شرقا وغربا، المتخذ حبه وسبلة إلى الله وقربى، شيخنا أبو العباس سيدي أحمد الحبيب بن محمد السجلماسي"¹.

وقال عنه الحضيكي: "كان رضي الله عنه عظيم الشأن والقدر، خضعت له رقاب الجبابرة ووضع له القبول في الأرض، برع في العلوم الظاهرة، وانتشر صيته في المغرب بل وفي بلاد المشرق"².

وقال عنه أيضا: "وقرأنا عليه فاتحة الكتاب مرارا، ثم دعا لنا وودعنا وانصرفنا في أمان الله تعالى. وقرأ عليه شيخنا الأستاذ قارئ ساحلنا وبلادنا سيدي سعيد بن عبد

1- ينظر: نشر المثنائي 4/ 94-95، والتقاط الدرر 2/ 424.

2- ينظر: طبقات الحضيكي 2/ 104.

الرحمن الشبي الفاتحة، فأقام له لسانه في الحروف وجودها له، ودل ذلك على تمهره في علوم القراءات، وقد ألف فيه كتابا عجيبا، وكان مشهورا بالتجويد في بلاد المغرب¹.

وقال عنه محمد بن الطيب القادري: "كان رضي الله عنه من أكابر الزهاد، وممن شاعت كرامته وفضائله في الأرض والبلاد، وممن أجمع الخاص والعام على ولايته، واعترف الكل بتحقيقه للعلوم ودرايته، طويل المكث في داره، لا يخلص لملاقاته إلا بعد المدة المديدة مع حرص الناس على ذلك ولزوم بابه"².

أخذ عنه أحمد بن مبارك اللمطي القراءات السبع، وممن قرأ عليه كذلك محمد بن أحمد الحضيكي، وأحمد بن عبد العزيز الهلالي، والمقرئ سعيد بن عبد الرحمن الشبي؛ وغيره.

وقد ذكر الدكتور عبد الهادي حميتو سنده في كتاب كشف القناع، وذكر بعض أشياخه³.

توفي رحمه الله رابع محرم عام 1165 هـ، ودفن بداره في سجلماسة.

• الإمام العلامة المقرئ المجود أبو الفضل وأبو سرحان مسعود بن محمد بن علي جموع -بتشديد الميم- السجلماسي الأصل، الفاسي الدار، السلاوي الوفاة والمدفن⁴.

1- ينظر: نفس المصدر.

2- نشر المثاني، 4 / 94.

3- ينظر: كشف القناع للدكتور عبد الهادي حميتو 1 / 631639.

4- ينظر: نشر المثاني للقادري 3 / 158، وسلوة الأنفاس للكتاني 2 / 395-396، الأعلام للزركلي 12 / 229-230، وشجرة النور الزكية 1 / 472.

لم أقف للشيخ جموع رحمه الله على سنة ولادة، ولم أجد أحدا أشار إلى تاريخ ولادته.

يذكرون في ترجمته أنه عالم بالقراءات العشر الكبرى والصغرى، ومن شيوخه في القراءات المقرئ محمد بن أحمد المريني، أجازته في القراءات السبع والعشر، والمقرئ أبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان البوعناني؛ أجازته في القراءات السبع، والشيخ المقرئ أبو زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي المكناسي.

وممن قرأ عليه الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن ناصر الدرعي، والشيخ أبو عبد الله محمد بن الطيب بن أحمد الشريف العلمي، والشيخ أبو عمران موسى بن محمد الراحل الدغمي السلاوي، والشيخ أبو العباس أحمد بن عاشر الحافي، وغيرهم.

قال عنه الحافي: "الإمام العلامة المدرس البركة المصنف الأستاذ، كان عالما عاملا، أستاذا، يقرأ العشر الكبير"¹.

وقال عنه القادري: "الأستاذ المجود الفقيه... وفي الرحلة الفاسية أن صاحب الترجمة عالم بالتفسير والحديث والفقه، أستاذ عارف بأحكام القراءات، صبور حليم جميل العشرة، كثير التلاوة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، دين وورع، لا يرى إلا مدرسا أو تاليا أو ناسخا، جيد الخط... أخذ القراءات عن سيدي محمد بن أحمد المريني، وأجازته في السبع والعشر"².

1- فهرس ابن عاشر، ص 250.

2- نشر المثنائي، 3 / 174.

وقال عنه محمد مخلوف: "العالم المقرئ الفاضل المحقق الكامل"¹.

وتظهر مكانته في قيامه بمهمة التدريس بجامع القرويين، إلى جانب مؤلفات عظيمة النفع سنقف عليها في المطلب اللاحق.

توفي بمدينة سلا يوم السابع عشر جمادى الأولى عام تسعة عشر ومائة وألف.

ولم أقف على معاصرته للشيخ أبي العباس اللمطي في فاس، وقد يكون التقاؤهما فيها قبل أن تطبق شهرة ابن مبارك اللمطي الآفاق، خصوصا أن الشيخ جموع غادر فاس وانتقل إلى سلا، ولكن اليقين أنهما كانا في نفس العصر، وإن كان الشيخ جموع أسن من العلامة أبي العباس ابن مبارك.

• العلامة الدراكة شيخ الجماعة المحقق المدقق الشريف أبو العلاء إدريس المنجرة بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي بكر بن الحسن بن عيسى بن مخلوف ينتهي نسبه لعلي بن أبي طالب².

أجمعت كتب التراجم على أن مولد العلامة إدريس المنجرة كان في مدينة فاس، وذلك في أواسط ذي القعدة الحرام سنة 1076 هـ³.

قال عنه الأستاذ سعيد أعراب في كتابه القراء والقراءات بالمغرب: "أسس مدرسته على أنقاض مدرسة ابن القاضي، وحاول أن يضيف إليها مواد جديدة أتى بها من المشرق... وقد اتسع نطاق المدرسة المنجيرية، وتعدت حدود المغرب؛ حتى قال

1 - شجرة النور الزكية، 1 / 472.

2 - ينظر: التقاط الدرر للقادري 2 / 331-332، وسلوة الأنفاس للكتاني 2 / 364-365، الأعلام للزركلي 1 / 280.

3 - ينظر على سبيل المثال: سلوة الأنفاس، 2 / 334.

بعضهم: لا ترى من سوس الأقصى إلى طرابلس ونواحيها إلا من قرأ عليه، أو على أحد من تلامذته؛ حتى إن لم يقرأ عليه أو بطريقته لا يعد قارئاً¹.

تلقى العلوم عن خيرة علماء عصره؛ منهم الحافظ المجود أبي عبد الله محمد بن عبد الله السרגيني؛ الشهير بالهوارى، والفقيه المحقق أبو الحسن علي بن أبي القاسم جميل، والفقيه محمد بن عياد المسراكي، والشيخ الفقيه المحقق المعمر أبو عبد الله محمد بن عبد الله السرجيني الهوارى شيخ الإقراء بفاس، والشيخ أبو عبد الله محمد بن رحمون الحسني العلمي، والفقيه أبو عبد الله محمد بن محمد السلوي الأندلسي، والشيخ الإمام العابد أبو العباس أحمد بن العربي المعروف بابن الحاج، والشيخ القاضي محمد بن محمد البوعناني الشريف؛ وغيرهم كثير.

وتتلمذ عليه كثير من القراء على رأسهم ابنه ووراث علمه أبو زيد عبد الرحمن بن إدريس المنجرة، والفقيه المقرئ أبو عبد الله محمد بن القاسم بن محمد بن أحمد بن علي المرابط، والعلامة المقرئ عبد الله بن محمد بن يخلف الأنصاري الأندلسي الفاسي؛ وغيرهم.

توفي بفاس بعد صلاة الظهر من يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من محرم سنة 1137 هـ.

ويعتبر الشيخ إدريس المنجرة ممن عاصر أبا العباس اللمطي خصوصاً أن بينهما نوع مساجلة علمية في مسألة حكم تكرير سورة الإخلاص؛ حيث كان الشيخ ينهى عن تكريرها بعد الختم ثلاثاً ويعتبر ذلك مكروهاً، فألف الشيخ ابن مبارك السجلماسي تلك الرسالة في الرد عليه، وسنقف على بعض تفاصيل ذلك حين دراستنا لتلك الرسالة.

1 - ينظر: القراء والقراءات بالمغرب ص 117.

المطلب الثالث: مؤلفات أعلام عصر أحمد بن مبارك اللمطي

من أهم ما ألفه معاصرو العلامة أبي العباس اللمطي في الدرس القرائي ما يلي:

➤ مؤلفات العلامة أبي سرحان جموع السجلماسي

خلف الشيخ مؤلفات عديدة في فنون شتى، وسنخصص الحديث عما له علاقة بعلوم القرآن.

معونة الذكر في الطرق العشر، ويسمى كذلك الروضة السنية في الطرق

العشرية، أو الدرة السنية في الطرق العشرية¹: وهو كتاب في الطرق العشر لقراءة نافع بن أبي نعيم المدني المقرئ، فرغ المؤلف من تأليفه سنة 1085هـ، وقد صرح المؤلف في مقدمته بمضمونه حيث قال: "وبعد فهذا بعون الله تقييد قصدت فيه إن شاء الله أحكام القراءة العشرية وما يتعلق بها..."².

وبيّن في مقدمته منهجه في كتابه حيث قال: "وربت هذا التقييد إن شاء الله تعالى على سنن المصحف الكريم آية بعد آية ليحصل بذلك النفع العميم، مكثفيا بالحرف الأول عن غيره مما يوافقه في الأحكام، ومنبها على مسائل فيها الخلاف بين الأئمة الأعلام، موضحا لمشهورها، ومبيناً لما جرى به الأخذ فيها عن ساداتنا الكرام، ومنبها أيضا على بعض رؤوس الآي على مذهب المدني الأخير مما تضمنه الواسطي المعلى، ومنبها أيضا على مسائل سكت عنها صاحب الدرر والتفصيل كإمالة مرضات للأزرق، وتحقيق الهمزتين في لأملأن للأصبهاني..."

1 - حققه د. أسامة سليم تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد بن سيدي محمد الأمين بالجامعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

2 - معونة الذكر في الطرق العشر، اللوحة 1 مخطوط نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش.

ثم بعد ذلك بين المصادر التي اعتمد عليها في الكتاب وجعل لكل كتاب رمزا فقال: "وما وقع فيه من الرموز بما صورته (د) فللدرر، وبما صورته (ف) فللتفصيل، وما صورته (ش) فللشاطبي، وبما صورته (ح) فللثحفة، وبما صورته (ع) فالتعريف، وبما صورته (ص) فللصفار، وبما صورته (ك) فلشيخ شيخنا، وبما صورته (خ) فلشيخنا"¹.

- الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع²: وهو في شرح منظومة ابن بري المسماة بالدرر اللوامع، وهو شرح قيم وذكر في بعض مخطوطاته باسم "الجامع" فقط.

ومن مميزات هذا الشرح أنه ضمن فيه زيادة على طريقي الأزرق والمروزي باقي طرق نافع العشرة، وقد أشار المؤلف في ذلك في مقدمته حيث قال: "الحمد لله الذي من علينا بحفظ كتابه، وهادانا بمحض فضله من بعد التعلم إلى تعلميه والصلاة والسلام على سيدنا محمد نور هدايته وعلى آله وصحبه السالكين سبيل محبته.

وكان من أجل ما صنف في مقراً نافع: الأرجوزة المسماة بـ "الدرر اللوامع" وقد اشتغل الناس بقراءتها وتصحيح روايتها، أردت أن أقيد عليها - إن شاء الله - شرحا مختصرا يحل ألفاظها، ويبين معانيها، ويقرب قاصيها، ويبسط دانيها، تبركا بسلفها، وتيمنا ببركة مؤلفها، وبعد حل مقاصدها أذكر من بقي من رواة إمامها تكملة وتحصيلا للطرق العشرين لمن أراد جمعها من الإخوان ائتساء بسلفنا أهل الهمم العالية، ومن الله أسأل الإعانة والتوفيق إلى سواء الطريق.

1- ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد للدكتور عبد الهادي حميتو، 4/ 10-103، وكشف القناع عن تواتر الطرق العشر النافعية في المغرب ورد ما رميت به من شذوذ أو انقطاع له، 1/ 610-611.

2- حققه د. الطيبي خربوشة في رسالة دكتوراه تحت إشراف الأستاذ الدكتور التهامي الراجي بجامعة محمد الخامس بالرباط سنة 2000.

وسميته بـ: "الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع..."

وبعد ترجمة الناظم أخذ في شرح الأبيات مترسماً للمنهج الذي ذكره في حل معانيها وذكر ما فيها من إشارات إلى مسائل الوفاق والخلاف، ثم يثني بذكر باقي الطرق عن نافع، ثم يعزز ذلك بالنقول المستفيضة.

ومما انماز به هذا الشرح كذلك النقل عن كبار علماء الفن ك: الداني وابن الباذش وسليمان بن نجاح وغيرهم.

وختم الشرح بنقل عن الجعبري قال فيه: "فهذا القدر المذكور في "التقييد" من المخارج والصفات كاف للطالب إذا وفقه الله تعالى لفهمه، ومرشد للمرتقي منها إلى درجة الكمال" انتهى. ثم قال وهذا آخر ما يسر الله جمعه من هذا الشرح المختصر على كتاب الدرر، والله أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله... ثم قال: قال مفيده مسعود بن محمد جموع: كان الفراغ منه عام 1112 هـ ختم الله لنا بالشهادة، وجعلنا من الذين أحسنوا الحسنى وزيادة"¹.

- منهاج رسم القرآن في شرح مورد الظمان في رسم أحرف القرآن: وهو شرح لنظم مورد الظمان في رسم أحرف القرآن للإمام الخراز 718 هـ في علم الرسم والضبط، صدره مؤلفه بقوله: الحمد لله الذي شرح صدورنا بنور الإيمان، ورسم في سطور منشورها من لوامع آيات القرآن... ثم ذكر في مقدمته أنه رغب في تأليف كتابه لتقريب فهم المورد وحل ألفاظه وبيان معانيه، معتمدا في جل ذلك على فتح المنان لابن عاشر، ولطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني وغيرهما من كتب هذا الشأن.

1 - ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد للدكتور عبد الهادي حميتو، 3 / 220 - 223.

بدأ شرحه بترجمة للإمام الخراز ثم شرع في شرح الآيات وختم شرحه بقوله: "ورضي الله عن الصحابة وتابعين وتابعيهم من الأئمة المجتهدين، وسائر علماء المسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين"¹.

- كفاية التحصيل في شرح التفصيل²: وهو شرح لنظم "تفصيل عقد الدرر في نشر طرق المدني العشر" للإمام ابن غازي المكناسي، ويعتبر من الشروح المعتبرة المشهورة، صدره بقوله: "الحمد لله الذي أنزل على عبده محمد صلى الله عليه وسلم كتابه، ووجه إلى عباده خطابه... إلى أن قال ولما كان نظم الإمام المحقق العالم العلامة ذي التصانيف المفيدة، والتقايد الفريدة، من أجل ما ألف في الطرق العشرية التي حواها التعريف وغيره من المؤلفات المرضية، وأفيدها علما وأتقنها حكما..."³.

وذكر في مقدمته أنه وضع هذا الشرح الذي رام فيه الاختصار، مطرزا له بكلام الأئمة الأعلام، يكون للمبتدئين تبصرة وللشيوخ المقرئين تذكرة.

ثم بعد ذلك شرع في المقصود مبتدئا بالتعريف بالناظم فترجم له ترجمة مختصرة مفيدة⁴، ثم أعقب ذلك بشرح النظم، وقد شحنه بالنقل عن شيخه أبي زيد بن القاضي وخاصة النصوص المنظومة في اختلاف القراء وأحكام الأداء مما لا يتسع المجال لذكره⁵.

1 - ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد للدكتور عبد الهادي حميتو، 2/ 462-463.

2 - حققه الأستاذ عبد الرحمن السايب في رسالة ماجستير بجامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذ الدكتور التهامي الراجي سنة 1993.

3 - ينظر: كفاية التحصيل في شرح التفصيل: الورقة 1 مخطوط.

4 - ينظر: كفاية التحصيل في شرح التفصيل: الورقة 1-2 المخطوط.

5 - ينظر: الأعلام للزركلي 1/ 54-55، فهرس الفهارس للكتاني 2/ 1094-1095.

➤ مؤلفات العلامة أبي العلاء إدريس المنجرة

وله تأليف عديدة وتقايد في علم القراءات نظماً ونثراً منها:

- كفاية الطلب في رسم الستة: ذكر فيها رسم القراء الستة غير نافع، وذيلها بقسم الضبط كما فعل الإمام الخراز في عمدة البيان، وهي أرجوزة في 103 بيت، افتتحها بقوله:

حمداً لربنا من فضله اصطفى لحفظ وحيه الذي هو الشفا
من العبيد من بهم يباهي وهم على التحقيق أهل الله
ثم الصلاة أبداً مع السلام على النبي المصطفى خير الأنام
وبعد خذ تحقيق رسم عن خبير للبصري مع كوف وشام وابن كثير¹

- فتح المجيد المرشد لضوال القصيد: وهو شرح على الدرة المضية للإمام ابن الجزري². مؤلف في نثر خلاف القراءات الثلاث المتممة للعشر على سور القرآن، جرى فيه على طريقة الشيخ ابن غازي في "إنشاد الشريد".

- النهج المتدارك في شرح دالية بن مبارك³: وهو أول شرح لدالية بن مبارك، ألفه عام 1136 هـ، وقد شرحها استجابة لطلب بعض الإخوان كما ذكر في المقدمة حيث قال: "وما زالت هذه المباركة متداولة بين طلبة هذا الفن، ولم يكن لهم بها كبير اهتمام..."

1- ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور عبد الهادي حميتو 497/2.

2- ينظر: القراء والقراءات بالمغرب للأستاذ سعيد أعراب ص 125.

3- حققه الأستاذ العربي الخامر في رسالة ماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور التهامي الراجي سنة 1992 بجامعة محمد الخامس بالرباط.

إلى أن قال: فسألنا بعض الإخوان من السادات المحفلين الجامعين وضع شرح يحل ألفاظها، ويبين أغراضها...¹.

- له كذلك شرح صغير على المنظومة الدالية وسمه بـ "المقاصد العالية في شرح الدالية".

- نزهة الناظر والسامع في إتقان الأداء والإرداف للجامع²: وهو كتاب في طريقة الجمع والإرداف، افتتحه بقوله: "الحمد لله الذي أنزل كتابه الذكر الحكيم، واختار من أوليائه لتجويده ذوي الشرف العميم، وأجزل ثوابه لمن تلاه بلحون العرب والقسطاس المستقيم؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ل شريك له، الذي أبدع الإعجاز في سلك نظامه فأفحم المعارضين، وأودعه في صدور المصطفين..."³.

وقد ضمنه ثلاثة أبواب:

الباب الأول بين فيه شروط المقرئ، وما ينبغي أن يكون عليه من آداب وأخلاق.

والباب الثاني تحدث فيه عن الأداء والقراءة، والقارئ والمقرئ.

أما الباب الثالث فقد خصه للكلام عن الجمع بين القراءات ومعرفة الإرداف⁴.

- أرجوزة فيما اشتهر عن القراء تصديره من أوجه القراءات⁵: وتقع في 100

بيت كما قال ناظمها:

1- ينظر: القراء والقراءات بالمغرب للأستاذ سعيد أعراب ص 122.

2- حققه د. محمد البخاري و د. يوسف الشهب.

3- ينظر: القراء والقراءات بالمغرب للأستاذ سعيد أعراب ص 119.

4- ينظر: القراء والقراءات بالمغرب للأستاذ سعيد أعراب ص 119-121 بتصرف.

5- ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور عبد الهادي حميتو 3/ 267.

أبياتها يمن وعام شاف حل عن غيره يكفي الذي به اشتغل

افتتحها بقوله:

الحمد لله على الدوام ثم على نبينا سلامي

وهاك ما فيه خلاف مشتهر عن الرواة السبع فافهم ما ذكر

مما بدا عنهم في التقدم مع التأخر فحقق وافهم

- تقريب الكلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام¹: هذا الكتاب خصصه

للكلام عن أحكام الهمز ومسائله، وجعله في ثلاثة أبواب وسبعة فصول:

الباب الأول في الهمزة المبتدأة تحقيقاً المصورة ألفاً، وفيه فصلان:

1- في المبتدأة المسبوقة بالزائد.

2- في الهمزة التي صارت بحسب الزوائد المتوسطة.

الباب الثاني في الهمزة المتوسطة، ويتضمن ثلاثة فصول:

1- في الهمزة المتوسطة المتحركة إثر ساكن صحيح.

2- في المتوسطة المتحركة إثر ساكن غير صحيح.

3- في المتوسط الواقع بعدها صحيح أو معتل.

1- توجد نسخة منه بالخزانة الملكية تحت رقم 10416/1، ونسخة أخرى في خزانة مدينة تطوان مسجلة تحت رقم

الباب الثالث في الهمز المتطرف الساكن، وفيه فصلان:

1 - في المتطرف إثر ساكن صحيح.

2 - في المتطرف إثر ساكن معتل.

قال: "وها أنا أشرع في المقصود إن شاء الله تعالى مقتصرًا على ذكر بعض التخفيف بالقياس، على حسب ما ثبتت به الرواية اليوم عن أهل فاس، كما تلقيناه عمن أدركناه: صناديدهم وقدوة جهايدهم، وكما حدثنا خلفا عن ماض، مما قرأ به واقتصر عليه المحقق شيخ الإقراء بفاس أبو زيد سيدي عبد الرحمن بن القاسم بن القاضي رحمه الله"، قال: "ثم اعلم أني اصطلحتُ فيه على أن أتكلم على الهمزة المبتدأة وما في حكمها، متحركة كانت أو ساكنة، وعلى المتوسطة، والمتطرفة كذلك، على حسب الترتيب، فأجعل ترجمة كلٍّ من الأقسام الثلاثة بابا، وأقسمها بالفصول، وأسأل الله تعالى العافية في البدء والختم بجاه سيدنا ومولانا محمد المصطفى الرسول.

وسميته (تقريب الكلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام).

- أجوبة في القراءات، كثيرة متنوعة الموضوعات، ومنها المنظوم والمثثور، حُقِّق بعضها تحت إشراف أستاذه الدكتور توفيق العبقري، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش.

المبحث الثاني: ترجمة أبي العباس أحمد بن مبارك السجلماسي

سأحاول في هذا المبحث التعرض لسيرة المؤلف، أتعرف من خلالها على أهم ما يميز سيرة هذا العلم الشامخ، فأوقف القارئ على شيء من سيرته العطرة التي تفوح برائحة المسك؛ حيث كانت له حياة مليئة بالعلم والجد والاجتهاد حتى غدا علما من أعلام المغرب الأقصى.

لكنني لم أظفر بترجمة شافية وافية بالمؤلف - خاصة في الجانب القرائي - لما غلب على طبع المغاربة من حب الانزواء وكرهية الظهور، فقلما تجد علما من أعلام المغرب نال حظوة وشهرة تطبق الآفاق تجعل الوصول إلى سيرته وترجمته سهلا متيسرا.

وعليه، فقد حاولت في هذا المبحث كشف شيء من حياة المؤلف وتعريف القارئ به، وبيان بعض آثاره العلمية، وذلك بعد بحث في كل ما وقع تحت يدي مما هو مظنة العثور على ترجمة أو ذكر له، ولا أزعم أنني قد أحطت بسيرته أو قاربت، ولكنه جهد المقل، وقد جاءت على الشكل الآتي:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده، ونشأته، ووفاته

سأتعرض في هذا المبحث لأهم ما له علاقة بحياة المؤلف الطبيعية التي يمتاز بها كل إنسان عاش على ظهر هذه البسيطة، وهي عبارة عن معلومات شخصية تقرب القارئ من العلامة أبي العباس اللمطي، ويتعرف فيها على جوانب من حياته.

تذكر المصادر أن اسمه أحمد، وكنيته أبو العباس، أما نسبه فهو أحمد بن مبارك¹ بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن مبارك السجلماسي اللّمْطي²، نسبه بكري صديقي يتصل بأبي بكر الصديق رضي الله عنه³.

وقد صرح المؤلف نفسه باسمه في مقدمة كتابه المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية حيث قال: "فيقول العبد الفقير المعترف بالقصور والتقصير، الراجي عفو ربه المعطي، عبيده تعالى أحمد بن مبارك بن محمد بن علي السجلماسي اللّمْطي"⁴. وقد صرح بنسبه كاملاً في غير هذا الكتاب وهي عادته في الغالب.

وقد شدّ أبو الربيع سليمان الحوات⁵ في كتابه الروضة المقصودة فسمى أباه علياً وجده محمداً، مخالفاً بذلك كل الذين ترجموا له قبله وبعده. قال: "إنه الإمام أبو العباس أحمد بن علي بن محمد بن المبارك"⁶.

2- مولده ونشأته ووفاته

1- تنظر ترجمته في: نشر المثنائي 4/ 40-42، التقاط الدرر 2/ 393-394، السلوة 2/ 268-270، الأعلام للزكلي

1/ 201-202، شجرة النور الزكية 1/ 506-507، معجم المؤلفين 2/ 56-57، معجم المفسرين 1/ 57.

2- بفتحتين نسبة إلى لمط قرية من المدينة العامرة سجلماسة، ينظر: سلوة الأنفاس للكتاني: 2/ 268.

3- ينظر: سلوة الأنفاس 2/ 268، وشجرة النور الزكية لمخلوف 1/ 506.

4- ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 1.

5- هو أبو الربيع سليمان بن محمد بن عبد الله الشفشاوني الفاسي الشهير بالحوات، من مؤلفاته: البدور الضاوية في التعريف بأهل الزاوية الدلائية، وقرة العيون في الشرفاء القاطنين بالعيون، والروضة المقصودة في مآثر بني سودة، وغيرها، توفي سنة 1231هـ، ينظر: الأعلام للزكلي 3/ 113.

6- ينظر: الروضة المقصودة والحلل الممدودة في مآثر بني سودة، ص 290، ذكره الأستاذ الدكتور مولاي الحسين بن الحسن الحيان في تحقيقه رد التشديد في مسألة التقليد ص 9-10.

ولد أبو العباس اللمطي بمدينة سجلماسة¹ بأحد قصورها في حدود سنة 1090 هـ، وبدأ مسيرته التعليمية فيها على ما عهد عند المغاربة في طريقة التدريس، وكان أول من تلقى عنه العلم ابن خالته، وابن عم جد والده الإمام الكبير الشهير أحمد الحبيب السجلماسي، فأخذ عليه القراءات السبع وقرأ عليه شيئاً من النحو، ثم رحل بعد ذلك إلى عاصمة العلم آنذاك فاس في العهد الإسماعيلي قصد الاستزادة من العلم سنة 1110 هـ، فوجدها تزخر بالعلم والعلماء، فأخذ عن عامة شيوخها وأعلامها البارزين، فنهل من معينهم العلم صافياً زلالاً حتى ارتوى، فامتلاً وطابه من المعارف في شتى العلوم من منقول ومعقول².

ثم رحل إلى مراكش سنة 1114 هـ، وأجازه فيها أبو العباس أحمد بن إبراهيم العطار الأندلسي³.

ثم انتقل بعد ذلك إلى المشرق بمعية تلميذه أبي العباس الورزازي الذي أخذ عنه كثيراً من العلوم، وهناك لقي مجموعة من العلماء أبرزهم الكردي الكوراني مفتي الحرمين آنذاك وغيرهم⁴.

والملاحظ كما ذكر الدكتور مولاي الحسين أحيان أن في نشأته شحاً كبيراً في ذكر تفاصيل أخذه عن شيوخه وكيفية قضائه لرحلاته العلمية؛ إذ اختصرت التراجم كثيراً من تفاصيل حياته وقفزت بنا مباشرة إلى انتقاله إلى فاس ثم مراكش، مما غيب عنا الاطلاع

1 - بكسر أوله وثانيه، وسكون اللام، وبعد الألف سين مهملة: مدينة في جنوبي المغرب في طرف بلاد السودان، بينها وبين فاس عشرة أيام تلقاء الجنوب، ينظر: معجم المؤلفين 3/ 192.

2 - ينظر: سلوة الأنفاس 2/ 269.

3 - ينظر: الأعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام 2/ 326.

4 - ينظر: فهارس علماء المغرب، عبد الله مرابط الترغي، ص 250.

بشكل واسع على تكوين هذا العلم، وفوت علينا فرصة تكوين ملامح واضحة من سيرته¹.

وقد ذكرت مصادر ترجمته أن الشيخ إلى جانب اشتغاله بالعلم كان يحترف الكسب من الماشية والتجارة²، وكان ينسخ الكتب ويبيعها ويتكسب من ذلك³.

ومن غريب ما وقع في ترجمته أن من ترجموا له اتفقوا عن سنة ولادته واختلفوا في سنة وفاته، وهذا قل ما تجده في كتب التراجم، لأن العالم قد يكون مغمورا في بداياته؛ بيد أنه يشتهر في أواخر حياته، قال القادري: "توفي شيخنا هذا، ثامن عشر من جمادى الأولى من عام ستة وخمسين ومائة وألف، وصلى عليه إمام القرويين وخطيبها سيدي أبو مدين بن أحمد الفاسي بعد صلاة الجمعة، وكان في جنازته صياح وضجيج وازدحام على أبواب المسجد المذكور، وشهد الجم الغفير من أهل البلدين فاس العليا والسفلى"⁴.

ووجد في آخر ورقة من فهرسته للشيخ أحمد المكودي بغير خطه ما يلي: "الحمد لله، توفي الشيخ سيدي أحمد بن مبارك اللمطي المذكور أعلاه ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى عام خمسة وخمسين ومائة وألف بالطاعون"⁵.

وإذا أمعنَّ النظر في النقلين المذكورين تبدى لنا أن الأظهر ما ذكره القادري من أن وفاته كانت عام ستة وخمسين ومائة وألف، وذلك لأمرين؛ أولهما أن القادري تلميذه

1 - ينظر: رد التشديد في مسألة التقليد، ص 11.

2 - ينظر: نشر المثاني، 4 / 42.

3 - فهرس الفهارس، الكتاني، 2 / 1081.

4 - كتاب النسبة الشريفة، الورقة الأخيرة، مخطوط بالخزانة الملكية رقم 5988، نقلا عن: من أعلام المذهب المالكي بتأليف أحمد بن مبارك السجلماسي، الحبيب عيادي، ص 25، 26.

5 - فهرسة ورقة 13.

وصاحب ترجمته فهو أوثق في النقل من من غيره، ثانيهما أن ما وجد في فهرسة المكودي ليس بخطه ولا يعرف كاتبه، فلا يركن إليه مع وجود ما هو أوثق منه والله أعلم.

دفن في مقبرة الشرفاء الدباغيين مع شيخه عبد العزيز الدباغ خارج باب الفتوح في عدوة فاس رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جنانه¹.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه

ستتعرف في هذا المبحث على تأثر وتأثير أبي العباس اللمطي في بيئته العلمية التي نشأ فيها، وقد قمت بتقسيمه إلى مطلبين: مطلب للتعرف على مشيخته التي تلقى عنها صنوف العلوم، وبذل فيها أغلى ما يملك من وقته وجهده من أجل الأخذ والتحصيل، وآخر للتعريف بتلامذته الذين منحهم مهجة روحه وأنفق عليهم أحب شيء إلى نفسه علمه، ثم زادهم خلقه وأدبه.

1 - شيوخه

إن أخذ العلامة أبي العباس اللمطي العلم في سن مبكرة مكنه من التلمذ على جلة علماء عصره، من مشيخة درّاسة، وعالمة فهامة، في رحاب القرويين وغيرها في حاضرة العلم فاس، ساعدته على حيازة مكانة علمية سامقة بلغت به أرفع الرتب وأسمى المقامات العلمية، مما برّ به أقرانه وفاق به أترابه.

وقد جمع - رحمه الله تعالى - أسماء مشايخه في فهرسته - على سنن علماء عصره - وقد رتبهم على حسب وفياتهم، ومنهم:

1 - أبو علي الحسن بن مسعود بن محمد بن علي بن يوسف اليوسي، من

1 - ينظر: سلوة الأنفاس 2 / 270.

تأليفه "زهر الأكم من الأمثال والحكم"، و"قانون العلوم والمحاضرات"، وغيرها، توفي سنة 1102 هـ¹.

2- أبو العباس أحمد بن العربي بن محمد بن علي المعروف بالحاج الفاسي، الإمام الفقيه، قرأ على أكابر الشيوخ كالزین الدين الطبري، وعبد السلام اللقاني، وغيرهما، وأخذ عنه جماعة ممن اشتهروا بعد كعبد السلام القادري، والمسنوي الدلائي، وأحمد بن مبارك السجلماسي، توفي سنة 1109 هـ².

3- أبو عبد الله محمد بن عبد القادر بن علي بن أبي المحاسن الفاسي الإمام المحقق المدقق المتفنن، أحد أعلام فاس البارزين، حاز قصب السبق في علوم شتى، كالنحو والبيان والمنطق والحديث والسير والأصول والفقه والتصوف، من تأليفه: "شرح شواهد ابن هشام"، و"شرح الحصن الحصين لابن الجزري في الحديث"، توفي سنة 1116 هـ³.

4- أبو عبد الله محمد بن أحمد القسنطيني الشرف الحسني، وكان مدعوا في بلاده بالكمّاد، علامة الزمان وفريد العصر والأوان، له أجوبة حسنة في نوازل كثيرة تدل على مهارته واتساع ملكته، وقد شغله التدريس عن التأليف، توفي سنة 1116 هـ⁴.

5- أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن الجيروندي الأندلسي الفاسي، إمام مسجد الشرفاء بفاس، ومدرس العلوم فيه، عين قاضيا فاحتال لنفسه في الفرار منه بأن تحامق حتى أقيل، توفي سنة 1125 هـ⁵.

6- أبو فارس عبد العزيز بن مسعود الدباغ الإدريسي الحسني، من نسل

1- ينظر: نشر المثاني 3/ 25-49، التقاط الدرر 2/ 258-260.

2- ينظر: نشر المثاني 3/ 83، التقاط الدرر 2/ 273-274.

3- ينظر: نشر المثاني 3/ 151-154، التقاط الدرر 2/ 292-293، شجرة النور 1/ 329.

4- ينظر: نشر المثاني 3/ 154-155، التقاط الدرر 2/ 293، شجرة النور 1/ 329.

5- ينظر: نشر المثاني 3/ 215، التقاط الدرر 2/ 308-309.

الأشراف الأدارسة بفاس توفي سنة 1132 هـ¹.

7- أبو عبد الله محمد العربي بن أحمد بردلة الأندلسي ثم الفاسي، عالم فاس وفقيهها، وشيخ الجماعة بها، وقاضيهما العادل، له أجوبة فقهية دالة على سعة علمه وطول باعه فيه، توفي سنة 1133 هـ².

8- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المسناوي الدلائي أصلاً الفاسي داراً، أحد أعمدة القرويين بفاس، وممن نفخ فيه روح التجديد، ومن مؤلفاته: "القول الكاشف في صحة الاستنابة في الوظائف"، و"نصرة القبض والرد على من أنكر مشروعيته في صلاتي النفل والفرض"، وغيرهما، توفي سنة 1136 هـ³.

9- أبو علي الحسن بن رَحَّال بن أحمد بن علي المعداني المكناسي المشهور بصاعقة المذهب المالكي في زمانه، من أجل أعلام الزمان وكبراء الأوان، تولى التدريس بالمدرسة المتوكلية بفاس فكان له صبر وجلد على التدريس والإقراء، له مؤلفات في غاية التحرير والإتقان منها: "شرح على مختصر خليل الموسوم بفتح الفتاح"، و"الارتفاق بمسائل من الاستحقاق"، و"كشف القناع عن تضمين الصناعات"، و"حاشية على شرح ميارة على التحفة العاصمية"، وغيرها، توفي سنة 1140 هـ⁴.

10- أبو الحسن علي بن أحمد الحريشي الفاسي، المسند المحدث، له إقدام على التأليف، من مؤلفاته: "شرح الشفا" للقاضي عياض، و"شرح الموطأ"، و"شرح مختصر خليل"، و"شرح نظم بن زكريا لتلمساني في مصطلح الحديث"، توفي بالمدينة المنورة بعد سنة 1142 هـ⁵.

1- ينظر: نشر المثاني 3/ 244-246، التقاط الدرر 2/ 315، الأعلام 4/ 28.

2- ينظر: نشر المثاني 3/ 247، التقاط الدرر 2/ 320-321، شجرة النور 1/ 332-333.

3- ينظر: نشر المثاني 3/ 333-334، التقاط الدرر 2/ 327-330، شجرة النور الزكية 1/ 481.

4- ينظر: نشر المثاني 3/ 361-363، التقاط الدرر 2/ 359، شجرة النور الزكية 1/ 482-483.

5- ينظر: نشر المثاني 4/ 94-95، التقاط الدرر 2/ 424، شجرة النور الزكية 1/ 486.

11- أبو العباس أحمد بن حبيب بن محمد اللمطي السجلماسي، الفقيه التحرير والعالم الكبير، من أشهر قراء سجلماسية، وهو أول شيوخ الإمام أحمد بن مبارك السجلماسي، قرأ عليه القراءات السبع وطرفا من قواعد النحو، توفي سنة 1156 هـ¹.
وقد ركزت على أهم شيوخه، وإلا فإنه أخذ عن عديد من العلماء لم يذكرهم هو ولم أشر لهم، ولكن هذا لا ينقص من فضلهم ولا يحط من مكانتهم، ففيهم فضلاء وعلماء أجلاء ولكن المقام لا يسع لذكر الجميع.

2- تلامذته

لما تشبّع أبو العباس اللمطي من علم أشياخه بعد أن بز أقرانه وبزغ نجمه، صار قبلة لطلبة العلم، فجلس للتدريس بالقرويين، وتلمذ على يديه ثلة من العلماء الأجلاء، فأخذوا عنه جملة من الفنون والعلوم، فحملوا لواء المعرفة بعده، وسأذكر ثلة ممن اشتهروا ومنهم:

1- أبو العباس أحمد بن حسن المكودي المعروف بالورشاتي، شهاب الدين الفاسي، الوافد على تونس، استقر بها وولي الإفتاء، أجازته العلامة بن مبارك إجازة عامة سنة 1143 هـ، وقد حلاه فيها بقوله: "إن الفقيه الوجيه المدرس النزيه صاحب الفهم الغواص الذي يعجز عنه كثير من الخواص، وقال: ممن تردد إلى كاتبه في طلب العلم الزمن الطويل وحضر لديه في غير ما درس حضور استفادة وتحصيل، جادا في طلبه عارفا بوجه نيل أربه، رافضا للشواغل الضادة، مجانبا للأمور المضادة، كامل القريحة والهمة، محصلا لأسباب تحصيله المهمة مع جودة الفطنة، وثقوب الفهم، وسلامة الإدراك من غلبة الوهم العارضة لأهل الطيش والخفة الذين يعتمدون أول ما يتلمح لهم، فيخطفون المسائل خطفة فيخطئون أكثر مما يصيبون، ويفسدون أكثر مما يصلحون إلخ". توفي سنة

1- ينظر: سلوة الأنفاس 2/ 268، نشر المثاني 4/ 94-95، التقاط الدرر 2/ 424، شجرة النور الزكية 1/ 486.

1169 هـ¹.

2- أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي، الفقيه الأريب، والمحدث الأديب، قرأ على أحمد الحبيب بسجلماسة، وحضر مجالس ابن مبارك بفاس، وقرأ على غيرهما من العلماء، فصار إماما في تحصيل العلوم وتحقيقها، فكان آية في الاعتناء بالعلم وتقييده، ورأسية في الاقتصاد والعبادة، وترك تراثا علميا أثرى المكتبة الإسلامية والأدبية، من ذلك: "عرف الند في حكم حذف المد"، و"المراهم في أحكام فساد الدراهم"، و"نور البصر في شرح المختصر"، وغيرها، توفي سنة 1175 هـ².

3- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عبد القادر الفاسي المدعو أبو مدين العلامة الأريب الفهامة الأديب، من تأليفه: "الحكم في الأمثال"، و"تحفة الأريب ونزهة اللبيب"، و"الموارد الصافية في شرح النصيحة الكافية"، و"شرح سيرة ابن فارس"، وغيرها، توفي سنة 1181 هـ³.

4- أبو العلاء إدريس بن محمد بن إدريس بن حمدون بن عبد الرحمن العراقي الحسني الفاسي، الفقيه المحدث، من مؤلفاته: "شرح الشمائل للترمذي"، و"إحياء الميت في فضائل آل البيت"، توفي سنة 1183 هـ⁴.

5- أبو عبد الله محمد بن الطيب بن عبد السلام القادري الحسني، الفقيه الدراكة، المؤرخ النسابة، من تأليفه: "نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني"، و"التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار أعيان المائة الحادية والثانية عشر"، و"الزهر الباسم في ترجمة الشيخ الخصاصي قاسم"، و"المرد المعين في شرح المرشد

1- ينظر: إجازة ابن المبارك للمكودي للوحة 1/ ب.

2- ينظر: نشر المثاني 4/ 143-151، والتقاط الدرر 2/ 443-446، وشجرة النور الزكية 1/ 511، الفكر السامي 2/ 344-345.

3- ينظر: شجرة النور الزكية 1/ 510، والأعلام للزركلي 6/ 14.

4- ينظر: نشر المثاني 4/ 193-195، شجرة النور الزكية 1/ 512، الفكر السامي 2/ 346، الأعلام للزركلي 1/ 280.

المعين"، توفي سنة 1187 هـ¹.

6- أبو محمد عبد القادر بن العربي بوخريص الفاسي، العلامة الفقيه المشارك
الفاضل القدوة القاضي العادل، أسند إليه القضاء عام 1135 هـ، فسار فيه بالعفة والنزاهة،
توفي سنة 1188 هـ².

7- أبو حفص عمر بن عبد الله بن عمر بن يوسف الفاسي، إمام نظار وفقهيه
مكثر، له اطلاع واسع وإتقان للعلوم بغير مدافع، ومن تأليفه: "غاية الأحكام في شرح
تحفة الأحكام"، وهذا شرح عديم النظير يدل على سعة اطلاعه وطول باعه، و"تحفة
الحدائق في شرح لامية الزقاق"، و"حاشية على مغني ابن هشام"، و"جزء في حكم المد
الطبيعي"، وغير ذلك، توفي سنة 1188 هـ³.

8- أبو عبد الله محمد بن الحسن البناني الفاسي أصلاً وداراً، الإمام المحقق
والعلامة المدقق، من تأليفه: "حاشية على شرح عبد الباقي الزرقاني على المختصر"،
و"حاشية على مختصر الشيخ السنوسي في المنطق"، واختصر تأليف شيخه ابن مبارك في
مسألة التقليد؛ وغيرها، توفي سنة 1194 هـ⁴.

9- أبو عبد الله محمد التاودي بن الطالب بن سودة المري القرشي، الأندلسي
أصلاً، الفاسي داراً ومنشأً، فقيه مدقق وإمام محقق، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب
إقراء وإفتاء، وانفرد بعلو الإسناد حتى صار شيخ الشيوخ، من مؤلفاته: حاشية على
صحيح البخاري تسمى "زاد المجد الساري لمطالع البخاري"، و"شرح على تحفة
الحكام"، و"شرح على لامية الزقاق في الأحكام"، وغيرها، توفي سنة 1209 هـ⁵.

1- ينظر: شجرة النور الزكية 1/ 507، الأعلام للزركلي 6/ 178-179.

2- ينظر: شجرة النور الزكية 1/ 512.

3- ينظر: شجرة النور الزكية 1/ 512-513، الفكر السامي: 2/ 347-348.

4- ينظر: شجرة النور الزكية 1/ 514، الأعلام للزركلي 6/ 91، الفكر السامي: 2/ 347.

5- ينظر: شجرة النور الزكية 1/ 533-534، الفكر السامي: 2/ 350.

وهنا أيضا لم نتطرق لذكر جميع تلامذته لأن عددهم كبير جدا حتى قال سليمان الحوات: "وتساقط الناس على صاحب الترجمة أي أحمد بن مبارك للانتفاع به من كل قطر من أقطار البسيطة ذات الطول والعرض حتى كان مجلسه يقول امتلأ الحوض، وتخرج من أشياخنا من كانوا قرة العين في تحقيق جميع الفنون"¹.

المطلب الثالث: مؤلفاته²

سأحاول في هذا المطلب أن أتعرف على الإنتاج العلمي الذي أنتجه العلامة أبو العباس اللمطي، وهو تراث متنوع وغزير؛ حيث خلف تراثا علميا كبيرا زاهرا متنوعا أغنى المكتبة العلمية المغربية في شتى الفنون، وأصناف العلوم.

وهذه الآثار والمؤلفات تشهد على رسوخ قدمه في علوم كثيرة، وهذا يدل على شموخه في العلم، وسعة اطلاعه وطول باعه. والناظر في تأليفه وتراثه يتبين له أنه يجمع بين موضوعات غير مطروقة، أو موضوعات مطروقة لم يتم البحث فيها، فاستكمل جوانب النقص، ورمم ما حقه الترميم بأسلوب بديع رفيع، ونفس غير سريع.

وقد عنّ لي أن أقوم بتقسيمها إلى جزأين، أول لذكر ما تيقنت من كونه قد حقق سواء طبع أم لم يطبع، وآخر لسرد ما في علمي أنه ما يزال في حيز المخطوط:

➤ مؤلفات العلامة أبي العباس اللمطي المحققة:

1- الروضة المقصودة، 1/ 292-293.

2- استفدت في هذا المطلب في الجملة من تحقيق الأستاذ الحبيب عيادي لكتاب تحرير مسألة القبول ص 72-98، وتحقيق الأستاذ الدكتور مولاي الحسين أحيان رحمه الله لكتاب رد التشديد ص 29-32، وتحقيق الأستاذ محمد بن عبد الله دامي لرسالة الثواب المذكور ص 38-44.

- مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب، وهي عبارة عن فتوى من الفتاوى المتأخرة للمالكية في إباحية بلاد المغرب، ولعلها من أهم ما ألفوه على الإطلاق في موضوع منع زواج المرأة السنية من أهل الأهواء، وردت النازلة التي بين أيدينا على أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي من وهران، وتتعلق برجل خارجي إباضي من قبيلة مزاب تزوج بامرأة وهرانية مالكية ومكث معها ثلاث سنين، ثم انكشف أمر انتمائه المذهبي بعد أن توجه إلى عامل بلده لقضاء بعض الأغراض، فتعرف العامل على انتسابه لبني مزاب وانتمائه للإباضية أسوة بقومه، فرفع أمره إلى أمير البلد، فما كان على هذا الأخير إلا أن أصدر أوامره إلى القاضي بفسخ عقد نكاح الرجل الإباضي من زوجته السنية بدعوى انتمائه لأهل الأهواء. ثم رفعت النازلة للعلامة أبي العباس اللمطي فأفتى في هذه النازلة بفسخ نكاح المزابي من زوجته المالكية¹.

وقد بدأه بقوله: "سيدي رضي الله عن أهل العلم الكاشفين عن المخدرات بدقائق الفهم؛ ما تقولون أيدكم الله بأنواره وأرضاكم، وعلى طريقة التقوى وفقني وإياكم، في رجل من بني مزاب تزوج امرأة ولا ارتياب، وطال مكثه معها نحو الثلاثة أعوام. ثم ذات يوم ذهب إلى الحكام، يريد قضاء حاجته منهم بكلام، فاستفسروه عن تزويجه ببلد وهران، فأصدقهم القول على الأمان، فأخذتهم الغيرة على الإسلام..."².

وختمها قائلاً: "وليكن هذا آخر ما نورده في هذا الجواب، وسميته بمقالة الصواب في بيان حال بني مزاب. والله ولي التوفيق لا رب غيره ولا خير إلا خيره عليه توكلت وإليه أنيب"³.

1 - مقالة الصواب، تحقيق: حسن حافظي علوي، ص 12، 13 بتصرف.

2 - مقالة الصواب، تحقيق: حسن حافظي علوي، ص 15، 16.

3 - مقالة الصواب، تحقيق: حسن حافظي علوي، ص 34.

وقد حققت هذه الرسالة سنة 2011م، من قبل الأستاذ حسن حافظي علوي، ونشرت في مجلة هسبريس تمودا، ثم أعاد تحقيقها الطالب الباحث عبد الله صبري في رسالة ماستر تحت إشراف الدكتور مولاي بوجمعة أمدجار للسنة الجامعية: 2018/2019.

- إنارة الأفهام بسماع ما قيل في دلالة العام، تحدث فيه السجلماسي عن دلالة العام وبيّن أنها تدل بالتضمن دون المطابقة والالتزام وفيه رد علة الإمام القرافي وناقش أقواله. والكتاب يحتوي على أربعة فصول:

- الفصل الأول: في تحرير دلالة التضمن وتحقيق ما للناس فيها فإن دلالة العام واحدة منها وفرد من أفرادها.

- الفصل الثاني: في تحرير دلالة العام وبيان أنه يدل بالتضمن دون المطابقة والالتزام.

- الفصل الثالث: في نقل كلام شهاب الدين القرافي في شرح المحصول، وذكر استشكله وجوابه ورجوعه عن جوابه.

- الفصل الرابع: في الإشارة إلى إبطال القول بأن دلالة العام بالمطابقة وإبطال القول بأن دلالة العام بالالتزام.

وقد افتتحه بقوله: "وبعد، فهذه نكت غريبة، وفوائد عجيبة، تتضمن تحرير القول في العام"¹.

وختمه بقوله: "وليكن هذا آخر ما تسمح به القريحة، وتبديد النصيحة، ونسأله تعالى أن يجعله خالصا لوجه الكريم، وأن يمن علينا فيه بالقبول والثواب الجسيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم"².

1- إنارة الأفهام ورقة 1، نقلا عن: تحرير مسألة القبول ص 79.

2- إنارة الأفهام ورقة 104، نقلا عن: تحرير مسألة القبول ص 79.

وقد حققته وعلقت عليه الأستاذة أمينة بطلان لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة تحت إشراف الدكتور محمد الروكي بكلية الأدب بالرباط للسنة الجامعية: 95 / 96، وحققه أيضا الأستاذ أحمد بن يوسف آل عبد الله تحت إشراف الدكتور عياض نامي السلمي بجامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية كلية الشريعة بالرياض سنة 1997.

- رسالة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾¹، وهو كتاب في التفسير: ذكره صاحب معجم طبقات المؤلفين على عهد الدولة العلوية. قال القادري عن هذا التأليف: "وَأَلَّفَ تَأْلِيفًا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾²، واختلف في هذا الكتاب أهل عصره فمنهم من استحسنته، ومنهم من أنكره عليه وشنعه وهم الأكثر، ومن جملتهم شيخنا الإمام سيدي الكبير السرخيني فألف كتابا في الرد عليه ومن أراد الوقوف على الحق بينهما فلي نظر التأليفين معا"³، والحقيقة أنه لا وجود لهذه الرسالة، وإنما هي مضمنة في تأليف أخرى للعلامة أبي العباس، وسأتوسع في بيان هذا عند الحديث عن مؤلفات الشيخ ابن المبارك في علوم القرآن، وقد طبعت هذه الرسالة ضمن كتاب إزالة اللبس عن المسائل الخمس الآتي الحديث عنه بحول الله.

- تحرير مسألة القبول على ما تقتضيه قواعد الأصول والمعقول، استهله العلامة أبو العباس اللمطي بمقدمة تحدث فيها عن أهمية وصعوبة موضوع القبول، وكيف خفي على العديد من الفحول، بما فيهم أهل الصلاح والورع، وكذا علماء الأصول. وسبب خفائه أنه أمر تحت يد الله تعالى، وتحت حكمه، وليس أحكام البشر.

1 - سورة الحديد: الآية 3.

2 - سورة الحديد: الآية 3.

3 - نشر المثنائي، 4 / 84.

ثم قسمه لعشرة فصول ناقش فيها المسألة بنفس أصولي منقطع النظير، ناظر فيه أحد مشايخه الذي عارضه في المسألة.

وقد افتتحه بقوله: "وبعد، فهذا جزء لطيف، وموضوع شريف، في مسألة قبول الأعمال الضيقة المجال، المجهولة المآل، الخفية على العارفين من الفحول والأبطال، حتى قال قائلهم، وكان يطعم كل يوم قدرا عظيما من الطعام: لو علمت أن الله تعالى قبل مني لقمة واحدة لاستبشرت نفسي، وحصل لها منها"¹.

واختتمه بقوله: "وليكن هذا آخر ما تسمح به القريحة، وتبديه النصيحة، في هذه المسألة الصعبة المرتقى، الضيقة الملتقى، والله سبحانه ولي التوفيق لا رب غيره، ولا خير إلا خيره، عليه توكلت وإليه أنيب. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما"².

وقد حققه الأستاذ الحبيب العيادي في رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة تحت إشراف الدكتور أحمد الريسوني، وهي من مطبوعات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة: 1999م، رقم 14، ثم نشرته دار الرشاد الحديثة سنة 2019م في طبعة جديدة منقحة ومقابلة.

- **رد التشديد في مسألة التقليد**، وقد اختصره تلميذه محمد بن الحسن البناني:

قال فيه: إن مسألة التقليد لا يتضح أمرها إلا بخمسة أمور:

- أحدها: هل التكفير شرعي أو عقلي؟ والجواب أنه شرعي.
- ثانيها: إذا ثبت أن التكفير شرعي فما ضابط ما يكفر به في الشرع

1- تحرير مسألة القبول، ص 189.

2- تحرير مسألة القبول، ص 353.

• ثالثها: إذا ثبت ذلك فليس اعتقاد المقلد الاعتقاد الصحيح المطابق للواقع بواحد من هذه الثلاثة فإنه لم يعتقد في الحق سبحانه إلا الحق ولا في الرسول صلى الله عليه وسلم إلا الصدق .

• رابعها: هل علم الكلام رافع للتقليد أو ليس رافع؟ والجواب أنه ليس برافع.

• خامسها: إن عقائد التوحيد عند التحقيق تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ما يؤخذ من العقل ما يؤخذ من النقل ما يصح فيه الأمان.

افتتح المؤلف هذا الكتاب بقوله: "...هذه حروف يسيرة فيها علوم غزيرة سميتها "برد التشديد في مسأله التقليد" جعلها الله تعالى خالصه لوجهه الكريم"¹.

ويتهيء بقوله: "وهذا آخر ما قصدته وقصاري ما اعتمدته... وكان الفراغ منه يوم الأربعاء التاسع عشر من الربيع النبوي عام سبعة وأربعين ومائة وألف، قاله وكتبه عبد ربه تعالى أحمد بن مبارك"².

وقد قام الأستاذ الدكتور مولاي الحسين بن الحسن أحيان رحمه الله بتحقيقه تحقيقاً فريداً، وطبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى 2010م، وقد استفدت منه كثيراً فيما يتعلق ببعض جوانب حياة العلامة أبي العباس اللمطي.

• القول المعتبر في بيان أن جملة الحمد إنشاء لا خبر، يشتمل الكتاب على مقدمة وأربعة فصول، حرص المؤلف فيها على بيان الفرق بين الإنشاء والخبر، وأنه لا يصح اجتماعهما وتقسيم الإنشاء إلى القول والفعلي وبيان الفرق بينهما وتقسيم الإنشاء

1- رد التشديد، 65.

2- رد التشديد، 109.

القول إلى اللساني والنفساني، ثم أشار إلى كلام الخلف في تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء وهل القسم ثنائية أو ثلاثية. هذا عن المقدمة أما الفصول فتتمحور فيما يلي:

- الفصل الأول: في أدلة من قال أن جملة الحمد خبرية وأجوبتها وحجة ذلك.

- الفصل الثاني: في أدلة من قال إنها إنشائية وما ورد عليها من الاعتراضات وأجوبتها.

- الفصل الثالث: في ذكر قول من قال في أنها إنشائية معنى لا لفظاً وإنشائية شرعاً لا وضعاً ورد في ذلك.

- الفصل الرابع: في ذكر جملة {الهيللة} وجملة البسمة وهل هما خبريتان أم إنشائيتان.

ثم خاتمة خصصها للفرق بين الإنشاء والخبر وما له فيه من الاعتراضات وما يتبع ذلك.

يبتدئ بقوله: "وبعد، فهذا جزء لطيف ومجموع شريف قصدت به بيان أن جملة الحمد إنشائية أو خبرية بالأدلة الساطعة التي ترتاح لها الطباع البشرية... وسميته ب {القول المعتبر في بيان أن جملة الحمد إنشاء لا خبر}"¹.

وينتهي بقوله: "ثم إن أعجلنا عن هذه الأمور ما هو أوكد منها وأهم من قراءة التفسير وصحيح البخاري تقبل الله ذلك بمنه وكرمه آمين. ولو تتبعنا ما أشرنا إليه ما وسعنا له كراسة والله أعلم... وكان الفراغ منه يوم الخميس ثامن وعشرين رجب عام سبعة وأربعين ومائة وألف للهجرة"².

1- القول المعتبر، ورقة 1، نقلاً عن: تحرير مسألة القبول ص 101.

2- القول المعتبر، ورقة 175، نقلاً عن: تحرير مسألة القبول ص 101.

وقد حققه الأستاذ عبد الإله القرباص لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الأدب بتطوان تحت إشراف الدكتور عبد الله الترغي.

- رسالة في بيان الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المترتب على حروفه هل يعتبر فيه الحروف الملفوظة بها، أو المكتوبة، ومضمونه عبارة عن سؤال وجهه إليه أحد الطلبة يستفسره فيما نسب للحافظ الداني في {ثواب أحاديث فضائل القرآن} هل هي للفظ أم للرسم؟

وقد استعرض السجلماسي في البداية كلام أبي عمرو الداني ثم ناقش ذلك من زاوية حرف النزاع قال: "حرف النزاع في هذه المسألة بين الحافظ رضي الله عنه وعصريه مبني على مسمى القرآن ما هو. هل هو الحروف الملفوظة؟ أو الرقوم المنقوشة أو هما معا؟ وينحل ذلك إلى قولنا: هل مسماه اللفظ؟ أو الكتابة؟ أو هما معا؟ فإن قلنا مسماه اللفظ فالحسنات لا تترتب إلا على ما تلفظ به دون ما كتب ولم يتلفظ به، وإن قلنا مسماه الكتابة فالحسنات لا تترتب إلا على ما كتب دون ما تلفظ به ولم يكتب، وإن قلنا هما معا مسماه فالحسنات تترتب على ما كتب وتلفظ به وعلى ما تلفظ به ولم يكتب وعلى ما كتب ولم يتلفظ به"¹.

وقد جعل هذه الرسالة في مباحث:

- الأول: في اعتبار مفهوم المخالفة وعدمه.
- الثاني: إذا ظهرت فائدة للتخصيص بالذكر فهل يعتبر المفهوم أو يلغى؟
- الثالث: المفهوم إذا عارضه معارض عقلي أو نقلي فهل يلغى أم لا؟
- الرابع: في مفهوم اللقب هل يعتبر أو لا يعتبر؟

وقد خرج من هذه المباحث الأربعة عدم صحة استدلال الحافظ الداني رضي الله عنه بالحديث الشريف على إخراج الستة لأنه مفهوم لقب ولا يقول به محصل.

ويبتدئ بقوله: "سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم وجعل الجنة مثواكم ومأواكم ما تقولون فيما ما وجد منسوباً للحافظ أبي عمرو الداني رضي الله عنه من أن الثواب الذي في أحاديث فضائل القرآن إنما يترتب على الحروف المرسومة دون المحذوفة فإنه يظهر لنا في بادئ الرأي اعتراضه فهل هو كذلك أم لا؟"¹.

وختمها بقوله: "وقد كذب على مالك بكتاب السر، وعلى أبي حنيفة بكتاب القراءات الباطلة، وعلى الشيخ الأشعري، وعلى صاحب القاموس بكتاب ذم أبي حنيفة رضي الله عنه لما عظمت منزلته عند السلطان الحنفي، وعلى البخاري وهو ينظر، وعلى الشعرائي وهو يسمع، وعلى غيرهم مما لا يحصى والله أعلم"².

وقد طبعها الرابطة المحمدية 1435 هـ 2014 م بتحقيق الأستاذ محمد بن عبد الله دامي، وقد أفاد فيه وأجاد وتحصل من تحقيقه المراد.

- إزالة اللبس عن المسائل الخمس، وهذه المسائل الخمسة سأله عنها بعض علماء وقته وهي:

- الأول: في معنى المعية في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾³؟
- الثانية: في العقول هل هي متقاربة أو متفاوته؟
- الثالثة: في قول بعضهم إن أهل النار يتلذذون بعذابها ويتحول طبعهم إلى طبعها حتى يتأذوا بنسيم أهل الجنة إذا هب عليها.
- الرابعة: في تلقين الشهادة هل المراد الإقرار بالألوهية أو مع الرسالة.

1 - الثواب المذكور، ص 89.

2 - الثواب المذكور، ص 203 - 205.

3 - سورة الحديد: الآية 3.

• الخامسة: تتعلق بالإجماع في قول الزرقاني لدى قول صاحب المختصر والجاحد كافر إجماعاً.

ويتدئ الكتاب بقوله: "بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم. الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، وخصوصاً نبينا المصطفى. وبعد، فيقول العبد الفقير المعترف بالقصور والتقصير، أحمد بن مبارك بن محمد علي السجلماسي اللمطي، المعترف بنوال ربه المغطي: هذا جزء لطيف ومجموع شريف سمّيته بإزالة اللبس عن المسائل الخمس التي سألت عنها بعض علماء الوقت فنقول...¹."

ويتهيء بقوله: "وكم من قراءة متواترة انقلبت إلى الأحاد ثم اندرست، فصار لا يكفر بإنكارها في الزمان الثاني بعد أن كان يكفر بإنزالها في الزمن الأول، فكذا حكم الزعفران المذكور؛ يحتمل أن يكون مشهوراً في زمن ابن سحنون ثم انتقل بعد ذلك إلى الخفاء والدرس والله أعلم."

وليكن هذا آخر ما تبديه القريحة مما أوجبه النصيحة، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لننتهي لولا أن هدانا الله. جعله الله بمنه وكرمه خالصاً لوجهه الكريم، وموجباً لرضوانه العميم، إنه ولي ذلك والكفيل بما هنالك، سبحانه ذو العطاء والمن المديد، فهو حسبي ولا أزيد²."

وكان الفراغ منه كما ورد فيه يوم الأربعاء ثالث ربيع النبوي عام سبعة وأربعين ومائة وألف³. وانتهى الناسخ من نسخه له ليلة الاثنين سادس عشر رجب الفرد الحرام سنة تسع وثلاثمائة وألف.

1 - إزالة اللبس، ص 71.

2 - إزالة اللبس، ص 266.

3 - إزالة اللبس، ص 266.

وقد طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمملكتنا الشريفة عام 1440 هـ/ 2019 م، بتحقيق الأستاذ عبد العلي بلامين.

- **جواب في تراحم نيتي التطوع المخصوص والقضاء**، وهو جواب عن سؤال وجه إليه من قبل أحد فقهاء عصره، ويناقش مسألة النية في الصيام من حيث تراحم نية صيام التطوع المخصوص مع نية قضاء رمضان أو ما يشبهه، هل إذا صامها بنية القضاء هل يحصل له ثواب التطوع أم لا، وهل إذا صامها الإنسان دون علم بها، أو صامها من غير أن ينوي فضيلة يومها، فهل يكتب له الأجر المترتب على خصوصية صومها؟

كما ناقش قضايا أخرى لها علاقة بالموضوع، ومنها:

• هل صيام التاسع والحادي عشر من محرم من قبيل الاحتياط أم من قبيل المخالفة المنصوصة؟

• هل يترتب لمن قام ليلة القدر أو وافقها دون العلم بها أو الشعور بها الثواب المخصوص بقيامها؟

وقد افتتحها بقوله: "وبعد، فقد أشكل علي أمر الأيام المرغب في صومها كعرفة وعاشوراء، هل يحصل ثوابها لمن صادف صومها، ونوى مطلق التطوع من غير نية عين الأيام الخاصة، أو لا يحصل إلا بتلك النية؟"¹.

وأنهاها قائلا: "فهذا أيها الأخ الصادق والمحب الشائق ما عندنا في تحقيق هذه المسائل، فإن ظهر لكم وجه صوابه، ولاح لكم الحق في معناه وخطابه فأخلصوا لنا من صالح دعائكم، وإن ظهر لكم شيء آخر فأعيدوا السؤال حتى يتضح الحال ويرتفع الإشكال، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنتهدي لولا أن هدانا الله، والسلام عليكم

1 - جواب في تراحم نيتي التطوع المخصوص والقضاء، ص 141.

ورحمة الله وبركاته ورضوانه وتحياته، وعلى والدكم سيدي عبد السلام، وعلى أخيكم سيدي أحمد، وعلى من تعلق بكم"¹.

وقد قام بتحقيقها الدكتور مصطفى محمد جهيمة والدكتور فتحي فتح الله الجعروود، ونشرتها مجلة المدونة، ليبيا، السنة الثامنة، العدد: 30، أكتوبر 2021 م.

- رسالة في إيمان المقلد، وهي رسالة سعى السجلماسي من خلالها إلى تحرير مقولة اشتهر عزوها لمتكلمي الأشاعرة مفادها عدم صحة إيمان المقلد، فبين بطلان هذه المقولة، وأثبت أن علماء المذهب على خلافها، وذلك باختصار غير مخل، وقد تمحورت هذه الرسالة حول مناقشة الإشكالات الآتية:

- أحدها: هل التكفير شرعي أو عقلي؟
 - ثانيها: ما ضابط ما يكفر به في الشرع؟
 - ثالثها: هل علم الكلام رافع للتقليد؟
 - رابعها: أقسام عقائد التوحيد واحتياجها إلى قراءة علم الكلام.
- وتعتبر هذه الرسالة ملخصاً لكتابه رد التشديد في مسألة التقليد؛ حيث لخص فيها مذهبه في المسألة.

وقد افتتحها بقوله: "اعلم أن مسألة المقلدة لا يتضح أمرها إلا بخمسة أمور"².

واختتمها قائلاً: "وإذا لم تتوقف المصححات للفعل على علم الكلام باعتبار أكابرهم، ولم يتوقف غيرها عليه باعتراف جميعهم، كان توقف الإيمان على علم الكلام

1- جواب في تراجم نيتي التطوع المخصوص والقضاء، ص 184.

2- رسالة إيمان المقلد، ص 46.

غير متعين ولا لازم، وعلى هذا الأمر كانت القرون الفاضلة مثل القرن الأول والثاني والثالث إلى أن ظهرت البدع، والله تعالى أعلم¹.

وقد قام الأستاذ محمد العربي العشيري بتحقيقها، ونشرتها مجلة التراث، التابعة لجامعة زيان عاشور بالجفلة، الجزائر، عدد 4، المجلد الأول، دجنبر 2011م.

- **صرف المشيئة إلى معلق عليه**، وهو عبارة عن رسالة فقهية صغيرة في الرد على أبي الوليد بن رشد في تخريجه قول ابن القاسم في الطلاق المعلق بالمشيئة. وابتدأه بقوله: "الحمد لله، قوله: أو صرف المشيئة إلى معلق عليه مثاله في صيغة البر أنت طالق إن دخلت الدار إن شاء الله، وفي صيغة الحنث، إن لم أدخل الدار إن شاء الله، فلا ينعقد هذا الصرف، ويقع عليه الطلاق"².

وقال في نهايته: "وإنما بسطت الكلام في هذه المسألة لأني رأيت أحدا من شيوخ المذهب يعترض على ابن رشد رضي الله عنه، بل يسلمون كلامه ويحاولون أجوبة متكلفة، والله أعلم"³.

وقد حققه الأستاذ محمد العشيري تحت عنوان الطلاق المعلق على المشيئة ضمن مجلة المدونة، الهند، المجلد السابع، العدد 28، أبريل 2021.

- **تقييد في مسمى الأصول والأصولي**، وهو عبارة عن شرح لأصول الفقه باعتباره مصطلحا مركبا، أورد فيه لهذا المصطلح ثلاثة إطلاقات، ثم تحدث عن موضوع الأصول، وعوارضه الذاتية، وقواعد الأصول، وهو في ذلك يرد على المحلي أحيانا.

1 - رسالة إيمان المقلد، ص 48.

2 - صرف المشيئة إلى معلق عليه، ص 127.

3 - صرف المشيئة إلى معلق عليه، ص 133.

ويتعلق موضوع الرسالة بمسألة جزئية من مسائل الأصول وهي حقيقة مسمى الأصول والأصولي، وهذا الموضوع له تعلق بالخلاف الأصولي اللفظي، فالخلاف عند الأصوليين أحيانا يكون جوهريا، وأحيانا يكون لفظيا، والخلاف في هذه المسألة هو من قبيل الخلاف الأصولي اللفظي الجزئي.

افتتحها بقوله: "قوله: أصول الفقه دلائل الفقه الإجمالية، وقيل معرفتها"¹. واختتمها بقوله: "وإذا فهمت ما بسطناه اتضح لك ما أشار إليه المحلي والله أعلم"².

وقد قام بتحقيقه الدكتور هشام عمران العربي، والأستاذ عبد الله امحمد محمود، ونشرته مجلة الشريعة والقانون التابعة للجامعة الأسمرية بليبيا، العدد الثاني، دجنبر 2018م.

- رسالة في تحقيق دلالة المعجزة، وهو عبارة عن رسالة يجيب فيها عن سؤال عن دلالة المعجزة هل الراجح فيها أنها عادية أو عقلية؟ وكيفية دلالتها؟ وأدلة ذلك؟

افتتحها بقوله: "سئل شيخنا الهمام أبو العباس سيدي أحمد بن مبارك سقى الله ثراه شأبيب الرحمان بما نصه: سيدي رضي الله عنكم نريد منكم أن تجيبوا عن دلالة المعجزة، هل الراجح فيها أنها عادية أو عقلية، وكيفية دلالتها، وأدلة ذلك؟ ولكم الأجر التام والثواب العام والسلام.

فأجاب رحمه الله بما نصه: "إن الدلالة كما لا يخفى على كريم علمكم نسبة بين دال ومدلول، وهذه النسبة تارة يقضي بها العقل، وتارة يقضي بها غيره من عادة ووضع"³.

1- تقييد في مسمى الأصول والأصولي، ص 38.

2- تقييد في مسمى الأصول والأصولي، ص 49.

3- رسالة في تحقيق دلالة المعجزة، ص 91.

ثم نقل أقوال العلماء على اختلاف مشاربهم في العادية والعقلية، ورجح في الأخير بأن الدلالة عادية لا عقلية.

وأنهاها بقوله: "فتبين أن الخارق كلما وجد وجدت معه صفاته التخصيصية، وقد يوجد ولا يوجد معه، فلذلك كانت الدلالة عقلية في الصفات عادية في التصديق، والله تعالى أعلم"¹.

طبعت ضمن كتاب بعنوان "مجموع رسائل في علم الكلام"، حققها الأستاذ نزار حمادي، ونشرتها دار الإمام ابن عرفة في تونس دون ذكر تاريخ للنشر.

- **كشف القناع عما ادعي في مسألة المعية من الإجماع**، افتتحه بقوله: "وبعد فهذه حروف يسيرة تشتمل على علوم كثيرة سميتها: {كشف القناع عما ادعي في مسألة المعية من الإجماع} وذلك أني كنت سئلت عن المعية في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾² ونحوه هل هي معية بالذات مع التنزيه عن الحلول والاتحاد والجهة والمكان والحيز وسائر الأوصاف التي توجب حدوثاً أو هي معية بالعلم دون الذات"³.

فأجاب فيه السجلماسي بتصحيح معية الذات مع التنزيه عن الحلول والاتحاد والحيز والمكان والجهة وكل وصف يوجب حدوثاً ورد معية العلم قال: "وأوضحت ذلك إلى الغاية، وبذلت النصيحة في ذلك إلى تمام النهاية، وضربت الأمثلة والأشباه ليحصل الفهم ويقرب الانتباه، وذللت المسألة تذكيراً، وأوضحت فيها برهاناً ودليلاً حتى كتبت فيه نحواً من ثلاثين ورقة، وارتقيت في تحريرها بحمد الله وشكره وحوله وقوته إلى أعلى طبقة. وأصعب شيء يعرض في معية العلم ويشهد لتصحيحها الإجماع الذي أشار إليه ابن عطية رضي الله عنه وتبعه عليه من جاء بعده من المفسرين رضي الله عنهم،

1 - رسالة في تحقيق دلالة المعجزة، ص 103.

2 - سورة الحديد: الآية 3.

3 - كشف القناع، روقة 569 نقلاً عن: تحرير مسألة القبول: ص 93.

فأشرت في الجواب إلى عدم صحته، وأنه منقول من موضعه إلى غير موضعه... ثم إن بعض أصحابنا وفقهم الله طلبوا مني زيادة كلام في رد هذا الإجماع. بما يرفع النزاع ويكشف القناع، ويحصل للقلوب المسندة إليه والمعولة عليه الرجوع والاستماع، فأجبتهم بحمد الله إلى ما طلبوا معترفا بالقصور ظاهرا وباطنا ومتحققا بالعجز والجهل¹. حققها الأستاذ بوبكر بن عبدالله السعداوي، ونشرتها مجلة المخطوطات والمكتبات للأبحاث التخصصية، ماليزيا، المجلد الأول، العدد الأول، أكتوبر 2016.

- رسالة في جواز تكرير سورة الإخلاص أكثر من ثلاث مرات عند الختم، وهو جواب لسائل يستفسر الشيخ السجلماسي عن تكرار سورة الإخلاص ثلاث مرات عند ختم القرآن هل هو ثابت في السنة أم لا؟

فكان جوابه بأنه لا ينبغي نهى الجماعة عن تكرار سورة الإخلاص، محتجا على ذلك بما حشده من الأدلة المجيزة لذلك، مؤكدا على أن المرجوع له في هذا الحكم هم الفقهاء وليس القراء.

وقد افتتحها بقوله: "إن تكرير سورة الإخلاص قد وردت فيه الأحاديث في بعض الأوقات، وجرى به العمل في كثير من الأقطار، وهو من وجوه البر التي لا ينبغي إنكارها"².

وختمها قائلا: "واستدللت باعتراض ابن الجزري له على اعتراض ما وقع عندنا مع وجود الفارق، فإن المكرر زمنا لا يزعمونها ولم تركت يتعلق بمسألتنا من كلام ابن الجزري، وذكرت ما لا يتعلق بها من كلامه، والله أعلم"³.

1 - كشف القناع، روعة 569، 570 نقلا عن: تحرير مسألة القبول: ص 94.

2 - حكم تكرير سورة الإخلاص، ص 106.

3 - حكم تكرير سورة الإخلاص، ص 125.

وقد قام بتحقيقها الدكتور المحجوب إبراهيم الزنيقري والأستاذ أبو الناصر محمد مجاهد موسى، ضمن مجلة القلعة التابعة لكلية الآداب والعلوم بمسلاطة ليبيا، العدد 14، السنة السابعة، يونيو 2020 م.

- **جواب عن سؤال من حل الطاعون ببلدهم**، وهو كتاب حاول فيه التوفيق بين الطب والفقه مجيباً عن سؤال السائل ونصه: "الحمد لله، سادتنا الأعلام أبقاكم الله ملجأً للأنام، وجعلكم جلاءً لشبه الشكوك والأوهام، جوابكم الجزيل وخطابكم الفضيل عمن حل ببلادهم طاعون ونزل بهم أعاذنا الله تعالى من نقمه، وخولنا ما وعدنا من سوابغ نعمه بفضلته وكرمه آمين. هل يسوغ لهم الخروج منه فراراً أم لا؟ وهل يجوز لهم القدوم على غيرهم ممن لم يكن بأرضهم طاعون بقصد التجارة أم لا؟ وهل إذا أراد من ليس عندهم وباءٌ منع القادمين عليهم من الدخول لأرضهم لأجل تجارة، أو شراء كفن، أو غير ذلك، يُمكنون من ذلك أو لا يجوز لهم؟ وما حكم القدوم عليهم لغير داع ولغير ضرورة؟ وما حكم التبايع مع أهله والشراء منهم إن قدموا، لا سيما سَلَبُ من مات بسببه؟ فبينوا لنا بياناً شافياً، ولكم الأجر والثواب من الله سبحانه" ¹.

فكان جوابه بأن المسألة فيها خلاف بين العلماء، والراجح المنع من الفرار خوفاً منه، أما للتجارة والبيع فلا منع في ذلك.

وقد ختمه بقول للإمام الحطاب قدم فيه بعض الأدوية المعنوية التي تنفع معه ونص قوله: "ورأيت بخط بعض أصحابنا الفضلاء مما ينفع للوباء إذا أذمن على قراءة آية الكرسي في كل يوم ثماني عشرة مرة، يداوم على ذلك ما دام الوباء، وأنه قد جرب ذلك وصحّ، ومن ذلك حديث الصحيحين: (من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له... إلى

1 - جواب عن سؤال من حل الطاعون ببلدهم، ص 140.

قدير مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب) الحديث، وفيه: (كانت له حرزا من الشيطان الرجيم حتى يمسي) والله أعلم¹.

وقد قام بتحقيقه الدكتور علي قاسمي، ونشرته مجلة آفاق الثقافة والتراث التابعة لمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، عدد 122، السنة 32، يونيو 2023 م.

- رسالة في أربعين حديثا في قضاء حوائج المسلم وقبول عذره، والذب عن عرضه، وقد عرف بموضوعه العلامة أبو العباس اللمطي في مقدمته قائلا: "هذه أربعين حديثا في فضل قضاء حاجة المسلم، وقبول عذره، والذب عن عرضه، وبعض أحكام الولاية، وما يلزمهم من الله عز وجل، انتخبها من كتب معتبرة وأصول ممهدة نفعنا الله بها آمين"².

وكان أول حديث افتتح به الرسالة هو الحديث الذي أخرجه المنذري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الخلق عيال الله، وأحبهم إليه أنفعهم لعياله"³.

وأناه بقوله: "فهذا القدر الذي أردنا جمعه من الأحاديث، وإن كانت أحاديث هذا الباب أكثر من أن تحصى، جعله الله تعالى خالصا لوجهه، وموجبا لرضوانه العميم، إنه ولي ذلك والكفيل بما هنالك. قاله وكتبه عبد ربه تعالى أحمد بن مبارك لطف الله به آمين"⁴.

وقد قام بتحقيقها الدكتور أمين انقيرة في مقال ضمن المجلة الجزائرية للمخطوطات، المجلد 17، العدد 1، يناير 2021 م.

1- جواب عن سؤال من حل الطاعون ببلدهم، ص 150.

2- رسالة في أربعين حديثا، ص 198.

3- أربعون حديثا في اصطناع المعروف لعبد العظيم المنذري، الحديث الأول، ص 14.

4- رسالة في أربعين حديثا، ص 207.

- رسالة في الأجوبة على مسائل من فن علم الكلام، وهو رسالة في تحقيق الأقوال الأربعة في منشأ احتياج الممكن، وهذه المسائل هي:
- المسألة الأول: في مباحث صفة الإرادة العلية له سبحانه.
 - المسألة الثانية: في مباحث صفة العلم له عز وجل.
 - المسألة الثالثة: في مباحث صفة الكلام له سبحانه.
 - المسألة الرابعة: في مباحث كون الأزلي سبحانه لم يتصف بالحوادث.
- وقد ابتدأه بقوله: "وبعد، أتانا بعض الأحباب ببطاقة تشتمل على أربعة أسئلة متعلقة بعلم الكلام، فأردت أن أذكر في الجواب عنها ما ظهر للعقل القاصر، والنظر الفاتر"¹.
- وقد ختمه بقوله: "قلنا: الكمال الأول إن كان قديماً فرواله محال، وما توقف عليه من اتصافه بهذا الحادث محال، وإن كان حادثاً لزم فيه ما لزم في هذا الثاني، ويتسلسل"².
- طبعت ضمن كتاب بعنوان "مجموع رسائل في علم الكلام"، وقد حققها نزار حمادي، ونشرتها دار الإمام ابن عرفة في تونس دون ذكر لتاريخ النشر.
- الأجوبة الفقهية، وهي الأجوبة المتعلقة بأسئلة الشنقيطي وتعلق بأمور استشكلت عليه، أشار إليها ابن عرفة في مختصره، وقد قال عنها في فهرسته: "ورسالة فيها أجوبة عن مسائل سأل عنها شيخ علماء القبيلة ومقرئها وإمامها في العربية وغيرها، الفقيه الوجيه الدراكة النزيه سيدي عبد الله الشنقيطي، منها ما يتعلق ببعض مشكلات مختصر ابن عرفة في الفقه، ومنها ما يتعلق بغير ذلك"³.

1 - مجموع الرسائل الكلامية، ص 21.

2 - مجموع الرسائل الكلامية، ص 62.

3 - فهرسته ورقة 12.

وتبتدئ ب: "الحمد لله، نص أسئلة الفقيه القاضي سيدي أبي محمد الشنقيطي، وأجوبتها للفقيه المحقق شيخ الإسلام سيدي أبي العباس أحمد بن مبارك أدام الله بقاءهما في أمن وسلامة... وبعد، فالمطلوب من كمال سيادتكم... أن تنظروا فيما أسطر لكم من كلام ابن عرفة في مختصره بوقاد فكركم... لتحلوا ما استشكلته، وتسهلوا ما استصعبته"¹. حققه الدكتور إبراهيم راشد المريخي، ونشرته دار الرشاد الحديثة بالمغرب ودار الضياء بالكويت، 2017م، وحققها كذلك الدكتور علي قاسمي في أطروحته للدكتوراه التي ناقشها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس، نونبر 2020.

- رسالة في تعلقات صفات الله عز وجل، وهي أول ما ألفه على الإطلاق، افتتحها بقوله: "وبعد، فقد ورد علينا سؤال من بعض الإخوان المتأكد في الله إخاؤه عن تعلق الصفات، وهي مسألة النظر فيها عسير، والبصر إن رجع إليها كرتين انقلب خاسئا وهو حسير، لم ييسطها أحد من المتقدمين، ولم يعتن بتحقيقها من بعدهم من المتبحرين"².

وختمها بقوله: "هذا، وأعترف بأني متجاوز حدي بتصديري للجواب، فما لي ولسلوك هذه الفصول والأبواب. والحمد لله الذي بإذنه تقوم به الأرض والسماوات"³. قام بتحقيقها الأستاذ نزار حمادي، ونشرتها دار الإمام ابن عرفة تونس دون ذكر تاريخ للطبع.

- الأجوبة السبكية، وضع فيه بعض الإشكال الذي حصل لبعض الطلبة في مسائل شرح المحلي، وهو عبارة عن أسئلة وجهت إليه، وأجاب عنها، وغرضه من التأليف هو تكثير الفائدة بأي طريقة كما صرح بنفسه قائلا: "ثم اعلم أنه لما كان القصد

1 - الأجوبة الفقهية ورقة 1، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 88.

2 - رسالة في تعلق صفات الله عز وجل، ص 17، 18.

3 - رسالة في تعلق صفات الله عز وجل، ص 104.

من هذه الأسئلة والأجوبة هو تكثير الفائدة بأي طريق أمكن لم يكن بأس في كتب بعض الأبحاث في هذا الجواب ظهرت منذ سنين، فأردنا أن نفاوضكم فيها وتنظرون فيها كنظرنا في أبحاثكم¹.

وقد افتتحه بقوله: "هذه أسئلة تتعلق بالسبكي مع شرحه للمحلي، سأل عنها بعض أصحابنا النجباء، وفقني الله وإياه لما يحب الله ويرضاه"².

وينتهي بقوله: "ووجدنا على حاشية النسخة التي كتبنا منها: انتهى ما وجدته مقيدا من نسخة الإمام الهمام سيدي أحمد بن مبارك السجلماسي ثم اللمطي بخط يده المباركة نفعنا الله بعلومه آمين"³.

وقد طبع ضمن كتاب أبي العباس أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي حياته وآثاره العلمية لأمانة جالو، ونشرته دار الكتب العلمية 2020.

- **الدرة في تحقيق تعلق القدرة**، وهو جواب عن سؤال سأل عنه بعض طلبة وقته عن تعلق القدرة والإرادة، ويتدئ بقوله: "الحمد لله، المطلوب من سيدنا الإمام وقدوتنا الهمام أن يمن بإزاحة إشكال عرض فيما ذكره أئمة المتكلمين من أن للقدرة والإرادة تعلقين، أحدهما صلاحي قديم، الآخر تنجيزي حادث..."⁴.

وختمه بقوله: "ولما تمت هذه القطعة الغريبة والطرفة العجيبة سماها بعض أصحابنا كان الله له: (الدرة في تحقيق تعلق القدرة)، وسماها آخر كان له: (النور الصباحي في تحقيق قدم التعلق الصلاحي)"⁵.

1- الأجوبة السبكية، ورقة 208، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 80.

2- الأجوبة السبكية، ورقة 180، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 80.

3- الأجوبة السبكية، ورقة 310، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 80.

4- مجموع الرسائل الكلامية، ص 69.

5- مجموع الرسائل الكلامية، ص 85.

طُبعت ضمن كتاب بعنوان "مجموع رسائل في علم الكلام"، وقام بتحقيقها نزار حمادي، ونشرتها دار الإمام ابن عرفة في تونس دون تاريخ للطبع.

- **الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز**، وهو كتاب مشهور معروف متداول خاصة بين المتصوفة في بعض الزوايا والمساجد. جمع فيها كلاما لشيخه عبد العزيز بن مسعود الدباغ ومساجلات بينهما، وقد تحدث كل الذين ترجموا له عن هذا الكتاب. لكن قولهم فيه يختلف بين مؤيد ومعارض، ومنتقد ومادح، قال بروفنصال عن هذا الكتاب: "اهتم فيه بجميع مناقب هذا الشيخ المشهور بالصلاح في كافة أنحاء الشمال الإفريقي ورتبها في مؤلف عنوانه "الذهب الإبريز في مناقب الشيخ عبد العزيز" وهو كتاب مشهور متداول، وإن كان لا يشمل على فوائد تاريخية أو أدبية تثير الإهتمام"¹، وقال القادري: "وهو كتاب متداول عظيم الخطر، يفصح عما كان يفيض به بحر هذا الولي من المعارف والأسرار التي تقف دون إدراكها عقول الأبرار، ويلقى به في آنية عقله... وبالجمله فهو كتاب من موازين القسط يعرف بضاعة كل واحد منهما"².

طبع الكتاب مرات عديدة، منها طبعة بولاق 1292هـ، وطبع 2020م في دار الكتب العلمية ببيروت.

- **الطرر على شرح سعيد قدورة على شرح السلم الأخضر في المنطق**، وهو تعليق على شرح الشيخ سعيد قدورة على منظومة الأخضر في المنطق. وقد طبع على نفقة الحاج الطيب التازي المغربي، الطبعة الأولى، بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر 1318هـ، بجانب شرح البناني على السلم مع حاشية الشيخ علي قصارة وحاشية الشيخ سعيد قدورة متبوعا تقييدات العلامة أحمد بن مبارك اللمطي السجلماسي.

1- مؤرخو الشرفاء، ص 220.

2- الروضة المقصودة، ورقة 65، نقلا عن تحرير مسألة القبول، ص 98.

- أجوبة أحمد بن المبارك السجلماسي (ت1156هـ)، جمع وتقديم ودراسة، إعداد الطالب الباحث: عثمان رحو، إشراف الدكتور: عبد الله الترغي، (رسالة دكتوراه)، جامعة عبد المالك السعدي تطوان، نوقشت في: (13 / 07 / 2001).

➤ مؤلفات العلامة أبي العباس اللمطي المخطوطة

- النفقة على العالم على من تكون؟ وهو عبارة عن رسالة صغيرة الحجم مكتوبة بخط مغربي دقيق، وضح فيها العلامة أبو العباس السجلماسي فتوى فقهية يستند فيها على أقوال علماء، تحقق فيها قول مالك رضي الله عنه من أن نفقة العالم تكون في بيت المال، فإن لم يكن بيت المال ففي جماعة المسلمين، فإن امتنعوا احتال العالم في استخراجها منهم، وإن أقلها ستون دينارا مستندا في ذلك لما قرره ابن العربي في كتابه: {ري الظمان في تفسير القرآن}، وهي رسالة قيمة مفيدة في بابها، وإن كانت صغيرة الحجم.

تبتدئ بقوله: "الحمد لله، قال شيخنا الفقيه العالم العلامة البحر الفهامة أبو العباس سيدي أحمد بن المبارك السجلماسي اللمطي أطال الله بقاءه، ورضي عنه بعد موته، ونفعنا به وبعلومه آمين. الحمد لله، وجدت بخط شيخنا ابن العربي في كتاب {ري الظمان في تفسير القرآن}، قال مالك رضي الله عنه نفقة العالم في بيت المال...¹".

وتنتهي الرسالة بأبيات شعرية تبين الأصناف الثمانية الذين تجب في حقهم الزكاة، وهو المذكورون في الآية المحكمة من الكتاب العزيز².

والرسالة ما تزال مخطوطة توجد نسخة منها بالخزانة العامة بالرباط رقم 1743 د.

- جواب عن مسألة: رجل زنى بصغيرة ثم تزوج بها قبل ثلاثة أشهر، وهي كما يظهر من عنوانها جواب عن مسألة، وهي: رجل زنا بامرأة في غير فرجها، والمرأة لم

1- مسألة النفقة على العالم، ورقة 231، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 85.

2- تحرير مسألة القبول، ص 85.

تحض حيضة البلوغ، ثم بعد ذلك تزوجها قبل أن توفي ثلاثة أشهر ماذا يجب عليه؟ فكان جوابه، بأن المسألة نص عليها ابن عرفة ولا يلزمه شيء، وعلل ذلك بأن محل الخلاف في تعليق الطلاق، لا في تعليق الحرام، فالفارق أن الطلاق عند العامة لا ينصرف إلا للزوجة بخلاف الحرام.

وقد افتتحه قائلا: "الحمد لله وحده، تقييد بعض ما سألنا عنه، جوابي عن مسألة رجل زنى بامرأة في غير فرجها..."¹.

ويفهم من كلامه أن المخطوط يحتوي على أجوبة فقهية أخرى غير المسألة المشار إليها، وتوجد نسخة منه بالخزانة العامة بالرباط رقم 1092 كضمن مجموع، يسر الله لها من يقوم بإخراجها.

- **مسألة مفيدة في الوضع**، وهو رسالة لطيفة تحدث فيها عن أقسام اللفظ، واعتبر أن بعضه منه ما هو موضوع بالوضع الكلي، وجعل ذلك في مسائل:

- **المسألة الأولى:** تحدث فيها عن أقسام الوضع، فذكر أن له أربعة أقسام: الوضع الشخصي، والوضع الكلي، والوضع العام، والوضع النوعي.
- **المسألة الثانية:** في الكلام على الوضع الشخصي والموضوع به، وهو ما يكون باعتبار خصوصية اللفظ لخصوصية المعنى.

وقد افتتحه بقوله: "فهذه مسائل مفيدة إن شاء الله تعالى في الوضع، وفي غيره طلبها مني بعض الإخوان"².

وقال في ختامها: "واعلم أن أسماء العلوم في أسماء الكتب أعلام أجناس عند التحقيق، وضعت لأنواع أعراض، انتهى"³.

1- جواب عن مسألة، ورقة 351، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 86.

2- مسألة في الوضع، ورقة 311، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 102.

3- مسألة في الوضع، ورقة 325، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 102.

وحسب علمي فإن هذه الرسالة ما تزال مخطوطة تحتاج لتحقيق، وتوجد منها نسخة بالخزانة العامة بالرباط رقم 1168 د ضمن مجموع.

- تحقيق مسائل أصولية، وهو عبارة عن رسالة أجاب فيها العلامة أبو العباس اللمطي عن أسئلة تتعلق بالقياس وتخصيصه، أيجوز ذلك أم لا؟ وقد استفاض فيها معتمدا على اختلاف الأصوليين حسب المذاهب.

وقد ختمها بقوله: "فهذا أيها السيد الجليل الحسيب الأصيل ما عندنا في تحقيق هذه المسائل، وما ظهر لعقولنا من الدلائل، فإن ظهر لكم وجه صوابه، ولاح لكم الحق في معناه وخطابه، فأخلصوا لنا من صالح دعائكم، وإن ظهر لكم شيء آخر فأعيدوا السؤال حتى يتضح الحال ويرتفع الإشكال، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنتهدي لولا أن هدانا الله" ¹.

توجد نسخة منه بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1177 ك ضمن مجموع.

- رسالة في الدلالات، وهي عبارة عن جواب على سؤال وجه إلى العلامة أبي العباس اللمطي، سئل فيه عن مسألة تتعلق بالسبب والشرط والمانع، ونصه: هل الشرط هو ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده الوجود؟ والسبب يلزم من عدمه العدم، ومن وجوده الوجود أم لا؟ ².

وقد ختم هذه الرسالة بقوله: "وإذا فهمت هذا ظهر لك الجواب عن سؤالكم، والله الموفق للصواب بمنه، قاله وكتبه عبيد ربه تعالى أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي" ³.

وما يزال مخطوطا، ورقمه في الخزانة العامة 2981 د ضمن مجموع.

1 - تحقيق مسائل أصولية، ورقة 69، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 81.

2 - ينظر: تحرير مسألة القبول، ص 81.

3 - رسالة في الدلالات، ورقة 246، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 81.

- **تقييد في قول الشيخ خليل: وخصص نية الحالف، وهو رسالة بين فيها من أين وقع للقرافي رحمه الله الوهم في كتابه الفروق في الفرق بين قاعدة النية المخصصة وقاعدة النية المؤكدة¹.**

وتوجد منه نسخة بالخزانة العامة تحت رقم 1854 د ضمن مجموع، وأخرى تحت رقم 1845 د.

- **تحرير الوصف النفسي على طريقة المتكلمين، وهي رسالة عبارة عن جواب على سؤال وقع في ذهن أحد العلماء يسأل عن تحرير الوصف النفسي على طريقة المتكلمين، فكان جواب أبي العباس اللمطي الآتي: "فأقول مجاريا لغرض السائل وشارعا في حل تلك المسائل: الوصف النفسي قصورا به على ما يظهر من كلامهم وصف الشيء بما هو عليه في نفسه، إما باعتبار ذاته وحقيقته، ككون الذات الحادثة جوهرًا أو شيئًا، وككون البياض لونا، وإما باعتبار ما اختصت به حقيقته، أي ذاته"².**

توجد نسخة منه بالخزانة العامة تحت رقم 1092 ك ضمن مجموع.

- **سؤال عن قول من قال إن الكلام الأزلي نسبة، وهي عبارة عن رسالة فيها جواب عن سؤال وجهه أبو العباس اللمطي لشيخه العربي بردلة يستفسره فيها عن قول بعضهم إن كلام الله تعالى نسبة.**

وقد افتتحها بقوله: "جوابكم سيدي عما قالت الجماعة من كون كلامه تعالى نسبة، فإنه أشكل علينا"³.

توجد منه نسخة بالخزانة العامة تحت رقم 1755 د ضمن مجموع.

- **رسالة تتعلق بمسألتين، وهي رسالة تدور حول مسألتين لغويتين هما:**

1 - تحرير مسألة القبول، ص 88.

2 - الوصف النفسي ورقة 232، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 89.

3 - الكلام الأزلي ورقة 306، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 90.

المسألة الأولى: همزة الوصل وأحكامها، وناقش فيها خمسة أمور هي:

- 1- حقيقة همزة الوصل وعد مواضعها.
 - 2- في بيان الحركة التي تستحقها، وهل أصلها الحركة أو السكون.
 - 3- في كيفية النطق بها وصلًا وابتداءً.
 - 4- فيما ترسم فيه صورتها وما لا ترسم.
 - 5- فيما تجعل فيه من الصلات والنقط من ألفات الوصل ومحل جعلها منها.
- المسألة الثانية: الألف التي تزداد في الخط في نحو: قالوا، آمنوا، اتبعوا، وما أشبه ذلك، وقد ناقشها في ورقتين دون استطراد في الحديث¹.

توجد منه نسخة بالخزانة العامة تحت رقم 1168 ك ضمن مجموع.

- أسئلة تتعلق بالنسب الشريف²، وهي عبارة عن جواب على سؤال يتعلق بالشرف، ونصه هو ما افتتح به الرسالة قائلا: "سئلت عن مسألة، وهي أن رجلا يدعي الفقه والمعرفة، وتحقق مع أناس قائلا لهم بعد انجرار الكلام إلى سادتنا الأشراف أن الزمان قد طال، وليس على الفروج أقفال، والنساء غير مؤتمنات لأنه (...) إلى من ثبت له هذا النسب الطاهر والمجد الفاخر يطعن فيه، ولا يتحقق له نسب، بل وقد صرح بذلك فهل يجب نفيه عن هذه المقالة الشنعاء، وإن عاد عوقب، أو يعاقب من أول وهلة، ويزجر أو لا يزجر ولا ينهى أجبنًا مأجورًا مشكورًا، والسلام الأتم يخص سيادتكم ورحمة الله وبركاته. فأجبت مستعينا بالله ومستكينا بحول الله وقوته... إن هذه المقالة في ظاهرها شنيعة، وبحسب باطنها في الحقيقة حجر للشريعة، وبطلانها يتبين من وجوه"³.

وتوجد منه نسخة بالخزانة العامة تحت رقم 101 ج.

1- ينظر: تحرير مسألة القبول، ص 102.

2- تحرير مسألة القبول، ص 103.

3- النسب الشريف ورقة 1-3، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 103، 104.

- فهرسة، وهي على شكل إجازة كتبها لأبي العباس أحمد بن الحسن المكودي، بطلب منه، فأجابه إلى ذلك جبرا لخاطره ومراعاة لما عسى أن يكون له من النفع.
- أولها: "حمدا لمن ألهم الإنسان وفهمه وعلمه ما لم يكن يعلم"¹.
- وهي مخطوطة توجد منها نسخة بالخزانة العامة تحت رقم 101 ج.
- المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية، وهي رسالته التي جعلتها أنموذجا على سعة علمه في علوم القرآن، وسيأتي الحديث عنها حين تحقيقها.
- وأختم بذكر بعض المؤلفات التي لم أقف عليها لا محققة ولا مخطوطة وإنما ذكرها العلامة أبو العباس اللمطي في فهرسته ولا يجمل تجاوزه دون ذكر عناوينها على أقل تقدير، وهي:
- رسالة متعلقة بإيمان فرعون، وهي رد على ابن عربي الحاتمي، وقد ذكرها العلامة أبو العباس اللمطي في فهرسته².
- رسالة فيما نقل عن أبي حامد الغزالي من قوله: ليس في الإمكان أبدع مما كان، وقد ذكرها كذلك الشيخ في فهرسته³.
- رسالة في الفرق بين الموازنة عند علماء الحديث والموازنة عند المعتزلة، وهي مذكورة أيضا ذكره في فهرسته⁴.
- رسالة تتعلق بكلام القرافي فيما حكاه عن ابن جميع في التحدث عن الأجنة في القواعد والفروق، وهي كذلك مذكورة في فهرسته¹.

1- الفهرسة، ورقة 6.

2- الفهرسة، ورقة 12.

3- الفهرسة، ورقة 12.

4- الفهرسة، ورقة 11.

والملاحظ من السرد السابق أن المؤلفات السابقة متنوعة المشارب؛ حيث ألف العلامة اللمطي في فنون متعددة في مختلف علوم الشريعة، فهو لم يقتصر على علم دون آخر، مما يدل على قوة علمه وسعة اطلاعه، وقد حاولت فيما سبق تقصي جمع كل ما ذكر أنه من مؤلفاته مع إعطاء لمحة موجزة عنها، ولا أزعم أني قد قمت بإحصائها كلها، وكيف أزعم ذلك وأنا على ذكر من قول هاشم بن المهدي: "ولقد وقفت على كثير من فتاويه الفقهية، وتعاليقه في موضوعات أدبية وصوفية، وهذا ما يؤكد أن الإنتاج الفكري لابن المبارك السجلماسي اللمطي غير معروف بتمامه"².

المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

كان الإمام أحمد بن مبارك السجلماسي من كبار الأئمة المحققين، مما بوّأه منزلة علمية كبيرة، أهله له رئاسة العلم بحاضرة العلم والعلماء فاس في زمانه، فقد نال من الحظوة من المكانة والشهرة ما جعل عيون أهل عصره تنظر إليه بكثير من التعظيم والإجلال، فصارت مجالسه قبلة الجم الغفير من طلبة العلم، الذين قصدوه للاستفادة من أدبه وحلمه، فقد كان معروفاً بالتواضع الكبير لطلبة العلم، بعيداً عن الغرور والعجب، كما يقصدونه للاستزادة من علمه، فكان مقصد الحاضر والباد، وذلك لأنه جمع بين العلوم الشرعية والعقلية والكونية، فكان أنموذجاً للعالم المتحرر، والباحث المنصف، ناقش كبار العلماء في شتى الفنون من غير تعصب ولا تشدد، ورد عليهم في أدب جم، وتواضع رفيع، ومؤلفاته أكبر شاهد على ذلك، فيها من الجدة والتحقيق ما ينم عن علو كعبه في المعقول والمنقول، فأحرز قصب السبق في العلم والتعليم والتأليف، فسلك سنن المجتهدين في البحث والمعارضة والاستنباط. وكان يربأ بنفسه أن يكون من أهل التقليد

1- الفهرسة، ورقة 12.

2- التقاط الدرر هامش ص 372.

المكتفين بنقل أقاويل الغير وترديدها.

ومن المعالم الكبرى التي يتلمسها من قرأ في كتبه وتراثه أمور منها:

- نفسه الطويل في عرض المسائل مع مناقشتها بالحجج والبراهين، مع ذكره للأقوال المتعددة في المسألة الواحدة، ثم ترجيح ما تبدى له فيها.
- مراجعة الكثير من المصادر والمراجع وعزو الأقوال إلى أربابها، وهذا ما جعل البركة فيما يؤلفه.
- النقد البناء مع التحلي بالأدب الجم في الرد والنقد.

وقد كثرت عبارات العلماء التي فيها أطيب الثناء وأعطره، وخصوه بأوصاف تنبئ عن عظيم فضله وعلو كعبه، إذ وصفه تلميذه القادري بقوله: "علامة الزمان، فريد العصر والأوان، فارس التدريس والتحقيق، وحامل راية التحرير والتدقيق"¹.

وقال المراغي: "هو فقيه محدث قدوة فهامة، خاتمة المحققين والعلماء العاملين، انتهت إليه الرئاسة في جميع العلوم"².

وقال عنه عبد الحي الكتاني في السلوة: "العالم العلامة، الجهيد الفهامة، المشاركة المحقق، الهمام المدقق، الحافظ المتضلع المتبحر، نجم الأمة، وتاج الأئمة، شيخ الشيوخ، ومن له في العلم القدم الثابتة الرسوخ"³.

وقال عنه أيضا: "وكان -رحمه الله- شيخا متبحرا، وإماما حجة متصدرا، انتهت إليه الرياسة في جميع العلوم، واستكمل أدوات الاجتهاد على الخصوص والعموم؛ فكان

1 - نشر المثاني 4/ 40-41، والتقاط الدرر 2/ 393،

2 - الفتح المبين في طبقات الأصوليين 3/ 127.

3 - سلوة الأنفاس للكتاني 2/ 268.

له باع طويل وتبحر في البيان والأصول والحديث، والقراءات والتفسير، وله عارضة في المقابلة بين أقاويل العلماء والبحث معهم، ويجيب عنهم بمقتضى الصناعة والآلات، ويصرح لنفسه بالاجتهاد، ويرد على الأكابر من المتقدمين والمتأخرين، ويصرح بأنهم لو أدركوه لانتفعوا به¹.

وهذه النقول توضح بما لا يدع مجالا للشك تلكم المكانة العظيمة والدرجة السامقة الرفيعة التي حازها العلامة أبو العباس اللمطي، وهي أيضا دالة على علو مكانته في العلم وتبحره في أصناف الفنون والعلوم.

ومما يثير الانتباه أن العديد من أقرانه أثنوا عليه وذكروا مناقبه ومفاخره، وهذا يدل على علو مكانته في العلم، وعظيم منزلته في الفضل، إضافة إلى سمو الرتبة وسعة الأفق.

المطلب الخامس: عقيدته، ومذهبه الفقهي

سأتعرض في هذا المطلب لبعض ما يميز حياة العلامة أبي العباس اللمطي وهما التعرض لعقيدته ومذهبه الفقهي، وسأقوم بتقسيمه إلى شقين: الأول لبيان عقيدته، والآخر لتوضيح مذهبه الفقهي.

1 - عقيدته

من قرأ في مؤلفات العلامة ابن مبارك عَنَّ له أن مذهب العقدي هو مسلك الأشاعرة، فمثلا قال في مقدمة كتابه كشف القناع وهو تفسير لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾

أَيَّ مَا كُنْتُمْ¹: "فأجبتّه بتصحيح معية الذات مع التنزيه عن الحلول والاتحاد والحيز والمكان، وكل وصف يوجب حدوثه، ورد معية العلم".

وقد سلك في تقسيم الصفات مسلك الأشاعرة وعبر في مقدمة رسالته هذه بصفات المعاني فقال: وينفون عن الله صفات المعاني².

وقد أشار الدكتور الحسين أليان في تحقيقه لرسالة رد التشديد في مسألة التقليد خلال حديثه عن موضوع الرسالة إلى كثير من الأدلة التي تدل على أن المؤلف أشعري الاعتقاد، حين حرّر مسألة معرفة الله تعالى، فذكر أقوال العلماء فيها، ثم ذكر اختلاف فقهاء سجلماسة في عصر المؤلف حولها، وكيف انتصر لقول فحول المذهب، مع أنه لم يكن فقط مقلدا لأقوالهم، بل حرّر وأصل، وصحّح ووثق، ووازن ورجّح، حتى إنه ناقش كثيرا من تحريرات منظري المذهب وردّ بعض أقوالهم³.

2- مذهبه الفقهي

كان الإمام أبو العباس اللمطي - رحمه الله - مالكي المذهب، وكثيرا ما كان يصرح بذلك في كتبه، فقد وردت عنه عبارات مثل "أصحابنا المالكية" أو "وتلك القاعدة لا يوافق عليها أصحابنا المالكية" أو "لا يقول بها أصحابنا المالكية"⁴.

فالشيخ لم يخالف ما نشأ عليه في بلده المغرب، وما كان له أن يخالف فقهاء أهل بلده، وهذا شيء بدهي لأنه تشبع بالثقافة المالكية التي تعلم في إطارها، وهو بدوره يدلي بدلوه سواء من خلال التدريس أو التأليف أو الإفتاء، فكل إجاباته عن النوازل المعروضة

1- سورة الحديد: الآية 3.

2- ينظر: تحرير مسألة القبول ص 93.

3- ينظر: رد التشديد في مسائل التقليد، ص 34-43.

4- ينظر: تكرير سورة الإخلاص، ص 118.

عليه تكون موضحة ضمن آراء ومقتضيات المذهب المالكي¹.

وما سبق لا يعني أن المؤلف لم يناقش ويبدى وجهة نظره في ما يعن له من المسائل، بل كان مجتهدا في المذهب المالكي؛ حيث نبغ فيه نبوغا كبيرا، وذلك ظاهر سواء من خلال التدريس أو التأليف أو الفتوى.

وما أهله لهذا هو دراسته لهذا الفن دراسة علمية متينة، ونهل العلم من مشيخة متمكنة، أخذت بناصية العلوم وتشبعت من سائر الفنون.

هذا، وقد ذكرت مصادر ترجمته أن المؤلف صرح لنفسه بالاجتهاد المطلق²، ولم يكن هدفه من ذلك التطاول أو التعالم على فقهاء عصره، وإنما أراد إظهار الحق وإبرازه، ولذلك كثرت مناقشاته لمسائل علمية عدة مع منظري المذهب المالكي وغيره من المذاهب الفقهية.

ويظهر اجتهاد العلامة أبي العباس اللمطي بشكل واضح في اعتراضه على كثير من المتقدمين في كثير من آرائهم، وينقض كلامهم مستعينا بالأدلة من الكتاب والسنة والإجماع، ويبين رأيه في جرأة وشجاعة لا يبالي بمن خالفه ما دام مبنيا على حجج، ولم يتوقف عند كتب الفروع المتأخرة بل تجاوزها إلى مصادر الأئمة المتقدمين كالمدونة والموطأ والبيان لابن رشد والفروق للقرافي والبرهان للجويني والمستصفي للغزالي وشرح البرهان للأبياري والموافقات للشاطبي وغيرها من أمهات الكتب³.

ولكنه مع ذلك كان ملتزما بنصوص المذهب المالكي ويرى أنه لا يجوز الخروج عنها إلى غيرها، ومثال ذلك قوله في رسالة حكم تكرير سورة الإخلاص بعد الختم ثلاثا: "وعلم أنه لا يقدر علة ذلك إلا المجتهد، وعلم أن الاجتهاد قد انقطع منذ أزمنة وأعصار،

1- من أعلام المذهب المالكي بتايلالت أحمد بن مبارك السجلماسي، الحبيب عيادي، ص 60.

2- التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، محمد طرهوني، 1/ 172.

3- من أعلام المذهب المالكي بتايلالت أحمد بن مبارك السجلماسي، الحبيب عيادي، ص 123 بتصرف يسير.

وإذا كان ذلك كذلك فمن أين لصاحبنا السيد إدريس بهذه الكراهة، فإننا لم نقف عليها لأصحابنا مع قلة اطلاعنا، فإن قلت: لعله استند فيها إلى ما نقله عن الحنابلة، قلت: لا يصح لوجوه، الأول: أن القاضي عياض وغيره من أئمتنا -رضوان الله عليهم- صرحوا بأن نصوص الإمام مالك وأصحابه بالنسبة إلى مقلديهم كنصوص النبي -صلى الله عليه وسلم- بالنسبة إلى العلماء، وكذا نصوص كل إمام بالنسبة إلى أتباعه، ونحن مع ذلك جاهلون بغير مذهب مالك، فنحن والعامة فيه سواء، وذلك أنا لم نأخذ مذاهب غيره من أئمتها، ولم نمارس مطالعة كتبها، فنحن عامة فيما لا ندري عامها من خاصها، ولا مطلقها من مقيدها، ولا راجحها من مرجوحها، ولا قديمها ولا حديثها"¹.

المطلب السادس: الحالة السياسية والفكرية والثقافية لعصر المؤلف

سأتناول في هذا المطلب أهم ما تميز به عصر أبي العباس اللمطي من أحداث، مركزا فيه على شقين، الحالة الفكرية والثقافية والحالة السياسية، ولذلك سأقوم بتقسيمه إلى جزأين:

1 - الحالة السياسية

شهد المغرب في عصر العلامة أبي العباس اللمطي العديد من التحولات والسياسية والاضطرابات الدامية، التي عانى منها المغاربة خلال مرحلة وصفت بالحالكة والقائمة²، ومن أبرز ما عاشه المؤلف من الاضطرابات السياسية الكبيرة، بعد وفاة المولى إسماعيل سنة 1139 هـ؛ حيث تنازع الملك بعده أبناؤه: أحمد الذهبي وعبد الملك وعبد

1 - حكم تكرير سورة الإخلاص، ص 117.

2 - ينظر للاطلاع بتفصيل على الظروف السياسية التي عرفها المغرب في هذا المرحلة: نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، ص 188 - 271، والاستقصا، 6 / 3 - 84.

الله وعلي الأعرج ومحمد العالم والمستضي، ولم يتمكن أي واحد منهم من السيطرة على الأمور، والإمساك بزمام الحكم، فاندلعت بذلك فتنة عظيمة في ربوع المغرب. وفي هذه المرحلة وقد اشتد على الناس الأمر ونالهم من الهم والغم ما الله به عليم قام أبو العباس بدور عظيم حينما ناصر أحمد الذهبي، قال عبد الرحمان بن زيدان: "ولما اشتد الأمر وطال، وكثر الهرج والمرج، وعظمت المصائب، واشتعلت نيران الفتن من كل جانب، واشتبتك وارتبتك، والسلطان أحمد وحاشيته مجدون في مراودة أهل فاس من الخروج عن طاعة المولى عبد الملك، والرجوع إلى طاعته، واختلفت آراء الأعلام والعوام"¹.

وقد كانت الفتوى في ذلك الزمان على غير ما اختاره العلامة أبو العباس اللمطي؛ حيث أفتى سيدي محمد ميارة بأنه لا يجوز الخروج على طاعة مولاي عبد الملك الذي بايعه العبيد بعد أن خلعوا أخاه السلطان أحمد الذهبي²، وتبعه في فتواه أبو عبد الله بن زكري، فوقع بين الناس خلاف فيمن يتبعون، فاختار اللمطيون فتاوى ميارة ومن وافقه، ومال الأندلسيون إلى فتوى أبي العباس ومن تبعه.

قال العلامة ابن إبراهيم الدكالي في تقاييده التاريخية: "ثم إن بعض الطلبة اجتمعوا بجامعة الأندلس مع الفقيه السيد أحمد بن مبارك وكتبوا موجبا لإخراج مولاي عبد الملك وعزله ونصر أخيه الذهبي، وجعلوا يطوفون به على الناس في العرسات فيقولون هل تعملون الشرع أم لا؟ فيقولون نعم نعمل الشرع، فيقولون إن الشرع حكم بإخراج مولاي عبد الملك ونصر أخيه حتى طافوا بذلك الموجب على جميع أسوار المدينة فتغير الناس بسبب هذا الفعل أشد الغيار، وبقي الأمر كذلك إلى يوم الجمعة الخامس عشر من الشهر، وجاءت غوغاء الأندلسيين إلى أئمة المنابر وأمرؤهم أن يخطبوا بمولاي عبد الملك،

1- من أعلام المذهب المالكي بتايلالت أحمد بن مبارك السجلماسي، الحبيب عيادي، ص 7.

2- ينظر: الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، 7 / 124.

فبعضهم ترك نصره على المنبر، وبعضهم نصره، وبعضهم قال: اللهم انصر من نصر الحق المبين، واختلفت الكلمة وكثر الهرج والكيل والقال بين الفريقين، وكاد الأمر يعظم وغلت الأسعار.

ثم اجتمع الأندلسيون واللمطيون بمدرسة الصفارين ليلاً، وأظهر الذين أرادوا خلع مولاي عبد الملك حجتهم، وسكت المخالفون لهم فدل سكوتهم على موافقتهم، وانفصل المجلس في الحين بخلعه، واشترط عليه الأندلسيون شروطاً إن وفى بها خلعوا أخاه ونصروه، وبعثوا إليه بكتاب فأجابهم على الفور وقبل ما شرطوه، وذهب إليه جماعة من العلماء والأشراف وأهل الحل والعقد، ففرح بهم فرحاً شديداً ووعدهم خيراً. ومن الغد نودي بالأسواق على (المخازنية) الذين مع مولاي عبد الملك بأن لا يشتري أحد منهم سلاحاً ولا غيره، ومن اشترى منهم شيئاً لزمته العقوبة، ونودي ثانياً لما دخل مولاي عبد الملك حرم مولاي إدريس أن لا يدخل أحد، ثم جاء كتاب من عند الذهبي يخبرهم أنه سامح أخاه وشفع فيه أهل فاس، وسمح له بالذهاب لتافيلالت، إلا أن مولاي عبد الملك امتنع عن الخروج وصرح بأنه لا حاجة له بالملك، فشهد عليه بذلك وأرسلت الشهادة للذهبي فخلع¹.

النص السابق يوضح بجلاء حجم الخلاف الذي وصل له المغرب في هذه المرحلة، وما ترتب على ذلك من أزمات ومآزق عانى منها المغرب والمغاربة في ذلك الوقت، قال محمد المشرفي موضحاً الوضع المأسوي الذي عاشه المغرب: "وصار التهاجر في سائر الأقطار المغربية ومات من الخلق بسببه ما لا يحصى"².

وقد استمر الوضع على هذا الحال سنوات طويلة، حتى بعد موت كل من أحمد الذهبي ومولاي عبد الملك، فقد تعاقب على ملك المغرب بعدها عدد كبير من

1- إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، 1/ 290-293.

2- الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، محمد المشرفي، 2/ 502.

السلطين في مدة وجسوة.

والغرض من السرد السابق هو بيان الأوضاع السياسية والاجتماعية التي عاشها المغرب في حياة العلامة أبي العباس اللمطي.

2- الحالة الفكرية والثقافية

عرفت الحركة الفكرية والثقافية في المغرب في عصر أبي العباس اللمطي استقرارا وازدهارا كبيرين رغم الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال هذه المرحلة، فرغم كل القلاقل والفتن والاضطرابات فقد زاد الإشعاع العلمي للمعاهد العلمية، فهذا جامع القرويين يكثر طلابه ويعود إلى سابق عهده من حمل لواء العلم والفكر في المغرب على عهد المولى إسماعيل، وفي عهده تأسست مدرسة الشراطين بفاس¹.

ففي هذا العهد من تاريخ المغرب انتعشت الحركة الثقافية والفكرية بالبلاد وكان للسلطين العلويين دور كبير في ذلك الوقت في تعزيز هذه الحركة فقد كانوا يحرصون على العلم ومجالسة العلماء².

ويحدثنا الدكتور الحسين أحيان عن هذه المرحلة مبينا أثر العلامة أبي العباس اللمطي فيها بقوله: "انتعش العلم والفكر في القرن الحادي عشر والثاني عشر للهجرة في بلاد المغرب، ونبغت طائفة من قادة العلم وأرباب الفكر، حصلت معرفة جمة ومثلت ثقافة عصرها وأضافت جديدا إلى صرح المعرفة، وأثرت فنونها تنقيحا وتهذيبا وتمحيصا وتحريرا، فكانت إسهاماتها المعرفية تحكي بجودتها ونفاستها إسهامات من تقدمهم من عباقرة الأمة الإسلامية مشرقا ومغربا، وكان حظ العلوم الشرعية من فقه وتفسير ولغة

1- ينظر: نشر المثنائي، 4/ 1566.

2- ينظر: الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرها على الحركة العلمية في القرن الحادي عشر الهجري في المغرب لطارق الفاطمي، ص 268.

وحديث وأصول... في هذه الإسهامات كبيرا، وثراء مادتها واسعا، وغناء مكتبتها واضحا جليا"¹.

مما سبق نستشف أن الحياة الفكرية والثقافية كانت مزدهرة في حياة العلامة أبي العباس اللمطي، وذلك راجع لازدهار الحركة العلمية عموما في المغرب في العصر الذي عاش فيه الشيخ رحمه الله.

الباب الأول:

مؤلفات الإمام أبي

العباس اللمطي في علوم

القرآن

سأقوم بتخصيص الباب الأول من هذا البحث للتعرف على مؤلفات العلامة أبي العباس اللمطي السجلماسي في علوم القرآن، أحاول التعريف بها مع دراسة موضوعها وبيان منهج مؤلفها فيها.

فقد برع العلامة أحمد بن مبارك السجلماسي في علوم القرآن كغيرها من الفنون، إلا أن شهرته بالعلوم الأخرى طبقت الآفاق، مع إهمال لجهد في الدرس القرائي الذي اخترت نفص الغبار عنه ببيان مؤلفاته في هذا الفن، مع التركيز على وجه تميزه وفرادته.

وبعد تقص شديد لمؤلفات الشيخ رحمه الله وجدت من مؤلفاته مما له علاقة مباشرة بعلوم القرآن أربعة، قمت بتقسيم الباب على عددها مع زيادة فصل بمثابة خلاصة لسابقه، فجعلت ذلك كله في فصول خمسة:

الفصل الأول: التعريف بكتاب الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المرتب على حروفه

الفصل الثاني: التعريف برسالة جواز تكرار سورة الإخلاص

الفصل الثالث: التعريف برسالة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾¹

الفصل الرابع: التعريف بكتاب المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية

الفصل الخامس: نظراته وفرادته ومعالم نبوغه

الفصل الأول:

التعريف بكتاب الثواب

المذكور في فضل قراءة

القرآن المرتب على حروفه

في الفصل الأول من هذا الباب سأقوم بدراسة كتاب العلامة أبي العباس اللمطي حول الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المرتب على حروفه، أروم من خلاله بيان بعض جهود الشيخ ابن مبارك في علوم القرآن، وإيضاح مدى تمكنه من هذا الفن وتبحره فيه، خصوصاً أنه يتناول بالبحث والدراسة مسألة دقيقة من مسائل العلم.

والغرض من هذه الدراسة هو الوقوف على موضوع الرسالة مع بيان منهج مؤلفها، ولتحقيق أغراض هذا الفصل فقد قمت بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث على الشكل الآتي:

المبحث الأول: اسمه وقيّمته والباعث على تأليفه

المبحث الثاني: موضوع الكتاب

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب

وقد اعتمدت في معظم ما ورد فيه على تحقيق الرسالة الذي قام به الأستاذ محمد

دامي.

المبحث الأول: اسم الكتاب وقيّمته والباعث على تأليفه

المطلب الأول: اسمه

اختلفت عبارات الباحثين في تسمية هذه الرسالة اختلافاً غير مغل، ومرد ذلك إلى أن العلامة السجلماسي لم يصرح بعنوانها - على غير عادته - واكتفى في ذلك بالتلميح في مقدمة كتابه إليها قائلاً: "الثواب الذي في أحاديث فضائل القرآن إنما يترتب على الحروف المرسومة دون المحذوفة"¹.

وقد وجدت الأستاذ محمد المنوني يسميها: "تقييد في مجرى فضائل القرآن"، وكما يلاحظ فيظهر أنه غير دال على مضمون الرسالة التي بين أيدينا.

وقد وسمه الدكتور الحبيب عيادي ب: "رسالة في بيان انتفاء الثواب لقارئ القرآن على كل حرف منه"³، وهو أيضاً غير دال على مضمون الرسالة، بل يظهر عند التأمل فيه دلالة على غير ما يريده العلامة أبو العباس اللمطي من رسالته.

أما الأستاذة أمينة بطان فقد سمت ب: "رسالة في كون الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المترتب على حروفه، هل يعتبر فيه الحروف الملفوظ بها، أو المكتوبة؟"⁴

1- رسالة في الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المترتب على حروفه هل يعتبر فيه الحروف الملفوظ بها، أو الحروف المكتوبة دون الملفوظ بها؟ ص 89.

2- دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت للشيخ المنوني، ص 72.

3- تحرير مسألة القبول، ص 81.

4- إنارة الأفهام للسجلماسي، ص 28، نقلاً عن: الثواب المذكور، ص 46.

وسماه الأستاذ عبد العلي بلامين ب: "رسالة في الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المترتب على حروفه؛ هل يعتبر فيه الحروف الملفوظ بها، أو الحروف المكتوبة دون الملفوظ بها؟"¹

ويعاب عليهما الطول المفرط الذي فيه، وهو عكس ما يريده أي مؤلف لعنونة كتابه.

وقد لاحظ الأستاذ محمد دامي بعض ما ذكرناه أعلاه فقال: "والكل تصرف في العنوان اجتهدا منه، والذي صرح به إمامنا السجلماسي في فهرسته لما تكلم عن كتبه فقال: ومنها: رسالة في كون الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المترتب على حروفه. هل يعتبر فيه الحروف الملفوظة بها، أو الحروف المكتوبة دون الملفوظ بها؟². وهذا الاضطراب في اسمه يدل دلالة واضحة على أن الإمام السجلماسي لم يسم رسالته باسم صريح قاطع للارتباب، وعلى هذا فلا أرى صارفا في اختيار عنوان مناسب له نظرا لطول التسمية، وعدم تحديدها. والذي بدا لي أول وهلة هو اختيار: "تقييد في مجرى فضائل القرآن"، وهو ما رجحه الأستاذ المنوني في «دليله» ص 72، ثم عَنَّ لي بآخرة ترجيح عنوان: "تحرير المراد بالحرف الموعود بالإثابة عليه من القرآن" لأمر:

1 - أنه معرب عن معنى الكتاب، ومضمونه، مزيل للحيرة والالتباس التي تنبو عن القبول التام.

2 - أنه جار على مساق العناوين في التواليف عامة، ودواوين العلامة أحمد بن مبارك خاصة.

1 - إزالة اللبس عن المسائل الخمس، ص 30.

2 - فهرسة العلامة أحمد بن مبارك السجلماسي، ورقة 10.

3 - أنه مزين لمختقة الكتاب، ملين لعريكته، مقرب لتناوله ودركه.

4 - أنه قليل الألفاظ، حائد عن الاعتساف إلى الانتصاف.

وأما باقي الأسامي فلا تخلو من تعقب ونظر ظاهرين، إما من جهة الطول المفرط الخارج عن سنن العناوين، وإما من جهة المخالفة التامة لواقع الرسالة، وإما لأمر آخر تعن للناظر. والله ولي التوفيق، وهو بإسعاف راجيه حقيق¹.

المطلب الثاني: توثيق نسبته للمؤلف

نص العلامة أبو العباس السجلماسي على تسمية كتابه في آخر إحدى نسخ رسالته بما يقطع الشك باليقين في نسبته إليه حيث قال: "قاله وكتبه أحقر العبيد، وأشدّهم ظلماً لنفسه أحمد بن مبارك السجلماسي ثم اللمطي. لطف الله به آمين. وكتب مالك تلك النسخة: انتهى ما وجد بخط الإمام المذكور رضي الله عنه ونفعنا ببركاته آمين...²".

كما ذكره ضمن قائمة مؤلفاته في فهرسته قائلا: "ومنها رسالة في كون الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المرتب على حروفه. هل يعتبر فيه الحروف الملفوظة بها، أو الحروف المكتوبة دون الملفوظ بها نحو ملك يوم الدين؛ فإنه قرئ بغير ألف بعد الميم، فيكون فيه ثلاثة أحرف، ولكل حرف عشر حسنات، ففيه ثلاثون حسنة، وقرأه الكسائي وعاصم مالك يوم الدين بالألف بعد الميم وهي محذوفة في الخط، فإن اعتبرنا المفهوم ففيه تسعون حسنة وإليه ذهب بعض المعاصرين لأبي عمرو الداني، وإن اعتبرنا الخط ففيه ثلاثون حسنة فقط، وإليه ذهب الداني رحمه الله، وقد كتبت في هذه الرسالة

1 - رسالة في الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المرتب على حروفه هل يعتبر فيه الحروف الملفوظ بها، أو الحروف المكتوبة دون الملفوظ بها؟ ص 46-47.

2 - نفسه، ص 205.

ثلاثة كراريس، تتبعت فيها كلام أبي عمرو الداني رضي الله عنه وبينت فيها وجوب اعتبار اللفظ دون الخط في تلك الأحاديث، وأن الصواب مع عصره لا معه رضي الله عنه¹.

وبما سبق تظهر نسبة الرسالة لمؤلفها تصريحاً منه وتلويحاً، وتقطع الشك في ثبوتها له.

المطلب الثالث: بواعث التأليف

صرح العلامة أبو العباس اللمطي بالباعث على تأليفه لهذه الرسالة، وأرجع ذلك لرغبته في تلبية طلب بعض أصحابه، وإجابة لسؤال بعث إليه من لدنهم قائلين: "ما تقولون فيما وجد منسوباً للحافظ أبي عمرو الداني رضي الله عنه، من أن الثواب الذي في أحاديث فضائل القرآن إنما يترتب على الحروف المرسومة دون المحذوفة؟ فإنه يظهر في بادئ الرأي اعتراضه، فهل هو كذلك أم لا؟"².

وقد أشار رحمه الله إلى السائلين بقوله: "وكان الذي أراد منا الكلام على ذلك، والتنبيه على ما هنالك بعض أصحابنا المحبين وإخواننا الصادقين أطال الله بقاءه، وأسدل عليه وعلينا ستره وعفوه في الدارين آمين آمين آمين. ولما وقفت عليه استعنت بالله تعالى في أن أكتب عليه ما ظهر للعقل القاصر، والنظر البارد الفاتر. فأقول وبالله أستعين، وهو حسبي، ونعم الوكيل..."³.

فدل النصان أن الباعث على تأليف رسالته هو تلبية رغبة أصحابه في بيان ما نسب للإمام أبي عمرو الداني من أن ثواب القراءة يترتب فقط على المرسوم دون المحذوف.

1 - فهرسته، ورقة 10.

2 - رسالة في الثواب المذكور، ص 89.

3 - نفسه، ص 106.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية

تظهر قيمة هذه الرسالة العلمية في أمرين اثنين: صاحب الرسالة، وموضوعها.

أما عن صاحب الرسالة فقد سبق معنا في ترجمته ما يبين عن باعه في العلم واتساع مدركه، ودقة ملحظه وعبارته، وهو الملاحظ في هذه الرسالة التي أجاد فيها وأفاد، مع الاعتماد فيها على منهج علمي دقيق رصين مصحوب بأدب جم، خاصة أنه يتعقب على إمام القراء أبي عمرو الداني.

أما موضوع الرسالة فقيمته بينة للخاصة ومبينة للعامة؛ إذ بها ينجلي ما حارت حوله الأذهان في تعلق الثواب على قراءة القرآن هل يعتبر فيه المكتوب أو الملفوظ؟

وهذه المسألة لم أجد من خصها بالتأليف والبيان الشافي بالاستقلال مثل العلامة السجلماسي.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب ومصادره

المطلب الأول: مضمون الكتاب

موضوع الكتاب كما هو بارز من عنوانه في تعلق ثواب أحاديث فضائل قراءة القرآن الكريم هل للفظه أم لرسمه؟؛ مع بيان وجه الحق وفصل النزاع في الخلاف المحتدم بين المهدوي وأبي عمرو الداني؛ حيث ذهب المهدوي إلى أن الأجر متعلق بالملفوظ وإن لم يرسم، بخلاف مذهب أبي عمرو الداني الذي يقول بأن الثواب الذي في أحاديث فضائل قراءة القرآن إنما يترتب على الحروف المرسومة دون المحذوفة، وهو ما فصل المؤلف وجه التحقيق فيه مستهلاً بكلام أبي عمرو الداني في رده على المهدوي، قال: "وقد سئل عن قول بعض أهل عصره أن قارئ القرآن إنما يعطى بكل حرف عشر حسنات إذا كان الحرف ملفوظاً به، وإن لم يكن مرسوماً في الكتابة ولا في المصاحف. فأجاب رضي الله عنه قائلاً: فأما ما ذكره بجهله من أن الحسنات إنما تترتب على الملفوظ به وإن لم يكتب، وأن قارئ: "مالك يوم الدين" أكثر حسنات من قارئ ملك بغير ألف؛ لوجود الألف في القراءة الأولى دون الثانية لفظاً فخطاً من طريق الأثر والنظر"¹.

وقد أشار إلى هذه المسألة في كتابه التنبيه بقوله: "كتب إلي أهل مسجد يحيى بن عمار الطلمي بمدينة دانية: أن رجلاً مدعياً لعلم القراءة أطلق عندهم أشياء أنكروها، ومناكر استبشعوها، منها أن قارئ القرآن إنما يعطى بكل حرف عشر حسنات إذا كان الحرف ملفوظاً، وإن لم يكن مرسوماً في الكتاب ولا في المصاحف..."².

1 - رسالة في الثواب المذكور، ص 90 - 91.

2 - رسالة التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه تحقيق التهامي الراجي، ص 393.

ثم ناقش السجلماسي مذهبهما محررا محل النزاع قائلا: "حرف النزاع في هذه المسألة بين الحافظ وعصريه مبني على مسمى القرآن ما هو. هل هو الحروف الملفوظة؟ أو الرقوم المنقوشة؟ أو هما معا؟ وينحل ذلك إلى قولنا: هل مسماه اللفظ؟ أو الكتابة؟ أو هما معا؟ فإن قلنا مسماه اللفظ فالحسنات لا تترتب إلا على ما تلفظ به دون ما كتب ولم يتلفظ به، وإن قلنا مسماه الكتابة فالحسنات لا تترتب إلا على ما كتب دون ما تلفظ به ولم يكتب، وإن قلنا هما معا مسماه، فالحسنات تترتب على ما كتب وتلفظ به، وعلى ما تلفظ به ولم يكتب، وعلى ما كتب ولم يتلفظ به، وهذا الثالث لم يذهب إليه واحد منهما، بل ذهب العصري إلى الأول والحافظ رضي الله عنه إلى الثاني، وما قاله العصري لا يتمشى على أن مسماه الكتابة، كما أن ما قاله الحافظ رضي الله عنه لا يتمشى على أن مسماه اللفظ بل على أن مسماه الكتابة"¹.

المطلب الثاني: مصادر الكتاب

تنوعت مصادر العلامة اللمطي رحمه الله في مؤلفه لتنوع أسلوبه في الاحتجاج وإظهار وجه الصواب في مسألة متعلق ثواب القراءة، فاختر من مصادره ما تكون به الحجة أظهر، ولمقصده أبين، وكان في معظم ما يعتمد عليه عزوه لمؤلفه إما بذكر اسم المؤلف والكتاب، أو يستغني بأحدهما.

ويمكن تصنيف مصادره في هذه الرسالة إلى ما يلي:

✓ كتب علوم القرآن

- الانتصار للقرآن للإمام الباقلاني، الذي لم يؤلف في الإسلام مثله كما قال العلامة أحمد بن مبارك في المقالة الوافية¹.
- الدر الثير والعذب النмир في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: 444هـ).
- كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني للبرهان الجعبري ت 732 هـ. ولم يصرح المؤلف باسم الكتاب، وإنما قال: "نص على هذا الذي ذكرناه المحقق الجعبري وهو حسن جدا"².
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت 833 هـ). لم يصرح المؤلف باسم الكتاب وإنما قال: قال ابن الجزري: هذا عجيب ؛ لأن في كل منهما أربعة أحرف ، وهو في النشر 2 / 454.
- الإِتقان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)
- ✓ كتب علوم الحديث:
- صحيح الإمام البخاري
- صحيح الإمام مسلم
- الفتاوى الحديثية للفقهاء ابن حجر الهيتمي.
- ✓ كتب علمي الأصول والفقه:
- إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي (ت 474 هـ).
- المستصفى لأبي حامد الغزالي (ت 505هـ).
- مختصر ابن الحاجب اختصر فيه كتابه منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل بأن حذف قريبا من الربع مع شرح عضد الدين الإيجي (ت 756هـ).

1 - ينظر المقالة الوافية، اللوحة: 120.

2 - ينظر: الثواب المذكور، ص 181.

- شرح قطب الدين الشيرازي ت 710 هـ على المختصر .
- شرح شمس الدين الأصفهاني ت 749 هـ المسمى ببيان المختصر.
- جمع الجوامع لتاج الدين ابن السبكي ت 771 هـ مع حواشيه وشروحه.
- شرح المحلي (ت 864 هـ) مع حاشيتي ابن أبي شريفات (903 هـ) و اللقاني المالكي (ت 954 هـ).
- الغيث الهامع « لأبي زرعة العراقي (826 هـ).
- الضياء اللامع لابن حلولو المالكي (895 هـ).
- تشنيف المسامع للزركشي (ت 794 هـ).
- الآيات البينات» لابن قاسم العبادي (ت 994 هـ).
- مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب الرعيني المالكي (ت 954 هـ).
- تحرير المقال في آداب وأحكام وفوائد يحتاج إليها مؤدبو الأطفال لشهاب الدين ابن حجر الهيتمي (ت 974 هـ).

المطلب الثالث: تصميم الكتاب

أحكم العلامة السجلماسي تنظيم رسالته، ورتبها ترتيباً محكماً، فكان تنسيقها على النحو الآتي:

استهلها بمقدمة ساق فيها كلام أبي عمرو الداني، ثم بين محل النزاع، وبعدها شرع في الرد على قول أبي عمرو في مبحثين اثنين:

الأول: في نقض كون الكتابة مسمى القرآن.

الثاني: في نقض شرطيتها في ترتب الحسنات، وما يتعلق بذلك في مسaire كلامه رضي الله عنه.

وتحت هذا المبحث أربعة مطالب:

المطلب الأول: في اعتبار مفهوم المخالفة وعدمه

المطلب الثاني: إذا ظهرت فائدة للتخصيص بالذكر فهل يعتبر المفهوم أو يلغى؟

المطلب الثالث: المفهوم إذا عارضه معارض عقلي أو نقلي فهل يلغى أم لا؟

المطلب الرابع: في مفهوم اللقب هل يعتبر أو لا يعتبر؟

ثم انتقل في تفصيل مسألتين مهمتين:

مسألة: هل المراد بالحرف في الحديث: حرف الهجاء أو الكلمة؟

مسألة: المفاضلة والترجيح بين القراءات

وبعدها خاتمة أكد فيها على التأكيد على وجوب الثبوت في النقل من نسخ الكتب

لما يعترها من التغيير والتحريف، خاصة إذا نسب قول ضعيف لإمام من أئمة الإسلام.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب

المطلب الأول: طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية

يظهر للقارئ للرسالة بعض الملامح المنهجية التي اعتمدها المؤلف في عرضه للمادة العلمية، وهي التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

■ اعتماده التحليل العلمي المنهجي المبني على قوة الدليل

رصانة علم المؤلف واتساع مداركه العلمية المصحوب بالدقة والجدة كلها أسباب جعلت المؤلف يصوغ أفكارا على وزان واحد، فلا ينتهي من فكرة إلا وقد أشبعها بالأدلة القوية الجلية، مع تحليل ذلك تحليلا علميا دقيقا، وحتى أجلي ذلك أذكر بعض النماذج:

- استعماله أسلوب الفنقلة، وهو من التحليل الممنهج الذي يعتمد على افتراض أسئلة والجواب عنها، ومثال ذلك قوله: "فإن قلت: لعل الحافظ رضى الله عنه يذهب إلى أن مسماه اللفظ لكن يجعل الكتابة شرطا في ترتب الحسنات استنادا إلى الحديث الشريف الذي رواه. قلت: قصده رضى الله عنه بالحسنات على ما كتب محتمل بناؤه على ما قلنا، أو على ما قلتم. وأيهما ثبت استقام عليه مذهبه، ومن أراد مخالفته لم يمكنه إلا إذا أقام الدليل على بطلان الأمرين معا. فإن قلت: لكن بناؤه على أن مسماه الكتابة بعيد أو لا يصح؛ إذ لا يخفى على أحد أن مسماه هو اللفظ، لكن الإسناد إلى الحديث هو الذي أوجب أن تكون الكتابة شرطا. قلت: وكذلك بناؤه على شرطية الكتابة بعيد أو لا يصح كما ستراه إن شاء الله تعالى"¹.

- سوق الأقوال وتحليلها وبيان وجهها مع الترجيح؛ إذ كان أول ما بدأ به في رسالته نص أبي عمرو الداني والمهدوي مع بيان وجههما، ثم ترجيح أحدهما بالأدلة البينة الواضحة.

فما سبق وغيره يبين القوة التحليلية عند العلامة السجلماسي، مع الاعتماد على ما يعضد قوله بالأدلة الراجحة.

■ الدقة في النقل والاستشهاد

تجليات هذا الملمح المنهجي واضحة للعيان بنظرة عجلى في الرسالة، وذلك أن جميع نقوله يعتمد فيها الأمانة العلمية بعزوها لأهلها، ثم يأتي منها بمحل الشاهد من غير استطراد ولا إخلال، زد على ذلك أنه يعتمد من الأقوال ما كان متقدماً صاحبه مع الالتفات إلى أهل التخصص في كل فن، ويضيف إلى كل ما سبق التعليق على النقول بتوجيه فهمها وحل لغزها وبيان غريبها.

أما عن الاستشهاد فهو في ذلك على المنهج العلمي المعروف وذلك بتقديم المتفق عليه من الأدلة؛ كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ثم إجماع أهل العلم، وبعدها يعمل القواعد المعروفة لدى أهل النظر.

■ اعتماده القواعد المنطقية والأصولية

تبحر العلامة أبي العباس السجلماسي في علمي الأصول والمنطق وإحاطته بهما أدى به إلى استعماله لقواعدهما في الرد على دعوى الحافظ أبي عمرو الداني مع الدقة في استعمال قواعد الجدل، ويمكن بيان ذلك بأمثلة من الرسالة:

نقضه لاستدلال الحافظ أبي عمرو الداني بمفهوم الحديث على ترتب الثواب على المرسوم فقط أولاً بالخلاف الحاصل في اعتبار مفهوم المخالفة وعدمه، ثم بقاعدة:

إذا ظهرت فائدة للتخصيص بالذكر فهل يعتبر المفهوم أو يلغى؟ ثم قاعدة: المفهوم إذا عارضه معارض عقلي أو نقلي فهل يلغى أم لا؟ ثم أخيراً في مفهوم اللقب هل يعتبر أو لا يعتبر؟

كما تجده يعتمد القياس الشرطي المنفصل عند المناطقة وهو المسمى بالسبر والتقسيم عند الأصوليين، قال: فكلاهما بعيد وكلاهما لا يصح؛ على أن السبر لا يشترط فيه قرب الاحتمال، بل ولا صحته بل يجب على السابر أن يذكر سائر الاحتمالات التي يمكن توهم بناء القول عليها ثم يرجع عليها بالإبطال حرفاً واحداً واحداً ولا يصح منها مثلاً إلا اثناً فوجب التعرض لنقضهما معاً¹.

■ الأدب في الرد والاستدراك على المتقدمين

معلوم أن أصل فكرة الرسالة الرد على أبي عمرو الداني في دعواه أن الأجر والثواب يجري على المرسوم خطأ لا الملفوظ نطقاً، إلا أن المؤلف سلك في هذا مسلك المتأدب المدافع عما يعتقد مع التلطف في العبارة، وأدلة ذلك ما يلي:

كان أول جوابه عن المسألة نقل السؤال المطروح على أبي عمرو الداني وجوابه بلفظه ورده على المهدوي مع عدم الخوض في الخلاف القائم بينهما الذي تدل عليه شدة العبارة، وهذا فيه من الإنصاف والأمانة العلمية ما لا يخفى.

بدأ رده على أبي عمرو الداني بالاعتذار إليه وبيان منزلته فقال: "ولما وقفت عليه استعنت بالله تعالى في أن أكتب عليه ما ظهر للعقل القاصر، والنظر البارد الفاتر، فأقول وبالله أستعين وهو حسبي ونعم الوكيل: لا بأس بالتطويل في هذا المقام، والإسهاب وكثرة الكلام؛ فإن الإمام الجليل القدر، العظيم الخطر الذي بلغ في الأمانة والرواية والدراية

والديانة مبلغا فاق به من تقدم عليه، ومن جاء بعده إلى يوم القيامة، لا تنال مخالفته بالمنا، ولا تدرك بالهويني، وإنما تنال بالعمل الصالح والقول الراجح...¹.

وكل ذلك يحليه بأساليب يعتذر بها للعلماء ويبين عن تواضعه، ومن ذلك قوله: "وهذا لعمرى لا يتأتى إلا ممن يماثله رواية ودراية وملكة وعدة لا من أمثالنا خشاش الأرض الشاغلين لحيز الطول والعرض. لكن المماثلة لما لم تكن شرطا في المباحثة ساغ لأمثالنا القاصرين أن يتعلقوا بأذيال النحارير الماهرين"².

ورغم أن أصل تأليفه لهذه الرسالة في الرد على أبي عمرو الداني فلا تجده يذكره في ثنايا الرسالة إلا ويتبعه بالترضي والترحم عليه.

المطلب الثاني: أسلوبه في تحرير مسائل الكتاب

اطرد أسلوب تحرير مسائل هذه الرسالة من أولها إلى خاتمتها حيث اعتمد الإجمال ثم التفصيل، وسأحاول في هذه الفقرة إبراز الملامح الأسلوبية في تحرير المسائل فيما يلي:

رغم صغر حجم الرسالة سلك فيها العلامة اللمطي أسلوبا واضحا مع منهجية علمية منضبطة؛ حيث ابتدأ بتحرير محل النزاع، ثم إلى مفاد كلام الحافظ أبي عمرو الداني وبيان معنى قوله، ثم حصر محل الرد على كلامه في أمرين اثنين: الأول في نقض كون الكتابة مسمى القرآن وذلك في وجوه ثلاثة، والثاني في نقض شرطيتها في ترتب الحسنات، وما يتعلق بذلك في مسaire كلامه رضي الله عنه.

1- رسالة في الثواب المذكور ص 106.

2- رسالة في الثواب المذكور ص 107.

ومن أهم ما تميزت به رسالته بعد جزالة الأسلوب أنه يعقد خلاصات بعد كل فصل يذكر فيها ما خلص إليه بإيجاز. قال في أحدها: "فخرج من هذه المباحث الأربعة عدم صحة استدلال الحافظ رضي الله عنه بالحديث الشريف على إخراج الستة؛ لأنه مفهوم لقب، ولا يقول به محصل، ولأنه معارض بالدليل العقلي والنقلي، ولأنه ظهرت فوائد آخر للتخصيص غير المفهوم"¹.

هذا ولا تجده يستعمل من الأساليب إلا الأليق معنى ومبنى، مع التزام الأدب والتواضع، واحترام المتقدمين، وتحليلتهم بأوصاف تعلي شأنهم.

أما عن مكنته اللغوية فتظهر لائحة في الأسلوب البلاغي المرونق سجعاً، مع التزامه الاختصار غير المخل، والإطناب المفيد في محاله.

وكل ما سبق تجده في ثنايا الكتاب مبثوثاً بأسلوب يبين سهل جزل، يقرب به المعاني بألفاظ موجزة لا تشوبها ركاقة ولا يشينها تعقيد ولا كلاله.

المطلب الثالث: ملاحظات عن الكتاب

خص محقق الرسالة الأستاذ محمد دامي مبحثاً خاصاً بالماخذ على الكتاب، أجملها في مأخذين اثنين أسوقهما على التوالي:

■ استشهاد واستئناسه رحمه الله بطائفة من الأحاديث التي لا خطام لها ولا زمام -إذا حقق أمرها، واقتفي فيه سنن أئمة الحديث- من مثل: «ما أخرجه أبو نعيم أنه صلى الله عليه وسلم قال: "يا علي تعلم القرآن وعلمه الناس فلك بكل حرف عشر حسنات، فإن مت مت شهيدا. يا علي تعلم القرآن وعلمه الناس فإن مت حجت الملائكة

إلى قبرك كما تحج الناس إلى بيت الله العتيق"؛ فإنه خبر باطل واه ؛ لأن فيه أبا همام القرشي واسمه محمد بن مجيب صَعَقَهُ ابن معين بقوله: « كذاب عدو الله».

■ تسليمه ببعض القواعد التي هي محل نظر وتفكر عند المحققين من العلماء كقاعدة: «الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال» فإن عصبه من أئمة الحديث خالف فيها، وحتى الذين قالوا بها قيدوها بشروط - كانعدام شدة الضعف - يعز وجودها كما ستراه في التعليق عليها في إبانها إن شاء الله تعالى.

وكقاعدة «مطلق الاحتمال يسقط الاستدلال»؛ فإنه كثير الأوبة إليها في دفع كلام الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله، ومعنى الأخذ بها على إطلاقها أنه متى عرض للمجتهد احتمال - ولو كان ضعيفا - في دليل يريد أخذ حكم شرعي منه فعارضه غيره فإنه يعمد إلى إقصاء الدليل المعارض بناء على ذلك الاحتمال الواهي، وهي على هذا فيها ما لا يخفى على متأمل ضعفه؛ فإنه ما من دليل - مهما بلغ في الظهور، والبروز - إلا ويحتمل احتمالات كثيرة¹.

الفصل الثاني:

التعريف برسالة حكم

تكرير سورة الإخلاص في

الختم ثلاثا

سأحاول في هذا الفصل دراسة رسالة للعلامة أبي العباس اللمطي حول حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثاً، أسعى من خلال هذا المؤلف بيان جهود الشيخ في علوم القرآن، خصوصاً أن موضوع الرسالة لها علاقة كبيرة بعلوم القرآن وإن كان العلامة قد تناوله من زاويتين أولى فقهية محضّة لبيان حكم الشرع في هذه المسألة، والثانية من جانب الرواية لبيان حكم القراء في هذا الصنيع والفعل.

والغرض من هذه الدراسة هو الوقوف على موضوع الرسالة مع بيان منهج مؤلفها، ولتحقيق أغراض هذا الفصل فقد قمت بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث على الشكل الآتي:

المبحث الأول: اسم الرسالة وقيمتها والباعث على تأليفها

المبحث الثاني: موضوع الرسالة

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الرسالة

المبحث الأول: اسم الرسالة وقيمتها والباعث على تأليفها

رمت في هذا المبحث تقريب القارئ بشكل كبير من هاته الرسالة العلمية النافعة المفيدة، كي يقف على جوانب من نبوغ وتفوق المغاربة في علوم القرآن، والتأصيل العلمي الذي يتميزون به، وقد قمت بتقسيمه إلى أربعة مطالب؛ أول للتعرف على اسم الرسالة الكامل الذي وسمها به مؤلفها، وثان لتوثيق وتأكيد نسبتها إلى مؤلفها، وثالث لبيان بواعث وأسباب كتابة مؤلفها لها، ورابع لإيضاح قيمتها العلمية.

المطلب الأول: اسم الرسالة

تعرف هذه الرسالة في الأوساط العلمية المعنوية بتراث العلامة أبي العباس اللمطي أنها تتعلق بحكم تكرير سورة الإخلاص بعد الختم ثلاث مرات، وقد ذكرها بهذا الوصف جل من ترجم للشيخ وذكر مؤلفاته مع خلاف يسير بينهم في تحقيق الاسم، وهذا راجع بالأساس إلى أن المؤلف ذكر في مقدمة الرسالة ما نصه: "أن تكرير سورة الإخلاص وردت فيه الأحاديث في بعض الأوقات، وتكريرها عند الختم جرى به العمل في كثير من الأقطار"¹.

وقد سماها الدكتور الحسين أليان في تحقيقه لكتاب رد الشديد في مسألة التقليد رسالة تكرار سورة الإخلاص عند الختام، وذكر أنها مخطوطة في الخزانة العامة والخزانة الحسنية².

1 - حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثا، ص 106.

2 - رد الشديد، ص 31.

وسماها الدكتور الحبيب عيادي رسالة في تكرير سورة الإخلاص أكثر من ثلاث مرات عند الختم، وذكر وجود نسخة منها بالخزانة العامة¹.

وقد وسمها محققا الرسالة باسم "حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثا"، وذكر أن معتمدهما في هذه التسمية ما ورد في مقدمة المخطوط الذي أشرنا إليه سابقا، إضافة إلى كون المخطوط سُجِّلَ بمركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية تحت عنوان: "رسالة في جواز تكرير سورة الإخلاص"².

وعند وصف المحققين للنسخ المعتمدة في التحقيق فقد أشارا إلى أن النسخة (أ) معنونة باسم "أجوبة في تكرير قراءة الإخلاص في الختم ثلاثا"³، والنسخة (ب) معنونة باسم "حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثا"⁴.

والظاهر من صنيعهما أنهما اعتمدا على النسخة (ب) في تسمية الرسالة، وكما هو ملاحظ فليس ثمت كبير اختلاف بين التسميات السابقة إلا ما كان من كلمة تكرار وتكرير، ومعلوم لغة جواز المصدرين للفعل كَرَّرَ؛ لأن القياس في فعل مضعف العين أن يأتي مصدره على تفعيل وعلى تفعال، وعند الجوهري: كَرَّرْتُ الشيءَ تَكْرِيراً وتَكَرَّراً⁵، والمشهور عند جل المشتغلين بعلوم القرآن هو استعمال لفظ التكرير، وعليه سار مؤلف الرسالة ابن المبارك، ولا ينبغي على الخلاف في هذا اللفظ أثر في المعنى، وإنما أحببت

1- من أعلام المذهب المالكي بتاويلات، ص 44.

2- حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثا، ص 104.

3- حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثا، ص 104.

4- حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثا، ص 105.

5- تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (كر).

التنبية على هذه المسألة لما رأيت ورود كلمة تكرار عند فضيلة الدكتور الحسين أحيان دون غيره ممن ذكر هذا المؤلف للعلامة أبي العباس اللمطي.

المطلب الثاني: توثيق نسبته للمؤلف

لعل أهم ما يستدل به على صحة نسبة هذه الرسالة لصاحبها أنه ليس هناك من ادعى عدم صحة نسبتها إلى الإمام أبي العباس اللمطي، أو ادعى نسبتها إلى أحد آخر حسبما وقفت عليه.

إضافة إلى ذلك فجل من ترجم للمؤلف ذكرها من ضمن مؤلفاته، وهذا دليل على صحة نسبتها إليه.

ومما يعضد كذلك هذه النسبة ما ذكره محققا الرسالة من كونها قد وردت باسم المؤلف في خزانة التراث تحت رقم تسلسل 71135 بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالمملكة العربية السعودية - الرياض، رقم الحفظ: 1749-6-ف¹.

ومما وقفت عليه ويقوي في نظري صحة نسبة الرسالة إلى العلامة أبي العباس اللمطي ما ورد في ثنایا الرسالة حيث جاء في وسطها "قاله وكتبه عبيد ربه - تعالى - أحمد بن مبارك السجلماسي لطف الله به آمين"².

1 - حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثا، ص 104.

2 - حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثا، ص 113.

وهو الجواب الأول للشيخ حول المسألة قبل أن يستدرك على الناهي معارضته، ويختتم رسالته بقوله: "قاله وكتبه أفقر العبيد وأظلمهم لنفسه العبد الجاني أحمد بن مبارك السجلماسي لطف الله به آمين"¹.

وعليه فلا يوجد ما يضعف هذه القرائن التي تجزم بثبوت الرسالة إلى مؤلفها، أو يوهن صحة نسبتها إلى صاحبها.

المطلب الثالث: بواعث تأليف الرسالة

يرجع سبب تأليف هذه الرسالة كما هو واضح من مقدمتها إلى سؤال تم توجيهه إلى العلامة أبي العباس اللمطي من أحد فقهاء عصره؛ حيث نجد في بدايتها: "سُئِلَ الفقيه الحافظ الأستاذ أبو العباس سيدي أحمد بن المبارك السجلماسي -كان الله له- عما يفعل عند ختم القرآن من تكرير سورة الإخلاص ثلاث مرات، هل له أصل في السنة يرجع إليه أو لا؟ وما حكم الله فيمن أنكر مشروعية ذلك؟ واعتذر بخوف اعتقاد أنه رواية، فأجاب - رضي الله عنه - بما نصه"².

وقد أشار رحمه الله في وسط الرسالة إلى الناهي عن قراءة سورة الإخلاص بعد الختم ثلاث مرات بقوله: "ولما وقف عليه الناهي عن التكرار عند الختم، وهو الأرضي المقرري سيدي إدريس -وفقه الله- عارضه بما نصه"³.

1 - حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثاً، ص 125.

2 - حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثاً، ص 106.

3 - حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثاً، ص 113.

والملاحظ أن الشيخ لما رأى أن المنكر من المتمكنين من هذا الفن، وهو العلامة إدريس المنجرة فإنه قد توسع في الجواب مع تحرير المسألة والتدقيق فيها مع المناقشة والترجيح.

المطلب الرابع: قيمة الرسالة العلمية

تستمد هذه الرسالة قيمتها العلمية وأهميتها المعرفية من عدة نقاط رئيسية يمكن إجمالها في الآتي:

- جلالة قدر مؤلفها في علوم المعقول والمنقول، فهو العلامة أبو العباس أحمد بن المبارك السجلماسي اللمطي، من أبرز أعلام المذهب المالكي في الغرب الإسلامي في عصره، مما يضيف على هذه الرسالة بغض النظر عن مضمونها هبة وجلالة صاحبها، ويعطيها قيمة ومكانة علمية مرموقة.
- إظهار التنوع الفكري والعلمي الذي يتميز به العلامة أبو العباس اللمطي؛ حيث مزج في هذه الرسالة بين الرواية والدراية، فناقش حكم تكرير سورة الإخلاص ثلاث مرات بعد الختم من جهة الرواية ومن جهة الفقه، فكانت في غاية التحرير والتدقيق، اعتمد فيها كذلك على منهج علمي رصين، مع تواضع كبير وأدب جم.
- تجسيدها لأهم الأحداث التي تميز عصر المؤلف والتي تصور مختلف جوانب حياة الناس سواء في معتقداتهم وعاداتهم، كما تكشف جوانب هامة من الحياة العلمية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، خصوصاً العلاقة بين القراء والفقهاء.

المبحث الثاني: موضوع الرسالة

حاولت في هذا المبحث التعرف بشكل موسع على موضوع الرسالة، وذلك من خلال مطالب ثلاث: أولها للوقوف على مضمون الرسالة، وثانيها للتعرف على المصادر الأساسية التي اعتمد عليها مؤلفها فيها، وثالثها لبيان التصميم الذي سار عليه صاحبها.

المطلب الأول: مضمون الرسالة

كما سبق فإن الرسالة جاءت جواباً على سؤال عن حكم تكرير قراءة سورة الإخلاص بعد الختم ثلاث مرات؛ حيث ذهب بعض الفقهاء في عصر العلامة أبي العباس اللمطي إلى إنكار مشروعية تلك القراءة، وعلل ذلك بخوف اعتقاد العامة أنه رواية، فبين الشيخ ابن المبارك أن تكرير سورة الإخلاص بعد الختم ليس فيه أي مخالفة شرعية، وذلك لورود الأحاديث في بعض الأوقات، كما جرى به العمل في كثير من الأقطار، وهو من وجوه البر التي لا ينبغي إنكارها¹.

ثم شرع رحمه الله في تقرير جواز قراءة سورة الإخلاص ثلاث مرات بعد الختم بسرد الأحاديث الدالة على تكريرها في الجملة، معقبا عليها بأقوال العلماء التي تعضد قوله وتنصر ما ذهب إليه، ثم استدل بقول صاحب الإتيان بكونها مما جرى به العمل عند الختم وبقياسه هذه المسألة على إتباع رمضان بست من شوال.

وبعد ذلك دخل في تفاصيل الخلاف الفقهي في المسألة في الفقه المالكي، مستغلا أقوال فقهاء المذهب لكي يستنبط منها جواز المسألة.

1 - حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثا، ص 106.

ثم انتقل إلى مناقشة المسألة من حيث الرواية باعتبار أن الناهي عن قراءة سورة الإخلاص بعد الختم يعتبر أن هذا الصنيع لم يرو عن القراء، مجيباً عن هذا باعتبار أن تكريرها أمر خارج عن الرواية لا يتوقف عليها ولا يلاقيها في حل ولا ترحال، مستنداً إلى كون الرواية إنما تجب فيما يتعلق بضبط حروف القرآن وحفظها وعدم الزيادة والنقصان فيها ومعرفة وجوه اختلافها، وكيفية التلفظ بها مخرجاً وصفة، وأما مسألة تكريرها عند الختم فإنه يرجع إلى الإكثار من القراءة والإقلال منها، وهي في نظره أمر خارج عن الرواية فلا يبقى للمعترض والمنكر لقراءتها بعد الختم حجة ولا برهان.

ويفهم من هذا أن العلامة أبا العباس اللمطي يعترف بأن الرواية المأخوذة عن أهل الأداء في تلقي القرآن هي عدم تكرار سورة الإخلاص، وإليه المرجع في معرفة ذلك فلا يُقرأ بغيره في التلقي وعرض القراءة؛ لأن الرواية مبناها على التوقيف. وأما تكرارها في الختم فمسألة فقهية تتعلق بفهم الأدلة الشرعية واستنباط الأحكام منها، وباب الدراية أوسع من باب الرواية؛ فليس كل ما جاز درايةً صح روايةً.

فإذا قُرئَ بالتكرار في الختم لا على جهة العرض وتلقي الرواية، وأمن مع ذلك من إيهام تكرارها في المصحف فذلك جائز شرعاً ولا حرج فيه. وعليه العمل في أمصار الإسلام.

بل إن تكرار سورة الإخلاص عند الختم كان معروفاً عند السلف، حتى قبل الهرواني والأعشى؛ فقد روى الدينوري: "حدثنا عبيد بن إبراهيم الحربي؛ قال: سمعت سفيان يقول: صليت ببشر الحافي في شهر رمضان، فلما أردت أن أختتم قرأت: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلاث مرات، فقال لي بشر: عمن أخذت هذا؟ قلت: عن شيوخنا بخراسان، قال:

إنما هي في المصحف مرة واحدة، وأنزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة واحدة¹.

وسفيان بن عيينة ولد سنة سبع ومائة وتوفي سنة ثمان وتسعين ومائة، وقد نقل تكرار سورة الإخلاص في الختم عن شيوخه بخراسان، وقد قرأ القرآن وهو ابن أربع عشرة سنة²، -كما في "تاريخ ابن أبي خيثمة"، وأخذ القراءة عن حميد بن قيس الأعرج المتوفى سنة ثلاثين ومائة، وهذا كله يشير إلى أن ذلك ممّا جرى عليه العمل قديماً، وإنما عاب عليه بشر رحمه الله تكرارها في الصلاة؛ بناءً على أنها مفردة في المصحف، ولا يخفى أن نزولها مرة واحدة وعدم تكرارها في كتاب الله لا ينفي استحباب تكرارها في غير الختم، فكذا عند الختم.

وآخر ما ختم به الجزء الأول من الرسالة هو ذكر اختلاف فقهاء المذاهب في حكم الأمور المحدثّة التي لم تكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار أن تكرير الإخلاص بعد الختم من تلك المحدثات.

أما الجزء الثاني من الرسالة ففيه جواب على اعتراض الفقيه سيدي إدريس الذي ذهب لعدم جواز التكرير لثلا يعتقد العامة أنه سنة، وقد اعتمد فيه العلامة أبو العباس على الحجج العقلية بقياس حجة الناهي على أمور كثيرة تشبه المسألة والتي لا يقال فيها بالكراهة، ثم نبه على عدم جواز اتباع غير المذهب المالكي أو الاستناد إلى غيره من المذاهب.

1- المجالسة وجواهر العلم، 3/ 374.

2- ينظر: تاريخ ابن أبي خيثمة، 3/ 267.

ثم ختم الرسالة بإيضاح وجه كلام ابن الجزري الذي يفهم منه عدم جواز التكرير بعد الختم، مع بيان عدم استيعاب الناهي لكلام ابن الجزري؛ حيث ذهب إلى أن التحقيق في المسألة أن النهي عن التكرار محمول على نفي كونه من سنة القراءة المتبعة التي تؤخذ بالتلقي عن السلف؛ وخشية أن يظن أنها كذلك في المصحف، وقد بين أهل القراءة والأداء أن تكرار سورة الإخلاص ليس من سنة التلقي وعرض القراءة، وأنه شيء لم يقرأ به في أسانيد الرواية في القراءة: قال الإمام ابن الجزري: "وأما ما يعتمد به بعض القراء من تكرار قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ عند الختم ثلاث مرات: فهو شيء لم نقرأ به، ولا أعلم أحدا نص عليه من أصحابنا القراء، ولا الفقهاء سوى أبي الفخر حامد بن علي بن حسنيوه القزويني في كتابه "حلية القراءة" فإنه قال فيه ما نصه: والقراء كلهم قرؤوا سورة الإخلاص مرة واحدة، غير الهرواني عن الأعشى؛ فإنه أخذ بإعادتها ثلاث دفعات، والمأثور دفعة واحدة"¹.

وقد وضح العلامة أبو العباس أن كلام ابن الجزري لا يناسب قواعد مذهبه، وأن التصويب الذي ذكره ليس بتمام، وأن حفاظ مذهبه الذين جاؤوا بعده خالفوه ولم يعرجوا على كلامه وهم أدري وأعلم، ثم بين للشيخ إدريس المنجرة أن قوله مخالف لما يريده ابن الجزري؛ حيث إن كلام العلامة المنجرة في مقام إثبات الكراهة لتكرير سورة الإخلاص في حين أن العلامة ابن الجزري في مقام آخر ليس مقصوده كراهة القراءة ولكن غرضه تصويب ما عليه الأقدمون، ولا يلزم منه كراهة ما عليه العمل.

المطلب الثاني: مصادر الرسالة

في هذه الرسالة أيضا قد تنوعت مصادر العلامة أبي العباس اللمطي، وذلك راجع كما سبق معنا في الكتاب الأول إلى تنوع أسلوبه في الاحتجاج وإظهار وجه الصواب في مسألة حكم تكرير سورة الإخلاص بعد الختم ثلاثا، فانتقى ما يراه أنسب لإظهار الدليل، وإقامة الحجة مع العزو إلى مؤلفه على نفس منواله السابق، وذلك إما بذكر اسم المؤلف أو اسم الكتاب أو الاستغناء بأحدهما عن الآخر.

ويمكن تصنيف مصادره في هذه الرسالة على الشكل الآتي:

✓ كتب علوم القرآن:

- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري

✓ كتب الحديث وعلومه:

- صحيح مسلم
- سنن أبي داود
- سنن الترمذي
- المعجم الصغير للطبراني
- المعجم الأوسط للطبراني
- عمل اليوم والليالي لابن السني
- فتح الباري لابن حجر
- شرح مسلم للنووي
- شرح مسلم للأبي
- الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي

✓ كتب علمي الأصول والفقه:

- العتبية في الفقه المالكي لمحمد العتبي
- البيان والتحصيل لابن رشد
- الذخيرة للقرافي
- مواهب الجليل للحطاب
- الاستذكار لابن عبد البر
- الحاوي في الفتاوى للسيوطي.

✓ كتب مختلفة:

- إحياء علوم الدين للغزالي
- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة للغزالي
- الرسائل الكبرى في التوحيد لابن عباد
- درر المباحث في أحكام البدع والحوادث للدمياطي

المطلب الثالث: تصميم الرسالة

يمكن اعتبار رسالة حكم تكرير سورة الإخلاص بعد الختم ثلاثاً مقسمة إلى جزأين؛ الأول فيه الجواب عن السؤال الذي وجه للعلامة أبي العباس اللمطي عما يفعل عند ختم القرآن من تكرير سورة الإخلاص ثلاث مرات، وما حكم ذلك في الشرع.

والجزء الثاني للرد على المعارض وهو العلامة إدريس المنجرة الذي نهى عن تكرير قراءة سورة الإخلاص ثلاث مرات بعد الختم، وتعليله لذلك بكونه مخالفة لسنن القراء، ومخافة اعتقاد العامة أنه رواية.

وقد بدأها بمقدمة ذكر فيها الأحاديث الدالة على جواز تكرير سورة الإخلاص في الجملة.

ثم شرع في الجزء الأول من الرسالة في بيان جواز تكرير سورة الإخلاص بعد الختم ثلاثاً من جهة الرواية، ثم من جهة الدراية.

وفي الجزء الثاني تتبع كلام الشيخ إدريس المنجرة نقطة نقطة يبين له وجه الضعف في أدلته.

وفي الأخير ختم رسالته بالدعاء له وللشيخ العلامة إدريس المنجرة ولكافة المقرئين وكافة العلماء والمتعلمين بالرحمة والمغفرة والتوفيق، ثم بالصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحابه أجمعين.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الرسالة

المطلب الأول: طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية

يمكن تلخيص طريقته في الآتي:

■ التوضيح بالمثال

كان العلامة أبو العباس اللمطي كثيرا ما يلجأ إلى التمثيل من أجل بيان ما يشكل من كلام الناهي عن قراءة سورة الإخلاص ثلاثا بعد الختم، ومن أمثلته أن العلامة إدريس المنجرة ذكر أن علة كراهة هذا التكرار نفي توهم اعتقاد أنه رواية، فنبهه العلامة أبو العباس بالمثال إلى ما يلزم من قوله هذا من النهي عن قراءة الحزب الراتب جماعة خشية توهم أنه رواية¹.

■ جمع النصوص الشرعية ورويات أهل المذهب وتأويلات وأقوال فقهاء

ومن أمثلته قوله: "ولم أر في مذهبنا ما يخالف ذلك، إلا ما وقع في كتاب الصلاة الثاني من العتبية، وهو أن مالكا رضي الله عنه سئل عن تكرير الإخلاص في الصلاة بعد الفاتحة فكرهه، وتكلم ابن رشد على المسألة وأطال فيها، وذكر ما قيل في معنى كونها تعدل ثلث القرآن، ولم يذكر كراهة تكريرها في غير الصلاة²."

■ التصوير للمسائل وتحريم محل النزاع

مثاله خلافه مع الشيخ إدريس المنجرة في فهم كلام العلامة ابن الجزري حيث قال: "وبعد هذا كله فيقال أيضا لصاحبنا المذكور أنت في واد وابن الجزري في واد، فإنك أنت في مقام إثبات الكراهة للتكرير السابق، وابن الجزري في مقام تصويب ما عليه

1- حكم تكرير سورة الإخلاص، ص 116.

2- حكم تكرير سورة الإخلاص، ص 109.

الأقدمون، ولا يلزم منه كراهة ما عليه العمل، فإن الكراهة لا تثبت بمجرد الاحتمال والتجوز العقلي¹.

■ المقارنة بين الآراء وعرضها على قواعد المذهب وأصوله

ومن أمثلته الرد على العلامة المنجرة بأن الكراهة مذهب الشافعية، وهو مخالف لمذهب أهل البلد، وهو نص كلامه: "فيقال لصاحبنا المذكور أنك وسائر من تحكم عليه بالكراهة مالكية، وابن الجزري الذي تستدل بكلامه شافعي، فلم حكمت على المالكية بمذهب الشافعية"².

■ استبعاد الأقوال الضعيفة

ومن أمثلتها في نظر العلامة أبي العباس اللمطي أن مسألة تكرير سورة الإخلاص بعد الختم ثلاثا هي من باب القراءة وليست من باب الفقه، فيعتبر أن هذا القول ضعيف بل باطل، وأن كل مسألة يذكر فيها حكم شرعي كالكراهة فمردها إلى الفقه ولا ينبغي للمقرئين أن يخوضوا فيها، وإنما يتكلم فيها الفقهاء والعالمون بالحلال والحرام³.

■ التزامه نصوص المذهب المالكي وعدم الخروج عنها إلى غيرها إلا على

سبيل الاستثناس

ومثال ذلك قوله: "وعلم أنه لا يقدر علة ذلك إلا المجتهد، وعلم أن الاجتهاد قد انقطع منذ أزمنة وأعصار، وإذا كان ذلك كذلك فمن أين لصاحبنا السيد إدريس بهذه الكراهة، فإننا لم نقف عليها مع قلة اطلاعنا، فإن قلت: لعله استند فيها إلى ما نقله عن الحنابلة، قلت: لا يصح لوجوه، الأول: أن القاضي عياض وغيره من أئمتنا -رضوان الله عليهم- صرحوا بأن نصوص الإمام مالك وأصحابه بالنسبة إلى مقلديهم كنصوص النبي

1 - حكم تكرير سورة الإخلاص، ص 121.

2 - حكم تكرير سورة الإخلاص، ص 122.

3 - حكم تكرير سورة الإخلاص، ص 122.

—صلى الله عليه وسلم— بالنسبة إلى العلماء، وكذا نصوص كل إمام بالنسبة إلى أتباعه، ونحن مع ذلك جاهلون بغير مذهب مالك، فنحن والعامّة فيه سواء، وذلك أنا لم نأخذ مذاهب غيره من أئمتها، ولم نمارس مطالعة كتبها، فنحن عامّة فيما لا ندري عامها من خاصها، ولا مطلقها من مقيدها، ولا راجحها من مرجوحها، ولا قديمها ولا حديثها¹.

■ إشارته إلى أدلته في المسألة من الكتاب والسنة والإجماع

وذلك حتى يعرض جوابه على أكمل صورة بعيدة عن الغموض والإبهام. مثاله: "أما الأحاديث الدالة على تكريرها في الجملة فمن ذلك ما أخرجه ابن السني عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: (من قرأ بعد صلاة الجمعة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، سبع مرات أجاره الله —عز وجل— بها من السوء إلى الجمعة الأخرى). وأخرج أبو داود والترمذي عن عبد الله بن حبيب قال: قال لي رسول الله —صلى الله عليه وسلم—: (اقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين حين تمسي وتصبح ثلاث مرات تكفيك من كل شيء)، وأخرج الطبراني في الصغير عن أبي هريرة مرفوعاً: (من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ بعد صلاة الصبح اثنتي عشرة مرة، فكأنما قرأ القرآن أربع مرات، وكان أفضل أهل الأرض يومئذ إذا اتقى)، وأخرج في الأوسط عن أبي هريرة —أيضاً— مرفوعاً: (من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ عشر مرة بني له قصر في الجنة، ومن قرأها عشرين بني له قصران، ومن قرأها ثلاثين بني له ثلاث)، وأخرج الترمذي عن أنس مرفوعاً قال: (من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ كل يوم مائتي مرة محي عنه ذنوب خمسين سنة إلا أن يكون عليه دين، فإذا كان يوم القيامة يقول له الرب: يا عبدي ادخل على يمينك الجنة)، وكيفيك في هذا الباب ما

أخرجه مسلم وغيره عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) تعدل ثلث القرآن»¹.

■ افتتاح الجواب بما جرت به العادة

وذلك بالحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويختتمه بالثناء والدعاء لنفسه والسائل والمسلمين عموماً، وقوله في النهاية والله أعلم، وهذا يدل على تواضعه وعدم اعتداده برأيه وعدم التعصب له، ويفهم منه أن ما أجاب به هو ما أوصله إليه اجتهاده.

■ الأدب في الرد والاستدراك على العلماء

كما هو معلوم فإن أصل الرسالة هو الرد على اعتراض العلامة أبي العلاء إدريس المنجرة على تكرير سورة الإخلاص بعد الختم ثلاثاً، وهو من هو علماً ومكانة ووجاهة، ولذلك نرى أن المؤلف سلك في هذا مسلك المتأدب المدافع عما يعتقد مع التلطف في العبارة، ومن أدلة ذلك أنه في أول جوابه عن المسألة-تقديرًا منه لسبق العلامة المنجرة عليه- قال: "ولا يقع من وهمك أني أعد نفسي من العلماء لا والله ما أنا منهم ولكني أحبهم وكفى بالله شهيداً، ولما وقفت على ما كتبه وظهر لي فيه أمور أردت أن أكتبها محبة في العلم ومودة في الفهم على سبيل المناصحة والمراجعة لا على سبيل المقاشحة والمرافعة لعلمنا بأن الأعمال بالنيات وربك أعلم بالطويات"².

المطلب الثاني: أسلوبه في تحرير مسائل الكتاب

1 حكم تكرير سورة الإخلاص، ص 107.

2- حكم تكرير سورة الإخلاص، ص 116.

كتب رسالته بأسلوب رائق خال من التعقيد وبعيد عن الغموض، ولغته لغة الفقهاء المعتادة، وهو أسلوب فصيح بليغ يجمع بين المتانة والسلاسة، ويستعين بالصورة البيانية والمحسنات البديعية كالتشبيه والاستعارة وتوازن الفقرات والسجع والاقتباس.

المطلب الثالث: ملاحظات عن الكتاب

لم أقف على من انتقد هذه الرسالة أو سجل عليها ملاحظات أو مؤاخذات سواء في عصره أو ممن جاء بعده إلى عصرنا هذا.

ولكن من خلال اطلاعي على هذه الرسالة اللطيفة ظهر لي بعض الملاحظات عليها يمكن إجمالها في الآتي:

خلطه في كلام المعترض بين معنى السنة في الفقه وأصوله وبين معنى السنة عند القراء؛ إذ الناهي وهو العلامة إدريس المنجرة كان ينكر تكرير سورة الإخلاص كي لا يعتقد أنه من لوازم القراءة، وأنه سنة ينبغي القراءة بها، ولكن حين جواب العلامة عن هذا تحدث عن السنة المقابلة للبدعة، أي أن العلامة إدريس المنجرة يراها من البدع المحدثه وهو غير ظاهر، وليقرر العلامة أبو العباس هذا المعنى قاسه على قراءة الحزب الراتب.

ويظهر لي أن الشيخ لم يتفطن لوجه إنكار العلامة إدريس المنجرة مع أنه أشار في معرض رده عليه إلى أنه إن أراد بالسنة ما يتلقى من الرواية فيجاب عنه بأنه لا مدخل لباب الرواية في هذا لأنه الرواية إنما تكون فيما يتعلق بضبط الحروف وحفظها وعدم الزيادة والنقصان فيها... أما التكرير فإنه يرجع إلى الإكثار من القراءة والإقلال منها وهو أمر خارج الرواية، ولا شك أن جوابه غير خاف على العلامة إدريس المنجرة بدليل أن الشيخ بعد أن وصله الرد الأول للشيخ اللمطي أجاب بأن مراده نفي توهم ادعاء أن التكرير

رواية، فأوضح مقصده بالكلام الأول الذي هو ألا يعتقد أنها سنة، وأن ما ذكره المجيب لا يخفى على أهل العقول، وأن ما ذكره صحيح لكنه لم يأت به في غير محله.

فالعلامة المنجرة أراد بالسنة أنها لم تقرأ هكذا، وتكريرها قد يظن منه أنه من لوازم القراءة أو أنها هكذا قرئت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا دخل للإقلال والإكثار في هذا، وأن نفيه مبني فقط على اعتقاد أن التكرير رواية، لا على نفي الأجر والثواب.

ومما يؤكد هذا الخلط أن العلامة اللمطي في رده الثاني على تعليقات العلامة المنجرة عاد ليذكر مسألة قراءة الحزب جماعة لو اعتقد بعض الناس أنها سنة هل ينهى عنها، وهو في هذا يلزم العلامة المنجرة ما لا يلزم، لأن جوابه في واد والرد في واد آخر.

ومن لوازم المسألة السابقة أن العلامة أبا العباس اعتبر أن قول العلامة المنجرة يدخل في بابة السنة والبدعة فخاض في صفحات يتحدث عن مذاهب العلماء في المحدثات التي لم تكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه لا دخل لهذه في وجه اعتراض المعارض، وهذا ما يؤكد غلبة النفس الفقهي عنده على نفس القراء مقارنة مع العلامة المنجرة، وهذا لا ينقصه ولا يعيبه، بل هو في جانب القراءات فارس لا يشق له غبار.

الفصل الثالث:

التعريف برسالة في قوله

تعالى "وهو معكم أين ما

كنتم"

سأحاول في هذا الفصل دراسة رسالة للعلامة أبي العباس اللمطي حول حكم قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾¹، أسعى من خلال ذلك لبيان جهود الشيخ في علوم القرآن.

والغرض من هذه الدراسة هو الوقوف على موضوع الرسالة مع بيان منهج مؤلفها، ولتحقيق أغراض هذا الفصل فقد قمت بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث على الشكل الآتي:

المبحث الأول: اسم الرسالة وقيمتها والباعث على تأليفها

المبحث الثاني: موضوع الرسالة

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الرسالة

المبحث الأول: اسم الرسالة وقيمتها والباعث على تأليفها

المطلب الأول: اسمها

هذه الرسالة يلفها شيء من الغموض فيما يتعلق باسمها فقد وردت عند من ترجم للمؤلف وذكرها من بين مؤلفاته بأسماء متنوعة، فمنهم من ذكرها باسم رسالة في معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾¹، ومنهم من وسمها باسم كشف القناع عما ادعي في مسألة المعية من الإجماع²، ووجدتها من ضمن المسائل الخمس الواردة في مؤلف العلامة أبي العباس اللمطي المسمى بإزالة اللبس عن المسائل الخمس، وجعلها المسألة الأولى وسمهاها: المسألة الأولى في حقيقة معيته سبحانه وتعالى.

والغريب أن محقق الكتاب الأستاذ الفاضل عبد العلي بلامين حين ذكره لمؤلفات الشيخ ابن المبارك أتى على ذكر العناوين السابقة لها باعتبارها من مؤلفاته، مما أحدث لي نوع لبس وخلط في الموضوع خصوصاً أنني وجدت غير واحد ممن ترجم للعلامة السجلماسي يذهب مذهب الأستاذ الكريم فتواصلت مع أستاذه المشرف فضيلة الدكتور توفيق العبكري عله يمدني أو يساعدني بالحصول على من حقق هذه الرسالة أو على الأقل أقف على أصلها المخطوط فأخبرني بارك الله في علمه وجزاه عني خير الجزاء أن كل العناوين السابقة هي لرسالة واحدة وأكد لي ذلك من خلال مقارنة ما جاء في كتاب إزالة

1 - سورة الحديد: الآية 3.

2 - ينظر: رد التشديد: ص 29.

اللبس بمخطوط يحمل عنوان رسالة في قوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾¹
فوجدنا نفس الكلام.

وعليه، فيمكن الخلوص إلى أن هذه الرسالة في الأصل هي جزء بين فيه الشيخ
قوله في الآية الكريم ثم بدا له بعد ذلك جمعه مع مسائل أخرى ضمنها هذا الكتاب الذي
وسمه بإزالة اللبس عن المسائل الخمس لرباط بينها ظهر للشيخ ولم نقف عليه، ثم بعد
ذلك حصل الخلط بين الجزء الأصلي والذي ضُمن في هذا الكتاب، مع أنهما شيء واحد
في الأصل.

ويتبقى لنا معرفة التسمية الحقيقية لهاته الرسالة، والذي يظهر لي أن الشيخ لم
يجعل لها اسما على عادته في أجوبته عما يسأل عنه، فسميت بادئ الأمر بأول ما ورد فيها
رسالة في معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾²، ثم ظهر له فيما بعد أن
يجمعه مع المسائل الأخرى في كتاب واحد بعنوان إزالة اللبس عن المسائل الخمس، ثم
لعل الشيخ بعد ذلك لما رأى من تأثيرها كما سيأتي معنا أعاد تنقيحها وجعل لها اسما
خاصا بها وهو كشف القناع عما ادعي في مسألة المعية من الإجماع.

وقد أشار فضيلة الدكتور الحسين أحيان رحمه الله إلى بعض هذا وعليه اعتمدت
فيما ذهبت إليه؛ حيث قال تعليقا على الدكتور الحبيب العيادي في تحقيقه لرسالة تحرير
مسألة القبول حين اعتبر كتاب إزالة اللبس عن المسائل الخمس خاصا بتفسير الآية ﴿وَهُوَ
مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾³ فنبه إلى عدم صحة ذلك بقوله: "والصواب أن المراد هو

1 - سورة الحديد: الآية 3.

2 - سورة الحديد: الآية 3.

3 - سورة الحديد: الآية 3.

كتاب إزالة اللبس الذي ذكره في صفحة 91، ورقم تسجيله بالخزانة الحسينية 152، وتشكل مسألة المعية في آية الحديد العمود الفقري له، ونالت من عناية المؤلف النصيب الأوفر حتى غلبت على اسم الكتاب، وصار يعرف بتأليف في مسألة المعية في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾¹. أو لعل المؤلف أفرد هذه المسألة بالتأليف في بداية الأمر ثم ما لبث أن جمع معها المسائل الأربع الأخرى في مؤلف واحد. ويؤيد هذا الاحتمال ما قرره القادري في النشر من اختلاف معاصريه حول هذا الكتاب ما بين مستحسن ومشنع. حتى انتصب الإمام الكبير السرخيني للرد عليه، ثم إن السجلماسي نفسه شغلته هذه المسألة زمنا. وتناولها بأكثر من تأليف؛ كما في «كشف القناع». و«إزالة اللبس» هذا.

إذا علم هذا يزول إشكال البحث عن الكتاب مستقبلا وعدم العثور عليه².

ويقصد الدكتور أن مؤلف رسالة في معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾³ هو نفسه الموجود في إزالة اللبس عن المسائل الخمس.

والظاهر مما سبق أن مضمون "رسالة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾"⁴ هو نفسه الموجود في المسألة الأولى من كتاب إزالة اللبس، ثم ظهر للشيخ التوسع في المسألة وإخراجها في كتاب آخر مستقل خصوصا أنه لقي اعتراضا كبيرا من قبل علماء عصره، فقام بتنقيحها وإخراجها مرة أخرى، وهو ما نفهمه من قوله في رسالة كشف

1 - سورة الحديد: الآية 3.

2 - رد التشديد، هامش ص 30.

3 - سورة الحديد: الآية 3.

4 - سورة الحديد: الآية 3.

القناع عن هذا مبينا الفرق بين الرسالتين: "وأوضحت ذلك إلى الغاية وبذلت النصيحة في ذلك إلى تمام النهاية وضربت الأمثلة والأشباه ليحصل الفهم ويقرب الانتباه وذللت المسألة تذليلا وأوضحت فيها برهانا ودليلا حتى كتبت فيه نحو من ثلاثين ورقة وارتقيت في تحريرها بحمد الله وشكره وحوله وقوته إلى أعلى طبقة. وأصعب شيء يعرض في معية العلم ويشهد لتصحيحها الإجماع الذي أشار إليه ابن عطية رضي الله عنه وتبعه عليه من جاء بعده من المفسرين رضي الله عنهم، فأشرت في الجواب إلى عدم صحته، وأنه منقول من موضعه إلى غير موضعه... ثم إن بعض أصحابنا وفقهم الله طلبوا مني زيادة كلام في رد هذا الإجماع. بما يرفع النزاع ويكشف القناع ويحصل للقلوب المسندة إليه والمعولة عليه الرجوع والإستماع فأجبتهم بحمد الله إلى ما طلبوا معترفا بالقصور ظاهرا وباطنا ومتحققا بالعجز والجهل متحركا"¹.

وهو ما يؤكد فضيلة الدكتور الحسين أحيان رحمه الله حيث جعلهما كتابين اثنين، فقال حين وصفه لكتاب كشف القناع: "بناه مؤلفه على سؤال وجه إليه عن المعية في قوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾² هل هي معية ذاتية مع التنزيه، أم هي معية بالعلم دون الذات؟ فصحح معية الذات، ورد معية العلم، مع سوق الحجج والبراهين الدالة على ما ذهب إليه"³.

المطلب الثاني: توثيق نسبتها للمؤلف

1 - كشف القناع، ورقة 569، 570، نقلا عن: تحرير مسألة القبول، ص 94.

2 - سورة الحديد: الآية 3.

3 - رد التشديد، ص 29.

بما أن معتمدي في التعريف بهذه الرسالة هو كتاب إزالة اللبس عن المسائل الخمس فعنه سأحدث، ولنسبته للعلامة أبي العباس سأوثق، وبما أن الكتاب قد حقق فسنعتمد على دراسة الأستاذ عبد العلي بلامين في تأكيد نسبة الكتاب لصاحبه، ومن جملة ما اعتمد عليه المحقق في القطع بنسبة الكتاب إلى مؤلفه ما يلي:

أولها: أن نسخة الكتاب التي اعتمدها المحقق أثبت المؤلف في آخرها أنه راجعها وأصل ما فيها من الخطأ بمراجعة الأصل، وفيها قوله: "يقول العبد الفقير المعترف بالقصور والتقصير أحمد بن مبارك بن محمد بن علي السجلماسي اللمطي المعترف بنوال ربه المعطي: هذا جزء لطيف ومجموع شريف سميته بإزالة اللبس عن المسائل الخمس...".

ثانيها: أن تقاريط مجموعة من العلماء في عصر المؤلف قاطعة بنسبته إليه؛ حيث جميعها تذكر هذا المؤلف للعلامة أبي العباس اللمطي.

ثالثها: معظم من ترجم للشيخ ممن عاصره أو جاء بعده أثبت الكتاب له كتلميذه القادري.

رابعها: موضوع الكتاب، فقد قرر جملة من المسائل التي حققها في رسائل سابقة أثبتتها في فهرسته، وناصح عنها بالحجج والأدلة وفق منهجه في سائر كتاباته المقطوع بنسبتها إليه¹.

المطلب الثالث: بواعث التأليف

1 - ينظر: إزالة اللبس عن المسائل الخمس، ص 34، 35.

الغرض من تأليف هذه الرسالة هو الجواب عن سؤال طرح على العلامة أبي العباس اللمطي حيث ورد فيه أنه سئل عن المعية الواردة في قوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾¹ هل هي معية بعلم أم بالذات؛ حيث إن العلماء مختلفون ما بين مدع الإجماع على العلم، وبين زاعم أن المقصود هو المعية بالذات والصفات على ما يليق بالله عز وجل، وهو ما أوقع السائل في الحيرة الدافعة لطلب بيان الشيخ وإيضاحه ملحا عليه بالقول: "فالمطلوب منك أدام الله وجودك ورحم الكرام آباءك وجدودك تتبع فصول هذا السؤال واحدا واحدا، وتصييره من مناهل زلال تحقيقاتكم واردا، فطالما عرضناه على من يحسب من الأفاضل فلم يأتنا أحد منهم بطائل"².

وبما أن هذه الرسالة جزء من كتاب أكبر يجمل ذكر الباعث على تأليف الكتاب الجامع لهذه المسألة وغيرها، وقد ذكر الشيخ في مقدمة كتاب إزالة اللبس عن سبب تأليفه للكتاب جملة بقوله: "هذا جزء لطيف ومجموع شريف سميته بإزالة اللبس عن المسائل الخمس التي سألت عنها بعض علماء الوقت، وقاه الله من السوء والمقت"³.

ويضاف لذلك ما ذكره المحقق باعثا على التأليف حيث صاغه في العبارات الآتية: "وإيماننا من المؤلف -رحمه الله- بخطر هذه الإشكالات في إحداث الخلل الجسيم في معتقد بعض العلماء، فضلا عن طلبه العلم وعامة الناس، وبأن السعي إلى كشف سدف الملبسات، وإنارة المدلهجات، من المهمات وأوجب الواجبات، على من أقيموا في مقام

1 - سورة الحديد: الآية 3.

2 - إزالة اللبس، ص 73.

3 - نفسه، ص 71.

التحقيق والتدقيق، والنظر العميق، فقد بادر العلامة ابن مبارك السجلماسي إلى إزالة اللبس عما استشكل وفق منهج علمي رصين¹.

المطلب الرابع: قيمة الرسالة العلمية

تظهر قيمة هاته الرسالة كسابقاتها من جهتين اثنتين لا تنفصلان عن بعضهما، جهة المؤلف والمؤلف، ويضاف لهما العلم الذي تنتمي إليه الرسالة.

- أما المؤلف فهو كما سبق معنا هو العلامة أبو العباس اللمطي، ومعروف جلالة قدره في أصناف الفنون وفي شتى العلوم العقلية والنقلية، فهو من أبرز أعلام المذهب المالكي في الغرب الإسلامي في عصره ممن يرجع له في المدلهامات، ويستفتى في النوازل العظام، مما يُكسب أيَّ مؤلف للشيخ قيمة ومكانة علمية سامقة، تستمدّها من هيبة ومكانة صاحبها.

- أما الرسالة فأهميتها تكمن في كونها تتصف بالواقعية والخطورة، بحيث أشكلت على علماء عصر المؤلف، فبينت طرفا من أقوال المفسرين في الآية الكريم ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾²، وذكرت مذاهب المفسرين في آيات الصفات المتشابهة، مناقشة معنى المعية هل هي بالعلم أم بالذات، مبينة اختلاف المفسرين سلفا وخلفا في المسألة مرجحة قول الصوفية في الأخير مع تعضيدها لمذهبهم بالأدلة.

- أما من جهة العلم، فهو علم العقيدة ويعتبر من أجل العلوم وأشرفها؛ لأنه أول واجب على المكلف معرفته، وذلك راجع لاعتبار معرفة الناهي والأمر مقدم على

1- نفسه، ص 35.

2- سورة الحديد: الآية 3.

معرفة المنهي عنه والمأمور به، إضافة إلى أن صحة العبادات والمعاملات والسلوك متوقفة على صحة الاعتقاد¹.

1 - ينظر: إزالة اللبس، ص 6، 7.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب

المطلب الأول: مضمون الكتاب

تدور هذه الرسالة حول مسألة المعية الواردة في الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾¹؛ حيث خصصها العلامة أبو العباس اللمطي لمناقشة معية الله سبحانه وتعالى هل هي معية بالعلم، أم هي معية بالذات والصفات كما يليق بجلال الله وعظمته.

وقد كانت هذه الرسالة كما سبق منا جوابا عن سؤال زعم فيه السائل أن مجموعة من العلماء قالوا إن المعية معية علم، وزعموا وقوع الإجماع على ذلك، فبدأ الشيخ جوابه بالتذكير بمذهب العلماء في آيات الصفات المتشابهة ومن بينها الآية الكريمة موضع السؤال؛ حيث نبه إلى أن مذهب السلف هو تفويض معانيها لله عز وجل مع تنزيهه عن الظاهر الذي يستحيل في حقه سبحانه، وهو مذهب الأئمة الأربعة، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وحمام بن زيد من أهل القرون الثلاثة الأولى التي تعتبر خير القرون بنص حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم.

ثم انتقل المؤلف بعد ذلك إلى بيان مذهب بعض أكابر الصوفية وعلى رأسهم شيخه عبد العزيز الدباغ، مع التأكيد على أنه مذهبهم موافق لما كان عليه السلف من التفويض في المعنى.

ثم عرض لما ذكره المفسرون من علماء الخلف في مسألة المعية كابن عطية وابن عادل والعز ابن عبد السلام ساردا أدلتهم ومناقشا إياها.

1 - سورة الحديد: الآية 3.

ثم ذكر مذهباً آخر للصوفية في المعية، وهو أن معناها بعلمه وذاته سبحانه المنزهة عن المكان، ومن أبرز القائلين بهذا منهم الشيخ إبراهيم المواهبي الشاذلي، والشيخ شمس الدين ابن اللبان، مورداً حججهم المستندين إليه، ومخضعا إياها للفحص والتدقيق.

ثم بعد ذلك خلص إلى أن معية الذات فيها احتمالان:

الأول: وهو التشبيه، واعتبره الأقرب للفهم والتابع للوهم.

الثاني: وهو التنزيه الثابت بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وبين أنه البعيد عن الأفهام المناقض لحكم الأوهام.

وعليه، فإن الاحتمال الأقرب غير مراد على عكس الاحتمال الثاني والذي رآه بعيداً فهو المقصود، وجعل هذا حكم سائر المتشابهات في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فكل منهما له معنيان، أحدهما قريب غير مراد، والآخر بعيد مراد، وأعطى مثلاً بالاستواء فمعناه القريب الاستقرار وهو غير مراد لأن فيه تشبيهاً، ومعناه البعيد، وهو الاستيلاء وهو المراد لأن فيها تنزيهاً¹.

المطلب الثاني: مصادر الكتاب

اعتمد العلامة أبو العباس اللمطي رحمه الله في هذه الرسالة على كتب عديدة في فنون وعلوم مختلفة، وسأعرض فيما يلي مجمل مصادر المؤلف مصنفة حسب الفن الذي تنتمي إليه على الشكل الآتي:

✓ علم العقيدة والكلام والفرق

1 - ينظر: إزالة اللبس، ص 36، 37.

- العقيدة النظامية لأبي المعالي الجويني
- الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي
- المقصد الأسنى للغزالي
- العواصم من القواصم لأبي بكر ابن العربي
- الملل والنحل للشهرستاني
- الإعلام بما في دين النصارى من الأوهام لشمس الدين القرطبي
- العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني
- الزبدة شرح العمدة للقونوي
- شرح العقائد النسفية للتفتازاني
- حاشية على شرح العقائد النسفية لابن الغرس
- الفرائد في حل شرح العقائد للكمال ابن أبي شريف
- الصحائف الإلهية لشمس الدين السمرقندي
- المعارف في شرح الصحائف للسمرقندي
- شرح المواقف لعضد الدين الإيجي
- شرح المقاصد للتفتازاني
- الأنوار السنية في أجوبة الأسئلة اليمانية لنور الدين السمهودي
- حواشي الصغرى ليحيى الشاوي
- ✓ علوم القرآن
- تفسير ابن جرير الطبري
- التسهيل في علوم التنزيل لابن جزي
- المحرر الوجيز لابن عطية
- البحر المحيط لأبي حيان

- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل
- الجامع لأحكام القرآن لابن العربي
- الإلتقان في علوم القرآن لجلال الدين للسيوطي
- تفسير ابن عرفة
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي
- تفسير البيضاوي
- الكشف عن حقائق وغوامض التنزيل الزمخشري
- النهر الماد لأبي حيان
- ✓ علوم الحديث
- سنن البيهقي
- سنن ابن خزيمة
- مسند أحمد
- صحيح البخاري
- سنن الترمذي
- مسند ابن أبي شيبة
- مستدرك الحاكم
- التاريخ الكبير للبخاري
- معجم الصحابة للبغوي
- إكمال المعلم للقاضي عياض
- فتح الباري لابن حجر
- ✓ الفقه وأصول
- الرسالة الفقهية لابن أبي زيد القيرواني

- البحر المحيط للزركشي
- تشنيف المسامع شرح جمع الجوامع للزركشي
- المستصفى للغزالي
- الفروق للقرافي
- اختصار الفروق للبقوري
- الديباج لابن فرحون
- إدراج الشروق على أنوار الفروق لابن الشاط
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام
- ✓ **التصوف**
- قوت القلوب لأبي طالب المكي
- الرسالة القشيرية لأبي القاسم القشيري
- الإبريز للسجلماسي
- مشكاة الأنوار للغزالي
- كيمياء السعادة للغزالي
- الجواهر والدرر لعبد الوهاب الشعراني
- التصرف في شرح التعرف للقونوي
- حل الرموز وفتح الكنوز لعز الدين ابن غانم المقدسي
- الفتوحات المكية لابن عربي
- ✓ **المنطق**
- معيار العلم للغزالي
- الإشارات والتنبيهات لابن سينا
- شرح الإشارات والتنبيهات لعلي الجرجاني

✓ التراجع

▪ نفح الطيب للمقري

المطلب الثالث: تصميم الكتاب

تتكون هذه الرسالة التي هي عبارة عن جواب حول مسألة المعية من عدة مباحث تناول فيها العلامة أبو العباس اللمطي تفصيل أقوال العلماء وتحرير مذاهبهم على الشكل الآتي:

المبحث الأول: ذكر فيه اختلاف العلماء في آيات الصفات المتشابهة؛ حيث ذهب السلف إلى التفويض في المعنى الذي أراده الله تعالى بعد التنزيه عن الظاهر المستحيل من غير تفسير ولا تشبيه، في حين ذهب الخلف إلى تأويلها تنزيهاً لله عز وجل.

المبحث الثاني: تقرير أن مذهب أكابر الصوفية هو التفويض في آيات الصفات وأحاديثها كمذهب السلف، محتجا على ذلك بكلام شيخه الدباغ الذي شبه المسألة بنعيم الجنة مع نعيم الأرض اللذان لا يشتركان إلا في مجرد الاسم.

المبحث الثالث: مقارنة مذهب بعض الصوفية في الغيرة التي وصف بها الحق سبحانه مع مسألة المعية؛ حيث فوض معناها، وفوض معنى إضافة الجوع والظمأ لله تعالى، وكذلك معنى ينزل ربنا إلى سماء الدنيا، ومنه يفهم أن المعية تفوض.

المبحث الرابع: بيان مذهب الخلف من المفسرين في تأويل المعية، وخلافهم للصوفية في هذه المسألة.

المبحث الخامس: ذكر أقوال المفسرين من الصوفية في معنى المعية في القرآن
عموما، وفي الآية الكريمة ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾¹ على وجه التحديد.

المبحث السادس: تحرير الأقوال السابقة وتهذيبها وإزالة كل ما من شأنه أن يوقع
في اللبس والغش في مضمونها، مع ذكر بعض الأمثلة من الواقع المشاهد المحسوس.

المبحث السابع: وخصصه لزيادة تحرير المسألة وتدقيقها، وفيه زيادة تأكيد
وتعزيز من أقوال شيخ المؤلف عبد العزيز الدباغ.

المبحث الثامن: تحرير تنزيه الله عز وجل عما يليق بجلاله وعظمته من الحيز
والمكان والجهة.

المبحث التاسع: نفي الاتحاد والحلول عن الله تعالى، مع بيان وجوه نفي كل
واحد منهما، وذكر المخالفين في المسألة وهو اليهود والنصارى مع نفي ذلك عن أهل
التصوف.

المبحث العاشر: تحرير أقسام المعية، وبيان أنها نوعان: معية مستحيلة، وهي التي
تكون مع الحيز والجهة والمكان والحلول والاتحاد، ومعية غير مستحيلة، وهي المعية
المنزهة عن جميع ما سبق، مع إعطاء أمثلة موضحة للمقصود، ومعيئة على تقريب المعنى
للذهن.

المبحث الحادي عشر: إزالة اللبس عن حيثة متعلقة بأصل المسألة، وهي أنه يلزم
من القول بالمعية الذاتية للحلول والاتحاد.

المبحث الثاني عشر: تطبيق الوصية المنقولة عن أهل السنة والجماعة على مسألة المعية، ونصها: من اطمأن إلى موجود انتهى إليه فكره فهو مشبه، ومن سكن إلى النفي المحض فهو معطل، ومن قطع بموجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحد.

المبحث الثالث عشر: التعرض لبعض التفاصيل الواردة في السؤال، والجواب عنها.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب

المطلب الأول: طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية

يمكن إجمال منهج العلامة أبي العباس اللمطي في هذه الرسالة بعد الاطلاع على مضمونها في النقاط الآتية:

■ التزامه بالمنهج العلمي الرصين في تحليل المسائل

المطلع على هذه الرسالة يلحظ فيها أن العلامة أبا العباس اللمطي يسير بمنهج واضح من أجل الوصول إلى النتيجة التي يريدها، ويظهر هذا لمن تأمل في طريقة تقسيمه للرسالة؛ حيث ابتدأها أولاً بالحديث عن مذاهب العلماء في الصفات عموماً ذاكراً أقوال السلف والخلف، ثم بيانه لمذهب الصوفية في آيات الصفات وأحاديثها مع إعطاء نماذج عن مسائل من صفات الله كالغيرة ونزول الرب وإضافة الجوع والظمأ إليه، ثم مقارنتها بالمعية على مذهب الصوفية والسلف، ثم بدأ في مناقشة المسألة وسرد الأدلة الداعمة لقوله.

ومما يدل على قوته أنه ناقش لوازم قوله بالمعية الذاتية؛ حيث بين علاقة قوله بما لا يليق بالله عز وجل من الحيز والمكان والجهة والحلول والاتحاد مع ابتعاده في الغالب عن الحشو والاستطراد.

■ الدقة في النقل والاستشهاد

مما يتميز به العلامة أبو العباس السجلماسي هو دقة في النقل والاستشهاد، وهي خصيصة موجودة في جميع مؤلفاته؛ حيث يحرص على عزو الأقوال إلى أصحابها، وإحاقها بأصلها، وله في ذلك طريقتان:

الطريقة الأولى: نقل النص كاملا سواء أكان طويلا أم قصيرا، على حسب المعنى الذي يريده، ومن الأمثلة على ذلك لا الحصر قوله: "وقد ذكر الشيخ محيي الدين في الباب الثاني والسبعين من الفتوحات ما نصه: (ليس للحق تعالى لنا بأين وإن كنا نحن له أين؛ لأن من لا أينية له لا يقبل ذلك، وأما نحن فنقبل الأين، ونظير ذلك أن المكان لا يقبل المكان فلا أين للأين) انتهى"¹.

وأمثله في الرسالة كثيرة جدا، نكتفي بالمثل السابق دليلا عليها.

الطريقة الثانية: أن ينقل بتصرف ويشير إلى الكتاب الذي أخذ منه مما يدل على أمانته العلمية، ومن أمثله على ذلك قوله: "وقد اختلف العلماء -رضي الله عنهم- في القائلين بالجهة، فذهب الجمهور إلى أنه لم يقل بها إلا المبتدعة وأهل الضلال. وما ينسب لابن زيد -رضي الله عنه- في الرسالة، ولغيره كابن عبد البر، وطوائف من المحدثين غير صحيح نقله عنهم، أو مؤول على أوجه مذكورة في شروح الرسالة وغيرها. وذهبت طائفة من العلماء كالقاضي عياض في الإكمال إلى تصحيح نسبة ذلك إلى جماعة من أهل السنة والحديث، ووقع في ذلك حكاية بين يدي السلطان أبي الحسن المريني -رحمه الله- ذكرها ابن عرفة في شمائله"².

وقال أيضا: "ففرقة نسبت إليهم حقيقة الحلول والاتحاد ورموهم بذلك، ومن هذه الفرقة أبو حيان، فقد ذكر في النهر الذي اختصره من البحر في قوله تعالى ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾³ طوائف من الصوفية وسماهم بأسمائهم وبالغ في ذمهم، وهم بريئون مما نسب إليهم كما صرحوا بذلك في كتبهم"⁴.

1- إزالة اللبس، ص 91.

2- نفسه، ص 129، 130.

3- سورة المائدة: الآية 19.

4- إزالة اللبس، ص 113.

■ السبر والتقسيم

من أهم ما يتسم به منهج العلامة أبي العباس اللمطي في هاته الرسالة هي طريقة والسبر والتقسيم، وهي أن تذكر جميع الأوجه المحتملة في المسألة ثم تسبرها أي تختبرها فتبقي ما يصلح، وتنفي ما عداها، ويظهر هذا في مسألة المعية حسن مناقشته لمسألة الحيز والمكان والجهة والحلول والاتحاد، حيث طرح جميع هذه الاحتمالات التي قد تتعلق بالمعية الذاتية ثم بدأ بإبطالها الواحدة تلو الأخرى¹.

■ الميل إلى الاختصار والاقتصاد في العبارة

ويقصد به الاختصار الذي لا يخل بالمعنى ولا يقصر عن أداء المطلوب، ومما يلاحظ في الرسالة ميل المؤلف إلى الاختصار حرصا منه على عدم التكرار، وربط السابق باللاحق، ومن العبارات التي كان يستخدمها: "وفيه أيضا ما سبق"²، "فانظره فقد أطال جدا في المسألة"³، "وغيرهم ممن يطول ذكرهم"⁴، "إلى آخر كلامه الذي يطول بنا ذكره"⁵، "وقد بسط القول عليه قليلا في السؤال المتعلق بالوصف النفسي فانظره"⁶، "هذا ملخص جوابه"⁷، "وذكر ذلك هنا يطول"⁸.

■ الأدب في الرد والاستدراك على المتقدمين

1- ينظر: إزالة اللبس، ص 105 - 111.

2- إزالة اللبس، ص 83.

3- إزالة اللبس، ص 86.

4- إزالة اللبس، ص 93.

5- إزالة اللبس، ص 116.

6- إزالة اللبس، ص 117.

7- إزالة اللبس، ص 122.

8- إزالة اللبس، ص 132.

كان رحمه الله شديد التوقير للأئمة والعلماء يستحي أن يرد كلامهم أو يعترض على أقوالهم حتى إن خالفهم فإنه يبين وجه مخالفته في حلم وعلم كبيرين، ومن أمثله في الرسالة قوله: "والذي يجب عندي لأجل تحسين الظن بالأئمة رضي الله عنهم أن مرادهم بهذا التأويل نفي المعنى الباطل في معية الذات، فمعنى أنه تعالى معنا بعلمه، أن معيته تعالى منزهة عن الحلول والاتحاد وغيرهما، فذكر العلم لا لذاته بل لنفي لوازم معية الأجسام، فإن من لا يكون بذاته معك لا يوصف بحلول ولا باتحاد ولا باختلاط ولا بامتزاج، فهذا مرادهم رضي الله عنهم بمعية العلم، لا معناه المتبادر الظاهر الباطل، ولا نفي معية الذات مع التنزيه عن التشبيه، وإنما قلنا ذلك لأن الأئمة رضي الله عنهم أوسع عقلاً وأكبر علوماً وأرقى في المعارف"¹.

المطلب الثاني: أسلوبه في تحرير مسائل الكتاب

إن مما يثير الغرابة في هاته الرسالة العلمية النافعة والمفيدة هي أن العلامة أبا العباس أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي قد تنوعت أساليبه التي وظفها والتي برع فيها بشكل مبهر منقطع النظير؛ حيث استعمل كل أسلوب بحسب ما يقتضيه السياق، ونذكر منها:

- أسلوب المتكلمين والفلاسفة المنطقي والحجائي.
- أسلوب الصوفية العجيب.
- أسلوب الأصوليين الدقيق.
- أسلوب المحدثين الرصين.

- أسلوب الأدباء البليغ¹.

إضافة على ما غلب على أجوبته من أسلوب علمي دقيق ورصين يليق ومقام السائل العلمي، فكان بذلك موجهاً للنخبة من أهل العلم المهمة بالتحقيق والتدقيق في المسائل المشككة، ما يدل على تضلع العلامة ابن مبارك السجلماسي من مختلف أصناف الفنون².

المطلب الثالث: ملاحظات عن الكتاب

هذه الرسالة قد أثارت الكثير من الجدل في زمن المؤلف حيث خالف فيها ما عليه أهل زمانه من تأويل معنى المعية بالعلم، واختار فيها هو إثبات معنى المعية بمعنى الذات المنزهة عن المكان، وحشد نصرة لقوله كل ما وقع تحت يديه مما كتبه العلماء في المسألة، خصوصاً من أهل التصوف وعلى رأسهم جميعاً شيخه عبد العزيز الدباغ.

قال القادري عن هذا التأليف: "وَأَلَّفَ تَأْلِيفًا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾³ أَيْ مَا كُنْتُمْ³، واختلف في هذا الكتاب أهل عصره فمنهم من استحسنته ومنهم من أنكره عليه وشنعه وهم الأكثر ومن جملتهم شيخنا الإمام سيدي الكبير السرخيني فألف كتاباً في الرد عليه ومن أراد الوقوف على الحق بينهما فليُنظر التأليفين معاً"⁴.

1- ينظر: إزالة اللبس، ص 10.

2- ينظر: إزالة اللبس، ص 46.

3- سورة الحديد: الآية 3.

4- نشر المثاني، 4 / 84.

وقال عبد الوهاب بن منصور: "وقد اختلف علماء عصره في جوابه هذا عن المعية، فمنهم من استحسنته وأعجب به، ومنهم من أنكره ولم يقبله كالشيخ عبد الكبير السرغيني الذي ألف كتابا في الرد عليه، شنع عليه فيه غاية التشنيع"¹.

وقال الدكتور محمد الأخضر: "أغلب معاصري ابن المبارك عابوا عليه تأليف هذا الكتاب، ولا ندري لماذا؟"².

وحاول الدكتور محمد دامي تفسير هذا الموقف من معاصري العلامة أبي العباس اللمطي فقال: "الذي يظهر بادي الرأي أن السرغيني رحمه الله تعالى وغيره إنما أنكروا على أحمد بن مبارك رحمه الله تعالى قوله بالمعية الذاتية في قوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾"³ وأشباهها، وهذا عند كثير من العلماء مؤذن بالتجسيم، ووصف الرب تعالى بالمحدثات، بل والانسلاخ في حزب أهل الحلول والاتحاد، هذا أولا، وثانيا: إن الإجماع منعقد على تفسير المعية بالإحاطة والعلم والتأييد والنصرة، فأنكر على الإمام أحمد بن مبارك مخالفة الإجماع، فأجاب عن ذلك الإنكار في كشف القناع"⁴.

1 - أعلام المغرب العربي لعبد الوهاب بن منصور، 6 / 290.

2 - الحياة الأدبية، ص 238.

3 - سورة الحديد: الآية 3.

4 - الثواب المذكور، هامش ص 38، 39.

الفصل الرابع:

التعريف بكتاب المقالة

الوافية في شرح القصيدة

الدالية

سأتعرض في هذا الفصل لكل ما يتعلق بالتعريف بكتاب المقالة الوافية، أحاول من خلاله تقريب القارئ من هذا الكتاب القيم، أوضح فيه قيمته العلمية، بعد تحقيق اسم الكتاب وبيان صحة نسبته لصاحبه، مع بيان غرض مؤلفه من تأليفه، مما سيوقفنا على بعض جهود العلامة أبي العباس اللمطي في علوم القرآن.

ولتحقيق أهداف هذا الفصل فقد قمت بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث كبرى تناول كل واحد منها جزءاً مما سبق، وهي كالآتي:

المبحث الأول: اسم الكتاب وقيمه والباعث على تأليفه

المبحث الثاني: موضوع الكتاب

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب

المبحث الأول: اسم الكتاب وقيّمته والباعث على تأليفه

في هذا المبحث سأتناول بالبحث والدراسة كتاب المقالة الوافية، أحاول تحقيق اسمه كما ورد عن مؤلفه، ثم بعد ذلك سأردفه بدراسة صحة نسبة هذا الكتاب للعلامة أبي العباس اللمطي.

المطلب الأول: اسمه

دأب العلامة أبو العباس اللمطي على التصريح باسم كتبه ورسائله في مقدمتها أو خاتمتها في غالب الأحيان، وهذا ما وجد في النسخة المخطوطة من هذا الكتاب حيث قال في مقدمته: "ولم أزل في مجالس المحاضرة وصدور المذاكرة مسؤولاً من بعض الأئمة الأعيان، المعروف بالتحقيق والإتقان ممن كملت أوصافه، ولا يحسن خلافه، وضع شرح مفيد في كشف رمز ذلك القصيد، فأسعفته مستعينا بالله المجيد، فهو حسبي ولا أزيد، وسميته المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية والله تعالى المسؤول أن يهب به كل سؤل، وينفع به من كتبه أو قرأه أو كسبه"¹.

يلاحظ من النص السابق أن المؤلف قد كفانا مؤنة البحث عن اسم الكتاب؛ إذ ذكره كاملاً دون زيادة أو نقص عن المشهور في تسمية الكتاب، كما أنه تجدر الإشارة إلى أننا لم نقف على من ذكر خلافاً في تسمية هذا الكتاب، وهو ما يسهل من مهمتنا في تحقيق اسمه دون شك أو ارتياب.

المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب للمؤلف

1 - ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 3.

إن نسبة المقالة الوافية للعلامة أبي العباس ثابتة مستفيضة عند العلماء، ومما وقفت عليه ويؤكد هذه النسبة ما وجدته في أول النسخة [ج]؛ حيث ورد فيها: "قال الشيخ العلامة الحبر الفهامة ذو الأخلاق الحميدة؛ والآراء السديدة عالم الأدباء وأديب الفقهاء المتقنين في المعقول والمنقول؛ الجامع للفروع والقراءة والأصول، أبو العباس سيدي أحمد بن مبارك بن محمد بن علي السجلماسي اللمطي قدس الله سره ومنحه بمنه ستره وأبقى وجوده وأوبق حسوده أمين أمين"¹، وكتب مالك النسخة [أ] في خاتمتها: "وكتب على حاشية النسخة التي كتبنا منها هذا التأليف: وهنا انتهى ما وجدت مقيدا بخط الإمام الهمام سيدي أحمد بن مبارك في نسخة له بيده الكريمة؛ نفعا الله به وبعلومه أمين"²، وقد نسب له أبو القاسم الشاوي المشهور بدرأوة في شرحه للدالية حيث قال: "وقد شرح بعضها أيضا الفقيه المشارك العالم الزاهد الأستاذ المجود شيخنا أبو العباس سيدي أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي -نفعا الله بكرامته- فتصفحته عنده وربما استفدت منه مسائل"³.

وممن نسب له هذا الكتاب الأستاذ سعيد أعراب حيث قال: "وهو يتحدث عن أبي العباس أحمد بن مبارك: له مؤلفات في علم القراءات؛ منها: المقالة الوافية في شرح الدالية"⁴.

وهذا الذي ذكرناه يكفي في إثبات نسبة الكتاب إلى العلامة أبي العباس اللمطي، ويوثق بما لا يدع مجالا للشك أن المقالة الوافية من إنتاج عالمنا -رحمه الله-.

1 - ينظر: المقالة الوافية، النسخة ج، اللوحة 1/أ.

2 - ينظر: المقالة الوافية، النسخة أ، اللوحة 210.

3 - ينظر: تنبيه السالك إلى جنا ثمار دالية ابن مبارك لأبي القاسم الشاوي المشهور بدرأوة، اللوحة الأولى رقم 557 من مخطوطة الخزانة الحسينية برقم 119.

4 - ينظر: القراء والقراءات بالمغرب للأستاذ سعيد أعراب ص 140.

المطلب الثالث: الباعث على تأليف الكتاب

ذكر العلامة الإمام أبو العباس اللمطي -رحمة الله عليه- سبب شرحه لهذا النظم المفيد، وذلك استجابة لطلب بعض الأئمة المعروفين الذين لا يحسن خلافهم، فقال في مقدمة شرحه: "وكان أغرب المصنفات فيه المجيدة العالية، وأقربها إلى الصفات الحميدة القصيدة الدالية نظم الشيخ الإمام البركة الهمام، والأستاذ الذي إليه في علوم الرواية الاستناد، وعليه فيها التعويل والاعتماد، العلامة المبارك، الدّراكة المشارك أبو عبد الله محمد بن المبارك، أكرم بها من منظومة ميمونة، قد ملئت بجواهر مكنونة، وتضمنت من لب اللباب، وإزالة القشر عن اللباب، ما فاقت به كل كتاب، حتى انقلب طالبها مملوء الوطاب، موقر الركاب، ولم أزل في مجالس المحاضرة وصدور المذاكرة مسؤولاً من بعض الأئمة الأعيان، المعروف بالتحقيق والإتقان ممن كملت أوصافه، ولا يحسن خلافه، وضع شرح مفيد في كشف رمز ذلك القصيد، فأسعفته مستعينا بالله المجيد، فهو حسبي ولا أزيد"¹.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية

تتجلى قيمة الكتاب العلمية في كونه أوسع شرح للدالية، وكذا اعتماد المؤلف على المصادر الأصيلة في علم القراءات، كالكافي لابن شريح والتبصرة لمكي بن أبي طالب والتحديد في الإتقان والتجويد للداني، والتنبيه أحياناً على زيادات النشر على الحرز، وإسهابه في تناول هذا الباب من قراءة حمزة وهشام؛ مع الحرص على ذكر دقائق هذا الباب وجزئياته، ولم أقف على من فصل في شرح الدالية كما هو صنيع ابن مبارك

1 - ينظر: المقالة الوافية، النسخة أ، اللوحة 3.

اللمطي في شرحه، فبذلك يعد مرجعا مهما في هذه الباب من القراءات، ومما يبرز قيمة الكتاب العلمية أن كثيرا ممن جاء بعده ينقل عنه.

وإن أهم ما يظهر قيمة هذا الكتاب أنه ربط بين باب وقف حمزة وهشام وبين علم الرسم لقوة العلاقة بينهما؛ إذ أن هذا الباب لا يحكم إلا إذا أتقن طالبه علم الرسم؛ خاصة رسم الهمز.

ومما يعطي قيمة علمية لهذا الكتاب كذلك كونه تناول كثيرا من المباحث التي تتعلق بعلوم أخرى كالأصول والحديث وغيرهما، وهذا يدل على علو كعب مؤلفها وسعة اطلاعه وغزارة معارفه.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب

المطلب الأول: مضمون كتاب المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية

كما هو ظاهر من عنوان الرسالة أنها في شرح دالية ابن المبارك المغراوي¹ التي تناولت باب الوقف على الهمز لحمزة وهشام؛ الذي يعتبر من أصعب أبواب هذا العلم وأغمضها، حتى اشتهر بين ألسنة المبتدئين في هذا الفن إذا أردت أن تسلم من حمزة فلا تقف له على همزة، لذلك اهتم علماء القراءات بهذا الباب، فكثرت فيه التآليف والمنظومات والشروح، وممن انبرى لذلك العلامة محمد بن المبارك المغراوي السجلماسي، فنظم داليته المشهورة التي سارت بها الركبان، واشتهرت بين طلبة القراءات والقرآن، وشرحها جلة من المتقنين الأعلام.

المطلب الثاني: تعريف الوقف والهمز وأهم مباحثه:

لابد للباحث أولاً من إيقاف القارئ على مفهوم الوقف والتعريف بمباحث باب الوقف على الهمز لحمزة وهشام وبيان أهميته.

1 - تعريف الوقف لغة واصطلاحاً

1 - هو الأمام العلامة أبو عبد الله محمد بن المبارك المغراوي السجلماسي الفاسي داراً ومنشأً. ولد بفاس سنة 1019 هـ، وأخذ العلم عن أبي محمد عبد القادر الفاسي الذي كان يفضل على جميع طلبته لشدة فطنته وذكائه، وتلقى القراءات عن شيخ الإقراء بفاس في زمانه الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي، وكان فقيهاً ونحويًا ومقرئاً حسن الصوت بالقراءة، تولى الإمامة بمسجد الشرفاء الذي به ضريح المولى إدريس ودرس به؛ وتقلد مهمة الوعظ به وبجامع القرويين، أخذ عنه القراءات الشيخ عبد الله بن إبراهيم الوزاني. توفي رحمه الله في الخامس من ربيع الأول عام 1092 هـ بفاس. ينظر: التقاط الدرر، ص 219، ونشر المثنائي 300/2، ومعجم المؤلفين، 169/11، والقراء والقراءات بالمغرب، ص 110 وما بعدها.

إن المتحدث في مباحث الوقف له حالتان؛ حالة عامة يتحدث فيها عن علم الوقف والابتداء، ببيان ما يوقف عليه وما يبتدأ به، وأخرى خاصة يتحدث فيها عن كيفية الوقف على الهمز في قراءتي حمزة وهشام، وهو موضوع الكتاب المحقق.

أ - تعريف الوقف لغة¹:

عند الرجوع إلى المعاجم نجد أن معنى الوقف يطلق في اللغة ويراد به معانٍ منها:

- القيام؛ تقول: وقف بالمكان وقفًا ووقوفًا، أي قام من جلوسٍ أو اضطجاع.

- السكون؛ تقول: وقف وقوفًا، أي سكن بعد المشي.

- الحبس؛ تقول: وقف الأرض على المساكين، وفي الصحاح: للمساكين وقفًا، أي حبسها.

- السكوت؛ تقول: كلمت فلانًا ثم وقفتُ، أي سكتُ، وكل شيءٍ تمسك عنه تقول: وقفت.

- الفهم والتبيين؛ تقول: وقفتُ على ما عند فلان، تريد قد فهمته وتبيّنته.

- الاطلاع والإعلام؛ تقول: وقفتُ على ذنبه وسوء صنيعه، أي أطلعته عليه، وأعلمته به.

- المعاينة؛ تقول: وقفتُ على الشيء، أي عاينته.

1_ ينظر: لسان العرب وتاج العروس والصحاح والقاموس المحيط عند مادة "وقف".

فيظهر مما سبق أن معنى الوقف يتغير بتغير متعلقاته وصلاته، وقد جمع ابن فارس ما سبق بقوله: "الواو والقاف والفاء أصل واحد يدل على تمكُّث في شيء، ثم يقاس عليه"¹.

ب - الوقف في الاصطلاح

ذكر العلماء للوقف عدة تعاريف سنقف فيما يلي على أبرزها، مع التعليق عليها بما تيسر:

- تعريف ابن الحاجب (ت 646هـ): "هو قطع الكلمة عمّا بعدها"²، وهذا التعريف غير شامل، فهو لم يُفرّق بين الوقف والقطع.

- وقال الجعبري في شرح الشاطبية: "قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية زماناً"³.

- قول أبي حيان (ت 745هـ) "هو قطع النطق عند آخر اللفظ، وهو مجازٌ من قطع السّير، وكأنّ لسانه عامل في الحروف ثم قطع عمله فيها"⁴، وهذا التعريف غير شامل كذلك؛ لأنه لم يخرج السكت والقطع.

- وقال الأشموني: "قطع الصوت آخر الكلمة زماناً ما، أو هو قطع الكلمة عمّا بعدها"⁵، وهذا التعريف متردّد بين تعريف ابن الحاجب، والجعبري.

1_ معجم مقاييس اللغة: مادة (وقف).

2_ الشافية ص 79.

3_ كنز المعاني: 109/أ.

4_ التذيل والتكميل 5/ 217.

5_ منار الهدى: 1/ 23.

وأشمل تلك التعاريف في نظري ما ذكره ابن الجزري، -ونقله عنه السيوطي في الإتيان¹- بقوله: "عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادةً بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله... لا بنية الإعراض"².

فقوله: (زمناً يتنفس فيه عادةً) أخرج السكت.

وقوله: (بنية استئناف القراءة) أخرج القطع.

وقوله: (إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله) راعى الجانب المعنوي في الوقف، فلو وقف اضطراراً مثلاً، وكان ما بعد الموقوف عليه مرتبطاً بما قبله لفظاً؛ لم يحسن الابتداء بما بعده، بل يعود فيصِلُ ما قبله بما بعده؛ وأما إن كان منفصلاً عمّا قبله لفظاً ومعنى، أو مرتبط بما بعده معنى لا لفظاً جاز الابتداء بما بعده.

2- تعريف الهمز لغة واصطلاحاً

الهمز في اللغة: مثل الغَمَزِ والصَّغَطِ، ومنه الهمز في الكلام لأنه يُضغَط. وقد هَمَزْتُ الحرف فانْهَمَز.

جاء في معجم مقاييس اللغة: «همز: الهاء والميم والزاء كلمة تدل على صَغَطٍ وعَصْر. وهَمَزْتُ الشيء في كَفِّي. ومنه الهمز في الكلام، كأنه يَضغَط الحرف»³.

الهمز اصطلاحاً:

هو أبعد الحروف مخرجاً، وهو يخرج من أول مخارج الحلق من آخر الحلق،

1_ الإتيان: 1/ 299.

2_ النشر: 2/ 785.

3- ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس 6/ 65 (همز).

مما يلي الصدر¹، وهو حرف مجهور بعيد المخرج، شديد.

وأما من حيث نطق القارئ به فلبعد مخرج الهمز لا يكون القارئ قارئاً إذا لم يستشعر بيانه في قراءته، ولثقله صار فيه التحقيق والتخفيف بين وبين والبدل والحذف، وليس ذلك لشيء من الحروف غيرها، فينبغي للقارئ إذا همز أن يأتي بالهمزة سلسلة في النطق، سهولة في الذوق، ولا خروج بها عن حدها، ساكنة كانت أو متحركة².

3- التعريف بمباحث باب الوقف على الهمز لحمزة وهشام

من المعلوم -عند أهل التخصص- أن الهمز من أصعب الحروف نطقاً؛ وذلك لبعد مخرجه -أقصى الحلق-، وكذلك لاجتماع صفتي القوة فيه: الجهر والشدة. ولهذا كله أفرد القراء بالدرس فخصصوا له باباً يبحثون فيه على ما يطرأ عليه من التحقيق أو التغيير عند سائر القراء، ومن ذلك كيفية الوقف عليه عند حمزة وهشام.

أ- الهمز من حيث وقوعه في الكلمة

للهمز في الكلمة أحوال وهي:

- همزة مبتدأة، مثل: ﴿أَنْعَمْتَ﴾³، فالمبتدأة لا تعلق لها بباب ووقف حمزة وهشام من طريق الحرز، فليس فيها إلا التحقيق كباقي القراء، إلا من طريق النشر فتكون داخلية في الباب.

- همزة متوسطة، مثل: ﴿أَنْبَأَهُمْ﴾¹.

1- ينظر: الرعاية لمكي ص 145.

2- ينظر: التحديد في الإتيان والتجويد للداني ص 118.

3- كما في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 6].

- همزة متطرفة، مثل: ﴿إِفْرَأْ﴾².

والهمزة المتوسطة والمتطرفة من طريقي الحرز والنشر داخلتان في هذا الباب.

ب- الهمز باعتبار كيفية النطق به خمسة أنواع

لما تقرر صعوبة النطق بالهمز عمدت بعض القبائل العربية إلى تخفيف النطق به، وكان لهم في تسهيل الهمز وتخفيفها وسائل متنوعة وطرق متعددة، من ذلك نقلها أو إبدالها أو حذفها أو الإتيان بحرف بين الهمزة وحركتها، وكل ذلك مقروء به، وفي ذلك يقول المقرئ أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرباطي التازي الشهير بابن بري (ت 730هـ):

والهمز في النطق به تكلف فسهلوه تارة وحذفوا

وأبدلوه حرف مد محضاً ونقلوه للسكون رفضاً³

✓ همز محقق، وهو لغة بعض العرب كتميم وقيس وأسد.

✓ همز مغير، وهو لغة بعض العرب كقريش وأكثر أهل الحجاز⁴، ويدخل

تحت الهمز المغير:

- التسهيل بين بين.

- النقل.

- الإبدال.

1_ كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: 32].

2_ كما في قوله تعالى: ﴿إِفْرَأْ كِتَابَكَ﴾ [الإسراء: 14].

3_ الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع البيت 85.

4_ ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: 356.

• الحذف.

ج- علاقة هذا الباب بالرسم العثماني ومذاهب أهل اللغة العربية

باب وقف حمزة وهشام له تعلق كبير باللغة العربية، ورسم المصحف العثماني، وقد نشأ من هذه العلاقة مذهبان مشهوران في هذا الباب:

الأول: المذهب القياسي أو التصريفي، وهو ما يتعلق بمذاهب أهل اللغة العربية، وهو الأشهر ولذلك ابتدأ به الشاطبي في قصيدته حرز الأمانى ووجه التهاني المشهورة بـ«الشاطبية»¹، ونسبة هذا المذهب إليهم لسبب اختيار أهل اللغة العربية له بشرط صحته نقلاً لا لسبب أن القراء اختاروا مذاهبهم.

الثاني: المذهب الرسمي، وهو اتباع خط المصحف العثماني المجمع عليه بشرط أن يصح وجهه في العربية وإن كان ما خالفه أقيس، وقد روي عن حمزة أنه كان يسهل الهمز عند الوقف عليه وفق المصاحف العثمانية التي كتبت في عصر الصحابة رضي الله عنهم، وقد أخذ بهذا المذهب بعض أهل الأداء من المغاربة كمكي بن أبي طالب وفارس بن أحمد وأبي عمرو الداني وغيرهم².

ومما يبرز علاقة باب وقف حمزة وهشام على الهمز بمذاهب اللغة العربية:

✓ أنه وردت مسائل في هذا الباب وهي تتعلق باللغة العربية، كوزن كلمة ﴿فُرُوءٍ﴾، وهذه الكلمة لا يمكن معرفة وجه الوقف لحمزة وهشام إلا بعد معرفة تصريفها في اللغة، وهل الواو فيها أصلية أو زائدة.

1_ ينظر: إرشاد المريد للضبايع ص 68.

2_ ينظر: النشر لابن الجزري 3/ 1393، والضوابط والإشارات للبقاعي ص 41، وإرشاد المريد للضبايع ص 71.

✓ قد يكون لهذا الباب تعلق بآراء بعض أئمة النحو واللغة، كقول الشاطبي:

والاخفش بعد الكسر ذا الضم أبدا¹

فقوله: الأخفش هو إمام اللغة المعروف، وحكى الناظم مذهبه في هذا النوع من الهمز.

✓ بالإضافة إلى أن الهمز فيه مناح كثيرة، ومذاهب شتى عن النحويين مما لا يقرأ به كذلك، قال الشاطبي:

وفي الهمز أنحاء وعند نحاته يضيء سناه كلما اسود أليلا²

ومما سبق يتبين أن من أراد أن يتقن هذا الباب فلا بد أن يكون ملماً باللغة العربية ومذاهب أهلها في الهمز وتخفيفه، وأن يكون عارفاً ودارساً لعلم رسم المصاحف بل حافظاً لمتن من المتون الجامعة له مع التلقي عن الشيوخ المتقنين حتى يكون جامعاً بين الرواية والدراية.

المطلب الثالث: أشهر الشروح المصنفة في موضوع المقالة الوافية³

1_ حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي، البيت 245.

2_ نفسه، البيت 254.

3_ استفدته من مقال د. يوسف الشهب إتحاف الأنام ببعض مؤلفات المغاربة الأعلام في الوقف على الهمزة لحمزة وهشام، منشور في موقع مركز أبي عمرو الداني، 2012. ينظر الرابط الآتي:

[https://www.arrabita.ma/blog/%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%81-](https://www.arrabita.ma/blog/%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3/)

[-D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%A8%D8%B9%D8%B6-](https://www.arrabita.ma/blog/%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3/)

[-D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-](https://www.arrabita.ma/blog/%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3/)

[-D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3/](https://www.arrabita.ma/blog/%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D9%85%D8%A4%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3/)

- أ- النهج المتدارك في شرح دالية ابن مبارك، للمنجرة الكبير (ت 1137 هـ)¹
وهو أول شرح للدالية.
- ب- تنبيه السالك إلى جنا ثمار دالية ابن مبارك لأبي القاسم بن علي الشاوي
الشهير بابن دراوة (ت 1150 هـ)².
- ت- المقاصد العالية في شرح الدالية، لأبي العلاء إدريس بن محمد المنجرة
(ت 1137 هـ)³.
- ث- المقاصد النامية في شرح الدالية لعبد الرحمن الإدريسي (ت 1179 هـ)⁴.
- ج- الفتوحات الربانية في شرح القصيدة الدالية لأبي إسحق إبراهيم بن محمد
الخلوفي العيساوي الشهير بالسرغيني 1200 هـ⁵.
- ح- القطوف الدانية في شرح القصيدة الدالية لمحمد بن عبد السلام الفاسي
1214 هـ⁶.

1_ حققه الأستاذ العربي الخامر في رسالة ماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور التهامي الراحي بجامعة محمد الخامس بالرباط، سنة 1992.

2_ حققه الطالب الباحث مراد قدرة والطالب الباحث أسامة نجيب العلوي في سلك الإجازة تحت إشراف الأستاذ الدكتور توفيق العبقري بجامعة القاضي عياض كلية الآداب بمراكش سنة 2017.

3_ توجد له ثلاث نسخ بالخزانة الحسنية، أرقامها: 1300، 6197، 1959.

4_ حققه الأستاذ إسماعيل عودة عياش في رسالة ماجستير تحت إشراف الدكتور النعيم حمزة محمد، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان.

5_ له سبع نسخ: خمس نسخ بالخزانة الحسنية: 1300، 1607، 761... نسخة بالخزانة الوطنية تحت رقم د3443. نسخة بخزانة زاوية تنغلمت تحت رقم 348.

6_ له عدة نسخ: سبع بالخزانة الحسنية: إحداها في مجموع تحت رقم 1057 من الورقة 112 إلى الورقة 193، وأخرى تحت رقم 997، و 11007... نسختان بالخزانة الوطنية بالرباط: الأولى تحت رقم د 379 والأخرى تحت رقم د 1756. أربع نسخ بخزانة علال الفاسي: ع 163 في مائة و تسع و خمسين صفحة، ع 721 في مائة و ست و عشرين صفحة، ع 734 في مائة و اثنين و خمسين صفحة، ع 786 في ثمان و سبعين صفحة. نسخة في الخزانة العامة بتطوان تحت رقم 739. نسخة في زاوية تنغلمت تحت رقم 348.

المطلب الرابع: مؤلفات في موضوع المقالة الوافية

لما كانت لهذا الباب أهمية كبرى، كتب فيه جلة من الأعلام وأفردوه بالتصنيف نظماً ونثراً، وسأذكر هنا بعض الكتب التي أفردت الباب بالتصنيف إلى زمن المؤلف، وقد استفدت في هذا المطلب من مقال للدكتور يوسف لشهب في مقال له مفيد وسمه بإتحاف الأنام ببعض مؤلفات المغاربة الأعلام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام، وهي كالتالي:

- 1- كتاب وقف حمزة، لأبي بكر أحمد بن مهران (ت 381هـ)¹.
- 2- كتاب الوقف لحمزة وهشام، لأبي الحسن بن غلبون (ت 399هـ)².
- 3- كتاب في وقف حمزة وهشام على الهمز، لأبي عمرو الداني (ت 444هـ)³.
- 4- منظومة أحكام الهمزة لهشام وحمزة، لإبراهيم الجعبري (ت 732هـ)⁴.
- 5- رسالة في وقف حمزة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن بصخان (ت 743هـ)⁵.
- 6- شرح على باب وقف حمزة وهشام من الشاطبية، للحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)¹.

1_ ذكره ابن الجزري في النشر: 2/ 1337.

2_ ذكره ابن الجزري في النشر: 2/ 1337.

3_ ذكره ابن الجزري في النشر: 2/ 1337.

4_ الفهرس الشامل: 1/ 118 (قسم التجويد).

5_ حققه الدكتور محمد خضير مضحي الزوبعي في رسالة ماجستير، صدر عن دار المنهاج في بغداد ط 1/ 1432هـ الموافق ل 2011م.

7- تحفة الأنام في الوقف على الهمزة لحمزة وهشام، لابن القاصح (ت801هـ)

2.

8- نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة، لأبي عبد الله عثمان بن عمر المقرئ الناشري (ت848هـ)³.

9- حل الرمز في وقف حمزة وهشام على الهمز، لإبراهيم بن موسى الكركي (ت853هـ)⁴.

10- الإفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام، لابن النجار (ت870هـ)، وهو محقق⁵.

11- الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز، لأحمد بن محمد القسطلاني (ت923هـ)⁶.

12- مذهب حمزة في تحقيق الهمزة (منظومة)، لأحمد بن أحمد بن بدر الدين الطيبي (ت979هـ)⁷.

1_ حققه الدكتور محمد خضير المضحى الزوبعي في رسالة دكتوراه جامعة بغداد.

2_ الفهرس الشامل للمخطوطات (قسم التجويد): 1/ 147، ومنه نسخة المكتبة الظاهرية مصورة بالجامعة الإسلامية برقم (5/ 1784).

3_ الفهرس الشامل للمخطوطات (قسم التجويد): 1/ 230.

4_ هدية العارفين: 1/ 20.

5_ تحقيق محمد أحمد حسين برهجي، الجامعة الإسلامية.

6_ معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي: 150.

7_ الفهرس الشامل: 2/ 343.

13- تحفة الأنام في الوقف على الهمزة لحمزة وهشام، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الضرير¹.

14- رسالة في الكلام على وقف حمزة وهشام على الكلمات ذوات الهمزة، لأبي طاهر إسماعيل بن تاج الدين محمد بن داود البنكاتي².

15- مقالة الأئمة الأعلام في تخفيف الهمزة لحمزة وهشام، لابن القاضي المكناسي (ت 1082هـ)³.

16- رسالة في وقف حمزة على الهمزة، لمحمد الدمياطي (كان حياً سنة 1092هـ)⁴.

17- الدالية في تخفيف الهمز لحمزة وهشام في الوقف⁵، لأبي عبد الله محمد بن مبارك المغراوي السجلماسي (ت 1092هـ)، ولها شروح منها⁶.

18- تقريب الكلام في تحقيق الهمز لحمزة وهشام، للمنجرة الكبير إدريس بن محمد الإدريسي (ت 1137هـ)¹.

1_ مخطوط بالمكتبة الظاهرية، ومنه نسخة مصورة بالجامعة الإسلامية برقم (5 / 1784).

2_ معجم الدراسات القرآنية: 501، ومعجم مصنفات القرآن الكريم: 4 / 75، وهو مخطوط بالمكتبة الأزهرية، ومنه نسخة مصورة بالجامعة الإسلامية برقم (5 / 1586).

3- حققه الطالب رضا خوشي في رسالة ماجستير تحت إشراف د. عبد الحليم قابة، بكلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2014-2015.

4- الفهرس الشامل للمخطوطات: 2 / 413.

5- الفهرس الشامل للمخطوطات: 2 / 414. ولها نسخة ضمن مجموع تحت رقم د 363 بالخزانة الوطنية من الصفحة 132 إلى الصفحة 295، وبخزانة القرويين نسخة تحت رقم 2 / 1052. وأما بالخزانة الحسينية فتوجد اثنا عشرة نسخة.

6- الفهرس الشامل للمخطوطات: 2 / 415.

المطلب الخامس: مصادر الكتاب

الناظر في هذا الكتاب وفي سائر مؤلفات العلامة أبي العباس اللمطي سيجد تنوعا كبيرا في المصادر التي يعتمد عليها في تأليفه، مما يدل على سعة اطلاعه ويضفي على الكتاب قيمة علمية لما احتوى عليه من المعارف والفنون، وليس قصده الإكثار من النقول فقط، بل يناقشها وأحيانا يستدرك عليها، وهذه المصادر منها ما يصرح فيها بالمؤلف والمؤلف معا، وأحيانا يذكر المؤلف فقط، وتارة يذكر المؤلف فقط، وفي أكثر الأحيان ينقل عنها بالمعنى فقط.

ويمكن تقسيم هذه المصادر حسب موضوعها.

✓ كتب في علوم القرآن:

- مقال الأئمة الأعلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام لابن القاضي
- النشر لابن الجزري
- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة للفاسي
- حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي
- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية للمرادي
- كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني للجعبري
- جامع البيان للداني
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن

أبي طالب القيسي

1- الفهرس الشامل للمخطوطات: 2/ 441. وله ست نسخ بالخزانة الحسنية منها: 800 و 13385 و 10416، ونسخة

الخزانة العامة بتطوان تحت رقم 125، ونسخة الخزانة الصبيحية لم أقف على رقمها.

- فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين السخاوي
- إبراز المعاني من حرز الأمان للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة
- التيسير للداني
- فتح المنان المروي بمورد الظمان لابن عاشر
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش
- الكافي لابن شريح
- التبصرة لمكي بن أبي طالب
- التحديد في الإتيان والتجويد للداني
- المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار للداني
- مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود
- الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة للييب
- الانتصار للقرآن للباقلاني
- عقيلة أتراب القصائد للشاطبي
- جميلة أرباب المراصد للجعبري
- الإيضاح للأهوازي
- مفردة حمزة للأهوازي
- قصيدة أبي مزاحم الخاقاني التي قالها في القراء وحسن الأداء
- الدر النثيروالعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير للمالقي
- مورد الظمان للخراز
- ✓ كتب في علوم الحديث:

- صحيح الإمام البخاري
- صحيح الإمام مسلم
- سنن أبي داود
- سنن الترمذي
- سنن النسائي
- سنن ابن ماجه
- مسند الإمام أحمد
- عمل اليوم والليلة للنسائي
- فتح الباري لابن حجر
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب
- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي
- ✓ كتب في علوم اللغة:
- الكتاب لسيويه
- الخصائص لابن جني
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي
- مختار الصحاح
- القاموس المحيط
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام
- كتب في علمي الفقه والأصول:

- الأم للشافعي
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للخطاب
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي
- ✓ كتب في علوم أخرى:
- الصحيح لمن بدل دين المسيح لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: 728 هـ).
- تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب للقس إنسلمتورميدا الشهير بعيد الله الترجمان الأندلسي
- هداية الحيارى لابن القيم
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام
- الخصائص الكبرى لجلال الدين السيوطي
- الإصابة في تميز الصحابة
- التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزري
- الكشف للزمخشري
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي

المطلب السادس: تصميم الكتاب

صَدَّرَ المؤلف رسالته بمقدمة نوه فيها بسبب تأليفه، ووشحها بترجمة مختصرة لصاحب الدالية التي هي موضوع الشرح، ثم شرع في شرح النظم على وَفْق ما بوبه صاحبه؛ وهو على النحو التالي:

- مقدمة وجاءت في سبعة أبيات.
 - مقدمة في حكم وقف القياس والرسم في تسعة أبيات
 - باب الهمزة المصدر حقيقة أو حكما في اثنين وعشرين بيتا
 - باب الهمز الساكن والمسكن طرفا للوقف في ثلاثة عشر بيتا.
 - باب الهمز بعد ساكن في عشرة أبيات.
 - فصل في الهمز المتطرف بعد حروف المد واللين في أربعة عشرة بيتا.
 - فصل في الهمز المتوسط بعد حروف المد واللين في تسعة عشر بيتا.
- وقد وصل في شرح هذه المنظومة إلى هذا الفصل ولم يكملها رحمه الله تعالى،
ونص المنظومة إلى حدود ما شرحه العلامة ابن مبارك كالتالي:

مقدمة

1. حَمْدًا لِمَنْ حَفِظَ الْقُرْآنَ لِلْأَبَدِ
2. ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ قَدْ سَرَى وَعَلَا
3. مُحَمَّدٌ قُطْبُ دُولَابِ الْوُجُودِ وَأَصْب
4. وَآلِهِ وَالصَّحَابِ النَّصْرَاءِ لَهُ
5. وَبَعْدُ خُذْ ضَبْطَ قَانُونٍ يُفِيدُكَ فِي
6. وَمَا يُؤَافِقُهُ فِيهِ هَشَامٌ إِذَا
7. عَلَى قِيَاسِ لُغَاتِ الْفَصَحَاءِ وَمَا
- مُسْهَلًا لِذَوِي التَّجْوِيدِ وَالسَّنَدِ
- فَخُصَّ بِالْقُرْبِ وَالْإِكْرَامِ وَالْمَدَدِ
- لِ نَشْأَةِ الْخَلْقِ مِنْ جَوْهَرِهَا الْفَرْدِ
- مَنْ قَرَّ دِينَ الْهَدَى بِهِمْ عَلَى عُمَدِ
- تَخْفِيفِ حَمَزَةِ هَمْزِ الْوَقْفِ وَاعْتِمَدِ
- مَا حَلَّ مَنَزَلَةَ الْأَطْرَافِ ذَا كَبَدِ
- يُتَّبِعُ الرَّسْمُ فِيهِ غَيْرَ ذِي فَنَدِ

مقدمة في حكم وقف القياس والرسم

8. الْوَقْفُ بِالرَّسْمِ لِلْجُمْهُورِ مُتَمَتِّعٌ
9. لِذَلِكَ اسْتَعْمَلُوا حَذْوَ الْقِيَاسِ بِهِ
10. وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَ الرَّسْمَ وَحُجَّتُهُ
11. وَعَمَّمُوا كُلَّ قَرْدٍ فِيهِ فَأَنْبَهَرُوا
12. وَالذَّانِ وَالشَّاطِطِيَّ وَابْنَ شُرَيْحِهِمْ
13. وَلَوْ عَلَى وَجْهِهِ الْمَرْجُوحِ جَا كَتَبُوا
14. وَالْمُرْتَضَى صِحَّةُ الْإِسْنَادِ فِيهِ وَإِنْ
15. وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَيْسَ يُغَيَّرُ لِلزَّ
16. لِذَاكَ مَا حَذَفُوا هَاوِي **جَزْأً** وَلَمْ
- إِذْ بَعْضُ أَفْرَادِهِ فِي الثَّقَلِ لَمْ تَرِدِ
- وَطَرَحُوا مَا سِوَاهُ طَرَحْمُتَقَدِ
- شَرَطُ الْقَبُولِ وَفَاقُ الرَّسْمِ فَاقْتَصِدِ
- وَلَمْ يَصِلْ جَزِي مُسْتَقْصِيهِ لِلشَّرْدِ
- قَدْ انْتَقَوْهُ إِذَا نَصَّ الْقِيَاسُ هُدِ
- وَسَيَّوْنَهُ رَوَى هَذَا الْكَلَوُ فَرُدِ
- لَمْ يُلَفِّقْهُوَ شُدُودُ لَيْسَ ذَا عَضْدِ
- رَسْمِ سِوَى الْهَمْزِ مِنْ مُجَاوِرِ نَكِدِ
- يُبْنَى لَهُ زَائِدٌ مَعْتَمِدٌ مَعْتَمِدِ

باب الهمز المصدر حقيقة أو حكما

17. إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ هَمْزٍ مَا يُوسِّطُهُ حَقَّقَهُ وَانْقُلْ لِسَاكِينَ وَلَا تَرِدْ
18. رَسَمًا بِهِ غَيْرَ مَا جَاءَ بَعْدَهُ أَلِفٌ فَالرَّسْمُ فِيهِ بِثَقُلٍ كَالْقِيَاسِ نَدِ
19. وَإِنْ تَرِدْ قَبْلَ مَا إِنْ شِئْتَ تَفْصِيلُهُ حَقَّقْ وَخَفَّفْهُ وَالتَّخْفِيفُ إِنْ تَرِدْ
20. فَازَعِ قَوَاعِدَهُ وَأَلْ يَكُونُ بِهَا أَلْ — وَجَهَانِ فَرَعَيْنِ لِلتَّحْقِيقِ فَاجْتَهِدْ
21. وَقَالَ فِي الْكَنْزِ مَا كَانَ كَ: **حِينَئِذٍ** لِّلَامِ زَجَاجٍ فَسَهْلٌ هَمْزُهُ فَقَدْ
22. وَذَا بَيْتَيْسِيرِنَا فِيمَا تَوَسَّطَ لَا بِزَائِدٍ وَكَذَا جَاوِيكَ **أَنَّ** بَدِ
23. وَوَأَفَقَ الرَّسْمِ مَوْرِدَ الْقِيَاسِ بَيْنَ — نَ بَيْنَ فِي كُلِّ هَذَا الْبَابِ وَتَصِدْ
24. مَوَاضِعَ الْمَنْعِ كَالْمَكْشُورِ مِنْ بَعْدِ يَا أَوِ الَّذِي ضُمَّ نَحْوَ **يَا** وَلِي وَقَدْ
25. كَ: **لَا لِيَوْفَانِ بِأَنَّ سَالِقِي لَأَمَ** — **مِهِ لِأَخْرِيَهُمْ** اسْأَلْ حُكْمَهَا تُفَدِ
26. بِثَالِثٍ بَدَلًا لَدَى الْقِيَاسِ وَسَهْ — هَلْ مَا بَقِيَ وَامْنَعِ الرَّسْمِ بِهَا تُجِدِ
27. كَذَلِكَ مَا أَفْرَدُوا بِصُورَةٍ غَيْرَ بَا بِ **أَلِدُ** اسْأَلْكَ بِهِ تَفْصِيلَ مُعْتَمِدِ
28. إِنْ صَوَّرُوا أَوَّلًا فَالرَّسْمُ مُمْتَنِعٌ أَوْ صَوَّرُوا ثَانِيًا صَفَهُ بِمُتَّحِدِ
29. وَكَ: **سَأَوِي عَلَى الْعَكْسِ** وَإِنْ نُقِلَا لَا عَكْسَ وَفَقَّ أَوْ امْنَعِ فِيهِمَا تُفَدِ
30. هَذَا إِذَا **أَفَايِنَصَ** وَزَنَتْهُ أَلِفًا وَإِنْ تَكُ الْيَاءُ سَهْلٌ فِيهِمَا تُسَدِ
31. مَا كَتَبُوهُ عَلَى الْوَضَلِ فَرَسْمُهُمْ وَفَقَّ الْقِيَاسِ فَسَهْلٌ وَأَبْدَلْنِ تُفَدِ
32. يَاءٌ **لَيْلًا بِأَيْنِ** مَعِ **بِأَيِّكُمْ** وَإِنْ يَكُ الزَّيْدُ يَاءً فَاْمْنَعُهُ وَاعْتَمِدِ
33. **وَسَأَوِيكُمْ** إِذَا أَلَوَا لِصُورَتِهِ سَهْلٌ وَإِلَّا اْمْنَعْنِ لَا تَخْشَ مِنْ أَحَدِ
34. وَامْنَعْ مَعَ اللَّامِ إِلَّا نَحْوِ **الآيَةِ** فَالْنِ — نَقْلُ يَكُونُ جَمَاعًا لَهُمَا فَقَدْ

35. فِي نَحْوِ **فَأَتُوا** فَأَبْدِلْ فِيهِمَا أَلِفَا
دَلِيلُهُ الْكَتَبُ فِي الْمَرْسُومِ لَا تَزِدْ
36. وَكَ: **الذَّلِيلُ وَتَمِينُ** الْوَجْهَانِ قَدْ وَرَدَا
فِيهِ وَالْإِبْدَالُ لَا التَّحْقِيقَ فِيهِ رِدْ
37. إِذْ هَمْزٌ وَضَلَّ كَجُزْءٍ عِنْدَمَا بَدَّوْا
وَنِدُّهُ مَا بِهِ الْوَضَلُ بِلا قَنَدِ
38. فَإِنْ وَصَلْتَ فَقَدْ يَحْطَى الْوِفَاقُ بِهِ
وَإِنْ يَهْمَزُ بَدَأَتْ كَانَ فِيهِ بَدِ

باب الهمز الساكن والمسكن للوقف طرفا

39. وَإِنْ يَكُنْ سَاكِنًا أَوْ جَا مُحَرَّكُهُ
فِي طَرَفٍ كَ: **يَشَأْ أَجِئْنَا مَرُؤًا** وَزِدْ
40. كَ: **لَوْلَوْ** أَبْدَلُوا حَرْفًا يُنَاسِبُ مَا
قَبْلُ وَذَا رَسْمُهَا خَبْرُهُ فَيَتَّحِدِ
41. إِلَّا حُرُوفًا رَوَى الْغَازِي تَقَرُّدَهَا
عَنِ الْقِيَاسِ فَتَابِعَ رَسْمَهَا الْفَرْدِ
42. **هَيَّا يَهَيَّا** مَعَ السَّيِّئِ وَجِئَ مَعَهُ
بِمَا يُدَانِي كَ: **مُسْتَهْزُؤٌ** وَنَفِي مَدَدِ
43. وَإِنَّمَا رَسَمَ الْغَازِي بِهَا أَلِفَا
كَرَاهَةً الْجَمْعِ وَالْحَذْفُ هُنَاكَ صَدِ
44. **مِنْ تَبْلِيءِ** الْإِيَاءِ سَكَّنَ صُورَةَ وَإِذَا
تَزَدُّهُ فَهُوَ كَغَيْرِ جَاءَ فِي عَدَدِ
45. وَبَيْنَ بَيْنَ قِيَاسِ الْهَمْزِ فِي **مَلَا**
مَعَ الضَّمِيرِ فَقُلْ بِهِ وَلَا تَكِدِ
46. وَالرَّسْمُ ذَاكَ إِذَا الْيَا صُورَةً كُتِبَتْ
وَإِنْ تَكُ الزَّيْدُ فَا مَنَعَهُ بِهِ وَذُدِ
47. وَكُلَّمَا حَذَفُوا مِنْ صُورَةِ أَلِفِ
مِثْلُ **إِمَّا تَلَّاتِ** وَفِي **أَذَرَتْ** تَمِ الشُّرْدِ
48. قَدْ مَنَعَ الرَّسْمَ فِيهِ جِهِيذٌ عَلَمٌ
وَرَأْيُهُ فِي الْعُلُومِ أَيْ مُجْتَهِدِ
49. **تُورِعُوا** وَرُءِيَا وَرُءِيَا أَظْهَرُوا بَدَلَا
لَدَى الْقِيَاسِ اعْتَبَارَ الْأَصْلِ وَالسَّنَدِ
50. وَقِيلَ بَلْ أَبْدَلُوا وَأَدْعَمُوهُ لَهُ
وَذَا الْمُوَافِقُ وَقَفَ الرَّسْمُ مِفَاتِيْدِ

51. لَكِنَّ رُءْيَا ضَعِيفُ الْقَلْبِ فِي بَدَلٍ وَمَنْ يُخَفِّفُ لِرَسْمِيَّاهُمَا فَرَدَ

باب الهمز بعد ساكن

52. الهمزُ بعد سُكُونٍ صَحَقَتْهُمْ هُوَ الْفِيَّاسُ كَذَاكَ الرَّسْمُ لَا تُعَدِّ

53. كَمَثَلِ ظَمَنَّا وَالْقُرْءَانِيْسَ عِلَّهُ قَسَلٌ وَلَا يَسْ عَمَلُ الْمَرْءِ دَعَا الرَّشِدِ

54. وَنَحْوِيَا نَسْ فِيهِ الْقَوْلُ مُتَّحِدٌ وَلَا اعْتِيَارَ بِمَا زَادُوهُ مِنْ عُمَدِ

55. وَقِيلَ بِالْقَلْبِ كَالْبَرْيِّ فَهُوَ إِذَا لَدَى الْوُقُوفِ بِرَسْمٍ غَيْرِ مُتَّحِدِ

56. هَزُؤًا وَكُفُؤًا يَنْقُلُ فِيهِمَا وَقَفُوا وَالرَّسْمُ بِالْوَاوِ كُفُؤًا جَاءَ فِي الصَّمَدِ

57. وَالنَّشَاءُ انْقُلُوبِيْسَ لَوْنٌ عَنْ بَقِيَا سِ وَلَدَى الرَّسْمِ جَاءَ قَوْلُ مُقْتَصِدِ

58. بِالْقَلِ ثُمَّ بِإِدَالٍ عَلَى لُغَةٍ قَالُوا كَمَاةً وَالْأَصْلُ كَمَاةُ الرَّمَدِ

59. أَعْلَنَ وَلَيْكَةِ الْمَحْدُوفُ هَمْزُهُ فَالْوَقْفُ وَقْفٌ يَنْقُلُ فِيهِوَ اجْتِهَادِ

60. وَإِبْدَأُ بِنَقْلِ بِلَا وَضَلٍ وَحَذْفُهُمَا أَمَارَةٌ لِاعْتِدَادِ الْعَارِضِ الْعَزِيدِ

61. وَإِلَّانَ فِي الْجِنِّ كَالْغَيْرِ وَإِنْ أَلْفَا صَوَّرْتَهُمْزًا فَمَنْعُ الرَّسْمِ لِلْأَبْدِ

فصل في الهمز المتطرف بعد حروف المد أو اللين

62. وَمَا تَطَرَّفَ بَعْدَ سَاكِنٍ أَلِفٍ مُتَّحِدٌ بِاعْتِبَارَيْنِ فَسَلْ تُقَدِّ

63. أَبْدِلْهُ وَاحْذِفْ وَمُدَّ وَأَقْصُرَنَّ إِذَا الثَّ شَانِي حَذَفَتْ وَلَا تَرْهَبِ حِمَا أَحَدِ

64. وَإِنْ بَأُولٍ كَانَ الْحَذْفُ فَلْيَتَّقَنَّ بِالْقَضْرِ إِذْ لَيْسَ دَوْمَدٌ بِهِ فَقَدِ

65. وَكَ: **قُرْوٍ وَسُوءٍ وَالتَّسِيَةِ وَشَى** **ءِ أَذْغَمَنَ وَانْقَلَنَ لِلْأُضْلِ فِيهِ تَدِ**
66. وَلِأَبِي الْعِزِّ نَقْلٌ لِلْمَزِيدِ كَمَا **لِلْأُضْلِ وَاتَّبَعَ سَبِيلَ الْقَصْدِ تَعْتَقِدِ**
67. وَطَابَقَ الرَّسْمُ كُلُّ فِي مَحَاسِنِهِ **فَانْصَبَ حَبَالِكَ فِي أَوْكَارِهَا تَصِدِ**
68. وَإِنْ نَقَلْتَ لِوَاوٍ أَوْ لِيَاءٍ إِذَا **وَقَفْتَ فَافْضُرْ وَلَا تُمَطِّطُهَا فِي أَمَدِ**
69. وَقَالَ فِي الْكَنْزِ بِالْوَجْهِينِ فِيهِ كَمَا **عِنْدَ السَّخَاوِي وَذَا الْمَرْوِيَّاتِ تَهْدِ**
70. لَوْلَا الرِّوَايَةُ كَانَ الْعَزْمُ فِيهِ عَلَى **مَا قَالَ فِي النَّشْرِ ذُو عِلْمٍ بِهِ فَرِدِ**
71. **وَلَتَنْتَرِ أَتَبُوا أَمْعِيْسُ** **وَأِذَا** **قَدَزْتَ مَا بَعْدَ وَاوٍ زَائِدًا تُجِدِ**
72. وَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ الرَّسْمُ مُتَّحِدًا **مَعَ الْقِيَاسِ بِنَقْلِ فِيهِوَاعْتَقِدِ**
73. أَوْ بِادْغَامٍ وَذَا لِلْبَعْضِ جَاءَ فِي الْأُضْ **لِي كَمَا قَدْ مَضَى فَكُنْ عَلَى جَهْدِ**
74. وَإِنْ يَكُنْ صُورَةٌ فَاْمَنْعَ ثَلَاثَتَهَا **عَلَى الصَّحِيحِ بِجَمْعِ السَّاكِنِينَ عِدِ**
75. وَقَالَ فِي الْكَنْزِ فَتَحُ الْوَاوِ مَعَ أَلِفٍ **فِي أَنْ تَبُوءَ أَوْ قَسَ وَفَرَّقَنَ تَسُدِ**

فصل في الهمز المتوسط بعد حروف المد واللين

76. وَإِنَّكَ الْهَمْزُ حَشَوَا بَعْدَ سَاكِنِهِ **فَانْقُلْ لِأُضْلِيهِ وَأَذْغِمَ إِنْ تَزِدِ**
77. وَزِدْ لِلْأُضْلِ إِدْغَامًا وَرَسْمُهُمْ **يُوفِقُ الْكُلَّ إِلَّا مَا انْتَقَى عَدَدِ**
78. **فَ: مَوِيلاً** سَهْلٌ أَوْ أَبْدِلْ بِنَقْلِهِمْ **لِلرَّسْمِ وَامْنَعُهُ فِي السُّوَالِ يَلْمُغْتَضِدِ**
79. وَمَنْ يَقْلُ بِلُزُومِ الرَّسْمِ قَوْلَ أَبِي أَلْ **عَلَاءٍ يَنْحُورِ بِهَلَبَيْنِ بَيْنَ رُدِ**

80. **مَوْءِدَةٌ** رَسْمُهُ عَلَى الْقِيَّاسِ جَرَى وَقِيلَ مَوْدَةٌ وَقِفُ الرِّسْمِ لَا تَتَّيِدُ
81. وَإِنِّيكَ الْهَمْزُ بَعْدَ سَاكِنٍ أَلِفٍ سَهْلُهُ فِي الْوَقْفِ إِن قِيَاسُهُ تُرِدِ
82. **كَ:** جَاءَتْهَا **وَمَا لَيْسَ** **أَوْكُمْ** **تَرَاءَ** **الزَّم** وَلَا تَهْدِ
83. وَوَأَقَّ الرِّسْمُ إِن كَانَ مُسَهَّلُهُ صُورُوا وَأَوَّيَا وَالْغَيْرَ لَا تَزِدِ

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب

إن العلامة أحمد بن مبارك اعتمد في شرحه على منهج ثابت ورصين؛ ينم عن علو كعبه وسعة اطلاعه، ويمكن إبراز معالم منهجه في هذا الكتاب فيما يلي:

المطلب الأول: طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية

بعد تحقيق الرسالة والتأمل في منهج العلامة بن مبارك فيها عَنَّ لي أنه اعتمد في عرض مادته العلمية على بعض الأسس يمكن إجمالها فيما يلي:

■ التفصيل بعد الإجمال تبعا للناظم

إن منهج المؤلف العام أنه يورد الأحكام مجملة ثم يشرع بعد في تفصيلها، ومن أمثلة ذلك قوله: "الثالث: إذا أحطت علما بما ذكرناه في شرح هذين البيتين علمت أن جميع ما يذكره المصنف بعدهما في هذا الباب تفصيل لبعض ما أجمل فيهما، وسيأتي التنبيه على ذلك في كل بيت إن شاء الله"¹.

هنا سيفصل بعد الإجمال تبعا للناظم، وهو المنهج العام عنده في الشرح كله، بحيث يورد الأحكام مجملة ثم يشرع بعد في تفصيلها، ومن أمثلة ذلك كذلك الحروف الزائدة لمعنى².

■ رده لكلام الأكابر ومناقشته بطول نفس مع إيراد الأدلة والحجج وكل ذلك بأدب رفيع وكلام حسن.

1- ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 69.

2- ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 49 وما بعدها.

إن قوة العلامة ابن مبارك العلمية مكتبته من مقارعة كبار علماء هذا الفن بل والرد عليهم، بيّد أن رده يتسم بالأدب الجهم، والاعتراف لهم بالأسبقية والأفضلية ولسان حاله يتمثل قول ابن مالك في خلاصته:

وهو بسبق حائز تفضيلاً مستوجب ثنائي الجميلاً¹

ويمكن التمثيل لذلك بأمثلة من شرحه ومن ذلك مثلاً قوله: "وإنما أطلت في هذه المسألة لأنني رأيت جميع من جاء بعد الجعبري رضي الله عنه ينقل ما ذكره في هذا الفرق ويستحسنه كالمرادي والشيخ ابن غازي فمن دونهما، فأردت أن أشير إلى ما ظهر للعقل القاصر ليكون ذلك مفتاحاً للكلام في هذه المسألة، وعونا على الخوض فيه، والله يرزقنا الإخلاص بمنه وكرمه آمين"².

ومن الأمثلة كذلك قوله: إذا فهمت هذا فقد اتفقوا على أن إبدال نحو: ﴿مَاتِيَا﴾ و﴿الذَّيْبِ﴾ و﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ يوافق الرسم، واختلفوا في تسهيل نحو: ﴿سَالَ﴾ و﴿بَارِيكُمْ﴾ و﴿يَذَرُوكُمْ﴾ بين هل يوافق الرسم وإليه ذهب المصنف تبعاً لابن الجزري وأشار إليه أبو شامة، أو لا يوافق الرسم حتى تبدل الهمزة ألفاً خالصة في ﴿سَالَ﴾ وبقاء خالصة في ﴿بَارِيكُمْ﴾ وواو خالصة في ﴿يَذَرُوكُمْ﴾ وإليه ذهب أبو عبد الله الفاسي والجعبري والمرادي وابن غازي ومن تبعهم، والأول هو الصواب لوجهين:

أحدهما: أن رسم المصحف إنما هو مجرد نقوش ليس فيها شكل ولا نقط فلا تعين جهة خاصة ولا تحصر موافقة معينة، وحينئذ فكل موافقة لتلك النقوش بأي نوع من

1 - ألفية ابن مالك، البيت 6.

2 - ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 68.

أنواع الموافقة صح أن يقال فيه أنه موافق، ولا شك أن قراءة همزة ﴿سَال﴾ كالألف يوافق نقوشها، وأما إبدالها ألفا فهو وإن وافق نقوشها لكن لا وجه له في العربية ولم تصح به رواية فكيف يسوغ ارتكابه مع وجود وجه موافق مستقيم في العربية صحت به الرواية، ولأجل أن تلك النقوش لا تقتضي موافقة خاصة ساغ القول بأن الرسم يوافق القياس بالنقل والإدغام وغيرهما مما سبق؛ لأن منع ذلك يقتضي أن تكون النقوش تقتضي موافقة معينة لا بد منها بحيث إذا منع منها مانع كسكون ما قبل الألف في ﴿الْفُرَّاءُ﴾ منع الرسم؛ لأن الموافقة لا تكون إلا بإسكان الراء بعد حذف الهمزة فيؤدي إلى سكون ما قبل الألف وهذا باطل لما سبق أن النقوش لا تقتضي موافقة معينة.

ثانيهما: أن رسم الهمز إذا كان تابعا لتخفيفه كما سبق وجب أن يكون تخفيفه تابعا لرسمه أيضا، فإذا كان إبدال الهمزة ألفا يوجب كتبها ألفا وتسهيلها كالألف يوجب كتبها ألفا أيضا؛ وكان إبدالها ألفا في الأول يوافقه الرسم، وجب أن يكون تسهيلها كالألف في الثاني يوافق الرسم وإلا كان مخالفا له، فلا يكون تسهيلها كالألف مقتضيا لرسمها ألفا، هذا خلف، وكما أن إبدالها ألفا في الأول يوافق الرسم من غير رعاية تسهيلها؛ فكذلك تسهيلها كالألف في الثاني يقتضي الموافقة من غير رعاية إبدالها وإلا لزم عليه أن يكون تسهيلها كالألف لا يقتضي وحده رسمها ألفا وهو باطل، وكما أن تسهيلها كالألف في الأول لا تكون به الموافقة فكذلك إبدالها ألفا في الثاني لا تكون به الموافقة وإلا كان تحكما. فالصواب مع ابن الجزري ومن وافقه والله أعلم¹.

■ يقف مع كلام الجعبري ما لا يقف مع غيره ويطيل أحيانا الرد عليه.

ومن الأمثلة قوله: "فقال الجعبري في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِ ذَا أَلْفُرْبَىٰ حَقَّ﴾ قياسه كالألف ورسمه بالألف" انتهى. هذا غاية ما ذكره في باب ﴿سَعَاوَى﴾ ولا يخفى أن قوله: "ورسمه بالألف" غير صواب لأنه إن أراد مع كون الصورة للأولى ففيه اجتماع ألفين؛ وإن أراد مع كون الصورة للثانية ففيه إخلال وإلباس فيمتنع كونه بالألف مطلقا. وقال المرادي في قوله تعالى: ﴿وَأَمِنُوا﴾ "قياسه كالألف ولا يمتنع فيه الإبدال على الرسم ألفا إن جعلت الألف صورة الهمزة؛ أو الحذف فإن جعلت الألف صورة المدة فإنه رسم بألف واحدة" انتهى. أي فاللفظ واحد والتقدير مختلف وفيه نظر لأنه إذا كانت الصورة للأولى فإذا أبدلناها ألفا التقى ألفان فيجتمع ساكنان على غير حدها وأيضا فهي متحركة فلا وجه لإبدالها ألفا؛ وأما إذا كانت الصورة للثانية فحذف الأولى من اللفظ فيه إخلال والرسم يمنع لأجل ذلك فهذا الرسم ممنوع والله أعلم¹.

ومن الأمثلة كذلك قوله: "وليس منه ﴿أَيِّمَّة﴾ لأن همزته الأولى ليست للاستفهام بل هي همزة أفعله فلا يجوز فيه التحقيق، وتخفيفه بين بين قياسا ورسمًا على الصواب، وقال المرادي والجعبري بالياء وليس بصواب. وأما ﴿أَوْتَبَيْتُكُمْ﴾ فقياسه ورسمه بين بين وقال الجعبري والمرادي أيضا بواو خالصة وفيه ما سبق².

■ اعتراضه على الناظم في بعض اختياراته

من منهج العلامة ابن مبارك في شرحه أنه يشرح الأبيات على وفق ما قصده الناظم ثم يعترض عليه فيما تبدى له مخالفته فيه ويمكن التمثيل لذلك بقوله: "إذا تأملته وجدت الدرك على المصنف رحمه الله تعالى من وجهين:

1 - ينظر: المقالة الوافية للوحة 88.

2 - ينظر: المقالة الوافية للوحة 62.

أحدهما: نسبة المنع إلى الجمهور فإن الذي سبق في النشر أنهم تركوه ولم يذكروه؛ وذلك منهم سكوت عنه والسكوت ليس بحكم كما هو معلوم، فمن أين أنهم منعه؟ فإن قلت: من حيث أنهم لم يتعرضوا له إذ لو كان جائزا لتعرضوا له، قلت: أما أولا: فيلزم عليه أن كل من سكت عن شيء فهو عنده ممنوع وهو باطل. وأما ثانيا: فلعلهم لم يتعرضوا له لكونهم لم يجز لهم الأخذ به؛ وحينئذ فلا يدل ذلك على أنه ممنوع عندهم حتى لا يجوز لأحد أن يأخذ به ولو من غير طريقهم كما هو الواقع عندنا؛ فإن الرواية لنا مفقودة به ومع ذلك فليس بممنوع عندنا على الإطلاق أي لا نعتقد أنه ممنوع من سائر الطرق.

ثانيهما: تعليله المنع بعدم ورود بعض أفراده فإنه يقال عليه أن القراءة سنة تتبع فإذا وردت ببعض ولم ترد ببعض فكيف يمنع الجميع لعدم ورود البعض؟ وهل هذا إلا مصادمة للبعض الذي جاءت به الرواية.

فإن قلت: يجاب عن الأول بأن الترك في كلام الجمهور محمول على المنع الذي في كلام ابن غلبون حيث قال: أنه لا يجوز اتباعه إذا خالف القياس، وهذا عين المنع وعن الثاني بأن البعض الذي جاءت به الرواية كأنه ليس من الوقف [الذي] بالرسم لأجل موافقته للقياس فلذا ألغي واعتبر البعض الذي لم ترد به الرواية، قلت: أما الأول ففيه اعتراف بأن الجمهور لم يصرحوا بالمنع، وحمل سكوتهم على منع ابن غلبون لا يصح الاعتماد عليه في نسبة المنع إليهم لجواز أن يصرحوا بخلافه لو سئلوا عنه، وأما الثاني ففيه اعتراف أيضا بأن الرسم ليس ممنوعا مطلقا بل الذي يمنع منه هو بعضه المخالف للقياس، فكان من حق المصنف رحمه الله تعالى أن يخصص المنع به والله أعلم¹.

وقوله: في مسألة إيجاب بعض المقرئين الوقف بالرسم؛ ومنع الوقف بالقياس، بحجة أن الوقف بالرسم قراء، والقراءة لا تقبل إلا إذا وافقت خط المصحف: فقال رحمه الله: "إذا علمت هذا فكلام المصنف رحمه الله تعالى معترض من وجهين:

أحدهما: نسبة الوجوب إلى هؤلاء المعممين، وصاحب النشر إنما نسب لهم مجرد القول به، وأيضا لو وجب الرسم عنهم لامتنع صريح القياس ولا يقول به أحد، وأيضا هؤلاء المعممون هم شراح الشاطبية ومن نحا نحوهم، وقد صرحوا بجوازه بل قالوا أن القياس أولى منه...

ثانيهما: قوله وحجته شرط القبول وفاق الرسم لا يصح أن يكون حجة على وجوب الرسم مطلقا إلا لو كان وفاق الرسم هو الشرط وحده في كل قراءة، وإذا كان هو أحد الشروط الثلاثة المتقدمة عن صاحب النشر فوجوده وحده لا يغني شيئا، فلاحتجاج به وحده غير سديد"¹.

ومن الأمثلة كذلك: "وأما الذي لا تستقل بدونه فقد فسر المصنف بهمزة الاستفهام وفيه نظر. فإن الكلمة تستقل بدونها، نعم يقع إلباس عند حذفها وأما اختلال الكلمة فلا"².

ومن أمثلة استدراكه على الناظم أيضا قوله: "ثم قال رحمه الله تعالى: باب الهمز الساكن والمسكن للوقف طرفا.

هذا شروع منه رحمه الله تعالى في الكلام على الهمز الساكن، وهو ما كان سكونه أصليا وسطا كان أو طرفا... فكان من حقه أن يقول: "والمسكن للوقف طرفا إذا تحرك ما

1 - ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 38-39.

2 - ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 52.

قبله" كما قال أبو القاسم: ومن قبله تحريكه قد تنزلا فذكر أبو شامة والفاسي والجعبري والمرادي أنه احترز به عن هذا القسم¹.

وموضع الشاهد في هذا الكلام قوله: "فكان من حقه أن يقول والمسكن للوقف طرفاً إذا تحرك ما قبله" إذ رأى أن في كلام الناظم نوع قصور عن الاحتراز من المتحرك.

ومن أمثله كذلك رده على تعليل المصنف كون همزة فاتوا متوسطة بالمرسوم؛ إذ كتبها ألفا وليس ياء يدل على امتزاجها مما يستلزم التوسط، فرد عليه الشارح من أوجه ثلاثة ينظر تفصيلها في الشرح².

وأختم بهذا المثل وهو تعارض القياس مع الرسم في (يَأْيُئْسِ) على وجه القلب والإبدال. والصحيح الاتحاد خلافاً لما ذكره المصنف³.

■ حرصه على إعراب الأبيات وضبطها معتمداً في ذلك على المعاجم وعلى

ما ذكره المصنف

دأب المؤلف رحمه الله تعالى بعد شرحه للأبيات على إعرابها وضبطها وفق ما ذكره المصنف، وإذا كانت لفظة تحتاج إلى شرح يبرز ذلك من خلال نقل ما ذكره صاحب مختار الصحاح ويسميه المؤلف بمختصر الصحاح، وكذا ما ذكر في القاموس والمصباح، وسأورد أمثلة على ذلك من الشرح منها مثلاً قوله: "وقوله: "شرط القبول وفاق الرسم" ضبطه المصنف برفع الطاء والقاف؛ فيكون شرط القبول مبتدأ ثانياً، ووافق الرسم بدل

1 - المقالة الوافية للوحة 105.

2 - المقالة الوافية للوحة 98.

3 - المقالة الوافية للوحة 136.

منه، والخبر محذوف تقديره: وشرط القبول الذي هو وفاق الرسم لا يوجد إلا فيه،
فلذلك أوجبه...¹.

ومن أمثلة شرحه لبعض الكلمات قوله: وقوله: "فانبهروا" مأخوذ من الانبهار،
قال في القاموس: "البهر بالضم وإسكان الهاء انقطاع النفس من الإعياء وقد انبهر، وبهر
كعني فهو مبهور وبهير وانبهر السيف انكسر نصفين انتهى". وقال في مختصر الصحاح:
"بهر غلبه وبابه قطع والبهر بالضم تتابع النفس وبالفتح المصدر، وانبهر تتابع نفسه
انتهى"².

ومن الأمثلة كذلك: وقوله: "إذا نصّ القياس هد" ضبطه المصنف بفتح الصاد
فهدي حينئذ مبني للمجهول ونائبه ضمير يعود إلى التخفيف الرسمي، ونصّ القياس
مفعول ثان؛ لأن هدي يتعدى لمفعولين كما في القاموس إذ يقول فيه: "الهدى بضم الهاء
وفتح الدال الرشاد والدلالة، والفعل هداه هُدى وهديا وهداية وهُدْية بكسر هاء أولها
فهدي واهتدى وهده الله الطريق وللطريق وإلى الطريق ورجل هَدُوٌّ كَعَدُوٌّ هاد"³.

ومن أمثلة اعتماده على المصباح قوله: "قال في المصباح: وَأَدَ بَنَتُهُ وَأَدَا مِنْ بَابِ
وَعَدَ دَفَنُهَا حَيَّةٌ؛ فَهِيَ مَوْءُودَةٌ، وَالْوَادُ الثَّقْلُ يُقَالُ: وَأَدَهُ إِذَا أَثْقَلَهُ وَأَتَّادَ فِي الْأَمْرِ يَتَّيَّدُ وَتَوَادَّ إِذَا
تَأَنَّى فِيهِ وَتَثَبَّتْ وَمَشَى عَلَى تَوْدَةٍ بوزن رطبة"⁴.

■ يعتمد أساليب متعددة في الشرح فيبسط المسألة ويبينها وفق أسلوب معين
ثم يعيد بيانها بأسلوب آخر في موضع ثان.

1 - المقالة الوافية اللوحة 39.

2 - المقالة الوافية اللوحة 39-40.

3 - المقالة الوافية اللوحة 42.

4 - ينظر: المقالة الوافية اللوحة 204.

مثال ذلك قوله رحمه الله: "وقد سبق عد أحرف الزيادة وبسط أمثلتها وبيان قياسها ورسمها الموافق والممنوع على أتم وجه، ولنبينه هنا بيان آخر فنقول: يتحد الرسم مع القياس في ثلاثة مواضع..."¹.

■ يكثر من النقول في المسألة الواحدة

يذكر ابن مبارك رحمه الله في المسألة الواحدة جملة الأقوال التي قيلت فيها مع تعزيز ذلك بأقوال أهل العلم المعتبرين في الفن ومثال ذلك:

الأول: معنى قول المصنف بين بين أن تجعل الهمزة بين لفظها ولفظ الحرف الذي منه حركتها، أي بين هذا وبين هذا ثم حذفت الواو والمضاف إليه وبنيت الكلمتان على الفتح قاله أبو شامة، وقال أبو عبد الله الفاسي وقولهم: "بين بين أي بين الهمزة وبين الحرف المجانس لحركتها، فحذف ما بعد الطرفين والعاطف، وركب الطرفان بجعلهما اسما واحدا مبنيًا لتضمنه معنى حرف العطف على حد خمسة عشر ونحوه قول الشاعر:

وبعض الناس يسقط بين بينا

أصله بين هذا وبين هذا ففعل به ما ذكرناه" انتهى. وقال الجعبري: "وبين بين تقديره بين الهمزة وبين حرف المد المجانس لحركتها فحذف المضاف والعاطف، وركبت الكلمتان فبني الأول لتوسطه، والثاني لتضمنه الحرف كقوله: وبعض الناس يسقط بين بين انتهى. ومراده التركيب"².

1 - ينظر: المقالة الوافية للوحة 72.

2 - ينظر: المقالة الوافية للوحة 73.

ومن الأمثلة كذلك: الرابع اختلف شروح الشاطبية في السبب الذي لم يذكر لأجله أبو القاسم الألف في قوله:

ففي اليا يلي والواو والحذف رسمه

فذهب أبو عبد الله الفاسي والجعبري والمرادي إلى أنه استغنى عنها بذكر أختيها وذهب أبو شامة رحمه الله تعالى إلى أنه إنما لم يذكرها لأن تخفيف المصورة ألفا على القواعد المتقدمة قبل هذا البيت يوافق القياس فيه الرسم... فليس في كلام أبي شامة ما يقتضي منعه فهو مقتصر على أحد الجائزين وليس بمانع للآخر والله أعلم¹.

■ إضافة بعض الآيات التي تجمع بعض الأحكام للاستئناس بها

وهذا المهيح متداول لدى القراء وأهل هذا الفن، بحيث يرومون منه تسهيل الفوائد وتقريب الفرائد، وأذكر من أمثلة ذلك للمؤلف رحمه الله قوله: "وقد جمع شيخ الجماعة سيدي عبد الرحمن بن القاضي رحمه الله تعالى حروف الزائد الذي لم يتنزل منزلة الجزء في قوله:

فكاف وباء ثم لام وهمزة وواو وفاء ثم سين وها ويا²

■ استعمال بعض القواعد من فنون أخرى عند اعتراضه على بعض الأقوال

لا شك أن التكامل بين الفنون منهج يستحضره العالم في البيان والتفصيل، ويتأكد هذا التكامل في الحجاج العملي الذي يقتضي سعة الاطلاع على سائر الفنون وقواعدها،

1 - ينظر: المقالة الوافية للوحة 76.

2 - ينظر: المقالة الوافية للوحة 49.

وهذه المكنة العلمية تجدها عند العلامة ابن المبارك باستعماله قواعد الفنون في إظهار قوله وترجيحه.

ومن أمثلة ذلك: عند اعتراضه على الناظم في نسبة منع الجمهور للوقوف بالرسم استدل بالقاعدة الفقهية: لا ينسب لساكت قول وذلك عند قوله: "نسبة المنع إلى الجمهور فإن الذي سبق في النشر أنهم تركوه ولم يذكروه؛ وذلك منهم سكوت عنه والسكوت ليس بحكم كما هو معلوم فمن أين أنهم منعه؟ فإن قلت: من حيث أنهم لم يتعرضوا له إذ لو كان جائزا لتعرضوا له، قلت: أما أولا: فيلزم عليه أن كل من سكت عن شيء فهو عنده ممنوع وهو باطل"¹.

■ يخالف اختيارات المغاربة أحيانا

من أهم ما يتميز به هذا العلم عدم تعصبه ولا تسليمه لجميع اختيارات المغاربة، بل يرجح ما قويت حجته وظهر دليله.

ومن أمثله عند مسألة أخذ المغاربة لخلاد بالتحقيق مع السكت، والنقل والتحقيق من غير سكت، فرد على ذلك واختار ما ذهب إليه ابن الجزري من جواز وجهين له فقط، وهما السكت والنقل فقال: "ومحل الاعتراض في قوله: وعدمهما فإنه لا يتأتى على طريق ابن غلبون الجازم لخلاد بالسكت، ولا على طريق أبي الفتح الجازم له بالنقل. وإذا علمت هذا كله علمت ما في روايتنا؛ فإنه جرى الأخذ عند شيوخ المغرب بهذه الأوجه الثلاثة لخلاد حالة الوقف، وقد سمعت مقال ابن الجزري وأن ذلك لا يصح من طريق الشاطبية ولا في طريق غيرها والله أعلم"².

1 - ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 34-35.

2 - المقالة الوافية اللوحة 156.

■ ترجيحه لإعرابه على إعراب المصنف وما ضبط به الأبيات

مما تميزت به المقالة الوافية أن العلامة أبا العباس اللمطي كان يناقش الناظم رحمه الله في ضبطه لمتنه، بل في بعض الأحيان يرى أن إعراب الناظم مرجوح وأنه غيره راجح ومن أمثله قوله: "ونَدُّه ضبطه المصنف بضم الدال فهو مبتدأ، والضمير المجرور عائد على البدء كما سبق، و"ما به الوصل" موصول مبتدأ واقع على الكلمة التي قبل الهمزة، و"به الوصل" صلته؛ والخبر محذوف دل عليه قوله: أولاً كجزء والتقدير: وما به الوصل كائن كجزء، والجملة خبر عن المبتدأ الأول الذي هو نده، والعائد محذوف أي مابه الوصل فيه، والتقدير: وند البدء ما وقع الوصل به فيه هو أيضاً كجزء، ولولا ضبط المصنف لأعربنا ونده مجروراً بالعطف على المصدر المؤول من ما بدؤوا، وما به الوصل مبتدأ خبره محذوف كما سبق، والتقدير: حينئذ إذ همز وصل كجزء عند البدء وعند ضده ما به الوصل كجزء وهذا أقرب من إعراب المصنف"¹.

■ يرجح أحيانا أو يقدم بعض الأوجه في الأداء مع بيان علة الترجيح أحيانا

من معالم منهج الإمام أحمد بن مبارك في شرحه أنه أحيانا يقدم بعض الأوجه القرآنية في الأداء ويوجه تقديمه بما ظهر له أنه علة لذلك.

ومن أمثلة ذلك قوله: "وأما "وإن" "وإذا" فقال الجعبري: "قياسهما كالألف" وقال المرادي: كالياء وهو الصواب لا ما ذكره الجعبري، فإن الهمز فيهما مكسور فكيف يسهل كالألف؟"².

■ يعقد تنبيهات مفيدة يجيب فيها عن بعض ما أغمض في شرحه

1- ينظر: المقالة الوافية للوحة 102-103.

2- ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 62.

يلاحظ القارئ لكتاب المقالة الوافية أن العلامة أبا العباس اللمطي لا يكتفي بشرح ما غمض من كلام الناظم، بل بعد أن يستوفي الشرح استيفاء منقطع النظر يعقد تنبيهات يحاول فيها الإجابة عما قد يخفى من كلماته، ومن أمثلته قوله: "تنبيهات:

الأول: ذكر في النشر في هذه الكلمات أربعة أوجه الأول: النقل، الثاني: الإدغام، الثالث: التسهيل بين بين رواه أبو العلاء الهمداني وضعفه في النشر، الرابع: القلب والإبدال كالبيز ذكره الهذلي.

الثاني: إن قلت: أراك تعبر بموافقة القياس للرسم وقد يعبرون بموافقة الرسم للقياس، فهل بين العبارتين فرق؟ قلت: لا فرق إذ الموافقة نسبة لا تعقل بين شيئين فإذا وافق القياس الرسم فقد وافق الرسم القياس وبالعكس وهذا ظاهر لا خفاء فيه.

الثالث: إن قلت: لم ذكر المصنف ﴿يَأْيُسْ﴾ في هذا الباب ولم لم يؤخره إلى فصل الهمز المتوسط بعد حروف المد أو اللين؟ قلت: ذكره في هذا الباب لأنه أعطاه حكما بين حكمين، لأنه على القياس الراجح ينبغي تأخيره إلى الفصل الذي ذكرت، وعلى القياس المرجوح الذي هو القلب ينبغي تقديمه على هذا الباب وجعله في الباب الذي قبله؛ لأنه من باب الهمز المسكن حينئذ، فلما دار أمره بين أن يتقدم على هذا الباب وبين أن يتأخر عنه ولم يتمحض لجهة واحدة أعطاه حكما بين حكمين وجعله في هذا الباب والله أعلم¹.

وبهذا تظهر الملامح المنهجية العامة التي اعتمدها العلامة في شرحه للقصيدة الدالية.

1 - ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 137.

المطلب الثاني: أسلوبه في تحرير مسائل الكتاب

يمتاز هذا الكتاب كغيره من كتب العلامة أبي العباس اللمطي رحمه الله بأسلوبه الرائق الرصين الذي تتسم به جميع كتاباته؛ حيث نجد فيها نفسه العلمي الذي لا تكاد تخطئه العين في مناقشاته وإبداء وجهة نظره بل في تعقبه وردة على ما لا يظهر له وجه. ويقرر ذلك من خلال منهج علمي متين، يستشف منه القوة العلمية لمؤلفه، فحاز هذا الشرح من السبق القدح المعلى، والمقام المجلى، فكان البدر بين النجوم.

وقد استخدم المؤلف أسلوب التعريف وذلك بالتعريف بالجزئيات وكذا بالقواعد، واستعمل كذلك أسلوب الشاهد وهو حجة جاهزة تكون عبارة عن آيات قرآنية أو أحاديث نبوية أو شواهد شعرية يقوي بها كلامه ويستدل بها عليه، ومن الأساليب التي اعتمدها كذلك أسلوب الترتيب فإن المؤلف أحيانا يسلك مسلك الترتيب في بعض المسائل أو التقسيم، وقد اعتمد كذلك في بعض الأحيان أسلوب التضاد؛ وذلك بالبرهنة على صحة القاعدة من خلال فساد نقيضها، ومن الأساليب التي اعتمدها المؤلف خاصة في شرحه للمقدمة الاستدلال المنطقي، وقد استعمل مجموعة من الروابط المنطقية مثل: إذن؛ وكي؛ وهكذا؛ ولأن وغيرها مما يقف عليه القارئ بأدنى تأمل.

ومما امتاز به كذلك الدقة في النقل من المصادر؛ حيث كان أمينا في الأخذ من الكتب التي اعتمد عليها، وقلما تجد تغييرا عند الرجوع للأصل.

المطلب الثالث: ملاحظات عن الكتاب

لم أقف على من تعقب هذا الكتاب أو أبدى حوله أي ملاحظات، بل غالب من يذكره يمدحه ويشني عليه فهو كما مر معنا مؤلف جليل القدر عظيم النفع نال ثناء العلماء في عصر المؤلف وبعده، وهو دال على تعمق صاحبه وتمكنه من هذا الفن، بل بروز نبوغه

فيه، ولكن لا يعني هذا عدم خلوه من بعض الهفوات خصوصاً وأنه مؤلف كبير الحجم فلا بد من وجود سهو أو زلل لا يكاد ينجو منه بشر أو يخلو منه قلم، وهو لا ينقص من قدر المؤلف شيئاً ولا يبخسه حقه، ولكن هي تنبيهات مفيدة لقارئ الكتاب حتى يكون على بينة من أمره، ويمكن إجمال هذه الملاحظات في الآتي:

✓ الإطناب في الإعراب وشرح الكلمات

دأب العلامة ابن مبارك في خاتمة شرحه للأبيات على تنويع ذلك بإعرابها مع مراعات ضبطها، غير أنه في كثير من الأحيان يطيل النفس في الإعراب¹، وهذه الإطالة وإن كانت مفيدة غير أنها تخرج الكتاب عن موضوعه.

✓ الخروج عن المقصود أحياناً

يخرج العلامة أبو العباس اللمطي في بعض الأحيان عن مراده من الكتاب إلى مسائل ليست من مقصوده، ويظهر ذلك مثلاً في كلامه عن البسملة حيث ذكر سبب البداءة بها مع التدليل على ذلك بحديث كل أمر ذي بال مع ذكر بعض روايات الحديث، واستطرد في الكلام عن حكم الاستفتاح بالبسملة في الكتب مستشهداً على ذلك بكلام جلال الدين المحلي وابن حجر، ثم أردف ذلك بالحديث عن بعض الفوائد وأطال النفس في ذلك مما أخرج الكتاب عن مقصده²، وقد تجلّى ذلك كذلك في حديثه عن الحمد³ وعن الصلاة⁴ وعن تعريف الصحبة وما يدخل فيها وما لا يدخل¹، وغير ذلك مما جعل المؤلف يسترسل في الكلام الذي قد يخرج الكتاب عن موضوعه.

1 - ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 27 وما بعدها.

2 - ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 5-9.

3 - ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 9-11.

4 - ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 15 وما بعدها.

✓ الخلط بين المعاجم أحيانا

ويلاحظ على العلامة أنه يخلط في بعض الأحيان بين المعاجم فينسب لبعضها ما يوجد في بعضها الآخر، ومن أمثلته قوله: "قال في القاموس: "الحظوة بالضم والكسر، والحِظَّة كالعِدَّة: المكانة، والحظ من الرزق، وحظي كل واحد من الزوجين عند صاحبه يحظى كرضي، واحتظى فهي حظية"، واحدة حظاياه، وفي المثل: إِلَّا حَظِيَّةً فَلَا إِلَهَ²¹2.

فقوله واحتظى فهي حظية غير موجودة في القاموس، وإنما هي موجودة في مختار الصحاح، ولكن الشيخ لم ينبه على ذلك ونسبها لصاحب القاموس.

ومع هذا فإن الكتاب يعتبر مرجعا في بابه وموضوعه لما احتوى عليه من التفاصيل التي تفرد بجمعها وسبرها وتقسيمها.

1- ينظر: المقالة الوافية، اللوحة 23 وما بعدها.

2- ينظر: المقالة الوافية اللوحة 103.

الفصل الخامس

نظرات وفردات ومعالم

نبوغ العلامة السجلماسي

بعد تجلية مكانة العلامة السجلماسي في علوم القرآن من خلال تتبع مؤلفاته في هذا الفن، مبرزاً أهميتها والمنهج المتبع فيها، اخترت عقد فصل خاص أبين خصائصه وتفرّداته المعلمة بنبوغه في الدرس القرائي.

وقد قمت بتقسيمه لمبحثين:

المبحث الأول: معالم فرداته ونبوغه

المبحث الثاني: نظراته وترجيحاته

المبحث الأول: معالم فرداته ونبوغه

لا يجوز الزعم أن الإمام السجلماسي قد خرج عن معتاد تأليف أهل زمانه، بل يمكن الجزم أنه قد أبان عن علو كعبه وطول باعه في شتى الفنون، وأخص بالذكر ما أنا بصده، ألا وهو تفننه في الدرس القرائي، الذي جَلَّته وأعربت عنه تأليفه ودلت دلالة واضحة على شخصيته القرائية، وهو ما يمكن تجليته فيما يلي:

- معظم تأليفه في جزئيات وتفاريح لم يلتفت إليها فيحرر مقالاتها فيها ويبين عن بسط علمه وموسوعية فكره، وذلك ظاهر وواضح تمام الوضوح في المؤلفات الأربعة التي تعرضنا لها، وسنبين ذلك في الآتي:

➤ الرسالة الأولى: ناقش فيها تعلق الثواب على قراءة القرآن هل يعتبر فيه المكتوب أو الملفوظ؛ حيث جلى بما يزيل كل لبس وغموض الخلاف الذي حصل بين المهدي وأبي عمرو الداني بنفس لم أقف عليه عند غيره، مع تمكن كبير من المسألة وعلم بكل جزئياتها وتفصيلها.

➤ الرسالة الثانية: خصصها لمسألة دقيقة متداخلة بين الفقهاء والقراء، وهي تكرير سورة الإخلاص بعد ختم القرآن ثلاث مرات؛ حيث ناقشها بنفس فقيه متمكن، إذا قرأت كلامه قلت هذا كلام فقيه لا يجيد غير الفقه، وما تكاد تمر صفحات حتى يهدم كل تصور سابق لك حوله لتجد نفسك أمام شخصية أخرى متمكنة من علوم القرآن يناقش بنفس القراء ويستدل بكلام أعلامهم ويأخذ منه ويرد، كأنه لا يجيد إلا هذا الفن، ويخلص من كل ذلك إلى جواز تلك القراءة وأنه لا دخل لباب الرواية فيها لأنه شيء خارج عنها، وأن الحكم فيها مرجعه للدراية وهو الفقه.

➤ الرسالة الثالثة: وفيها أيضا نوع تداخل بين ثلاثة علوم هي علم العقائد والكلام، وعلم التفسير، وعلم التصوف، أبان فيها العلامة أبو العباس عن علو كعبه في علم التفسير والتأويل؛ حيث نهل من منبعه العذب الزلال، فرجع إلى الأمهات ليعضد مذهبه في المعية الذاتية شادا من عضده بعلماء التصوف، فكانت رسالة بهية قل نظيرها وعز مثيلها.

➤ الرسالة الرابعة: وهي درة عقده وفريدة تصنيفه وتأليفه، ليس لها شبيه في موضوعها ولا يضاهيها في سمو لفظها وبديع سبكها ما حرر في غيرها من شروح الدالية، وهي دالة على أن ابن مبارك ابن بجدة فهما وتديقا، شرحا وتعليقا، على حد قول الحطيئة:

أنا ابنُ بَجْدَتِهِمِ عِلْمًا وَتَجْرِبَةً == فَسَلِّ بِسَعْدٍ تَجْدُنِي أَعْلَمَ النَّاسِ

• تتسم أفكاره التأليفية بالنقد والاستدراك على السابقين، حتى قال عنه القادري: "تتميز شخصيته بتناول أقوال من سبقوه بالنقد القائم على إظهار المحاسن والعيوب"¹.

وقد مر معنا هذا كثيرا في كل المؤلفات التي تناولناها بالدراسة والبيان؛ حيث لا يكاد يخلو مؤلف له من نقد واستدراك على من سبقه في تواضع كبير وأدب جم.

• جميع هذه المؤلفات السالفة الذكر الباعث على تأليفها الجواب عن سؤال قدم إليه، فيجعل جوابه على شكل مؤلف يفصل فيه القول ويحل فيه محل النزاع. وهذه أيضا خصيصة مشتركة في غالب مؤلفاته؛ حيث ترجع في الأصل إلى سؤال وجه للشيخ فأراد بيانه وإيضاحه وإزالة ما قد يحيط به ويكتنفه من لبس أو غموض.

• اتساع مداركه وطول باعه في شتى الفنون جعل منه قوي الحجة بإعماله لقواعد العلوم فيصل من خلالها إلى نتائج علمية راجحة.

وقد ساعده في هذا تمكنه من فنون عديدة وعلوم فريدة، هيأته ليكون طويل النفس، عميق الفكر في تناول قضايا متعددة في مجالات مختلفة.

- ما سبق من تأليفه يحصر فيها النقاش في محل النزاع من غير إطالة ولا شروء عن الموضوع، وهذا ما يميز جل مؤلفاته إلا ما دعت له ضرورة شرح، أو حفه نزاع، أو أحاط به غموض فيلجأ للإطالة حتى يجلي الغبار عن الفهم، ويزيح الغشاوة عن الموهوم.

- أسلوبه في المناقشة يتسم بالهدوء وعدم الانفعال، مع الذب عن رأيه بما يدحض حجة مخالفه، وهذا ظاهر بكثرة في ما ألفه جواباً عن أسئلة وجهت إليه إذ يكون في بعضها تعقيب أو رد أو إنكار عليه، فلا يصرفه ذلك عن إيضاح المراد، أو الخروج عن المقصود.

- اهتمامه باللغة العربية نحواً وصرفاً ظاهر في تأليفه بيانا واستدلالات، حتى إنه أعرب جميع أبيات المقالة الوافية، وفي أحيان يعقد مباحث لغوية يفصل فيها الخلاف، ويظهر الوجه الأرجح، بل يصل به الأمر إلى تعقب الناظم في ضبطه ومناقشته في إعرابه.

- للعلامة السجلماسي ملكة عظيمة في استحضار الأدلة والشواهد، فتجده في كل مسألة يستدل لها بما لا يدع للقارئ مجالاً للوقوع في اللبس والغش، بل يتعمق في المثال حتى يتضح لقارئه المقال.

- إذا بلغ في الفائدة غايته ووجد أن المسألة تحتاج إلى تفصيل في بعض جزئياتها قال: تطلب تفاصيلها في المطولات.

- لا تجد العلامة السجلماسي يشذ عن مذهب جمهور أهل الفن إلا نذراً يسيراً مما يترجح عنده خلافه فيعلل قوله بما يتقوى به.

المبحث الثاني: نظراته وترجيحاته

في ختام هذا الفصل يمكن أن أذكر بعض ترجيحاته واختياراته في هذا الفن، مما يعزز له تمكنه وتعمقه في علوم القرآن:

- ترجيحه جواز تكرير سورة الإخلاص ثلاث مرات بعد الختم، وأنه لا مخالفة شرعية في ذلك، وأنه عليه العمل في كل الأمصار.
- اختياره أن المسائل التي تكون خارج الرواية فإن المرجع فيها للفقهاء لا للقراء.
- عدم جواز الترجيح بين القراءات القرآنية، لما في ذلك من حط منها وتضعيفها، إلا أن يكون ذلك على سبيل اعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر.
- السير في تعريف القرآن الكريم على ما عليه الجمهور أنه: "اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته أبدا". وأنهم لم يدخلوا النقوش المرقومة في الإعجاز.
- بطلان زعم جواز قراءة القرآن الكريم بالفارسية.
- بطلان كون الكتابة التي كانت في زمن عثمان رضي الله عنه أو قبله أو بعده قرآنا.
- رجح مذهب أبي شامة وابن الجزري ومن وافقهما في كون الهمزة المسهلة توافق التخفيف الرسمي.
- رجح أن الجمهور لم يجمعوا على منع التخفيف الرسمي.
- اشتراطه في جواز الوقف الرسمي أن يكون له وجه في العربية وأن يصح سنده.

- ترجيحه قول المرادي في الوقف على "وإن" "وإذا" بالياء مع ذكر علة ترجيحه وهو أن الهمز فيهما مكسور.
- هذه بعض النماذج من اجتهاداته وترجيحاته التي تنم عن منزلته السامية في هذا الفن حتى فاق فيه أشياخه وبز فيه أقرانه.

الباب الثاني:

تحقيق المقالة الوافية

في شرح القصيدة الدالية

تمهيد

المبحث الأول: توصيف النسخ الخطية

عقدت هذا المبحث قصد توصيف النسخ التي اعتمدتها في التحقيق، وبيان الرموز المستعملة.

وقد وقفت لهذا الكتاب على ثلاث نسخ مصورة عن النسخ الخطية، ووصفها كالتالي:

❖ النسخة الأولى، ورمزها (أ)

وقد جعلتها عمدة الاستنساخ، وقدمتها على غيرها لأمرين: الأول وضوح خطها، والثاني أنها كاملة، وهي نسخة بالخزانة الوطنية تحت رقم: ك-1168

وقد كتب على الورقة الأولى من المخطوط اسم الكتاب المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية، وقد كتبت بخط جيد وواضح، كتبت العناوين والأبيات فيها بالحمرة، مكتوبة بخط قريب من الخط المغربي واضح في الغالب، خاضعة لنظام التعقيب، خالية من الأخطاء الإملائية إلا نزرأً يسيراً⁽¹⁾، عليها بعض التعليقات، ولم يذكر فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، وهي نسخة كاملة، في (210) ورقة، مسطرتها (20) سطراً، وفيها سقط قليل، وقد زودني بهذه النسخة الدكتور معاذ السحابي.

وبداية النسخة: (بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، الحمد لله الذي أورث كتابه المصطفين من ذوي التوفيق، وشرح صدورهم لتسهيلهم معارف التحقيق، وتكميل لطائف التوفيق).

(1) نبهنا عنها في محالها.

ونهاية النسخة: (واحشرنا يا مولانا بحرمة القرآن مع ساداتنا القراء الأعيان في دار الجنان مع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه السادات الأعيان آمين يا رب العالمين).

❖ النسخة الثانية، ورمزها (ب)

وهي نسخة بخزانة الأوقاف والشؤون الدينية بالجزائر تحت رقم: 19*2277
وقد كتب على الورقة الأولى من المخطوط اسم الكتاب: (المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية) واسم المؤلف وبعض المعلومات عن النسخة.
وكتبت بخط جيد وواضح، أبياتها مدونة بالحمرة، مكتوبة بخط مغربي واضح في الغالب، خاضعة لنظام التعقيد، كتبت فيها الأبيات باللون الأحمر والعناوين باللون الأزرق، وهي في عمومها لا تخرج عن نسخة الخزانة الوطنية إلا نرا يسيرا، ولم يذكر فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، وهي نسخة غير كاملة، تقع في (77) لوحة، مسطرتها (19) سطرا، وفيها سقط قليل، أمدني بها الأخ الفاضل عمر قويدري من الجزائر.
وبداية النسخة: (بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، الحمد لله الذي أورث كتابه المصطفين من ذوي التوفيق، وشرح صدورهم لتسهيلهم معارف التحقيق، وتكميل لطائف التوفيق).

ونهاية النسخة: (ولك أن تقف بحذف الهمزة، فتقول: "ريا" على الوجه المذكور في اتباع الرسم، لأن الهمزة فيه ليست لها صورة، وكأن الأصل أن يرسم بياعين لكن حذفت إحداهما كراهية لاجتماع صورتين في الخط؛ قال المهدوي -رحمه الله-: وقد جاء عن حمزة أنه).

❖ النسخة الثالثة، ورمزها (ج)

نسخة خطية محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم 10881.

وقد كتبت بخط مغربي جيد وواضح، كتبت العناوين والأبيات فيها بالحمرة، خاضعة لنظام التعقيية، وعليها بعض التصحيحات، ولم يذكر فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، وهي نسخة غير كاملة، تقع في (35) لوحة ونصف لوحة، ومسطرتها (24) سطرا، وفيها سقط قليل، أمدني بها أستاذي وشيخي الدكتور توفيق العبقري حفظه الله وأطال عمره في الصالحات.

وبداية النسخة: (بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله قال الشيخ العلامة الحبر الفهامة ذو الأخلاق الحميدة؛ والآراء السديدة عالم الأدباء وأديب الفقهاء المتقنين في المعقول والمنقول؛ الجامع للفروع والقراءة والأصول، أبو العباس سيدي أحمد بن مبارك بن محمد بن علي السجلماسي اللمطي قدس الله سره ومنحه بمنه ستره وأبقى وجوده وأوبق حسوده آمين آمين...).

ونهاية النسخة: (فحكم بأن ألف المد هي المصورة والهمزة لا صورة لها بدليل ذكر السيئات معها إذ لا جائزة أن تكون الألف صورة لها والله أعلم، وحينئذ فلا إشكال).

المبحث الثاني: منهجي في التحقيق

- قدمت للكتاب بالتعريف بالمؤلف والمخطوط وصحة نسبته، وبيان منهج المؤلف في كتابه.
- أثبت نص الكتاب وحاولت تصحيحه وضبطه على النحو الذي أراده له مؤلفه، بحسب الوسع والطاقة، معتمداً في كتابة المخطوط على ثلاث نسخ خطية، وسلكت منهج التلفيق بين النسخ لأنه لم يظهر لي وجه لتقديم أحدها، وإذا اتحدت النسخ في خطأ، فيتم تصحيحها بما عَنَّ لي أنه صواب، ويشار إلى الخطأ في الحاشية، حتى لا يُشوش ذهن القارئ.
- إذا وجد فراغ بقدر كلمة أو حرف في النسخة أتممته بما يسعفه السياق مقاربا بذلك صواب العبارة جاعلا ما أضفته بين معقوفين.
- إذا حصل سقط سطر من آخر النسخة (أ)؛ فإن كان نقلا من كتاب معروف أثبتته وأشارت إلى ذلك في الهامش، وإن كان من كلام الشارح ولا يتم المعنى إلا به أثبتته فيما يظهر من سباق الكلام ولحاظه واضعا إياه بين معقوفين مع التنبيه كذلك عليه في الهامش.
- أصلحت ما وجد من تصحيف أو تحريف في النسخ الخطية مع التنبيه على ذلك.
- استعنت في تقويم النص وتحريره بالمصادر التي نقل منها المؤلف أو استفاد منها وخاصة إذا نص على النقل صراحة.
- كتبت المخطوط بالرسم الإملائي المعاصر مع تنسيق فقراته وترقيمه متبعا في ذلك قواعد الإملاء وعلامات الترقيم لإزالة اللبس وتوضيح المعنى.
- وصفت النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق.

- كتبت جميع الآيات التي ذكرها المؤلف على وفق رواية ورش إلا أحرفا لا يظهر وجه الاستدلال بها إلا إذا كتبت على وفق قراءة حمزة فحينئذ أكتبها على الوجه الذي يفهم به الاستدلال.
- حاولت شرح بعض المسائل المبهمة في الكتاب شرحا يزيل الغموض ويكون معينا على فهمها واستيعابها.
- اعتمدت في ضبط أبيات المنظومة على إعراب الشارح وضبطه.
- نسقت أبيات المنظومة ورقمتها وكتبتها باللون الأحمر تمييزا لها.
- لم أوثق الكلمات القرآنية لكثرتها، وإنما أكتفي بتوثيق ما جاء على كلمتين فأكثر.
- قمت بترجمة الأعلام الذين ذكرهم المؤلف إلا المشهورين منهم.

المبحث الثالث: نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق

359

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمَوْءَاظِهِ

الفصل في الغزوات كتبه المصطفى من ذوات الشجر وشرح ضروريه
 لتسميهم معارف التحفيظ وقسم الفلج بالوقوف باصبعوا منجى جلاله
 في مريح معارفه راجع حيا من بين ربح وايتيه وشي بهاء رايته مانع يعكعون
 فيه زم ١٢ ماني ويقيمون من راجع فشر ما انكون قول بل الشان والتم ملاهتوي عليه
 من قول بل تم الخط من غير **فصل** تعلم على ما من به هليل من معلوم سبيلهم
 واقتداره آثاره ليلهم والهم مستقيم من مودته فاعين حمل فستله سجدانه الحق
 على غيوبه لبعضه واجزاء بعضه واجزاء وعكضه ونحوه امي وزواهي فبيد خط
 ضيقه **فصل** ان الله الله وحركه لا شيء يله له شهاده سجدانه راجع
 التوحيه سجدانه ميران الحزير والتغير من ذوات صغوا ايمان وسيد الهجين
فصل لا يغيرن ولا يغيرن مودته فاعين الحزير ورسوله الكريم المبعوث
 بالنسج الخط والفاز العليم على الله عليه افضل الصلوة وازكي التسليم وعلى
 اخوانه من قبله والملايكه الذين هم عون ربي وعبد وعباد فاعين
 ورضه الله تعالى الله والكلاب والتابعين ومن تهم الي يوم الدين اجمعين
فصل في قول العبد العليم المصطفى بالفضور والتعظيم المباحي معون
 به المكي عبيد تعلم آخر من مبادي من يحزن على السجل لاسي الله على ماله
 لله سواه الصبيلا وجنبه كل علم من الغدا والغيب لما كان المثل جدر
 معجز كلما تعلم تعلم الغي المسمى من الغيوب والاصوات والاعتبارات والافاعي

والغفران

صورة اللوحة الأولى من النسخة أ

193

بسم الله الرحمن الرحيم

وظم الله على سيدنا ومولانا محمد

الحمد لله الذي أورش كتابه المصطفى من جود التوفيق وشرح
 صدرهم لتسهلهم بعارف الخفيون كليل الظالمات التوفيق
 وإصغوا أصبعه على يدي مريم معانيه رانيس جامع بين
 رفيع روائيه وشريف دانيته مانع من جود التوفيق
 وأرج نشه ما انقضى هو ابد المثل والرمال حتم عليه رواج كنز
 المفضل مسرعين فخذة تعلم ما مر به علينا من سلوك سيلم
 واقبله ما تار دليهم وانمعتهم ومنجد مودتهم نازعين كها
 نسله سبحانه العز على توفيق ليلته واجادة جودته واجادة
 وعكته لجواهر امره وزواج نعيمه خافعي ونسبته الاله
 الا الله وحده كاشف له شهادة ساجدة في ابح التوحيد ساجدة
 في ميدان الخبيد والتفريد نرد بها صغلا بيا وسيله المعين
 ونسبته لرسيدنا ونبيينا ومولانا محمد اعبد ورسوله الذي يسم
 المعوش بالسمع الفيل والفرار المكنع صم الله عليه افضل الصلاة
 وازكى التسليم وعلما اخوانه والانبيا والسلاكة الذي يدعورهم
 رغبا ورهبانا كثر له خاشعون رضي الله عنهم الله واعلم به

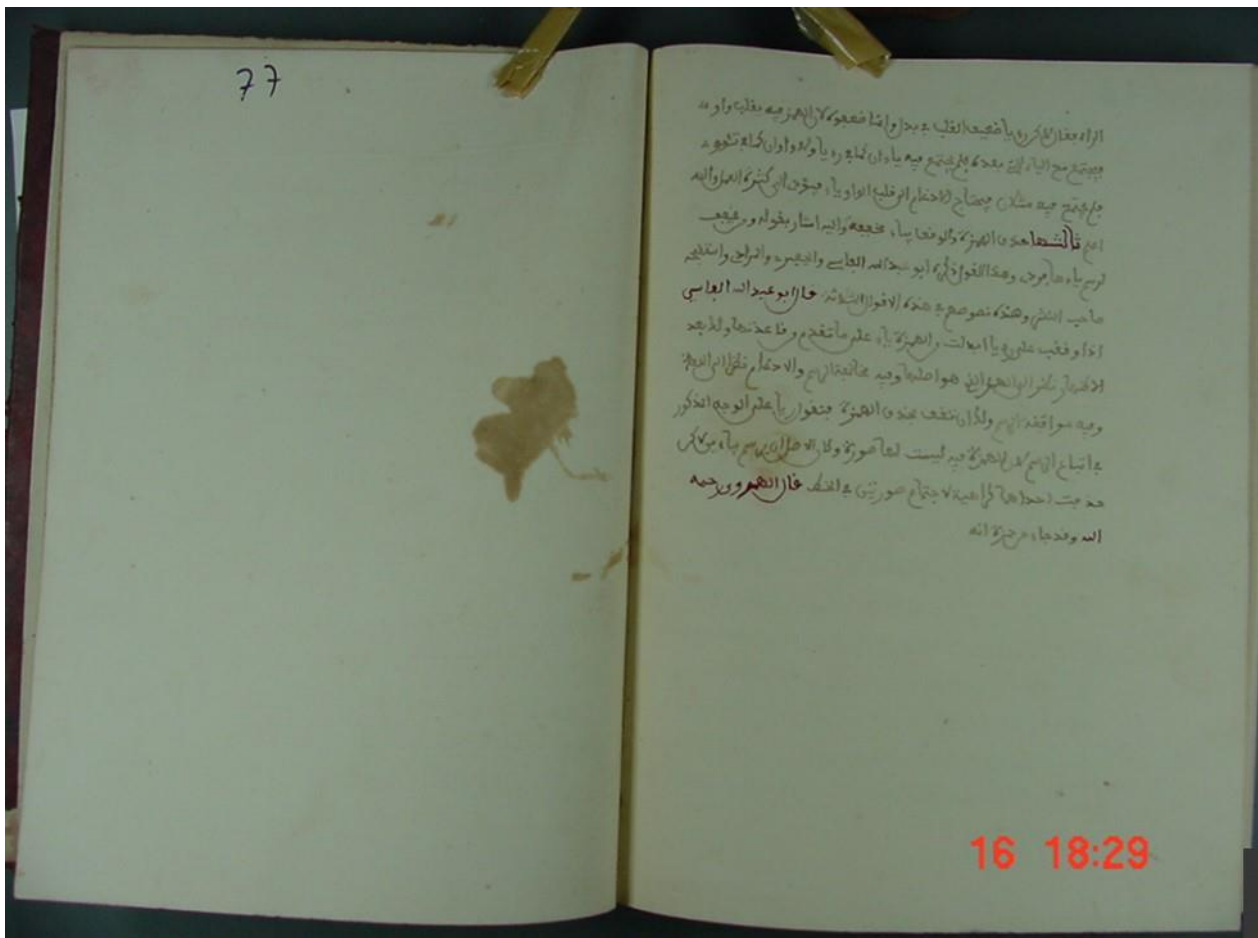
التأخير

16 18:20

1

والتأخير وهو تسميهم الموعود الذين اجمعين ويعد عبقرو العبد
 التقيير المعترف بالقصور والتقصير الى اجمع عفو ربه المملوك عيده
 تعالوا احد من مباحين محمد علي السجدة اسير اليك هذا الله سواء
 النسيان وجنبه صلاته من الغا والمغير لما كان الحق يتدبر
 معاني كلامه تعالوا القدير المنوع عن الخواص والاصوات والحق كات
 والسكنات والتأخير والتعدي مع مريم الحكامه الواجبة فيه
 بالادالة الكثر هو التقيير والتسمي والابدال والامانة بهم ما خلقت
 به اسرار التقيير واشهر ما خلقت له اكلار العار في الموقين وكان
 اعظم رجوع احكامه باب الهز يا فاسمه خصوصا ما اهدت الاله
 الا سلام مرفوع حقه وهشام معانيه بحسنة الكثير والعظماء وهم
 التقيير والتقيير واللبوا فيه فديا وعديا ونسبته اليه سيعا حينا
 وكما انما المصنعات فيه العجدة العالية وانما انما المصنعات العجدة
 القصيدة الدالية نفع الشيع الامام انبه اليه الامام استاذ اليه اليه
 في علوم الرواية الاستاذ وعليه فيها التقيير والاعتقاد والامانة
 المباركة الدارعة المثار حار ابو عبد الله محمد المباركة الذي مرامى
 منكمومة ميمونة فديا مملوك يجواهر مكنونة وتضمنت رايه العباد
 والزالة الغفيرة العباد ما دامت به كتابا كذا حق انقلب كمالها مملوك
 الدفاعة موقفي الخاب ولم ازل بها كمال المعافاة وصودر الذل منسوبة
 وعقل الالهة الاعيان المعروف بالتقيير ولا تغفل من كملت اوصافه

صورة اللوحة الأولى من النسخة ب



صورة اللوحة الأخيرة من النسخة ب



صورة اللوحة الأولى من النسخة أ



صورة اللوحة الأخيرة من النسخة ج

النص المحقق

[مقدمة الشرح]

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله [وسلم]¹ على سيدنا ومولانا محمد [وآله]².

[قال الشيخ العلامة الحبر الفهامة، ذو الأخلاق الحميدة، والآراء السديدة، عالم الأدباء، وأديب الفقهاء المتقنين في المعقول والمنقول، الجامع للفروع والقراء والأصول، أبو العباس سيدي أحمد بن مبارك بن محمد بن علي السجلماسي اللمطي قدس الله سره، ومنحه بمنه ستره، وأبقى وجوده، وأوبق³ حسوده، آمين آمين]⁴.

الحمد لله الذي أورث كتابه المصطفين⁵ من ذوي التوفيق، وشرح صدورهم لتسهيلهم⁶ معارف التحقيق، وتكميل لطائف التدقيق⁷، فأصبحوا بمنيع⁸ معاليه في مريع⁹ معانيه راتعين، جامعين بين رفيع روايته وشريف درايته مانعين، يقتطفون فيه زهر الأمان، ويغترفون من أبحر نشره ما انطوى من فوائد المثاني، وإلى ما احتوى عليه من فوائد كنز المعاني مسارعين¹⁰، نحمده تعالى على ما من به علينا من سلوك سبيلهم، واقتفاء آثار

1- زيادة من (ج).

2- زيادة من (ج).

3- أوبقه أهلكه، ينظر: مختار الصحاح لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي المتوفى سنة: 666 هـ، ولسان العرب لأبي الفضل، جمال الدين ابن منظور المتوفى سنة: 711 هـ: مادة: و ب ق .

4- زيادة من (ج).

5- (أ) و(ب): المصطفى. وما أثبتته هو الأظهر في وفاقه لما بعده.

6- في (ج): لتسهيل.

7- (أ) و(ب): التوفيق، وما أثبتته هو الأولى تفاديا للتكرار.

8- منيع: لا يخلص إليه في قوم منعاء. ينظر: لسان العرب: 8/ 343.

9- المريع الخصيب. ينظر مختار الصحاح، مادة: م ر ع.

10- في (أ) و(ب): مسرعين، ولعلها كتبت بالحذف، وما أثبتته هو الأنسب مع ما سبق.

دليلهم، وإلى محبتهم ومزيد مودتهم نازعين، كما نسأله سبحانه العون على تجويد لفظه، وإجادة حفظه، وإفادة وعظه، ولجواهر أمره وزواجر نهيه خاضعين، ونشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، شهادة سابعة في أبحر التوحيد، سابقة في ميدان التجريد والتفريد، نردُّ بها صفو الإيمان وسلسيله¹ المعين، ونشهد أن سيدنا ونبينا ومولانا محمدا عبده ورسوله الكريم، المبعوث بالسبع المثاني والقرآن العظيم، صلى الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وعلى إخوانه من الأنبياء والملائكة الذين يدعون ربهم رغبا ورهبا وكانوا له خاشعين، ورضي الله تعالى عن آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم إلى يوم الدين أجمعين.

وبعد؛ فيقول العبد الفقير المعترف بالقصور والتقصير، الراجي عفو ربه المعطي، عبيده تعالى أحمد بن مبارك بن محمد بن علي السجلماسي اللمطي، هداه الله سواء السبيل، وجنبه كل ما يردي من القال والقليل:

لما كان التحلي بتدبر معاني كلامه تعالى القديم، المنزه عن الحروف والأصوات والحركات والسكنات والتأخير [أ/ 1] والتقديم، مع معرفة أحكامه الواجبة فيه² بالأصالة التي هي التحقيق والتسهيل والإبدال والإمالة، أبهى³ ما تحلت به أسرار المتقين، وأشهى ما تخلت له أفكار العارفين الموفقين، وكان المهم من جميع أحكامه باب الهمز بأقسامه⁴، خصوصا مذاهب الأئمة الأعلام في وقف حمزة وهشام، مما عني بجمعه الكثير من

1- في (أ) و(ب): سبيله، وما أثبتته هو المناسب لفعل الورود.

2- (فيه): ساقطة من (ج).

3- في (أ): "فهي ما تحلت"، ولا يتناسب مع سياق الكلام.

4- في (ج): من أقسامه.

الفضلاء، والجم الغفير من النجباء، فألفوا فيه قديما وحديثا¹، وتسابقوا إليه سبقا حثيثا، وكان أغرب المصنفات فيه المجيدة العالية، وأقربها إلى الصفات الحميدة القصيدة الدالية، نظم الشيخ الإمام البركة الهمام، والأستاذ الذي إليه في علوم الرواية الاستناد، وعليه فيها التعويل والاعتماد، العلامة المبارك، الدّراكة المشارك أبو عبد الله محمد بن المبارك²، أكرم بها من منظومة ميمونة، قد ملئت بجواهر مكنونة، وتضمنت من لب اللباب، وإزالة القشر عن اللباب، ما فاقت به كل كتاب، حتى انقلب طالبها مملوء الوطاب³، موقر⁴ الركاب، ولم أزل في مجالس المحاضرة، وصدور المذاكرة، مسؤولا من بعض الأئمة الأعيان، المعروف بالتحقيق والإتقان، ممن كملت أوصافه [ب/ 1]، ولا يحسن خلافه، وضع شرح مفيد في كشف رمز ذلك القصيد، فأسعفته مستعينا بالله المجيد، فهو حسبي ولا أزيد⁵، وسميته: **المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية**، والله تعالى المسؤول أن يهب⁶ به كل سؤل، وينفع به من كتبه أو قرأه أو كسبه، إنه ولي ذلك الفضل الجليل⁷، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

[ترجمة مختصرة للناظم]

- 1 - سبق ذكر التأليف في باب وقف حمزة وهشام في شق الدراسة.
- 2 - سبقت ترجمته في شق الدراسة.
- 3 - الوطاب: هو الوعاء أو السقاء الذي يكون فيه السمن واللبن، جاء في لسان العرب: "الوطب: الزق الذي يكون فيه السمن واللبن" ينظر: لسان العرب مادة: وطب.
- 4 - في (ب): موقف.
- 5 - في (ب): ولا زائد.
- 6 - في (أ) و(ب): يذهب، ولا يستقيم بها المعنى.
- 7 - في (ج): الجزيل.

وقد وجد بخط القدوة الإمام، علم الأعلام، مسند الأنام، الفقيه الأديب، النبيه الأريب،
 أبي مروان عبد الملك السجلماسي [ج/ 1] التجموعتي¹، ما نصه: "حمد الإله الحق إله
 الخلق جل ثناؤه² وعم إحسانه وعز سلطانه سبيل إلى تسهيل البداية وبلوغ نهاية البداية³،
 وصلاته وسلامه على المبعوث حرز الدين بتيسيره، محمد رسوله المنتخب من تالد⁴
 الشرف وإكسیره⁵، كفيلٌ بالرعاية. أما بعد؛ [أ/ 2] فإن الفقيه المسند العلامة الأوحـد
 الأستاذ المجود أبا عبد الله سيدي محمد بن مبارك السجلماسي اللمطي⁶ المغراوي
 شاركني في مطالعة نظم قذفت درر المعاني لجته، وسمت إلى إفادة المستفيد حاصله
 همته، أبان فيه عن غرض حمزة وهشام في المواقف، وبنى لذلك منارا يهتدي به في سدف⁷
 الدجى سالك تلك التنائف⁸، وحين صوبت النظر فيه وصعدت، وخببت بجواد الفكر في
 أثناء سطورره ووضعت، رأيت خلال سجوفه⁹ عقيلة كأنها الدرة الصقيلة، منبهة بلطافة

1- هو الإمام الفقيه، القاضي أبو مروان عبد المالك بن محمد التَّجْمُوعَتِي السجلماسي، من شيوخه: عبد الناصر
 الدرعي، ومحمد بن سعيد السوسي المراكشي، ومن المشاركة: عبد الباقي الزرقاني، والعلامة محمد الخرخشي، توفي سنة
 1118 هـ. ينظر: نشر المثنائي 3/ 162، طبقات الحضيكي 2/ 498، فهرس الفهارس 1/ 255.

2- في (ج): شأنه.

3- في (ج): الهداية.

4- التالد: القديم، ينظر: لسان العرب: 3/ 94.

5- الإكسير: "ما يلقي على الفضة ونحوها ليحيله إلى ذهب خالص في رأي المتقدمين، يوناني من كسرون"، ينظر:
 معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلجعي وحامد صادق قنيبي، ص: 19.

6- اللمطي: ساقطة من (ج).

7- السدف، بالتحريك: ظلمة الليل، ينظر: لسان العرب: 9/ 146.

8- التنائف: جمع تنف: التنوفة: الفقر من الأرض، ينظر لسان العرب: 9/ 18.

9- السجوف جمع سجف وهو الستر، ينظر القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى
 سنة 817 هـ: 1/ 818.

عُزِّزَها على أصالة بيتها وحرزها، ومدلهممة بوساطة رمزها إلى إتحاف كنزها، ساعده¹
التوفيق بالإعانة حتى أبان عن غرض القاصي والداني أكمل إبانة، وأوضح مهايغ² الحجة؛
وكفى رائدا لتجريد التنزيل مؤنة عهدة الدليل، فهو المدعو الزاهي، وعمدة المبتدي
والمتناهي³.

حق على من له في العلم بسط يد	شكر المفيد بإنصاف وبسط يد
فقد أفاد وحرر المواقف من	لحمزة وهشام صار كالعضد
ابن المبارك لا زالت مقاصده	سعدا يدوم مدى الأيام في صفد
إن جود الذكر خلت الأشعري بلا	شك قراءته من ذلك المدد
أو درس الحرز غار الجعبري فما	للكنز عين ترى إلا كما الثمد
النشر يطوى إذا بدت مباحثه	كأنها نكت في وجه ذي حسد
فقل لمن رام ما نظمت من درر	سمط اللآلي لأفكار النهى الخرد
والشمط مثل الذي رمت العناد به	يكفيك في جيدها جبل من المسد
ابن المبارك ما وفيت حقك إذ	جرى بفكري مالم يجري في خلد
فلتعذرن أخوا صدق مودته	تنمو نموا صفا في القرب والبعد ⁴

وقد أحسن رحمه الله ما شاء في مدح المؤلف وقصيدته.

1- في (أ) و(ب): ساعدة.

2- مهايغ جمع مهيع وهو الطريق الواسع، ينظر: لسان العرب 8/ 379.

3- في (ب): المتتهي.

4- لم أقف على شرح التجموعي على الدالية.

وقد أدرك المؤلف [أ/ 3] رحمه الله عدة مشايخ؛ كشيخ الجماعة بلا نزاع أبي محمد سيدي عبد القادر الفاسي¹ وقرأ عليه الحديث وغيره، وشيخ المقرئين أبي زيد² سيدي عبد الرحمن بن القاضي³ وأخذ عنه علم القراءة، وراه بعد موته في المنام يناوله مفاتيح، فتأول ذلك بالوراثة لعلوم القرآن والأحكام.

وكان رحمه الله حسن السيرة والأدب، جميل السريرة والمذهب، طويل اليد في غنى النفس واليد، ولقد مرت على الناس مسغبة، فأعطى الفقراء وواساهم، وأحسن إليهم وآواهم، وتوفي رحمه الله سنة اثنين وتسعين وألف.

[شرح مقدمة النظم]

قال رحمه الله تعالى: "بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم [ب/ 2] تسليماً". كذا في نسخة المصنف.

افتتح كتابه رحمه الله تعالى بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز، فإن العلماء متفقون على استحباب البسملة في أوله، في غير الصلاة، وإن قلنا إن البسملة ليست آية من الفاتحة،

1- هو الشيخ العلامة، الفقيه المدرس، العالم المحدث، أبو محمد عبد القادر بن علي بن يوسف بن محمد الفاسي، من كبار الشيوخ في عصره، لم يشتغل بالتأليف، وإنما كانت تصدر عنه أجوبة على أمور يسأل عنها، فجمعها بعض أصحابه فجاءت في مجلد، ولد سنة 1007هـ، وانتقل إلى فاس سنة 1025هـ، توفي عام 1088هـ. ينظر: فهرس الفهارس للكتاني: 2/ 763-764، الأعلام للزركلي: 4/ 41، معجم المؤلفين لكحالة: 5/ 290.

2- أبي زيد: ساقطة من (ب).

3- هو أبو زيد عبد الرحمن ابن الشيخ قاسم ابن القاضي المكناسي: ثم الفاسي، أخذ عن سيدي محمد بن يوسف التاملي؛ وهو عمده وأجازه وغيره، وعنه جماعة منهم أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي وشيخ القراء بمصر أبو عبد الله محمد بن محمد الأفراني. له تأليف في طبقات الصوفية والفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع وبيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات علي التيسير. وأجوبة نظمًا نثرًا في أحكام الضبط والرسم وغير ذلك، توفي سنة 1082 هـ، ينظر: سلوة الانفاس لمحمد بن جعفر بن إدريس 2/ 296-297، الأعلام لخير الدين الزركلي 3/ 323.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبت¹"، رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتاب الجامع²، وفي رواية: "فهو أقطع"³، وفي رواية: "فهو أجزم"⁴ بالجيم والذال المعجمة، ومعنى الجميع أنه ناقص غير تام وإن تم حسا.

وقال الشيخ جلال الدين المحلي⁵ عن صاحب الاستغناء عن شيخه أبي بكر التونسي: "أجمع علماء كل أمة أن الله افتتح كل كتاب ببسم الله الرحمن الرحيم"⁶، قال الحافظ ابن حجر: "وقد استقر عمل المصنفين على افتتاح كتب العلم بالتسمية"⁷، والكلام عليها مشهور غير محصور إلا أنه ينبغي التعرض هنا لفوائد ثلاث:

-
- 1- أخرجه أحمد رقم 8712، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة، رقم: 10258، وفي عمل اليوم والليلة، ما يستحب من الكلام عند الحاجة، ص 346.
 - 2- رواه الخطيب بلفظ "أقطع"، ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2/ 69-70.
 - 3- أخرجه أحمد رقم: 8712، ابن ماجه: أبواب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم: 1894، والنسائي في عمل اليوم والليلة، ما يستحب من الكلام عند الحاجة، ص 345، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2/ 69.
 - 4- أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام رقم: 4840.
 - 5- هو الإمام جلال الدين أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المحلي، ولد في مستهل شوال سنة إحدى وتسعين وسبعمائة 791 هـ، أخذ عن الإمام الفقيه برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البيجوري وعن الإمام المحدث جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكناقي العسقلاني البلقيني، توفي سنة: 864 هـ، ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد الحنبلي المتوفى سنة: 1089 هـ، 9/ 447-448، الأعلام 5/ 333.
 - 6- ينظر هذا النقل في روح المعاني للآلوسي 1/ 41.
 - 7- ينظر: فتح الباري، 1/ 29.

الأولى: في معنى الاشتقاق في أسمائه¹ تعالى، قال الشيخ الخطاب: "حيث ذكر الاشتقاق في أسمائه تعالى، فالمراد منه أن المعنى المذكور ملاحظ في ذلك الاسم، وإلا فشرط المشتق أن يكون مسبوقا بالمشتق منه، وأسماء الله تعالى قديمة لأنها من كلامه، حتى أنكروا إطلاق الاشتقاق للإيهام، وقالوا إنما يقال في مثل [أ/ 4] اسمه السلام فيه معنى السلامة، وفي الرحمن [ج/ 2] فيه معنى الرحمة، قالوا والأشياء مشتقة من الأسماء لحديث: "هي الرحم وأنا الرحمن، اشتقت لها اسما من اسمي"²، وقال حسان³:

وَشَقَّ لَهُ مِنْ اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ فَذُو الْعَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدٌ
وفيه نظر"⁴، انتهى كلامه.

قلت: وكان وجه النظر هو أن الاشتقاق من عوارض الألفاظ، وكل لفظ فهو حادث، والموصوف بالقدم في أسمائه تعالى هو معانيها، ولا يعرض لها الاشتقاق؛ نعم يقدر الإشكال على وجه بين فيقال: قد شاع أن المشتق فرع، والمشتق منه أصل، وفرعية اللفظ تابعة لفرعية معناه، فيكون معنى المشتق منه سابقا، ومعنى المشتق لاحقا، مع أن المشتق قديم، والسبقية عليه مستحيلة، ويجب أيضا بمنع هذا؛ وذلك أن المشتق من أسمائه تعالى لا يلزم أن يكون قديما على كل حال، فإنه تارة يشتق من أوصاف الأفعال، كالخلق

1- في (أ) و(ب): بأسمائه.

2- أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب صلة الرحم، رقم: 1694، والترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في قطيعة الرحم، رقم: 1908.

3- هو أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، شاعر النبي صلى الله عليه وسلم وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام. وكان من سكان المدينة، تنظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد 4/ 322، تهذيب الكمال 6/ 16، وسير أعلام النبلاء 2/ 512.

4- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للخطاب: 1/ 12.

يشتق منه الخالق، فيكون مفهومه ذاتا لها الخلق، وهذا المفهوم المركب من الذات والخلق والنسبة التي بينهما لا يصح أن يقال في مجموعته قديم، بل لا قديم فيه إلا الذات العلية، فلا استحالة في تأخره عن المشتق منه الذي هو الخلق، وكذا يقال في كل ما اشتق من صفات الأفعال؛ كالرازق والمحيي والمميت ونحوها، وتارة يشتق من صفات المعاني كالقادر من القدرة، والمريد من الإرادة، والعالم من العلم، وهذه يكون المشتق فيها مع المشتق منه قديما، والسبقية التي بينهما عقلية لا زمانية، كالترتب¹ الذي بين القدرة والإرادة والعلم وبين الحياة؛ فإن الحياة شرط في الثلاثة الأولى، والشرط سابق على المشروط سبقا عقليا لا زمنيا على ما قرر في علم الكلام والله أعلم.

الثانية: قال الشيخ الحطاب: "نقل الدماميني² في حاشية البخاري عن بعض المتأخرين أن صفة³ الله تعالى [التي]⁴ هي على صيغة المبالغة كرحيم وغفور كلها مجاز، إذ هي [ب/ 3] موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها، لأن المبالغة هي أن تثبت للشيء أكثر مما له، وإنما يكون ذلك فيما يقبل الزيادة والنقص، وصفاته تعالى [أ/ 5] منزهة عن ذلك [ج/ 3]، قال: وهي فائدة حسنة"⁵ انتهى.

1 - في (أ): فالترتب. وما أثبتته من (ب) و(ج).

2 - محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد؛ بدر الدين المعروف بابن الدماميني المالكي النحوي الأديب، له عدة مؤلفات منها: تحفة الغريب في حاشية مغنى اللبيب، وشرح البخاري، وشرح التسهيل، وشرح الخزرجية، وجواهر البحور في العروض، والفواكه البدرية، من نظمه، ومقاطع الشرب، ونزول الغيث؛ وهو حاشية على الغيث المنسجم في شرح لامية العجم للصفدي، ت سنة 837، وقيل سنة 828هـ. ينظر: بغية الوعاة 1/ 67، وشجرة النور الزكية 1/ 346، والأعلام 6: 57.

3 - في (ج): صفات.

4 - زيادة من (ج).

5 - مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب: 12/ 1.

قال الشيخ ياسين¹: "يشبه أن يكون غلطا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة"².

قلت: وفيه نظر؛ لأن المبالغة النحوية يرجع حاصلها إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعاني كما [في]³ قطع و قطع بتشديد الأول وتخفيف الثاني، وكما في الشُّقْدَفِ⁴ والشُّقْنَدَفِ⁵، والأول مَرَكَبٌ خفيف والثاني ثقيل، فزادوا في المبنى لزيادة المعنى، وحيث حكموا بأن الرحمن أبلغ من الرحيم لكثرة حروفه، أو الرحيم أبلغ من الرحمن لكونه على وزن فعيل، لزم ما سبق في الإشكال، وهو أنه ثبت⁶ له تعالى من الرحمة في رحيم أكثر مما ثبت⁷ له في رحمن، على أن رحيمًا أبلغ، وبالعكس على أن رحمانا أبلغ، والأكثرية والأقلية لا يكونان إلا في قابل الزيادة والنقصان، وذلك مستحيل في حقه تعالى وفي حق أوصافه العلية، فالسؤال باق بحاله بل [و]⁸ الجواب الحق أن المبالغة ترجع إلى المتعلق،

1- هو الشيخ ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عُلَيم الحمصي، ويعرف بالعليمي، أخذ العلم عن شهاب الدين الغنيمي وعبد الله بن عبد الرحمن الدنوشري، له عدة مؤلفات من أشهرها تعليقه على حاشية التصريح لخالد الأزهرى. توفي سنة: 1061، ينظر الأعلام للزركلي: 8/ 130.

2- حاشية على شرح التصريح على التوضيح 8/ 1.

3- زيادة من (ج).

4- الشقْدَف، كقنفذ، وهو مركب م معروف بالحجاز، أكبر من الهودج يستعمله العرب، يركبه الحجاج إلى بيت الله الحرام، والجمع: شقْداف. ينظر: القاموس المحيط 1/ 825، وتاج العروس 23/ 525.

5- الشقْنَدَف، بالكسر، فليس من كلامهم، قال: وسمعت بعض مشايخي يقول: إنه مر رجل على عراقي، فقال له: ما تسمون هذا عندكم فقال: الشقْنَدَف، فقال: أليس هو الشقْدَف قال: لا، ألا تدري أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، وهذا أعظم من شقْدافكم، وأوسعها جرما. ينظر: القاموس المحيط مادة (ش ق د ف)، وتاج العروس (ش ق د ف).

6- في (ج): أثبتت.

7- في (ج): أثبتت.

8- زيادة من (ج).

ولا شك أن المتعلق يقبل الزيادة والنقصان؛ فإن الرحمة إذا تعلقت بواحد صار الواحد متعلقا لها، فإذا زيد عليه ثان وثالث ورابع وهكذا ازداد بقدر ما زيد عليه، وحينئذ فالزيادة والنقصان حقيقيان، والمبالغة راجعة لذلك، ويؤيده أنهم لما استدلوا على أبلغية الرحمن استدلوا بما في الأثر وهو: "يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا"¹، فلما رأوا الرحمن شاملا لأهل الدنيا والآخرة، والرحيم مختصا بأهل الدنيا، حكموا بأبلغيته، وليس ذلك إلا بحسب المتعلق كما ترى والله أعلم .

الثالثة: هل جملة البسملة خبرية [أو إنشائية؟ وقد أشكل الأستاذ الصفوي² كلا منهما؛ أما الخبرية]³ فلأن من شأن الخبر أن يتحقق مدلوله بدونه، وما نحن فيه ليس كذلك؛ لأن كلا من مصاحبة الاسم والاستعانة به من تنمة الخبر، وهما لا يتحققان إلا بهذا اللفظ⁴، اللهم إلا أن يجوز مثل ذلك كما قيل في: "أتكلم" مخبرا بتكلم حصل بهذا اللفظ، وذلك محل نظر تام.

قلت: وقد تبعوه على هذا الإشكال، وعندي أنه⁵ اشتباه منشؤه توهم أن وجود أحد طرفي النسبة هو عين وجودها، وذلك [أ/ 6] أن المصاحبة نسبة بين مصاحب بالكسر

1- قال البلقيني معلقا على هذا الأثر ومثله: "هذان الأثران لا يعرفان بل الوارد: "رحمان الدنيا والآخرة ورحيمهما" أخرجه الحاكم في المستدرك مرفوعا، ينظر: حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي 1/ 149.

2- قطب الدين أبو الخير عيسى بن محمد الحسني الإيجي المعروف بقطب الدين الصفوي، درس القرآن على يد خاله معين الدين الإيجي وأخذ علم النحو والصرف على أبيه. وأخذ العلم على جلة من العلماء منهم أبو الفضل الكازروني والقاضي شهاب الدين الهندي وغيرهما. له عدة مؤلفات منها: حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي على الفروع في أصول الفقه، حاشية على شرح الكافية للجامي، رسالة في الحمدلة، توفي سنة 953 هـ.

3- زيادة من (ج).

4- ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع 1/ 3.

5- أنه: ساقطة من (ج).

وهي¹ معنى العامل، وبين مصاحب بالفتح وهو معنى المجرور، والذي وجد عند التلظف بهذا الذكر هو المصاحب بالفتح الذي هو اسم الله تعالى، [و]² أما المصاحبة فلا يوجد معناها لكونها نسبة حتى يوجد معنا العامل، فإن قدرنا العامل من مادة التأليف مثلاً فمعناه لا يوجد بتمامه [حتى يكمل التأليف، وعند ذلك توجد المصاحبة المقصودة، إذ لو وجدت قبل كمال التأليف]³ لزم عليه وجود⁴ النسبة قبل أحد الطرفين وذلك باطل.

فإن قلت: [و]⁵ لو كانت لا توجد إلا بعد كماله، لزم عليه أن أول التأليف ووسطه بل وآخره لا مصاحبة بينهما وبين اسم الله.

قلت: إذا وجد أول التأليف وجد معه أول المصاحبة، وإذا وجد وسطه وجد معه وسط المصاحبة، وإذا وجد آخره وجد معه آخر⁶ المصاحبة، فكما أن التأليف ماهية اعتبارية [ب/ 4] لها أول وآخر ووسط، فكذلك المصاحبة، وكما أن ماهية التأليف عبارة عن مجموع أفعال كثيرة ينسحب عليها اسم التأليف، فكذلك معنى المصاحبة عبارة عن مجموع تبركات وانحياشات⁷ كثيرة لله تعالى ولاسمه العزيز ينسحب على مجموعها اسم المصاحبة، وهذا معنى قولهم إن تقدير الفعل من مادة التأليف يؤذن بانسحاب المصاحبة على جميع التأليف، وأما إذا قدر الفعل من مادة الابتداء فمعناه يوجد بأول كلمة من

1- في (ج): وهو.

2- زيادة من (ج).

3- زيادة من (ج).

4- في (ب): لزوم.

5- زيادة من (ج).

6- في (أ) و(ب): أول، ولا يصح.

7- انحياش: ويقال: حاش لله أي تنزيها له ولا يقال حاش لك قياساً عليه، ينظر: مختار الصحاح مادة (ح و ش).

التأليف بعد البسملة؛ وعند¹ ذلك يوجد معنى المصاحبة الذي هو الانحياش إلى الله تعالى وإلى اسمه العزيز، فظهر أن معنى المصاحبة لا يوجد إلا إذا وجد معنى العامل، فبطل ما توهم من حصوله بهذا اللفظ حتى ظن أنه إنشاء والله أعلم.

وبسط هذه المسألة مع التنبيه على مواضع الاعتراض فيها لا يليق بهذا المختصر، وإنما² قياسها على "أتكلم" الحالي وكونه يدل على كلام حصل به في حال النطق به ففيه نظر من وجهين:

أحدهما: أنه يقتضي وجود معنى المصاحبة قبل وجود معنى العامل، وقد سبق بطلانه.

ثانيهما: أن بطلان دلالة "أتكلم" على كلام حصل به في الحال مما لا ينبغي الشك فيه، وحيث إن "أتكلم" مشتق من الكلام؛ والكلام لا بد أن يتضمن إسنادا مفيدا [ج/ 4] وبعد ذلك يشتق منه الفعل الذي هو "أتكلم"، فيدل بصيغته على الزمان، وبمادته على [أ/ 7] الكلام، وإذا فرض أنه لا كلام أصلا سوى هذا الفعل لزم أن مدلول مادته غير موجود، فيلزم وجود المشتق بدون المشتق منه، وهو باطل.

فإن قلت: لا نسلم أن الكلام غير موجود، فإن "أتكلم" فعل أسند إلى فاعل فانعقد بينهما إسناد، فيكون ذلك كلاما، ومنه اشتق الفعل الذي هو "أتكلم"، قلت: مردود من وجوه:

1- في (ج): وغير.

2- في (ج): وأما.

أحدهما: أنه يلزم عليه أن يكون المشتق الذي هو "أتكلم" سابقا على المشتق منه الذي هو الكلام؛ لأن الفرض أن هذا الكلام متأخر عن وجود الفعل، وموقوف على إسناده إلى فاعله؛ وحيث أن كون الفرع سابقا على الأصل وهو باطل.

ثانيها: إن الكلام الذي يطلب تقدمه على الفعل هو الكلام المدلول عليه بالمادة، وهذا الكلام الذي انعقد من الإسناد هو غير مدلول المادة، فوجوده لا ينفع.

ثالثها: وقد لاح مما فوه أن الكلام الذي هو مدلول المادة إذا لم يوجد صار الفعل هذيانا؛ إذ¹ حاصله صورة بلا مادة، فيكون مختلا، فإسناده إلى الفاعل إسناد مختل، فلا ينعقد منهما كلام، ولذا يحكم في العادة بخطأ من نسب إلى نفسه كلاما بمجرد هذا الفعل، والعادة نسابة للأشياء.

وأما ما يتعلق باحتمال الإنشائية من الأبحاث والتعرض لموانع الغلط في كلام من تعرض لهذه المسألة فله موضع آخر يليق به.

ثم قال:

1. حَمْدًا لِمَنْ حَفِظَ الْقُرْآنَ لِلْأَبَدِ مُسَهِّلًا لِذَوِي التَّجْوِيدِ وَالسَّنَدِ

إنما أتى بالحمد بعد البسملة لما رواه الحاكم وصححه من قوله عليه السلام: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع"²، فحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي، وحديث الحمد على الابتداء الإضافي، ولم يعكس؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا

1- في (ج): إذا.

2- أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام، رقم: 4840، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم: 1894.

على تقديم البسملة في أول الفاتحة، ولأن معنى الحمد هو الوصف بالجميل، ولا شك أن البسملة متضمنة لذلك [ب/ 5] وزيادة؛ فهي كالأعم، والحمد كالأخص، والأخص يؤخر عن الأعم في الذكر على ما هو معروف.

وقوله: "حمدا" يحتمل أنه منصوب بمصدر؛ أي الحمد، أو بفعل أي أحمد، وعلى الأول تكون الجملة اسمية، [أ/ 8] وعلى الثاني تكون فعلية، وقد اختلفوا في الترجيح بينهما فمنهم من رجح الاسمية لأمر:

أحدها: ما فيها من الاستغراق المستفاد من "ال".

ثانيها: ما فيها من الاستحقاق المستفاد من اللام الجارة.

ثالثها: ما فيها من الدوام والثبات.

رابعها: ما فيها من هضم الحامد نفسه، حيث لم ينسب الحمد إلى نفسه.

ومنهم من رجح الفعلية وأجاب عن هذه الأمور:

أما الأول: فلأن الجملة الفعلية في مقام المدح، الذي هو مقام الخطابة¹، تفيد الاستغراق، فلم تزد عليها الاسمية بهذا المعنى حتى تفوقها.

وأما الثاني: فلأن الاستحقاق المستفاد من اللام الجارة يعود على الجملة الاسمية بالتوهين والتضعيف؛ لأنه يخصص الحمد الذي فيها بمعناه، فكأنه قيل: أثني على الله تعالى باستحقاقه للحمد، فلم يصفه إلا بالاستحقاق، ولا كذلك الفعلية؛ فإنه إذا قيل أحمد الله، كان معناه أصفه بكل جميل، استحقاقا كان أو غيره.

فإن قلت: من أين جاء العموم؟

قلت: من المقام؛ لأن الحمد هو الوصف بالجميل، وكل من أوصافه تعالى جميل، ورعاية جميعها واجب في مقام الخطابة الذي هو مقام المدح والتعظيم، وهذا بخلاف الاسمية، لأن الجميل فيها خص بكونه هو الاستحقاق المذكور، فصارت الفعلية أبلغ.

وأما الثالث: فلا نسلّمه؛ فإن المجرور يتعلق إما بفعل أو باسم كالفعل، وكل منهما يفيد الحدوث، فبطل إفادتها للدوام والثبات.

وأما الرابع: فلأن هضم النفس مقام احتقار وخوف، ومقام التحدث بالنعمة والشكر أعلى منه، فإن الحامد بنسبة الحمد إلى نفسه متحدث بأن الله تعالى أقدره عليه وألهمه إليه.

قلت: ويجاب عن الأول بأن الجملة الاسمية تفيد العموم بحسب المقام وبحسب الأداة التي فيها، والفعلية لا تفيده إلا بالمقام¹، وما لعمومه دليلان أقوى، فالاسمية أقوى، ولو سلم أن الاسمية لا تفيده إلا بحسب الأداة فهي أيضاً أقوى؛ لأن الأداة وضعت للعموم، ولا كذلك المقام فعموم الفعلية ضعيف.

وعن الثاني: بأن الاستحقاق المذكور لا يمكن تخصيص الجميل [أ/ 9] به؛ لأن الاستحقاق مستفاد من اللام الجارة وهي متعلقة بالخبر، والوصف بالجميل مستفاد من المبتدأ الذي هو الحمد، وقد علم أن الخبر حكم على² المبتدأ لا أنه قيد وتخصيص له، فبطل كون الاستحقاق قيّداً في معنى الجميل المستفاد من المبتدأ، وبطل أيضاً قولهم إن

1- في (ج): بمقام.

2- على: ساقطة من (ج).

معنى الجملة الاسمية: أثني على الله تعالى باستحقاقه للحمد، بل معناها أن الثناء على الله تعالى بكل وصف جميل يستحقه تعالى، أي ثابت له على سبيل الاستحقاق، فالعموم المستفاد من الفعلية مستفاد من الاسمية، وزادت [ج/ 5] الاسمية بفائدة معنى اللام.

واعلم أن الذي بسط كون الجملة الفعلية أعم من الاسمية هو الشهاب العبادي¹ في حواشيه على الجلال المحلي، وحاصل ما بسطه باختصار أن الحمد هو وصف بالجميل، والوصف² يصدق بسبعة أمور:

الأول: كونه مستحقاً للحمد.

الثاني: كونه موصوفاً بالجميل.

الثالث: نفس الصفة.

الرابع: مجموع هذه الثلاثة.

الخامس: مجموع الأول والثاني.

السادس: مجموع الأول والثالث.

السابع: مجموع الثاني والثالث.

1- هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ العبادي المصري الشافعي، أخذ عن الشيخ ناصر الدين اللقاني، وشهاب الدين البرلسي المعروف بعميرة، وقطب الدين عيسى الصفوي، له عدة مؤلفات منها: حاشية الآيات البيئات على شرح جلال الدين المحلي، وشرح الورقات لإمام الحرمين، توفي سنة: 994 هـ. ينظر: الأعلام للزركلي 1/ 198، وشذرات الذهب 8/ 434.

2- في (ج): والجميل.

فإذا قلت نحمدك فمعناه [ب/ 6] نصفك بالجميل فيصدق بها كلها، وإذا قلت الحمد لله، فمعناه نصفك بأنك مستحق للجميل، فهو خاص بالاستحقاق، وثناء بصفة واحدة من السبعة، فتكون الفعلية الشاملة لها كلها أبلغ¹ انتهى المراد منه.

وفيه نظر؛ فإننا لا نسلم أن الاسمية لم توجد فيها تلك الأمور السبعة، وبيانه أن قولنا الحمد لله فيه أمران: أحدهما الحمد، والآخر الله.

[أما الحمد فمعناه]² الوصف بالجميل، وهذا الجميل يحتمل كونه نفس الصفة، أو الوصف بها، أو استحقاق الجميل، أو المركب من اثنين وهو ثلاثة، أو المركب من ثلاثة وهو واحد.

وأما الثاني³ فمعناه أن ما قدم ثابت لله على سبيل الملك والاختصاص أو الاستحقاق، على الاختلاف في معنى اللام، فخرج أن عموم الفعلية موجود في الاسمية وزادت بمعنى اللام التي في الخبر فهي أبلغ من الفعلية والله أعلم.

وفي هذا التقسيم نظر أيضا وهو أن هذه الثلاثة أعني كونه موصوفا بالجميل وكونه مستحقا للجميل [أ/ 10] ونفس الصفة فيها تكرار وتداخل؛ لأن الصفة صادقة بالمعاني والمعنوية والسلبية والاعتبارية، فكونه موصوفا بالجميل وكونه مستحقا له داخلان تحت الصفة، فانتفى القسمان الأولان فانتفت الأقسام السبعة ولم يبق منها إلا واحد وهو نفس الصفة؛ وعليها يحمل الجميل، فعموم الجملة بعمومه، وعمومه بعموم الصفة، ولا يتوقف على تلك الأقسام السبعة، خلافا للشهاب العبادي رحمه الله تعالى.

1 - الآيات البينات للإمام أحمد بن القاسم العبادي على شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين المحلي 1/ 17.

2 - زيادة من (ج).

3 - ساقطة من (ب).

وعن الثالث¹: بأن العامل في المجرور وإن أفاد الحدوث فإنه لا ينافي الدوام، إذ حاصله أن هذا الأمر المتجدد دائم فهي تفيد التجدد بعجزها والدوام بصدرها نظير ما قيل في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾² أن الجملة تفيد الدوام التجديدي.

وعن الرابع: بأننا لا نسلم أن من نسب الحمد إلى نفسه فقد تحدث بأن الله تعالى أقدره عليه حتى يكون ذلك من باب شكر النعم، وإنما أكثر ما فيه أن الحمد لله صدر منه، وهذا المعنى مستفاد من الجملة الاسمية لأن الغرض منها إنشاء الحمد، وكل من أنشأ شيئاً فقد صدر منه، فأفادت ما أفادته الفعلية مع رعاية حسن الأدب، والله در ابن أبي شريف³ حيث يقول: "ولا يدعي أن الافتتاح بسوى ما افتتح الله به كتابه أبلغ من الافتتاح به إلا من ذهل عن منافاة ذلك للأدب مع الكتاب العزيز"⁴، فتبين بهذا أن الجملة الاسمية أرجح من الفعلية، فيقدر العامل مصدراً، لتكون الجملة اسمية لرجحانها، ولموافقتها للمعطوف بعد في قوله: "ثم الصلاة على من قد سرى" إذ هي اسمية بلا إشكال.

وقوله: "حفظ القرآن للأبد" يشير به إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁵ بناء على أن الضمير عائد للذكر، وعليه الحكاية المشهورة عن بعض

1- هذا تتممة التعقيب على تعقيب المرجحين للجملة الفعلية على الاسمية.

2- سورة البقرة: 14.

3- هو كمال الدين أبو المعالي محمد بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف المقدسي الشافعي، أخذ عن كثير من العلماء كابن حجر، والعز البغدادي، وأبي الفتح المراغي وغيرهم، له عدة مؤلفات؛ منها: الإيساعد بشرح الإرشاد، والتاج والإكليل على أنوار التنزيل، وغيرهما، توفي سنة: 923. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي 10/ 166، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني 2/ 243.

4- ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع 1/ 15.

5- سورة الحجر: 9.

الأئمة؛ حيث سئل لم وقع التبديل في التوراة وغيره ولم يقع في القرآن؟ فأجاب بأن القرآن تولى الله حفظه، وما تولاه الله لا يضيع، وغيره من الكتب است حفظت أممهم عليها قال الله تعالى: ﴿بِمَا أَسْتَحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءً﴾¹ فوقع فيها التبديل لذلك.²

وقد اختلف العلماء في التبديل الواقع في التوراة ونحوه هل هو [أ/ 11] تبديل للمعاني لا للألفاظ أو للألفاظ؟ وعليه فهل وقع في جميعها أو في أكثرها على أقوال:

الأول: أنها³ بدلت كلها، وهو مقتضى القول بجواز امتهاها وهو إفراط ومكابرة، فإن الآيات والأخبار كثيرة في أنه بقي منها أشياء كثيرة لم تبدل، من ذلك [ب/ 7] قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾⁴ الآية، ومن ذلك قصة رجم اليهوديين وفيه وجود آية الرجم، ويؤيده قوله تعالى: ﴿فُلْ قَاتُوا بِالتَّوْرَةِ قَاتِلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁵.

الثاني: أنه وقع التبديل في معظمها، وأدلتة كثيرة، وينبغي حمل إطلاق الأول عليه.

الثالث: أن⁶ التبديل وقع في اليسير منها وبقي الكثير سالما، ونصره الشيخ ابن تيمية في كتابه الرد الصحيح على من بدل دين المسيح¹.

1 - سورة المائدة: 46.

2 - الإمام المقصود هو سفيان بن عيينة، وتنظر القصة المشهورة في تفسير القرطبي 6/10.

3 - في (ج): وإنما.

4 - سورة الأعراف: 157.

5 - سورة آل عمران: 93.

6 - أن: ساقطة من (ج).

قلت: ويؤيده ما في تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب²؛ فإنه تعرض للأمور التي تناقضت فيها الأناجيل الأربعة؛ إنجيل متى وإنجيل ماركوس وإنجيل لوقا وإنجيل يوحنا، فسررد المواضع المتناقضة بينهم، والمواضع التي اتفقوا عليها، ولا يصح أن تكون من كلام الله تعالى، وبين أن هؤلاء الأربعة لم يدركوا عيسى عليه السلام³.

الرابع: أن التبديل إنما وقع [ج/ 6] في المعاني دون الألفاظ، وإليه ذهب البخاري⁴، وهو يحكى⁵ عن ابن عباس ووهب بن منبه⁶، واستدل له بقوله تعالى: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾⁷، وعورض بقوله تعالى: ﴿بِمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾⁸، واستدل أيضا بأن نسخ التوراة في الغرب والشرق والجنوب والشمال لا تختلف، ومن المحال أن يقع التبديل وتتوارد النسخ بعده على منهج واحد، وعورض بأن الله تعالى بعد أن وصف الصحابة رضي الله عنهم بما في سورة الفتح قال: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ﴾⁹ الآية، وليس ذلك في شيء من نسخ

1- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لتقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرانی (ت: 728هـ)، 407/2.

2- لأبي محمد عبد الله الترجمان الميورقي.

3- ينظر: تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب للقس إنسلم تورميدا الشهير بعبد الله الترجمان الأندلسي: 73/66.

4- قال رحمه الله: "وَلَيْسَ أَحَدٌ يُزِيلُ لَفْظَ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَكِنَّهُمْ يُحَرِّفُونَهُ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ"، ينظر: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت: 256هـ)، كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: "بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ".

5- في (ب) و(ج): محكي.

6- ينظر: فتح الباري 17/605-606.

7- سورة الأنعام: 116.

8- سورة البقرة: 180.

9- سورة الفتح: 29.

التوراة والإنجيل، فلو كانا غير مبدلين لوجد فيهما ما حكى الله عنهما، وقال تعالى: ﴿قَوْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾¹، وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾²، وقال تعالى: ﴿يَحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾³، [أ/ 12] وفي نُسَخ الإنجيل من الكفر ما لا يقوله عاقل، فكيف يكون غير مبدل؟ وفي التوراة أيضا من الأمور المنكرة شيء عظيم، وقد بسط ذلك الشيخ عبد الحق الإسلامي الأندلسي⁴، وقد كان من أحبار اليهود، والشيخ عبد الله الميورقي⁵، وقد كان من أحبار النصارى، وبسطه أيضا من علماء الإسلام الشيخ أبو محمد بن حزم⁶ والشيخ تقي الدين بن تيمية⁷ والشيخ ابن القيم تلميذه⁸ والحافظ ابن حجر في الشرح⁹ وغيرهم، وهذه المسألة وإن كانت أجنبية لكنها حسنة والله أعلم.

1- سورة البقرة: 78.

2- سورة آل عمران: 77.

3- سورة المائدة: 43.

4- هو أبو محمد عبد الحق بن سعيد بن محمد المغربي المالكي، وهو من شيوخ لسان الدين بن الخطيب، من تأليفه: الجازمة على الرسالة الحاكمة لأبي بكر المعافري، والحسام المحدود في الرد على اليهود، ينظر: الأعلام 3/ 282، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة 91/5.

5- أبو محمد عبد الله بن عبد الله الترجمان الميورقي، كان قسانصرانيا اسمه «أنسيلم تورميديا»، لقب بالترجمان لانشغاله بترجمة الرسائل التي ترد إلى السلطان أبي عبد الله من قبل الإفرنج، أسلم وألف كتاب تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب وغيره وكان وزيرا في تونس (ت: 832). ينظر: كشف الظنون 3/ 362، هدية العارفين 5/ 568، معجم المؤلفين 6/ 78.

6- رسائل ابن حزم الأندلسي (ت: 456هـ)، 3/ 137.

7- ينظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح 2/ 395 وما بعدها.

8- ينظر: إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان لمحمد بن أبي بكر بن أيوب شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، 2/ 351 وما بعدها.

9- ينظر: فتح الباري، 17/ 604 وما بعدها.

وقوله: "مسهلا لذوي التجويد والسند" إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾¹ وقد اختلف في هذا التيسير على قولين:

أحدهما: أن المراد تسهيله للحفظ، قال أصحاب هذا القول: وهذا معلوم بالمشاهدة، فإنه يحفظه الأطفال الأصاغر وغيرهم حفظا بالغيا، بخلاف غيره من الكتب، وقد روي أنه لم يحفظ شيء من كتاب الله تعالى عن ظهر قلب إلا القرآن.

ثانيهما: أن المراد تسهيله للفهم والاتعاظ به، مما تضمن من البراهين والحكم البالغة.

قلت: وكلاهما والحمد لله حاصل، فلا معارضة بينهما، ولا يرد على الأول أن عزيزا كان يحفظ التوراة فأملأها على اليهود بعد الخراب الأول خراب بخت نصر، ولذلك ادعوا بنوته لله، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا، لأن ابن القيم نص على أنه لم يحفظها كلها، وإنما كان يحفظ منها جملة وافرة، فأملأها عليهم، قال: فليست التوراة التي بأيدي اليهود هي التوراة التي أنزلت على موسى بل هي التي أملاها عليهم عزيز، وهي بعض من الأولى لا كلها، ثم بدلوا وزادوا ونقصوا بعد ذلك².

ويجوز في قوله: "مسهلا" أن يكون اسم فاعل، حال من ضميره تعالى، أو اسم مفعول، حال من القرآن.

وأصحاب "التجويد والسند" هم أئمة القراء أهل [ب/ 8] الله وحملة كتابه العزيز، والكلام على التجويد والسند موكل إلى علم آخر.

ثم قال:

1 - سورة القمر: 17.

2 - ينظر: هداية الحيارى 2/ 421-422، وإغاثة اللهفان من مصايد الشيطان 2/ 1144.

2. ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ قَدْ سَرَى وَعَلَا فَخُصَّ بِالْقُرْبِ وَالْإِكْرَامِ وَالْمَدَدِ

أتبع رحمه الله تعالى حمد الله تعالى بالصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم [أداء لبعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم]¹، إذ هو الواسطة [أ/ 13] بين الله [تعالى]² وبين العباد في جميع النعم الواصلة إليهم التي أعظمها الهداية للإسلام، فكل ذلك على يديه وبركته صلى الله عليه وسلم، وامتنالا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾³، وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: "كل كلام لا يذكر الله تعالى فيه فيبدأ به وبالصلاة عليّ فهو أقطع ممحوق من كل بركة" أخرجه الديلمي في مسند الفردوس⁴ [وأبو موسى]⁵ المديني⁶ والخليلي⁷ والرهاوي في الأربعين⁸ قال الحافظ السخاوي: "وسنده ضعيف"⁹، وقد اتفق العلماء على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، واغتناما للثواب الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم: "من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب"¹⁰ ذكره في الشفا¹¹، قال العراقي في تخريج

1- زيادة من (ج).

2- زيادة من (ج).

3- سورة الأحزاب: 56.

4- الديلمي 3/ 297 ح 4760 بدون ذكر: والصلاة عليّ.

5- زيادة من (ج).

6- ينظر: المجموع المغيث في غريبى السنة والحديث 1/ 190.

7- الإرشاد: 1/ 449، رقم 119.

8- كما في التلخيص الحبير 3/ 152.

9- الأجوبة المرضية: 1/ 203.

10- أخرجه الطبراني في الأوسط 1835، وابن الجوزي في الموضوعات 1/ 228.

11- الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى (ت: 544هـ)،

أحاديث الإحياء: "رواه الطبراني في الأوسط وأبو الشيخ في الثواب والمستغفري في الدعوات من حديث أبي هريرة بسند ضعيف"¹.

والكلام على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم طويل جدا لا يسعه هذا المختصر، غير أني لا أخليه من فائدتين:

الأولى: إفراد الصلاة عن السلام وعكسه.

وقد اختلف في كراهة ذلك؛ أما إفراد السلام كأن يقال: "قال عليه السلام" فصرح ابن الصلاح بكراهته²، وقال ابن مهدي⁴ كما رواه ابن بشكوال⁵ وغيره: "إنها تحية الموتى"⁶. وصرح النووي رحمه الله تعالى بكراهة إفراد أحدهما عن الآخر متمسكا بورود الأمر بهما معا في الآية⁷.

وقصر ابن الجزري رحمه الله تعالى الكراهة على ما وقع في الكتب التي رواها الخلف عن السلف لأن الاقتصار على بعضه خلاف الرواية؛ قال: فإن ذكر رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اللهم صل عليه مثلاً فلا أحسب أنهم يكرهونه¹.

1- تخريج أحاديث الإحياء ص: 367.

2- في (أ) و(ب): في كراهته، والانصب ما أثبتته من (ج).

3- قال رحمه الله: "ويكره أيضا الاقتصار على قوله عليه السلام والله أعلم بالصواب"، معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح، ص: 190.

4- كذا ورد في فتح المغيث للسخاوي، ولعله أبو جري جابر بن سليم راوي حديث: "إنها تحية الموتى".

5- لم أقف على هذا النقل في مؤلفات ابن بشكوال.

6- عن أبي جري جابر بن سليم قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت عليك السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الموتى. أخرجه أبو داود: 5209، والترمذي: 2722.

7- يقصد الآية 56 من سورة الأحزاب، ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي 1/ 44.

وقصر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى الكراهة على ما إذا كان يقتصر على أحدهما دائماً؛ إما [ج/ 7] أن يصلي دائماً أو يسلم دائماً فيكره للإخلال بالأمر الوارد من الإكثار منهما والترغيب فيهما؛ قال: وإن كان يصلي تارة ويسلم أخرى من غير إخلال بواحد منهما فلم أقف على دليل يقتضي الكراهة، نعم هو خلاف الأولى لأن الجمع بينهما مستحب²، ولعل النووي رحمه الله تعالى وقف على دليل الكراهة، [أ/ 14] إذا قالت حذام فصدقوها.

وقال حمزة الكناني³: "كنت أكتب الحديث فأكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه، ولا أكتب وسلم، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال مالك لا تتم الصلاة عليّ؟ فما كتبت [بعد]⁴ صلى الله عليه إلا كتبت وسلم" رواه ابن الصلاح والذهبي بلفظ: "أما تختم الصلاة عليّ في كتابك" عن ابن منده عنه⁵.

وقال ابن عبد الدائم: "كنت أكتب لفظ الصلاة دون السلام⁶ فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي: لم تحرم نفسك أربعين حسنة؟ قلت: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: إذا جاء ذكرى تكتب صلى الله عليه ولا تكتب وسلم وهي أربعة أحرف كل

1- ينظر: مفتاح الحصن الحصين لابن الجزري، ص: 281.

2- ينظر: فتح الباري 14/ 391.

3- هو أبو القاسم حمزة بن محمد بن علي بن العباس الكناني المصري، محدث الديار المصرية، حدث عنه الدارقطني وابن منده وغيرهما، توفي سنة سبع وخمسين وثلاثمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء 16/ 179.

4- زيادة من (ج).

5- ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ص: 189، وسير أعلام النبلاء 16/ 179.

6- في (ج): التسليم.

حرف بعشر حسنات، قال: وعدهن¹ صلى الله عليه وسلم بيده أو كما قال"، انظر شرح الألفية للحافظ السخاوي رحمه الله تعالى².

الثانية: في كون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة لا ترد أو هي كسائر الأعمال.

وقد سئل الشيخ الولي الصالح سيدي محمد بن يوسف السنوسي³ عن هذه المسألة فأجاب بأنه رأى لأبي إسحاق الشاطبي في شرح الألفية أنها مقبولة لا ترد⁴، قال: "وكنتم أستشكله بأنه لو قطع بقبول ذلك لقطع للمؤمن المصلي على النبي [ب/ 9] صلى الله عليه وسلم بحسن الخاتمة، كيف وهي مخوفة مجهولة؟ وكنتم أجيب بأن معنى القطع بقبولها أنه إذا قضى الله تعالى للمصلي بحسن الخاتمة وجد حسنة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة لا ريب فيها بفضل الله، بخلاف سائر الحسنات فإنه لا وثوق بقبولها وإن مات صاحبها على الإيمان، ويحتمل أن يكون قبولها على القطع بمعنى أنها إذا صدرت من صاحبها على سبيل المحبة للنبي صلى الله عليه وسلم فإنه يقطع بحصول انتفاعه بها في الآخرة، ولو في تخفيف العذاب إن قضى الله عليه به ولو على سبيل الخلود

1- في (ج): وعدهم.

2- اختصر الشارح هذه الفائدة الأولى من كتاب السخاوي فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: 73/3.

3- هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، ان رحمه الله إماما عالما علما من أئمة أهل السنة والجماعة، له عدة تآليف اعتبر بعضها عمدة أهل المغرب والمشرق في العقيدة الأشعرية، توفي رحمه الله سنة 895 للهجرة. تنظر ترجمته في: المواهب القدوسية في المناقب السنوسية للإمام أبي عبد الله محمد بن عمر الماللي التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، لابن مريم ص: 237، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي ص: 563.

4- قال رحمه الله: "لأن الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم مستجابة على القطع". ينظر: شرح ألفية ابن مالك

المؤبد، لعظم موقع صحبة أشرف الخلق صلى الله عليه وسلم، وانظر إلى انتفاع أبي طالب في الآخرة بسبب محبته لنبينا صلى الله عليه وسلم، وانظر إلى انتفاع¹ أبي لهب بسقيه في نقرة الإبهام وتخفيف العذاب عنه في يوم [أ/ 15] الاثنين بسبب عتقه الجارية التي بشرته بولادة سيدنا ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم²، وإذا حصل هذا الانتفاع بسبب الحب الطبيعي وإن كان لغير الله فكيف بحب المؤمن لهذا السيد وصلاته عليه؟ اللهم آمنا من عذابك دينا وأخرى وأدخلنا في حرم نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم في الدارين بلا محنة"³، انتهى جوابه رضي الله عنه ونفعنا به.

قلت: لا يخفى حسن هذا الكلام عند كل مؤمن شديد المحبة في النبي صلى الله عليه وسلم لما اشتمل عليه من مزيد الاحترام وحسن الأدب مع الجنب العلي، غير أن القبول أمر توقيفي لا مجال للعقل فيه، فكان المناسب بذل الجهد في إيراد النص عليه من صاحب الشرع، ثم إذا ورد فلا إشكال وإلا فالمسألة مشكلة؛ لأن الأحاديث تواترت تواترا معنويا على أن العمل إذا كان لغير الله فإنه لا يقبل، فعلى هذا فمن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم غير مخلص في صلاته وقصد بها المراعاة وحب الذكر فصلاته مردودة لأنها من العمل لغير الله الذي وردت الأحاديث برده، فإن خصص القبول بالصلاة التي قارنها بإخلاص وتوفرت فيها شروط القبول فلا مزية لها حينئذ على بقية الأعمال لأن كل عمل توفرت فيه شروط القبول⁴ فهو مقبول.

1- هذه الجملة ساقطة في (ج).

2- ينظر: فتح الباري 381/11.

3- لم أقف على محله عند الشاطبي، وقد ذكره النبهاني في سعادة الدارين في الصلاة على سيد الكونين صلى الله عليه وسلم ص 57.

4- هذه الجملة ساقطة من (ج).

فإن قيل: ¹ الفارق موجود وهو أن القبول في الصلاة حينئذ قطعي وفي غيرها من الأعمال ظني.

قلنا: وهذا أيضا لا مجال للعقل فيه والنص لم يرد به، وكيف لا وبعد أن قال الله تعالى في كتابه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَفْبِلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ ² اختلف العلماء؛ فذهب القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله تعالى في طائفة إلى أنها مقبولة ظنا ³، وذهب الشيخ الأشعري في طائفة إلى أنها مقبولة قطعاً ⁴، فإذا كان هذا مع التصريح بالقبول في القرآن فكيف بمسألة النص فيها مفقود.

فإن قيل: معنى قبولها أنها لا تؤخذ في القصاص يوم القيامة.

قلنا: وهذا أيضا يحتاج إلى نص، وعموم الأخذ من الحسنات الوارد في أحاديث القصاص صادق عليها فلا تخرج منه إلا بنص.

وقد ذهب الشيخ محي الدين النووي وتبعه الحافظ [أ/16] ابن حجر إلى أن قراءة القرآن هي أفضل من سائر الأذكار ⁵، واحتجنا بحديث مدارس جبريل والنبى صلى الله عليه وسلم القرآن في رمضان لأن رمضان أفضل الشهور وجبريل أفضل الملائكة ونبينا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء فهذا الذكر أفضل سائر الأذكار، وحديث البيهقي "أفضل

1- في (ج): قلت.

2- سورة الشورى: 23.

3- ينظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني، ص: 427.

4- ينظر: مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، لابن فورك، ص: 171.

5- ينظر: المجموع 2/ 164، وفتح الباري 1/ 69.

عبادة أمتي تلاوة القرآن"¹ ونحوه دليل على ذلك، ولا يخفى أن قراءة القرآن تنقسم إلى مقبول ومردود.

والجواب [الأول]² الذي ذكره الشيخ رضي الله عنه إن أراد به أن الصلاة يقطع بقبولها بخلاف غيرها فقد سبق أنه يحتاج إلى نص، وإن أراد به أنها لا تذهب في القصاص فيجدها صاحبها قطعاً بخلاف غيرها، فقد سبق أيضاً أنه يحتاج إلى نص.

والجواب الثاني الذي ذكره [ب/ 10] رضي الله عنه أيضاً يحتاج إلى نص، وقد تظافرت النصوص من الكتاب [ج/ 8] والسنة بإحباط عمل الكافر وأن الإيمان شرط في القبول، وأبو طالب وأبو لهب خرجا من ذلك بنص فعدل بهما عن سنن القياس فلا يقاس عليهما والله أعلم.

ثم رأيت الحافظ السيوطي قال في الدرر المنتثرة ما نصه: "حديث عرضت عليّ أعمال أمتي فوجدت منها المقبول والمردود إلا الصلاة عليّ لم أقف له على سند"³ انتهى، ولو اطلعت عليه أولاً لما كتبت غيره إذ هو كاف في رد كلام الشاطبي وغيره والله أعلم.

وقوله: "على من قد سرى وعلا" أشار به إلى الإسراء والمعراج من باب اللف والنشر المرتب، وقد اختلف في أسرى [وسرى]⁴ فقليل: بمعنى واحد، وإليه ذهب الأكثر، وعليه كلام المصنف، وقيل: أسرى سار ليلاً، وسرى سار نهارة، وقيل: أسرى سار من أول الليل، وسرى سار من آخره، قال الحافظ ابن حجر: وهذا أقرب، ثم قال: وقوله: ليلاً

1 - أخرجه البيهقي في شعب الإيمان رقم: 1865، 3/ 395.

2 - زيادة من (ج).

3 - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي، رقم: 298، ص: 149.

4 - زيادة من (ج).

ظرف للإسراء وهو للتأكيد وفائدته رفع توهم المجاز لأنه قد يطلق على سير النهار أيضاً، ويقال: بل هو إشارة إلى أنه وقع في بعض الليل لا جميعه، والعرب تقول: سرى فلان ليلاً إذا سار بعضه، وسرى ليلة إذا سار جميعها، ويقال: أسرى ليلاً إذا وقع في أثناؤه، وأدلج إذا سار في أوله من هنا جاء قوله تعالى في قصة موسى وبني إسرائيل: ﴿بَاسِرٍ بِعِبَادِى لَيْلًا﴾¹ "انتهى".²

قلت: وهذا يدل للأكثر لأنه قرئ بالوجهين.³

وفرق [أ/ 17] السهيلي بين أسرى وسرى بكلام طويل⁴ حاصله أن أسرى متعد؛ أي أسرى الله البراق بعبد أي جعل البراق يسري به، وسرى لازم، قال: ولذا اتفق القراء على⁵ قراءة أسرى ولم يقرأه أحد: سرى بعبد لأن⁶ الباء تعطي المشاركة، وذلك مستحيل في سير ينسب إليه تعالى دون ما ينسب للبراق، ولذا اتفق رواة الحديث على تسميته إسراء ولم يسمه أحد منهم سُرى.

وقد أبقي القرآن أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾⁷ على الثلاثي لأن الرباعي لا يضم فيه، واختلفوا في قصة لوط، يعني وموسى، فقرؤوه بالوجهين لصحتهما معاً، قال: وإنما حذف المفعول الذي هو البراق لدلالة المقام عليه، أو لأن الغرض ذكر المُسرى به

1- سورة الدخان: 22.

2- فتح الباري 8/ 621-622.

3- قرأ المدنيان وابن كثير بوصل الألف، والباقون بقطعها، ينظر: النشر: 4/ 2379.

4- ينظر: الروض الأنف 3/ 252 وما بعدها.

5- هذه الجملة ساقطة من (ج).

6- لأن: ساقطة من (ب).

7- سورة الفجر: 4.

الذي هو محمد صلى الله عليه وسلم، قال: ولما شاع حذفه ظن الجمهور أنه لازم وأنه مرادف لسرى وليس كذلك، وأطال في المقام جدا، ونحوه لابن عطية¹ وابن حجر² وهو الصواب.

وأما المعراج فهو بكسر الميم وحكي ضمها، والعروج الارتقاء من عرج بالفتح يعرج بالضم، وفي رواية ابن إسحاق: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول³: فلما فرغت مما كان في بيت المقدس أتى بالمعراج ولم أر شيئا قط أحسن منه وهو الذي يمد إليه الميت عينيه إذا نظر فأصعدني صاحبي فيه"⁴ وفي رواية كعب: "فوضعت له مرقاة من ذهب ومرقاة من فضة حتى عرج هو وجبريل"، وفي رواية لأبي سعيد⁵ في شرف المصطفى: "أنه أتى بالمعراج من جنة الفردوس وأنه منضد باللؤلؤ وعن يمينه ملائكة وعن يساره ملائكة" انظر الحافظ ابن حجر⁶.

وقوله: "فخص بالقرب والإكرام والمدد" يشير به إلى ما خص به⁷ نبينا⁸ صلى الله عليه وسلم في هذه الليلة العظيمة، ففي الحديث: "لما أسري بالنبى صلى الله عليه وسلم قال:

1- ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 3/ 434 وما بعدها.

2- ينظر: فتح الباري 8/ 621-622.

3- يقول: ساقطة من (ج).

4- ينظر: سيرة ابن هشام 2/ 36.

5- هو أبو سعد عبد الملك بن أبي عثمان محمد بن إبراهيم الخركوشي، أدرك الكبار من العلماء والمحدثين، وتخرج على يديه الكثير من الأئمة الجهابذة، توفي رحمه الله سنة ست وقيل سبع وأربعمئة للهجرة. تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء 17/ 256، وتاريخ بغداد 10/ 432، وتاريخ الإسلام للذهبي، وفيات سنة 406، ص 161، وتذكرة الحفاظ 3/ 1066، وطبقات السبكي 5/ 222.

6- ينظر: فتح الباري 8/ 636.

7- به: ساقطة من (ج).

8- نبينا: ساقطة من (ب).

انتهى بي جبريل إلى سدره المنتهى، فغمسني في النور غمسة، ثم تنحى عني، فقلت: حبيبي جبريل أحوج ما كنت إليك تدعني؟ فقال: يا محمد إنك بموقف لا يكون لنبي مرسل ولا لملك مقرب أن يقفه"، الحديث بطوله رواه الخطيب¹.

وقال الحافظ السيوطي في الخصائص: "وخص نبينا صلى الله عليه وسلم بالإسراء وما تضمنه من اختراق السموات السبع [ب/ 11] والعلو إلى قاب قوسين [أ/ 18] ووطئه مكانا ما ووطئه نبي مرسل ولا ملك مقرب، وإحياء الأنبياء له وصلاته إماما بهم وبالملائكة"² انتهى.

وقال الشيخ علي الأجهوري³ في النور الوهاج في الكلام على الإسراء والمعراج: "ثم رفع صلى الله عليه وسلم إلى سدره المنتهى، فتأخر جبريل ثم عرج به حتى ظهر لمستوى يسمع فيه صريف الأقلام، فرأى ربه تعالى فخر له صلى الله عليه وسلم ساجدا، وكلمه ربه سبحانه فقال: يا محمد، فقال: لبيك يارب، قال: سل، فقال: إنك اتخذت إبراهيم خليلا، وأعطيت سليمان ملكا عظيما، وسخرت له الإنس والجن، وذكر كلاما طويلا فيما أعطيه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فقال: الله سبحانه: قد اتخذتك حبيبا وأرسلتك كافة للناس بشيرا ونذيرا، وشرحت لك⁴ صدرك، ووضعت عنك وزرك، ورفعت لك ذكرك،

1- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 5/ 217.

2- الخصائص الكبرى للسيوطي 2/ 315.

3- هو أبو الإرشاد نور الدين علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري المالكي، يعد من أشهر علماء المَالِكِيَّة وأكابرهم في عصره بمصر والعالم الإسلامي أجمع، وهو من أثرى علماء المَالِكِيَّة المتأخرين تصنيفا وتأليفا، توفي سنة 1066هـ. تنظر ترجمته في: فهرس الفهارس 2/ 783، وخلاصة الأثر 3/ 157.

4- ساقطة من (ج).

لا أذكر إلا ذكرت معي، وجعلت أمتك خير أمة أخرجت للناس، وجعلتهم أمة وسطاً،
انظر تمامه¹.

وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: "إضافة الدنو والقرب إلى الله تعالى أو من الله تعالى ليس دنو مكان ولا قرب زمان، وإنما هو بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم إبانة لعظيم منزلته، وشريف² رتبته، وبالنسبة إلى الله تعالى تأنيس لنبیه وإكرام له"³.

وقال غيره: الدنو مجاز عن القرب المعنوي لإظهار عظيم منزلته عند ربه، والتدلي طلب زيادة القرب، وقاب قوسين بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم عبارة عن لطف⁴ المحل واتضح المعرفة، وبالنسبة إلى الله تعالى إجابة سؤاله ورفع درجته " [ج/ 9] .

وقال القرطبي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾⁵ الآية، قال: "دنا الله تعالى"، قال القرطبي: "أي دنا أمره وحكمه، وأصل التدلي النزول إلى الشيء"⁶ حتى يقرب منه، قال وقيل: تدلى الرفرف لمحمد صلى الله عليه وسلم حتى جلس عليه ثم دنا⁷ محمد من ربه⁸ انتهى⁹.

1 - النور الوهاج في الكلام على الإسراء والمعراج، للأجهوري، ل: ب/ 61-أ/ 62.

2 - في (ب) و(ج): وشرف.

3 - ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض 1/ 240.

4 - عن لطف: ساقطة من (ج).

5 - سورة النجم: 8.

6 - في (ج): شيء.

7 - دنا: ساقطة من (ج).

8 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي 17/ 89.

9 - ينظر: فتح الباري 13/ 484.

وإعراب البيت واضح.

ثم قال:

3. مُحَمَّدٌ قُطِبَ دَوْلَابِ الْوُجُودِ وَأَصْـ لُ نَشْأَةِ الْخَلْقِ مِنْ جَوْهَرِهِ الْفَرْدِ

"محمد": بدل من "مَنْ" في قوله: "على من قد سرى"، وهو علم على نبينا صلى الله عليه وسلم، سماه به عبد المطلب [أ/ 19] جده، ف قيل له: لم سميت بهذا الاسم¹ وليس هو من أسماء آبائك ولا قومك؟ فقال: إني أرجو أن يحمدَه أهل الأرض كلهم، وذلك لرؤيا كان رآها عبد المطلب، وقد ذكر حديثها² علي القيرواني العابد³ في كتاب البستان فقال: "كان عبد المطلب قد أُريَ في منامه كأن سلسلة من فضة خرجت من ظهره لها طرف في السماء وطرف في الأرض وطرف في المشرق وطرف في المغرب، ثم عادت كأنها شجرة على كل ورقة منها نور، وإذا أهل المشرق والمغرب كأنهم يتعلقون بها فقصها، فعبرت له بولد⁴ يكون من صلبه يتبعه أهل المشرق والمغرب ويحمده أهل السماء والأرض، فلذلك سماه محمدا، مع ما حدثت به⁵ أمه حين قيل لها: إنك حملت بسيد هذه الأمة فإذا وضعته فسميه محمدا" قاله السهيلي في الروض⁶.

1- الاسم: ساقطة من (ب).

2- في (ب): حديث.

3- هو أبو الحسن علي بن أبي طالب القيرواني، الفقيه المتكلم العابد، من تلامذة القابسي، له كتاب التعبير، والأزهار، والبستان الذي نقل منه السهيلي وغيره، وسماه ابن حجر بستان النور، تنظر ترجمته في: تراجم المؤلفين التونسيين 273/3.

4- في (ج): بمولود. وهو الصواب.

5- به: ساقطة من (ج).

6- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (المتوفى: 581هـ): 95/2.

و"القطب": قال في مختصر الصحاح: "قطب الرحي بضم القاف وفتحها وكسرهما، والقطب كوكب بين الجدي والفرقدين، قلت: قال الأزهري: وهو صغير أبيض لا يبرح مكانه أبداً، وإنما شبه بقطب الرحي وهو الحديدية التي في الطبقة الأسفل من الرحي يدور عليها الطبقة الأعلى فكذا تدور الكواكب على هذا الكوكب الذي يقال له القطب. قلت: وكلام الأزهري يدل على جريان اللغات فيه أيضاً وإن لم أجده نصاً، [و] ¹قطب القوم [ب/ 12] سيدهم الذي يدور عليه أمرهم قاطبة أي جميعاً" ²، انتهى كلامه.

وقال في القاموس: "والقطب مثلثة، وكَعُنُقٌ، حديدة تدور عليها الرحي كالقطبة، وبالضم نجم تنبني عليه القبلة، وسيد القوم وملاك الشيء ومداره، والجمع أقطاب وقطوب وقِطْبَةٌ كَفَيْلَةٌ" ³ انتهى. فجزم في قطب السماء وسيد القوم بالضم.

و"الدولاب": قال في القاموس بإسكان الواو؛ قال: ⁴ وقد تفتح، يعني مع فتح الدال فيهما، "شكل كالناعورة يستقى بها الماء معرب، وبالضم اسم موضع" ⁵ يعني ضم الدال، انتهى.

فشبه المصنف رحمه الله تعالى دائرة الوجود وهي كرة العالم بالدولاب، ووجه الشبه أن كلا منهما يدور بنافع؛ فالدولاب يدور بالماء النافع، وكرة العالم تدور بما في جوفها من الخيرات التي لا تحصى في العالم العلوي والعالم السفلي، ومن جملة ذلك نور

1 - زيادة من (ج).

2 - مختار الصحاح لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، مادة: ق ط ب.

3 - القاموس المحيط: 1/ 126.

4 - قال: ساقطة من (ب).

5 - القاموس المحيط: 1/ 84.

الشمس بالنهار، ونور القمر بالليل، وظهور الكواكب التي يهتدى بها [أ/ 20] في ظلمات البر والبحر، ونزول السحاب المسخر بين السماء والأرض، وكما أن الدولاب لا تماسك له ولا نفع يترجى منه إذا زال قطبه، وأن جميع ما فيه من النفع موقوف على وجود قطبه، فكذلك دائرة الوجود لا تماسك لها ولا نفع لها إذا لم يكن فيها سيد الوجود صلى الله عليه وسلم، بل جميع ما فيها موقوف عليه صلى الله عليه وسلم إيجادا واستمدادا فقوله: "وأصل نشأة الخلق من جوهره الفرد" تأكيد لمعنى ما قبله وتتميم؛ لأنه إذا كان قطبهم توقف وجودهم عليه فكان أصل نشأتهم منه صلى الله عليه وسلم.

و"الجوهر": قال في مختصر الصحاح: "معرب، والواحدة جوهره معربة أيضا"¹.

وقال في القاموس: "والجوهر كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به، والجوهر من الشيء ما وضعت عليه جبلته أي خلقتة"² انتهى. وهذا الثاني هو المراد هنا.

و"الفرد": ضبطه المصنف فيما يأتي بفتح الفاء وكسر الراء، وقال في القاموس: "شيء فارد وفرد كجبل، وفرد ككتف وفرد كعنق وفردان كسبحان وفريد كحليم بمعنى منفرد"³، فيجوز في كلام المصنف ثلاثة منها، والرواية جاءت بواحد فقط كما سبق، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم منفرد في جوهره أي في ذاته⁴، بمعنى أن ذاته صلى الله عليه وسلم لا تبلغها ذات في شيء من صفاتها الظاهرة والباطنة.

1 - مختار الصحاح: مادة ج هـ ر.

2 - القاموس المحيط: 1/ 369.

3 - القاموس المحيط: 1/ 305.

4 - في ذاته: ساقطة من (ب).

منزه عن شريك في محاسنه فجوهر الحسن فيه غير منقسم¹
 وقال ابن المنير في قوله صلى الله عليه وسلم: "إن يوسف أعطي شطر الحسن"² أن
 المراد بالحسن حسن محمد صلى الله عليه وسلم؛ فالحسن كله فيه³ صلى الله عليه وسلم
 ويوسف عليه السلام إنما أعطي شطره"⁴.

وقال الحافظ في الخصائص: "وخص نبينا صلى الله عليه وسلم بأن أعطي جميع
 الحسن وأعطي يوسف عليه السلام شطره"⁵.

وقوله: "وأصل نشأة الخلق" مبتدأ، وخبره "من جوهره الفرد"؛ أي الأصل المذكور
 كائن من جوهره الشريف.

ومما يتعلق بهذا المعنى⁶ ما قاله الحافظ في الخصائص: "وخص صلى الله عليه وسلم
 بأنه أول الأنبياء خلقاً، وبتقدم نبوته؛ فكان نبيا وآدم منجلد في طيبته، وبتقدم أخذ الميثاق
 عليه، وأنه أول من قال: بلى، يوم ألت [أ/ 22] بربكم، [ج/ 10] وخلق آدم وجميع
 المخلوقات لأجله إلى آخر كلامه"⁷ والله أعلم.

ثم قال:

1- بردة المديح للبصري، البيت: 42.

2- أخرجه ابن أبي شيبة 4/ 196 و 11/ 565، والطبري في "التفسير" 12/ 207، والحاكم 2/ 570.

3- في (ج): له.

4- قال ابن حجر: وأما حديث الباب فقد حملة ابن المنير على أن المراد أن يوسف أعطي شطر الحسن الذي أوتيته

نبينا صلى الله عليه وسلم. ينظر فتح الباري كتاب مناقب الأنصار: 8/ 640

5- الخصائص الكبرى لجلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ: 2/ 309).

6- بهذا المعنى: ساقطة من (ب).

7- الخصائص الكبرى: 2/ 314.

4. وآله والصّحاب الثّـمّـاء له من قرّدين الهدى بهم على عمّـد

"آله": صلى الله عليه وسلم [هم]¹ أقاربه المؤمنون من بني هاشم، وهم علي وأولاده الحسن والحسين وأم كلثوم وأمهم فاطمة عليها السلام، وجعفر وأولاده [وهم]² عبد الله وعون ومحمد، ويقال أن له ولدا آخر اسمه أحمد، وعقيل بن أبي طالب وولده مسلم بن عقيل، وحمزة بن عبد المطلب، وأولاده يعلى وعمارة وأمامة، والعباس بن عبد [ب/ 13] المطلب وأولاده الذكور عشرة وهم الفضل وعبد الله وقثم وعبيد الله والحارث ومعبد وعبد الرحمان وكثير وعون وتمام، وفيهم يقول العباس:

تَمْوِ بَتَمَامٍ فَصَارُوا عَشْرَةَ يَارَبِّ وَاجْعَلْهُمْ كِرَامًا بَرَرَةً

ويقال أن لكل منهم رواية، وكان له من الإناث أم حبيب وآمنة وصفية، ومعتب بن أبي لهب، والعباس بن عتبة بن أبي لهب وكان زوج آمنة بنت العباس، وعبد الله بن الزبير بن عبد المطلب وأخته ضباعه وهي زوج المقداد بن الأسود، وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وابنه جعفر، ونوفل بن الحارث بن عبد المطلب وابناه المغيرة والحارث، وأميمة وأروى وعاتكة وصفية بنات عبد المطلب، أسلمت صفية وفي البواقي خلاف، انظر الحافظ بن حجر³.

فقول من قال:

1 - زيادة من (ج).

2 - زيادة من (ج).

3 - فتح الباري: كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم:

عَلِيٍّ وَعَبَّاسٌ عَقِيلٌ وَجَعْفَرُ وَحَمَزَةُ هُمْ أَلِ النَّبِيِّ بِلَا نُكْرٍ¹

غير واف.

"والصحاب": جمع صحب، وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي، وهو من اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم رآه أو لم يره، روى عنه أو لا، طالت الصحبة أو لا، وإليه ذهب الجمهور من المحدثين² كأحمد بن حنبل³ وابن المديني⁴ والبخاري⁵، ومن الأصوليين كالآمدي⁶ وابن الحاجب وغيرهم، [و]⁷ اكتفاء بمجرد الرؤية ولو لحظة وإن لم يقع معها مجالسة ولا مكالمة ولا مماشاة لشرف منزلة⁸ النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه إذا رآه مسلم أو رأى مسلماً لحظة طبع قلبه على [أ/ 23] الاستقامة لأنه بإسلامه متهيء للقبول، فإذا قابل ذلك النور العظيم ظهر أثره في قلبه وجوارحه، قال النووي رحمه الله تعالى: "ويؤيد هذا القول حكاية القاضي أبي بكر الباقلاني رحمه الله تعالى اتفاق أهل اللغة على أن الصحبة في اللغة لا تحد بزمان، بل يقال صحبه سنة وصحبه ساعة"⁹، ومثله لأبي بكر الخطيب البغدادي¹⁰.

1- لم أقف على صاحب البيت.

2- ينظر: فتح الباري 8/ 314.

3- ينظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد، علوم الحديث، لإبراهيم النحاس، 15/ 440.

4- ينظر: فتح الباري 8/ 315.

5- ينظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

6- ينظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 2/ 92.

7- زيادة من (ج).

8- في (ج): منزل.

9- شرح مسلم: 1/ 36.

10- ينظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: 49-51.

وفي التعريف أمور:

الأول: هل يدخل فيه الصبي¹ الذي لم يميز كعبد الله بن الحارث بن نوفل، وعبد الله بن أبي طلحة الأنصاري وغيرهما ممن حنكه النبي صلى الله عليه وسلم ودعا له، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم المولود قبل الوفاة النبوية بثلاثة أشهر وأيام، وإليه ذهب الجمهور، وعمل عليه المصنفون في الصحابة فعدوا² هؤلاء وأمثالهم صحابة³، وذهب الصفاقسي⁴ في شرح البخاري إلى أنهم لا يعدون صحابة⁵.

الثاني: يدخل في التعريف من رآه وآمن به من الجن؛ لأنه صلى الله عليه وسلم بعث إليهم قطعاً وهم مكلفون، فيهم العصاة والطائعون، وقد أعلمنا الله تعالى أن نفرا من الجن استمعوا القرآن فهم صحابة فضلاء، ولذا ذكر أبو موسى المديني من عرف اسمه منهم في مؤلفه في الصحابة⁶، ولم يستند ابن الأثير إلى حجة حيث أنكر عليه⁷.

1- في (ج): الصغير.

2- في (ج): فعد.

3- ينظر: فتح الباري 8/ 313.

4- عبد الواحد بن التين أبو محمد الصفاقسي المغربي المالكي المحدث المفسر الفقيه توفي: 611 هـ. له شرح على صحيح البخاري باسم "المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح". شجرة النور الزكية (1/ 168)، تراجم المؤلفين التونسيين (1/ 276).

5- ساقطة من (ج).

6- يقصد كتاب المستفاد بالنظر والكتابة في معرفة الصحابة، المشتهر بين المصنفين باسم تنمة معرفة الصحابة، وهو مفقود.

7- قال ابن حجر: أما الجن: فالراجح دخولهم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إليهم قطعاً، وهم مكلفون، فيهم العصاة والطائعون، فمن عرف اسمه منهم لا ينبغي التردد في ذكره في الصحابة وإن كان ابن الأثير عاب ذلك على أبي موسى فلم يستند في ذلك إلى حجة. ينظر فتح الباري، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: 8/ 314، والإصابة: 1/ 158.

الثالث: هل يدخل في التعريف من رآه ميتا قبل أن يدفن كما وقع لأبي ذؤيب الهذلي الشاعر، وحكايته مذكورة في السهيلي وغيره¹، فذهب ابن عبد البر والذهبي والبلقيني والعلاء إلى عده صحابيا²، وذهب ابن جماعة إلى عكسه³، وإليه مال الحافظ ابن حجر⁴ والعراقي⁵.

الرابع: هل يدخل فيه من رآه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة كزيد بن عمر وابن نفيل وبحيرا الراهب وورقة بن نوفل؟ استظهر الحافظ ابن حجر عدمها⁶، ومع ذلك فقد ذكر بحيرا الراهب في القسم الرابع من الإصابة⁷، وذكر ورقة بن نوفل في القسم الأول منها لكونه كان بعد البعثة وقبل الدعوة⁸.

1- الروض الأنف للسهيلي: 597 / 7.

2- ينظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب: 1648 / 4.

3- ينظر المنهل الروي لابن جماعة، ص: 111.

4- قال ابن حجر في الفتح: أما من رآه بعد موته وقبل دفنه فالراجح أنه ليس بصحابي، ينظر الفتح: 314 / 8، وقال في الإصابة: وهل يدخل من رآه ميتا قبل أن يدفن كما وقع ذلك لأبي ذؤيب الهذلي الشاعر؟ إن صح محل نظر. والراجح عدم دخوله. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: 159 / 1.

5- ينظر شرح التبصرة والتذكرة للعراقي 121 / 2.

6- قال ابن حجر: وقولنا: "به" يخرج من لقيه مؤمنا غيره، كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة، وهل يدخل من لقيه منهم وآمن بأنه سيبعث أو لا يدخل؟ محل احتمال. ومن هؤلاء بحيرا الراهب ونظراؤه. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: 158 / 1.

7- قال ابن حجر: وإنما ذكرته في هذا القسم لأن تعريف الصحابي لا ينطبق عليه، وهو مسلم لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على ذلك. فقولنا: مسلم يخرج من لقيه مؤمنا به قبل أن يبعث كهذا الرجل والله أعلم. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: 475-476 / 1.

8- قال ابن حجر: وفي إثبات الصحبة له نظر. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: 474-475 / 6.

الخامس: هل يدخل فيه من رآه في حياته ثم ارتد بعد وفاته ثم عاد إلى الإسلام ومات عليه؟ فيه خلاف، والصحيح الدخول لإطباق المحدثين على عد الأشعث بن قيس¹ ونحوه كقرة ابن هبيرة² ممن [ب/ 14] وقع له ذلك فيهم، وإخراج أحاديثهم في المسانيد وغيرها [أ/ 24]، وقيل لا؛ إذ الظاهر أن ذلك يقطع الصحبة وفضلها؛ لأن الردة تحبط العمل عند عامة العلماء كأبي حنيفة، ونص عليه الشافعي في الأم³، وإن حكى عنه الرافعي اتصالها بالموت⁴، وأما من دام على رده حتى مات عليها والعياذ بالله كعبد الله بن خطل فالإتفاق على عدم عدّه صحابياً⁵، ولذا استشكلوا صنيع أحمد بن حنبل في مسنده من ذكر حديث ربيعة بن أمية بن خلف الجمحي، وهو ممن أسلم في الفتح وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وحدث عنه بعد [ج/ 11] موته، ثم لحقه الخذلان فلحق في خلافة عمر [رضي الله عنه]⁶ بالروم وتنصر بسبب شيء أغضبه⁷. قال الحافظ ابن حجر: "وإخراج حديث مثل هذا مشكل، ولعل من أخرجه لم يقف على قصة ارتداده"⁸.

السادس: يدخل في التعريف أيضاً من اجتمع به صلى الله عليه وسلم ولم يعلم أنه هو عليه الصلاة والسلام، ومن اجتمع به حيث لم يشعر أحدهما بالآخر، أو لم ير أحدهما الآخر، ومن اجتمع به من وراء ستر رقيق كثوب وعلم به وخاطبه أو لا، ومن لقيه ماراً مع

1- ينظر فتح الباري: 8/ 314، والإصابة في تميز الصحابة: 1/ 159.

2- ينظر الإصابة في تميز الصحابة: 5/ 333.

3- ينظر الأم: 1/ 89.

4- الشرح الكبير للرافعي: 1/ 418.

5- ينظر الإصابة في تميز الصحابة: 1/ 159.

6- زيادة من (ج).

7- ينظر فتح الباري: 8/ 314، وتعجيل المنفعة: 1/ 526، وأسد الغابة: 2/ 57.

8- فتح الباري، باب فضائل صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم: 8/ 314.

مروره أيضا إلى غير جهته من غير مكث عند الوصول إليه وخاطبه أو لا، ولو رآه من كوة في جدار بينهما، فهل يعد اجتماعا؟ فيه نظر¹؛ نعم إن خاطبه مع رؤيته من الكوة فهو اجتماع، وأما من رآه من بُعد فتردد السبكي في منع الموانع فيه²، وجزم الحافظ ابن حجر بأنه اجتماع فيعد صحابيا³، قلت: فيكون الذي رآه من الكوة أولى بذلك والله أعلم.

وبقي هنا أبحاث كثيرة تطلب من محلها.

وقوله: "النصرء له" نعت لما قبله، و"من" في قوله: "من قر" بدل من الأول، و"الأصحاب" موصول بمعنى الذين.

"قر": أي استقر دين الهدى وهو دين الإسلام، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁴ فسمى الإسلام⁵ هدى مبالغة؛ لأنه سبب في حصول الهدى، فهو مجاز من إطلاق المسبب وإرادة سببه، والرباط الضمير المجرور في "بهم"، والباء للسببية.

و"العمد" قال في مختصر الصحاح: "عمد العمود وجمعه في القلة أعمدة وفي الكثرة عمد بضميتين وفتحتين، وقرئ بهما قوله تعالى: ﴿فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ﴾"⁶ انتهى⁷. وقال في القاموس: "العمود معروف، وجمعه أعمدة وعُمَدٌ وعُمُدٌ" انتهى¹.

1- ساقطة من (ج).

2- ينظر: منع الموانع، للسبكي، ص: 199-200.

3- فتح الباري، باب فضائل صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم: 8/ 313.

4- سورة الشورى: 49.

5- هذه الجملة ساقطة من (ج).

6- وهي قراءة شعبة وحزمة والكسائي وخلف العاشر، ينظر التيسير للإمام الداني: 225، والنشر للإمام ابن الجزري:

2742/4.

7- مختار الصحاح مادة ع م د.

وقال ابن جزي: "العمد يعني بفتحتين [أ/ 25] جمع عمود، وهو عند سيبويه اسم جمع، وقرئ بضميتين، والعمود هو المستطيل من حديد أو خشب"² انتهى.

والمعنى أن الصحابة رضي الله عنهم استقر بهم دين الإسلام على قواعده ودعائمه استقراراً لا زوال له، كما يستقر البيت على أعمده، فتضمن هذا الكلام ثلاث تشبيهات:

أحدها: تشبيه دين الإسلام بالبيت المذكور، وهو تشبيه معقولٍ بمحسوس³، ووجه الشبه أن الإسلام يقي من دخله كالبيت "لا إله إلا الله حصني ومن دخل حصني أمن عذابي"⁴.

ثانيها: تشبيه قواعد الإسلام بأعمدة البيت، ووجه الشبه أن الإسلام لا ثبات له بدون قواعده كالبيت لا ثبات لها بدون أعمدها.

ثالثها: تشبيه الصحابة رضي الله عنهم بالبناء، ووجه الشبه ظاهر، ويصح حينئذ في الكلام أن يكون من باب الاستعارة التصريحية¹ باعتبار التشبيه الثاني، أو من باب

1- القاموس المحيط: 301/1.

2- التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: 741هـ): 512/2.

3- تشبيه المعقول بالمحسوس: هو إخراج ما لا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه الحاسة، كقوله تعالى: "والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً" فتشبيه أعمال الكفار بالسراب، من أبلغ التشبيه وأبدعها. ومثله قوله تعالى: "مثل الذين كفروا برههم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف"، ينظر نهاية الأرب في فنون الأدب لأحمد بن عبد الوهاب شهاب الدين النويري القرشي التميمي البكري المتوفى سنة 733هـ.

4- قال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء: "أخرجه الحاكم في التاريخ وأبو نعيم في الحلية من طريق أهل البيت من حديث علي بإسناد ضعيف جداً، وقول أبي منصور الديلمي إنه حديث ثابت مرذود عليه". المغني عن حمل الأسفار، ص: 197.

الاستعارة بالكناية² باعتبار التشبيه الأول، وتقريرهما لا يخفى على العارف بعلم البيان والله أعلم.

ثم قال:

5. وَبَعْدُ خُذْ ضَبْطَ قَانُونٍ يُفِيدُكَ فِي تَخْفِيفِ حَمَزَةِ هَمْزِ الْوَقْفِ وَاعْتِمَادِ / [ب/ 15]

6. وَمَا يُؤَافِقُهُ فِيهِ هَشَامٌ إِذَا مَا حَلَّ مَنَزِلَةَ الْأَطْرَافِ ذَا كَبَدٍ

"بعد": من الظروف المبنية لقطعها عن الإضافة؛ أي بعد ما تقدم من البسمة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، والمقصود منه كما قال بعض المحققين تذكير ابتداء تأليفه بهذه الأمور المتبركة ليكون حال الشروع في المقصود مع التبرك والتمن غير ذاهل عن ذلك، فيزيد التبرك والتمن والفضل.

واعلم أن الجمل السابقة إنشاءات، وهذه الجملة خبر؛ إذ التقدير: وأقول بعد حمد الله، ففيه عطف الخبر على الإنشاء، وجوزه الزمخشري³ على أن يكون من باب عطف قصة على قصة، قال السيد رحمه الله تعالى: معنى عطف القصة على القصة أن تعطف مجموع جمل متعددة مسوقة لغرض على مجموع جمل أخرى مسوقة لغرض آخر مع تناسب الغرضين دون آحاد الجمل الواقعة في المجموعين⁴، قال: وهذا أصل عظيم في باب

1- وهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به، أو ما استعير فيها لفظ المشبه به للمشبه، ينظر كتاب: علم البيان لعبد العزيز عتيق (المتوفى: 1396 هـ): 176.

2- هي ما حذف فيها المشبه به أو المستعار منه، ورمز له بشيء من لوازمه.، ينظر كتاب: علم البيان لعبد العزيز عتيق (المتوفى: 1396 هـ): 176.

3- ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538 هـ): 1/ 104.

4- ينظر: كشف اصطلاحات العلوم والفنون، لمحمد بن علي التهانوي، 2/ 1189.

العطف لم يتنبه له كثير [أ/ 26] فأشكل عليهم الأمر في مواضع شتى، والجامع بين الغرضين هنا أن ما سبق تمهيد للتصنيف، وهذا بيان لما فيه التصنيف.

وقوله: "خذ" فعل أمر، وفاعله إما أن يكون مُعَيَّنًا طَلَبَهَا من المصنف، وإما أن يكون كل من يصح منه الأخذ على حد قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يُفْعَوْنَ﴾¹، فإن المخاطب يجوز أن يكون هو النبي صلى الله عليه وسلم، أو كل من تصح منه الرؤية، وعليه فهل الضمير عمومه بدلي أو شمولي؟ فيه خلاف ليس هذا محل تحريره.

و"ضبط": مصدر قولك: ضبط الأمر يضبطه ضبطاً، بمعنى أتقنه، من باب ضرب يضرب ضرباً، قال في مختصر الصحاح: "ضبط الشيء حفظه بالحزم، وبابه ضرب، ورجل ضابط أي حازم" انتهى².

والمراد بحفظه بالحزم إتقانه. وقال في القاموس: "ضبطه ضبطاً وضباطة حفظه بالحزم، ورجل ضابط وضبطني أقوى، والأضبط الأسد، ويقال فيه ضابط، والضابط أيضاً اسم جماعة" انتهى³.

قلت: وهذا الأخير مرادف للقانون، وليس بمراد، وإنما المراد المصدر⁴ الذي هو بمعنى الإتقان، ثم إن المصدر إن أبقى على ظاهره فإضافته للقانون من إضافة المصدر إلى مفعوله، وإن أُوِّلَ المصدر باسم المفعول، [ج/ 12] أي مضبوط قانون، فإضافته له من إضافة الصفة للموصوف؛ أي خذ قانوننا مضبوطاً متقناً،

1- سورة الأنعام: 28.

2- مختار الصحاح مادة ض ب ط.

3- القاموس المحيط: 1/ 675.

4- ساقطة من (ج).

والقانون قال في القاموس: "مقياس كل شيء، والجمع قوانين" انتهى¹، وقال في مختصر الصحاح: "والقوانين الأصول والواحد قانون، وليس بعربي" انتهى²، وقال في حاشية المختصر المنطقي: "قيل وهو اسم سرياني وهو بلغتهم اسم للمطر" انتهى³.

ومعناه عرفا القاعدة، وهي قضية كلية تتعرف منها أحكام جزئياتها، وكيفية التعريف⁴ أن تأتي بالجزئية فتجعلها صغرى، وتجعل الكلية كبرى، فينتظم منها قياس ينتج المطلوب، مثلاً الهمز الساكن ما قبله سكوناً صحيحاً حكمه النقل، وهذه هي القاعدة الكلية، وهمز يسألون مع حكمه [هي]⁵ الجزئية، فتقول هكذا: همز يسألون همز سكن ما قبله سكوناً صحيحاً، وكل همز كذلك حكمه النقل، ينتج: همز يسألون حكمه النقل.

وهذه القصيدة اشتملت على قوانين شتى، وإنما أفرد القانون مع ذلك لأن تلك [أ/ 27] القوانين اتحد نوعها حيث اختص بما يتعلق بالوقف على الهمز فراعى في أفراد القانون جانب النوع.

وقوله: "يفيدك" جملة فعلية في محل جر نعت لـ: "قانون"، والفاعل يعود على القانون.

و"في تخفيف حمزة" يتعلق به، و"همز الوقف" مفعول بـ: "تخفيف" إذ هو مصدر أضيف إلى "حمزة" فاعله، وكمل بمفعوله الذي هو ["همز"]⁶ الوقف، وقوله: "واعتمد"

1- القاموس المحيط: 11226.

2- مختار الصحاح مادة ق ن.

3- لم أقف عليه.

4- في (ج): التعرف.

5- زيادة من (ج).

6- زيادة من (ج).

جملة طلبية، قصد بها الحث على قبول ما أمرك بأخذه؛ لأن كل معتمد يستحث¹ النفوس على قبوله.

وقوله: "وما يوافقه [ب/ 16] فيه هشام"، "ما" فيه عطف على "تخفيف"، والتقدير: خذ قانونا يفيدك في تخفيف حمزة وفي ما يوافقه فيه هشام، ولا يخفى أن موافقة هشام إنما هي² بتخفيفه، فكأنه يقول³ أن هذا القانون يفيدك في تخفيف حمزة، وتخفيف هشام، ويحتمل على بعد أن تكون "ما" عطفًا على "ضبط"، والتقدير: خذ ضبط قانون في تخفيف حمزة، وخذ ما يوافقه فيه هشام، وإنما أخرج موافقة هشام عن اسم القانون إشارة إلى سهولة أمرها وقلة تشعب فروعها، حتى إن القانون لا يستحق أن يسمى به إلا ما أفاد في تخفيف حمزة لكثرة أصوله وتشعب فروعها، حتى إن من أتقنها وعلمها على الوجه المطلوب يعلم كيفية الوقف لهشام في لحظة، وهي أن يقال له: هشام كحمزة في الطرف حيث علم ما لحمزة في الطرف.

ولا يصح أن يكون⁴ "ما" عطفًا على "همز⁵ الوقف"، ويكونَ التقدير: خذ قانونا يفيدك في تخفيف حمزة همز⁶ الوقف، وتخفيفه ما يوافقه فيه هشام، لوجهين:

1- في (ج): تستحث.

2- هي: ساقطة من (ج).

3- يقول: ساقطة من (ج).

4- في (ج): أن تكون وهي الأقرب.

5- في (أ) و (ب): هذا الوقف، ولا يصح.

6- في (أ) و (ب): هذا الوقف، ولا يصح.

أحدهما: ما فيه من التكرار؛ فإن تخفيف حمزة وما يوافقه فيه هشام¹ مندرج في تخفيفه همز الوقف؛ لأنه يشمل المتوسط والمتطرف الذي يوافقه فيه هشام، فعطفه بعد ذلك عليه محض تكرار.

ثانيهما: أن غرض المصنف أن يبين أن كلامه في تخفيف حمزة وتخفيف هشام، وعلى هذا الإعراب لا يكون كلامه إلا في تخفيفي حمزة، ولا تخفى منافاته للغرض المذكور. وضمير "يوافقه" يعود على "حمزة" وضمير "فيه" هو العائد على "ما"، و"هشام" فاعل "يوافقه"، ويجوز على بعد أن تكون "ما" مصدرية، والتقدير: يفيدك في تخفيف حمزة وموافقة هشام فيه، وقد سبق أن موافقته لا تكون إلا بالتخفيف، وهذا الوجه في غاية الحسن لولا عود الضمير على "ما"، إذ عوده عليها [أ/ 28] دليل اسميتها، وإنما جوزته مع ذلك تبعاً لصاحب الكشف في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ﴾² فجوز في "ما" هذه أن تكون مصدرية مع عود الضمير عليها³، وقد عد ابن هشام⁴ ذلك من غلطاته.

وقوله: "إذا ما حل" الأصل في "إذا" أن تكون ظرفاً للمستقبل، وقد تخرج عن الاستقبال، فتكون تارة للماضي نحو: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾⁵ الآية، ونحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوَاً انْبَضُّوا إِلَيْهَا﴾⁶ الآية؛ فإن الآيتين إخبار عن قصتين

1- هذه الجملة ساقطة من (ج).

2- سورة هود: 116.

3- ينظر الكشف: 2/ 437.

4- ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ): 403.

5- سورة التوبة: 93.

6- سورة الجمعة: 11.

مضى زمانهما قبل النزول¹، وتارة للحال نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾²، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾³ لأنها متعلقة بأقسام الإنشائي، وهو واقع في الحال، وهي في كلام المصنف تحتمل الماضي إذا أريد بموافقة هشام موافقته الصادرة منه، فإن هذه الموافقة متأخرة عن وقت حلول الهمز في الأطراف؛ لأن الحلول المذكور في وقت النزول، وهو سابق على هشام وموافقته، وصح مع ذلك⁴ تعلق الظرف بفعل الموافقة لاستمرار زمان ذلك الظرف وامتداده إلى وقت الموافقة وبعدها، وتحتمل الحال إذا أريد بموافقة هشام أصلها وهو قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، فإن هذه القراءة كانت حال الحلول ووقت النزول.

و"ما" زائدة و"حل" فاعله مستتر يعود على الهمز الذي وقعت عليه "ما" التي في أول البيت، والجملة في محل جر بإضافة "إذا" إليها، و"منزلة الأطراف" نصب على الظرفية أي في منزلة، و"الأطراف" مضاف إليه ما قبله.

وقوله [ج/ 13]: "ذا كبد" بنصب "ذا" على الحال من ضمير الهمز الذي في "حل"، وهذه هي نسخة المصنف.

و"الكبد" قال في القاموس: "هو بالتحريك أي بفتح الكاف والباء معناه الشدة والمشقة وكابده مكابدة وكبادا قاساه" انتهى⁵.

1 - النزول: ساقطة من (ج).

2 - سورة الليل: 1.

3 - سورة النجم: 1.

4 - ذلك: ساقطة من (ج).

5 - القاموس المحيط: 314 / 1.

وقال في مختصر الصحاح: "الكبد بوزن نمر، والكبد بوزن ضرس، والكبد بوزن فلس، واحد الأكباد، وكبد السماء وسطها والكبد بفتحتين الشدة، ومنه: ﴿لَقَدْ خَلَفْنَا إِلَّا نَسَلًا فِي كَبَدٍ﴾¹، وكابد الشيء [ب/ 17] قاسى شدته"² انتهى.

ومعنى خلق الإنسان في كبد أنه يكابد المشقات وهموم الدنيا والآخرة.

ولا شك في صعوبة أمر الهمز وعسر ضبط أقسامه، وهذا أمر قد لهج به سائر القراء، حتى قال قائلهم:

مهما ابتدأت الهمزَ نفسي تقشعر ومن دخولي في علومه تفر [أ/ 29]
لكن بعون الله أستعين إذ كان من أسمائهم المعين³

فائدة:

حمزة هو ابن حبيب الزيات، إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش، وكان ثقة كبيراً حجة رضى قيما بكتاب الله مجوداً له عارفاً بالفرائض والعربية حافظاً للحديث⁴ ورعا عابداً خاشعاً ناسكاً زاهداً قانتاً لله لم يكن له نظير.

قال له أبو حنيفة: "شيئان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك فيهما: القرآن والفرائض"⁵.

1- سورة البلد: 4.

2- مختار الصحاح مادة ك ب د.

3- أرجوزة الميمونة الفريدة في نقط المصاحف، لأبي عبد الله القيسي، ينظر: مقالة الأئمة الأعلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام لابن القاضي تحقيق: رضى خوشي: ص 74، وينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش للدكتور عبد الهادي حميتو: 3/ 437.

4- للحديث: ساقطة من (ج).

5- ينظر: غاية النهاية: 1/ 263.

وكان شيخه الأعمش إذ رآه يقول جاء حبر القرآن¹.

وقال شريك فيه: "ما علمت بالكوفة أقرأ منه، ولا أفضل، ومن مثل حمزة"².

وقال سفيان الثوري: "غلب الناس حمزة على القرآن والفرائض"³.

وكان رحمه الله تعالى يجلب الزيت من العراق إلى حلوان، ويجلب منها الجبن والجوز إلى الكوفة، ومات بجوزان سنة ست وخمسين ومائة⁴.

وأما هشام فهو ابن عمار أبو الوليد القاضي، وكان عالم أهل دمشق ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم مع الثقة والضبط والعدالة.

قال الدارقطني: "صدوق كبير المحل"⁵، وكان فصيحاً علامة واسع الرواية، وقال عبدان⁶ سمعته يقول: "ما أعدت خطبة منذ عشرين سنة"⁷، وعن أحمد بن أبي الحواري قال سمعت ابن معين يقول: "إن الذي يحدث بالمدينة وبها من هو أولى منه أحق، وأنا إذا حدثت في بلد فيه مثل أبي مسهر يعني الذي كان أسن منه فيجب للحيثي أن تحلق، قال

1- ينظر: يظرف غاية النهاية: 1/ 263 وتاريخ بغداد: 16/ 516.

2- ينظر: طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم لعبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السَّالَر الشافعي (المتوفى: 782هـ): 170.

3- ينظر: غاية النهاية: 1/ 263.

4- ينظر: ترجمته في غاية النهاية: 1/ 161، وطبقات القراء السبعة: 170، والإقناع لبن الباذش: 1/ 125.

5- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ): 281.

6- الإمام الحافظ، محدث مرو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عثمان المروزي سمع من شعبة ومالك، حديث عنه البخاري كثيراً، وكان ثقة مجوداً، توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين، ينظر: سير أعلام النبلاء 10/ 271.

7- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي (المتوفى: 748هـ): 116، وغاية النهاية: 2/ 355.

ابن أبي الحواري رضي الله عنه: وأنا إذا حدثت في بلدة فيها مثل أبي الوليد هشام بن عمار فيجب للحيتي أن تحلق"¹.

وتوفي رحمه الله سنة خمس وأربعين ومائتين، وقيل سنة أربع وأربعين، ومولده سنة ثلاث وخمسين ومائة².

وكان هو وحمزة رضي الله عنهما على طرفي النقيض في قبول الأجرة على التعليم؛ فكان حمزة رحمه الله يأبى ذلك حتى قال جرير بن عبد الحميد: "مر بنا حمزة الزيات فاستسقى فدخلت البيت فجئته بالماء فلما أردت أن أناوله نظر فقال أنت هو؟ قلت: نعم، فرده وأبى أن يشرب ومضى"³، وكان هشام رحمه الله تعالى يقبلها بل⁴ ويسألها حتى قال ابن عدي: "سمعت قسطنطين يقول: حضرت مجلس هشام فقال: حدثنا بعض مشايخنا ثم نعس، فقال لهم المستملي: لا تنتفعون به، فجمعوا له شيئاً وأعطوه فأملى عليهم"⁵ بل قال الإسماعيلي عن [أ/ 30] عبد الله بن محمد بن يسار: "إن هشاماً كان يأخذ على كل ورقتين درهما ويشارط"⁶ وقال صالح بن محمد: "أنه كان لا يحدث ما لم يأخذ"⁷.

1- ينظر الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي المتوفى: 365: 209 / 1، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ): 319 / 1، وغاية النهاية: 355 / 2.

2- ينظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي: 115-117، وغاية النهاية لابن الجزري: 354 / 2-356.

3- ينظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي: 70.

4- بل: ساقطة من (ج).

5- ينظر: سير أعلام النبلاء: 426 / 11.

6- ينظر: سير أعلام النبلاء: 427 / 11.

7- ينظر: سير أعلام النبلاء: 426 / 11.

ولم ينفرد هشام رضي الله عنه بهذا بل فعله طائفة من أكابر المحدثين كأبي نعيم¹ وعفان² وهما وهشام من شيوخ البخاري وكفاهم ذلك شرفا.

وجواز أخذ الأجرة وردت به الأحاديث الصحيحة³، وذهب إليه عامة الفقهاء كعطاء وأبي قلابة والحسن وابن سفيان وابن سيرين ومالك والشافعي وأحمد وأبي ثور والشعبي، وأحاديث المنع قال ابن بطلال كلها ضعيفة⁴، فمحال أن تعارض أحاديث الجواز الصحيحة، وقال غيره: غالبها ضعيف والسالم منها أحاديث الجواز أصح منه، والله أعلم.

[التخفيف القياسي والرسمي]

ثم قال:

7. عَلَى قِيَاسِ لُغَاتِ الْفُصَحَاءِ وَمَا يُتَّبَعُ الرَّسْمُ فِيهِ غَيْرُ ذِي فَنَدٍ / [ب/ 18]

يعني أن التخفيف الذي ضمته هذه القصيدة ينحصر في قسمين:

أحدهما: القياسي.

والمراد به أن يكون تخفيف الهمز على ما تقتضيه قواعد العربية نقلا نحو: ﴿فَدَّ أَفْلَحَ﴾،

وإبدالا نحو: ﴿يَوْمُنُونَ﴾، وتسهيلا نحو: ﴿أَيِّنْكُمْ﴾.

1- الفضل بن دكين الكوفي الاحول، أبو نعيم الملائي، المتوفى سنة 218 أو سنة 219، ينظر: السير: 10/ 142-152.

2- عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار البصري، المتوفى سنة 219، ينظر: السير: 10/ 242-254.

3- منها قوله صلى الله عليه وسلم: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله»، أخرجه البخاري تعليقا في كتاب الإجارة باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، ووصله في كتاب الطب، باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب.

4- ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطلال 6/ 405-408.

ثانيهما: الرسمي.

والمراد به أن يكون تخفيف الهمز على ما يقتضيه رسم المصحف العثماني؛ واوا أو كالواو فيما رسمت واوا، وياء أو كالياء فيما رسمت ياء، وألفا أو كالألف فيما رسمت ألفا، وحذفا فيما لا صورة لها.

ثم تارة يتحدان كما في ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ فقياسه ورسمه سيان، وتارة لا يتحدان نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ فقياسه بحذف الألف ورسمه يخالفه، ولكن يمنع كما يأتي إن شاء الله، وتارة مختلف في¹ اتحادهما كما في ﴿أَيُّنَّكُمْ﴾ منهم من قال قياسه ورسمه سيان، ومنهم من قال قياسه كالياء ورسمه بالياء الخالصة وسيأتي وجهه إن شاء الله تعالى.

ثم القياسي ينقسم إلى فصيح، وهو الموافق لقواعد أكثر العرب الذين هم أهل الجزالة والفصاحة، وإلى غير فصيح وهو بخلافه؛ أما الفصيح فأمثله ما سبق وما يأتي في القصيدة، وأما غير الفصيح فمن أمثله:

- تسهيل الهمز بين بين إذا وقع بعد ساكن صحيح نحو [ج/14] ﴿مَسْئُولًا﴾ و﴿الْفُرَّاءَ﴾ و﴿الظَّمَّانَ﴾، وبعد ياء ساكنة نحو ﴿سَيِّئًا﴾ أو واو نحو ﴿مَوْيَلًا﴾، فأجازه نحاة الكوفيين ووافقهم عليه بعض القراء.

- ومن أمثله [أ/31] أيضا إبدال الهمزة ألفا بعد نقل حركتها في نحو ﴿النِّشَاءَ﴾ و﴿تَجْعَرُونَ﴾ و﴿يَسْأَلُونَ﴾ فأجازه نحاة الكوفة قياسا مطردا ووافقهم عليه بعض القراء.

1- في (ج): يختلف اتحادهما.

- ومن أمثلته أيضا إبدال الهمزة المتطرفة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها فيقال في نحو: ﴿الْحَبَّاءُ﴾ الخبا؛ ذكره سيوبه¹ ووافقه عليه بعض القراء.
- ومن أمثلته أيضا إجراء الياء والواو² الأصليتين مجرى الزائدتين في القلب والإدغام فيقال في نحو: ﴿هَيْئَةً﴾ هيّة بالتشديد، "حكاه يونس والكسائي عن العرب، وخصه سيوبه بالسماع، ووافق على ذلك جماعة من القراء، وجاء منصوصا عن حمزة وبه أخذ الداني عن أبي الفتح فارس ومكي وابن شريح والشاطبي"³ وسيأتي ذكره في القصيدة.
- ومن أمثلته أيضا إبدال الهمز المضموم بعد كسر نحو: ﴿سَنْفَرِيْكَ﴾ ياء، والمكسور بعد ضم نحو: ﴿سَيْلٍ﴾ واوا، حكاه أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش النحوي البصري⁴ ووافقه بعض القراء عليه، وخالفه جمهورهم، وذهبت طائفة منهم إلى الأخذ به إن وافق رسم المصحف كما في ﴿سَنْفَرِيْكَ﴾ وإلى طرحه إن خالفه كما في ﴿سَيْلٍ﴾، وسيأتي هذا أيضا في القصيدة.
- ومن أمثلته أيضا حمل الاسم على الفعل في الإبدال وذلك في نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بحذف الهمز وضم الزاي حملا على "استهزئت" بإبدال همزه⁵ ياء، وعلى قياسه يقال: "مستهزيون"، ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت [فالتقى ساكنان؛ الياء

1- ينظر: الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيوبه: 4/ 177 - 179.

2- في (ج): الواو والياء.

3- ينظر النشر لابن الجزري: 2/ 1375.

4- ينظر النشر لابن الجزري: 2/ 1387.

5- في (ج): الهمزة.

والواو¹] فحذفت الياء وضمت الزاي للمناسبة فصار هكذا: "مستهزون"، وقس عليه ﴿الْحَاطِئُونَ﴾ وَمَالِئُونَ و﴿لِيُطْبِئُوا﴾ ونحوها؛ أجازة الكوفيون وبعض البصريين، وسمعه الفراء وأبو زيد من العرب²، ووافق عليه بعض القراء، وجاء عن حمزة منصوصا، وسيأتي أيضا في القصيدة.

إذا فهمت هذا؛ فهذه الأمثلة من غير الفصح الآتية تخالف قوله: "على قياس³ لغات الفصحاء"؛ لأنه يقتضي أنه لا يتعرض لقياس غيرهم والفرض أنه قد تعرض. والجواب أنه إنما يتعرض له بالتبع؛ وذلك أنه بعد أن يذكر الوجه الفصح يشير إلى غيره بشرط أن تصح به الرواية كما في الياء والواو الأصليتين، وكما في حمل الاسم على الفعل، أو يوافق رسم المصحف كما في مذهب الأخفش في نحو: ﴿سَنُفْرِيكَ﴾؛ لأن مذهب سيبويه لا يوافقه، ولذا لم يتعرض لمذهب الأخفش في ﴿سِيل﴾ فإنه لا يوافق الرسم [أ/ 32] مع شذوذه [ب/ 19].

فقوله: "على قياس" متعلق بـ: "تخفيف" من جهة المعنى على أنه حال منه، أي يفيدك في تخفيف حمزة حال كون ذلك التخفيف على قياس لغة الفصحاء، وقوله: "وما يتبع الرسم فيه" عطف على "لغات" مدخول "القياس"، و"ما" يجوز أن تكون مصدرية وإن عاد الضمير عليها على مذهب الزمخشري في قوله تعالى: ﴿واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه﴾⁴، والتقدير حينئذ أن التخفيف يكون على قياس لغات الفصحاء وعلى قياس اتباع الرسم، أي على قاعدة اللغة وعلى قاعدة الرسم، وهذا في غاية الحسن، ويجوز أن تكون

1 - زيادة من (ج).

2 - ينظر النشر لابن الجزري: 2 / 1383.

3 - قياس: ساقطة من (ج).

4 - سورة هود: 116.

موصولة واقعة على الهمز أي وعلى قياس الهمز¹ الذي يتبع فيه الرسم، ويكون على حذف مضافين أي على قياس اتباع رسم الهمز الذي يتبع فيه الرسم، وهذا الوجه أحسن من جهة الصناعة؛ لأن عود الضمير على "ما" يعين كونها اسماً لا حرفاً، والوجه الأول أحسن من جهة المعنى لعدم احتياجه إلى تقدير.

و"يتبع" مبني للمفعول، و"الرسم" نائبه، وضمير "فيه" عائداً على "ما" رابطاً بين الصلة والموصول.

وقوله: "غير ذي فند" حال إما من "التخفيف" أو من "الهمز" الذي يتبع فيه الرسم. والفند بالتحريك قال في القاموس: "الخرف وإنكار العقل لمرض أو هرم والخطأ في القول والرأي والكذب كالأفناد، وفنده تفنيده كذبه وعجزه وخطأ رأيه كما فنده"² انتهى، فيفسر ما في البيت بالخطأ لأن نفي الخطأ أبلغ في المدح من نفي الكذب كما لا يخفى والله أعلم.

1- الهمز: ساقطة من (ج).

2- القاموس المحيط: 307/1.

[مذاهب العلماء في التخفيف الرسمي]

ثم قال رحمه الله تعالى: "مقدمة في حكم وقف القياس¹ والرسم".

قوله: "مقدمة" خبر مبتدأ محذوف، أي: هذه مقدمة، وقوله: "في حكم وقف القياس" نعت لما قبله؛ أي: هذه مقدمة من صفتها أنها في حكم الوقف المذكور.

والمقدمة في اللغة تطلق على مقدمة الجيش، قال في مختصر الصحاح: "ومقدمة الجيش بكسر الدال أوله"² فلا يجوز فيها إلا الكسر كما أفصح به الجلال المحلي رحمه الله تعالى قال: "وهي مأخوذة من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه: ﴿لَا تُفَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾"³، وعلى مقدمة الرحل ضد مؤخره، وظاهر كلام المحلي أنه لا يجوز فيها إلا الفتح، وهو المأخوذ من كلام مختصر الصحاح حيث اقتصر على الفتح في المقدم ضد المؤخر، قال الجلال: "وهي مأخوذة [أ/ 32] من قدم المتعدي"⁵. وأما المقدمة [ج/ 15] في كلام المصنف وغيره فقال الجلال رحمه الله تعالى: الأكثر فيها كسر الدال والقليل فتحه، والتقدير على الكسر: هذه أمور متقدمة على المقصود، وعلى الفتح: هذه أمور مقدمة على المقصود⁶.

1- في (ج): الوقف القياسي

2- مختار الصحاح: 249.

3- سورة الحجرات: 1.

4- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، لتاج الدين المحلي 76/1.

5- المصدر نفسه، 76/1.

6- ينظر: البدر الطالع لتاج الدين المحلي 76/1.

فإن¹ قلت: أين هذه الأمور التي تقدمت أو قدمت على المقصود؟

قلت: هي ما في الأبيات التي اشتملت عليها المقدمة، فالإشارة في قولنا هذه راجعة إلى ما تضمنته أبيات الترجمة، ولاشك أن ما تضمنته أمور مقدمة على المقصود بالذات، وهو² ما في الترجمة الآتية إلى آخر الكتاب، والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وما عليه من الاعتراض والجواب موكول إلى علم آخر والله أعلم.

ثم قال [رحمه الله تعالى]³:

8. الْوَقْفُ بِالرَّسْمِ لِلْجُمْهُورِ مُنْتَبِعٌ إِذْ بَعْضُ أَفْرَادِهِ فِي النَّقْلِ لَمْ تَرِدْ

9. لِذَلِكَ اسْتَغْمَلُوا حَذْوَ الْقِيَاسِ بِهِ وَطَرَحُوا مَا سِوَاهُ طَرَحَ مُفْتَقِدِ

أخبر رحمه الله تعالى أن الجمهور من القراء منعوا الوقف بالرسم، وأن علة المنع كون بعض أفراده لم تنقل، فمنع الجميع⁴ لذلك، وأنهم حيث منعه أخذوا بالقياس وطرحوا ما سواه طرح الميؤوس منه، والمعنى أنهم منعوا الرسم وأوجبوا القياس.

وأشار رحمه الله تعالى بهذا إلى قول صاحب النشر رحمه الله تعالى: "وذهب جمهور أهل الأداء إلى القول بالتخفيف القياسي حسبما وردت الرواية به دون التخفيف الرسمي، وهذا الذي لم يذكر ابن سوار⁵ وابن [ب/ 20] شيطا¹ وأبو الحسن ابن فارس² وأبو العز

1 - فإن: ساقطة من (ج).

2 - في (ج): وهي.

3 - زيادة من (ج).

4 - في (أ) و(ب): الجمع. والأظهر ما أثبتته من (ج).

5 - أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن سوار الغدادي، المقرئ الضريب، ت 496هـ. ينظر: السير 19/ 227-229،

والوافي بالوفيات للصفدي 7/ 135.

القلانسي³ وأبو محمد سبط الخياط⁴ وأبو الكرم الشهرزوري⁵ والحافظ أبو العلاء⁶ وسائر العراقيين وأبو طاهر بن خلف⁷ وشيخه أبو القاسم الطرسوسي⁸ وأبو علي المالكي⁹ وأبو

1- أبو الفتح عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا البغدادي، المقرئ المحقق، من كبار أئمة الإقراء، مصنف كتاب التذكار في القراءات العشر. ينظر معرفة القراء الكبار للذهبي: 231.

2- أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن فارس الخياط البغدادي، عالم بالقراءات، من أهل بغداد، له كتاب الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش، وكتاب التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، ت 452 هـ، ينظر: الأعلام للزركلي: 328/4.

3- محمد بن الحسين بن بندار الأستاذ، أبو العز الواسطي القلانسي مقرئ العراق، من مؤلفاته: إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي، ورسالة في القراءات الثلاث، والكفاية الكبرى، ت 521 هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: 265، والأعلام للزركلي: 101/6.

4- أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي، المعروف بسبط الخياط، شيخ الإقراء ببغداد في عصره، عالم بالقراءات واللغة وله عدة مؤلفات منها: المبهج، والروضة والتبصرة والإيجاز، ت 541 هـ، ينظر: الأعلام للزركلي: 105/4.

5- أبو الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد الشهرزوري، عالم بالقراءات. مجود لها. صنف فيها المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر رواه من نحو خمسمائة طريق، ت: 550 هـ، ينظر: الأعلام للزركلي: 269-270/5.

6- أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن محمد الحافظ العطار، كان إمام همدان في علوم القرآن والحديث والأدب، ت: 569 هـ، ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي: 11/295-296، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد: 231/4.

7- أبو الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري، عالم بالقراءات من أهل سرقسطة بالأندلس، له كتاب العنوان في قراءات السبعة القراء وإعراب القرآن، ت: 455 هـ، ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 1/233، ومعرفة القراء الكبار للذهبي 1/423-424، والأعلام للزركلي: 3/313.

8- أبو القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي شيخ الإقراء بمصر في زمانه، له كتاب المجتبى في القراءات ت: 420 هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: 1/382، شذرات الذهب لابن العماد: 3/215، والأعلام للزركلي: 274/3.

9- أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي، عالم بالقراءات، له كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة، ت: 438 هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: 1/396، وشذرات الذهب لابن العماد: 2/260، والأعلام للزركلي: 2/213.

الحسن بن غلبون¹ وأبو القاسم بن الفحام² وأبو العباس المهدوي³ وأبو عبد الله بن سفيان⁴ وغيرهم من الأئمة⁵ سواه، ولا عدلوا إلى غيره، بل ضعف أبو الحسن بن غلبون القول به، ورد على الآخذين به، ورأى أن ما خالف القياس لا يجوز اتباعه ولا الجنوح إليه إلا برواية صحيحة وأنها في ذلك معدومة⁶ والله أعلم⁷ انتهى.

فإذا تأملته وجدت الدرك على المصنف رحمه الله تعالى من وجهين [أ/ 33]:

أحدهما: نسبة المنع إلى الجمهور؛ فإن الذي سبق في النشر أنهم تركوه ولم يذكروه، وذلك منهم سكوت عنه، والسكوت ليس بحكم كما هو معلوم، فمن أين أنهم منعه؟
فإن قلت: من حيث أنهم لم يتعرضوا له إذ لو كان جائزاً لتعرضوا له.

قلت: أما أولاً: فيلزم عليه أن كل من سكت عن شيء فهو عنده ممنوع، وهو باطل، وأما ثانياً: فلعلهم لم يتعرضوا له لكونهم لم يجر لهم الأخذ به، وحينئذ فلا يدل ذلك على

1- أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر، أستاذ في القراءات، له كتاب التذكرة في القراءات الثمان، ت: 399هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: 1/ 369، والوافي بالوفيات للصفدي: 16/ 232، والأعلام للزركلي: 3/ 222.

2- أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الصقلي القرشي المعروف بابن الفحام، شيخ الإسكندرية في عصره، له كتاب التجريد لبغية المريد، ت: 516هـ، ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي: 18/ 77، والأعلام للزركلي: 3/ 316.

3- أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي، من مؤلفاته: التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، واختصره وسماه التحصيل في مختصر التفصيل، ت: 440هـ، معرفة القراء الكبار للذهبي: 1/ 399، الوافي بالوفيات للصفدي: 7/ 169، والأعلام للزركلي: 1/ 184.

4- أبو عبد الله محمد بن سفيان القيرواني، له كتاب الهادي في القراءات، ت: 415هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: 1/ 381، وشذرات الذهب لابن العماد: 3/ 203-204، والأعلام للزركلي: 6/ 146.

5- من الأئمة: ساقطة من (ج).

6- في (ج): معروفة. ولا يصح.

7- النشر: 3/ 1445.

أنه ممنوع عندهم حتى لا يجوز لأحد أن يأخذ به ولو من غير طريقهم كما هو الواقع عندنا، فإن الرواية لنا مفقودة به، ومع ذلك فليس بممنوع عندنا على الإطلاق، أي لا نعتقد أنه ممنوع من سائر الطرق.

ثانيهما: تعليله المنع بعدم ورود بعض أفرادها، فإنه يقال عليه أن القراءة سنة تتبع، فإذا وردت ببعض ولم ترد ببعض فكيف يمنع الجميع لعدم ورود البعض؟ وهل هذا إلا مصادمة للبعض الذي جاءت به الرواية؟

فإن قلت: يجاب عن الأول بأن الترك في كلام الجمهور محمول على المنع الذي في كلام ابن غلبون حيث قال: أنه لا يجوز اتباعه إذا خالف القياس¹، وهذا عين المنع، وعن الثاني بأن البعض الذي جاءت به الرواية كأنه² ليس من الوقف [الذي]³ بالرسم لأجل موافقته للقياس فلذا ألغي، واعتبر البعض الذي لم ترد به الرواية.

قلت: أما الأول ففيه اعتراف بأن الجمهور لم يصرحوا بالمنع، وحمل سكوتهم على منع ابن غلبون لا يصح الاعتماد عليه في نسبة المنع إليهم لجواز أن يصرحوا بخلافه لو سئلوا عنه، وأما الثاني ففيه اعتراف أيضا بأن الرسم ليس ممنوعا مطلقا، بل الذي يمنع منه هو بعضه المخالف للقياس، فكان من حق المصنف رحمه الله تعالى أن يخصص المنع به والله أعلم.

وقوله: "الوقف بالرسم" مبتدأ، وخبره "ممتنع"، و"للجمهور" متعلق به، و"إذ" ظرف تضمن معنى التعليل متعلق بـ"ممتنع"، و"بعض أفرادها" مبتدأ، "ولم ترد"، ضبطه

1 - النشر: 3 / 1445

2 - في (ج): أنه.

3 - زيادة من (ج).

المصنف بالتا وبالياء، خبره، و"في النقل" متعلق به، والإشارة في قوله: "لذلك" عائدة إلى المنع وعلته، وهو متعلق بـ"استعملوا" و"طرحوا".

والحدو [أ/ 34] قال في القاموس: "حذا النعل حذوا وحذاء: قَدَّرَهَا وَقَطَعَهَا، وحذا الرجل نعلًا ألبسه إياها، وحذا حذو زيد فعل فعله، وحذا التراب في وجوههم حثاه، وحذا زيدا أعطاه، والحِذْوَةُ بالكسر العطية، ويقال داري حِذْوَةَ داره وحَذَّوْها بفتح الحاء فيهما إزأؤها" انتهى¹. [ج/ 16]

فالمراد بقوله: "استعملوا حذو القياس" أي سلكوا طريقه، كقولك: حذوت² حذو زيد، أي سلكت طريقه في الفعل.

وقوله: "به" متعلق بـ: "استعملوا"، والباء فيه ظرفية كما قال المصنف في طرة³، وضميره عائد على الوقف؛ أي استعملوا طريق القياس في الوقف.

وقوله: "وطرحوا" فيه نسختان للمصنف؛ ثلاثي وخماسي⁴، و"ما سواه" موصول وصلته، و"ما" واقعة على الرسم؛ أي على الوقف [ب/ 21] به، و"طرح" مفعول مطلق، و"مفتقد" ضبطه المصنف بفتح القاف، وقال في القاموس: "فقدّه يفقده فقدا وفقدانا بضم الفاء وكسرها وفقودا عَدِمه فهو فقيد ومفقود وأفقدّه الله إياه، والفاقد الميت زوجها أو ولدها وافتقده وتفقدّه طلبه عند غيبته" انتهى⁵.

1 - القاموس: ص: 1273.

2 - في (ج): حذوتها.

3 - كذا في جميع النسخ، ولعلها: طرره، أي في طرره على نظمه، ولم أقف عليها.

4 - أي: طرحوا، وأطرحوا بتشديد الطاء.

5 - القاموس: ص: 307.

وقال في مختصر الصحاح: "فقدته من باب ضرب وفقدانا أيضا بكسر الفاء وضمها وافتقده طلبه عند غيبته" انتهى¹.

وظاهر كلامهما أنه لا يقال مفتقد بمعنى المفقود الذي يصح المعنى عليه، وأما بفتح القاف الذي ضبطه به المصنف فلا تصح إرادته هنا لتهافته مع المعنى المراد والله أعلم.

ثم قال:

10. وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَ الرَّسْمَ وَحُجَّتُهُ شَرَطُ الْقَبُولِ وَفَأَقِ الرَّسْمَ فَاقْتَصِدِ

11. وَعَمَّمُوا كُلَّ فَرْدٍ فِيهِ فَاَنْبَهَرُوا وَلَمْ يَصِلْ جَرِي مُسْتَقْصِيهِ لِلشَّرْدِ

أخبر رحمه الله تعالى أن بعض المقرئين أوجب الوقف بالرسم، أي ومنع الوقف بالقياس، إذ لا معنى لإيجاب شيء إلا منع مقابله، وأن حجته في إيجابه هي أن الوقف بالرسم قراءة، وكل قراءة لا تقبل إلا إذا وافقت خط المصحف، والوقف بالرسم يتحقق فيه هذا الشرط دائما، بخلاف الوقف بالقياس، فلزم أن الذي تحقق فيه شرط القبول هو الوقف بالرسم دون الوقف بالقياس، وأنهم لما أوجبوه وعمموه في كل فرد انهزموا وانكسر جيشهم ولم يفلت منهم أحد، وإلى انهزامهم وعدم [أ/ 35] نجاتهم أشار بقوله: "فانبهروا ولم يصل جري مستقصيه للشرد".

وأشار رحمه الله في هذين البيتين إلى قول صاحب النشر رحمه الله تعالى: "الذين أثبتوا الرسم اختلفوا فيه اختلافا شديدا"²، فذكر قول الداني ومن معه، وسيأتي إن شاء الله تعالى، ثم قال: "ومنهم من عمم في التخفيف الرسمي فأبدل الهمزة بما صورت به وحذفها فيما

1 - مختار الصحاح: 241.

2 - النشر: 3 / 1434.

حذفت فيه، فأبدلها واوا خالصة في نحو: ﴿رَأَوْفٌ﴾ و﴿أَبْنَاؤُكُمْ﴾ و﴿تَوَزَّهُمْ﴾ و﴿يَذَرُوكُمْ﴾ و﴿نِسَاؤُكُمْ﴾ و﴿أَحْبَبُّهُ﴾، ويبدلها ياء خالصة في نحو: ﴿تَلَيَّبَتْ﴾ و﴿سَيِّحَتْ﴾ و﴿نِسَائِكُمْ﴾ و﴿أَبْنَائِكُمْ﴾ و﴿خَائِيَيْنَ﴾ و﴿جَائِرٍ﴾، ويبدلها ألفا خالصة في نحو: ﴿سَالٌ﴾ و﴿امْرَأَتُهُ﴾ و﴿سَأَلَهُمْ﴾، ويحذفها في¹ نحو: ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ﴾² وفي ﴿إِشْمَزَتْ﴾ و﴿إِمْتَلَأَتْ﴾ ويقول في ﴿الْمَوْءَدَةُ﴾ المودة كالموزة، ولا يبالون ورد ذلك على قياس أم لا، صح في العربية أم لم يصح، اختلت الكلمة أم لم تختل، فسد المعنى أم لم يفسد، وبالغ بعض المتأخرين من شراح قصيدة الشاطبي في ذلك³ حتى أتى بما لا يحل ولا يسوغ، فأجاز في نحو: ﴿رَأَيْتَ﴾ و﴿سَأَلْتَ﴾ إبدالها ألفا وجمع بين ثلاثة سواكن، ولا يسمع هذا إلا في اللسان الفارسي، وأجاز في نحو: ﴿يَجْجُرُونَ﴾ و﴿يَسْئَلُونَ﴾ حذفها مع سكون ما قبلها فأفسد المعنى وغير اللفظ، وفي نحو ﴿بُرَّءَاؤُا﴾ "بروا" فأفسد المعنى وغير اللفظ وأتى بما لا يسوغ، ورأيت فيما ألفه ابن بصخان⁴ في وقف حمزة أن قال: وما رسم منه بالألف وقف عليه بها نحو: ﴿وَأَحَاةُ﴾ ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ وكنت أظنه إنما قال ﴿بِأَنَّهُمْ﴾، على ما فيه، حتى رأيت بخطه ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ فعلمت أنه يريد أن يقال في الوقف⁵ (بانهم) فيفتح الباء التي قبل الهمزة، إذ لا يمكن أن ينطق بالألف بعدها إلا بفتحها، ثم يمد

1 - في: ساقطة من (ج).

2 - سورة الأنفال، الآية: 34.

3 - في ذلك: ساقطة من (ج).

4 - أبو عبد الله بدر الدين محمد بن أحمد بن بصخان بن عين الدولة الدمشقي المقرئ النحوي، له كتاب في وقف حمزة وهشام، والتذكرة في من رد تفخيم الألف وأنكره، وشرح الشاطبية، ت: 743هـ، ينظر: طبقات القراء للذهبي:

2 / 1274 - 1275، والوافي بالوفيات للصفدي: 2 / 112 - 113.

5 - في الوقف: ساقطة من (ج).

على الألف من أجل التقاء الساكنين، وهذا كله لا يجوز ولا يصح نقله ولا تثبت روايته عن حمزة ولا عن أحد من أصحابه ولا عن من نقل عنهم. ويقال¹ له الرسمي، وقد يقال له الشاذ، وقد يقال له المتروك، على أن بعضه أشد نكرا من بعض².

ثم تكلم على رد إبدال الهمزة ياء في نحو ﴿جَآيِرٌ﴾ وواوا في نحو ﴿تَوَزَّهْمُ﴾ بما سيأتي في موضعه، إلى أن قال ما حاصله: "وكل ما ذكره هؤلاء فهو غير جائز في القراءة من أجل عدم اجتماع الأركان الثلاثة [ب/ 22] فيه، فهو من الشاذ المتروك الذي لا يعمل به ولا يعتمد [أ/ 36] عليه والله أعلم"³ انتهى.

ويشير في الأركان⁴ الثلاثة إلى ما ذكره في أول النشر من قوله: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز [ردها ولا يحل]⁵ إنكارها"⁶.

ثم لما تلکم على محترزاتها قال: "من جملة ما لا تحل القراءة به ما روي عن غير ثقة كقراءة ﴿نَنْجِيكَ﴾ بالحاء المهملة"⁷، "أو عن ثقة ولا وجه له في العربية كفتح ياء: ﴿أَدْرَتْ أَفْرِيْبٌ﴾"⁸، ثم قال: "ويدخل في هذين القسمين ما يفعله بعض المتأخرين من شراح

1 - في (ج): ويقول.

2 - النشر: 3/ 1440-1443.

3 - النشر: 3/ 1445.

4 - في (ج): بالأركان.

5 - زيادة من (ج).

6 - النشر: 1/ 117.

7 - النشر: 1/ 133.

8 - النشر: 1/ 133-134.

الشاطبية في وقف حمزة على نحو: (أَسْمَايَهُمْ) و﴿وَلَيْكَ﴾ بياء خالصة، ونحو: ﴿شَرَكَاؤُهُمْ﴾ و﴿أَحَبَّوْهُ﴾ بواو خالصة ونحو: ﴿بَدَأَكُمْ﴾ ﴿وَأَخَاهُ﴾ بألف خالصة ونحو: ﴿إِشْمَازَتْ﴾¹ و﴿قَادَرَأْتُمْ﴾ بالحذف ويسمونه التخفيف الرسمي، ولا يجوز ذلك في وجه من وجوه العربية، فإنه إما أن يكون منقولاً عن ثقة ولا سبيل إلى ذلك فهو [ج/ 18] مما لا يقبل إذ لا وجه له²، وإما أن يكون منقولاً عن غير ثقة فمنعه أخرى ورده أولى، مع أني تتبعت ذلك فلم أجده منصوصاً لحمزة لا بطريق³ صحيحة ولا ضعيفة⁴ انتهى.

إذا علمت هذا فكلام المصنف رحمه الله تعالى معترض من وجهين:

أحدهما: نسبة الوجوب إلى هؤلاء المعتمدين، وصاحب النشر إنما نسب لهم مجرد القول به، وأيضا فلو وجب الرسم عندهم لامتنع صريح القياس ولا يقول به أحد، وأيضا فهؤلاء المعتمدون هم شراح الشاطبية ومن نحا نحوهم، وقد صرحوا بجوازه، بل قالوا أن القياس أولى منه، قال أبو عبد الله الفاسي⁵ في شرح الشاطبية بعد كلام: "فإذا العمل بالتخفيف القياسي أولى وينبغي أن لا يترك العمل بالوجه الآخر"⁶ إلى آخر كلامه انتهى.

1 - على القول بحذف الألف فيها.

2 - له: ساقطة من (ج).

3 - في (ب): من.

4 - النشر: 1/ 134-135.

5 - أبو عبد الله الفاسي المُرِّي الحَنَفِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يُوسُفَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِي الْمَغْرِبِي الْمُرِّي
العلامة جمال الدين نزيل حلب، له شرح على الشاطبية وسمه باللائى الفريدة في شرح القصيدة ت: 656هـ، ينظر: الوافي
بالوفيات للصفدي: 2/ 262، والأعلام للزركلي: 6/ 86.

6 - اللالئى الفريدة في شرح القصيدة للفاسي: 1/ 349.

وقال المرادي¹ في شرح قوله: "ففي اليا يلي"² بعد أن ذكر التسهيل في ﴿بَارِيكُمْ﴾ الذي هو القياس: "والظاهر جواز الإبدال في ذلك"³ يعني الذي هو التخفيف الرسمي انتهى، مع أن المرادي هو المراد بقول صاحب النشر: "وبالغ بعض المتأخرين من شراح الشاطبية"⁴ فيما أظن، وسيأتي دليله إن شاء الله تعالى، فتحصل من هذا أن نسبة الوجوب إلى هؤلاء غير ظاهرة والله أعلم.

ثانيهما: قوله: "وحجته شرط القبول وفاق الرسم" لا يصح أن يكون حجة على وجوب الرسم [أ/ 37] مطلقاً إلا لو كان وفاق الرسم هو الشرط وحده في كل قراءة، وإذا كان هو أحد الشروط الثلاثة المتقدمة عن صاحب النشر فوجوده وحده لا يغني شيئاً، فاحتجاج به وحده غير سديد، ولو ساغ ذلك لكان القياس المخالف للرسم وله وجه في العربية وصح سنده أولى بالقبول، لأنه⁵ وجد فيه شرطان، والرسمي المتروك لم يوجد فيه إلا واحد، ولم أر من احتج لهذا القول بهذه الحجة غير المصنف رحمه الله تعالى.

1- الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم: مفسر أديب. مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب. من التوالمف شرح التسهيل والألفية وشرح الشاطبية وله تفسير القرآن في عشر مجلدات أتى فيه بالفوايد الكثيرة وإعراب القرآن وأفرد باب وقف حمزة على الهمز في مصنف، ت: 749هـ ينظر: غاية النهاية لابن الجزري: 1/ 227-228، الأعلام للزركلي: 2/ 211.

2- حرز الأمانى ووجه التهاني، البيت 245: ص 20.

3- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية للمرادي: 128.

4- النشر: 3/ 1442.

5- في (أ) و(ب): إلا أنه، ولا يصح.

وأما قول الجعبري¹: "وجه اتباع الرسم أن من شرط الحرف الذي هو أحد السبعة موافقة الرسم وقد جاء على صريحه"² انتهى، يعني جاء اتباع الرسم على صريح هذا الشرط الذي هو الموافقة، فهو توجيه لأصل القول به لا لوجوبه كما عند المصنف والله أعلم.

وقوله: "وبعضهم" مبتدأ، خبره "أوجب الرسم"، وقوله: "وحجته" مبتدأ، وقوله: "شرط القبول وفاق الرسم" ضبطه المصنف برفع الطاء والقاف؛ فيكون "شرط القبول" مبتدأ ثانياً، و"وفاق الرسم" بدل منه، والخبر محذوف تقديره: لا يوجد إلا فيه، أي في التخفيف الرسمي، والتقدير: وشرط القبول الذي هو وفاق الرسم لا يوجد إلا فيه فلذلك أوجبه، والجملة من المبتدأ وخبره خبر عن المبتدأ الأول الذي هو "حجته"، ولا تحتاج إلى عائد، لأن الجملة هي عين المبتدأ، إذ "شرط القبول" الذي لم يوجد إلا في التخفيف [ب/ 23] الرسمي هو عين "حجته".

ويجوز أن يكون "وفاق الرسم" خبراً عن "شرط القبول"، والجملة منهما خبر عن "حجته" ولا تحتاج إلى عائد لما سبق، ويكون في الكلام حذف بعد ذلك تقديره: وذلك لا يوجد إلا في التخفيف الرسمي، فيكون من حذف بعض المقدمات للعلم بها، وسوغ له ذلك ضرورة الشعر.

1 - أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، المقرئ المحقق، شيخ بلد الخليل عليه السلام، له عدة مؤلفات منها: شرح الرائية لابن البواب، والشرح الكبير على الشاطبية الموسوم بكنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، ت: 732هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: 397، وغاية النهاية لابن الجزري: 21 / 1

2 - كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني للجعبري: 521 / 2.

وقوله: "فاقتصد" أمر من الاقتصاد، وهو التوسط في الأمور بين الإفراط والتفريط، قال في مختصر الصحاح: "والقصد بين الإسراف والتقتير، ومنه فلان مقتصد في النفقة، واقصد في مشيك اربع على نفسك" انتهى¹.

"وعمموا كل فرد فيه" فعل وفاعل ومفعول، والضمير المجرور عائد على التخفيف الرسمي.

وقوله: "فانبهروا" مأخوذ من الانبهار، قال في القاموس: "البهر بالضم وإسكان الهاء انقطاع النفس من الإعياء، وقد انبهر وبهر كعني فهو مبهور وبهير [أ/ 38] وانبهر السيف انكسر نصفين" انتهى²، وقال في مختصر الصحاح: "بهره غلبه، وبابه قطع، والبهر بالضم تتابع النفس، وبالفتح المصدر، وانبهر تتابع نفسه" انتهى³.

شبه المصنف رحمه الله تعالى غلبتهم وظهور خطئهم بانهمزام قوم فأخذوا في الجري حتى انقطع نفسهم لتحصل لهم النجاة فأخذوا جميعاً، وهو معنى قوله: "ولم يصل جري مستقصيه للشرد"، والضمير في مستقصيه عائد على الجري؛ أي الذي استقصى جريه لم يصل به إلى الشاردين بل أخذ قبل ذلك، ويجوز أن يعود الضمير على التخفيف الرسمي، واستقصاؤه تعميمه، أي لم يصل جري الذي عمم التخفيف الرسمي للشرد.

وضبط المصنف رحمه الله تعالى الشرد بفتحتين⁴، وقال في القاموس: "شرد شرودا وشرادا بالكسر نفر فهو شارد وشرود والجمع شَرْدٌ بفتحتين كخَدَمٍ، وبضميتين كزُبُرٍ"

1- مختار الصحاح: 254.

2- القاموس المحيط: 355 / 1.

3- مختار الصحاح: 41.

4- في (ج): وضبطه المصنف رحمه الله تعالى بفتحتين.

انتهى¹، وقال في مختصر الصحاح: "شرد البعير نفر وبابه دخل وشرادا أيضا بالكسر فهو شارد وشرود، وجمع شارد شَرْد بفتحين كخادم وخدم وجمع شرود شُرْد بضمين كزبور وزبر، والشريد الطريد ومنه قوله تعالى: ﴿بَشَرِدْ بِهِم مِّنْ خَلْقِهِمْ﴾² أي فرق وبدد جمعهم" انتهى³.

ولله در المصنف حيث ضبطه بالفتح [ج/ 19] فإن فيه نكتة حسنة، فإنه بالضم جمع شرود الذي هو من صنيع المبالغة، وبالفتح جمع شارد الذي لا مبالغة فيه، بل إنما وجد منه أصل الفعل، فقصد المصنف أن هؤلاء الذين استقصوا جريهم لم يبلغوا به ولو إلى المرتبة القربى من الشرود، بخلاف ضبطه بالضم فإنه يقتضي أنهم تجاوزوا مراتب عديدة من الشرود، وإنما قصرُوا عن المرتبة العليا منه، فأشار بضبطه بالفتح إلى ضعف مذهب المعتمدين، وبلوغه الغاية القصوى في الوهن، بخلاف ضبطه بالضم فإنه يقتضي أن لمذهبهم قوة ورجحانا وإن قصر عن الدرجة العليا والله أعلم.

ثم قال رحمه الله تعالى:

12. وَالْدَّانِ وَالشَّاطِطِي وَابْنُ شَرِيحِهِمْ قَدِ انتَقَوْهُ إِذَا نَصَّ الْقِيَّاسُ هُدِ

13. وَلَوْ عَلَى وَجْهِهِ الْمَرْجُوحِ جَا وَسَيَّوِيهِ رَوَى هَذَا الْكَلَوُ فَرُدِ

1 - القاموس المحيط: 1/ 291.

2 - سورة الأنفال: 58.

3 - مختار الصحاح: 163.

أخبر رحمه الله تعالى أن الداني أبا عمرو¹ وابن شريح² والشاطبي³، يعني ومن وافقهم كأبي الفتح فارس [أ/ 39] بن أحمد⁴ وأبي محمد مكي بن أبي طالب⁵ ومحمد بن واصل⁶، اختاروا التخفيف الرسمي الموافق لخط المصحف بشرط أن يكون له وجه في العربية؛ سواء كان ذلك الوجه راجحاً أو مرجوحاً، وهو معنى قوله: "ولو جاء على وجهه المرجوح".

مثال ما له وجه راجح [﴿أَلْمَلَا﴾]⁷ المكتوب بالألف المضموم الهمز؛ فإذا وقفت عليه باعتبار التخفيف الرسمي فإنك تقف بألف، وهذا هو الوجه الراجح في العربية في الهمز المتطرف المتحرك، فيسكن ويبدل من حركة ما قبله، والمرجوح أن يبدل من حركة نفسه

1- أبو عمرو عثمان بن سعيد المشهور في زمانه بابن الصيرفي، له عدة مؤلفات منها: المقنع، التيسير، جامع البيان وغيرها، ت: 444هـ، ينظر: معرفة الكبار للذهبي: 2/ 773، وغاية النهاية لابن الجزري: 1/ 503.

2- أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرعيني، الإشبيلي المقرئ الأستاذ، مصنف كتاب الكافي وكتاب التذكير، ت: 476هـ، ينظر: معرفة الكبار للذهبي: 243، غاية النهاية لابن الجزري: 2/ 153.

3- أبو القاسم ويقال أبو محمد قاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي المقرئ الضير، له عدة مؤلفات منها: عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، نظم التمهيد لابن عبد البر، حرز الأماني ووجه النهائي، ت/ 590هـ، ينظر: معرفة الكبار للذهبي: 312، وغاية النهاية لابن الجزري: 2/ 20.

4- أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي المقرئ الضير، ذكره الشاطبي في حزره في باب التكبير، مؤلف كتاب المنشأ في القراءات الثمان، ت: 401هـ، ينظر: معرفة الكبار للذهبي: 1/ 379، وشذرات الذهب لابن العماد 3/ 164.

5- أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، العالم النحرير، له عدة مؤلفات منها: التبصرة في القراءات السبع، والكشف عن وجوه القراءات وعللها، الهداية إلى بلوغ النهاية، الرعاية، ت: 437هـ، معرفة القراء الكبار للذهبي: 1/ 394-395، وشذرات الذهب لابن العماد: 3/ 260، والأعلام للزركلي: 7/ 286.

6- أبو علي محمد بن واصل المقرئ النحوي، قرأ على حمزة الزيات، وروى عنه القراءة أبو مسلم عبد الرحمن بن واقد الواقدي، ينظر غاية النهاية لابن الجزري: 2/ 241-242.

7- زيادة من (ج).

التي هي الضمة [ب/ 24] فيبدل واوا، وهذا لا يوافق رسم المصحف، ويوافقه الأول الراجح، فالوقف بالرسم اتحد¹ مع الراجح حينئذ.

ومثال ماله وجه مرجوح ﴿أَلْمَلَّوْا﴾ المكتوب بالواو؛ فإذا وقفت عليه باعتبار الرسم وقفت [عليه]² بالواو فيتحد مع المرجوح الذي هو إبدال المتحركة في الطرف من حركتها، ولو اعتبرت الراجح لو قفت بالألف لكنه يخالف الرسم، فالمختار عند هؤلاء هو الوجه المرجوح لموافقته للرسم دون الراجح لمخالفته، والمختار عندهم في المكتوب بالألف هو الراجح لموافقته دون المرجوح لمخالفته.

فقوله: "كَنْبُوا" مثال للوجه المرجوح، وسيبويه هو الذي رواه عن العرب حيث وقفوا على "الكأ" المضموم بالواو، وأشار رحمه الله تعالى بهذا الكلام إلى قوله في النشر: "إن الذين أثبتوا الوقف بالرسم اختلفوا فيه اختلافا شديدا، فمنهم من خصه بما وافق القياس ولو بوجه، كما ذهب إليه محمد بن واصل وأبو الفتح فارس بن أحمد وصاحبه أبو عمرو الداني وابن شريح ومكي والشاطبي وغيرهم، فعندهم إذا كان الوجه الراجح مخالفا للرسم أخذ³ بالمرجوح الموافق، ثم الموافقة تارة تكون بالواو كـ: ﴿يَعْبُوْا﴾ وبابه، وتارة بالياء نحو: ﴿نَبَّأْنِي الْمُرْسَلِينَ﴾ وبابه، وتارة بالألف نحو: ﴿النَّشْأَةُ﴾ وبابه، وتارة بالحذف نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ وبابه، وتارة بالتسهيل نحو: ﴿مَوْبِلًا﴾ وبابه، وتارة بالإدغام نحو: ﴿الرَّءْيَا﴾ و﴿تَغْوِيهِ﴾ وبابه، وهذا هو الرسم القوي، ويقال له الصحيح، وقد يقال له المختار" إلى أن قال: "وقال أبو عمرو الداني: وقد اختلف علماؤنا في كيفية تسهيل الهمز

1 - في (ج): اتحاد.

2 - زيادة من (ج).

3 - في (ج): أخذوا.

المتطرف المرسوم واوا نحو: ﴿أَلْمَلَوْا﴾ أو ياء نحو: ﴿نَبَّأْتِ﴾؛ فقال [أ/ 40] بعضهم بالألف وإن خالف الرسم، وهو اختيار شيخنا أبي الحسن رحمه الله تعالى، وقال آخرون بالواو وبالياء لأنه الموافق للرسم، وهو اختيار شيخنا أبي الفتح فارس بن أحمد رحمه الله تعالى، وهو اختياري أنا لوجهين:

أحدهما: أن خلفا وغيره رَووا عن حمزة نصا أنه كان يتبع في الوقف رسم المصحف، فدل على أنه لا يقف في ذلك بالألف لمخالفتها رسم المصحف.

ثانيهما: أن سيبويه روى عن العرب أنهم يقولون في الوقف: هذا الكَلَوُ إذا وقفوا على الكَلَا فيبدلون من الهمزة واوا، ومررت بالكَلَي، فيبدلونها ياء حرصا على البيان. قال سيبويه: وهم الذين يحققون في الوصل¹. قال الداني: فوجب استعمال هذه اللغة في مذهب هشام وحمزة لأنهما من أهل التحقيق في الوصل كالعرب الذين جاء عنهم ذلك².

وقد اختلف أهل الأداء في قوله: ﴿تُؤْوِ﴾ ونحوه، فمنهم من رأى إدغامه للخط، ومنهم من رأى إظهاره لأن البدل عارض، والمذهبان صحيحان، والإدغام أولى لأنه جاء منصوبا عن حمزة في موافقته خط المصحف في الوقف³ انتهى كلام النشر مع تغيير.

وإعراب البيت الأول واضح.

وقوله: "إذا نص القياس هد" ضبطه المصنف بفتح الصاد¹، ف"هُدِي" حينئذ مبني للمجهول، ونائبه ضمير يعود إلى التخفيف الرسمي، و"نص القياس" مفعول ثان؛ لأن

1 - ينظر: الكتاب لسيبويه: 4 / 178-179.

2 - ينظر: جامع البيان للداني: 2 / 578.

3 - ينظر: جامع البيان للداني: 2 / 585-586.

4 - النشر: 3 / 1434-1440.

"هـدي" يتعدى لمفعولين كما في القاموس إذ يقول فيه: "الهدى بضم الهاء وفتح الدال الرشاد والدلالة، والفعل هداه هُدى وهديا وهداية وهُدِيه بكسرها أرشده فهدى واهتدى وهده الله الطريق وللطريق وإلى الطريق ورجل هَدُوَّ كَعَدُوَّ هاد"² انتهى.

وقال في مختصر الصحاح: "الهدى الرشاد والدلالة يذكر ويؤنث، يقال هداه الله للدين ويهديه وهديته [ج/ 20] الطريق هداية عرفته، هذه لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول: هديته³ إلى الطريق، قلت: قد ورد هدى في الكتاب العزيز على ثلاثة أوجه: متعد بنفسه كقوله تعالى: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾⁴ وقوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾⁵ [ب/ 25]، ومتعد باللام نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾⁶، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَهْدِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾⁷، ومتعد بالي نحو قوله تعالى: ﴿وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءٍ الصِّرَاطِ﴾⁸ انتهى كلامه.⁹

فإن قلت: [أ/ 41] الذي يتعدى إلى مفعول معناه عرف؛ ولا يصح أن يقال عرفت التخفيف الرسمي نص القياس.

1 - بفتح الصاد: ساقطة من (ج).

2 - القاموس: 1/ 1345.

3 - زيادة من (ج).

4 - سورة الفاتحة: 5.

5 - سورة البلد: 10.

6 - سورة الأعراف: 42.

7 - سورة يونس: 35.

8 - سورة ص: 21.

9 - مختار الصحاح: 325.

قلت: إذا ضمن معنى الرد ساغ ذلك، أي رددت¹ التخفيف الرسمي إلى نص القياس والله أعلم.

وقوله: "ولو على وجه" مبالغة في اختيارهم له، أي اختاروه إن جاء على وجه راجح بل² ولو جاء³ على وجه مرجوح.

وأراد بقوله: "كنبوا" المكتوب بالواو، فيوقف عليه بالواو، وأما المكتوب بالألف وهو الذي في التوبة فلا يوقف عليه إلا بالألف.

وقوله: "فرد" قال المصنف: "هو أمر من راد المنزل يرود وارتاد يرتاد"⁴، وقال في مختصر الصحاح: "وراد الكلاً طلبه، وبابه قال، أي فيقال راد يرود رَوْدًا وريادا أيضا بالكسر، وارتاده يرتاده مثله، وفي الحديث: "إذا بال أحدكم فليرتد لبوله"⁵، أي فليطلب مكانا لينا أو منحدرًا، والمَرَاد بالفتح المكان، والرائد الذي يرسل في طلب الكلاً"⁶ انتهى ونحوه في القاموس⁷.

1 - رددت: ساقطة من (ج).

2 - بل: ساقطة من (ج).

3 - جاء: ساقطة من (ج).

4 - لم أقف على كلامه.

5 - أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب الرجل يتبوء لبوله، رقم: 4، أخرجه الحاكم (3 / 465 - 466)، وأحمد (4 /

396 و399 و414)، والبيهقي (1 / 93).

6 - مختار الصحاح: 131.

7 - القاموس: 2 / 357.

فقوله: "فرد" بضم الراء لأن مضارعه يرود كقل من يقول، وإنما أمرك بالطلب لأنك تحتاج إلى استقراء الوجوه المرجوحة التي بها يقع الوفاق وذلك لا يحصل بسهولة، وقد أشرت إلى نبذة منها في شرح قوله: "على قياس لغات الفصحاء"¹ والله أعلم.

ثم قال رحمه الله تعالى:

14. وَالْمُرْتَضَى صِحَّةُ الْإِسْنَادِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يُلَفَّ فَهُوَ شَذُوذٌ كَيْسَ ذَا عَضْدٍ

يعني أن المرتضى في التخفيف الرسمي زيادة على كونه ذا وجه في العربية صحة الإسناد؛ وهو مذهب الحافظ ابن الجزري رحمه الله تعالى²، ووجهه أن التخفيف المذكور نوع من أنواع القراءة، وكل قراءة لابد فيها من الثلاثة الأركان السابقة، وهي الموافقة للخط، واستقامة الوجه في العربية، وصحة الإسناد، فالمعممون اقتصروا على الركن الأول وهو الموافقة، والداني ومن معه زادوا عليهم بالركن الثاني وبقي عليهم الركن الثالث، والحافظ ابن الجزري زاد الركن الثالث ولم يبق عليه ركن منها فكان مذهبه هو المرتضى.

وقوله: "وإن لم يلف" أي السند الصحيح، [أ/ 42] "فهو" أي التخفيف الرسمي، "شذوذ" وهو صادق بصورتين: إحداهما: أن يوجد سند ضعيف، الثانية: أن لا يوجد سند أصلاً، وهو معنى قول ابن الجزري فيما سبق أن مما لا تحل القراءة به ما روي من وجه ضعيف أو عن ثقة ولا وجه له في العربية، وأن الرسم الشاذ لا يخلو حاله من أن يكون له سند ضعيف أو لا سند له أصلاً³.

1- ينظر: المقالة الوافية، لوحة: 30.

2- ينظر: النشر: 1/ 117.

3- ينظر: النشر: 1/ 128.

و"العضد" بفتح العين وضمها وكسرها مع إسكان الضاد، وفتح العين وكسر الضاد كنمر، وفتح العين وضم الضاد كسبع ما بين المرفق إلى الكتف، ويطلق أيضا على الناحية وعلى الناصر والمعين، ويقال أيضا عضده يعضده بكسر الضاد في المضارع قطعه، وضم الضاد في المضارع نصره وأعانه كذا في القاموس¹، فمعنى قوله: "ليس ذا عضد" ليس ذا ناصر، أي لا ناصر له لشذوذه.

و"المرتضى" مبتدأ، خبره "صحة الإسناد فيه"، والضمير المجرور بـ"في" عائد على التخفيف الرسمي، وهو متعلق بـ"صحة"، و"إن لم يلف" شرط، جوابه "فهو شذوذ"، و"ليس" ناقصة، واسمها عائد على التخفيف الذي لا سند له، وخبرها "ذا عضد" والله أعلم.

[تخصيص التغيير للرسم بصورة الهمز]

ثم قال رحمه الله تعالى:

15. وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ لَيْسَ يُغَيَّرُ لِلرَّسْمِ سِوَى الْهَمْزِ مِنْ مُجَاوِرٍ نَكِدٍ

16. لِذَلِكَ مَا حَذَفُوا هَاوِي جَزْؤًا وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ زَائِدٌ مَعَهُ فَيَتَّهَدَ

يعني أنهم أجمعوا على [أن]² التغيير الذي يكون لأجل التخفيف الرسمي لا يتجاوز صورة الهمز إلى مجاور سابق أو لاحق، بمعنى أنهم لا يتبعون رسم المصحف إلا فيما يتعلق بالصورة خاصة، ولذلك [ب/ 26] لم يحذفوا في الوقف ألف (جَزَؤًا) المحذوف في الخط، ولم يثبتوا في الوقف الألف الزائدة في الخط بعد الواو.

1 - القاموس: 299 / 1.

2 - زيادة من (ج).

وأشار بهذا إلى قول ابن الجزري رحمه الله تعالى في النشر في التنبيه الخامس: "إنما يكون اتباع الرسم فيما يتعلق بالهمز خاصة دون غيره، فلا تحذف الألف التي قبل الهمزة في ﴿الْعَلَمَؤُا﴾ و﴿نَشَتَّؤُا﴾ و﴿جَزَّؤُا﴾ ولا تثبت الألف التي بعد الواو فيها، وهذا بإجماع ممن رأى التخفيف الرسمي، وكذلك لا تثبت الألف في نحو ﴿مَائِيَّة﴾ و﴿لِشَائِي﴾ في الكهف ونحو ذلك مما كتب [أ/ 43] زائدا؛ إذ لا فرق لفظا بين وجودها وعدمها"¹ انتهى.

وقال المرادي: "واعلم أنه لا يتبع الرسم في هذا الباب إلا فيما يتعلق بالهمزة دون غيرها، فلا تحذف الألف التي بعد شين ﴿نَشَتَّؤُا﴾، ولا يلفظ بالألف التي بعد الواو"² انتهى، وأصله في الجعبري³.

تنبيه:

اعلم أن التغيير المنفي عن غير صورة الهمز⁴ خاص بالحروف المجاورة للهمز سابقا ولاحقا، وأما الحركات⁵ من فتح وضم وكسر⁶ وكذا الإدغام والنقل فيدخلها التغيير الذي يدخل الصورة، فهي والصورة فيه سيان [ج/ 21].

قال ابن الجزري رحمه الله تعالى في النشر: "وقد يكون [بالحذف نحو: (مستهزؤون) و(المنشؤون) وبابه، وقد يكون بالنقل نحو: (أفدة) و(مسولا) و(الظمان) وقد يكون بالنقل

1 - ينظر: النشر: 3/ 1460.

2 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 123.

3 - كنز المعاني للجعبري: 2/ 519.

4 - في (أ) و(ب): الضم، والصحيح ما أثبت من (ج).

5 - في (ج): في الحركات.

6 - في (ج): وكسر وضم.

والإدغام¹] نحو: "شِيَا" و"سُوَا" وقد يكون بالإدغام فقط نحو: "وَرِيَا" و"تُوِي" ونحو: "رِيَاك" و"الرِّيَا" عند بعضهم. وهذا هو الرسم القوي، وقد يقال له: الصحيح، وقد يقال له: المختار² انتهى.

فإن قلت: قد أكثر شروح الشاطبية من قولهم: إن الرسم لا يوافق القياس بالنقل ولا بالإدغام، ولذا منعوا الرسم في نحو: ﴿حَطِيئَةً﴾ لأنه يؤدي إلى سكون ما قبل هاء التانيث، والرسم لا يدخله الإدغام، ومنعوه أيضا في نحو: ﴿كَهَيَّءَةٍ﴾ لأنه لا يكون بالنقل، ومنعوه في نحو: ﴿مَسْئُولًا﴾ وبابه لذلك.

قلت: ما ذكروه مبني على مذهبهم في تعميم جواز الرسم مطلقا كان له وجه في العربية أم لا، صح سنده أم لا، وقد علمت بطلانه، فوجب أن يشترط في جواز الرسم أن يكون له وجه في العربية وأن يصح سنده، وحينئذ فحذف الهمز في ﴿حَطِيئَةً﴾ من غير إدغام رسم لا وجه له في العربية يجب طرحه، وحذفه مع الإدغام رسم له وجه في العربية فوجب قبوله، وكذا حذف³ الهمز في ﴿كَهَيَّءَةٍ﴾ من غير نقل رسم لا وجه له في العربية، وكذا في نحو: ﴿الْفُرَّاءِ﴾ و﴿الظُّمَّاءِ﴾ و﴿مَسْئُولًا﴾، وكذا ما ذكروه في رسم ﴿بَارِيكُمْ﴾ من كونه بياء مكسورة لا وجه له في العربية، ومنعوا أن تكون الياء فيه ساكنة سكونا ميتا، قالوا لأن الياء نائبة عن الهمز المتحرك فتكون متحركة، وهو منقوض بالوجه الخامس في ﴿مَوْبِلًا﴾ من سكون الياء سكونا ميتا.

وبالجملة فالمصنف رحمه الله تعالى يرى فساد مذهبهم، ويرتضي مذهب الحافظ ابن الجزري، فوجب أن يشرح كلامه بما يوافق مذهب الحافظ المذكور والله أعلم [أ/ 44].

1 - زيادة من (ج).

2 - النشر: 3/ 1434-1437.

3 - في (ج): حذفوا.

ثم رأيت المصنف رحمه الله تعالى صرح بما ظهر لي، فله الحمد، وذلك أن الجعبري رحمه الله تعالى قال: "ونحو: ﴿بَرِيْثُونَ﴾ و﴿خَطِيئَةً﴾ على القياس الإدغام فقط، وامتنع الرسم للساكنين في الأول وللهاء في الثاني"¹ فكتب عليه المصنف [رحمه الله تعالى]² ما نصه: "انظر قوله: امتنع الرسم للساكنين في الأول مع أن الرسم هنا متحد مع القياس في الإبدال والإدغام فمتى امتنع؟ إذ كل ما يقف عليه حمزة من كلم الهمز إن وافق القياس رسمه اكتفينا عن طلب الوقف بالرسم وإلا تطلبناه³ على وجه غير ممتنع، وإلا قيل يمتنع الرسم والله أعلم، ثم قوله: وللهاء في الثاني؛ أي امتنع⁴ الرسم لكون الهاء تسكن وقفا والفرض على ما عنده سكون ما قبلها⁵ وهي هنا ياء ولا يكون ما قبل هاء التأنيث إلا فتحا أو ألفا والجواب أن الرسم فيه متحد مع القياس فلم⁶ يحتج لشيء من هذا والله أعلم"⁷ انتهى كلامه.

وقال الجعبري أيضا: "يُمتنع الرسم في ﴿مَنْ ءَامَسَ﴾ للسكون، وكذلك⁸ نحو: ﴿الْفُرَّاءَن﴾ و﴿مَسْئُولَا﴾"⁹ [ب/ 27] فاعترض عليه المصنف بقوله: "انظر امتناع الرسم في ﴿مَنْ ءَامَسَ﴾ مع أن نقله يوافق الرسم قياسه، وكذلك ﴿الْفُرَّاءَن﴾ و﴿مَسْئُولَا﴾"¹⁰.

1 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 509.

2 - زيادة من (ج).

3 - في (أ) و(ب): تطلبنا.

4 - في (ج): يمتنع.

5 - في (ج): قبلهما.

6 - في (أ) و(ب): فلا. وما أثبتته من (ج).

7 - ينظر نحوه في الطرر المستحسنة، ل/ 8.

8 - في (ب) و(ج): وكذا.

9 - ينظر: كنز المعاني 2 / 539.

10 - ينظر: الطرر المستحسنة، ل: 4.

وجوز أيضا الفاسي والجعبري والمرادي رحمهم الله تعالى في الوقف الرسمي أن يكون تارة باعتبار صورة الهمز، وتارة لا باعتبار صورة الهمز بل باعتبار اتباع مرسوم الخط على حد قوله:

وَكُوفِيْهِمْ وَالْمَازِنِيْ وَنَافِعٌ عُنُوْا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ.....¹

وتارة باعتبارهما معا، وذلك في نحو: ﴿تَرَآءَا﴾ فإنه رسم بألف واحدة، ويحتاج إلى ألفين آخرين؛ أحدهما صورة الهمز، والآخر لام الفعل إن فرضنا أنه هو المحذوف، فجوزوا أن يوقف على هذه الكلمة بحذف الألف الأخيرة² دون الهمز، وبحذف صورة الهمز دون الألف الأخيرة³؛ وبحذفهما معا؛ وفرعوا عن⁴ ذلك أوجها كثيرة، فعندهم أن التغيير حينئذ لا يختص بصورة الهمز بل يتعداها إلى الألف المحذوفة في الطرف وإن لم تكن صورة؛ وهذا لا يرد على المصنف لأنه يخالفهم في ذلك ويرى مذهبهم فيه غير صحيح، وقد كتب على الجعبري ما نصه: "قوله: عنوا باتباع الخط، بيانه أن الألف التي هي لام الكلمة المنقلبة عن الياء [أ/ 45] لما حذفت في الوصل للساكن بعدها وتبعها الخط على احتمال حذفها صح أن يكون ﴿تَرَآءَا﴾ عند حمزة مما جرى فيه الوقف مجرى الوصل نحو: ﴿آيَةَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ و﴿يُوتِ اللَّهُ﴾ فاتبع الخط ووقف بحذف اللام لأنه من المعنيين باتباع الخط"، هذا تقرير كلامه وأصله لأبي عبد الله الفاسي، ويضعفه أن ما حذف لاجتماع المثليين ملحوظ الإثبات كباب ﴿يُخَيِّءُ﴾ و﴿رَاءَا﴾ و﴿نَبَأَا﴾ و﴿فَأَوْرَأَا﴾ على حذف الثاني فيها، والحذف يحتاج إلى الرواية الصحيحة، وما ورد عن ابن مجاهد مما يوهمه مؤول، قال ابن الجزري: لم يرد ابن مجاهد ما قالوه ولا ما حملوه عليه، وحذف اللام وصيرورة

1 - حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي: ص: 31، رقم البيت: 376.

2 - في (ج): الآخرة.

3 - في (ج): الآخرة.

4 - في (ج): على.

الهمزة متطرفة كجاء لا يصح ولا يجوز لما فيه من الاختلال وفساد المعنى¹، فانظره بتمامه²، انتهى ما كتبه رحمه الله تعالى وهو في غاية الحسن.

وقوله: "وأجمعوا" فعل وفاعل، والضمير للقراء، وقوله: "أنه ليس يغير للرسم" اسم أن فيه ضمير الشأن، و"ليس" يجوز أن تكون حرف نفي لا اسم لها ولا خبر، كما قيل فيها بذلك إذا دخلت على جملة فعلية، فهي بمنزلة لا، أي: أجمعوا أنه لا يغير للرسم، ويجوز أن تكون عاملة واسمها ضمير الشأن، والجملة بعده خبرها، و"يغير" مبني للمجهول، و"الرسم" يتعلق به، و"سوى الهمز" هو النائب عن الفاعل، و"من مجاور" بيان "سوى الهمز" [ج/22] و"نكد" صفة لمجاور، وهو هنا بمعنى الشدة وضيق الحال، وذلك بإخراجه عما يستحقه؛ أما الألف الأول فيستحق الإثبات، والثاني يستحق أن لا يكون، وقد أخرج كل منهما عن حكمه فحصل في شدة وضيق حال، وقال في القاموس: "نكد عيشهم كفرح اشتد وعسر"³، ثم ذكر له معان أخر فانظرها فيه، وقال في مختصر الصحاح: "نكد عيشه اشتد وبابه فرح"⁴، ورجل نكد أي عسر وهما يتناكدان أي يتعاسران والأنكد الشؤوم⁵ انتهى.

وقوله: "لذاك" الإشارة راجعة إلى عدم تغيير الهمز المجاور، وهو متعلق بما بعده، و"ما" نافية، و"حذفوا" فعل وفاعل، و"هاوي جَزَأُوا" مفعوله، وقدر نصبه للضرورة، كقول الشاعر:

1 - النشر: 3/ 1489.

2 - لم أقف على كلام المصنف، وهو في طوره على الجعبري.

3 - القاموس: 1/ 323.

4 - كذا في جميع النسخ، وفي مختار الصحاح، وبابه: "طرب".

5 - مختار الصحاح: 319.

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ فِي الْقَاعِ الْقَرَقُ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاظِنَ الْوَرَقُ¹
[أ/ 46] أنشده في التسهيل².

و"لم يثبت" جازم ومجزوم، والضمير في "له" عائد على التخفيف الرسمي، والمجرور متعلق بـ"يثبت"، و"زائد" نائبه، و"معه" يتعلق بـ"زائد" [ب/ 28] وضميره يعود على "الهمز".

وقوله: "فيتتهد" المتبادر في معناه أن يكون بمعنى يرتفع، ويرد عليه أن انتهت على هذا مطاوع نهد؛ فيكون نهد متعديا وانتهت لازما، والذي في القاموس أن نهد لازم بمعنى ارتفع، فلا يقال منه انتهت، وعبارته: "نهد الثدي؛ كمنع ونصر؛ نهودا: كعب، أي ارتفع، ونهدت المرأة: كعب ثديها، كنهت فهي مُنْهَدٌ وَنَاهِدٌ، ونهد الرجل: نَهَضَ، ونهد الهدية: عَظَّمَهَا"³ انظر تمامه، اللهم أن يكون انتهت غير مطاوع بل هو مرادف لنهد بمعنى ارتفع أو بمعنى نهض، وأما جعل انتهت مطاوعا لنهد المتعدي الذي هو بمعنى عظم فلا يخفى فساده.

ومعنى البيت أن الزائد الذي مع الهمز لم يثبت في اللفظ فيرتفع من العدم إلى الوجود في اللفظ، أي لم يثبت في اللفظ حتى يحصل له هذا الارتفاع والله أعلم.

1 - ذكره ابن السكيت في إصلاح المنطق: 296، وأبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث: 240/2، والشاهد في البيت في كأن أيديهن لم تظهر الفتحة على أيديهن وهو اسم كأن وحقه النصب لكن الشاعر اضطره الوزن إلى تسكين الياء. ينظر الأشموني مع حاشية الصبان: 100-101.

2 - ينظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، 1/57.

3 - القاموس: 1/323.

[الهمز المصدر حقيقة أو حكما]

ثم قال رحمه الله تعالى: "باب الهمز المصدر حقيقة أو حكما"، أقول وبالله أستعين:

الهمز المصدر حقيقة هو الواقع في أول الكلمة ولم يتقدمه زائد، وهو على أقسام؛ لأن الهمز:

- إن كان مفتوحا: فتارة يكون ما قبله ساكنا سكونا صحيحا نحو: ﴿هَلْ آتَى﴾ و﴿قُلْ آذَلِكَ﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، وتارة يكون ألفا نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾، وتارة يكون واوا أصلية نحو: ﴿لَوْ أَنْتُمْ﴾ و﴿تَرْجُوْا أَنْ يُلْفَى﴾، وتارة يكون واوا زائدة نحو: ﴿فَوَا أَنْفُسَكُمْ﴾ و﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾، وتارة يكون ياء أصلية نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ﴾، وتارة يكون ياء زائدة نحو: ﴿بَنِيَّ أَدَمَ﴾، فهذه ستة.

- وإن كان الهمز مضموما: فإما أن يكون قبله ساكن صحيح نحو: ﴿قُلْ أَوْحَى﴾، أو ألف نحو: ﴿مَا أُوتِيتُمْ﴾، أو واو أصلية نحو: ﴿أَوْ أُخْتُ﴾، أو واو زائدة نحو: ﴿قَالُوا﴾ و﴿وَدِينَا﴾، أو ياء أصلية نحو: ﴿بِالَّذِي أَوْحَى إِلَيْكَ﴾، أو ياء زائدة نحو: ﴿ذَوَاتِي أَكُلِ﴾، فهذه ستة.

- وإن كان الهمز مكسورا: فالذي قبله إما ساكن صحيح نحو: ﴿قُلْ إِيَّاكَ﴾، أو ألف نحو: ﴿إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾، أو واو أصلية نحو: ﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾، أو واو [أ/ 47] زائدة نحو: ﴿يَا تُورَا إِلَيْهِ﴾، أو ياء أصلية نحو: ﴿فِي إِمَامٍ﴾، أو ياء¹ زائدة نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ²﴾، فهذه ستة.

1 - ياء: ساقطة من (ج).

2 - سورة المنافقون: 10.

- وإن كان الهمز مفتوحا بعد حركة فقبله إما فتح نحو: ﴿تَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾، أو ضم نحو: ﴿الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا﴾، أو كسر نحو: ﴿عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ﴾.
- وإن كان مضموما بعد حركة فقبله إما فتح نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُوتِيَتْ حَمْلٌ﴾، أو ضم نحو: ﴿الْحِجَارَةُ أَعِدَّتْ﴾، أو كسر نحو: ﴿فِي الْكِتَابِ وَتَوَكُّبٍ﴾.
- وإن كان مكسورا بعد حركة فقبله إما فتح نحو: (يومنون إن في ذلك)¹ (بعد إخراج)² ﴿قَالَ إِنِّي﴾ ﴿قَالَ إِنَّهُ﴾، أو ضم نحو: ﴿النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ﴾ ﴿يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾ ﴿مِنْهُ إِلَّا فُلِيلًا﴾ ﴿يَشَاءُ إِلَيَّ﴾، أو كسر نحو: ﴿بَلِّغِيهِ إِلَّا﴾ ﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ﴾ ﴿يَقُومُ إِنَّمَا﴾ ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾.

فهذه تسعة إلى ثمانية عشر السابقة، مجموعها سبعة وعشرون، ووقعت عند أبي إسحاق الجعبري رحمه الله تعالى غير محررة³، فلذا⁴ أشرت إليها.

وأما المصدر حكما فهو ما تقدمه زائد لم يتنزل منزلة الجزء، أما الذي تنزل منزلة الجزء⁵ فالهمز معه متوسط، وذلك كميم اسم الفاعل واسم المفعول نحو: ﴿مُؤْمِنٌ﴾ و﴿مَاتِيًّا﴾، وحروف المضارعة نحو: ﴿أَنْ نَّأْخُذَ﴾ و﴿تَوَزَّهْمُ﴾.

وقد جمع شيخ الجماعة سيدي عبد الرحمن بن القاضي¹ رحمه الله تعالى حروف الزائد الذي لم يتنزل منزلة الجزء في قوله:

1 - لا يوجد هذا المثال في القرآن، وصوابه: "المؤمنين إن في ذلك"، الآيتان: 102-103 من سورة الشعراء.

2 - لا يوجد هذا المثال في القرآن، وفي هامش النسخة (ج): صوابه: غير.

3 - ينظر كنز المعاني: 2/495.

4 - في (ب): فلذلك.

5 - هذه الجملة ساقطة من (ب).

فكاف وباء ثم لام وهمزة وواو وفاء ثم سين وها ويا²
ولامات التعريف داخلية في قوله: "ثم لام".

والهمز في هذا أيضا ينقسم إلى أقسام؛ لأنه متحرك وما³ قبله إما ساكن وذلك في "ها" و"يا" و"ال" المعرفة، وإما متحرك وذلك [ب/ 29] في بقية الزوائد؛

- ففي القسم الأول: الهمز إما مفتوح نحو: ﴿يَتَّابَانَا﴾، أو مضموم نحو: [ج/ 23] ﴿يَتَّاحَتْ﴾، أو مكسور نحو: ﴿يَتَّابِرَاهِيمُ﴾، ولم يقع مع "ها" إلا الفتح نحو: ﴿هَانتُمْ﴾، أو الضم نحو: ﴿هَتَوَلَاءِ﴾، ووقع مع "ال" الثلاث نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ و﴿الْأُولَى﴾ و﴿الْإِيْمَلِ﴾.

- وأما القسم الثاني ففيه ستة أقسام لأن الهمز إما مفتوح وقبله فتح نحو: ﴿بَادَن﴾، أو كسر نحو: ﴿بَانَّهُ﴾، أو كسر نحو: ﴿بَانَّكُمْ﴾، ﴿بَابِي﴾ و﴿لَابَوِي﴾ و﴿لَاهَب﴾، وإما مضموم وقبله فتح نحو: ﴿وَاهِجِي﴾ و﴿وَاهِيْنَا﴾ و﴿وَاهِيْتِ﴾ و﴿لَفِي﴾ و﴿قَارِي﴾، أو كسر نحو: ﴿لَابِيَهُمْ﴾ و﴿لَاخِرِيَهُمْ﴾، وإما مكسور وقبله فتح نحو: ﴿بَانَّهُ﴾ و﴿وَانَّهُ﴾ و﴿قَامَا﴾ و﴿وَامَا﴾ [أ/ 48] و﴿أَيَّذَا﴾ و﴿أَيَّنَا﴾، أو كسر نحو: ﴿لَبَائِمَامِ﴾ و﴿بَائِمَنِيكُمْ﴾ و﴿لَائِلِي﴾، فهذه ستة؛ اثنان في المفتوحة، واثنان في المضمومة، واثنان في المكسورة، وسقطت ثلاثة؛ وهي مفتوحة بعد ضم، مضمومة بعد ضم، مكسورة بعد ضم، لأن هذه الزوائد السابقة لا تتحرك بالضم كما لا يخفى.

1 - أبو زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم المعروف بابن القاضي، ت: 1082، ينظر: فهرس الفهارس: 1/ 77، إتحاف أعلام الناس: 1/ 326، سلوة الأنفاس: 3/ 133، صفوة من انتشر: 77.

2 - مقالة الأئمة الأعلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام لابن القاضي: ص 93.

3 - في (أ) و(ب): فما قبله. ولا يستقيم الكلام.

[مذاهب حمزة في الهمز المصدر]

إذا فهمت هذا فاعلم أن أبا إسحاق الجعبري رحمه الله تعالى حكى في المبتدأة تحقيقاً أو تقديرًا خمسة مذاهب بعبارة منغلقة كما هي عادته، وكتب المصنف رحمه الله تعالى عليه ما هو كالشرح لتلك الأقوال فأفسدها، وهذه عبارتهما.

قال الجعبري رحمه الله تعالى: "ولحمزة في مطلق الهمز الحاصل أول الكلمة خمسة مذاهب:

الأول: تحقيقها مطلقاً، وهو¹ رواية الضبي² عن سليم.

الثاني: تخفيفها مطلقاً إذا تقدمها حرف متصل بها أو منفصل عنها، قال الحافظ أبو العلاء: كان حمزة إلا الضبي يقف على [كل]³ كلمة فيها حمزة بتخفيفها سواء كانت أولاً متصلة بما قبلها أو وسطاً أو طرفاً، وقال أبو الفتح بن شيطا⁴ عن الأولة: لأنها باتصالها بما قبلها تصير كالمتوسطة، وكان أبو طاهر لا يأخذ فيها إلا بالتخفيف، وهذا معنى قول ابن مجاهد: فقف لحمزة على نحو: ﴿يَعْلَمُ أَعْمَلَكُمْ﴾⁵ بواو.

الثالث: تخفيف ما اتصل بها حرف دخل على كلمتها وتنزل منزلة الجزء فقط، وهو نقل أبي الطيب بن غلبون.

1 - في (ج): وهي.

2 - الصباح بن منيح أبو يزيد الضبي الكوفي، روى القراءة عرضاً عن حمزة، روى القراءة عنه عبد الله بن حبيب والحسن بن بكر المروزي، ينظر غاية النهاية لابن الجزري: 1 / 335.

3 - زيادة من (ج).

4 - أبو الفتح بن شيطا هو المقرئ الأستاذ، عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا البغدادي، مصنف كتاب "التذكار في القراءات العشر". ت: 450هـ، يمظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: 231.

5 - سورة محمد: 31.

الرابع: تخفيف ما دخل على كلمتها زائد مطلقا، استقلت الكلمة بدونه أو لا، جاز الوقف عليه أو لا، بخلاف، وهو نقل الداني، ومال إليه شيخه طاهر.

الخامس: تخفيف ما دخل عليه زائد كالجزء أو لا كالجزء في وجه ومستحقة النقل فيه مطلقا، وهو نقل الناظم".

ثم ذكر الأمثلة غير محررة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ثم قال: "وهذا معنى قولنا في الأحكام:

أما الأوائل إن توصل بسابقها حقق وقيل بتسهيل¹ وما شها
وقيل مع زائد كالجزء حسبك أو أطلقه أو اضم ذوات النقل
انتهى كلام الجعبري رحمه الله تعالى، وكلام المصنف سيرد عليك.

قلت: قوله: "الأول تحقيقها [أ/ 49] مطلقا" يقتضي تحقيق ﴿أَنْ نَّأْخُذَ﴾ و﴿مَا تَيَّأَ﴾ و﴿مُؤْمِسَ﴾ و﴿بِأَوْزَا﴾ و﴿ثُمَّ إِيْتُوا﴾ لأن معنى الإطلاق سواء دخل عليها زائد كالجزء كهذه الأمثلة أو لا كالجزء كما يأتي، والذي يدل عليه أنه ذكر في شرح قوله:

فَأَبْدَلَهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا ³

أن: ﴿الْهُدَى إِيْتَنَا﴾ و﴿لِفَاءَنَا إِيْتِ﴾ و﴿يَقُولُ إِيْدَنْ لِّي﴾ و﴿الذِي لَوْ تَمِسَ﴾ من قبيل ما دخل عليه⁴ زائد كالجزء، قال: "ومن ثم خفف على الأقوال الأربعة الأخيرة يعني⁵ دون

1 - في الكنز: بتخفيف: ينظر الكنز: 1/ 498.

2 - ينظر الكنز: 1/ 496-498.

3 - حرز الأمانى للشاطبي: ص: 19: البيت رقم 236.

4 - عليه: ساقطة من (ج).

5 - يعني: ساقطة من (ج).

الأول"¹، وهذا إن كان منقولاً فذاك، وإلا فقد نقل الحافظ ابن الجزري أنه لا خلاف في تخفيف هذا النوع إلا ما شذبه ابن سفيان [ب/ 30] ومن تبعه في ﴿الْهَدَىٰ إِيَّتِنَا﴾ ونحوه؛ وفي ﴿قَاوَرًا﴾ ونحوه، وأما ﴿مُومِس﴾ و﴿مَاتِيًّا﴾ ونحوهما فلم يحك فيها خلافاً والله أعلم².

وأما القول الثاني الذي يرى التخفيف مطلقاً فلا إشكال فيه، وينبغي أن تراعى قواعده؛ ففي نحو: ﴿فَلْ أَدَالِكْ﴾ و﴿فَلْ أَوْحِي﴾ و﴿فَلِ إِنِّي﴾ بالنقل، وفي نحو: ﴿بِمَا نَزَل﴾ و﴿مَا أَوْحِي﴾ و﴿إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ بالتسهيل، وفي نحو: ﴿أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ و﴿أَوْ اخْت﴾ و﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ بالنقل والإدغام³، وفي نحو: ﴿قَالُوا ءَامَنَّا﴾ بالإدغام لا غير⁴، وهكذا تراعى القواعد في سائر الأمثلة التي سبقت.

وأما القول الثالث وهو تخفيف ما اتصل بها حرف دخل على كلمتها وتنزل منزلة الجزء، فالذي يظهر لي أنه أراد به: ﴿مَاتِيًّا﴾ و﴿نَاخِذًا﴾ و﴿نُوتِيهِ﴾ و﴿مُومِس﴾ و﴿تَوَزَّهْمُ﴾ وبابه من كل زائد تختل الكلمة بإسقاطه، وقال المصنف رحمه الله تعالى مفسراً لهذا القول: "أي اتصل بها خطأ حرف من حروف المعاني وتنزل منزلة الجزء بعدم استقلاله كواو العطف وبابه"⁵.

وهذا لا يصح عندي لثلاثة أوجه:

-
- 1- ينظر الكنز: 1/ 500.
 - 2- ينظر: النشر: 2/ 1344-1345.
 - 3- الإدغام في هذا النوع هو حكاية ابن سوار وأبي العلاء الهمداني، قال ابن الجزري في النشر: "والصحيح الثابت رواية في هذا النوع هو النقل ليس إلا". ينظر: النشر: 2/ 1360.
 - 4- ذكر ابن الجزري فيه وجهاً آخر وهو النقل، ينظر النشر: 2/ 1364.
 - 5- لم أقف عليه.

أحدها: أن الحافظ ابن الجزري رحمه الله تعالى لم ينقل عن أبي الطيب بن غلبون الذي هو صاحب هذا القول في الهمز المتوسط بحروف المعاني التي من جملتها واو العطف وفاؤه وباء الجر ولامه إلا التحقيق.

ثانيها: أن تفسير الزائد المنزل منزلة الجزء بحروف المعاني يخالف¹ قول الجعبري في ضابط حروف² المعاني الزائدة: هو أن تتوسط الهمزة بدخول زائد لمعنى وليس كالجزء³، قال: "وقولنا: ولم يتنزل منزلة الجزء احترازا عن حروف المضارعة وميم [ج/ 24] اسم الفاعل والمفعول نحو: ﴿يُوتِ اللَّهُ﴾"⁴ إلى آخره [أ/ 50].

ثالثها: أنه يلزم على تفسير المصنف خروج همزة الوصل فليست من هذا الزائد الذي فسرته؛ إذ ليست من حروف المعاني بل هي كحروف المضارعة في اختلال الكلمة بإسقاطها، وقد أدرجها الجعبري في هذا القول حيث قال في الكلام السابق: "فتخفف على الأربعة"⁵، فتكون قطعاً داخلية في زائده، فيكون المراد به ما تختل الكلمة بإسقاطه لا حروف المعاني والله أعلم⁶.

1 - في (ج): يخالف.

2 - في (ج): ضبط حرز.

3 - ينظر: كنز المعاني للجعبري: 526 / 2.

4 - كنز المعاني: 526 / 2.

5 - المراد بالأربعة: مذاهب حمزة الآخر في تخفيف مطلق الهمز الحاصل أول الكلمة، فيخفف نحو: (لقاءنا ايت)

على المذاهب الأربعة الآخر وصلاً، وعلى الخمسة ابتداء لوقوعه في محل الإجماع، كنز المعاني: 500 / 2.

6 - والله أعلم: ساقطة من (ج).

وأما القول الرابع: وهو تخفيف ما دخل على كلمتها زائد مطلقا، فقال المصنف مفسرا له: "استقلت الكلمة بدونه كحروف¹ الجر في نحو: ﴿بِأَنَّ اللَّهَ﴾ أولا كهزمة الاستفهام، جاز الوقف عليه نحو: ﴿فُلْ اَوْحَى﴾ و﴿يُوسُفَ أَعْرِضْ﴾ أولا كلام التعريف"² انتهى.

ولا يصح ما ذكره في ﴿فُلْ اَوْحَى﴾ و﴿يُوسُفَ أَعْرِضْ﴾؛ لأن صاحب هذا القول هو الداني، وليس عنده فيهما إلا التحقيق، قال صاحب النشر في ﴿فُلْ اَوْحَى﴾ وبابه: "القول الثاني تحقيقه من أجل كونه مبتدأ به" إلى أن قال: "وهو مذهب كثير من الشاميين والمصريين وأهل المغرب قاطبة، وهو الذي لم يجز أبو عمرو الداني غيره"³ انتهى المراد منه. وقال في ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ و﴿يُوسُفَ أَعْرِضْ﴾ وبابه: "وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى التحقيق في هذا النوع"⁴ ثم نسبه لمشايخ عديدة إلى أن قال: "وكذا روى الداني عن جميع شيوخه من جميع طرقه"⁵ انتهى.

والخلاف عند الداني إنما هو في حروف المعاني ولام التعريف، فالصواب أن يفسر قوله: "جاز الوقف عليه"⁶ بلام التعريف؛ فإن الجعبري صرح بجواز الوقف عليها، ويفسر الذي لا يجوز الوقف عليه⁷ بواو العطف وبابه ولام الجر وبابه، وهذا هو الذي تستقل الكلمة بدونه.

1 - في (أ) و(ب): كحرف.

2 - لم أقف عليه.

3 - ينظر: النشر: 2/ 1359.

4 - النشر: 2/ 1361.

5 - النشر: 2/ 1362.

6 - الكنز: 2/ 497.

7 - عليه: ساقطة من (ج).

وأما الذي لا تستقل بدونه فقد فسره المصنف بهمزة الاستفهام وفيه نظر؛ فإن الكلمة تستقل بدونها، نعم يقع إلباس عند حذفها، وأما اختلال الكلمة فلا.

فإن قلت: وعلى أي شيء يحمل؟

قلت: على المنزل منزلة الجزء من حروف المضارعة ونحوها، ويدل عليه أمران:

أحدهما: أنه أدرج في هذا القول همزة الوصل كما سبق وهي من الزوائد المنزل¹ منزلة الجزء.

ثانيهما: أن موضوع الأقوال يجب أن يتحد، وكما دخل المنزل منزلة الجزء في الأقوال [أ/ 51] الأربعة² وجب أن يدخل في هذا القول، وإلا اختلف [ب/ 31] موضوعها فلم تتوارد على محل واحد.

لكن عهدة نقل الخلاف عن الداني في المنزل منزلة الجزء على المحقق³ الجعبري رحمه الله تعالى.

وأما القول الخامس وهو قول الشاطبي؛ فمعناه عندي تخفيف ما دخل عليه زائد كالجزء اتفاقاً، كحروف المضارعة وهمزة الوصل، أو لا كالجزء وهو حروف المعاني، في وجهه، والوجه الآخر هو التحقيق، "ومستحقة النقل"⁴ فيه مطلقاً⁵، أي وتخفيف الهمزة

1 - المنزل: ساقطة من (ج).

2 - إشارة إلى قول الجعبري: "من قبيل ما دخل عليه زائد كالجزء...ومن ثم خفف على الأربعة الآخر"، الكنز: 500/2.

3 - على المحقق: ساقطة من (ب).

4 - المستحقة النقل هي التي تقع بعد ساكن توفرت فيه شروط نقل حركة الهمزة إليه: ينظر: شذا البخور العنبري وبعض عزائم الطالب العنبري لمحمد بن عبد السلام الفاسي: اللوحة 154.

5 - الكنز: 497/2.

المستحقة للنقل في وجه، والوجه الآخر هو التحقيق؛ سواء وقع النقل إلى متصل بكلماتها، وهو لام التعريف، أو منفصل عنها نحو: ﴿قُلْ أَوْحَى﴾، وهذا معنى الإطلاق؛ فالضمير في قوله: "فيه" عائد على الوجه، وبذلك يتضمن حكاية الخلاف في المنقول؛ فيكون حاصل هذا القول تخفيف المنزل منزلة الجزء اتفاقاً، وحكاية الخلاف في حروف المعاني والمنقول إليه مطلقاً، ولا شك في مطابقة هذا لما في الشاطبية والله أعلم.

وأما المصنف رحمه الله تعالى فقد فسر الزائد الذي كالجزء بلام التعريف، والذي ليس كالجزء بقوله تعالى: ﴿بِمَنْ أَظْلَمُ﴾، واعتقد أن هذا القول خاص بالنقل، ولذلك قال: "هذا القول مذهب أبي علي البغدادي¹ في روضته² ومن تبعه³ فإنهم يخصصون محل النقل بالتخفيف، وإلى هذا أشار بقوله:

..... أو اضمُّ ذَوَاتِ النَّقْلِ مُقْتَصِرًا⁴

وهو في نظمه أوضح منه في نثره رحمه الله ونفع به لَمَّا أَنْ ضَبَطَ حكمة جواد الفن لم يكثر بعرج المقتفي أثره⁵ انتهى.

قلت: وصواب العبارة أن يقال: فإنهم يخصصون تخفيف المنفصل بمحل النقل؛ بمعنى أنهم لا يخففون من المنفصل إلا ما فيه نقل لا مطلقاً، وإذا تأملته وجدته قولاً سادساً بقي على الجعبري لا يرجع إلى شيء من الأقوال التي ذكرها، كما بقي قول

1- أبو علي البغدادي الحسن بن محمد بن إبراهيم، المقرئ المالكي، مصنف كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة، ت: 438هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: 221؛ وغاية النهاية لابن الجزري: 1/ 230.

2- ينظر: الروضة في القراءات الإحدى عشرة، لأبي علي البغدادي، 1/ 314.

3- ينظر: النشر: 2/ 1358.

4- كنز المعاني: 2/ 498.

5- لم أقف عليه.

صاحب الهداية والكافي بالتحقيق في كلمتي "ها" و"يا" من حروف المعاني، وبالتخفيف فيما عداهما¹.

والعجب أن الجعبري نسب القول الخامس للشاطبي والمصنف مع ذلك ينسبه لأبي علي البغدادي.

وبالجملة فما ذكره المصنف في تفسير هذا القول فهم له على غير وجهه، والذي أوقعه في ذلك هو أنه نظر إلى قوله في آخر البيت: "مقتصرا"، فظن أنه أراد [أ/ 52] الاقتصار على التخفيف بالنقل، ولو كان ذلك كذلك لم يكن معنى لقوله: "أو اضمم" فإن المراد أن هذا القول الخامس يطلق الزائد كالرابع، ويضم إليه المنقول مطلقاً، وحينئذ فكلامه في نشره أظهر مما في نظمه لأنه أشار بقوله: "أما الأوائل إن توصل بسابقتها حقق" إلى القول الأول، وبقوله: "وقيل بتخفيف" إلى الثاني، وبقوله: "وما شهرا" إلى تضعيفهما، وبقوله: "وقيل مع زائد كالجزء حسب" أي فقط إلى قول ابن غلبون وهو الثالث، وبقوله: "أو أطلقه" أي أطلق الزائد ولا تقيده بكونه كالجزء؛ فيدخل فيه ما كان [ج/ 25] كالجزء وما لم يكن كالجزء إلى الرابع، وهو قول الداني، وفاته في نظمه حكاية الخلاف التي ذكرها في نشره²، وبقوله: "أو اضمم ذوات النقل" أي زد الهمزات ذوات النقل على إطلاق الجزء الذي في الرابع إلى الخامس، وفاته حكاية الوفاق على تخفيف الذي كالجزء والخلاف في الباقي³، وقوله: "مقتصرا" تتميم للبيت، وأشار به مع ذلك إلى عدم التخفيف مع كل

1- ينظر: الكافي في القراءات السبع، لابن شريح: 1/ 246، وشرح الهداية للمهدوي 1/ 58.

2- حيث قال: "بخلاف" الكنز: 1/ 497.

3- وعبارته في النشر: "تخفيف ما دخل عليه زائد كالجزء، أولاً كالجزء في وجهه، ومستحقة النقل فيه مطلقاً" الكنز:

منفصل في هذا القول، بل بشرط¹ أن يكون منقولاً إليه، وليس مع ذلك هو قول أبي علي البغدادي كما لا يخفى.

وإنما أطلت في شرح هذه الأقوال لأني لم أر أحداً أتى بعد البرهان الجعبري رضي الله عنه تعرض لبيانها؛ فبعضهم ينقلها بلفظ الجعبري بلا زيادة، وبعضهم ينقلها بالمعنى غير موف بها، والله تعالى يجعله خالصاً لوجهه الكريم بمنه وفضله ءامين.

[حكم الهمز المصدر حقيقة]

ثم قال [رحمه الله تعالى]²:

17. **إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ هَمْزٍ مَا يُوسِّطُهُ حَقَّقَهُ وَانْقُلْ لِسَاكِنٍ وَلَا تَرِدْ**

18. **رَسَمًا بِهِ غَيْرَ مَا جَاءَ بَعْدَهُ أَلِفٌ فَالرَّسْمُ فِيهِ بِنَقْلِ كَالْفَيَّاسِ نَدِ**

يعني أن الهمز³ إذا وقع في أول الكلمة حقيقة؛ وذلك حيث لم يتقدمه زائد يوسطه فهو [ب/ 32] على قسمين:

أحدهما: حكمه التحقيق، وهو الذي ليس⁴ قبله سكون صحيح بأن كان قبله حركة أو سكون ميت.

فأما الذي قبله حركة فقد سبق أن فيه تسعة أقسام [نحو]¹ ﴿تَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ ﴿الْصِّدِّيقُ أَفْتِنَا﴾ ﴿عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ﴾ ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَتْ حَمْلٍ﴾ ﴿وَالْحِجَارَةُ إِعِدَّتْ﴾ ﴿فِي الْكِتَابِ وَلَئِكَ﴾ ﴿فَالْإِنِّ﴾ ﴿يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمَ﴾ ﴿بَلِغِيهِ الْإِلَّ﴾.

1 - في (ج): يشرط.

2 - زيادة من (ج).

3 - في (ج): الهمزة.

4 - ليس: ساقطة من (ج).

وأما الذي قبله سكون ميت فقد سبق أيضا أن فيه خمسة عشر قسما نحو: ﴿إِنَّا
أَعْطَيْنَاكَ﴾ [أ/ 53] ﴿تَرْجُوَ أَنْ يُلْفَى﴾ ﴿فَوَا أَنْفُسَكُمْ﴾ ﴿يَاتِي عَامِنًا﴾ ﴿بَنِي عَادَمَ﴾،
فهذه خمسة في المفتوحة، ومثلها في المضمومة، ومثلها في المكسورة.

والحكم في جميعها هو التحقيق لكونها مبتدأة.

قال أبو عبد الله الفاسي رحمه الله تعالى: "والعلة في تخصيص حمزة المتطرفة
والمتوسطة بالتخفيف ما أنا ذاكره؛ أما المتطرفة فلأنها آخر لفظ القارئ، وإليها تنتهي قوة
اللفظ، وعندها ينقطع النفس، ولأنها في محل التغيير، والتغيير محله الأواخر. وأما
المتوسطة فلأنها لما قربت من المتطرفة أعطاهما حكمها، ونزلها منزلتها بخلاف المبتدأة
فلأنها لما بعدت من المتطرفة لم يعطها حكمها ولم ينزلها منزلتها، وعلل بعضهم ترك
تخفيف المبتدأة بأنها لو خففت لم يكن بد من بين بين، أو البدل، أو النقل، قال: ولا سبيل
إلى بين بين؛ لأن² همزة بين بين قريبة من الساكن، والساكن لا يبتدأ به ولا بما قرب منه،
ولا سبيل إلى البدل؛ لأن البدل يجري على حركة ما قبل الهمزة وهذه الهمزة ليس قبلها
شيء لازم لها، ولا سبيل إلى النقل إذ ليس قبلها³ شيء تنقل الحركة إليه.

قلت: وهذا التعليل مرتب على ترك الاعتداد بالاتصال اللفظي وقد اعتد به القراء حيث
سهلوا في نحو: ﴿تَفِجْءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ و﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ وأبدلوا في نحو: ﴿نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ﴾
و﴿السَّمَاءِ أَوْ إِيَّتِنَا﴾ ونقلوا في نحو: ﴿مَنْ عَامَسَ﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ فكان تعليله واهيا
لذلك.⁴ انتهى كلام أبي عبد الله [الفاسي]¹، وهو في غاية الحسن.

1 - زيادة من (ج).

2 - في (أ) و(ب): لا همزة. وما أثبتته من (ج).

3 - في (ج): قبله.

4 - اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي، 1/ 336-337.

ويمكن أن يجاب بأن اعتدادهم بالاتصال اللفظي فيما بين الهمزتين لا يلزم منه اعتدادهم به في غير الهمزتين لظهور الفرق؛ لأن الهمز في النطق به تكلف، فإذا اجتمع زاد كلفة، فاعتدوا فيه بالاتصال اللفظي، وخففوه لتزول كلفته بخلاف ما إذا لم يجتمع، وأما النقل في نحو: ﴿مَسْءَامَسْ﴾ فذلك لأنهم نزلوه منزلة لام التعريف الذي هو بمنزلة حرف من حروف الكلمة، أو نقول: مراد المعلن بنفي النقل حيث لا يكون سكون صحيح، فقوله: إذ ليس قبلها شيء تنقل الحركة إليه، أي ليس قبلها سكون صحيح تنقل الحركة إليه فهو لم ينف النقل مطلقاً وإنما نفاه حيث فقد شرطه والله أعلم.

القسم الثاني: حكمه التخفيف بالنقل، وهو ما تقدمه سكون صحيح سواء [أ/ 54] كان في حرف صحيح نحو: ﴿هَلْ آتَى﴾ و﴿قُلْ أَوْحَى﴾ و﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ﴾، أو في حرف علة؛ واو كان نحو: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ ونحو: ﴿أَوْ اخْتِ﴾ ونحو: ﴿أَوْ اغْرَاضَا﴾، أو ياء نحو: ﴿أَبْنَى - أَدَمَ﴾ و﴿ذَوَاتِي أَكُلِ﴾.

وإلى القسم الأول الإشارة بقوله: "إن لم يكن قبل همز ما يوسطه حقه"، وإلى القسم الثاني الإشارة بقوله: "وانقل لساكن"، إلا أن التحقيق في الأول واجب، والنقل في الثاني جائز لا واجب لجواز التحقيق فيه، وإن شئت أن تقول كلاهما واجب نظراً إلى أنه لا يجوز ترك كل منهما فلا بأس.

قال أبو عبد الله الفاسي رحمه الله تعالى: "قال أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي رحمه الله: أصحاب حمزة مجمعون على موافقة ورش في نقل الحركة في حال الوقف إلا العبسي² عن حمزة، والضبي والوزان عن سليم عنه، فإنهم يحققون الهمزة في

1 - زيادة من (ج).

2 - في جميع النسخ: القيسي، ولا يصح، وما أثبتته من الكتاب المحقق.

الوقف. وعلة النقل في ذلك إجراء الهمزة وإن كانت¹ أولاً مجرى المتوسطة، وذلك أن ما نقل حمزة إليه ينقسم إلى لام التعريف وغيره، ولام التعريف² شديد الاتصال بما دخل عليه لشدة تعلق معناه [ب/ 33] به، ولذلك وصل بينهما في الخط ولم يفصل بينهما في اللفظ إلا فيما تقدم من حال التذكر، فقوي حكم إلحاقه بالمتوسط وإجرائه مجراه لذلك، ثم ألحق به نحو: ﴿مَسْ ءَامَسْ﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ لمشايبته إياه في اللفظ، وتعلق معناه بما دخل عليه. وعلة التحقيق في ذلك أن لام التعريف وإن اتصل بما بعده لما ذكرناه فإنه منفصل عنه³ في الأصل، فاعتبر أصله، ولذلك وقف عليه للتذكر، وألحقه ورش بما نقل إليه من [ج/ 26] الأواخر، وإذا لم يعط حكم المتوسط بهذا الاعتبار كان نحو: ﴿مَسْ ءَامَسْ﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ بترك إعطاء ذلك أحق⁴ انتهى كلام أبي عبد الله.

وأشار بقوله: "إلا فيما تقدم من حال التذكر" إلى ما سبق له في شرح قوله: "وحرك لورش كل ساكن آخر"⁵ من قوله: "فإن قيل: ال مع مدخولها بمنزلة الكلمة الواحدة، وورش لا ينقل في الكلمة الواحدة إلا ما جاء في ﴿رِدَاءَ﴾ على أحد الوجهين⁶، فالجواب أنه وإن اتصل بما بعده فهو في حكم المنفصل باعتبار الأصل، ولذلك تقول العرب: رأيت ال، فتقف عليه، ثم تتذكر فتقول: الكتاب أو نحوه قال الراجز:

1 - في (أ) و(ب): كان.

2 - هذه الجملة ساقطة من (ج).

3 - في (ب): منه.

4 - اللآلئ الفريدة: 1/ 337.

5 - حرز الأمانى للشاطبي: ص: 19، البيت: 226.

6 - يقصد بالوجهين، النقل والتحقيق حالة الوقف، وقد علق الداني على التحقيق بقوله: "وليس العمل في مذهب نافع على ذلك، أما الوصل فبالنقل عن ورش بلا خلاف، ينظر: جامع البيان: 2/ 610.

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَالْحَقِّنَا بِذَا الِ بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلٍ¹
فوقف على حرف التعريف ثم أعاده [أ/ 55] مع الجار، ورواه بعضهم بغير إعادة
الجار² انتهى مختصرا.

ثم الهمز بعد نقل حركته حكمه الحذف، واختلفوا في علته؛ فمنهم من قال للتخفيف،
ومنهم من قال لثلاثي يلتقي ساكنان أحدهما الهمزة والآخر الحرف الذي قبلها؛ لأن حركة
النقل التي عليه الآن عارضة والعارض لا يعتد به، وهو مردود من وجهين:

أحدهما: أن العارض إذا كان لا يعتد به فسكون الهمز لا يعتد به لأنه عارض فلا يلتقي
ساكنان.

ثانيهما: أن حركة ما قبل الهمز العارضة لو لم يعتد بها لالتقى ساكنان في نحو: ﴿قَدْ
أَفْلَحَ﴾ و﴿مَسَ أَرْضَنَا﴾ و﴿مَسِ اسْتَبْرَقِ﴾.

ومن العرب من ينقل حركتها ولا يحذفها بل يبدلها كما قالوا "المرأة" و"الكماة"
بإبدالها ألفا بعد نقل حركتها.

وقوله: "ولا ترد رسما به غير ما جا بعده ألف" البيت، يشير به إلى حكم التخفيف
الرسمي في القسم الثاني، فذكر أن الهمز المنقول حركته إن لم يكن بعده ألف نحو: ﴿قَدْ
أَفْلَحَ﴾ ﴿قُلْ أَوْحَى﴾ ﴿قُلْ إِنْ أَلَّهِ﴾ و﴿خَلَوْا إِلَى﴾ و﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ و﴿ذَوَاتِي أَكُلِ﴾ وما
أشبهها، فلا يجوز فيه التخفيف الرسمي لأنه لا يكون إلا بقراءة الألف وقراءتها متعذرة؛
لأنك إن أبقيت الحرف الذي قبل الألف على سكونه التقى ساكنان؛ الألف والحرف

1 - ينظر: الكتاب لسيبويه: 3/ 325.

2 - اللالئ الفريدة: 1/ 323-324.

الذي قبلها، وإن حركته بما يناسب الألف وقرأت بالألف¹ اختل المعنى في نحو: ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ و﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ لالتباس الجمع بالمشى، والتقى ساكنان في باقي الأمثلة؛ أحدهما الألف والثاني الحرف الذي بعدها.

وإن كان بعده ألف نحو: ﴿مَس - مَسَ﴾ و﴿وَلَفَدَ - أَتَيْنَا﴾ فالتخفيف الرسمي يوافق التخفيف القياسي بالنقل؛ لأن الهمزة حينئذ لا صورة لها، فإذا حذفها بعد نقل حركتها وحركت الحرف الذي قبلها وأتيت بالألف الذي بعدها فإن نظام الكلمة يستقيم بذلك، وأما إن بنينا على أن الصورة للهمز وحرف المد بعدها لا صورة له فاتباع الرسم لا يجوز أيضا لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين، أحدهما الألف التي هي صورة الهمز، والآخر الألف التي هي حرف مد بعدها؛ إذ لا تحذف لما سبق في قوله: "وأجمعوا أنه ليس يغير للرسم" البيت.

ثم ما ذهب إليه المصنف رحمه الله تعالى من موافقة الرسم القياس بالنقل هو مذهب الحافظ ابن الجزري كما سبق بسطه في شرح قوله: "وأجمعوا" البيت [أ/ 56] السابقة.

وأما شروح² الشاطبية فقد سبق رد³ كلامهم⁴.

وقد تناقض كلام أبي عبد الله الفاسي رحمه الله تعالى معهم؛ فإنه حكم في نقل ﴿يَسْمُونَ﴾ و﴿يَجْعُرُونَ﴾ و﴿يَسْأَلُونَ﴾⁵ بموافقة للرسم، ومنع اتباع الرسم من غير نقل

1 - في (ج): الألف.

2 - في (أ) و(ب): شرح.

3 - في (ج): ورد.

4 - ينظر: المقالة الوافية ل/ 45.

5 - في (ج) تقديم وتأخير.

فيها¹، ومقتضى ذلك [ب/ 34] أن يكون نقل ﴿الْحَبَّ﴾ و﴿جُزْء﴾ و﴿جُزْءَآ﴾ و﴿هَيْئَةً﴾ و﴿سَيِّئَةً﴾ كذلك موافقا للرسم؛ لكنه حكم في هذه المذكورات بأن النقل لا يوافق الرسم، ولذلك² حكم بامتناع اتباع الرسم في ﴿كَهَيْئَةً﴾ و﴿سَيِّئَةً﴾ و﴿جُزْءَآ﴾ قال: لأنه يلزم في الأول أن تقع هاء التانيث بعد ساكن غير ألف³، وفي الثاني أن تقع تاء التانيث الساكنة بعد غير حركة⁴، وفي الثالث أن تقع الألف بعد ساكن وذلك لا يجوز في العربية⁵.

قلت: وهو تناقض لمن تأمله.

وكاد⁶ يتناقض كلام البرهان الجعبري رحمه الله تعالى؛ فإنه طرد كلامه في أن النقل لا يوافق اتباع الرسم في سائر الجزئيات، إلا أنه اختل له ذلك في كلمة ﴿السُّوْأَى﴾ فإنه لما تكلم على اتباع رسمه قال: من منع اجتماع ألفين منعه، ومن جوزهما جاء فيه الجمع والحذف⁷، انتهى⁸، ويلزمه كون الواو غير ساكنة بل متحركة بحركة النقل فقد اتحد حينئذ الرسم مع القياس بالنقل.

1- ينظر: اللآلئ الفريدة 1/ 363.

2- في (ج): وليس.

3- ينظر: اللآلئ الفريدة 1/ 365.

4- ينظر: اللآلئ الفريدة 1/ 366.

5- ينظر: اللآلئ الفريدة 1/ 364.

6- في (ج): وكذا.

7- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2/ 502.

8- انتهى: ساقطة من (ج).

فإن قيل: الحركة التي على الواو حركة التخلص من الساكنين لا حركة نقل، قلنا: فيلزمه أن لا يمتنع اتباع¹ الرسم في ﴿كَهَيْئَةٍ﴾ و﴿سَيِّئَةٍ﴾ بأن تُحَرَّك الياءُ فيهما بحركة المجانسة، لكنه حكم بامتناعه فيهما.

وبالجملة فكلامهم رحمهم الله تعالى ورضي عنهم لا يجري على طريق مستقيم فلذا رغب عنه المصنف رحمه الله تعالى.

وقوله: "إن لم يكن" شرط، و"قبل همز" خبر "يكن"، و"ما [ج/ 26] يوسطه" اسمها، و"حققه" جواب الشرط، وحذف منه الفاء للضرورة، والأصل فحققه، وقوله: "وانقل" أمر ومفعوله محذوف، والتقدير: حركته، و"لساكن" متعلق به، "ولا ترد" نهي.

قال المصنف: "وهو مأخوذ من الورود؛ أي لا ترد مورد الرسم بل اتركه، فأفاد منع الرسم فيه غير المستثنى² انتهى.

وقال في القاموس: "ورد على الماء وغيره أشرف عليه دخله أو لم يدخله فهو وارد"³ انتهى. فقوله: "رسما" يكون منصوبا على الظرفية على حذف مضاف [أ/ 57] أي لا ترد مورد رسم؛ فيكون ظرف مكان لأنه صيغ من الفعل، وكل ما صيغ من الفعل فهو ظرف مكان، هذا على كلام المصنف.

وأما على كلام صاحب القاموس فيكون "رسما" منصوبا على إسقاط الخافض الذي هو على، والتقدير: ولا ترد على الرسم، أي لا تشرف عليه ولا تقاربه، فهو كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾⁴ أي على ماء مدين.

1 - اتباع: ساقطة من (ج)

2 - لم أقف عليه.

3 - القاموس: 1/ 325.

4 - سورة القصص: الآية: 22

وقوله: "به" يتعلق بـ: "ترد"، والباء ظرفية، والضمير عائد على المنقول المفهوم من "انقل"؛ أي لا ترد رسماً في المنقول، وقوله: "غير ما جا بعده ألف" "غير" فيه منصوب على الاستثناء، واختلفوا في ناصبه على ثلاثة أقوال:

أحدها للمغاربة: أنه منصوب على تمام الكلام واختاره ابن عصفور،

والثاني: أنه منصوب على الحال عند الفارسي واختاره ابن مالك.

الثالث: أنه¹ منصوب على الظرفية عند جماعة واختاره ابن الباذش.

نقل هذه الأقوال صاحب المغني².

و"ما" اسم موصول أضيف إليه "غير"، واقع على المنقول؛ أي غير المنقول الذي جاء بعده ألف، وقوله: "فالرسم" يجوز في هذه الفاء أن تكون للاستئناف على حد قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ في قراءة الرفع³، إذ لا معطوف عليه قبلها، ويجوز أن تكون فاء الجواب، والشرط مقدر؛ أي إن شئت بالرسم أي إن شئت الرسم في المستثنى فهو بنقل، ويجوز أن تكون عاطفة لمفصل على مجمل نحو قوله تعالى: ﴿بَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾⁴ ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾⁵

1 - هذه الجملة ساقطة من (ج).

2 - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ص: 211.

3 - اختلفوا في كن فيكون حيث وقع إلا قوله: "كن فيكون الحق من ربك" في آل عمران و"كن فيكون قوله الحق" في الأنعام، والمختلف فيه ستة مواضع، الأول: في البقرة "كن فيكون وقال" والثاني: في آل عمران "كن فيكون ويعلمه" والثالث: في النحل "كن فيكون والذين" والرابع: في مريم "كن فيكون وإن الله" والخامس: في يس "كن فيكون فسبحان" والسادس: في المؤمن "كن فيكون ألم تر" فقرأ ابن عامر بنصب النون في الستة، ووافقه الكسائي في النحل ويس، وقرأ الباقر بالرفع فيها كغيرها، ينظر: النشر لابن الجزري: 2183 / 4.

4 - سورة النساء الآية: 152.

5 - سورة هود الآية: 45.

الآية، ونحو: "توضاً فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه"¹ الحديث، فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة مجمل والمعطوف مفصل، وكذلك في البيت أي: "غير ما جاء بعده ألف" فلك ورود رسمه "فالرسم فيه بنقل" الخ، فقولنا: فلك وروده مجمل، وقوله: "فالرسم" الخ مفصل.

و"الرسم" مبتدأ، و"بنقل" خبره [ب/ 35]، و"فيه" و"كالقياس" يتعلقان بما تعلق به الخبر، و"ندي" تتميم للبيت، والصواب أن يكون "ندي" هو الخبر عن الرسم، والمجرورات قبله متعلقة به، والتقدير: فالرسم ندي فيه بنقل كالقياس؛ أي سخي، فإن الندي يكون بمعنى السخي والجواد، قال في مختصر الصحاح: [أ/ 58] "وفلان ندي الكف أي سخي، والندی الجود، وفلان ندي أي جواد، وفلان أندی من فلان أي أكثر خيراً منه، وهو ينتدي على أصحابه أي يتسخر ولا تقل يندي على أصحابه، والندی المطر والبلل، وجمعه أنداء وندی الأرض نداوتها وبللها"² انتهى. فقوله "وفلان ندي أي جواد" هو الشاهد مع قوله: "وفلان ندي الكف أي سخي" والله أعلم.

[حكم الهمز المصدر حكماً]

ثم قال:

19. وَإِنْ تَزِدْ قَبْلُ مَا إِنْ شِئْتَ تَفْصِيلَهُ حَقُّ وَخَفَّفُهُ وَالتَّخْفِيفُ إِنْ تُرِدْ

20. فَارْزَعْ قَوَاعِدَهُ وَأَلْ يَكُونُ بِهَا أَلْ - وَجَهَانِ فَرْعَيْنِ لِلتَّحْقِيقِ فَاجْتَهِدْ

1- رواه مسلم رقم (275) في الطهارة باب المسح على الناصية والعمامة، وأبو داود رقم (153) في الطهارة، باب المسح على الخفين، والترمذي رقم (101) في الطهارة، باب ما جاء في المسح على العمامة، والنسائي 1 / 75 و 76 في الطهارة، باب المسح على العمامة، وباب المسح على الخفين.

2- مختار الصحاح: 307.

يعني أن الهمز إذا لم يقع في أول الكلمة حقيقة، بل¹ تقدمه زائد لمعنى صيره كالمتوسط، فلك فيه وجهان:

أحدهما: التحقيق ولا إشكال فيه.

وثانيهما: التخفيف على ما تقتضيه القواعد، وهي تارة تقتضي بين بين، وتارة تقتضي غيره على ما يأتي.

فمراده بالزائد ما زيد لمعنى ولم يتنزل منزلة الجزء، فخرج ما زيد للتوصل للابتداء بالساكن وهو همزة الوصل، وما زيد لمعنى وتنزل منزلة الجزء² وذلك كحروف المضارعة نحو: ﴿أَنْ نَّأْخُذَ﴾ و﴿يُؤَدِّهِ﴾، وميم اسم الفاعل والمفعول نحو: ﴿مُؤَمِّسَ﴾ و﴿مَاتِيًّا﴾؛ فإنك إن أسقطت هذه الحروف من الكلمة اختلت بنيتها، ومن جملة ما يندرج فيه الواو والفاء في نحو: ﴿وَأَتُوا﴾ ﴿فَاتُوا﴾ ﴿وَأَمْرَ﴾ ﴿فَأُورَا﴾ فإنك إن أسقطتها تعذر النطق بالكلمة؛ لأنه يؤدي إلى الابتداء بالساكن فليس في الهمز المتوسط بهمزة الوصل وما ذكر بعده إلا التخفيف³.

ثم الزائد لمعنى منه ما يجوز الوقف عليه وهو لام التعريف و﴿هَآئِثْمَ﴾، ومنه ما لا يجوز الوقف عليه، ثم منه ما لا يلبس⁴ معنى الكلمة بحذفه [ج/ 27] وهو الأكثر؛ ومنه ما يلبس وهو همزة الاستفهام، قاله الجعبري⁵.

1 - (أ) و(ب): فإن.

2 - هذه الجملة ساقطة من (ب).

3 - (ج): التحقيق.

4 - (ج): يلبس.

5 - ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2 / 527.

قلت: ومراده بجواز الوقف على لام التعريف وما عطف عليه جوازه لغة كما سبق في الوقف التذكري لا قراءة؛ لأن الوقف حينئذ يخالف خط المصحف، ولأن الوقف التذكري لم يرد عن القراء، فهذا ضابط الزائد لمعنى.

وأما عدده؛ فالكاف والباء واللام والهمزة والواو والفاء والسين وها ويا.

فالكاف: نحو: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [أ/ 59] ففي الهمزة التحقيق، والتسهيل بين بين قياسا ورسمًا على ما يأتي للمصنف، وهو مذهب أبي شامة¹ وابن الجزري²، وقال الجعبري والمرادي: رسمه بألف³، زاد المرادي وإن أدى ذلك إلى التقاء ساكنين؛ لأنه على حده لكون الثاني مدغماً⁴، انتهى.

والباء: نحو: ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ و﴿بِأَخْرَيْ﴾ و﴿بِأَلْهَتَهُمْ﴾ و﴿بِأَيَّ﴾، ففي الهمز التحقيق، والتخفيف بإبدال الهمزة ياء قياسا، وأما ﴿لِبِإِمَامٍ﴾ فتخفيفه بين بين قياسا، والرسم ممتنع في الجميع كما يأتي في المتن⁵ مع التفصيل في ﴿بِأَيِّكُمْ﴾ و﴿بِأَيِّدٍ﴾، ويأتي التفصيل أيضا في ﴿بِأَخْرَيْ﴾ و﴿بِأَلْهَتَهُمْ﴾⁶؛ لأنهما من باب ﴿سَاءَوْتَ﴾.

واللام: تنقسم إلى لام تعريف وغيرها، فلام التعريف سيأتي، وأما غيرها فينقسم إلى:

لام الجر: نحو: ﴿لَأَبِيهِ﴾ ﴿لَأَبَوَيْهِ﴾ ﴿لِئِلَّاهٍ﴾ ﴿لِأَهْبٍ﴾؛ ففي الهمز التحقيق، والتخفيف بإبدالها ياء قياسا، والرسم ممتنع فيها لكسر ما قبل الألف إلا في ﴿لِئِلَّاهٍ﴾ فمتحد مع

1 - ينظر: إبراز المعاني، ص: 177.

2 - ينظر: النشر: 2/ 1357.

3 - ينظر: الكنز: 2/ 530، وشرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 155.

4 - ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 155.

5 - في (ج): المثل.

6 - لم يرد هذا المثال في القرآن.

القياس، وقال الجعبري رضي الله عنه: "وأما ﴿لَا هَبَ﴾ فعلى رسم الياء يتحد وعلى رسم الألف يمتنع"¹ انتهى، واعترضه المصنف رحمه الله تعالى بقوله: "وانظر رسم ﴿لَا هَبَ﴾ بالياء مع أن أبا عمرو الداني حكى على رسمه بالألف إجماع الرسوم² ولم يعرج على ما قاله هنا في شرح العقيلة³ بل تبع ما للداني"⁴ انتهى.

ولام [ب/ 36] الابتداء: نحو: ﴿لَا نَتَمُّ أَشَدُّ﴾ وتخفيفها بين بين قياسا ورسمًا على ما للمصنف تبعا لأبي شامة⁵ وابن الجزري⁶ وهو الصواب. وقال المرادي بامتناع الرسم فيه، أي لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين⁷ على غير حدهما⁸.

ولام القسم: نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ﴾ وتخفيفه بين بين قياسا⁹، والرسم ممتنع لفساد المعنى.

ولام التوطئة للقسم: نحو: ﴿وَلَيْسَ مِثْمُ﴾ وتخفيفها بين بين قياسا ورسمًا على ما للمصنف ومن تبعه¹⁰، وقال المرادي والجعبري رسمه بالياء صريحة¹¹، وليس بصواب.

1 - كنز المعاني للجعبري: 529 / 2.

2 - (ج): المرسوم.

3 - قال في شرح العقيلة بعد أورد حكاية الداني للإجماع: "وجه ألف لأهب قياس المبتدأة باعتبار الأصل على قراءة الهمز، وتوافق الأخرى تقديرا، ولو رسمت عليها لاحتملتها صريحا"، الجميلة 2 / 216.

4 - لم أقف عليه.

5 - ينظر: إبراز المعاني: 172.

6 - ينظر: النشر: 2 / 1356.

7 - (ج): ساكنين.

8 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 152.

9 - (ج): قياسا ورسمًا.

10 - ساقطة من (ج). وضمير الهاء في "تبعه" يعود على أبي شامة وابن الجزري كما صرح بذلك من قبل.

11 - ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 152، وكنز المعاني للجعبري: 529 / 2.

والهمزة: والمراد بها همزة الاستفهام؛ تدخل على همز مفتوح ومكسور ومضموم، وينقسم ذلك إلى ما أفردوه بصورة، وإلى ما صوروه بصورتين.

فأما الذي أفردوه بصورة فسيأتي تفصيله في المتن.

وأما الذي له صورتان فنحو: ﴿أَيْنَكُمُ﴾ ﴿أَيِسْ دُكْرْتُمْ﴾ ﴿أَيْنَا﴾ الأولان و﴿أَيْدَا﴾ في الواقعة وغير ذلك مما صوروه على مراد الوصل، فتخفيفه [أ/ 60] بين بين قياسا ورسمًا على الصواب الذي درج عليه المصنف، وليس منه ﴿أَيْمَّةً﴾؛ لأن همزته الأولى ليست للاستفهام، بل هي همزة أفعله، فلا يجوز فيه التحقيق، وتخفيفه بين بين قياسا ورسمًا على الصواب، وقال المرادي والجعبري بالياء¹، وليس بصواب، وأما ﴿أَوْ تَبَيُّكُمُ﴾ فقياسه ورسمه بين بين، وقال الجعبري والمرادي أيضا بواو خالصة²، وفيه ما سبق.

والواو: نحو: ﴿وَإِنْ كُنْتَ﴾ ﴿وَإِذَا﴾ ﴿وَأَمِنُوا﴾؛ أما ﴿وَأَمِنُوا﴾ فهو من باب: "وَكَّ: سَأَوْه على العكس" ويأتي بسطه إن شاء الله تعالى، وأما ﴿وَإِنْ﴾ ﴿وَإِذَا﴾ فقال الجعبري: "قياسهما كالألف"³، وقال المرادي: كالياء⁴، وهو الصواب لا ما ذكره الجعبري؛ فإن الهمز فيهما مكسور فكيف يسهل كالألف؟ وزاد المرادي في الأمثلة نحو: ﴿وَأَمْرٌ﴾⁵، وقد سبق أن الواو فيه تنزلت منزلة همزة الوصل، فتختل الكلمة بإسقاطها، فليس فيه إلا

1 - ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 157، وكنز المعاني للجعبري: 530 / 2.

2 - ينظر: كنز المعاني للجعبري: 530 / 2، وشرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 157.

3 - كنز المعاني للجعبري: 529-530 / 2.

4 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 154.

5 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 154.

الإبدال قياساً ورسمًا، وأما رسم ﴿وَإِنْ﴾ ﴿وَإِذَا﴾ فحكم الجعبري والمرادي بضعفه¹؛
فيكون هكذا "وان" "واذا" بمد الواو فيهما، والصواب امتناعه لفساد المعنى.

والفاء: نحو: ﴿بَأَيِّدِنَا﴾ ﴿بَأَهْلَكُنَا﴾ ﴿بَعَامِنُوا﴾ ﴿بَعَاتِ ذَا الْقُرْبَى﴾؛ أما الأخيران
فمن باب "ك: سَاوِي" وسيأتي²، وأما الأولان فقياسهما ورسمهما كالألف، وزاد
المرادي في الأمثلة ﴿بَأَوْرَا﴾³، وفيه ما سبق [في]⁴ ﴿وَاتُوا﴾، وسيأتي هذا في قوله: "نَحْوِ
فَأُتُوا" البيت.

وأما قوله: ﴿أَبَاقِمَ﴾ فقال الجعبري رحمه الله تعالى أن الهمزة فيه نسخت حكم الفاء⁵،
انتهى، وقال المصنف رحمه الله تعالى: "قوله⁶: ونسخت الهمزة، لا يريد أن الهمزة
الأولى من ﴿أَبَاقِمَ﴾ نسخت حكم زيادة الفاء فصارت همزة أمن متوسطة بالأولى، وإنما
المراد أن زيادة الفاء كانت قبل دخول الهمزة هي المعتبرة في توسيط⁷ همزة أمن، والآن
صار ذلك للهمزة الأولى لدخولها على الجميع، والظاهر أن الحكم لهما معا لكونهما
زائدين لا تتغير البنية بحذفهما والله أعلم⁸" انتهى وهو في غاية الحسن.

1 - ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2/ 530، شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 154.

2 - في (ج): ويأتي.

3 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 155.

4 - زيادة من (ج).

5 - كنز المعاني للجعبري: 2/ 530.

6 - قوله: ساقطة من (ج).

7 - في (ج): توسط.

8 - لم أقف عليه.

والسين: نحو: ﴿سَأَصْرِفُ﴾ ﴿سَاءَ وَحْشًا﴾، والثاني سيأتي في قوله: "ك: سَاءَ وَحْشًا"¹، والأول رسمه متحد بقياسه بين بين، وسيأتي التفصيل في ﴿سَاءَ وَرِيكُمُ﴾ في قوله: "وسأوريكم إذ الواو" البيت.

وأما "ها" فقال الجعبري رضي الله عنه: "هو حرف تنبيه ليصغي المخاطب [أ/ 61] إلى أول المقصود نحو: ﴿هَآؤُلَاءِ﴾، وحذف ألفه ورسم همزه واوا دليل امتزاجه باسم الإشارة، فعلى القياس كالواو وعلى الرسم واو"². قلت: وتبعه المرادي³، والصواب اتحادهما، وتدخل على المضممر في نحو: ﴿هَآنْتُمْ﴾ والألف الموجودة صورة الهمزة، وأما [ج/ 28] ألف "ها" فهي محذوفة بدليل ﴿هَآذِلْ﴾ و﴿هَآذِلْ﴾، فقياسه ورسمه متحدان كالألف، وقال الجعبري والمرادي قياسه كالألف [و/ 4] رسمه بألف⁵ خالصة⁶، فيجتمع ألفان؛ أحدهما ألف "ها" وثانيهما المبدل من الهمزة فيمتنع، قال المرادي "لأن فيه التقاء الساكنين على غير حدهما"⁷، وجوز المرادي أن تكون هاؤه بدلا من همزة الاستفهام⁸، فقياسه أيضا كالألف ورسمه بالألف إن كانت [ب/ 37] الهمزة الثانية مصورة وألف الفصل⁹ لا صورة لها، فيجتمع ألفان كما سبق، وبالحذف إن كانت الثانية لا صورة لها، وحينئذ لا يجتمع ألفان.

1 - ساقطة من (ج).

2 - كنز المعاني للجعبري: 528 / 2.

3 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 147.

4 - زيادة من (ج).

5 - في (ج): بالالف.

6 - ينظر: كنز المعاني للجعبري: 528 / 2، وشرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 147.

7 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 147.

8 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 148.

9 - في (أ) و(ب): الوصل، والصواب ما أثبتته إذ هي ألف فاصلة بين الهمزتين.

وأما ﴿هَآؤُمْ﴾ فليس من هذا الباب فليس فيه إلا التسهيل إذ "ها"¹ فيه جزء الكلمة؛ يقال للواحد هاء، وللثنين هاءؤما، وللجمع هاءؤموا، وفيه لغات آخر ذكر المرادي منها ثمانية فراجعته²، وقال مكّي: "وأصله في القرآن هاءؤموا كما تقول أنتموا، وكتب³ على لفظ الوصل، ولا يحسن الوقف عليه؛ لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط، وإن وقفت بغير واو خالفت الأصل"⁴ انتهى، وقبّله السخاوي⁵، ورده الفاسي⁶ وأبو شامة⁷ والجعبري⁸ والمرادي⁹ وابن الجزري¹⁰ بأن الواو ليست ضميرا وإنما هي صلة ميم الجمع، ولا فرق بين ﴿هَآؤُمْ﴾ و﴿فَرَّءُوا﴾ و﴿وَأَنْتُمْ أَلَاغْلَوْنَ﴾ في الرسم والوقف، ولا مانع من الوقف، ولا وجه لإثبات الواو فيه.

وأما "يا": فنحو: ﴿يَا أَيُّهَا﴾ و﴿يَا دَامَ﴾ و﴿يَا وَلِي﴾ و﴿يَا حَتَّ﴾ و﴿يَا بُرَاهِيمَ﴾، والألف الموجودة صورة الهمز، وألف "يا" محذوف بدليل ﴿يَنْوُحُ﴾ و﴿يَرْبِّ﴾، فقياس الأول كالألف ورسمه كذلك على الصواب، والثاني سيأتي في قوله: "وَك: سَأَوِي"، وقياس

1 - إذها: ساقطة من (ج).

2 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 149 - 150.

3 - في (ج): وكتبت.

4 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان: 100/1 - 101.

5 - فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين السخاوي، تحقيق ودراسة الدكتور مولاي محمد الإدريسي الطاهري: 364.

6 - اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة للفاسي: 355/1.

7 - إبراز المعاني من حرز الأمانى للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، تحقيق: الدكتور إبراهيم عطوه عوض: 178 - 179.

8 - كنز المعاني للجعبري: 528 - 529/2.

9 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 158.

10 - النشر لابن الجزري: 1423/3.

الرابع والثالث كالواو، والخامس كالياء، والرسم فيهن ممتنع للساكنين في ﴿يَأْتِخْت﴾ و﴿يَأْبَرَاهِيمُ﴾، ولفساد المعنى في ﴿يَأْتِوْلِي﴾.

وقوله: "وال يكون بها الوجهان فرعين للتحقيق" يريد بالوجهين التحقيق والنقل، وقد سبق توجيههما في كلام أبي عبد الله [أ/ 62] الفاسي رحمه الله تعالى¹، ومثاله: ﴿الْأَرْضِ﴾ و﴿الْأَنْهَرِ﴾ و﴿الْأَيْتِ﴾، فتخفيفه بالنقل قياساً، والرسم ممتنع في الأولين، ومتحد في الثالث، وسيأتي هذا في قوله: "وامنع مع اللام" البيت.

وعند الجعبري² والمرادي³ يمتنع الرسم حتى في الثالث؛ لأن اللام ساكنة والألف لا تقع بعد ساكن بناء على أن الرسم لا يوافق بالنقل، وقد سبق ما فيه.

وقوله: "فرعين للتحقيق" يعني أن الوجهين هنا⁴ مفرعان على التحقيق في باب النقل؛ أي فمن نقل هناك فهنا ينقل⁵ بالأولى، ومن حقق هناك فله هنا وجهان، وأشار بهذا إلى قول البرهان الجعبري رضي الله عنه: "فإن قلت هل هذا الخلاف هنا هو الخلاف المتقدم في النقل؟ قلت: لا، بل هو مفرع على أحد وجهي ذلك وهو التحقيق؛ وبيانه أن لام التعريف لها اعتباران حقيقي وهو جعلها كلمة مفردة، وبهذا الاعتبار ذكرت ثم، ومجازي وهو جعلها مع معرفها كلمة لشدة الامتزاج، وإلا لعملت فيه، وبهذا الاعتبار ذكرت هنا، [والمأخذ]⁶ ثم أصل التحقيق، وكون النقل لا يؤدي إلى تقدير الابتداء بالساكن أو ما قرب منه، والمأخذ هنا باعتبار ما كانت عليه وما آلت إليه، والخلاف هنا مفرع على

1 - ينظر: اللآلئ الفريدة: 1/ 337.

2 - كنز المعاني للجعبري: 2/ 531.

3 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 149.

4 - هنا: ساقطة من (ج).

5 - في (ج): بالنقل.

6 - زيادة من (ج).

التحقيق ثم، أي إن نقل ثم¹ فهنا أولى، وإن حقق ثم فهنا وجهان، وخفي هذا الفرق على من توهم التكرار وإلى غموضه أشار الناظم بقوله: "لمن قد تأملا"² أي أعدنا ذكرها للقارئ الذي تفكر فيه"³. انتهى كلامه رضي الله عنه وعنهم.

فيه نظر من وجوه:

أولها: أنه لا يصح ما ذكره إلا لو كان الخلاف المتقدم في حالة الوصل؛ فيقال حينئذ من نقل هناك في حالة الوصل فأولى أن ينقل هنا في حالة الوقف، ومن حقق هناك في حالة الوصل فله هنا في الوقف وجهان؛ النقل والتحقيق، وليس كذلك؛ إذ⁴ لا نقل هناك في حالة الوصل، فتبين أن الخلاف المتقدم خاص بحالة الوقف، واختصاصه بحالة الوقف يستلزم اتحاد ما ذكر هنا وهناك، فبطل تفريع الخلاف هنا على التحقيق هناك.

وثانيها: أن صاحب التحقيق هناك وهو ابن غلبون ليس له هنا إلا التحقيق، وصاحب النقل هناك وهو أبو الفتح [أ/ 63] فارس ليس له هنا إلا النقل فبطل التفريع، وإنما يصح لو كان ابن غلبون الذي يحقق هناك له هنا وجهان، وليس كذلك.

وثالثها: أن أبا عمرو الداني⁵ لم يذكر الخلاف المتقدم إلا في هذا الباب، بل الكلام على النقل إلى لام التعريف لحمزة لم يذكره إلا في هذا الباب؛ فدل ذلك على اتحاد الخلاف الذي ذكره أبو [ب/ 38] القاسم الشاطبي هناك وهنا، ومع⁶ ذلك فكيف يصح التفريع؟

1 - ثم: ساقطة من (ج).

2 - حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي: ص 20: البيت 249.

3 - كنز المعاني للجعبري: 2/ 531-532.

4 - في (أ) و(ب): أي، والأنسب ما أثبتته من (ج) إذ المقام مقام تعليل.

5 - التيسير: ص 44.

6 - في (ج): مع.

ورابعها: أن الجعبري رحمه الله تعالى¹ اختار أن الخلاف في الهمز المتوسط بزائد من حروف المعاني مرتب على الخلاف المتقدم في باب النقل، أي فمن خفف هناك خفف هنا، ومن حقق هناك حقق هنا، لا مفرغ، وخالف أبا شامة القائل بالتفريع؛ أي بتفريع الخلاف هنا على التحقيق في باب النقل، وأما من خفف هناك فيخفف هنا² من باب أولى³، وحينئذ فإن كان لام التعريف من حروف المعاني، كما هو مقتضى كلام التيسير والنشر وغيرهما، فقد تناقض كلام الجعبري رضي الله عنه في لام التعريف؛ حيث اختار مرة ترتيب الخلاف ومرة تفريعه، وإن كان لام التعريف ليس من حروف المعاني بل هو باق على حكم الخلاف الذي سبق في النقل بطل تفريع الخلاف الذي فيه⁴ على أحد وجهي الخلاف المتقدم؛ لأنه حينئذ لم يبق على حكم الخلاف السابق، ولم يدخل في حكم الخلاف الذي في حروف المعاني والله أعلم.

وخامسها: أن قوله: "لام التعريف لها اعتباران؛ حقيقي وباعباره ذكرت هناك، ومجازي وباعباره ذكرت هنا"، يقتضي تعيين التحقيق في ذلك الباب وتعيين التخفيف في هذا الباب إذا الاعتبار الحقيقي لا يناسبه إلا التحقيق، والمجازي لا يناسبه إلا التخفيف مع أنه ليس كذلك، فالصواب أن الوجهين هناك وهنا مبنيان على الاعتبارين⁵، فباعبارهما ذكرت هناك وهنا والله أعلم.

وسادسها: أن قوله: "والمأخذ ثم أصل التحقيق وكون النقل لا يؤدي إلى تقدير [ج/ 29] الابتداء بالساكن وما قرب منه"، إن أراد به أن المقصود هناك هو أن

1 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 527.

2 - هذه الجملة ساقطة من (ج).

3 - إبراز المعاني لأبي شامة: 177.

4 - في (ب): هو.

5 - في (ج): اعتبارين.

التحقيق أصل والنقل فرع فهذا هو المأخذ هنا أيضا فلا فرق بينهما، وإن أراد به أن التحقيق هناك هو المقصود والنقل غير مقصود بخلافه هنا [أ/ 64] ففيه نظر؛ إذ النقل مقصود هناك، وإن أراد به أن النقل هناك لم يقصد لذاته وإنما قصد لأجل أنه لا يؤدي إلى تقدير الابتداء بالساكن بخلافه هنا ففيه نظر، إذ ليس ذلك هو المقصود من النقل في البابين وإنما المقصود به إزالة ثقل الهمز، ثم أي ساكن ههنا يقدر الابتداء به ويؤتى بالنقل الذي لا يؤدي إلى ذلك؟ فإن اللام التي كانت ساكنة ووقع النقل إليها لا يقع الابتداء بها وإنما يبدأ بهمزة الوصل التي قبلها، فإن بنى رحمه الله تعالى كلامه على أن اللام هي المعرفة وحدها وهي ساكنة وحركت بحركة النقل لثلاثي يقع الابتداء بالساكن؛ فيرد عليه:

أولا أنه لا حاجة حينئذ إلى همزة الوصل قبلها إذ فائدتها التخلص من الابتداء بالساكن وقد حصل ذلك بالنقل فأى حاجة إليها؟

وثانيا أن كون اللام هي المعرفة وحدها وأن الهمز قبلها لا دخل له في ذلك ينافي الاعتبار الحقيقي¹ الذي سبق له ذكره، لأن لام التعريف حينئذ كباء الجر ولامه، فلا معنى لجعلها كلمة مقطوعة عما بعدها مستقلة بنفسها لأنه حرف إفرادي فلا استقلال له.

وثالثا أنه على تقدير تسليم ما ذكر فأى شيء ههنا يقرب من الابتداء بالساكن حتى يؤتى بالنقل الذي لا يؤدي إليه؟ إذ ليس حينئذ إلا الابتداء بالساكن لا بما قرب منه.

وسابعها: قوله: "وأما المأخذ² هنا باعتبار ما كانت عليه وما آلت إليه" إن أراد بما كانت عليه هو كونها كلمة مفردة فهذا هو الاعتبار الحقيقي الذي قال أنها لم تذكر باعتباره في هذا الباب، وقوله: "وما آلت إليه" هو الاعتبار المجازي، [ب/ 39] فقد ذكرت في هذا الباب

1 - في (ج): التحقيق.

2 - في (أ) و(ب): والمأخوذ.

حينئذ بالاعتبارين معا وهو الصواب، وإن أراد بما كانت عليه هو ما آلت إليه فيلزم عليه التكرار مع الاعتبار المجازي السابق كما لا يخفى.

وثامنها: قوله: "أي إن نقل ثم فهنا أولى" يقال عليه ما وجه الأولوية والفرض اتحاد محل النقل ثم [و]¹ هنا، والأولوية إنما تعقل مع اختلافه؟ وقوله: "وإن حقق ثم فهنا وجهان" يقال عليه إذا انتفت الأولوية السابقة تعين اتحاد النقل ثم وهنا، واتحاد التحقيق ثم وهنا، فمن نقل ثم إلى لام التعريف في الوقف [أ/ 65] نقل هنا إليها في الوقف، ومن حقق هناك في الوقف حقق هنا، والتفريع لا يعقل إلا مع الاختلاف، ولا اختلاف كما سبق والله أعلم.

[و]² تاسعها: قوله: "وخفي هذا الفرق على من توهم التكرار" كأنه يشير به إلى قول أبي شامة: "لم يكن للشاطبي حاجة إلى ذكر لام التعريف؛ لأنه قد فهم له الخلاف فيه مما سبق في مذهب ورش، ولكنه أراد إعلام أنه من هذا النوع فالنقل فيه أولى من غيره"³ انتهى، وأراد بقوله: "أنه من هذا النوع" أي من المتوسط صورة؛ لأن المبتدأ على قسمين؛ منفصل صورة نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ و﴿مَسْءَامَسْ﴾، ومتصل صورة نحو: ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ و﴿سَاءَ وَرِيكُمُ﴾ و﴿الْأَرْضِ﴾ و﴿الْآخِرَةِ﴾، وقد أشار بهذا إلى أن ما ذكره في قوله:

..... وَجَهَانِ أَعْمَلَا⁴

1 - زيادة من (ج).

2 - زيادة من (ج).

3 - إبراز المعاني لأبي شامة: 179.

4 - حرز الأمان للشاطبي: ص 20، البيت: 248.

"لا ينبغي أن يكون الوجهان إلا تفريعاً على قول من لا يرى تخفيف الهمز المبتدأ لحمزة"
المأخوذ من قوله:

وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ ¹

"إذ من يرى تخفيف ذلك فتخفيفه لهذا أولى، لأنه متوسط صورة وقد تقدم التنبيه عليه"²
انتهى، يشير إلى ما قدمه في قوله:

وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلِفٌ ³

مما حاصله أن الهمز المتوسط بدخول زائد⁴ عليه، ومنه نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ و﴿الْآخِرَةِ﴾
فتخفيفه أولى من تخفيف المنفصل صورة نحو: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ و﴿مَسْءَامٍ﴾ و﴿قَدْ
أَفْلَحَ﴾، فمن لا يخفف المتوسط بدخول زائد [عليه]⁵ فهذا أولى؛ لأن هذا مبتدأ حقيقة،
والمتوسط مبتدأ تقدير، ومن يخفف المتوسط فله في⁶ المنفصل وجهان⁷ انتهى ملخصاً.

وإذا تأملته حق التأمل وجدت الفرق المذكور في الكنز مأخوذاً منه مع تصرف فيه
أوجب خلله وورود الاعتراضات السابقة عليه، وذلك أن موضوع⁸ الخلاف المتقدم عند
أبي شامة هو المنفصل صورة المبتدأ حقيقة، وموضوع الخلاف هنا هو المتوسط صورة

1 - حرز الأمانى للشاطبي: ص 19، البيت: 227.

2 - إبراز المعاني لأبي شامة: 177.

3 - حرز الأمانى للشاطبي: ص 19، البيت: 227.

4 - في (ج): الزائد

5 - زيادة من (ج).

6 - ساقطة من (ج).

7 - إبراز المعاني لأبي شامة: 156.

8 - في (ج): موضع.

المبتدأ تقديراً، ومنه لام التعريف، ولا شك حينئذ في صحة تفريع هذا الخلاف على التحقيق فيما سبق، وفي كون التخفيف هنا أولى منه فيما سبق؛ لأن من يخفف المنفصل فتخفيفه للمتصل صورة أولى، ومن يحققه فله في المتصل وجهان كأبي عمرو الداني رحمه الله تعالى؛ لأنه ليس عنده في المنفصل نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ و﴿مَسَّ أَمْسٌ﴾ وبابه إلا التحقيق، خلافاً لمن غلط فيه من شروح الشاطبية، فإن الداني لم يذكر في سائر مؤلفاته فيه إلا التحقيق، قاله في النشر¹، وله في المتوسط صورة وجهان، [أ/ 66] وموضوع الخلاف عند الجعبري رحمه الله هو لام التعريف ثم وهناً، فكيف يصح التفريع أم كيف يعقل والموضوع متحد؟ وقد ظهر لك أن أبا شامة رحمه الله لم يتوهم التكرار ولا غفل عن نكتة الفرق التي أشار إليها الجعبري؛ بل ذكرها أبو شامة على أحسن وجه في باب النقل، ورمز لها هنا بقوله: "ولكنه أراد إعلام أنه من هذا النوع أي المتوسط صورة فالنقل فيه أولى"². ومعنى قوله: "لم يكن له حاجة إلى ذكر لام التعريف" أي بالنسبة إلى حكاية أصل الخلاف، [ب/ 40] وأما بالنسبة إلى التنبيه على كونه مفرعاً فيه حاجة، ولذلك ذكره، فأبو شامة إنما نفى حاجة خاصة، ولم ينف حاجة مطلقة، وإلا تناقض أول كلامه وآخره.

وإنما أطلت في هذه المسألة لأنني رأيت جميع من جاء بعد الجعبري رضي الله عنه ينقل ما ذكره في هذا الفرق ويستحسنه، كالمرادي³ والشيخ ابن غازي⁴ فمن دونهما، فأردت أن أشير إلى ما ظهر للعقل القاصر ليكون ذلك مفتاحاً للكلام في هذه المسألة، وعونا على الخوض فيها، والله يرزقنا الإخلاص بمنه وكرمه آمين.

1 - النشر لابن الجزري: 2 / 1359.

2 - إبراز المعاني لأبي شامة: 179.

3 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي، ص: 158.

4 - ينظر: إنشاد الشريد من ضوال القصيد، لابن غازي، ل/ 2.

تنبيهات:

الأول: قال الجعبري رحمه الله تعالى في ضابط الزائد لمعنى: "أي إذا توسطت الهمزة المبتدأة بدخول حرف زائد عليها لمعنى ولو تقديرا، اتصل كتابة أو لم يتصل وليس كالجزء منها"¹ انتهى.

قال المصنف رحمه الله تعالى: "قوله: ولو تقديرا، يريد كما في المواضع التي رسمت بصورة [ج/ 30] واحدة وقراءتها على قراءة الاستفهام للثانية، فإنك تقف بوجهين، والزائد مقدر في ذلك هنالك لا مرسوم والله أعلم"²، انتهى.

الثاني³: قال الشيخ ابن غازي رحمه الله تعالى في الإنشاد في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ﴾⁴: "﴿كَأَنَّهُ﴾"

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسْطًا بِزَوَائِدٍ دَخَلَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَعْمَالًا⁵
وبه مثل أبو شامة الكاف⁶ المزيدة⁷، والجعبري ب: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾⁸، وإنما نبهت عليه لأن بعض أصحابنا ظن أنه يتعين تخفيفه"⁹ انتهى.

وقد مثل صاحب النشر ب: ﴿كَأَنَّهُ﴾ و﴿كَأَنَّهُمْ﴾ و﴿كَأَنَّهُ﴾¹.

1 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 526.

2 - لم أفق عليه.

3 - ساقطة من (ج).

4 - سورة النمل: 43.

5 - حرز الأمان للشاطبي: ص 20: البيت 248.

6 - في (ج): للكاف.

7 - في النسخة المطبوعة لإبراز المعاني مثل فيها ب كأنهم ، ينظر: إبراز المعاني، ص 178.

8 - ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2 / 530.

9 - إنشاد الشريد، لابن غازي، ل/ 27.

وقال الشيخ مجبر رحمه الله تعالى معترضاً على الشيخ ابن غازي: "يتعين تحقيقه وليس من باب قوله:

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطًا.....

كما عند الشارحين، يعني أبا شامة والجعبري، لأن الكلمة بأجمعها للتشبيه، فالكاف مركبة مع غيرها، [أ/ 67] نعم قبل التركيب يجوز الأمران فتأمله² انتهى.

قلت: ولا وجه لما قاله مع ورود النص بخلافه السابق عمن ذكر من الأئمة.

وقد اختلف أئمة النحو في "كأن"؛ فذهب الجمهور إلى تركيبه من الكاف و"أن"، وحكى ابن هشام الخضراوي³ وابن الخباز⁴ الإجماع عليه⁵، ثم اختلفوا؛ فقال بعضهم: "أن" مع ما بعدها في محل جر بالكاف، ولذلك فتحت همزتها، وقال بعضهم: لا موضع لـ"أن" وما بعدها، لأن الكاف و"أن" صاراً بالتركيب كلمة واحدة، قال في المغني: "وفيه نظر؛ لأن ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ حال التركيب الإسنادي"⁶ انتهى، وذهب بعضهم إلى أنها حرف بسيط لا تركيب فيه وهو قول غريب، فهذه ثلاثة

1- النشر لابن الجزري: 2/ 1369.

2- لم أقف عليه.

3- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي المعروف بابن البردعي، له عدة مؤلفات منها: النُخب، والإفصاح في شرح كتاب الإيضاح، النقض على الممتع لابن عصفور، ت: 646هـ، ينظر: بغية الوعاة: 267/ 1-268، والأعلام للزركلي: 7/ 138، شجرة النور الزكية: 1/ 470.

4- هو شمس الدين أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن علي الإربلي الموصلي، الملقب بابن الخباز أو الضرير، أخذ العلم عن علماء الموصل بعد انتقاله إليها، وتأثر بالمذهب السائد في بغداد الجامع بين آراء نحاة البصرة والكوفة من غير تعصب، له مؤلفات عديدة، ت: 638هـ، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 304، والأعلام للزركلي 1/ 117.

5- قال في المغني: "قَالُوا وَالْأَصْلُ فِي كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا إِنَّ زَيْدًا كَأَسَدٍ ثُمَّ قَدِمَ حَرْفُ التَّشْبِيهِ اهْتِمَامًا بِهِ فَفَتَحَتْ هَمْزَةً أَنْ لُدُّحُولَ الْجَارِ عَلَيْهِ"، مغني اللبيب، لابن هشام، ص 252.

6- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: 253.

أقوال لا يصح كلام الشيخ مجبر على واحد¹ منها؛ أما البساطة فإنه لم يعرج عليها، وأما التركيب فقد سمعت أنه طارئ لا وضعي، هذا وإن لم تكن الكاف عاملة، فإن كانت عاملة فهي كالباء في ﴿بِأَنَّهُمْ﴾، فالصواب ما قاله الشيخ ابن غازي رحمه الله تعالى.

الثالث: إذا أحطت علما بما ذكرناه في شرح هذين البيتين علمت أن جميع ما يذكره المصنف بعدهما في هذا الباب تفصيل لبعض ما أجمل فيهما، وسيأتي التنبيه على ذلك في كل بيت إن شاء الله تعالى.

وقوله: "وإن تزدد" شرط، و"قبل" مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، كما ضبطه المصنف كذلك، و"ما" مفعول "تزد"، و"إن شئت تفصيله" صلة "ما"، و"حقوق" هو جواب الشرط، وحذف الفاء منه للضرورة، وقوله "والتخفيف إن ترد" مفعول مقدم، كذا ضبطه المصنف، وباقي الإعراب واضح والله أعلم.

ثم قال [ب/ 41]:

21. وَقَالَ فِي الْكَنْزِ مَا كَانَ كَحَيْثُذٍ لِّلَامْتِرَاجِ فَسَهْلٌ هَمْزُهُ فَقَدْ

22. وَذَا بَيْسِيرِنَا فِيمَا تَوَسَّطَ لَا بَزَائِدٍ وَكَذَا جَاوِيكَانَ بَدِ

أخبر رحمه الله تعالى أن الإمام الجعبري رحمه الله تعالى قال في كنز المعاني في ﴿حَيْنِيذٍ﴾ وما أشبهه من ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ و﴿يَبْنُوْمَ﴾ بالتسهيل فقط محتجا بالامتزاج؛ أي بامتزاج الكلمتين وصيرورتهما كلمة واحدة؛ ف: ﴿حَيْنِيذٍ﴾ ك: ﴿يَبْسَ﴾، و﴿إِسْرَائِيلَ﴾ ك: ﴿نِسَائِيكُمْ﴾، و﴿يَبْنُوْمَ﴾ ك: ﴿نَفْرُوَّةَ﴾، وأن صاحب التيسير رحمه الله تعالى [أ/ 68] ذكر هذا النوع في باب الهمز المتوسط بنفسه لا بزائد، وذلك يقتضي أنه ليس فيه

إلا التسهيل، وكذا ذكر صاحب التيسير ﴿وَيُكَانَ﴾ في باب الهمز المتوسط بنفسه لا بزائد، فكلامه موافق لكلام الجعبري أو قريب منه.

ونص الجعبري: "والظاهر أن نحو: ﴿حَيْنَيْدٍ﴾ و﴿يَبْنُوْمَ﴾ و﴿إِسْرَائِيلَ﴾ متعين التخفيف للامتزاج بمقاوم، وهذا قصد الناظم بقوله: عليه لا معه"¹ انتهى.

ومعنى المقاومة التي ذكرها أن ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ مثلاً تركب من اسمين؛ أحدهما "إسرا" والآخر "إيل"، فادعاء الزيادة في الأول دون الثاني ليس بأولى من العكس، بخلاف حروف المعاني نحو: ﴿لَا نَفْسِيكُمْ﴾؛ فاللام حرف زائد دخل على كلمة "أنفسكم" بعد تقررهما، فاللام لكونه حرفاً لم يقاوم الكلمة التي بعده فاتصف بالزيادة دونها؛ و"إسرا" لكونه اسماً قاوم الكلمة بعده في عدم الزيادة، أشار إلى معناه الشيخ سيدي عبد الواحد بن عاشر رحمه الله تعالى².

وبعد أن نقل المرادي كلام الجعبري قال: "فأما ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ فهو كذلك لأنه علم، وهو كلمة واحدة، وإن كان مركباً في الأصل على ما قيل فلا اعتبار بذلك بعد العلمية، فهو نحو: ﴿مِيكَائِيلَ﴾ و﴿جَبْرَائِيلَ﴾، وأما ﴿حَيْنَيْدٍ﴾ و﴿يَوْمَيْدٍ﴾ و﴿يَبْنُوْمَ﴾ ففيها نظر، وينبغي أن يكون فيها الوجهان"³ انتهى.

وأما عبارة صاحب التيسير فإنه قال: "فصل: وتفرد حمزة بتسهيل الهمزة المتوسطة" إلى أن قال: "فإن انضمت، يعني بعد فتحة، جعلتها بين الهمزة والواو نحو قوله عز وجل: ﴿بَادِرْءُ وَا﴾ و﴿رَءُوفٌ﴾ و﴿بِرْءُ وَسِيكُمُ﴾ و﴿لَا يَكُودُهُ﴾ و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ و﴿لَيُؤَاطِئُوا﴾

1 - كنز المعاني للجعبري: 527 / 2.

2 - قال ابن عاشر: "إسرا: بمعنى عبد، وإيل: بمعنى الله"، فتح المنان المروي بمورد الظمان لابن عاشر، ص: 646.

3 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 145.

و﴿يَبْنُوهُمْ﴾ وشبهه" إلى أن قال: "وإن انفتحت، يعني بعد فتحة، جعلتها بين الهمزة والألف نحو قوله عز وجل: ﴿سَأَلْتَهُمْ﴾ و﴿وَيَكَاَنَّ اللَّهَ﴾ و﴿وَيَكَاَنَّه﴾ وإن انكسرت جعلتها بين الهمزة والياء¹ نحو قوله: ﴿جَبْرَيْلَ﴾ و﴿يَوْمِيذٍ﴾ و﴿حِينِيذٍ﴾ وشبهه"² انتهى، ثم ذكر فصلا آخر تكلم فيه على المتوسط بالزوائد وحكى فيه الخلاف السابق³.

وقد ذكر صاحب النشر ﴿جَبْرَيْلَ﴾ فيما توسط بنفسه لا بزائد⁴.

وذكر أبو جعفر بن الباذش ﴿وَيَكَاَنَّ﴾ فيما توسط بزائد ونصه: "وإن كان قبلها متحرك فعلى حكم ما تقدم من بين بين أو البدل، نحو: ﴿ءَاذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَبَانَتْ﴾ و﴿سَاءُ وِرِيكُم﴾ و﴿كَأَيَّ﴾ و﴿كَأَنَّ﴾ و﴿وَيَكَاَنَّ﴾ إلى آخره"⁵ انتهى.

تنبيهات:

الأول: [أ/ 69] ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في هذين البيتين يحتمل أن يكون من جملة ما يندرج في قوله: "وإن تزد قبل ما إن شئت تفصيله"، فيكون كلام الكنز والتيسير خلافاً، ويحتمل أن يكون غير مندرج فيه فيكون من محترزاته، ويزاد في الضابط: "بشرط أن يكون الزائد الذي يصح فصله غير مقاوم" فيكون كلامهما وفاقاً.

الثاني: كلام التيسير يحتمل أن يكون وفاقاً لكلام الكنز لأنه يلزم من الامتزاج الذي اعتبره صاحب الكنز توسطها⁶ [ب/ 42] بنفسها، لا بزائد، الذي اعتبره صاحب التيسير

1 - في (ج): والواو، والصواب ما أثبتته.

2 - التيسير للداني: 39 - 41

3 - التيسير للداني: 41.

4 - النشر لابن الجزري: 2 / 1366.

5 - الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: 432.

6 - في (ج): توسطاً.

وبالعكس، ويحتمل كونه خلافاً من حيث إن صاحب الكنز لاحظ في الهمز كونه مبتدأ في الجملة، وإن زال ذلك بالامتزاج، ويدل¹ عليه تعبيره بالظاهر، ولو كانت متوسطة عنده لجزم، بخلاف صاحب التيسير؛ فإنه لم يعتبر كونها مبتدأة أصلاً، ولذا قطع بإدراجها في المتوسط بنفسه، وجزم بالتسهيل لا غير.

الثالث: جرى الأخذ عندنا في هذه الأمثلة التي هي ﴿جَبْرَئِيلَ﴾ و﴿مِيكَائِيلَ﴾ و﴿إِسْرَآئِيلَ﴾ و﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ و﴿حِينِيذٍ﴾ و﴿يَوْمِيذٍ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ بوجه واحد وهو بين بين، ولولا الرواية [ج/ 31] لكان تفصيل المرادي هو الصواب.

والامتزاج الذي اعتبره الجعبري يرد عليه أنه طارئ، فلا ينافي الوجهين كما سبق في ﴿كَأَنَّهُ﴾، والمقاومة التي ذكرها وصف طردي² لا تنافي توسط الهمز صورة وانفصاله معنى الذي هو منشأ الوجهين، وإنما المدار في الضابط المتقدم على صحة الفصل، وهو صحيح في ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ و﴿حِينِيذٍ﴾ و﴿يَوْمِيذٍ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾، واعتبار مرسوم الخط في عدم صحة الفصل في ذلك منقوض بـ"ال" المعرفة و"ها" و"يا"؛ فإن فصلها ينافي مرسوم الخط مع أن فصلها جائز كما سبق، فكذا فصل هذه الكلمات يكون جائزاً، وأما ﴿جَبْرَئِيلَ﴾ و﴿مِيكَائِيلَ﴾ و﴿إِسْرَآئِيلَ﴾ فالامتزاج فيها مقارن للوضع، فهو غير طارئ، فينافي جواز الوجهين ويوجب حكم التوسط والله أعلم.

1 - في (ج): ويدخل، والصواب ما أثبتته.

2 - في (ب) و(ج): طرا. والوصف الطردي هو الوصف الذي يوجد الحكم عند وجوده مع الجزم بعدم اعتبار الشرع له في أحكامه مطلقاً، أو في الباب الذي ورد التعليل به فيه، ينظر: العدة لأبي يعلى: 1/ 177، والحدود في الأصول للبايجي، ص: 123، وأصول السرخسي: 2/ 176، والمحصول لابن العربي، ص: 127.

وقوله: "وقال في الكثر" فعل وفاعل ومجرور، و"ما" موصول، و"كان" صلة، والعائد اسمها، و"كحيثن" خبرها، و"للامتزاج" متعلق ب"سهل"¹ و"همزه" مفعول به، و"فقد" بمعنى فحسب، وقوله: "وذا" مبتدأ اسم إشارة، أي: وهذا، وخبره "بتيسيرنا"، والإشارة راجعة إلى "ما كان كحيثن" و"فيما توسط" يتعلق بما تعلق به [أ/ 70] الخبر، وقوله: "لا بزائد" عطف على محذوف تقديره: بنفسه لا بزائد، و"كذا" متعلق بما بعده وهو "جاء"، و"ويكأن" فاعل محكي قصد لفظه، وقوله: "بد" أي [بمعنى]² ظاهر، وهو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك بدي؛ أي ظاهر.

ولم يتعرض في القاموس لهذه اللفظة، وإنما ذكر البذي بالذال المعجمة بمعنى الفاحش النطق، وهو غير مراد هنا قطعاً، وما ذكر في إهمال الدال سوى قوله: "بدا بدوا وبدوا وبداء ظهر وبداءة الشيء أول ما يبدو منه والبدو والبادية والبداءة خلاف الحضر"³ انتهى.

وقال في مختصر الصحاح: "بدا الأمر من باب سما أي ظهر، وقرئ (بَادِي الرَّأْيِ)"⁴ أي ظاهره ومن قرأه بالهمز فهو بمعنى البدء أي أول الأمر⁵، وبدا القوم خرجوا إلى باديتهم وبابه عدا، وبدا لي هذا الأمر بداء أي نشأ لي فيه رأي، والبدو البادية، والنسبة إليها بدوي، وفي الحديث: "من بدا جفا"⁶، أي من سكن البادية حصل فيه جفاء الأعراب،

1 - خبره: زيادة من (ج).

2 - زيادة من (ج).

3 - القاموس المحيط: 1/ 1262.

4 - سورة هود الآية: 26.

5 - قرأ أبو عمرو بهمزة بعد الدال، وقرأه الباقر بالياء بغير همز، النشر: 2/ 1276-1277.

6 - أخرجه أبو داود (2859)، وأحمد (3362)، والترمذي (2256)، والنسائي (4309).

والبداوة بفتح الباء وكسرهما ضد الحضارة، قال ثعلب: لا أعرف الفتح إلا عن أبي زيد، وباداه العداوة جاهره بها¹ انتهى.

فإن كان "بدي" في البيت على وزن فعيل فيشبه أن يكون مثل: سمي من سما كقولهم: فلان سمي فلان إذا وافقه في الاسم، ومنه قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾²، أي نظيراً يستحق مثل اسمه، أو سامياً يساميه، قاله في مختصر الصحاح³، وإن كان "بدي" في البيت منقوصاً فهو مبني على أنه يبنى من بدا وزن⁴ فعل كفرح ولم أره في الكتابين السابقين. وسبك البيت معلوم من إعرابهما ومن المعنى الذي ذكرناه في أول شرحهما.

[مواطن اتحاد الرسم وامتناعه]

ثم قال رحمه الله تعالى:

23. وَوَافَقَ الرَّسْمُ مَوْرِدَ الْقِيَاسِ بَيِّنٌ — مِنْ بَيِّنٍ فِي كُلِّ هَذَا الْبَابِ.....

يعني أن الوقف بالرسم يوافق الوقف بالقياس بالتسهيل بين بين في كل هذا [ب/ 43] الباب، وهو باب ما توسط بزائد، إلا مواضع سيستثنيها يمتنع فيها الرسم ويؤخذ فيها بالقياس، وقد سبق عد أحرف الزيادة وبسط أمثلتها وبيان قياسها ورسمها الموافق والممنوع على أتم وجه، ولنبينه هنا ببيان آخر فنقول:

يتحد الرسم مع القياس في ثلاثة مواضع:

1 - مختار الصحاح: 31.

2 - سورة مريم، الآية: 65.

3 - مختار الصحاح: 155.

4 - في (أ) و (ب): وإن.

أحدها: أن تصور الهمزة ألفا وتكون مفتوحة وما قبلها مفتوح نحو: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾¹
﴿لَا نَتُمْ﴾ ﴿وَأَهْلَكُنَا﴾ ﴿فَيَايَدُنَا﴾ فقياسها [أ/ 71] كالألف¹ وذلك هو عين رسمها.

ثانيها: أن تقع بعد ألف وتكون مفتوحة مصورة بالألف نحو: ﴿هَآنْتُمْ﴾ ﴿يَا بَنَانَا﴾، أو
مضمومة مصورة بالواو نحو: ﴿هَوَّآء﴾ فقياس الأولى كالألف وذلك عين رسمها،
وقياس الثانية كالواو وهو عين رسمها.

ثالثها: أن تصور ياء وتفتح ويكسر ما قبلها نحو: ﴿لَيْلَا﴾، أو تكسر ويفتح ما قبلها نحو:
﴿وَلَيْسَ مِثْمُ﴾، وقياس الأولى بالياء والثانية كالياء وهو عين رسمها فيهما.

ويمتنع الرسم ولا يوافق القياس في ثلاثة مواضع أيضا:

أحدها: أن تصور ألفا وتفتح ويكسر ما قبلها نحو: ﴿بِأَمْرِهِ﴾ و﴿لَا نَفْسِيكُمْ﴾ ﴿بِأَنَّهُمْ﴾
﴿لَا هَب﴾ فقياسها بالياء، ورسمها بالألف، والألف لا تقع بعد كسرة فيمتنع الرسم.

ثانيها: أن تصور ألفا وتكون مكسورة؛ سواء كسر ما قبلها نحو: ﴿لِيَا مَام﴾، أو فتح
نحو: ²﴿وَإِ﴾ ³﴿وَإِذَا﴾ فقياسها كالياء ورسمها بالألف³، ولا سبيل إلى الألف فيهما لكسر
ما قبله في الأول، ولفساد المعنى فيما بعده.

ثالثها: أن تقع بعد ألف وتصور ألفا ولا تكون مفتوحة؛ سواء كانت مضمومة نحو:
﴿يَا حَت﴾، أو مكسورة نحو: ﴿يَا بَرَاهِيم﴾، وقياس الأولى كالواو، والثانية كالياء،
والرسم ممنوع والله أعلم.

1 - في (ج): كالألف.

2 - نحو: ساقطة من (ج).

3 - في (ج): كالألف.

تنبيهات:

الأول: معنى قول المصنف بين بين أن تجعل الهمزة بين لفظها ولفظ الحرف الذي منه حركتها، أي بين هذا وبين هذا، ثم حذفت الواو والمضاف إليه، وبنيت¹ الكلمتان على الفتح، قاله أبو شامة².

وقال أبو عبد الله الفاسي: "وقولهم: بين بين؛ أي بين الهمزة وبين الحرف المجانس لحركتها، فحذف ما بعد الطرفين والعاطف، وركب الطرفان بجعلهما اسما واحدا مبنيا لتضمنه معنى حرف العطف على حد خمسة عشر، ونحوه قول الشاعر:

.....وَبَعُ _____ ضُ الْقَوْمُ³ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

أصله بين هذا وبين هذا؛ ففعل به ما ذكرناه⁴ انتهى.

وقال الجعبري: "وبين بين تقديره بين الهمزة وبين حرف المد المجانس لحركتها فحذف المضاف والعاطف، وركبت الكلمتان؛ فبني الأول لتوسطه، والثاني لتضمنه الحرف كقوله:

.....وَبَعُ _____ ضُ الْقَوْمُ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا⁵

انتهى، ومراده التركيب.

1 - في (ج): ويكتب.

2 - إبراز المعاني لأبي شامة: 170.

3 - (أ) و(ب): الناس.

4 - اللالكى الفريد في شرح القصيدة للفاسي: 1 / 347.

5 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 511.

الثاني: قال أبو الحسن ابن شريح بن محمد¹ وغيره: "إذا نطق بالهمزة المسهلة [أ/ 72] فالحكم أن تجعل بين بين؛ أي بين الهمزة² المتحركة والحرف الساكن الذي منه حركتها، فتجعل المفتوحة بين الهمزة المفتوحة والألف، والمضمومة بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة، والمكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة، قالوا وهذا تحكمه المشافهة"³ انتهى.

وقال أبو محمد مكي: "وينبغي للقارئ أن يتفقد من نفسه تجويد اللفظ بالهمزة الملينة فيخرجها [ج/ 32] بين المحققة والحرف الذي نحا به إليها، فيلفظ بالهمزة المضمومة بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة، وبالمكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة، وبالمفتوحة بين الهمزة المفتوحة والألف"⁴ انتهى⁵.

وقال أبو عمرو الداني: "والهمزة إذا سهلت وجعلت بين بين أشير إليها بالصدر إن كانت مفتوحة، وإن كانت مكسورة جعلت كالياء المختلصة الكسر، وإن كانت مضمومة جعلت كالواو المختلصة الضمة من غير إشباع، وتلك الكسرة والضمة هي التي كانت مع الهمزة، إلا أنها مع الهمزة أشبع منها مع الحرف المجعول خلفا منها"، ثم فسر بين بين بما سبق، ثم قال: "فهي ضعيفة ليس لها تمكن المحققة، ولا خلوص الحرف الذي منه

1- شريح بن محمد بن شريح بن أحمد، الإمام أبو الحسن الرعيني الإشيلي، المقرئ الأستاذ. توفي سنة خمس وعشرين وستمائة، وقيل توفي أبو الحسن شريح سنة تسع وثلاثين وخمسمائة: ينظر معرفة القراء الكبار للذهبي: 273،

وغاية النهاية لابن الجزري: 1/ 324-325.

2- هذه الجملة ساقطة من (ج).

3- الكافي لابن شريح، ص: 44-45.

4- ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي بن أبي طالب القيسي، ص: 147.

5- انتهى: ساقطة من (ج).

حركتها، وهي في الوزن محققة، إلا أنها بالتوهين والتضعيف تقرب من الساكن ولذا لا يبدأ بها¹ انتهى.

قال بعضهم: [ب/ 44] "ولأجل قربها من الساكن عند البصريين، وكونها ساكنة عند الكوفيين، تجدهم يعبرون عنها تارة بالمد، ومرة بالمدة، [ومرة بالألف]²، ومرة كالألف وكالواو وكالياء"³ انتهى.

الثالث: اتفق أهل الرسم على أن الأصل في رسم الهمزة أن تكتب أولاً ألفاً، وفي غيره على حكم تخفيفها:

فإن كان تخفيفها ألفاً أو كالألف كتب ألفاً، مثال الأول ﴿مَاتِيَا﴾ ومثال الثاني ﴿سَالَ﴾.

وإن كان تخفيفها ياء نحو: ﴿الذَّيْبُ﴾ أو كالياء نحو: ﴿بَارِيَكُمْ﴾ كتبت ياء.

وإن كان تخفيفها واوا نحو: ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ أو كالواو نحو: ﴿يَذَرُوكُمْ﴾ كتبت واوا.

وإن كان تخفيفها بالحذف نحو: ﴿مِلَّةٌ﴾ و﴿الْحَبَاءُ﴾ و﴿يَسْأَلُونَ﴾ و﴿الْفُرَّاءُ﴾ لم تكتب لها صورة.

إذا فهمت هذا فقد اتفقوا على أن إبدال نحو: ﴿مَاتِيَا﴾ و﴿الذَّيْبُ﴾ و﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ يوافق الرسم، واختلفوا في تسهيل نحو: ﴿سَالَ﴾ و﴿بَارِيَكُمْ﴾ و﴿يَذَرُوكُمْ﴾ بين بين؛ هل يوافق الرسم، [أ/ 73] وإليه ذهب المصنف تبعاً لابن الجزري⁴ وأشار إليه أبو شامة⁵،

1 - التحديد في الإتقان والتجويد للداني: 99.

2 - زيادة من (ج).

3 - لم أقف على قائله.

4 - النشر لابن الجزري: 3/ 1395.

5 - إبراز المعاني لأبي شامة: 172-173.

أو لا يوافق الرسم حتى تبدل الهمزة ألفا خالصة في ﴿سَال﴾ وياء خالصة في ﴿بَارِيكُمْ﴾¹ وواوا خالصة في ﴿يَذَرُوكُمْ﴾؟ وإليه ذهب أبو عبد الله الفاسي¹ والجعبري² والمرادي³ وابن غازي⁴ ومن تبعهم.

والأول هو الصواب لوجهين:

أحدهما: أن رسم المصحف إنما هو مجرد نقوش ليس فيها شكل ولا نقط، فلا تعين جهة خاصة، ولا تحصر موافقة معينة، وحينئذ فكل موافقة لتلك النقوش بأي نوع من أنواع الموافقة صح أن يقال فيه أنه موافق، ولا شك أن قراءة همزة ﴿سَال﴾ كالألف يوافق نقوشها، وأما إبدالها ألفا فهو وإن وافق نقوشها لكن لا وجه له في العربية، ولم تصح به رواية، فكيف يسوغ ارتكابه مع وجود وجه موافق مستقيم في العربية صحت به الرواية؟ ولأجل أن تلك النقوش لا تقتضي موافقة خاصة ساغ القول بأن الرسم يوافق القياس بالنقل والإدغام وغيرهما مما سبق؛ لأن منع ذلك يقتضي أن تكون النقوش تقتضي موافقة معينة لا بد منها، بحيث إذا منع منها مانع كسكون ما قبل الألف في ﴿الْفُرَّان﴾ منع الرسم؛ لأن الموافقة لا تكون إلا بإسكان الراء بعد حذف الهمزة فيؤدي إلى سكون ما قبل الألف⁵، وهذا باطل لما سبق أن النقوش لا تقتضي موافقة معينة.

ثانيهما: أن رسم الهمز إذا كان تابعا لتخفيفه كما سبق وجب أن يكون تخفيفه تابعا لرسمه أيضا، فإذا كان إبدال الهمزة ألفا يوجب كتبها ألفا، وتسهيلها كالألف يوجب كتبها

1 - اللآلي الفريدة في شرح القصيدة للفاسي: 1/ 348 - 349.

2 - كنز المعاني للجعبري: 2/ 520 - 521.

3 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 123 - 125.

4 - لم أقف عليه.

5 - هذه الجملة ساقطة من (ب).

ألفا أيضا، وكان إبدالها ألفا في الأول يوافق الرسم، وجب أن يكون¹ تسهيلها كالألف في الثاني يوافق الرسم، وإلا كان مخالفا له، فلا يكون تسهيلها كالألف مقتضيا لرسمها ألفا، هذا خلف، وكما أن إبدالها ألفا في الأول² يوافق الرسم من غير رعاية تسهيلها؛ فكذا تسهيلها كالألف في الثاني يقتضي الموافقة من غير رعاية إبدالها، وإلا لزم عليه أن يكون تسهيلها كالألف لا يقتضي وحده رسمها ألفا وهو باطل، وكما أن تسهيلها كالألف في الأول لا تكون به الموافقة فكذا إبدالها ألفا في الثاني لا تكون به الموافقة وإلا كان تحكما [أ/ 74]. فالصواب مع ابن الجزري ومن وافقه والله أعلم.

الرابع: اختلف شروح الشاطبية في السبب الذي لم يذكر لأجله أبو القاسم الألف في قوله:

فَفِي الْيَايِلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ ³

فذهب أبو عبد الله الفاسي والجعبري والمرادي إلى أنه استغنى عنها بذكر أختيها⁴، وذهب أبو شامة رحمه الله تعالى إلى أنه إنما⁵ لم يذكرها لأن تخفيف المصورة ألفا على القواعد المتقدمة قبل هذا [ب/ 45] البيت يوافق القياس فيه الرسم؛ لأنها إما أن تسهل بين بين وسطا نحو: ﴿سَال﴾، أو تبدل ألفا طرفا نحو: ﴿أَنْ لَا مَلَجًا﴾، وكل منهما قياسي

1 - هذه الجملة ساقطة من (ج).

2 - في (ج): فالأول.

3 - حرز الأمانى للشاطبي: ص: 20، البيت: 245.

4 - ينظر: اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة للفاسي: 1 / 349، و كنز المعاني للجعبري: 2 / 520، وشرح باب وقف

حمزة وهشام للمرادي: 128.

5 - في (ج): لما.

يوافق الرسم¹، وإنما تجيء المخالفة في رسمها واوا نحو: ﴿تَفْتَوُا﴾؛ فقياسها بألف وهو يخالف رسمها، وفي رسمها ياء نحو: ﴿مِنْ نَبَائِي الْمُرْسَلِينَ﴾ فقياسها أيضا بألف وهو يخالف رسمها، أي بناء على أن الياء صورة، وفي حذفها "مَالِئُونَ" و﴿خَاطِئُونَ﴾ فقياسهما كالواو، وهو يخالف² حذفها فيهما، فلهذا نص على هذه الثلاثة وسكت عن الألف.

واعترضه الجعبري بقوله: "واستغنى عن ذكر الألف بأختيه لا لاتحاد الرسم والقياس كما توهم لاختلافهما في ﴿إِشْمَازَتْ﴾"³.

قلت: وفيه نظر؛ لأنه إن بنى اعتراضه على القول بعدم تصويرها ألفا فلا ترد على أبي شامة؛ لأنها داخلة في الحذف الذي تقع فيه المخالفة كما سبق، وإن بنى على تصويرها ألفا فقياسها كالألف، وهو يوافق الرسم كما في ﴿سَالَ﴾، فلا وجه لهذا الاعتراض.

واعترضه المرادي أيضا بأن فيه منعا لصريح البدل في ﴿سَالَ﴾ و﴿بَارِيكُمْ﴾ مع أنه جائز⁴.

قلت: جوابه:

أما أولا: فلا نسلم جوازه، وسنده ما سبق.

1 - ينظر إبراز المعاني لأبي شامة: 173.

2 - في (ج): بخلاف.

3 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 520.

4 - ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 129 - 130.

وأما ثانيا: فعلى تقدير تسليم جوازه اعتمادا على ما روي عن ابن مهران في ﴿تَيَّبَتْ﴾ و﴿رَأَوْتْ﴾ و﴿تَوَزَّهْمُ﴾ من الإبدال الصريح¹ فليس في كلام أبي شامة ما يقتضي منعه، فهو مقتصر على أحد الجائزين، وليس بمانع للآخر والله أعلم.

وقوله: "ووافق الرسم" فعل وفاعل، و"مورد القياس" مفعوله، و"بين بين" متعلق بـ"وافق"، و"في كل هذا الباب" متعلق به أيضا.

ثم قال: [أ/ 75]

.....وَأَرْتَصِدْ

.....

24. مَوَاضِعَ الْمَنَعِ كَالْمَكْسُورِ مِنْ بَعْدِ
أَوِ الَّذِي ضُمَّ نَحْوَ يَأُولِي وَقَدْ

25. كَ: لِأَلَى وَقَدْ إِنْ بِأَنْ سَأَلْتَنِي لِأَمْ
سَمِيهِ لِأَخْرِيهِمْ أَسْأَلُ حُكْمَهَا تُفْدِ

26. بِثَالِثٍ بَدَلًا لَدَى الْقِيَاسِ وَسَهْـ
هَلْ مَا بَقِيَ وَأَمْنَعِ الرَّسْمِ بِهَا تُجِدِ

أشار رحمه الله تعالى بهذا الكلام إلى المواضع التي يمتنع فيها الرسم، وقد سبق أنها ثلاثة:

أحدها: الهمزة المصورة ألفا، مكسورة أو مضمومة، إذا وقعت بعد ألف، مثال المكسورة: ﴿يَا بَرَاهِيمُ﴾ [ج/ 33]، ومثال المضمومة: ﴿يَا خُتَّ﴾ ﴿يَا أُولِي﴾ وإليه الإشارة بقوله: "كالمكسور" أي كالهمز المكسور من بعد كلمة "يا"، "أو الذي ضم"؛ [أي

1 - إبراز المعاني لأبي شامة: 172.

وكالهمز الذي ضم¹ من بعد "يا"، ثم مثل للذي ضم بقوله: "نحو يَأْتُولِي" بناء على أن الألف صورة والواو زائدة كما هو الراجح.

ثانيها: الهمز الذي صور ألفا وهو غير مفتوح، سواء كان مكسورا نحو: ﴿لَا لِي﴾ ﴿قِيَان﴾، أو مضموما نحو: ﴿لَا مَّهٍ﴾² ﴿لَا خَيْرِيَهُمْ﴾، وإليه أشار بقوله: "[وَقَدْ³ ك: لَا لِي]"، أي قَدْ مِثْل ﴿لَا لِي﴾ إلى الممنوع رسمه، وزده عليه، واحكم بمنع الرسم فيه، ومثله ﴿قِيَان﴾ و﴿لَا مَّهٍ﴾ و﴿لَا خَيْرِيَهُمْ﴾ و﴿سَاءَ لَفِي﴾.

ثالثها: الهمز الذي صور ألفا وهو مفتوح لكن كسر ما قبله نحو: ﴿بِأَنَّ﴾ و﴿بِأَمْرِهِ﴾ و﴿لَا نَفْسِيكُمْ﴾ و﴿بِأَنَّهُ﴾ و﴿لَا هَب﴾ ونحوها، وإليه أشار بقوله: "بِأَنَّ؛ أي وَقَدْ مِثْل ﴿بِأَنَّ﴾ واحكم بمنع الرسم فيه.

ثم أشار إلى زيادة بيان لما علم سابقا من قياس ورسم فقال: "اسأل حكمها تُفَدِّ"، أي إن تسأل عن حكم قياسها ورسمها فإني أفيدك ذلك.

ثم بدأ ببيان القياس فقال: "بثالث بدلا لدى القياس" يعني أنك إذا أردت قياس القسم الثالث فأبدل همزه ياء؛ فتقول هكذا (بَيَمْرِهِ) (لَيَنْفُسِكُمْ)، وكتبناه بالياء على سبيل البيان، وإذا [ب/ 46] أردت قياس ما عداه فسهله بين بين؛ ففي ﴿يَا بَرَاهِيم﴾ يسهل كالياء، وفي ﴿يَا حَت﴾ كالواو، وفي نحو: ﴿لَا لِي﴾ كالياء، وفي "لَا مَّهٍ" و﴿لَا خَيْرِيَهُمْ﴾ و﴿سَاءَ لَفِي﴾ كالواو، وإن أردت حكم الرسم فيها فليس فيه إلا المنع.

1- زيادة من (ج).

2- لفظ "لأمة" غير موجود في القرآن، وإنما المذكور: ﴿قَلَامِهِ﴾.

3- زيادة من (ج).

قال الجعبري رضي الله عنه: "والضابط أن كل موضع يوافق القياس فيه الرسم يتحد المذهبان، وكل موضع يختلفان ويتعذر اتباع الرسم؛ كفرض الألف بعد غير فتحة، أو التقاء ساكنين على غير الحد، أو لبس معنى عند القائل به، يتعين القياس [أ/ 76] ويسقط مذهب الرسم، وكل موضع لا يتعذر يؤخذ له بالأمرين"¹ انتهى.

قلت: ومن وقوع الألف بعد غير فتحة امتنع القسم الثالث ﴿بِأَمْرِهِ﴾ و﴿لِأَمِّهِ﴾ و﴿لَا خَيْرِيَهُمْ﴾، ومن التقاء الساكنين على غير الحد امتنع ﴿يَا بَرَاهِيمَ﴾ و﴿يَا حَتَّ﴾ و﴿سَاءَ لَفِي﴾؛ لأن شرط جواز التقائهما أن يدغم الثاني أو يكون في آخر الكلمة، وذلك منتف هنا، ومن لبس المعنى وفساده امتنع ﴿يَا وَلِيَّ﴾ و﴿لِأَلِيَّ﴾ و﴿قِيَانٍ﴾ ونحوها.

وقوله: "أو لبس المعنى عند القائل به" يفيد أن في منع الرسم للبس المعنى خلافا؛ فمنهم من اعتبره ومنع الرسم؛ ومنهم من جوزه ولم يعتبر اللبس²، وربما يؤيده ما حكى أبو شامة عن القائلين بالرسم أنهم يقولون في ﴿أَلَمْؤُودَةٌ﴾ "المؤدة" بوزن "الموزة"، وفي ﴿بَرَاءَوْأُ﴾ "بروا" على وزن "جُمَعَا"³، ولا إشكال في فساد المعنى حينئذ.

وقوله: "وكل موضع لا يتعذر يؤخذ له بالأمرين" يعني ك: ﴿بَارِيكُمُ﴾؛ فالقياس كالياء، والرسم بالياء الصريحة، وفيه ما سبق من البحث.

1- كثر المعاني للجعبري: 521/2.

2- في (أ) و(ب): الرسم.

3- ينظر: إبراز المعاني، ص: 173.

وقال أبو عبد الله الفاسي رحمه الله تعالى: "واعلم أن تخفيف القياس إذا وافق الرسم كان أحسن شيء وأجوده، وإذا خالفه جاز العمل به وبالرسم ما لم يتعذر أو يؤدي إلى إخلال"¹ انتهى.

فقوله: "ما لم يتعذر" يشمل ما تعذر لأجل [التقاء]² الساكنين أو لوقوع الألف إثر غير فتحة، والإخلال هو اللبس، فقد اشتمل على ما عند الجعبري.

ثم قال أبو عبد الله: "وقد يؤدي اتباع الرسم إلى اجتماع الساكنين على غير حده نحو: (سَأَلْتُ)³ و﴿رَأَيْتَ﴾، وإلى وقوع الألف إثر سكون نحو: ﴿السَّوْءَى﴾، وإلى اشتباه المعنى نحو: ﴿يَجْعُرُونَ﴾ إذا قلت يَجْرُونَ، وإلى الإخلال بحذف حرف لا دليل عليه بعد الحذف، ويتأكد الإخلال إذا وقع قبل الهمزة ساكن نحو: ﴿مَسْئُولاً﴾ و﴿مَذْءُوماً﴾ و﴿الْفُرْعَان﴾، وقد قال مكِّي: والذي ذكرنا عن ابن مجاهد من الحذف في ﴿الْمَوْءَدَةُ﴾ حتى تكون بوزن الموزنة لم يقرأ به ولا عليه العمل"⁴، انتهى ملخصاً⁵.

قلت: والإخلال داخل في اشتباه المعنى؛ لأنه تارة يكون بحذف حرف يقع به الإخلال نحو: ﴿الْمَوْءَدَةُ﴾ و﴿بَرَاءَةٌ﴾، وتارة يكون بغير حذف نحو: ﴿لَا إِلَهَ﴾ فإنه يصور⁶ بصورة

1 - اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة 1 / 349.

2 - زيادة من (ج).

3 - هذه الكلمة لا توجد في القرآن خالية من الضمير.

4 - اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة للفاسي: 1 / 349.

5 - ملخصاً: ساقطة من (ج).

6 - في (ج): يصير.

لا لا فيلتبس المعنى والله أعلم، وما ذكر في ﴿مَسْئُولًا﴾ ونحوه مبني على أن الرسم لا يوافق بالنقل وقد سبق البحث فيه.

وقوله: [أ/ 77] "وارتصد" أمر، وهو افتعل من الرصد، قال في القاموس: "رصده يرصده رصدا ورصدا رقبه كترصده"¹ انتهى.

وانظر هل يقال منه افتعل كارتصد؟ وقال في مختصر الصحاح: "الراصد لشيء الرقيب له وبابه نصر، ورصدا وهذا أيضا بفتحتين مصدر، ويطلق على الرقيب، وعلى القوم يرصدون كالحرص، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث، والمرصد بوزن مذهب موضع الرصد، وأرصده لكذا أعده له وفي الحديث²: إلا أن أرصده لدين علي³، والمرصاد بالكسر الطريق"⁴ انتهى ولم يذكر له افتعل.

وقال المصنف في حاشية نسخته: "قوله: وارتصد من الرصد؛ رصده وارتصده وارتصد"⁵ انتهى [ب/ 47].

و"مواضع المنع" مفعول به، و"كالمكسور" خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك كالمكسور، والموصوف بالمكسور محذوف وهو الهمز، وقوله: "من بعد يا" يتعلق بالمكسور، و"يا" مضاف إليه ما قبله، وقوله: "أو الذي ضم" عطف على المكسور؛ أي كالمكسور وكالذي ضم، أي وكالمضموم، ومتعلقه محذوف؛ أي من بعد "يا"، وقوله:

1- القاموس المحيط: 282 / 1.

2- وفي الحديث: ساقطة من (ج).

3- البخاري، كتاب الزكاة، باب من أدى زكاته فليس بكنز وفي الاستقراض باب أداء الديون، وفي بدء الخلق باب ذكر الملائكة، وفي الاستئذان باب من أجاب لبيك وسعديك وفي الرقاق باب المكثرون هم المقلون.

4- مختار الصحاح: 123.

5- لم أقف عليه.

"نحو يَأْوِلِي" مفعول بفعل محذوف؛ أي أعني نحو: ﴿يَأْوِلِي﴾، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك نحو: ﴿يَأْوِلِي﴾، ولم يضبطه المصنف بشيء.

و"قدي" أمر من قاده يقوده، ضد ساقه، فهو من أمام والسوق من خلف، قاله في القاموس¹، وأمر المذكر الواحد منه قد كقم وقل، وإذا وقع في قافية بيت مثل ما هنا يقال قدي، وأما في خطاب المؤنث فيقال قودي كقومي وقولي، وذلك كله واضح.

وقوله: "كالإلى" الكاف فيه اسمية بمعنى مثل في محل نصب على أنها مفعولة "فقد"، والتقدير: وَقَدْ مِثْلُ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وما عطف عليه.

قال في المغني: "وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل، ولا تقع في ذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة كقوله:

يُضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ

وقال كثير، منهم الأخفش والفارسي، يجوز في الاختيار؛ فجوزوا في: زيد كالأسد، أن يكون الكاف في موضع رفع بالخبرية، والأسد مجرور بالإضافة، ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا، قال الزمخشري: إن الضمير في قوله تعالى: ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ يعود على الكاف من ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ أي فأنفخ في ذلك الشيء [أ/ 78] المماثل فيصير كسائر الطيور² انتهى.

وقوله: "وفإن"؛ الذي في نسخة المصنف بواو العاطفة قبل الفاء، لا بالهمزة قبل الفاء، فهو يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ﴾ وأما ﴿أَبَايُنْ﴾ فسيأتي.

1- القاموس المحيط: 1 / 313.

2- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: 238 - 239.

وقوله: " بِأَنْ سَأَلْتَنِي لَأَمِّهِ لِأَخْرِيَهُمْ " معطوفات بإسقاط العاطف، و"اسأل" أمر، و"حكمها" معموله، و"تُقَدِّ" بضم التاء وفتح الفاء، وأصله تفاد، ثم جزم الفعل [ج/ 34] على أنه جواب الأمر، وحذف الألف لسكون ما بعدها، ثم كسر الدال للقافية.

وقوله: " بثالث بدلا " كذا في نسخته، وفي نسخة أخرى "برابع بدلا"، وصحح عليها المصنف؛ [فوجه]¹ كونه ثالثا هو أنه اعتبر ما وقع بعد الألف مضموما أو مكسورا قسما واحدا، و﴿لَا لِي﴾ و﴿بِإِنْ﴾ قسما واحدا فيكون ﴿بِأَنْ﴾ قسما ثالثا، ووجه كونه رابعا أنه اعتبر ما وقع بعد الألف قسمين؛ لأنه مضموم ومكسور، ولأن قياسهما مختلف، و﴿لَا لِي﴾ و﴿بِإِنْ﴾ قسما ثالثا لاتحاد قياسهما، فيكون ﴿بِأَنْ﴾ قسما رابعا، والنسخة الأولى أظهر وعليها شرحنا أولا.

و"بدلا" مفعول مطلق، وعامله محذوف؛ أي أبدل بدلا، و"بثالث" يتعلق به، وبأوه ظرفية؛ أي أبدل الهمزة ياء في ثالث، و"سهل" أمر، و"ما بقي" معموله²، و"ما" موصولة، و"بقي" صلتها، ورأيت في نسخة المصنف القاف مفتوحا، ووضع عليه علامة صح، فأوهم أن كسر القاف لا يجوز، وهما لغتان؛ فالكسر لغة جمهور العرب، والفتح لغة طيء، وقال في مختصر الصحاح: "بقي الشيء بكسر القاف بقاء، وكذا بقي الرجل؛ إذا عاش زمنا طويلا"، ثم أطل في المواد إلى أن قال: "وطيء تقول بقي وبقت مكان بقي وبقيت"³ وانظر تمامه انتهى.

1 - زيادة من (ج).

2 - في (ج): مفعوله.

3 - مختار الصحاح: 38.

و"امنع" أمر، و"الرسم" مفعوله، و"بها" أي فيها متعلق به، وضميره عائد على "مواضع المنع" التي هي "الثالث وما بقى"، و"تجد" مضارع مجزوم على أنه جواب الأمر قبله، وكسر داله للقافية، وهو مأخوذ من أجاد يجيد إذا أتى بالجيد، قاله في القاموس¹ ومختصر الصحاح² [ب/ 48]، وإذا جزمته قلت: لم تُجدُ بحذف يائه التي هي³ عينه لسكون الدال بعدها والله أعلم.

ثم قال:

27. كَذَلِكَ مَا أَفْرَدُوا بِصُورَةٍ غَيْرَ بَا بِءِ الدُّ اسْلُكْ بِهِ تَفْصِيلَ مُعْتَمِدِ

28. إِنْ صَوَّرُوا أَوَّلًا فَالرَّسْمُ مُمْتَنِعٌ أَوْ صَوَّرُوا ثَانِيًا صِفُهُ بِمُتَّحِدِ / [أ/ 79]

الإشارة عائدة إلى منع الرسم.

و"ما أفردوه بصورة" ينقسم:

✓ إلى ما ثانيته مكسورة نحو: ﴿أَلَهُ﴾ ﴿أَذَا﴾.

✓ وإلى ما ثانيته مضمومة نحو: ﴿أَلْفِي﴾ ﴿أَنزَل﴾.

✓ وإلى ما ثانيته مفتوحة وهو باب ﴿ءَالِد﴾ و﴿ءَانَذَرْتَهُمْ﴾ و﴿آشَقَفْتُمْ﴾ ونحوها.

1- القاموس المحيط: 1 / 275.

2- مختار الصحاح: 63.

3- هي: ساقطة من (ج).

فأخبر رحمه الله تعالى أن الرسم ممنوع في النوعين الأولين مطلقاً؛ سواء قدرنا الصورة للأولى أو للثانية؛ لأنك إذا¹ قدرت الصورة للأولى حذفت الثانية وقلت هكذا: (أذا) (أله) (أنزل) (ألقي) بفتح الهمزة في الجميع فيفسد المعنى، ويلزم الخروج إلى عدم النظير؛ لأن الأخيرين حينئذ ليسا بأمر ولا بماض؛ لأن الأمر "ألق" و"أنزل"، ولأن (أله) لا يكون على وزن فعال بفتح الفاء، ولأن (أذا) بفتح الهمزة يلتبس بالاسم من الأذى، وإذا² قدرت الصورة للثانية حققت الأولى ولم تحذفها؛ لأن اتباع الرسم لا يكون في الهمزة الأولى، لأن اتباع الرسم تخفيف، وكل تخفيف فإنه لا يكون في المبتدأة، قال ابن الجزري رحمه الله تعالى: "واعلم أن من كانت لغته تخفيف الهمز، فإنه لا ينطق بالهمز إلا في الابتداء"³ انتهى، أي من كانت لغته التخفيف، فإنه لا يستعمله في الابتداء، وقال في محل آخر لما تكلم على رسم الهمزة وأنه يكون بحسب تخفيفها فذكر كلاماً طويلاً إلى أن قال: "ما لم تكن الهمزة أولاً، فإن كانت أولاً كتبت ألفاً أبداً، إشعاراً بحالة الابتداء؛ لأنها فيه لا يجوز تخفيفها بوجه"⁴ انتهى، وسيأتي كلام الجعبري بمعناه.

فإذا تحققت أن الأولى لا بد من تحقيقها، والفرض أن الصورة للثانية، فإن سهلت الثانية⁵ بين بين فتسهيل "أذا" و"أله" كالياء، وذلك يقتضي تصويرها بالياء، والفرض أنه لا صورة لها، وتسهيل "ألقي" و"أنزل" كالواو، وذلك يقتضي تصويرها بالواو، والفرض أنه لا صورة لها، فظهر أن تسهيل الثانية فيهما لا يوافق الرسم، وأما إبدالها ألفاً

1- في (ج): إن.

2- في (ج): إن.

3- النشر لابن الجزري: 2/ 1339.

4- النشر لابن الجزري: 3/ 1395.

5- فإن سهلت الثانية: ساقطة من (ج).

فذلك أبعد؛ لأنها متحركة فلا وجه لإبدالها خلافا لشروح الشاطبية، وعلى تقدير تسليمه فيؤدي ذلك أيضا إلى فساد المعنى؛ لأنه يصير هكذا: (ءاذا) (ءاله) (ءانزل) (ءالقي)، ولا نظير لها في كلام العرب، فخرج من هذا أن اتباع الرسم ممتنع لأدائه إلى عدم النظر، سواء قدرت الصورة للأولى أو للثانية، وإلى هذا أشار بقوله: "كذاك ما أفردوا بصورة"، أي فالرسم فيه ممتنع.

وقوله: "غير باب ءألد" إلى آخره أشار به إلى أن باب (ءألد) بخلاف ما قبله، [أ/ 80] وأن في منع الرسم فيه تفصيلا؛ وذلك أنه إن قدرنا الصورة للأولى فإن الثانية تحذف ويصير اللفظ هكذا "ألد" "أذرتهم"، فيلتبس الاستفهام بالخبر، فيمنع اتباع الرسم لذلك، وإن قدرنا الصورة للثانية فالأولى التي لا صورة لها لا بد من تحقيقها لما سبق، والثانية تسهل¹ بين بين كالألف، وذلك يقتضي أن تصور بالألف والفرض أنها مصورة به، فقد اتحد الرسم مع القياس على هذا التقدير، وإلى هذا أشار بقوله: "إن صوروا أولا فالرسم ممتنع"، أي لأنه يلتبس معه الاستفهام بالخبر، [ب/ 49] "أو صوروا ثانيا صفه بمتحد"، أي لأن الأولى تحقق والثانية تسهل بين بين، فلا يلتبس الاستفهام بالخبر لأجل تحقيق الأولى وعدم حذفها، ويوافق الرسم القياس لأجل تسهيل الثانية كالألف، وأما إبدال الثانية ألفا فهو وإن وافق الرسم لكن لا حاجة إليه بعد صحة التسهيل، بل لا وجه له لأنها متحركة، والهمزة المتحركة لا تبدل ألفا.

1 - في (أ) و(ب): تسهيل.

وهذا¹ الذي ذهب إليه المصنف رحمه الله تعالى من المنع في النوعين الأولين والتفصيل في الثالث هو الحق الذي لا ريب فيه، لا ما قاله الجعبري [والمرادي]² رحمهما الله تعالى.

أما الجعبري فإنه حكم بصحة اتباع الرسم مطلقا في باب ﴿ءَالِدٌ﴾ وبمنعه مطلقا في النوعين الأولين، وعبارته: "وهمزة الاستفهام نحو: ﴿ءَاَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿ءَأَنْنَكُمْ﴾، يعني كالذي في الأعراف، و﴿أَوْنَبِيَّكُمْ﴾؛ فعلى القياس كالألف في [نحو]³ ﴿ءَاَنْذَرْتَهُمْ﴾، وكالواو في ﴿أَوْنَبِيَّكُمْ﴾، وعلى الرسم؛ أما الأول وهو ﴿ءَاَنْذَرْتَهُمْ﴾ فإن قدرت المحذوفة الثانية حذفت، أو الأولى حققتها، لأن المبتدأة تحقيقا كهذه تحققها، وأبدلت الثانية ألفا لرسمها به، وأما الثاني فيحذف إحداهما فيه، أي في الرسم، ويمتنع اتباع الرسم لأنك إن قدرت المحذوفة الأولى حققت لذلك، وهو ما سبق في المبتدأة تحقيقا، أو الثانية امتنع لعدم النظر في نحو: ﴿أَذَا﴾ و﴿أَلَه﴾ وليساء، ويحتمل⁴ انتهى مع بسطه.

وقوله: "حققت لذلك"، حقه أن يزيد ويقول: وتبدل الثانية ألفا ويؤدي إلى عدم النظر، ثم يقول: "أو الثانية امتنع" إلى آخره، فقوله: "امتنع لعدم النظر" ترجع⁵ إلى تقدير حذف الأولى وحذف الثانية.

وقوله: "وليساء" وليس ﴿أَذَا﴾ و﴿أَلَه﴾ مرسومين بالياء.

1- في (ج): وهو.

2- زيادة من (ج).

3- زيادة من (ج).

4- كنز المعاني للجعبري: 1/ 530.

5- في (ج): ترجع.

وقوله: "ويحتمل" أي ورسمهما بألف واحد يحتمل كونه للأولى أو للثانية.

ثم قال: "وأما ﴿آلْفِي﴾ و﴿آنَزَل﴾ فرسمهما بحذف [أ/ 81] إحداهما، ويمتنع اتباع الرسم على التقديرين لذلك"¹، أي لما سبق في المكسورة.

والاعتراض عليه في قوله في ﴿آنَذَرْتَهُمْ﴾: "فإن قدرت المحذوفة الثانية حذفت"، وحقه أن يقول: امتنع الرسم للبس المعنى كما سبق، وفي قوله: "أو الأولى"، إلى قوله: "وأبدلت الثانية ألفاً"، وحقه أن يقول: سهلتها بين بين [ج/ 34].

وقد قال المصنف: "قوله: "حذفت" المختار منع الرسم على هذا لما فيه من اللبس، وقوله: "وأبدلت الثانية ألفاً" أو سهلت، ويوافق²، وهو المرتضى³ انتهى، فقد أشار إلى الاعتراضين، وهذا المعنى مع كلام الجعبري في النوعين الأولين هو الذي نظمهم رحمه الله في هذين البيتين.

وأما المرادي فحكم بامتناع الرسم في الأنواع الثلاثة مطلقاً، قال: "للإخلال والإلباس"⁴، وانظر عبارته في شرحه، وليس كذلك؛ إذ لا إخلال ولا إلباس إذا صورت الثانية في ﴿آنَذَرْتَهُمْ﴾ وسهلت مع تحقيق الأولى والله أعلم.

تنبيهان:

1- كثر المعاني للجعبري: 1/ 531.

2- أي إن قدرت المحذوفة الأولى في نحو ﴿آنَذَرْتَهُمْ﴾ فقياس الثانية التسهيل لا الإبدال، ويوافق التسهيل الرسم خلافاً لما اختاره الجعبري والمرادي كما سبق.

3- لم أقف عليه.

4- شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي. 156.

الأول: من جملة ما يندرج في قوله: "غير باب ءالد" قوله تعالى: ﴿ءَاَمَنْتُمْ﴾ في المواضع الثلاثة، و﴿ءَاَلِهَتُنَا﴾ في الزخرف؛ فإن قدرنا الصورة للثانية اتحد [في]¹ بين بين، وإن قدرناها للأولى حذفنا الثانية وامتنع لالتباس الاستفهام بالخبر، ومثله إذا قدرنا الصورة للثالثة²؛ فإن الأولى تحقق والثانية تحذف ويلتبس الاستفهام بالخبر.

فإن قلت: وكذا إذا قدرناها للثانية فإن الثالثة تحذف ويقع الالتباس.

قلت: أما أولاً؛ فإن الثالثة لا تحذف؛ لأنها بمنزلة حرف المد الذي بعده الهمز، وهو لا يحذف لاتباع الرسم، وأما ثانياً؛ فإنك إذا [ب/ 50] حققت³ الأولى وسهلت الثانية بين بين تعين الاستفهام ولو حذفت الثالثة، لكن حذفها لا يجوز كما سبق والله أعلم.

الثاني: لا يندرج في كلام المصنف باب ﴿ءَامِنُوا﴾ و﴿ءَادَمُ﴾؛ لأن الكلام فيما توسط بزائد يصح إسقاطه لكون بنية الكلمة لا تتوقف عليه، والهمزة الأولى من ﴿ءَامِنُوا﴾ مثلاً لا يصح إسقاطها؛ لأنها همزة أفعال، فالبنية لا تقوم إلا بها، فلا يصح دخولها في هذا الباب بالنسبة إلى الهمزة الثانية لما سبق، ولا بالنسبة إلى الأولى لأنها مبتدأة حقيقة فلم يدخل عليها زائد، نعم لو دخل عليها نحو: ﴿فَءَامِنُوا﴾ و﴿ءَامِنُوا﴾ (وءادم)⁴، فهي مندرجة في هذا الباب، وسيأتي حكمها في قوله: "وكذا سَأَوِي على العكس" البيت.

فإن قلت: [أ/ 82] وإذا لم تندرج في هذا الباب فمن أين يؤخذ حكمها؟

1 - زيادة من (ج).

2 - في (ج): للثانية.

3 - في (ج): حذفت.

4 - هذا المثال لا يوجد في القرآن.

قلت: أما الهمزة الأولى فيؤخذ حكمها من حكم الهمزة المبتدأة، وقد سبق أنها تحقق سواء كانت لها صورة أم لا، وأما الهمزة الثانية فيؤخذ حكمها من حكم حروف المد المجاورة للهمز، وقد سبق أنها لا تحذف سواء كانت محذوفة في الخط أم لا، فإذا؛ الهمزة الأولى لا بد من تحقيقها، والثانية لا بد من إبدالها؛ سواء قلنا أن الصورة للأولى أو للثانية، فليس فيها ما يحذف لاتباع الرسم، فهما بمنزلة ﴿أَعْطَيْنَكَ﴾؛ فكما أنه لا رسم في همزتها ومدتها، فكذلك لا رسم في همزة ﴿ءَامِنُوا﴾ ومدتها.

وقد نقل المرادي عن أبي عمرو الداني أنه نص على أن الهمزة المبتدأة لا تصور إذا وليها ألف نحو: ﴿ءَامِنُوا﴾ و﴿ءَامَسَ﴾ و﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَارَزَ﴾¹، وجعل الألف المرسومة صورة المدة²، انتهى³.

وكذا رأيت أبا داود⁴ قال في التنزيل: "وكذلك كتبوا كل همزة مفتوحة دخلت على ألف؛ سواء كانت تلك الألف مبدلة من همزة، أو كانت زائدة؛ فالمبدلة نحو: ﴿ءَامِنُوا﴾ و﴿ءَامَسَ﴾ و﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَارَزَ﴾ وشبهه، وأما الزائدة فنحو: ﴿وَلَا ءَامِينَ﴾ و﴿وَكُلُّ - أَتَوْهُ﴾ و﴿ءَاسِسٍ﴾ و﴿ءَانِبًا﴾ على قراءة بعضهم⁵، و﴿سَيِّئَاتٍ﴾ و﴿السَّيِّئَاتِ﴾ و﴿ءَلَاتٍ﴾

1 - ينظر: المقنع في معرفة مصاحف الأمصار للداني: 86.

2 - ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 154.

3 - انتهى: ساقطة من (ج).

4 - سليمان بن نجاح أبو داود بن أبي القاسم مولى المؤيد بالله بن المستنصر الأندلسي شيخ القراءة وإمام الإقراء، أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني ولازمه كثيرًا وسمع منه غالب مصنفاته وأخذ عنه مؤلفاته في القراءات وهو أجل أصحابه، ومن مؤلفاته كتاب البيان الجامع لعلوم القرآن، وكتاب التبيين لهاء التنزيل وغير ذلك، ت: 496، ينظر: غاية النهاية لابن الجزري: 316-317.

5 - بقصر الهمز بخلف عن البزي: ينظر النشر لابن الجزري: 374/2.

و﴿مَعَارِبُ﴾¹ انتهى، فحكم بأن ألف المد هي المصورة، والهمزة لا صورة لها، بدليل ذكر ﴿السِّيَّاتِ﴾ معها؛ إذ لا جائز أن تكون الألف صورة لها والله أعلم، وحينئذ فلا إشكال² فيها والله أعلم.

وقوله: "كذلك" خبر مقدم، والإشارة راجعة إلى المنع، و"ما أفردوا" مبتدأ مؤخر موصول، و"أفردوا" صلته، والعائد محذوف تقديره: أفردوه، و"بصورة" يتعلق به، و"غير" منصوب على الاستثناء من الضمير الذي هو الواو، و"باب" مضاف إليه ما قبله، و"الد" كذلك، "اسلك" أمر و"به" يتعلق به، و"تفصيل" مفعول به، و"معتمد" ضبطه المصنف بكسر الميم؛ فموصوفه محذوف تقديره: تفصيل عالم معتمد على القواعد المؤسسة، وقوله: "إن صوروا أولاً" إلى آخره بدل من "تفصيل"؛ لأن الجملة يصح إبدالها من المفرد، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير³: وهو، أي التفصيل، "إن صوروا" إلى آخره.

و"أولاً" مفعول بـ: "صوروا"، و"الرسم ممتنع" جواب الشرط، "أو صوروا ثانياً" معطوف على الشرط، أي وإن صوروا ثانياً، وقوله: "صفه" جواب الشرط، وحذف منه الفاء للضرورة، و"بمتحد" [أ/ 83] متعلق به، والهاء في "صفه" عائد على الرسم.

وسبك البيتين: ما أفردوه بصورة يمتنع فيه الرسم، إلا باب ﴿ءَالِدُ﴾؛ ففيه تفصيل، وهو إن صوروا الأولى فالرسم ممتنع، وإن صوروا الثانية فالرسم متحد مع القياس، والله أعلم.

1 - مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 88 / 2.

2 - هنا انتهت النسخة (ج).

3 - والتقدير: ساقطة من (ب).

1- في (ب): لا يمتنع.

الرسم القياس، وإذا كانت الصورة للثانية وحذفنا الأولى في اتباع الرسم، خالف القياس، ومنع للالتباس، وهو معنى قوله: "وَكَمْ سَاوٍ عَلَى الْعَكْسِ" أي على عكس تفصيل باب ﴿ءَالِدٌ﴾، فإن تفصيل باب ﴿ءَالِدٌ﴾ هو أن الرسم يوافق القياس إذا كانت الصورة للثانية ويمنع إذا كانت للأولى، وتفصيل ﴿سَاوٍ﴾ على عكسه؛ فيمنع إذا كانت [أ/ 85] للثانية، ويوافق إذا كانت للأولى، وذلك ظاهر.

تنبيه:

قولنا في الضابط: "وكان قياسها كالألف" خرج به ما كان من هذا الباب ولكن قياسه بالياء الخالصة نحو: ﴿بِأَخْرِيٍّ﴾ و﴿بِأَهْتَكَمْ﴾؛ فالرسم فيه ممنوع على كل حال؛ سواء كانت الصورة للأولى أو للثانية لأن القياس بالياء، والرسم إذا كانت الصورة للأولى بالألف، وإذا كانت للثانية بالحذف فيخالف القياس ولا يجوز اتباعه؛ لأن ما قبل الألف مكسور، والألف لا تقع بعد كسرة والله أعلم.

وقوله: "وإن نقلا لا عكس" أشار به إلى أن باب ﴿ءَالِدٌ﴾ وباب ﴿سَاوٍ﴾ إذا وقع نقل في الهمزة الأولى منهما فإنهما لا يتعاكسان بل يتفق حكمهما؛ فما ثبت لأحدهما ثبت للآخر، وما انتفى عن أحدهما انتفى عن الآخر، مثال النقل في باب ﴿سَاوٍ﴾ قوله تعالى: ﴿أَوْ-اَوْحِ إِلَى رُكْسٍ شَدِيدٍ﴾ و﴿-اَتَوْه دَاخِرِيٍّ﴾ و﴿حَرَمًا-امِنًا﴾ و﴿بِكِهَةٍ-امِينٍ﴾؛ فإن قدرنا الصورة للثانية كما سبق في كلام أبي عمرو الداني¹ وأبي داود² فالرسم يوافق القياس؛ لأن القياس بحذف الأولى لأجل النقل، وبإبدال الثانية ألفا على القاعدة المجمع

1- ينظر المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار للداني، ص: 86.

2- مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 2/ 88.

عليها، وكذلك الرسم على هذا التقدير؛ فإن الأولى لا صورة لها، والثانية هي المصورة، وأما إذا كانت الصورة للأولى فإن الرسم لا يوافق القياس؛ لأن القياس كما سبق بحذف الأولى دون الثانية، والرسم بإثبات الأولى، فقد اختلفا، ويمتنع الرسم؛ أما على إبقاء ما قبل الهمزة الأولى ساكنا من غير نقل فلا اجتماع ثلاث سواكن؛ أحدها: ما قبل الصورة، ثانيها: الألف التي هي صورة الأولى، ثالثها: ألف المد؛ لأنه لا يحذف للرسم كما سبق، وأما على تحريكه بحركة النقل فلأنك¹ إما أن تحذف الهمزة الأولى المصورة أولا؛ فإن حذفها وافقت مقتضى النقل وخالفت الرسم لأنها مصورة، وإن لم تحذفها خالفت مقتضى النقل ووافقت مقتضى الرسم، ولزمك الجمع بين ألفين، فتعذرت الحيلة في تصحيح اتباع الرسم، فلذا حكمنا بامتناعه على كل تقدير إذا كانت الصورة للأولى.

ومثال النقل في باب ﴿ءَالِدٌ﴾: ﴿رَّحِيمٌ - أَشَقَفْتُمْ﴾ و﴿فُلٌ - أَنْتُمْ - أَعْلَمٌ﴾ ونحوهما، والحكم فيه كما سبق حرفا بحرف؛ فإذا قدرنا الصورة للثانية حذفنا [أ/ 86] الأولى في الرسم [ب/ 52] كالقياس فاتحدا، وإن قدرنا الصورة للأولى حذفناها في القياس دون الرسم فلم يتحدا، ويمتنع الرسم لأدائه إلى ثلاث سواكن، بل أربع؛ وهي سكون ما قبل الهمزة، والألفان، وسكون الشين، هذا إن لم تنقل، فإن نقلت وحذفت خالفت مقتضى الرسم ووافقت مقتضى النقل، وإن نقلت ولم تحذف وافقت مقتضى الرسم وخالفت مقتضى النقل واجتمع ثلاث سواكن من الأربع وهذا ظاهر فيه.

فقوله: "وإن نقلا"، أي باب ﴿سَاءَ وَءٍ﴾ وباب ﴿ءَالِدٌ﴾، شرط، وضمير التثنية عائد على البابين، وقوله: "لا عكس" جواب الشرط، وحذف الرابط منه على حد قوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ

و"لا" نافية، و"عكس" اسمها، وخبرها محذوف؛ أي كائن، والتقدير: وإن نقل باب ﴿ءَالِدٌ﴾ وباب ﴿سَّائِرٌ﴾ فلا عكس كائن بينهما، وإذا لم يكن بينهما عكس فكيف الحكم؟ فأشار إليه بقوله: "وَفُقُّ" أي بين الرسم والقياس في البابين معا، يعني إذا كانت الصورة للثانية، "أو امنع" الرسم وخذ بالقياس في البابين معا، يعني إذا كانت الصورة للأولى.

وقوله: "فيهما" يتعلق بالعاملين قبله؛ أي وفق بين الرسم والقياس في البابين، وامنع الرسم في البابين؛ فالضمير المجرور عائد على البابين.

وقوله: "تُقَدِّ" ضبطه المصنف بضم التاء وكسر القاف؛ فهو مأخوذ من أقاد يقيد قال في القاموس: "أقاد القتل بالقتيل يقيده به قتله به"² انتهى، وقال في مختصر الصحاح: "أقاد القتل بالقتيل قتله به، ويقال: أقاده السلطان من أخيه، مكنه من قاتله، واستقاد الحاكم؛ سأله أن يقيده القاتل بالقتيل"³ انتهى، وتقول في الخطاب: أفدته به تقيده، وفي الجزم لم تُقَدِّه، وإن وقع في القافية قلت: لم تقد بكسر الدال كما هنا.

واستعمله المصنف هنا مجازا في لازمه الذي هو التكافؤ بين البابين لما علم أن القود لا يكون إلا بين المتكافئين؛ فإذا قتل أحدهما الآخر وقتل به فقد تكافئا، وكذلك الرسم إذا كان يوافق القياس إذا كانت الصورة للثانية في البابين ويمنع إذا كانت للأولى فيهما فقد تكافأ البابان أي تساويا بعد أن كانا على التعاكس، فقوله: "تُقَدِّ" جواب [أ/ 87] شرط

1 - تنمة البيت: والشر بالشر عند الله مثلان، ينظر الكتاب لسيبويه: 65 / 3.

2 - القاموس المحيط: 313 / 1.

3 - مختار الصحاح: 262.

مقدر؛ أي إن فعلت ما سبق من التوفيق تارة والمنع أخرى فإنك تقيّد بين البابين أي تكافئ وتساوي بينهما.

تنبيه:

وهذا الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى في باب "ك: سَآوِ" وفي قوله: "وإن نقلا لا عكس" مما لم أره في غير هذه القصيدة الشريفة، وذلك مما يدل على تمهر مؤلفها في هذا الفن، وبلوغه الغاية في تحقيق القواعد وحسن تنزيل الجزئيات عليها، وقد تعرض الإمامان الجليلان البرهان الجعبري وأبو العباس أحمد بن يوسف المرادي رضي الله عنهما لبعض الكلام على باب ﴿سَآوِ﴾ من غير تحرير، ولم يعرجا على ما إذا وقع نقل في البابين؛ فقال الجعبري في قوله تعالى: ﴿فَبَاتِ ذَا أَلْفُرْبَى﴾: "قياسه كالألف ورسمه بالألف"¹ انتهى، هذا غاية ما ذكره في باب ﴿سَآوِ﴾، ولا يخفى أن قوله: "ورسمه بالألف" غير صواب؛ لأنه إن أراد مع كون الصورة للأولى ففيه اجتماع ألفين، وإن أراد مع كون الصورة للثانية ففيه إخلال وإلباس، فيمتنع كونه بالألف مطلقا.

وقال المرادي في قوله تعالى: ﴿وَأَمِنُوا﴾: "قياسه كالألف، ولا يمتنع فيه الإبدال على الرسم ألفا، إن جعلت الألف صورة الهمزة، أو الحذف، فإن جعلت الألف صورة المدة فإنه رسم بألف واحدة"² انتهى، أي فاللفظ واحد والتقدير مختلف، وفيه نظر؛ لأنه إذا كانت الصورة للأولى فإذا أبدلناها ألفا التقى ألفان فيجتمع ساكنان على غير حدهما، وأيضا فهي متحركة فلا³ وجه لإبدالها ألفا، وأما إذا كانت الصورة للثانية فحذف الأولى

1 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 530.

2 - شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 154.

3 - فلا: ساقطة من (ب).

من اللفظ فيه إخلال، والرسم يمنع¹ لأجل ذلك، فهذا الرسم ممنوع [ب/ 53] والله أعلم.

ثم قال:

30. هَذَا إِذَا أَقْبَلْنَا صَوْرَتَهُ أَلْفًا وَإِنْ تَكُ الْيَاءُ سَهْلًا فِيهِمَا تَسْدِدُ

الإشارة عائدة إلى المنع المفهوم من قوله سابقا: "وامنع الرسم بها تجد"، فأخبر رحمه الله تعالى أن ذلك المنع في قوله تعالى: ﴿أَقْبَلْنَا مِتَّ﴾² إذا كانت الصورة ألفا؛ لأن قياسه كالياء، ورسمه بالألف، فلا يتحدان، ويمنع الرسم للالتباس، وأما إذا كانت الياء هي الصورة، والألف زائدة، فإنهما يتحدان حينئذ؛ لأن قياسه كالياء، ورسمه بالياء، وذلك عين اتحادهما.

وإلى اختيار كون الألف [أ/ 88] صورة ذهب أبو عمرو الداني³ وأبو داود ومن تبعهما، وبه جرى العمل عندنا.

قال أبو داود في التنزيل: "باب ما رسم بإثبات الياء زائدة: وكتبوا ﴿أَقْبَلْنَا مَاتَ أَوْ فُتِلَ﴾⁴، وفي الأنبياء ﴿أَقْبَلْنَا مِتَّ﴾ بياء بعد الألف"⁵ انتهى، وقال في ذيله: "واعلم أن في ضبط

1- في (ب): يمتنع.

2- سورة الأنبياء: 34.

3- ينظر المقنع للداني: 78.

4- سورة آل عمران: 144.

5- مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 2/ 369.

﴿أَقْبَائِسُ﴾ ستة أوجه ذكرناها كلها مشروحة في الكتاب الكبير، ولنقتصر هنا على وجه واحد، فذكره إلى أن قال: "وتجعل الدارة على الياء علامة على زيادتها"¹ انتهى.

وإلى اختيار كون الياء هي الصورة ذهب الحافظ ابن الجزري رحمه الله تعالى حيث قال: "ورسم ﴿أَقْبَائِسُ مَّاتَ﴾² في آل عمران ﴿أَقْبَائِسُ مِتَّ﴾³ في الأنبياء بياء بعد الألف؛ فقليل: إن الياء زائدة، والأصوب زيادة الألف كما زيدت في ﴿مَائِيَّةٌ﴾ و﴿مَائِيَّتَيْنِ﴾، والياء بعدها هي صورة الهمزة كتبت على مراد الوصل، وتنزيلا للمبتدأة منزلة المتوسطة"⁴ انتهى.

وقوله: "هذا" مبتدأ، وهو إشارة إلى المنع كما سبق؛ وقوله: "إذا أَقْبَائِنُ" إلى آخره، "إذا" فيه ظرفية خرجت عن الشرطية، فهي خبر أو متعلق الخبر؛ أي هذا المنع كائن إذا صورت الألف، و﴿أَقْبَائِسُ﴾ منصوب بعامل مضممر على الاشتغال، يفسره ما بعده، والنصب هنا واجب؛ لأن الاسم الذي هو ﴿أَقْبَائِسُ﴾ تبع ما يختص بالفعل الذي هو "إذا"، خلافا للأخفش؛ حيث جوز دخولها على الجملة الاسمية في: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾⁵ ونحوه.⁶

1 - ينظر: أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، لأبي داود سليمان بن نجاح، ص: 225.

2 - سورة آل عمران: 44.

3 - سورة الأنبياء: 34.

4 - النشر لابن الجزري: 3 / 1428-1429.

5 - سورة الإنشقاق: 1.

6 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، 2 / 507.

و"ألفا" مفعول ثان بـ"صوّرتَه"، "وإن تك الياء" شرط، وضبط المصنف الياء بالنصب على أنه خبر كان، واسمها مستتر عائد على الصورة، أي: وإن تك الصورة الياء، و"سهل" جواب الشرط، وحذف منه الفاء للضرورة، والضمير في قوله: "فيهما" عائد على الرسم والقياس، و"تسد" جواب الأمر من ساد يسود، إذا فاق أقرانه.

تنبيه:

واعلم أن الذي كتبه المصنف أولا في نسخته كان هكذا:

وَوَافَقَ الرَّسْمُ مَوْرِدَ الْقِيَاسِ بَيِّنَ نَ بَيْنَ فِي كُلِّ هَذَا الْبَابِ وَازْتَصِدِ
سَوَى سَائِلِهِ فَإِنْ وَقَسَ بِأَنَّ وَمَا قَدْ أَفْرَدُوهُ بِصُورَةٍ وَسَلَّ تُقَدِ
فَثَالِثَا يَاءَ أَبْدَلُ فِي الْقِيَاسِ وَسَهْ هَلْ مَا بَقِيَ وَامْنَعِ الرَّسْمَ بِهَا تُجِدِ
هَذَا إِذَا أَفْلَحَ لِيْنِ صَوْرَتُهُ أَلْفَا

البيت...، ثم رجع فأضرب عن¹ البيتين الوسطيين وأصلحهما [أ/ 89] بالأبيات السابقة من قوله: "مواضع المنع" إلى قوله: "هذا إذا أفائن"، فأبقاها على حالها، وكان معاد الإشارة فيما رجع عنه قريبا، وصار بعد الإصلاَح² بعيدا، وهذا المعنى الذي في المرجوع³ عنه حسن صحيح، إلا أنه فاتته فيه التنبيه على ما ضم أو كسر من بعد ياء النداء، وعلى التفصيل في باب (ءِ الد)، وعلى حكم "ك: سَأَوِي"، وعلى النقل الواقع فيهما، فلذا رجع إلى ما نظمه ثانيا، وهذا مما ينبهك على حقيقة ما قلناه فيما سبق من أن حكم "ك:

1 - (ب): على.

2 - (أ) و (ب): الاصطلاح: ولا يصح.

3 - (أ): المرجوح، ولا يستقيم به معنى الكلام، وما أثبتته من (ب).

سَآوِي،" وحكم النقل فيه وفي ﴿ءَايِدُ﴾، والتفصيل الذي في ﴿ءَايِدُ﴾ مما ظهر للمصنف رحمه الله تعالى.

ثم قال رحمه الله تعالى:

31. مَا كَتَبُوهُ عَلَى الْوَصْلِ فَرَسْمُهُمْ وَفُقُ الْقِيَّاسِ فَسَهْلٌ وَأَبْدَلُنْ تُفِدِ

32. يَاءٌ لَّيْلًا بِأَيِّدٍ مَعَ بِأَيِّكُمْ وَإِنْ يَكُ الزَّيْدُ يَكَا فَاْمُنْعُهُ وَاعْتَمِدِ

هذا مقابل قوله: "كذلك ما أفردوا بصورة"، بل أعم منه لشموله ما فيه همزتان من نحو: ﴿أَيِسْ ذُكِّرْتُمْ﴾ [ب/ 54] وما فيه همزة واحدة من نحو: ﴿لَيْسَ﴾ و﴿لَيْلًا﴾ و﴿يَوْمِيذٍ﴾ و﴿حِينِيذٍ﴾ و﴿يَبْنُوهُمْ﴾ فأخبر المصنف رحمه الله تعالى أن الرسم موافق للقياس في جميع ذلك، والقياس ينقسم فيها إلى قسمين:

أحدهما: ما يكون بين بين، وهو المراد بالتسهيل المأمور به، وذلك في غير المفتوحة بعد كسر؛ سواء كسرت بعد فتح؛ نحو: ﴿لَيْسَ﴾ ﴿أَيْفَكَا﴾ ﴿أَيْسَ﴾ ﴿أَيْنَكُمْ﴾، وغيرها مما¹ هو مذكور في قول مورد الظمان:

..... وَبِمُرَادِ الْوَصْلِ بِأَيَاءٍ.....²

وقد سبق أن ﴿أَيْمَةً﴾ [ليس منه]¹، أو ضمت بعد فتح أو ألف نحو: ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ و﴿أَوْتَبِيَّكُمْ﴾ و﴿هَوَّلَاءَ﴾، فتسهيل المكسورة كالياء، وقد صورت بها فيتحدان، وتسهيل المضمومة كالواو، وقد رسمت به، فيتحدان.

1- في (ب): وغير مما

2- مورد الظمان للخراز: ص 25، البيت: 293.

وإلى هذا القسم أشار بقوله: "ما كتبوه على الوصل" إلى قوله: "فسهل".

ثانيهما: ما يكون بإبدال الهمزة ياء خالصة، وذلك في المفتوحة بعد كسر؛ نحو: ﴿لَيْلَا﴾ و﴿بَأْيَيْدٍ﴾ و﴿بَأْيَيْكُم﴾، على تفصيل يأتي في الأخيرين، فقياسها² بالياء، وذلك هو رسمها فيتحدان، وإليه أشار بقوله: "وأبدلن ياء لثلاثا" إلى آخره.

وقوله: "وإن يك الزيد يا فامنع" يعني به في ﴿بَأْيَيْدٍ﴾، و﴿بَأْيَيْكُم﴾، أي إذا كانت الصورة هي الألف، والياء زائدة، فإن الرسم يمنع؛ لأن القياس بالياء، والرسم بالألف، لفرضه صورة فلا يتحدان، ويمنع الرسم لأن الألف لا تقع بعد [أ/ 90] كسرة، وإلى كون الألف صورة، والياء زائدة، ذهب أبو عمرو الداني³ وأبو داود⁴ ومن تبعهما، وإلى كون الياء هي الصورة، والألف زائدة ذهب ابن الجزري، قال في النشر: "ورسم ﴿بَأْيَيْدٍ﴾ و﴿بَأْيَيْكُم﴾، بألف بعد الباء الموحدة وياءين بعدها، فقليل: إن الياء الواحدة زائدة، ولا وجه لزيادتها هنا، والصواب عندي - والله أعلم - أن الألف هي الزائدة كما زيدت في ﴿مَائِيَّةٍ﴾ و﴿مَائِيَّتَيْنِ﴾، والياء بعدها هي صورة الهمزة، كتبت على مراد الوصل، وتنزيلا للمبتدأة منزلة المتوسطة"⁵ انتهى، وبالأول جرى العمل.

تنبيه:

1 - ما بين معقوفين محو في (أ) و(ب)، وهذا هو معنى الكلام لأنه هو الذي سبق له عند ذكر أئمة في أول الشرح.

2 - في (ب): فقياسهما.

3 - ينظر المقنع للداني: 72.

4 - ينظر مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 2 / 369.

5 - النشر لابن الجزري: 3 / 1428-1429.

قال في النشر: "و﴿بِأَيَّتِنَا﴾ رسم في بعض المصاحف بألف بعد الباء الموحدة وياءين بعدها، فذهب جماعة إلى زيادة الياء الواحدة، وقال السخاوي: وقد رأيت في المصاحف العراقية ﴿بِأَيَّة﴾ و﴿بِأَيَّتِنَا﴾ ياءين بعد الألف، ولم أر فيهما غير ذلك، ثم رأيت في المصحف الشامي كذلك ياءين، قال: وإنما كتب ذلك على الإمالة، فصورت الألف الممالة، وحذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿بِأَيَّة﴾ و﴿بِأَيَّتِنَا﴾، كما حذفت في ﴿ءَايَّتٍ﴾¹، انتهى، وقوله: وحذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿بِأَيَّة﴾ فيه نظر؛ لأنه ليس بعد الياء في ﴿بِأَيَّة﴾ ألف، وإنما الألف بعد الياء في ﴿بِأَيَّتِنَا﴾، ولو قال الألف التي بعد الهمزة من ﴿بِأَيَّة﴾ والألف التي بعد الياء في ﴿بِأَيَّتِنَا﴾ لكان ظاهراً، ولعله أراد ذلك فسبقه قلمه، ولعله إنما أراد ﴿بِأَيَّتِهِ﴾ الجمع مثل ﴿بِأَيَّتِنَا﴾ وعليه يصح كلامه² انتهى كلام النشر.

وقوله: "ورسمت الألف الممالة" يعني رسمت ياء، والألف قبلها صورة الهمز، والياء بعدها³ هي الياء المفتوحة التي حذفت الألف بعدها، فهي ثلاث ألفات؛ ألف صورة الهمز، وألف ممال كتب ياء، وألف حذف بعد الياء المفتوحة، فقول ابن الجزري في التصويب الأول: "ولو قال الألف التي بعد الهمزة من بآية" لا يصح؛ لأنه إن أراد بها الممالة حتى تكون هي المحذوفة، فأى ألف حينئذ كتبت ياء على نية الإمالة؟ وأي وجه لكتب الياء بدلا عنها؟ وإن أراد الألف التي بعد الياء فهو المردود عنده، فالصواب هو التصويب الثاني.

1 - الوسيلة، للسخاوي، ص: 347.

2 - النشر لابن الجزري: 3/ 1429-1430.

3 - بعدها: ساقطة من (ب).

قلت: وبقي احتمال ثالث وهو أن تكون الألف الأولى زائدة، والياء الأولى صورة الهمز على مراد الوصل، [أ/ 90] وألف المد حذفت بعدها، والياء الثانية هي المفتوحة، وألف المد حذفت بعدها أيضا؛ وبهذا الاحتمال يكون مماثلا لـ: ﴿بِأَيِّكُمْ﴾ و﴿بِأَيِّدٍ﴾، وكأن المصنف [ب/ 55] إنما لم يذكره لأنه رآه بعيدا، أو رأى هذا الخلاف الذي حكاه ابن الجزري عن بعض المصاحف غريبا.

ثم رأيت أبا داود قال في التنزيل: "و﴿بِقَائِنَا﴾ كتب في بعض المصاحف على الأصل قبل الاعتلال من غير ألف، وفي بعضها ياء واحدة، هذا إذا كان قبل الآية باء الجر نحو: ﴿بِقَائِي﴾ و﴿بِقَائِي رَبِّهِمْ﴾ و﴿بِقَائِنَا﴾ و﴿بِقَائِيهِ﴾، فإن لم تأت الباء قبلها فلا خلاف في كتب ذلك بياء واحدة نحو: ﴿عَن - اِيَّتِنَا﴾ و﴿عَن - اِيَّتِي﴾ وشبهه¹، انظر تمامه.

ومراده بالأصل (أَيَّة) على وزن قصبة² أو نبقة أو حية، فأصل الألف التي بعد الهمز الياء، فكتب باعتباره، وهو يرجع إلى كتبه على الإمالة كما قال السخاوي³، ولا خفاء أنه يجري في المفرد والجمع والله أعلم.

تنبيه آخر:

درج¹ ابن الجزري رحمه الله تعالى كغيره فيما كتب على مراد الوصل ﴿حِينَئِذٍ﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿يَبْنُومَ﴾، وذكر ابن الجزري ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ و﴿جَبْرَئِيلَ﴾ فيما توسط بنفسه لا فيما رسم على مراد الوصل²، وهو مما يؤيد تفصيل المرادي السابق³، والله أعلم.

1- ينظر مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 2/ 122 - 123.

2- في (ب): قضية.

3- ينظر: الوسيلة، للسخاوي، ص: 347.

وقوله: "ما كتبوه" مبتدأ موصول، وصلته "كتبوه"، والعائد المنصوب، و"على الوصل" متعلق بـ: "كتبوه"، وقوله: "فرسمهم" مبتدأ ثان، و"وفق القياس" خبره، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، والعائد محذوف؛ أي فرسمهم فيه وفق القياس؛ على حد: السمن منوان بدرهم؛ أي منه.

وقوله: "وأبدلن" فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، وقوله: "تفد" جواب الأمر، وهو مأخوذ من أفاد يفيد، و"ياء" أعربه المصنف مفعولا ثانيا لأبدلن؛ أي ومفعوله الأول "لَيْلًا" وما عطف عليه على حذف مضاف؛ أي همز لَيْلًا.

وقوله: "وإن يك الزيد يا" ضبطه المصنف بتنوين "يا"، وأصله ياء بالمد، فحذف الهمز، وقصر للضرورة، ونقل التنوين إلى الياء، قال الرضي⁴: "إذا أردت إعراب أسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين، نحو: با، تا، ثا، وإن لم يكن المعرب منها علما، ضَعَّفْتَ الألف وقلبتها همزة للساكنين، فتقول: هذه باء، وتاء، وأما زاي فعلى ثلاثة أحرف؛ آخرها الياء، كالواو، أعربته أو لم تعربه، وفيه لغة أخرى: زِيٌّ نحو: كَيٍّ، فإذا ركبتهـا[أ/ 92] وأعربتها قلت: زِيًّا نحو: كِيًّا، ولا تجوز الحكاية في أسماء حروف المعجم حالة التركيب مع عاملها، فلا تقول: كتبت بـًا حسنة، كما جاز في نحو: من، وما، وليت، إذا جُعِلت أعلاما للفظ؛ لأن هذه موضوعة لتستعمل في الكلام، فجاز حكاية تلك الحال،

1- يستعمل درج متعديا كأدرج بمعنى أدخل. ينظر: مقاييس اللغة، مادة: درج.

2- ينظر: النشر: 2/ 1366-3/ 1421-3/ 1426.

3- شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 145.

4- محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين عالم بالعربية، من أهل أستراباذ من أعمال طبرستان اشتهر بكتابه الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب في النحو، وشرح مقدمة ابن الحاجب وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف، ينظر الأعلام للزركلي: 6/ 86.

بخلاف أسماء حروف المعجم، فإنها لم توضع إلا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها، فإذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعية له، والدليل على أن المد في نحو قولك: هذه باء، مزيدٌ ولم يكن في أصل الوضع قولك في الأفراد با تا ثا بلا مد¹ انتهى.

وحاصله أن ما كان من أسماء حروف الهجاء موضوعاً على حرفين نحو: با تا ثا إذا ركب مع عامله يمد، وما لم يركب مع عامله لا يمد، فاحفظ ذلك ولا تغفل، قاله أبو بكر الشنواني² في شرح المقدمة³.

قلت: وهي في كلام المصنف مركبة مع عاملها فتمد ولكن قصرها للضرورة، والتنوين لا بد منه وإلا كانت محكية، وقد سبق أنها مع العامل لا تحكى والله أعلم.

ثم قال:

33. وَسَاوِرِيكُمْ إِذَا الْوَاوُ لِصُورَتِهِ سَهْلٌ وَإِلَّا أَمْنَعَنْ لَا تَخْشَ مِنْ أَحَدٍ

هذا من جملة ما رسم على مراد الوصل على أحد الاحتمالين نحو: (بِأَيِّدٍ)، وذلك إذا قدرنا الواو صورة والألف زائدة، فقياسه ورسمه بالتسهيل كالواو فيتحدان؛ [ب/ 56] لأن الهمزة صورت واوا على مراد الوصل، فالرسم بالواو، والقياس كالواو فهما متحدان،

1- شرح كافية ابن الحاجب للرضي: 2/ 537.

2- أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني: نحوي. تونسِّي الأصل، له كتب كلها شروح وحواش علي (الأجرومية) و (الشدور) و (القطر) في النحو، منها (هداية مجيب الندا إلى شرح قطر الندى) وغيرها، ت:

1019هـ، ينظر: شجرة النور الزكية/ 1/ 419.

3- لم أقف على كلامه في الجزء الأول المطبوع من حاشيته.

وإذا قدرنا الألف صورة والواو زائدة فالقياس كالواو والرسم بالألف فلم يتحدا، ويمنع الرسم للبس؛ لأنه يصير هكذا (سَارِيكُمْ)، فيلتبس باسم الفاعل من سرى¹.

قال في النشر: "ورُسم ﴿لَا صَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه والشعراء في بعض المصاحف بالواو بعد الألف، وكذلك ﴿سَاءُ وَرِيكُمْ﴾، فقطع الداني ومن تبعه بزيادة الواو في ذلك، وأن صورة الهمزة هي الألف قبله، والظاهر أن الزائد في ذلك هو الألف، وأن صورة الهمزة هو الواو، وكتبت على مراد الوصل تنبيها على التخفيف، والدليل على ذلك زيادة الألف بعد اللام في نظيره وهو ﴿لَا أَذْبَحَنَّهُ﴾ و﴿وَلَا وَضَعُوا﴾، ولذلك لو خففنا الهمزة في ذلك فإننا نخففها بين الهمزة والواو، كما أنا إذا خففناها [أ/ 93] في هذا نخففه بين الهمزة والألف؛ فدل على زيادة الألف في كل ذلك والله أعلم"².

تنبيهان:

الأول: قد علمت أن ﴿لَا صَلِّبَنَّكُمْ﴾ الأخيران مثل ﴿سَاءُ وَرِيكُمْ﴾.

الثاني: من جملة ما يندرج فيما كتب على مراد الوصل على أحد الاحتمالين قوله تعالى: ﴿أَقْبَائِسَ مَاتَ﴾ ﴿أَقْبَائِسَ مِتَّ﴾، وباعتبار الاحتمال الآخر ذكره المصنف فيما سبق، وباعتبار احتمال الوصل ذكر ﴿بَأَيِّدٍ﴾ و﴿بَأَيِّكُمْ﴾ و﴿سَاءُ وَرِيكُمْ﴾ هنا والله أعلم.

"وسأوريكم" مبتدأ، و"إذا" شرط، و"الواو" فاعل بفعل محذوف؛ أي إذا كانت الواو لصورتها، و"سهل" جواب الشرط، وحذف منه الفاء ضرورة، والشرط مع جوابه خبر المبتدأ، وقيل الشرط فقط، وقيل الجواب فقط، وقوله: "ولا" إن شرطية، ولا نافية،

1- (أ) و(ب): "سار"، ولا يصح؛ لأن اسم الفاعل منها سائر وليس سار.

2- النشر لابن الجزري: 3/ 1424.

ومنفيتها محذوف؛ أي وإن لا تكن الواو صورتها، بل كانت الألف، وقوله: "امنعن" جواب الشرط، وحذف منه الفاء ضرورة، وقال ابن مالك: لا ضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم: "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها"¹ يعني اللقطة، فحذف الفاء من استمتع²، والله أعلم. ثم قال رحمه الله:

34. وَامْنَعْ مَعَ اللَّامِ إِلَّا نَحْوِ الْآيَةِ قَالَتْ نَقْلُ يَكُونُ جَمَاعًا لَهُمَا فَقْدُ

مراده باللام لام التعريف، فأخبر أن الرسم ممتنع معها إن كانت الهمزة ليس بعدها مدة، نحو: ﴿الْأَنْهَرُ﴾ و﴿الْأَرْضَ﴾ و﴿الْأَهْلَةَ﴾، فإن كانت بعدها مدة نحو: ﴿الْآيَةَ﴾ و﴿الْآخِرَةَ﴾، فإن الرسم يتحد مع القياس في النقل، ووجه المنع في الأول أنك إن أبقيت اللام ساكنة تعذر النطق بالألف بعدها؛ لأنها لا تقع بعد ساكن، وإن حركتها بحركة النقل؛ فإن حذف³ الألف خالفت الرسم ووافقت مقتضى النقل، وإن لم تحذف الألف خالفت مقتضى النقل، فالأمر دائر بين مخالفة الرسم أو النقل، ومخالفتها⁴ لا تجوز، فالرسم الذي أدى إليها لا يجوز، ووجه الجواز في الثاني أن الهمزة لا صورة لها، فتحذف للنقل، وتقرأ المدة بعدها في القياس، وهذا هو مقتضى الرسم فقد اتحدا.

تنبيهات:

الأول: تعميم المنع إذا لم يكن بعدها مدة إنما هو على اللغة الفصحى من أن الهمز إذا نقلت حركته يحذف، فيدور الأمر بين المخالفتين كما سبق، فإن ذهبنا على لغة من يقلبها

1 - أخرجه البخاري، كتاب اللقطة، باب هل يأخذ اللقطة؟

2 - ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، ص: 192.

3 - في (ب): حذف.

4 - في (ب): ومخالفتها.

ألفا بعد نقل حركتها فلا منع [أ/ 94] في نحو: ﴿الْأَهْلَّةِ﴾ و﴿الْأَصَمِ﴾ و﴿الْأَشْرِ﴾¹، إلا أن هذه اللغة لما لم تكن فصحي لم يعتبرها المصنف رحمه الله تعالى.

الثاني: مرادنا بالمدة التي تكون بعد الهمز فيما سبق الألف خاصة، وأما الياء نحو: ﴿الْأَيْمَنِ﴾، والواو نحو: ﴿الْأُولَى﴾، فليس فيهما إلا المنع كما لا يخفى.

الثالث: هذه البيت ليست بضرورة الذكر؛ لأن الحكم الذي فيهما يؤخذ من قوله فيما سبق: "ولا تَرِدْ رسماً به [ب/ 57] غير ما جا بعده ألف" إلى آخره، وكون ذلك منفصلاً صورة وهذا متصل خطأ لا يوجب شبهةً في افتراق الحكم مع اتحاد العلة فيهما، إلا أنه لما رآها منصوصة في كلام غيره بحكم يخالف ما ذكره هنالك، خشي ألا يُتَفَتَّن لدخولها فيه فنص عليها.

وممن نص عليها بحكم مخالف البرهان الجعبري فإنه قال: "ولام التعريف نحو: ﴿الْأَنْهَرِ﴾ و﴿الْأَيْتِ﴾ و﴿الْأَرْضِ﴾، فالنقل على القياس، وتعذر الرسم للسكون"² انتهى، وأبو العباس المرادي حيث قال: "ولامات تعريف نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ و﴿الْأَنْهَرِ﴾ و﴿الْأَيْتِ﴾؛ ففي جميع ذلك التحقيق والتخفيف بالنقل، وأما الرسم فمتعذر لسكون ما قبل الهمزة"³ انتهى، بناء منهما على أن الرسم لا يوافق بالنقل وقد سبق ما فيه.

الرابع: أطلق المصنف رحمه الله تعالى في اتحاد الرسم بالقياس فيما إذا كان بعد الهمزة ألف، وظاهره سواء قدرنا الألف صورة للهمز أو للمدة، وليس كذلك، بل هو خاص بما

1- ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني: 1/ 77-78.

2- كثر المعاني للجعبري: 2/ 531.

3- شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 157-158.

إذا كانت الصورة للمدة، ووجه اتحادهما ما سبق، وأما إذا كانت الصورة للهمزة فإن القياس يكون بقراءة ألف واحدة وهي المدة، وأما الهمزة فلا تقرأ فيه لأنها تحذف للنقل، ولو كانت مصورة على اللغة الفصحى، وأما الرسم فإنه يكون بقراءة ألفين أحدهما صورة الهمز والآخر صورة المد؛ أما الأول فلتصويره، وأما الثاني فلأن الرسم لا يتعلق به فلا يحذف لأجله، ويمنع حينئذ الرسم؛ لأنه أدى إلى اجتماع ساكنين على غير حدهما، إلا أن يجاب بأنه أطلق اعتمادا على أن الصورة للمدة كما سبق عن أبي عمرو وأبي داود، وقد قال في التنزيل في محل آخر: "وكذلك لا ترسم المفتوحة إذا وقع بعدها ألف"، إلى أن قال: "فالمفتوحة نحو: ﴿مَسْءَامَسْ﴾ و﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَاَزَرَ﴾ و﴿شَنَاءَنَ فَوْمٍ﴾ و﴿أَن تَبَوَّءَا﴾ و﴿رَبَّاهُ﴾"¹، انتهى [أ/ 95]، وقال في محل آخر: "وكذا لا ترسم الهمزة المفتوحة إذا وقع بعدها ألف نحو ما مضى أو يأتي بعد من نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَامَنُوا﴾ و﴿ءَامَنَّا﴾ و﴿ءَامَسْ﴾ و﴿ءَاَزَرَ﴾ و﴿ءَاخَرَ﴾ و﴿شَنَاءَنَ﴾ و﴿رَبَّاهُ كَوْكَبًا﴾ وشبهه"² انتهى.

الخامس: هذا إذا كانت الألف التي هي صورة المدة أو الهمزة موجودة، فإن لم توجد كما في: ﴿أَلَسَ جِئْتَ﴾، ونحوه فسيأتي، ولو ذكره هنا لكان أنسب؛ إذ هذا موضعه بجامع أن الهمز مبتدأ تقديرا وليس متوسطا حقيقة، وكل ما ذكره في باب الهمز بعد ساكن متوسط حقيقة فلا يناسب ذلك الباب ﴿أَلَسَ﴾، وأيضا فالحكم في ﴿أَلَايَتِ﴾ و﴿أَلَسَ﴾ المحذوف الألف واحد، وهو اتحاد الرسم والقياس في النقل، وفي جواز الوجهين، وفي صحة الابتداء

1- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود: 2 / 48.

2- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود: 2 / 194-195.

بما بعد همزة الوصل¹، فالأنسب ذكر الجميع في هذا الباب، وإلا² كان الأنسب أن يذكر ﴿لَيْكَةً﴾ المحذوف الهمز هنا، ويمكن أن يجاب بأنه إنما لم يذكره [وأخره]³ إلى باب المتوسط اعتمادا على قول ابن الجزري: "إنما حذف الألف فيها إجراء للمبتدأة مجرى المتوسطه باعتبار لزوم هذه الكلمة لأداة التعريف"⁴ انتهى، أي فلما أجروها مجرى المتوسطه في الحذف حسن للمصنف أن يجريهما مجراها في ذكرهما في باب واحد.

فإن قلت: التفصيل الذي ذكره هناك في ﴿الآن﴾ في الجن ينافي الإطلاق في اتحاد الرسم والقياس هنا.

قلت: الإطلاق هنا مبني على قول أبي عمرو وأبي داود كما سبق، والتفصيل الذي ذكره هناك اعتمادا على قولهما، وعلى جزم ابن الجزري بأن الألف في ﴿الآن﴾ في الجن صورة الهمزة، والمدة لا صورة لها، وبالجمله فقول الشيخين اعتمد عليه هنا حيث لم يعارضه قول آخر، وفي ﴿الآن﴾ في الجن عارضه قول [ب/ 58] ابن الجزري، فلذا فصل فيه رعاية للقولين دون غيره والله أعلم.

1- كذا في (أ) و(ب)، ولا يصح الكلام، لأن جواز الوجهين وصحة الابتداء معطوفان على (اتحاد الرسم) وليس على (في النقل)، فصواب العبارة: "وهو اتحاد الرسم والقياس في النقل وجواز الوجهين وصحة الابتداء بما بعد همزة الوصل" والله أعلم.

2- كذا في (أ) و(ب)، ولعل كلمة "إلا" تصحيف، وصوابها: "أيضا"، وبه يستقيم المعنى ويتوافق مع السياق؛ أي وكان الأنسب أيضا أن يذكر ليكة المحذوف الهمز في هذا الباب.

3- فراغ في (أ) و(ب)، وهذا التقدير المناسب.

4- النشر لابن الجزري: 1427 / 3.

وأما ﴿لَيْكَةً﴾ فإنما أخر ذكرها لأن اللام التي فيها من بنية الكلمة على قراءة فليست منفصلة، ومعرفة على قراءة أخرى فهي منفصلة، ولما كان رسم المصحف إنما هو باعتبار القراءة الأولى التي تناسب توسط الهمز أخرها المصنف نظراً لذلك والله أعلم.

وقوله: "وامنع" أمر، و"مع اللام" ظرف، ومفعوله محذوف كالمستثنى منه، أي: وامنع الرسم مع اللام في جميع الأمثلة إلا نحو الآية، فـ"نحو" بالجر على أنه بدل من المستثنى منه المجرور [أ/ 96] لوقوعه في حيز النفي الضمني الذي هو بمنزلة الصريح، وكأنه قال: لا يجوز الرسم مع اللام في جميع الأمثلة إلا نحو الآية، ويجوز نصب "نحو" على الاستثناء، وهو مرجوح ومخالف لضبط المصنف الذي هو الجر، و"الآية" مضاف إليه ما قبله، وضبطها المصنف بفتح التاء حكاية لقوله تعالى: ﴿فَأَرْيَهُ الْآيَةَ﴾، والفاء الداخلة على قوله: "فالنقل" سبق القول عند قوله: "فالرسم فيه بنقل كالقياس ند"¹، و"النقل" مبتدأ، و"يكون جماعاً لهما" مع اسمها وخبرها خبره، و"فقد" أي فحسب، والله أعلم.

ثم قال رحمه الله تعالى:

35. فِي نَحْوِ فَأُتُوا فَأَبْدِلْ فِيهِمَا أَلْفًا دَلِيلُهُ الْكُتُبُ فِي الْمَرْسُومِ لَا تَزِدُ

المراد بـ: "نَحْوِ فَأُتُوا" كل كلمة دخلت فيها ألف الوصل على همزة الأصل الساكنة، ووليه² واو أو فاء نحو: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ﴾³، ﴿فَاتُوا حَرَّتْكُمْ﴾¹، ﴿فَاتُوا بِعَشْرِ سُورٍ

1- ذكر هنالك أن هذه الفاء يجوز فيها أن تكون للاستئناف، أو فاء الجواب والشرط مقدر، أو عاطفةً لمفصل على مجمل.

2- الموالاة هنا إنما هي في الدخول لا في الترتيب، أي دخلت ألف الوصل ثم تبعها في الدخول الواو أو الفاء.

3- سورة البقرة: 22.

مِثْلِهِ²، ﴿بَاتَ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾³، ﴿وَاتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾⁴، ﴿وَاتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾⁵، ﴿وَاتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾⁶، ﴿فَأَوْزًا إِلَى الْكَهْفِ﴾⁷، وقد اختلف الشيوخ في تخفيف هذا النوع؛ فمنهم من عيَّنه ومنع التحقيق تنزيلاً لهذه الهمزة منزلة المتوسط⁸ حقيقة، وعليه درج المصنف، ومنهم من جوز تحقيقها بناء على أنها مبتدأة توسطت بزائد.

أما وجه كونها مبتدأة فلأنها فاء الفعل، وفاء الفعل أوله، فهذه الهمزة في أول الفعل، وكل ما هو في أول الفعل فهو مبتدأ، فهذه الهمزة مبتدأة، وقد دخل عليها حرف دخيل وهو الفاء والواو، فتكون متوسطة بزائد فيجوز فيها الوجهان.

ورده أصحاب القول الأول بأنها وإن كانت فاء الفعل فهي ساكنة، وكل ساكن لا يصح الابتداء به، فهذه الهمزة لا بد أن يتقدمها شيء، فلا تكون مبتدأة، وبالجملة فالمتوسطة بزائد يصح إسقاط زائدها وهذه لا يصح إسقاطه وإلا أدى إلى الابتداء بالساكن، ولو كانت كل همزة هي فاءً للفعل مبتدأةً لكانت الهمزة في نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ و﴿يُوتِي﴾

1- سورة البقرة: 221.

2- سورة هود: 13.

3- سورة البقرة: 257.

4- سورة البقرة: 188.

5- سورة يوسف: 93.

6- سورة الطلاق: 6.

7- سورة الكهف: 16.

8- في (أ): المتوسط.

و﴿مَاتِيًّا﴾، مبتدأة توسطت بزائد، فيجوز فيها الوجهان وهو باطل، إذ التحقيق لا يجوز فيها بإجماع.

وأما قول المصنف رحمه الله تعالى: "دليله الكتب في المرسوم" فمعناه أنه لما كتب الألف في هذه الكلمات دون الياء فقد دل ذلك على امتزاج الفاء والواو كلمة¹ الهمزة، وإلا لصورت ياء كما في نحو: ﴿ثُمَّ آيَتُوا صَبَّأً﴾² و﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أُنِيزُ﴾³، وامتزاجهما بكلمتها [أ/ 97] يستلزم توسطها، فلا يجوز فيها التحقيق، وفيه نظر من وجوه:

أحدها: أن الكتب في المرسوم لو كان يعين التخفيف لعينه فيما كتب على مراد الوصل من نحو: ﴿لَيْسَ﴾، و﴿لَيْلًا﴾، فلا يجوز فيهما التحقيق، لكنه جائز عند المصنف كما سبق.

ثانيها: أن الكتب في المرسوم لو كان علة في تخفيف هذا النوع لوجب أن يكون عدمه علة في عدم تخفيف ﴿ثُمَّ آيَتُوا صَبَّأً﴾، وبابه فيجب تحقيقه لأن العلة يجب عكسها كما يجب طردها.

ثالثها: أن كتب الألف في المرسوم لا ينافي عدم الامتزاج الذي هو اعتبار كون الهمزة مبتدأة؛ لأن كل مبتدأة تكتب بالألف، فكتب⁴ الألف [ب/ 59] حينئذ تصح مجامعته لاحتمال ابتدائها، ولا احتمال امتزاجها، فلا دليل فيه على الامتزاج حتى يجب التخفيف والله أعلم.

1 - كذا في (أ) و(ب)، ولا يصح لأن فعل امتزج لا يتعدى بنفسه. فالصواب: "بكلمة" والله أعلم.

2 - سورة طه: 63.

3 - سورة يوسف: 54.

4 - في (ب): فتكتب.

وممن نص على أن الهمز في هذا النوع لا يجوز فيه إلا التخفيف البرهان الجعبري رحمه الله تعالى¹، وممن نص على جواز الوجهين فيها أبو العباس المرادي رحمه الله تعالى²، وقد سبقت الإشارة إلى كلامه في شرح قوله: "وإن تزدد قبل" البيت.

وقوله: "في نحو فاتوا" يتعلق بالعامل بعده، والضمير "فيهما" عائد على القياس والرسم، و"ألها" مفعول ثان لـ: "أبدل"؛ أي أبدل همزه ألفا فيهما، "دليله" مبتدأ، و"الكتب" خبره، و"في المرسوم" متعلق به، و"لا" نهي، "تزد" من الزيادة، مجزوم، وكسر الدال لأجل القافية والله أعلم.

ثم قال رحمه الله تعالى:

36. وَكَ: لِذِي لِوُتْمِنَ الْوَجْهَانِ قَدْ وَرَدَا فِيهِ وَالْإِبْدَالُ لَا التَّحْقِيقَ فِيهِ رِدْ

37. إِذْ هَمْزٌ وَضِلَ كَجُزْءٍ عِنْدَمَا بَدَوُا وَنَدُّهُ مَا بِهِ الْوَضْلُ بِلا فَنَدِ

38. فَإِنْ وَصَلَتْ فَقَدْ يَخْطِئُ الْوَفَاقُ بِهِ وَإِنْ بِهِمْزٍ بَدَأَتْ كَانَ فِيهِ بَدِ

يعني أن (لِذِي لِوُتْمِنَ) وما كان بمنزلته ورد فيه عن الشيوخ وجهان:

أحدهما: التحقيق اعتبارا بكون الهمز مبتدأ.

والآخر: الإبدال اعتبارا بكونه متوسطا، وهذا هو الوجه المختار عند المصنف.

واستدل عليه بأن همزة الأصل فيه لا تقع مبتدأة على كل حال؛ سواء ابتدأ بكلمتها أو ابتدأ بالكلمة التي قبلها؛ أما إذا ابتدأ بكلمتها فلأن همزة الوصل لا بد منها، وهي كالجزء

1- ينظر كتر المعاني للجعبري: 2 / 499.

2- شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 155.

في كونها [أ/ 98] لا يصح إسقاطها، فتصير همزة القطع متوسطة حينئذ، وأما إذا ابتدأ بالكلمة قبلها، فلأن تلك الكلمة تنزلت منزلة الجزء، بواسطة تنزلها منزلة همزة الوصل المنزلة منزلته، إذ تلك الكلمة لا يصح إسقاطها حتى يبتدأ بهمزة الأصل¹ بعدها ساكنة، وإلا أدى إلى الابتداء بالساكن، وإلى هذا أشار بقوله: "إذ همز وصل كجزء عندما بدؤوا" أي عند بدئهم بكلمة الهمز هكذا ﴿إِوتِمِسْ﴾، فصارت همزة الأصل متوسطة بهمزة الوصل.

وقوله: "ونده ما به الوصل" الضمير في "نده" عائد على البدء المدلول عليه بـ: "بدؤوا"، والند هو الضد، وضد الابتداء بكلمة الهمز هو وصلها بالكلمة قبلها؛ أي وعند وصل كلمة الهمز بما قبلها ما به الوصل، وهو الكلمة الأولى، تنزل منزلة الجزء.

وبالجملة فهمزة الوصل تنزلت منزلة الجزء حالة الابتداء، والكلمة قبلها تنزلت منزلة الجزء حالة الوصل، فلزم أن الهمزة متوسطة في الحالين، فلذا رجع فيها التخفيف.

وهذا المعنى أشار إليه غير واحد؛ قال أبو عبد الله الفاسي: "والهمز في نحو: ﴿وَأْمُرْ﴾ و ﴿قَأْوَرًا﴾ مبتدأ باعتبار الأصل، ومتوسط باعتبار الزائد الذي اتصل به، وصار كأنه منه، بدليل أنه لا يجوز الوقف، وقد شبه به نحو: ﴿إِلْدِي إِوتِمِسْ﴾ و ﴿يَلْصَلِحْ إِيْتِنَا﴾ و ﴿إِلَى أَلْهَدَى إِيْتِنَا﴾، فخفف لأن الكلمة قبل الهمز قامت مقام الواو والفاء في ﴿وَأْمُرْ﴾ و ﴿قَأْوَرًا﴾² انتهى. وتنزل³ الكلمة منزلة الواو والفاء هو معنى تنزيلها منزلة الجزء.

1- في (أ) و(ب): الوصل، ولا يصح إذ همزة الوصل متحركة لا ساكنة.

2- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة للفاسي: 1/ 356-357.

3- في (ب): وتنزل.

وقال أبو العباس المرادي: "ألحق بما توسط بالزوائد قوله تعالى: ﴿الَّذِي إِذْ يَأْمُرُ﴾ و﴿يَصْلَحُ بَيْنَنَا﴾ و﴿لِقَاءَنَا إِيَّتِي﴾ ففي ذلك الوجهان؛ التحقيق والتخفيف، وقد ذكر ذلك صاحب التيسير¹ ومكي² وابن غلبون³ وغيرهم، قال بعضهم: لأن الكلمة قبل الهمزة قامت مقام الواو والفاء في ﴿وَأْمُرُ﴾ و﴿فَأَوْزَا﴾"⁴ انتهى.

قلت: وقوله: "وقد⁵ ذكر ذلك صاحب التيسير" مخالف لقول أبي شامة: "إن صاحب التيسير ذكر ما كان من هذا القبيل في الهمز المتوسط حيث قال: تفرد حمزة بتسهيل الهمزة المتوسطة [ب/ 60] نحو: ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ و﴿يَا كُفُلُونَ﴾ و﴿الذِّيبُ﴾ وكذلك ﴿الَّذِي إِذْ يَأْمُرُ﴾ و﴿لِقَاءَنَا إِيَّتِي﴾ و﴿فِرْعَوْنَ إِيْتُونِي﴾ وشبهه"⁶ انتهى.

قلت: وهو كذلك في التيسير⁷.

وقال [أ/ 99] البرهان الجعبري رحمه الله تعالى: "﴿لِقَاءَنَا إِيَّتِي﴾ و﴿يَقُولُ إِذْ يَأْمُرُ﴾ من قبيل ما دخل عليه زائد كالجزء، باعتبار الابتداء والتقدير، وقد تنزل الحال مكانه منزلته، فأعطي حكمه، وليس على حد ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا﴾، ومن ثم خفف على

1- ذكره صاحب التيسير في الهمز المتوسط كما سينبه على ذلك الشارح.

2- الكشف لمكي: 1/ 96.

3- ينظر: التذكرة ص: 110.

4- شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 159.

5- في (ب): قد.

6- إبراز المعاني: ص: 157.

7- التيسير، ص: 39.

الأربعة الآخر وصلًا، وعلى الخمسة ابتداء، لوقوعه في محل الإجماع، نص عليه ابن غلبون ومكي¹ انتهى.

قال المصنف رحمه الله تعالى: "قوله: كالجزم، فحوى كلامه رضي الله عنه يدل على أن المراد بالزائد همزة الوصل، بدليل قوله بعد: وقد تنزل الحال، الذي هو ما قبل همزة الوصل، إذ بآخره يتوصل إلى الساكن، ولذا استغني عن همزة الوصل.

وفي جعلها كالجزم نظر؛ إذ هو جزء ثبتت به بنية الكلمة، كحروف المضارعة، وميم ﴿مُؤَجَّلًا﴾، فبهذا تكون همزته متوسطة حقيقة، ويدل لهذا تصوير همزة ياء في نحو: ﴿إِيذَن لِّي﴾ وواوا في نحو: ﴿وَوُتِمِس﴾ كما صورت في (إيمان)² و﴿مُؤْمِنٌ﴾، إلا أن يقال: جعلها كالجزم لما أن حذفت في الوصل.

وقوله: باعتبار الابتداء والتقدير، أي إنما خففت الهمزة لحمزة في هذه الأماكن لما دخل عليها من همزة الوصل باعتبار وجودها في الابتداء، وتقدير وجودها في الوصل الذي فقدت فيه، ولو لاحظ حالتها الراهنة في الوصل لم يكن فيه زائد، فضلا عن أن يكون جزءا أو غيره.

وقوله: وقد تنزل الحال، يعني ما وصلت به كلمة الهمزة، وقوله: فأعطي حكمه، أي كونه كالجزم من كلمة الهمزة [يتوصل]³ به للساكن⁴ انتهى.

1- كنز المعاني للجعبري: 2 / 500.

2- لفظ (الإيمان) مجردا عن الإضافة أو لام التعريف لا يوجد في القرآن.

3- هذه الكلمة ساقطة من في (أ) و(ب) وهي المناسبة لسياق الكلام.

4- لم أقف عليه.

وهو كلام حسن، وهو الذي نظمته هنا بلا شك، إلا أنه يجاب عن استشكله جعلها كالجزء، بأنه مبني على أن "كالجزء" هو الذي يصح إسقاطه، ولا تختل الكلمة دونه وليس كذلك، بل المراد بـ: "كالجزء" ما ليس من الأصول، وتختل الكلمة بإسقاطه، ولا شك في صدق ذلك على همزة الوصل.

وقوله: "على الأربعة"، أي المذاهب المذكورة قبل هذا في قوله: "ولحمزة في مطلق الهمز الحاصل في أول الكلمة خمسة مذاهب"¹.

وقوله: "الأخر" أي المتأخرة، والأولى الأواخر.

وقوله: "لوقوعه في محل الإجماع" هو اجتماع همزتين ثانيهما ساكنة فلا بد من إبدالها.

وقال صاحب النشر: "وأما الساكن المتوسط فينقسم إلى قسمين: [أ/ 101] متوسط بنفسه" فذكره، ثم قال²: "والمتوسط بغيره على قسمين:

متوسط بحرف قبله فتح نحو: ﴿بِقَاوًا﴾ و﴿وَاتُوا﴾ ولم يقع قبله ضم ولا كسر.

ومتوسط بكلمة، ويكون قبله ضم نحو: ﴿فَالُوا إِيْتِنَا﴾ و﴿أَلْمَلِكُ إِيْتُونِي بِهِ﴾، وكسر

نحو: ﴿إِلْدِي إِيْتُونِي﴾ و﴿وَلِلْأَرْضِ إِيْتِيَا﴾، أو فتح نحو: ﴿قَالَ إِيْتُونِي﴾.

وتخفيفه أن يبدل بحركة ما قبله؛ فإن كان قبله ضم أبدل واوا، أو كسر أبدل ياء، أو فتح أبدل ألفا.

وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه في ذلك، إلا ما شذ به ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة؛ كالمهدوي وابن شريح وابن الباذش من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله،

1- ينظر الكنز للجعبري: 496/2 - 497.

2- ثم قال: ساقطة من (ب).

وإجراء الوجهين في المتوسط بحرف لاتصاله، كأنهم أجروه مجرى المبتدأ، وهذا وهم منهم وخروج عن الصواب؛ وذلك أن هذه الهمزات، وإن كن أوائل الكلمات، فإنهن غير مبتدآت؛ لأنهن لا يمكن ثبوتهن سواكن إلا متصلات بما قبلهن، فلهذا حُكِمَ لهن بكونهن متوسطات، ألا ترى أن الهمزة في ﴿بَأْوَرًا﴾ و﴿وَأَمْرًا﴾ و﴿قَالَ أَيُّنُونِي﴾، كالدال في ﴿قَادَع﴾ والسين في ﴿قَاسَتَفِمَ﴾ والراء في ﴿إَرْجِع﴾ فكما أنه لا يقال: إن الدال والسين والراء في ذلك مبتدآت ولا جاريات مجرى المبتدآت، فكذلك هذه الهمزات وإن وقعن فاء من الفعل، إذ ليس كل فاء تكون مبتدأة أو جارية مجرى المبتدأة، [ب/ 61] ومما يوضح ذلك أن من كان مذهبه تخفيف الهمز الساكن المتوسط، غير حمزة، كأبي عمرو وأبي جعفر وورش فإنهم خففوا ذلك كله من غير خلاف عن أحد منهم، بل أجروه مجرى ﴿يُونِي﴾، و﴿يُومِسَ﴾، و﴿يَا لَمُونَ﴾، فأبدلوه من غير فرق بينه وبين غيره وذلك واضح والله أعلم¹ انتهى.

قلت: إلا أن ما نسبته لابن شريح وابن الباذش من تحقيق المتوسط بكلمة مخالف لما في الإقناع لابن الباذش حيث نقل الوجهين عن ابن شريح ونصه: "قال لي أبو الحسن بن شريح: إن سأل سائل عن الوقف على قوله تعالى: ﴿الْهُدَىٰ إِيْتِنَا﴾ ففيه جوابان على ما تقدم، أحدهما التحقيق، لأن الهمزة² في تقدير الابتداء، والآخر التسهيل بالبدل، لما ذكرناه من مضارعتها للمتوسط³ انتهى، وبسط المسألة قبل ذلك بسطا طويلا.

1 - النشر لابن الجزري: 2 / 1343-1346.

2 - في (ب): الهمز.

3 - الإقناع لابن الباذش: 453.

واعترض ابن الجزري عليه فيما نسب له لابن غلبون وابنه وأبي سهل¹ مبني على رجوعه إلى ﴿الْهَدَىٰ إِيْتِنَا﴾ ونحوه²، والمتبادر من كلام ابن الباذش أن ذلك راجع إلى كل متوسط بزائد [أ/ 101] من حروف المعاني ولولا الطول في عبارته لجلبناها والله أعلم.

وقوله: "فإن وصلت" البيت، يشير به إلى حكم رسمه، فذكر أنك إذا وصلت ما قبل كلمة الهمز بها فقد يوافق الرسم القياس، أي وقد يخالفه ويمنع، وذلك أن الهمزة كما سبق في كلام ابن الجزري تارة يضم ما قبلها نحو: ﴿الْمَلِكُ إِيْتُونِي﴾، وتارة يفتح نحو: ﴿قَالَ إِيْتُونِي﴾، وتارة يكسر، وهذا فيه قسمان: لأن الهمزة إما أن تصور بالواو نحو: ﴿الَّذِي إِيْتُونِي﴾ أو تصور بالياء نحو: ﴿لِلْأَرْضِ إِيْتِيَا﴾ ﴿أَنْ إِيْتِي﴾ ﴿السَّمَوَاتِ إِيْتُونِي﴾ فهذه أربعة أقسام؛ ففي القسم الرابع منها يتحد الرسم مع القياس حالة الوصل؛ لأن القياس بالياء وكذلك الرسم، وهمزة الوصل لا يتعلق بها رسم لزيادتها حالة الوصل فلا تقرأ باعتبار اتباع الرسم، وأما الأقسام الثلاثة فيخالف الرسم فيها القياس؛ لأنه في الأول بالواو والرسم بالياء³، وفي الثالث بالياء والرسم بالواو.

وأشار بقوله: "وإن بهمز بدأت كان فيه بد" إلى اتحادهما حالة الابتداء بهمز⁴ الوصل؛ لأن القياس بالياء، فيما عدا ﴿الَّذِي إِيْتُونِي﴾، وكذا الرسم، وفي ﴿الَّذِي إِيْتُونِي﴾ بالواو وكذلك الرسم.

وما نظمه في هذا البيت أودعه فيما كتبه على الجعبري؛ حيث قال الجعبري في شرح قوله:

1- قال محقق النشر: "تحرفت في النسخ الخمس إلى "وابن سهل" والتصويب من الإقناع"، ينظر الإقناع ص: 210.

2- ينظر: النشر 2/ 1346.

3- لم يذكر الشارح القسم الثاني، فلعله سقطت من في (أ) و(ب) العبارة الآتية: "وفي الثاني بالألف والرسم بالياء"، ولا يتم التقسيم إلا بها.

4- في (ب): بهمزة.

فَأَبْدَلُهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا
 البيت....

"وقد اتفق القياس والرسم هنا إلا في مصاحبة همزة الوصل؛ فإن الرسم سقط وصلاً لا تعذراً"² انتهى، فقال المصنف رحمه الله تعالى: "قد لا يتعذر نحو: ﴿أَنْ إِيْتِ﴾، وقد يتعذر نحو: ﴿يَقُولُ إِيْدَنْ لِّي﴾ فتأمله"³ انتهى، وهذا بلا شك هو الذي نظمته هنا.

وقوله: "وَك: أَلِذِي لِأَوْثَمِينَ" مبتدأ، و"الوجهان قد وردا فيه" جملة كبرى خبره، و"الإبدال" مفعول مقدم بقوله: "رد"، و"لا التحقيق" معطوف عليه بلا النافية المشتركة في الحكم دون المعنى، أي رد الإبدال دون التحقيق.

و"رد" فعل أمر يحتمل من ورد يرد، أو من أراد يريد، بمعنى قصد.

وقوله: "إِذْ هَمَزَ وَصَلَ كَجَزء" جملة اسمية أضيفت إليها "إِذْ" الظرفية التعليلية، و"عندما بدؤوا" ظرف يتعلق بكائن الذي يتعلق به الخبر، و"ما بدؤوا" في تأويل المصدر؛ أي عند بدئهم، ف"ما" مصدرية.

و"نَدُهُ" ضبطه المصنف بضم الدال فهو مبتدأ، والضمير المجرور عائد على البدء كما سبق، و"ما به الوصل" موصول مبتدأ واقع على الكلمة التي قبل الهمزة، و"به الوصل" [أ/ 102] صلته؛ والخبر محذوف دل عليه قوله: "أولاً كجزء"، والتقدير: وما به الوصل كائن كجزء، والجملة خبر عن المبتدأ الأول الذي هو "نَدُهُ"، والعائد محذوف؛ أي ما به الوصل فيه، والتقدير: وند البدء ما وقع الوصل به فيه هو أيضاً كجزء، ولولا ضبط المصنف لأعربنا "ونده" مجروراً بالعطف على المصدر المؤول من "ما بدؤوا"، "وما به الوصل" مبتدأ خبره محذوف كما سبق، والتقدير حينئذ: إِذْ هَمَزَ [ب/ 62] وصل كجزء

1- حرز الأمانى للشاطبي: ص 19، البيت: 236.

2- ينظر الكثر للجعبري: 2/ 500.

3- لم أقف عليه.

عند البدء، وعند ضده ما به الوصل كجزء، وهذا أقرب من إعراب المصنف، وقوله: "بلا فند" تتميم للبيت.

وقوله: "فإن وصلت" شرط، و"فقد يحظى الوفاق به" جواب الشرط، و"يحظى" كيرضى؛ هكذا ضبطه المصنف، وهو الصواب، قال في القاموس: "الحظوة بالضم والكسر، والحِظَّة كالعِدَّة: المكانة، والحظ من الرزق، وحظي كل واحد من الزوجين عند صاحبه يحظى كرضي"¹، واحتظى "فهى حظيته وإحدى حظاياه، وفي المثل: إِلَّا حَظِيَّةً فَلَا أَلِيَّةً"²، قال الأزهري: وهو من أمثال النساء تقول المرأة إن لم أحظ عند زوجي فلا آلو فيما يحظيني عنده بانتهائي إلى ما يهواه، ورجل حظي إذا كان ذا حظوة ومنزلة وقد حظي عند الأمير يحظى واحتظى بمعنى"³ انتهى.

فقوله: "فقد يحظى الوفاق به" أي فقد يكون الوفاق في حالة الوصل حظوة أي منزلة ومكانة، وذلك كناية عن صحته وجوازه.

وقوله: "وإن بهمز بدأت" شرط مقدم مجرور، وقوله: "كان فيه بد" هكذا في نسخة، وفي نسخة أخرى "فالوفاق جد" جواب الشرط، وجد في نسخة المصنف بالجيم ولم أجد هذه اللفظة في القاموس ولا في مختصر الصحاح، والذي في القاموس: "والجَدَا والجَدَوَى: المَطَرُ العامُّ، والعَطِيَّةُ، والجَادِي: طَالِبُ الجَدَوَى، كالمُجْتَدِي، وجَدَاهُ جَدَوًا واجْتَدَاهُ: سَأَلَهُ حَاجَةً"⁴ انتهى، وقال في مختصر الصحاح: "والجدا بالقصر والجدوى

1- القاموس: ص: 1275.

2- قال أبو عبيد: أصل هذا في المرأة تَصْلَفُ عند زوجها فيقال لها: إن أخطأتكِ الحُظوة فلا تألي أن تتودَّدي إليه. يضرب في الأمر بمُدارة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم، ينظر: مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: 518هـ)، 1/ 20.

3- مختار الصحاح: ص: 76.

4- القاموس: ص: 1269.

العطية، وجداه واجتداه طلب جدواه، وما يجدي عندك هذا أي ما يغني¹ انتهى، فكأنه استعمل جدي بمعنى غني أي فالوفاق غني عن البيان.

تنبيه:

قال صاحب النشر: "مسألة الذي ﴿اَوْتَمِسْ﴾ و﴿الْهَدَىٰ إِيْتِنَا﴾ و﴿وَرَعَوْنَ إِيْتُونِي﴾، فيه وجه واحد وهو إبدال الهمزة منه بحركة ما قبلها كما سبق.

وذكر فيه وجه ثان وهو التحقيق على ما ذهب إليه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة بناء منهم على [أن]² الهمز [أ/ 103] في ذلك مبتدأ، وقد سبق ضعفه.

وذكر فيه وجه ثالث وهو زيادة المد على حرف المد المبدل؛ استنبطه أبو شامة حيث قال: فإذا أُبدل هذا الهمز حرف مد وكان قبله من جنسه، وكان يحذف لأجل سكون الهمز، اتَّجَهَ وجهان:

أحدهما: عود الحرف المحذوف لزوال ما اقتضى حذفه، وهو الهمزة الساكنة فإن الجمع بين حرفي مد من جنس واحد ممكن بتطويل المد.

والوجه الثاني: حذفه لوجود الساكن.

قال: وهذان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي: "ويبدله" البيت³.

قال: وينبغي على الوجهين جواز الإمالة في قوله تعالى: ﴿الْهَدَىٰ إِيْتِنَا﴾ لحمزة ولورش أيضا، فإن أثبتنا الألف الأصلية أَمَلْنَا، وإن حذفناها فلا، ويلزم من الإمالة إمالة الألف المبدل؛ فالاختيار المنع⁴.

قلت: وفيما قاله نظر، ولو كان الوجهان هنا هما الوجهان¹ في قوله:

1- مختار الصحاح: ص: 55.

2- زيادة ساقطة من في (أ) و(ب) لا بد منها.

3- حرز الأماني للشاطبي: ص 20، البيت: 239.

4- ينظر: إبراز المعاني، ص: 157.

وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا²

.....

لزم أن يجيز هنا التوسط كما أجازته هناك؛ وحيث أن يكون في ﴿لِفَاءَنَا إِيَّتِ﴾ و﴿الذِّءِ
إِوْتَمَسَ﴾ ثلاثة أوجه؛ المد والتوسط والقصر، وفي ﴿أَلْهَدَى إِيَّتِنَا﴾ ثلاثة مع الفتح،
وثلاثة مع الإمالة، وواحد مع التحقيق، فيكون فيه سبعة.

ولا يصح منها سوى وجه واحد وهو البدل مع القصر والفتح؛ لأن حرف المد أولاً
حذف لالتقاء الساكنين قبل الوقف بالبدل، كما حذف في ﴿فَالُوا أَنَسَ﴾ و﴿فِي الْأَرْضِ﴾
و﴿إِذَا الْأَرْضُ﴾، فلا يجوز رده لعروض الوقف.

وأما قوله: إن هذين الوجهين هما المذكوران في قوله: "ويقصر أو يمضي"³ فليس
كذلك؛ لأن الوجهين المذكورين في البيت هما المد والقصر في نحو: ﴿يَشَاءُ﴾ و﴿السَّمَاءُ﴾
حالة الوقف بالبدل من باب:

وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُعَيَّرٍ

لا من أجل أن أحدهما كان محذوفاً في حالة أخرى⁵ انتهى كلام النشر مختصراً.

وهذا الذي رجحه جزم به ابن الباذش⁶ وابن شريح⁷ وأبو عبد الله الفاسي¹ والمرادي²
وغيرهم والله أعلم.

1- كذا في (أ) و(ب)، وفي النشر: "وإذا كان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي"، فجاء الكلام هنا على وفق
مذهب الكوفيين الذين يعتبرون ما يفصل به بين النعت والخبر عماداً، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 579.

2- حرز الأمانى للشاطبي: ص 20، البيت: 239.

3- حرز الأمانى للشاطبي، ص: 20، البيت: 239.

4- حرز الأمانى للشاطبي، ص: 17، البيت: 208.

5- ينظر: النشر لابن الجزري: 3/ 1474-1476.

6- ينظر: الإقناع، ص: 162.

7- ينظر: الكافي، لابن شريح: 1/ 275.

تنبيه آخر:

جميع ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من قوله: "وقال في الكنز" إلى آخر الباب تفصيل لما تضمنه [ب/ 63] البيتان قبله، وحاصل ذلك التفصيل أن ما توسط بزائد ينقسم إلى مختلف فيه ومتفق عليه؛ فالمختلف فيه ما كان كـ: ﴿حِينَئِذٍ﴾، ونحو: ﴿بَاتُوا﴾ ﴿وَأَمْرٌ﴾ ﴿وَالْهُدَىٰ إِيْتِنَا﴾، فلو جمعهما المصنف لكان أحسن، والمتفق عليه ما عدا ذلك. وفصله أيضا تفصيلا آخر، وهو أن ما توسط بزائد تارة كتب على مراد الفصل، [أ/ 104] وتارة على مراد الوصل، وتارة على احتمالهما. فالتفصيل الأول لبيان ما فيه وجهان مما فيه وجه واحد، والتفصيل الثاني لبيان ما يوافق الرسم فيه القياس وما لا يوافقه وما يحتمل ويحتمل والله أعلم.

1- اللآلئ الفريدة، للفاسي: 1/ 357.

2- شرح باب وقف حمزة وهشام علة الهمز للمراي، ص: 160.

[الهمز الساكن والمسكن للوقف طرفا]

ثم قال رحمه الله تعالى: "**باب الهمز الساكن والمسكن للوقف طرفا**"، هذا شروع منه رحمه الله تعالى في الكلام على الهمز الساكن، وهو ما كان سكونه أصليا؛ وسطا كان أو طرفا، وفيه ستة أقسام؛ لأن ما قبل الهمز يتحرك بالحركات الثلاث، والهمز في الوسط أو في الطرف، فهي ستة¹، وعلى الهمز المسكن للوقف، ولا يكون إلا في الطرف، ولا يكون سكونه إلا عارضا، ثم ما قبله إما متحرك بالحركات الثلاث، فتصير الأقسام تسعة، وإما أن يكون ما قبله ساكنا نحو: ﴿شَعْءٌ﴾ و﴿فُرْوَاءٌ﴾ ونحوهما، و﴿الْخَبَاءُ﴾ و﴿دِفْءٌ﴾، وهذا سيأتي في باب آخر، فكان من حقه أن يقول: والمسكن للوقف طرفا إذا تحرك ما قبله، كما قال أبو القاسم:

وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا²

فذكر أبو شامة³ والفاسي⁴ والجعبري⁵ والمرادي⁶ أنه احترز به عن هذا القسم.

أمثلة الساكن في الوسط: ﴿مَاتِيًّا﴾ و﴿مُؤْمِسٌ﴾ و﴿الذَّيْبُ﴾.

أمثلة الساكن في الطرف: ﴿أَفْرَأُ﴾ و﴿نَبِيٌّ﴾ و﴿وَيَهْيِيٌّ﴾، ولم تقع التي قبلها ضم في القرآن.

أمثلة المسكن في الطرف للوقف: ﴿بَدَأُ﴾ و﴿لَوْلُوْاْ﴾ و﴿إِمْرِيْ﴾.

ثم قال رحمه الله تعالى:

39. وَإِنْ يَكُنْ سَاكِنًا أَوْ جَا مُحَرَّكُهُ فِي طَرَفٍ كَد: يَشَأْ جِئْنَا امْرُؤًا وَزِدْ

1 - قسم الساكن في الطرف وما قبله مضموم لا يوجد في القرآن كما سينبه على ذلك في الأمثلة.

2 - حرز الأمانى للشاطبي: ص 19، البيت: 236.

3 - إبراز المعاني لأبي شامة: 167.

4 - اللآلئ الفريدة للفاسي: 1 / 339.

5 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 500.

6 - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 80.

40. ك: لَوْلُوْ أَبْدَلُواْ حَرْفًا يُنَاسِبُ مَا قَبْلَ وَذَا رَسْمُهُ اخْبُرُهُ فَيَتَّحِدُ

أي وإن يكن الهمز ساكنا، في الوسط أو في الطرف، أو جاء مُحَرَّك الهمز في الطرف وسكن للوقف، والساكن في الطرف نحو: ﴿يَشَاءُ﴾، وفي الوسط نحو: ﴿جِيئَنَا﴾، والمسكن في الطرف نحو: ﴿إِمْرُؤًا﴾.

وإنما قال: "وزد ك: لَوْلُوْ" ليكمل به أقسام الحركة الكائنة قبل الهمز الساكن؛ فالفتحة نحو: ﴿يَشَاءُ﴾، والكسرة نحو: ﴿جِيئَنَا﴾، والضممة نحو: ﴿لَوْلُوْ﴾. والزيادة المأمور بها بحسب الهمز الأول، وأما الثاني فيستغني عنه بـ ﴿إِمْرُؤًا﴾.

والحكم [أ/ 105] في هذه الأقسام هو ما أشار إليه بقوله: "أبدلوا حرفا يناسب ما قبل" أي أبدلوا الهمز من جنس حركة ما قبله، فإن كان قبله فتحة أُبدل ألفا نحو: ﴿مَاتِيَا﴾ و﴿يَشَاءُ﴾، أو ضمة أُبدل واوا نحو: ﴿مُؤْمِنٍ﴾ و﴿إِمْرُؤًا﴾، أو كسرة أُبدل ياء نحو: ﴿جِيئَنَا﴾ و﴿نَبِيٍّ﴾ و﴿إِمْرِيٍّ﴾.

قال أبو شامة رحمه الله تعالى: "وهذا قياس تخفيف الهمزات السواكن؛ إذ لا حركة لها فتجعل بين بين أو تنقل."

فإن قلت: لم أبدلت من حركة ما قبلها ولم تبدل من حركة ما بعدها؟ قلت: لأن حركة ما قبلها لازمة، وحركة ما بعدها غير لازمة؛ لأنها حركة إعراب، فأى حركة منها تعتبر؟ ولا ترجيح لواحدة على غيرها.

فإن قلت: من الممكن أن تعتبر كل حركة من موضعها. قلت: يلزم من ذلك أن تنقلب الهمزة مع الضم واوا، ومع الفتح ألفا، ومع الجرياء، فتختل بنية الكلمة في نحو: (رأس)؛ إذ تصير عين الكلمة في الرفع واوا، وفي النصب ألفا، وفي الكسرياء، وفي ذلك اختلال الألفاظ واختلاط الأبنية؛ أي لأن كلمة (رأس) في النصب تكون على وزن فَعَل، وفي الضم على وزن فَعُل، وفي الكسر على وزن فَعِل، وأيضا فاعتبار

الحرف بما قبله أقرب إلى قياس اللغة من اعتباره بما بعده، ألا تراهم التزموا فتح ما قبل الألف دون ما بعدها في نحو: قالوا وقائل؟¹ انتهى ملخصا.

قلت: ولأن حركة ما بعدها مفقودة من المتطرف وإنما توجد في المتوسط؛ بخلاف حركة ما قبلها فتوجد مطلقا.

وقال أبو عبد الله الفاسي: "فإن قيل: فلم لم تدبر من حركة ما بعدها مع أنها قريبة منها [ب/ 64] أيضا؟ قيل: هي وإن كانت قريبة فإن الأولى أشد قربا من حيث إن الحركة مقدرة بعد الحرف"² انتهى. أي فتكون الحركة الأولى لتقديرها بعد حرفها أقرب إلى الهمز من الحركة المتأخرة، لتقديرها بعد حرفها.

وقال أبو عبد الله المرادي بعده: "قلت هذا مذهب قوم، والظاهر أن الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده"³ انتهى.

قلت: قال بعض أئمة التحقيق: "اختلف النحويون في الحركة والحرف أيهما قبل الآخر أو لم يسبق أحدهما الآخر؟

فقال قوم: الحروف قبل الحركات، بدليل أن الحرف قد يسكن ويتحرك بعد، فالحركة ثانية، والأول قبل الثاني ضرورة، وبدليل أن الحرف يقوم بنفسه، ولا يضطر إلى حركة [أ/ 106]، والحركة مضطرة إلى الحرف، ألا ترى أن الألف لم تدخله الحركة، وليس ثم حركة دون حرف.

وقال آخرون: الحركات قبل الحروف، بدليل أن الحركات إذا أشبعت تولدت من الفتحة⁴ ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء.

1- إبراز المعاني لأبي شامة: 166-167.

2- اللآلئ الفريدة للفاسي: 1/ 338.

3- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 81.

4- في (ب): الحركات.

وقال آخرون: الحركات والحروف لم يسبق أحدهما الآخر، بل استعمالهما واحد كالجوهر والعرض.

وهذا القول يصح بالنظر إلى التلفظ بالحرف والحركة؛ فإنهما معا، لا يسبق أحدهما الآخر، والأول يصح بالنظر إلى التقدير والانفراد، ويقوى في القياس، والثاني ضعيف غاية¹، انتهى.

قلت: قوله: "إن الحرف قد يسكن ثم يحرك بالحركة ثانية"، إن أراد بها كل حركة فهذا لا يقتضيه الدليل، وإن أراد بها هذه الحركة الخاصة فهي ليست محل النزاع؛ لأن محله جنس الحركة لا هذه الحركة بخصوصها؛ ولأنه يعكس، فيقال: الحرف قد يحرك ثم يسكن بعد، فالحركة سابقة والحرف متأخر؛ وهذا ليس بصحيح فذلك أيضا غير صحيح. وقوله: "لأن الحرف يقوم بنفسه"، إن كان لأنه جوهر فهو غير صحيح؛ إذ الحرف عرض والعرض لا يقوم بنفسه، وإن كان لأنه قد لا يتحرك فهذا لا ينتج أن يكون كل حرف سابقا على حركته الذي هو المطلوب.

وقوله في دليل الثاني: "أن الحركات إذا أشبعت تولدت منها الحروف، فالحركات قبل الحروف"، إن أراد به كل حرف فالدليل لا يقتضيه، وإنما يقتضي خصوص حروف العلة، وإن أراد به خصوص حروف العلة فالنزاع ليس فيها بخصوصها، فالصواب هو القول الثاني كما قال المرادي².

وهذه المسألة يحتاج إليها المقرئ في باب الإمالة، وترقيق الراء، وتغليظ اللام³، فإنهم يبنون عليها أحكاما كثيرة في هذه الأبواب والله أعلم.

1 - ينظر: التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري، ص: 77.

2 - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 81.

3 - في (ب): اللامات.

وقوله: "وذا رسمه أخبره فيتحد": أي الإبدال السابق للقياس هو عين الرسم، فهما متحدان، فإنها في القياس تبدل من حركة ما قبلها، وفي الرسم ترسم من حركة ما قبلها، واختبار ذلك في الأمثلة السابقة لا يخفى.

وهذا الإبدال الذي ذكره المصنف هو مذهب جمهور العرب، وذهب بنو تميم إلى إبدال المتطرفة المسكنة من حركة نفسها لا من حركة ما قبلها، فنحو: ﴿إِنْ إِمْرُؤًا﴾ يبدله الحجازيون من حركة ما قبله واوا ساكنة، لا يجوز فيها روم ولا إشمام [أ/ 107]، ويبدله بنو تميم ومن وافقهم من حركة نفسه واوا متحركة، فتسكن للوقف، ويجوز رومها وإشمامها.

ولنذكر بعض الأمثلة على طريق البيان واقتداء بأئمة الفن؛ كأبي جعفر بن الباذش وأبي عبد الله الفاسي وأبي العباس المرادي والحافظ ابن الجزري رضي الله عنهم فنقول:

في قوله تعالى: ﴿إِنْ إِمْرُؤًا﴾ أربعة أوجه:

أحدها: إبدالها من حركة ما قبلها واوا ساكنة.

ثانيها: إبدالها من حركة نفسها واوا متحركة؛ فإن سُكنت للوقف اتحد مع الأول؛ وإن أُشِيرَ إلى إشمامها كان هو الوجه الثاني؛ أو إلى رومها كان هو الوجه الثالث.

والرابع تسهيلها بين بين على تقدير روم حركة الهمزة؛ فهذه أربعة أوجه.

والرسم يوافق القياس فيها كلها على ما سبق تحقيقه.

وتجري هذه الأربعة في ﴿أَلَلُّوْؤًا﴾ المرفوع.

وأما المجرور ففيه أربعة أوجه آخر:

أحدها: إبدالها من حركة ما قبلها [ب/ 65] على مذهب الحجازيين واوا ساكنة.

ثانيها: إبدالها واوا مكسورة على مذهب الأخفش، فإن وقفت بالسكون اتحد بالأول، وإن أشرت إلى الروم كان هو الثاني.

ثالثها: تسهيلها بينها وبين حركة نفسها؛ فتسهل بينها وبين الياء على مذهب سيبويه.
 رابعها: تسهيلها بينها وبين حركة ما قبلها؛ فتسهل بينها وبين الواو على الوجه المفضل.
 وإنما لم يجر هنا مذهب التميميين؛ لأنها لو أبدلت من حركة نفسها، وهي كسرة،
 لأبدلت ياء، وذلك يخالف المرسوم.

ويجوز في قوله تعالى: ﴿مِسْ شَطِيطٍ﴾ و﴿لِكُلِّ إِمْرٍ﴾ ثلاثة أوجه:
 أحدها: مذهب الحجازيين، ويوافق مذهب التميميين من غير روم.
 ثانيها: مذهب التميميين مع الإشارة إلى الروم.
 ثالثها: التسهيل بين بين، على روم حركة الهمز.

وفي قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ إِمْرًا سَوِيًّا﴾ و﴿بَدَأَ﴾ ونحوهما وجه واحد:
 وهو إبدالها ألفا.

وقيل يجوز روم الفتحة بتسهيلها بين بين وهو شاذ.
 وفي قوله تعالى: ﴿يُنشِئُ﴾ و﴿يُبْدِئُ﴾ ونحوهما خمسة أوجه:
 أحدها: مذهب الحجازيين.

ثانيها: مذهب الأخفش؛ فتبدل ياء مضمومة، فإن سكنت للوقف اتحد مع الأول، وإن
 أشير إلى الإشمام فهو الثاني، أو إلى الروم [أ/ 108] فهو الثالث.
 والرابع: تسهيلها بينها وبين حركة نفسها على مذهب سيبويه.
 والخامس: تسهيلها بينها وبين حركة ما قبلها على الوجه المفضل.

وأما قوله تعالى: ﴿يَغْبَوُا﴾ و﴿تَغْتَوُا﴾ و﴿أَلْمَلَوُا﴾ مما رسم واوا على غير قياس فصيح
 فسيأتي في ترجمته.

وقوله: "إن يكن" شرط، واسمها ضمير الهمز، "ساكننا" خبرها، وقوله: "أو جا
 محرکه" عطف على فعل الشرط، فهو مدخول لأداته، و"في طرف" يتعلق بـ: "جاء"،

وقوله: "أبدلوا" جواب الشرط، وما قبله اعتراض، و"حرفا" مفعول ثان، والأول محذوف؛ أي أبدلوا الهمزة حرفا، و"يناسب ما قبل" جملة في محل نصب نعت لحرف، و"وذا" مبتدأ اسم إشارة، و"رسمه" خبره، و"اخبره" بمعنى اختبره، والله أعلم.
ثم قال:

41. إِلَّا حُرُوفًا رَوَى الْغَازِي تَفَرَّدَهَا عَنِ الْقِيَاسِ فَتَابِعَ رَسْمَهَا الْفَرْدَ

42. هَيَّأَ يَهَيِّأُ مَعَ السَّيِّئِ وَجِئَ مَعَهُ بِمَا يُدَانِي لَكَ: مُسْتَهْزُونَ فِي مَدَدِ

43. وَإِنَّمَا رَسَمَ الْغَازِي بِهَا أَلْفًا كَرَاهَةً الْجَمْعِ وَالْحَذْفُ هُنَاكَ صَدِ

هذا مستثنى من اتحاد الرسم بالقياس المأخوذ من قوله: "وذا رسمه اخبره فيتحد"؛ أي إلا هذه الحروف التي رواها الغازي بن قيس؛ فإن قياسها بالياء، ورسمها بالألف، فلم يتحدا، فقوله: "تفردها عن القياس" يحتمل أمرين:

أحدهما: تفرد رسمها؛ أي مرسومها عن قياس الرسم الذي هو تصوير الساكنة بما يجانس حركة ما قبلها؛ لأن رسمها ألفا لا يناسب حركة ما قبلها التي هي الكسرة، فقد خرج رسمها عن قياس الرسم.

ثانيهما: تفرد رسمها؛ أي وقفها بالرسم عن وقفها بالقياس.

والأول أولى، بدليل نسبته إلى الغازي بن قيس؛ لأنه من أهل الرسم لا من أهل الوقف، وأيضا فإن المعنى الذي استفيد من الاستثناء بحمل الكلام على فائدة جديدة أولى.

وقوله: "فتابع رسمها الفرد" يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يريد به صحة نقل الغازي، ولذلك أمر باتباعه؛ ولو كان باطلا عنده لم يأمر به؛ ففيه تعريض برد إنكار أبي عمرو وأبي داود له¹.

ثانيهما: أن يريد صحة الوقف على [أ/ 109] هذه الكلمات بالألف على اتباع الرسم، ولذلك أمر باتباعه؛ إذ لو كان باطلا عنده ما أمر باتباعه، وهذا الثاني هو المتبادر من قوله: "وجيء معه بما يداني" أي وجيء مع الألف الذي هو رسمها بالفتحة التي تناسبه؛ إذ لو أبقيت الكسرة قبله لأدى إلى وقوع الألف إثر كسرة، وذلك يؤدي إلى قلبها ياء فيخالف المرسوم؛ إذ لو أراد الوجه الأول [ب/ 66] لم يحتج إلى هذا؛ لأن صحة نقل الغازي لا تتوقف على المجيء بالفتحة قبل الألف كما لا يخفى، وهذا الوجه المتبادر مخالف لما في النشر على ما يأتي.

وقوله: "ك: مُسْتَهْزُونَ" شَبَّهَ به ما قبله في الإتيان مع كل منهما بالحركة المناسبة، وإزالة الكسرة التي لا تناسب؛ ففي: ﴿يَهَيَّأُ﴾ مثلاً تُزال الكسرة ويؤتى بالفتحة المناسبة، وفي ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ يعني على لغة حذف الهمز، كما سبق ويأتي، يُزال الكسر من الزاي الذي لا يناسب الواو، ويؤتى بالضم المناسب.

ويحتمل أن يكون المصنف أشار إشارة خفية إلى هذا المعنى بقوله: "في مدد" أي ﴿يَهَيَّأُ﴾ وبابه ك: ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ في مدد، والمدد في اللغة هو الزيادة، وإشباع الفتحة حتى يتولد عنها ألف، والضممة حتى يتولد عنها واو نوع من أنواع الزيادة؛ فزيادة الألف تكون عن الفتحة لا عن الكسرة، وزيادة الواو تكون عن الضمة لا عن الكسرة، فيكون التقدير: وجيء مع الألف بالفتحة المناسبة له كما تجيء مع واو ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ بالضممة المناسبة له.

ويحتمل أن يريد بقوله: "في مدد" أن هذا الحكم ليس مقصوراً على ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ بل هو مع أمثلة كثيرة نحو: (مَالِئُونَ) و(خَطِئُونَ) و(مُتَكَبِّرُونَ) وغير ذلك مما سيأتي؛ فيكون "في مدد" حالاً من ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾؛ أي حالة كون ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ في أمثلة كثيرة، أي معها.

هذا ما انقذ لي في معنى هذا التشبيه، والمتبادر منه بحسب الظاهر أن الألف صورة الهمز في ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ كما هي صورته في ﴿يَهْيَأُ﴾ وبابه، وإنما لم أحمله على هذا الظاهر لوجهين:

أحدهما: أني لم أقف على من حكى كون الألف صورة ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ مع تعرضهم له بالخصوص، وقولهم: كان قياس همزه أن يصوِّروا واوا، لكنه حذف لاجتماع المثليين، أو على لغة من حذف الهمز فيه.

قال صاحب النشر: [أ/ 110] "وخرج من الهمز المتوسط المتحرك بعد متحرك أصل مطرد، وهو ما وقع بعد الهمزة فيه واو أو ياء، فلم ترسم في ذلك صورة، وذلك نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ و﴿الصَّبِئُونَ﴾ و﴿مَالِئُونَ﴾ و﴿لِيُطْمِئِنُوا﴾ و﴿بِرْءُوسِكُمْ﴾"، إلى أن قال: "إما لاجتماع المثليين على القاعدة المألوفة، أو على لغة من يسقط الهمزة رأسا والله أعلم"¹ انتهى، فلم يذكر فيه التصوير بالألف مع قوله أنه خرج عن القياس.

وقال أبو داود في التنزيل: "و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بواو واحدة من غير صورة للهمزة، واجتمعت على ذلك المصاحف، وكل ما كان مثله نحو: ﴿قُلِ اسْتَهِزْءُوا﴾ و﴿الْخَطِئُونَ﴾ و﴿مُتَكِبُونَ﴾ و﴿بِمَالِئُونَ﴾ و﴿وَالصَّبِئُونَ﴾ على قراءة من همز و﴿أَنْبِئُونِي﴾ و﴿لِيُطْمِئِنُوا﴾ و﴿لِيُؤَاطِئُوا﴾ و﴿فَادْرَءُوا﴾ و﴿وَلَا يَكُودُهُ﴾ و﴿مُبَرَّءُونَ﴾ و﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ و﴿وَلَا يَطَّئُونَ﴾ و﴿يَكُوسَا﴾ وشبهه أينما أتى"² انتهى.

فقوله: "من غير صورة للهمزة" نفى عام لكل صورة، أي صورة كانت، ثم أكد بقوله: " واجتمعت على ذلك المصاحف" قطعاً لتشوف الخاطر إلى خلاف في المسألة.

1 - النشر لابن الجزري: 1415 / 3

2 - مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 96 / 2.

وقال في محل آخر: "وكذلك لا ترسم المفتوحة إذا وقع بعدها ألف، ولا المكسورة إذا وقع بعدها ياء، ولا المضمومة إذا وقع بعدها واو"، إلى أن قال: "والمضمومة نحو: ﴿يَكُونُ﴾ و﴿يَكُونُ﴾ و﴿مُبَرَّءُونَ﴾ وشبهه لثلا يجتمع واوان¹ انتهى.

ثانيهما: أنه لو كان مراد المصنف رحمه الله تعالى تصوير ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بالألف لآخره إلى باب الهمز المتحرك بعد حركة؛ إذ هذا باب الهمز الساكن والمسكن، فأَيُّ وجه لذكر ذلك هنا؟ والله أعلم.

وقوله: "وإنما رسم الغازي بها ألفا" كلام مصروف عن ظاهره؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم هم الذين رسموا بها ألفا، والغازي ناقل، فحقيقة الكلام وإنما رسم من نقل عنه الغازي بها ألفا كراهة الجمع بين المثليين، وهما الياء الأولى المشددة والياء التي هي صورة.

وقوله: "والحذف هناك صد" أي ضعيف، يعني أنهم إنما صوروها ألفا ولم يحذفوها؛ لأن الحذف يؤدي إلى الإجحاف؛ لأن الياء الأولى مشددة [ب/ 67]، وكل مشدد فقد حذف منه حرف، فإذا حذفت الياء الثانية حصل الإجحاف.

وأشار بهذا إلى قول صاحب النشر: "وكتب ﴿وَهَيَّ لَنَا﴾ و﴿وَيَهَيَّ لَكُمْ﴾، في بعض المصاحف بجعل صورة الهمز ألفا؛ من أجل اجتماع المثليين، إذ لو حذفت لحصل الإجحاف من أجل أن الياء [أ/ 111] قبلها مشددة، نص على تصويرها ألفا فيهما وفي ﴿وَمَكَّرَ السَّيِّئُ﴾ و﴿الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾ الغازي بن قيس، وقد أنكر الحافظ أبو عمرو كتابة ذلك بالألف، وقال: إنه خلاف الإجماع، وقال السخاوي: إن ذلك لم يقله أبو عمرو عن يمين، بل عن غلبة ظن وعدم اطلاع، ثم قال: وقد رأيت هذه المواضع في المصحف

الشامي، كما ذكره الغازي بن قيس. قلت: وكذلك رأيته أنا فيه¹ انتهى كلام الحافظ في النشر.

قلت: وكذلك أنكر أبو داود على أبي حاتم ونصه في التنزيل: "وكتبوا ﴿وَهَيَّ لَنَا﴾ بياعين وكذلك ﴿وَيَهَيَّ﴾ مثل ﴿نَبَّيَّ عِبَادِي﴾ المذكور في سورة الحجر، ومثل ﴿السَّيِّ﴾ في فاطر، وحكى أبو حاتم السجستاني أن في بعض المصاحف ﴿وَهَيَّ لَنَا﴾ و﴿وَيَهَيَّ لَكُمْ﴾ بألف صورة للهمزة الساكنة، وذلك خلاف الإجماع، والذي قدمته هو الصحيح² انتهى. وقال صاحب النشر في مسائله: "مسألة الوقف على ﴿هَيَّ﴾ و﴿وَيَهَيَّ﴾ و﴿وَمَكَرَ السَّيِّ﴾ بوجه واحد على التخفيف القياسي، وهو إبدال الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وحكي فيه وجه ثان وهو الوقف بألف على التخفيف الرسمي كما تقدم، ولا يجوز. ووجه ثالث في ﴿هَيَّ﴾ و﴿وَيَهَيَّ﴾ و﴿نَبَّيَّ﴾ و﴿إِفْرَأُ﴾ و﴿بَشَأُ﴾ وهو التحقيق لما تقدم من العلة لأبي عمرو، ولا يصح. ووجه رابع وهو حذف حرف المد المبدل من الهمزة لأجل الجزم، كما ذكره صاحب الروضة ولا يجوز³ انتهى. فرده للوقف بألف يخالف قول المصنف: "فتابع رسمها" على الاحتمال المتبادر كما سبق.

1- النشر لابن الجزري: 3/ 1496-1497.

2- مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 3/ 802-803.

3- النشر لابن الجزري: 3/ 1464-1465.

وقوله: "إلا حروفا" منصوبا على الاستثناء، و"روى الغازي تفردا عن القياس" جملة في موضع الصفة لحروف، و"تابع" أمر، "رسمها" مفعوله، و"الفرد" ضبطه المصنف هنا بفتح الفاء وكسر الراء، وقد سبق الكلام عليه في قوله: "من جوهره الفرد".

"هَيَّا يَهَيَّا مَعَ السَّيِّئِ" بدل من "حروفا"، و"جئ معه" إلخ، سبق ما يغني عن إعرابه.

"وإنما رسم الغازي" فعل وفاعل، "وإنما" للحصر، و"ألفا" مفعول، و"كراهة الجمع" مفعول لأجله؛ أي ما رسم الغازي بها ألفا إلا لأجل كراهة الجمع بين صورتين، و"الحذف" مبتدأ، و"صد" خبره، و"هناك" يتعلق به، و"صَدِّ" فسرّه المصنف فيما يأتي في قوله: "أيا حذفت صد" بضعيف، وقال [أ/ 112] في القاموس: "الصدي العطش، صدي كفرح، صدى فهو صد وصاد وصديان وهي صدي وصادية"¹ انتهى، وقال في مختصر الصحاح: "الصدي ذكر البوم، والصدي أيضا الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها، وقد أصدى الجبل، والتصدية التصفيق، وتصدى له تعرض، وهو الذي يستشرفه ناظرا إليه، قلت: وقيل أصله تصدد من الصدد وهو القرب، فقلبت إحدى الدالات ياء كما قالوا: تقضى وتظنى، من تقضض وتظنن، والصدي أيضا العطش، وقد صدي بالكسر صدى، فهو صد وصاد و صديان وامرأة صديا"² انتهى. فالصدي على هذا بمعنى العطشان، وتفسير المصنف له بالضعيف أخذ باللازم؛ لأن العطشان يلزمه الضعف والله أعلم.

ثم قال:

44. **مِنْ نَّبَائِي الْيَاءِ سَكُنْ صُورَةَ وَإِذَا تَزِدُّهُ فَهُوَ كَغَيْرِ جَاءٍ فِي عَدِّ**

الكلام في قوله تعالى: ﴿مِنْ نَّبَائِي الْمُرْسَلِينَ﴾ في مقامين:

1- القاموس المحيط: 1/ 1302.

2- مختار الصحاح: 174.

أحدهما في تصويره:

وقد اختلفوا في ذلك؛ فذهب أبو عمرو وأبو داود¹ ومن تبعهما إلى أن الألف هي الصورة والياء زائدة، وحجتهم أن الهمز فيه متطرف، فيصور من حركة ما قبله التي هي الفتحة مثل قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَفَرٍّ﴾ و﴿عِى النَّبِىِّ الْعَظِيمِ﴾.

وذهب الحافظ في النشر إلى أن الياء [ب/ 67] هي الصورة والألف زائدة، واحتج على ذلك بثلاثة أمور:

أحدها: أنه كما زيدت الألف في ﴿تَفْتَوُا﴾ ونحوه وصورت الواو، فكذلك تكون الألف في ﴿مِى نَبِىٍّ﴾ زائدة والياء صورة، والجامع أن كلا منهما قياسه أن يصور ألفا لتطرفه فلما زادوها في الأول حكما بزيادتها في الثاني.

ثانيها: أنه كما زيدت الألف في ﴿لِشَاءٍ﴾ في الكهف ولم تزد الياء؛ فكذلك تكون الياء في ﴿مِى نَبِىٍّ﴾ غير زائدة والألف هي الزائدة بل زيادة الألف هنا أولى.

ثالثها: أنه كما زيدت الألف في ﴿مِائَةٍ﴾ للفرق بينه وبين (منه) وفي ﴿يَأْيُسُ﴾ المضارع للفرق بينه وبين ﴿يَيْسُ﴾ الماضي، فكذا تكون الألف في ﴿مِى نَبِىٍّ﴾ زائدة للفرق بينه وبين ﴿نَبِىٍّ﴾²، انتهى ملخصا.

قلت: يجاب عن الأول بالفرق، وهو وقوع الواو قبل الألف في ﴿تَفْتَوُا﴾، فاستحقت أن تكون صورة؛ إذ الهمزة لا بد لها من صورة، وتقدم الواو مع احتياج الهمزة للتصوير أوجب كون الواو صورة، ولا كذلك الياء في ﴿مِى نَبِىٍّ﴾؛ فإن حاجة الهمزة إلى التصوير اندفعت [أ/ 113] بتقدم الألف فهي الصورة.

1- في (أ) و(ب): "وأبو العباس"، والصواب ما أثبتته؛ لأنه نص فيما بعد على تسميتهما بالشيخين.

2- ينظر النشر لابن الجزري: 3/ 1413.

وعن الثاني بأن الألف في ﴿لِشَاءٍ﴾ لا داعي لكونها صورة، فحكمنا بزيادة¹، ولا كذلك الألف في ﴿مِسْ نَبَائٍ﴾؛ فإن القياس يقتضي كونها صورة، فكيف تقاس على ما لا يقتضي القياس كونه صورة؟

وعن الثالث بأن الزائد إنما يحكم بزيادته لمخالفة القياس، ثم إذا ثبتت زيادته عللت بالفرق أو بتقوية الهمز أو بغير ذلك مما هو مذكور عند أربابه، أما إذا كان الحرف لا يخالف القياس فكيف يحكم بزيادته فضلاً عن أن تعلل الزيادة بالفرق أو بغيره؟ فالصواب والله أعلم ما عليه الشيخان ومن تبعهما.

المقام الثاني في حكم الوقف عليه:

ويجوز فيه الوقف بإبدال همزته ألفاً على لغة الحجازيين، سواء كانت الألف هي الصورة أو الياء، وبإبدالها ياء على لغة التميميين إذا كانت الياء هي الصورة وهي ياء مكسورة، فيجوز تسكينها للوقف ويجوز رومها مع التسهيل بين بين²، فهذه أربعة أوجه. ورسم الألف يوافق القياس الأول، ورسم الياء يوافق الثلاثة الأخيرة.

وقال أبو جعفر بن الباذش رحمه الله تعالى: "ومن ذلك ﴿مِسْ نَبَائٍ﴾ لِمُرْسَلِيٍّ ذكر أبو عمرو أن من أخذ في ﴿تَفْتَوُاْ﴾³ بالإبدال واواً أبدل في ﴿نَبَائٍ﴾ الألف ياء"، قال أبو جعفر: "الوجه الأخذ فيه بالبدل ألفاً على موجب التخفيف، فأما وقوعه في المصحف بالألف والياء فعلى أنه أثبت للهمزة صورتين، فالألف صورتها على التحقيق، والياء صورتها على التخفيف ليستفاد بذلك معرفة جواز القراءة بهما"⁴ انتهى.

1- في (أ) و(ب): "زيادة"، بدون ضمير ولا يستقيم بها المعنى. والظاهر: بزيادتها.

2- الوجه الثالث غير ظاهر في عبارة الشارح وهو إبدالها ياء مكسورة مع الروم.

3- في (أ) و(ب): يتفيؤا، وما أثبتته من الإقناع.

4- الإقناع لابن الباذش، ص: 220.

وأما ما ذكره شيخ الجماعة سيدي عبد الرحمن بن القاضي رضي الله عنه من الوقف عليه بياء ساكنة قبلها ألف ممدودة على اتباع الرسم¹، فيمكن أن يتماشى على ما قاله ابن الباذش من كون الألف والياء صورتين، وليس أحدهما زائد²، وقد ذكره غير ابن الباذش أيضا.

فإن قلت: تصوير الألف يناسب التحقيق الذي يكون حالة الوصل، وتصوير الياء يناسب التخفيف الذي يكون حالة الوقف، فتكون الألف زائدة حالة الوقف، والياء زائدة حالة الوصل؛ فلا تمكن قراءتهما³ معا، ويتأيد بزيادة همزة الوصل في حالة دون حالة.

قلت: التحقيق يجوز وقفا كما يجوز وصلا، فلا تكون الألف زائدة في الوقف، والتخفيف يجوز في حالة الوصل عند ابن القعقاع على ما نقله أبو عبد الله محمد بن عبد الجليل [أ/ 114] التنسي⁴، فلا تكون الياء باعتباره زائدة في حالة الوصل، ويلزم من ذلك أن كلا منهما لا يوصف بزيادة في حالتي الوصل والوقف، وكل ما ليس بزائد فإنه يتبع الرسم في قراءته، فبهذا ينتعش هذا الوجه وإن لم أره منصوصا والله أعلم.

فقوله: "مِنْ نَبَاٍ يَ سَكْنُ صَوْرَةٍ" يحتمل أن يريد بتسكين الياء إذا كانت صورة: أنه يوقف عليها بالسكون مع جواز غيره وهو الوقف بالروم؛ [ب/ 69] أي روم حركة الياء، أو روم حركة الهمزة، حيث يوقف بالتسهيل بين بين. أو لا يوقف بالياء أصلا؛ بل بقلب الهمزة ألفا من جنس حركة ما قبلها، فيكون أمر ك بوجه واحد من الأربعة السابقة مع جواز الثلاثة الباقية.

1 - مقالة الأئمة الأعلام، لابن القاضي، ص: 156.

2 - كذا في (أ) و(ب)، والموافق للقواعد: "زائدا" بالنصب لأنه خبر ليس.

3 - في (ب): قراءتها.

4 - ينظر: الطراز في شرح ضبط الخراز، للتنسي، ص: 377.

ويحتمل أن يكون الأمر بالتسكين على سبيل الوجوب بالنسبة إلى إبدالها ألفاً، أي فلا يجوز الإبدال لأنه يخالف الرسم بناء على مذهب الداني وابن شريح ومكي أن القياس الراجح إذا خالف الرسم لا يجوز، فيكون إنما منع من إبدالها ألفاً، وأما رومها بقسميه فلم يمنع منه.

ويحتمل أنه أوجب تسكين الياء، ومنع من إبدالها ألفاً [و]¹ من الروم بقسميه، أما إبدالها ألفاً فلما سبق²، وأما رومها فإنما منع منه بناء على قول الجعبري والمرادي أن الياء لا تقبل إلا الفتحة، والضم والكسر ثقلان عليها فلا تتحرك بهما³، فلا ترام؛ إذ لا حركة لها حينئذ إلا الفتحة، وهو هنا منتف، وأما رومها بالتسهيل ففيه خلاف فلعله مر هنا⁴ على منعه، والأظهر هو الاحتمال الأول والله أعلم.

وقوله: "مِنْ نَبَائِي" يتعلق بـ: "سكن"، و"الياء" مفعول به، و"صورة" حال من الياء، والتقدير: سكن الياء من "نَبَائِي" حال كونها صورة للهمز والألف قبلها زائدة. وقوله: "وإذا" ظرف تضمن معنى الشرط، و"تزده" مجزوم بـ: "إذا" ضرورة، كقول الشاعر:

وَإِذَا تُصِبُّكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ⁵

والضمير المنصوب عائد على الياء، وذكره لأن الحرف يجوز تذكيره وتأنثه، أي وإن تكن الياء زائدة والألف صورة فهو، أي (مِنْ نَبَائِي لِمُرْسَلِينَ)، "كغير"⁶، من صفة هذا الغير

1 - زيادة لا بد منها ليستقيم المعنى.

2 - أي لمخالفته الرسم.

3 - ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز، ص: 164.

4 - كذا رسمت في (أ) و(ب) وهو تصحيف.

5 - ينظر مغني اللبيب لابن هشام: 128، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: 2/ 180.

6 - في (ب): كغيره.

أنه جاء "في عدد"؛ أي جاء متعددا نحو: ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَفَرٍّ﴾¹ ﴿يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَاِ الْعَظِيمِ﴾² ﴿إِلَى الْمَلَا مِنْ بَنِي إِسْرَآءِيلَ﴾³.

قال صاحب النشر: "وأما ما رسم منه بغير ياء نحو: ﴿عَنِ النَّبَاِ الْعَظِيمِ﴾، فليس فيه سوى وجهين: إبدالها ألفا على القياس، والروم بتسهيل بين بين، ولا يجوز إبدالها ياء على مذهب [أ/ 115] التميميين لمخالفة الرسم والرواية، إلا أن أبا القاسم الهذلي أجاز في ﴿مَلَجَا﴾ الياء، فقال فيه بياء مكسورة للكسرة.

قلت: وقياس ذلك غيره، ولا يصح، والله أعلم"⁴ انتهى.

ثم قال رحمه الله:

45. وَبَيْنَ بَيْنَ قِيَاسِ الْهَمْزِ فِي مَلَا مَعَ الضَّمِيرِ فَقُلْ بِهِ وَلَا تَكِدْ

46. وَالرَّسْمُ ذَاكَ إِذَا أَلْيَا صُورَةً كُتِبَتْ وَإِنْ تَكَ الزَّيْدَ فَاْمَنْعَهُ بِهِ وَدُدْ

إنما ذكر ﴿مَلَايَهُ﴾ في المسكن طرفا مع أنها متوسطة نظرا إلى تصويرها ألفا عند من قال به؛ فإن الضمير حينئذ في [حكم]⁵ الانفصال، والهمزة متطرفة، فصورت من حركة ما قبلها لا من حركة نفسها.

وقد اختلفوا في هذه المسألة فذهب الشيخان؛ أبو عمرو⁶ وأبوداود⁷، وابن القاسم الشاطبي¹ ومن تبعهم إلى أن الألف هي الصورة والياء زائدة.

1- سورة الأنعام: 67.

2- سورة النبأ: 1-2.

3- سورة البقرة: 244.

4- النشر لابن الجزري: 3/ 1468.

5- فراغ في النسخة، وما أثبتته هو المناسب للسياق.

6- ينظر المقنع للداني: 72.

7- مختصر التبيين، 2/ 369.

وذهب ابن الجزري إلى عكسه؛ ففضى بزيادة الألف وكون الياء هي الصورة حيث قال: "والعجب من الداني والشاطبي ومن قلدهما كيف قطعوا بزيادة الياء في ﴿مَلَايَهُ﴾ و﴿مَلَايَهُمْ﴾؛ فقال الداني في مقنعه: وفي مصاحف أهل العراق وغيرها و﴿مَلَايَهُ﴾ و﴿مَلَايَهُمْ﴾ حيث وقع بزيادة ياء بعد الهمزة، قال: وكذلك رسمها الغازي بن قيس، قال السخاوي: وكذلك رأيته في مصحف الشامي. قلت: وكذلك في سائر المصاحف ولكنها غير زائدة، بل هي صورة الهمزة وإنما الزائد الألف² انتهى.

ورجح قوم ما ذكره ابن الجزري بأن ما اتصل به ضمير حكمه التوسط، بدليل ﴿نَفَرَوْهُ﴾ و﴿يَكَلُّوْكُمْ﴾، إذ لا قائل بتصويرها ألفا فيهما.

وأجاب أبو عبد الله محمد بن عبد الجليل التنسي رحمه الله تعالى: "بأن إجراء ما اتصل به ضمير مجرى المتوسط حقيقة إنما هو في الأكثر لا دائما، ألا ترى أنهم حذفوا الصورة في ﴿أُولِيَاءَ﴾ المضاف رفعا وجرا، [ب/ 70] وفي ﴿جَزَّؤُهُ﴾ في يوسف³ مع كونهما مضافين إلى ضمير، وإنما ذلك نظرا إلى الأصل قبل الإضافة؛ إذ هو طرف حينئذ، وشأن الطرف مما بعد الألف ألا يصور، فلا يبعد حينئذ ما قاله القدماء نظرا إلى الأصل قبل الإضافة والله أعلم⁴ انتهى.

قلت: وهو حسن يسقط به تعجب صاحب النشر، وأما ما أجاب به بعضهم من أن زيادة الياء بين الهمزة والضمير تُصَيِّرُ الضمير منفصلا والهمز متطرفا فلذا صور ألفا، [أ/ 116] فلا يخفى ما فيه؛ لأن المخالف لا يسلم زيادة الياء، فهذا الجواب مصادرة عن المطلوب؛ لأنه جعل الدعوى دليلا وذلك لا يستقيم.

1 - ينظر: عقيلة أتراب القصائد، للشاطبي، ص: 20.

2 - النشر لابن الجزري: 3 / 1419.

3 - بناء على مذهب حذف الواو فيها، ينظر: المقنع، ص: 37.

4 - ينظر: الطراز، ص: 320-323.

ثم رأيت أبا عمرو في المقنع: "ورأيت في مصحف أهل المدينة والعراق وغيرها ﴿مَلَايَهُ﴾ و﴿مَلَايَهُمْ﴾ في جميع القرآن بالياء بعد الهمزة"، إلى أن قال: "فيجوز أن تكون الياء في ذلك هي الزائدة والألف قبلها هي الهمزة، ويجوز أن تكون الألف هي الزائدة بياناً للهمزة والياء هي الهمزة"¹ انتهى.

وقد نقله اللبيب في شرح العقيلة²، وحينئذ فقله: "والعجب من الداني والشاطبي ومن قلدهما كيف قطعوا" إلى آخره غير صحيح، بل جوزوا الوجهين كما رأيت عن المقنع الذي هو متبوع الجميع والله أعلم.

فإذا فهمت هذا فقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن الوقف عليها بالقياس يكون بين بين؛ سواء كانت الألف صورة أو لا، وأما بالرسم فيتحد مع القياس إذا كانت الياء صورة؛ لأن قياسها كالياء ورسمها بالياء، فهما متحدان على ما سبق تحقيقه، ويمنع إذا كانت الألف صورة؛ لأن قياسها كالياء والرسم بالألف فلا يوافقها ويمنع للإلباس.

و"بين بين" مبتدأ، خبره³ "قياس الهمز"، ويجوز العكس، وقوله: "مع الضمير" حال من "الهمز"، و"في ملأ" حال أخرى، وربما يستفاد من جره ب: "في" التحرز عن المنصوب نحو: ﴿وَمَلَأَهُ زِينَةً﴾، واحترز بكونه "مع الضمير" من نحو: ﴿إِلَى الْمَلَأِ﴾، فقياسه بالألف كرسمه.

وقوله: "ولا تكذ" مضارع كاده يكيده كيذا، وفي القاموس: "الكيد والخبث"⁴ ويقال منه: كاد يكيّد كباع يبيع، وفي الخطاب كدت تكيد كبعت تبيع، فإن جزم قيل: لم تكذ بحذف العين، فإن وقع في القافية كسرت داله وذلك واضح، وفي مختصر الصحاح:

1 - المقنع، ص: 37.

2 - الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة للبيب: 466 - 470.

3 - في (ب): وخبره.

4 - في القاموس: "المكر"، وهي ساقطة من المخطوط، ينظر القاموس: 1 / 316.

"الكيد المكر، وبابه باع، ومكيدة أيضا بكسر الكاف"¹ انتهى، أي فقل بين بين ولا ترغ عنه فتقع في المكر والخديعة.

و"الرسم" مبتدأ، "ذاك" خبره، والإشارة ل: "بين بين"، "إذا" ظرف تضمن معنى الشرط، و"اليا" نائب عن الفاعل، قصر للضرورة بفعل محذوف؛ أي إذا كتبت الياء، "كتبت" المذكور تفسير له، وجوز الأخفش دخول "إذا" على الجملة الاسمية؛ "فاليا" مبتدأ، و"كتبت" خبره، و"صورة" حال من "اليا"، "وإن تك" فعل مضارع ناقص، واسمها عائد على "اليا"، و"الزید" خبره، والمفعول في "امنعه" عائد على "الرسم"، والمجرور في "به" [117 /] عائد على ﴿مَلَأِيْهٖ﴾، "وذذ" أمر من ذاد يذود إذا طرد، ومنه تذودان أي تطردان.

ثم قال رحمه الله:

47. وَكُلَّمَا حَذَفُوا مِنْ صُورَةِ أَلْفٍ مِثْلُ إِمْتَلَأَتْ وَفِي أَدْرَأْتُمْ الشُّرْدِ

48. قَدْ مَنَعَ الرَّسْمَ فِيهِ جِهْبَذٌ عَلَمٌ وَرَأَيْتُهُ فِي الْعُلُومِ رَأْيٌ مُجْتَهِدِ

يعني أن² كل كلمة حذفت فيها صورة همزتها الساكنة فإن الوقف عليها باعتبار اتباع الرسم يمنع عند الحافظ ابن الجزري، وهو المراد بالجهبذ العلم الذي رأيه في العلوم رأي المجتهدين.

والهمزة المحذوفة الصورة تنقسم إلى ما حذف لاجتماع الصورتين، وذلك نحو: ﴿رِئْيَا﴾ في المكسور ما قبلها، [ب/ 71] و﴿تُثْوِي﴾ في المضموم ما قبلها، وإلى ما حذف لمجرد الاختصار، وإليهما أشار في مورد الظمان في قوله:

وَالْحَذْفُ فِي الرِّئْيَاوِي أَدْرَأْتُمْ وَالْخُلْفُ فِي إِمْتَلَأَتْ وَأَظْمَأَنْتُمْ¹

1- مختار الصحاح: 276.

2- أن: ساقطة من (ب).

ثم ذكر فيما حذف لاجتماع الصورتين ﴿رِئْيَا﴾ و﴿تُؤَيَّ﴾².

وقال في النشر: "فمما خرج من الهمز الساكن اللازم المفتوح ما قبله ﴿قَادَارُتُمْ فِيهَا﴾ في سورة البقرة؛ حذفت صورة الهمز منه، ولو صُوِّرَتْ لكانت ألفاً، وكذلك حذفت الألف التي قبلها بعد الدال، وإنما حذفنا اختصاراً أو تخفيفاً، أو أنهما لو كتبا لاجتمعت الأمثال؛ فإن الألف التي بعد الفاء ثابتة بغير خلاف تنبيهها عليها لأنها ساقطة في اللفظ، بخلاف الأخيرتين فإنهما وإن حذفنا رسماً فإن موضعهما معلوم؛ إذ لا يمكن النطق بالكلمة إلا بهما.

قال بعض أئمتنا: في حذفهما تنبيه على أن اتباع الخط ليس بواجب، ولو قرأ القارئ بالإثبات في موضع الحذف، وبالحذف في موضع الإثبات لجاز إذا كان ذلك مروياً. وكذلك حذفت الصورة من ﴿إِمْتَلَأَتْ﴾ في أكثر المصاحف تخفيفاً، وكذلك في ﴿إِسْتَجِرَّةً﴾ و﴿إِسْتَجَرْتَ﴾ فيما ذكره أبو داود في التنزيل، وكذلك ﴿يَسْتَخِرُونَ﴾ في الغيبة والخطاب، واستثنى بعضهم حرف الأعراف³ انتهى.

قلت: وقال أبو داود في قوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁴ الآية، "في هذه الآية من الهجاء ﴿أَخْطَأْنَا﴾؛ كتب بألف ثابتة صورة للهمزة الساكنة، ورسمها الغازي بغير ألف، وكذلك ﴿أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾، ولم نروه عن غيره، والكاتب مخير في إثبات الألف فيهما وحذفهما، وإلى إثبات الألف أميل موافقة للمصاحف المرسومة فيها ذلك، كذلك لأنها [أ/ 118] من باب الهمز لا من باب الياء⁵ انتهى.

1- مورد الظمان، البيت: 309.

2- ينظر: مورد الظمان، البيت: 333.

3- النشر لابن الجزري: 3/ 1398-1399.

4- سورة البقرة: 285.

5- مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 2/ 324.

قلت: ومن جملة ما يدخل هنا أفعال الاستئذان نحو: ﴿يَسْتَأْذِنُونَكَ﴾ ﴿يَسْتَأْذِنُوكَ﴾، ونحو: ﴿وَلَا مُسْتَنَسِينَ﴾.

والمنع الذي نقله عن ابن الجزري هو ما ذكر في قوله: "ومن ذلك مسألة ﴿قَادَرَأْتُمْ﴾ فيه وجه واحد وهو إبدال الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها، وذكر وجه ثان وهو حذف هذه الألف اتباعا للرسم، وليس بإثبات الألف التي قبل الراء نظر؛ لأنها غير متعلقة بالهمزة، وذكر الحذف أيضا في ﴿إِمْتَلَأَتْ﴾ و﴿إِسْتَجَرْتَ﴾ و﴿يَسْتَخِرُونَ﴾ من أجل الرسم، وليس ذلك بصحيح ولا جائز في واحد منهن، فإن الألف في ذلك إنما حذفت اختصارا للعلم بها؛ كحذفها في ﴿الصَّالِحَاتِ﴾ و﴿الصَّالِحِينَ﴾ وغير ذلك مما لو قرئ به لم يجز لفساد المعنى.

ولقد أحسن من قال: إن حذف الألف من ذلك تنبيه على أن اتباع الخط ليس بواجب - يعني على حدثه - بل ولا جائز، ولا بد من الركنين الآخرين وهما العربية وصحة الرواية، وقد فقدا في ذلك فامتنع جوازه¹ انتهى.

وقوله: "وكلما حذفوا" البيت، هو مثل قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا﴾ الآية، و﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ﴾ ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ و﴿كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ و﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا﴾ الآية، و"كل" في ذلك قالوا منصوبة على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى، مثل: "قالوا" في الآية الأولى، وجاءتها الظرفية من جهة "ما"، فإنها محتملة لوجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً مصدرياً، والجملة بعدها صلة فلا محل لها، والأصل: كل وقت رزق، ثم عبر عن معنى المصدر ب: "ما" والفعل؛ ثم أنبأ عن الزمان الذي هو وقت، كما أنيب عنه المصدر الصريح في: جئتكم خفوق النجم، أي وقت خفوقه.

وثانيهما: [ب/ 72] أن تكون اسما نكرة بمعنى وقت، فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة في محل جر على أنها صفة، فتحتاج إلى عائد؛ أي كل وقت رزقوا فيه. ولهذا الوجه مبعد وهو ادعاء حذف عائد الصفة مع كونهم لم يصرحوا به أبدا في هذا التركيب، وللأول مقرب وهو أن "ما" المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى جملتين؛ إحداهما مرتبة على الأخرى.

وتقدير البيت على الأول: منع الرسم جهذ علم في كل وقت [أ/ 119] حذف صورة الهمزة الساكنة، وعلى الثاني: في كل وقت حذفوا فيه صورة الهمزة الساكنة. وجملة "حذفوا" على الأول لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول الحرفي، وعلى الثاني هي في محل جر على أنها صفة لـ: "ما" التي هي بمعنى وقت. و"من صورة" يتعلق بـ: "حذفوا"، و"ألف" بدل من "صورة" وهي منونة، وأما حد تنوينها كما رأيته في نسخة المصنف فلا وجه له، والبيت لم يتزن بدونه.

و"مثل أمثلاث" خبر، المبتدأ محذوف؛ أي: وذلك، "في أدركتم" في نسخته بـ: "في" الجارة؛ فهو معطوف على "مثل"، أي: وذلك في قوله: "ادركتم".

و"الشرد" بضمين، كذا ضبطه، جمع شرود، وقد سبق الكلام عليه، وأراد بـ: "الشرد" اليهود؛ أي شردوا عن الفعل وهو ذبح البقرة، لقوله تعالى ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

و"الجهيد" بكسر الجيم والباء وإعجام الذال النقاد الخبير، قاله في القاموس¹، و"العلم" بفتح العين واللام بمعنى الجبل، أي في الشهرة و"رأيه في العلوم" مبتدأ، "رأي مجتهد" خبره.

فائدة:

ما ذكره الحافظ عن بعض الأشياخ من عدم وجوب اتباع الخط، المتبادر منه جواز مخالفته في الكتابة، وإن كان الحافظ حمله على جواز المخالفة في القراءة فليس فيه حصر. وقد قال إمام أهل الحق والتحقيق، وسلطان علماء الإسلام القاضي أبو بكر الباقلاني رضي الله عنه¹ بجواز مخالفة الكتابة، وأطال في ذلك جدا، ولننقل كلامه وإن كان فيه طول للتحقيق الذي اشتمل عليه، قال رضي الله عنه في كتاب الانتصار الذي لم يؤلف في الإسلام مثله ما نصه: "ومما يسوغ في تأويل قول عثمان: أرى فيه لحنا ستقيمه العرب بألستها، هو أن المقصود منه ما وجد فيه من حذف الكاتب واختصاره في مواضع، وزيادة أحرف في مواضع أخرى، وأن الكاتب لو كان كتبه على مخرج اللفظ وصورته لكان أحق وأولى وأقطع للشبهة عن من ليس الكلام باللسان طبعاً له. وقوله: ستقيمه العرب بألستها، معناه أنها لا تلتفت إلى المرسوم المكتوب الذي وضع للدلالة فقط، وإنما تتكلم به على مخرج اللفظ وصورته، فمن هذه الأحرف كتبهم ﴿الصَّلَاةُ﴾ و﴿الْحَيَاةُ﴾ و﴿الزَّكَاةُ﴾ بالواو [أ/ 120] على غير مخرج اللفظ ومطابقته، وكذلك ﴿إِسْمَاعِيلَ﴾ و﴿إِسْحَاقَ﴾ و﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ و﴿الرَّحْمَنَ﴾ و﴿يَمْلِكُ﴾ مما حذفوا فيه الألف على غير مخرج اللفظ، وكذلك زادوا الألف في نحو: قالوا وكفروا وكانوا وأمثال ذلك، والألف غير ثابتة في اللفظ، فرأى عثمان رضوان الله عليه أن كتب هذه الكلمات على مخرج اللفظ أولى وأحق، وأن من تلاها على ما كتبت به كان لاحناً مخطئاً، غير أنه علم وغيره من الصحابة أن العرب لا تتلوها على مطابقة الرسم، فلذلك قال: وستقيمه العرب.

ومما يدل على صحة هذا التأويل ما رواه أبو عبيد عن حجاج عن هارون بن موسى عن الزبير بن خريت عن عكرمة قال: "لما [ب/ 73] كتبت المصاحف عرضت على عثمان رضي الله عنه فوجد فيها لحناً فقال: لا تغيروه فإن العرب ستقيمه، لو كان الكاتب من

1- أبو بكر محمد بن الطيب ابن الباقلاني، سيف السنة ولسان الأمة، له عدة مؤلفات منها: المجالسات المنشورة، كشف الأسرار، الانتصار للقرآن، ت: 403هـ، ينظر: ترتيب المدارك: 4 / 585-602، والسير للذهبي: 17 / 190 وما بعدها.

ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف، وقصد بذلك، والله أعلم، [أن ثقيفا]¹ كانت أبصر بالهجاء وأشد تمكنا بالكتابة على مخارج الألفاظ وأعلم من غيرها بذلك، وأن هذيلًا تستعمل الهمز كثيرا في كلامها وتظهره وتأتي به مبينا، والهمز إذا ظهر وبان في لفظ المملي سمعه الكاتب وصوره على مخرج اللفظ، وكان القارئ بعد ذلك بالخيار إن شاء لين الهمز وأسقطه على لغة قريش، أو حققه على لغة هذيل، ولو لم يكن التأويل ما ذكرنا لم يكن لذكر ثقيف وهذيل معنى، فثبت أن اللحن الذي أراده عثمان هو ما وقع من الكاتب من ترك مراعاة اللفظ، وإنما لم يغيره، وأمرهم أن لا يغيروه، لأنه رأى ذلك قد اتسع وكثر في المصحف كثرة يطول تتبعها، ويحتاج معها إلى إبطال النسخ التي رفعت إليه واستئناف غيرها، وفي ذلك صعوبة ومشقة عظيمة، وقد علم أن ذلك يصعب على النفر الذين عينهم لكتابة المصاحف، لأنهم لم يعتادوا الكتابة إلا بذلك الوجه، وأن أيديهم لا تجري على غيره، أو خاف نفورهم لما فيه من الطعن عليهم في كتابتهم والقدر فيما رسموه، فأمضاه على ما فيه لعلهم بأن العرب لا تنطق به على ما رسم أبدا.

فإن قيل: على هذا الجواب فقد صرتم إلى أنه وقع في خط المصحف ورسمه خطأ وما ليس بصواب، وما كان غيره أولى منه، وأن القوم [أ/ 121] أجازوا ذلك وأمضوه وسوغوه، وذلك إجماع منهم على خطأ، وإقرار لما ليس بصواب.

قلنا: لا يلزم ما قلتم؛ لأن الله تعالى إنما فرض على الأمة الوصية في القرآن وألفاظه فلا يزيدون حرفا ولا ينقصونه، ولا يقدمونه ولا يؤخرونه، ويتلونه على نحو ما تلي عليهم، وأما الكتابة فلم يفرض الله فيها على الأمة شيئا؛ إذ لم يأخذ على كتّاب القرآن وخطاط المصاحف رسما بعينه دون غيره أوجه عليهم وحظر ما عداه؛ إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف، وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه أن رسم القرآن وخطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا في نص السنة ما يوجب

1 - زيادة من كتاب الانتصار.

ذلك ويدل عليه، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رسمه بأي وجه سهل، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر برسمه ولم يعين لهم وجهاً معيناً ولا نهى أحداً عن كتابته.

ولذلك اختلفت خطوط المصاحف؛ فمنهم من كان يكتب الكلمة على مطابقة مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص لعلمه بأن ذلك اصطلاح، وأن الناس لا يخفى عليهم الحال، ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تعوج الألفات، وأن يكتب أيضاً على غير هذه الوجوه، وساغ أن يكتب الكاتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتبه بالهجاء والخطوط المحدثه، وجاز أن يكتب بين ذلك.

وإذا كانت خطوط المصاحف وكثير من حروفها مختلفة متغايرة الصورة، وأن الناس قد أجازوا ذلك كله، وأجازوا أن يكتبها كل واحد منهم بما هو عادته، وما هو أسهل وأشهر وأولى من غير تأثيم ولا تناكر، علم أنه لم يؤخذ على الناس في ذلك حد محدود مخصوص كما أخذ عليهم في القراءة والأداء، والسبب في ذلك أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز، فكل رسم دال على الكلمة، مفيد لوجه قراءتها، تجب صحته وتصويب [ب/ 74] الكاتب به على أي صورة كان.

وبالجملة فكل من ادعى أنه يجب على الناس لزوم رسم مخصوص، وجب عليه أن يقيم [أ/ 121] الحجة على دعواه وأنى له بذلك¹، انتهى كلامه رضي الله عنه ملخصاً.

وإلى هذا الكتاب يشير أبو القاسم الشاطبي رحمه الله تعالى في العقيلة حيث يقول:

لِلّهِ دُرُّ الَّذِي تَأْلَفُ مُعْجَزُهُ وَالْإِنْتِصَارُ لَهُ قَدْ أَوْضَحَا الْغُرَرَا²

1- الانتصار للقرآن للباقلاني: 2/ 544 - 549.

2- عقيلة أتراب القصائد للشاطبي: ص 2، البيت: 20.

والمعجز تأليف أيضا للباقلاني¹، قال فيه أبو بكر بن العربي ما ألف في الإسلام مثله². قلت: ومما يؤيد ما قال القاضي رحمه الله تعالى أن ما حذف أو زيد في مرسوم المصحف لم ينقل تواترا بل آحادا، وبعد نقله آحادا وقع فيه الاضطراب بين النقلة، والاضطراب في عدد المحسوس المرئي المحصور بين الدفتين مستحيل في نفس الأمر؛ فأحد الفريقين غير مطابق له، ولم يتعين، فكما أن في إلقاء القولين معا مخالفة لما في المصحف، فكذلك في الأخذ بهما معا مخالفة لما في المصحف.

هذا أبو عمرو الداني إمام الفن حكى الخلاف في حذف ألف ﴿ءَايَتٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾، فروى نافع حذفه عن مصاحف أهل المدينة³، وروى أبو عبيد إثباته عن مصحف عثمان⁴، فجاء بعده تلميذه أبو داود إمام وقته فحكى إجماع المصاحف على حذف الألف، وهذه عبارته في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ﴾⁵ الآية، قال: "فيها من الهجاء ﴿ءَايَتٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾ كتبوه بالتاء بغير ألف بينها وبين الياء بإجماع من المصاحف"⁶ انتهى.

وحكى أبو عمرو أيضا في المقنع الخلاف في ﴿فُرَّءَانَا﴾ في يوسف والزخرف وعبارته: "وكذلك حذفت الألف بعد الهمزة في قوله تعالى ﴿فُرَّءَانَا﴾ في مكانين؛ في يوسف ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فُرَّءَانَا﴾، وفي الزخرف ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ فُرَّءَانَا عَرَبِيًّا﴾، ورأيت أنا هذين

1- قال اللبيب في الدرة الصقيلة: أما المعجز فرأيته بدمشق، وهو كتاب كبير ضخمة مشتمل على إيضاح إعجاز القرآن بما امتاز به من غرابة نظم، ينظر الدرة الصقيلة، ص: 188.

2- لم أقف على كلامه.

3- المقنع للداني: 64.

4- المقنع للداني: 62.

5- سورة يوسف: 6.

6- مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 3 / 707.

الموضوعين في مصاحف أهل العراق وغيرها بالألف¹ انتهى، ومع ذلك فحكى أبو داود الحذف من غير خلاف².

هذا إلى ما زاده أبو داود على أبي عمرو مما لا يحصى كثرة، وما زاده أبو عمرو على أبي داود أيضاً، مع أن كلا منهما تصدى لبيان المرسوم على الوجه المعتمد عليه، وأما إذا نظرنا إلى ما زاده أبو إسحاق التجيبي³ عليهما والبلنسي⁴ وأبو العاصي في الكشف فقد اتسع الحذف، وليس الخلاف الذي بين هؤلاء كالخلاف الذي بين نافع وأبي عبيد؛ فإن نافعاً يروي عن مصحف أهل المدينة ولا يروي [أ/ 123] عن مصحف عثمان لأنه لم يظفر به، وأبو عبيد يروي عن مصحف عثمان، فخلافهما لم يتحد موضوعه بخلاف هؤلاء، وتحقيق هذه المسألة يخرجنا عن غرض الكتاب والله أعلم.

ثم قال رحمه الله تعالى:

49. **ثَوِيَّ وَرَعِيَا وَرِعِيَا أَظْهَرُوا بَدَلًا لَدَى الْقِيَاسِ اعْتَبَارَ الْأَصْلِ وَالسَّنَدِ**

50. **وَقِيلَ بَلْ أَبْدَلُوا وَأَذْغَمُوهُ لَهُ وَذَا الْمُوَافِقُ وَقَفَ الرَّسْمُ فَاتَّيَدَ**

51. **لَكِنَّ رُءِيَا ضَعِيفُ الْقَلْبِ فِي بَدَلٍ وَمَنْ يُخَفِّفْ لِرَّسْمٍ يَاهُمَا فَرَدَ**

الكلام على هذه الكلمات الثلاث في مقامين:

الأول في كيفية رسمها في المصحف:

قال في النشر في ﴿رَعِيَا﴾ بكسر الراء: "فمما خرج من الهمز الساكن اللازم في المكسور ما قبله ﴿وَرَعِيَا﴾ في سورة مريم، حذفت صورة همزتها وكتبت بياء واحدة، قيل: اكتفاء

1- المقنع للداني: 40-41.

2- مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 705-706.

3- له كتاب التبيان، وهو مفقود.

4- له نظم اسمه: المنصف، وهو من مصادر الخراز.

بكسرة الراء، والصواب أن ذلك كراهة اجتماع المثليين؛ لأنها لو صورت لكانت ياء، فحذفت لذلك كما حذفت في ﴿يُحْيِي﴾ و﴿يَسْتَحْيِي﴾ ونحو ذلك لاجتماع المثليين¹ انتهى.

وقال في المحكم مستدلاً على أن المحذوف هو صورة الهمزة: "لأنها إذا سهلت في ذلك لزم إبدالها ياء ساكنة لأجل كسرة الراء التي قبلها [ب/ 75] ثم تدغم في الياء التي بعدها للتماثل، وعلى هذا لا تصور أيضاً"² انتهى.

وقال في النشر في ﴿تُؤَوِّعُ﴾ و﴿رُءْيَا﴾ بضم الراء ما نصه: "﴿تُؤَوِّعُ﴾ إِيَّكَ و﴿تُؤَوِّعُ﴾ حذفت صورة همزته؛ لأنها لو صورت لكانت واوا، فيجتمع المثلاث أيضاً كما حذفت في ﴿دَاوُدَ﴾ و﴿وُدْرِي﴾ و﴿يَسْتَوُونَ﴾، وكذلك حذفت في ﴿رُءْيَا﴾ و﴿الرُّءْيَا﴾ و﴿رُءْيِي﴾ في جميع القرآن، فلم يكتب لها أيضاً صورة؛ لأنها لو صورت في ذلك لكانت واوا، والواو في الخط القديم الذي كتبت به المصاحف العثمانية قريبة الشكل بالراء، فحذفت لذلك، ويحتمل أن تكون كتبت على قراءة الإدغام، أو لتشمل القراءتين تحقيقاً وتقديراً، وهو الأحسن"³ انتهى.

والوجه الثاني، وهو كتبها على قراءة الإدغام، هو معنى قول الجعبري: "وجه حذفها، أي الواو في ﴿الرُّءْيَا﴾، رسمها على أحد التخفيفين، لأنها إذا أبدلت واوا صارت من باب "لِي"، وفيها وجهان؛ الإظهار والإدغام كقراءة يزيد⁴ باب ﴿الرُّءْيَا﴾، والصورة تتبع التخفيف فتذهب حيث يذهب"¹ انتهى.

1- النشر لابن الجزري: 3/ 1396.

2- المحكم، ص: 167.

3- النشر: 3/ 1397.

4- أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، أحد القراء العشرة، قرأ القرآن، على مولاة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وفاقاً، قرأ أيضاً على أبي هريرة وابن عباس - رضي الله عنهم، عن قراءتهم على أبي بن كعب، وصلى بابن

ومراده بالتخفيفين الإبدال مع الإظهار ومع الإدغام، ومراده بأحدهما هو الإدغام، لأن الهمز إنما يحذف [أ/ 124] فيه لا في الإظهار، فكأنه يقول: ووجه حذفها رسمها على وجه الإدغام.

ومراده بـ: "باب لي" كل كلمة اجتمع فيها واو وياء، وكانت الواو ساكنة، لأن أصل لي لَوِي من لَوِيَتْ، ومثّل في شرح الشاطبية بـ: "باب طي"²، وهما واحد؛ لأن أصله طَوِي من طَوِيَتْ.

وقوله: "وفيها وجهان" الضمير عائد على ﴿الرَّءْيَا﴾ لا على لي؛ لأن إدغامه واجب، وإنما لم يجب في ﴿الرَّءْيَا﴾ لعروض الواو إذ أصلها همز.

وقراءة يزيد المشار إليها هي الإدغام كما أوضحه في شرح الشاطبية³.

وقوله: "فتذهب" أي الصورة "حيث يذهب" أي الهمز في التخفيف.

وبالجملة فكلامه هنا في شرح الشاطبية أوضح من كلامه في شرح العقيلة والله أعلم.

المقام الثاني في كيفية الوقف على هذه الكلمات:

وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: الإظهار بعد الإبدال، وإليه أشار بقوله: "تَوِي ورءيا أظهروا بدلا"، ثم علله بقوله: "اعتبار الأصل والسند"؛ أي وجه الإظهار اعتبار الأصل الذي هو الهمز، فيكون الحرف المبدل منها عارضا والعارض لا يعتد به فلا يدغم، واعتبارا بالسند؛ فإن الأكثر على الإظهار، فيكون أقوى سندا من الإدغام.

عمر وحدث عن أبي هريرة وابن عباس، وهو قليل الحديث، تصدى لإقراء القرآن دهرا، اختلفوا في تاريخ وفاته، قيل سنة 130، وقيل غيرها. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: 40-42، وغاية النهاية لابن الجزري: 2/ 382-384.

1- جميلة أرباب المراصد للجعبري: 2/ 220.

2- ينظر كنز المعاني للجعبري: 2/ 517.

3- ينظر كنز المعاني للجعبري: 2/ 517.

ثانيها: الإدغام بعد الإبدال، وإليه أشار بقوله: "وقيل بل أبدلوا وأدغموه له" ثم وجهه بقوله: "وذا الموافق وقف الرسم"؛ أي أن الوقف بالإدغام يوافق المرسوم في خط المصحف.

فإن قلت: لم يقل المصنف ما ذكرت، وإنما قال: يوافق وقف الرسم، وفرق بين قولنا: يوافق وقف الرسم، وبين قولنا: يوافق الرسم؛ فإن الأول يفيد أن الوقف بالإدغام قياس وافق الوقف بالرسم، فهما وقفان ووافق أحدهما الآخر، والثاني يفيد أن القياس المذكور وافق رسم المصحف ونقشه فهما وقف ورسم لا وقفان.

قلت: وقف القياس يوافق وقف الرسم، ووقف الرسم يوافق الرسم، فينتج أن وقف القياس يوافق الرسم، فلا فرق بين العبارتين، مع أن العبارة التي شرحنا بها هي التي في كلام الأئمة كما سترى ذلك، وكأن المصنف لما خالف عبارة الأئمة وخشي أن يتوهم أن ذلك يترتب عليه شيء أمر بالالتئاد والتأني حتى يعلم أن مآلهما واحد.

ثم أشار إلى تضعيف هذا القول في (رُءيا) المضموم [ب/ 76] الرءاء، فقال: "لكن [أ/ 125] رُءيا ضعيف القلب في بدل"، وإنما ضعفوه لأن الهمز فيه يقلب واوا، فيجتمع مع الياء التي بعده، فلم يجتمع فيه ياءان كما في (رُءيَا) ولا واوان كما في (تُؤَوِّعْ)، فلم يجتمع فيه مثلاً، فيحتاج الإدغام إلى قلب الواو ياء، فيؤدي إلى كثرة العمل والله أعلم.

ثالثها: حذف الهمزة والوقف بياء مخففة، وإليه أشار بقوله: "ومن يخفف لرسم ياهما فرد"، وهذا القول ذكره أبو عبد الله الفاسي والجعبري والمرادي، واستقبحه صاحب النشر، وهذه نصوصهم في هذه الأقوال الثلاثة.

قال أبو عبد الله الفاسي: "إذا وقفت على (رُءيَا) أبدلت من الهمز ياء على ما تقدم من قاعدتها، ولك بعد ذلك: الإظهار نظراً إلى الهمز الذي هو أصلها وفيه مخالفة الرسم، والإدغام نظراً إلى اللفظ وفيه موافقة الرسم، ولك أن تقف بحذف الهمزة، فتقول: (ريا)

على الوجه المذكور في اتباع الرسم؛ لأن الهمزة فيه ليست لها صورة، وكأن الأصل أن يرسم بيايين لكن حذفت إحداهما كراهية لاجتماع صورتين في الخط، قال المهدوي رحمه الله: وقد جاء عن حمزة أنه¹ كان إذا رأى الكلمة يتغير معناها أو يقع فيها اللبس مع التخفيف حقق ولم يخفف، قال: فعلى هذا يجب أن يكون ﴿رُيَا﴾ و﴿مُوصَدَّة﴾، وما أشبه ذلك بالتحقيق. ثم قال: وقد أخذ علينا شيوخنا في ذلك كله بالتحقيق على الأصول المتقدمة، قلت: وهو مذهب أئمتنا وطريق مشايخنا، وهو المشهور عن حمزة.

وأما ﴿الرُّيَا﴾ و﴿رُيَاك﴾ و﴿رُيَاي﴾ فإن الوقف عليها بإبدال الهمزة واوا، وفي ذلك مخالفة الرسم، لأنها مرسومة بغير واو، وكان القياس الواو، لكنها جاءت على غير القياس، ولم يقرأ فيها إلا بالإظهار نظراً إلى أصلها من الهمز.

وأخذ بالإدغام في ﴿رُيَا﴾ في أحد الوجهين؛ لقوة داعي المثلين إليه، ولا يبعد ذلك في باب ﴿الرُّيَا﴾ لأن من العرب من يفعله، وربما حكاه بعضهم عن حمزة، ولم يقرأ فيه إلا بالإظهار.

ولك أن تقف بحذف الهمزة على وجه اتباع الرسم فتقول: (الرُّيَا) و(رُيَاك) و(رُيَاي)"² انتهى.

فذكر في ﴿رُيَا﴾ أربعة أقوال³، وفي ﴿رُيَا﴾ ثلاثة⁴.

وقد سبق له في شرح قوله:

وَرُيَاً عَلَى إِظْهَارِهِ وَادِّغَامِهِ

1- هنا نهاية النسخة (ب).

2- اللآلئ الفريدة للفاسي: 1 / 362-363.

3- وهي: الإبدال مع الإظهار والإدغام، والحذف والتحقيق.

4- وهي الإبدال مع الإظهار والإدغام، والحذف.

5- حرز الأمانى للشاطبي: ص 20، البيت: 243.

أَن حَكَمَ ﴿تُثْوِيَّ﴾ و﴿تُثْوِيهِ﴾ حَكَمُ ﴿رِئْيَا﴾¹.

وتبعه على حكاية هذه الأقوال المرادي ناظما لها في أبيات على عادته².

وقال الجعبري: "إذا أبدل حمزة [أ/ 126] ﴿أَثَلثَا وَرِئْيَا﴾ بمريم اجتمع مثلان والأول منهما ساكن، فله وجهان كما في التيسير، وبهما قال طاهر بن غلبون وأبوه؛ الإدغام وبه قطع أبو العز لاجتماع المثلين لفظا وللرسم، والإظهار وبه قطع أبو علي اعتبارا بأصل الهمز وخوف لبس المعنى كما تقدم، يعني في قوله: "ورءيا بترك الهمز يشبه الامتلا"³، وقال ابن شريح: الإظهار أحسن، وعليه العمل للعروض والمد، قلت: فيلزمه ﴿خَطِيئَةً﴾، وقال يلزمه ﴿تُثْوِيَّ﴾ وهو ثقیل، قلت: أخف، وعنه التخفيف لأجله". ثم ذكر أن ﴿تُثْوِيَّ﴾ مثل ﴿وَرِئْيَا﴾ وإن سكت عنه في الشاطبية؛ لأنه في التيسير جمعهما في حكم واحد، وكأن الشاطبي نبه بذكر ﴿رِئْيَا﴾ على ﴿تُثْوِيَّ﴾؛ لأن اجتماع المثلين موجود فيهما، ثم قال: "ومن هذا النحو لفظ ﴿الرَّئْيَا﴾، لأنه بعد البدل يجتمع فيها واو وياء أولهما ساكن، فيجوز الوجهان. قال أبو العلاء: أنت فيها مخير، وضعف ابن شريح الإدغام لكثرة التغيير، وقال مكّي: ما علمت أن أحدا من القراء أدغمه لما يلزم من كسر الراء. قلت: قد أدغمه يزيد مطلقا، وحمزة في وقفه في وجه بلا كسر، وبه قرأ يزيد، ولم يجب ك: "طي" للعروض، ولم يذكرها، فمذهبهما الإظهار ولو قال:

وَرِئْيَا وَرِئْيَا تُثْوِي أَظْهَرَ وَأَدْغَمَ وَضَمُّ كَأَنِّيهِمْ عَلَى الْكُسْرِ فُضِّلَا

لأجاد"⁴ انتهى.

1 - ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: 1/ 348.

2 - ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 186.

3 - حرز الأماني للشاطبي: ص 18، البيت: 219.

4 - ينظر كنز المعاني للجعبري: 2/ 516-517.

وَألف التثنية في قوله: "ولم يذكرها" عائد على الداني والشاطبي في ﴿الرَّءْيَا﴾ للإظهار، أي ولا يجوز الإدغام عندهما، وحيثُذ فقوله: مصلحا للبيت: "ولو قال" إلى قوله: "الأجاد" غير صحيح؛ لأنه سلم أن مذهب الشاطبي في ﴿الرَّءْيَا﴾ هو الإظهار، فكيف يحكي الإدغام فيه ويجمعه مع ﴿رِءْيَا﴾ و﴿تُؤَيَّ﴾، وقد اعترض عليه المرادي بذلك¹.

وقوله: "ولم يجب كطي للعروض" سبق شرحه حيث نقلنا كلامه في شرح العقيلة. وقال في الرياضيات: "﴿الرَّءْيَا﴾ و﴿رِءْيَا﴾ بالإظهار والإدغام والحذف، وتحقيق ﴿رِءْيَا﴾ خارج"²، أي عن القصيدة؛ فقد اتفق الفاسي والمرادي والجعبري على حكاية أربعة أقوال في ﴿رِءْيَا﴾ وثلاثة في ﴿الرَّءْيَا﴾.

وقال في النشر: "مسألة ﴿تُؤَيَّ﴾ و﴿تُؤَيَّه﴾ و﴿رِءْيَا﴾ في مريم فيهن وجهان صحيحان؛ أحدهما: إبدال الهمزة من جنس ما قبلها من غير إدغام، والثاني: الإبدال مع الإدغام. وقد نص على الوجهين غير واحد [أ/127] من الأئمة، ورجح الإظهار صاحب الكافي وصاحب التبصرة، وقال: إنه عليه العمل، ولم يذكر في الهداية والهادي وتلخيص العبارات والتجريد سواه، ورجح الإدغام صاحب التذكرة وجامع البيان فقال: هو أولى لأنه جاء منصوبا عن حمزة، ولموافقة الرسم، ولم يذكر صاحب العنوان سواه، وأطلق صاحب التيسير الوجهين على السواء، وتبعه على ذلك الشاطبي، وزاد في التذكرة في ﴿رِءْيَا﴾ وجها ثالثا وهو التحقيق من أجل تغيير المعنى، ولا يؤخذ به لمخالفة النص والأداء، وحكى الفاسي وجها رابعا وهو الحذف، أي حذف الهمزة، فيوقف بياء واحدة مخففة على اتباع المرسوم، ولا يصح بل ولا يحل.

وأما اتباع الرسم فهو متحد بالإدغام فاعلم.

1- شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 118-119.

2- ينظر كنز المعاني للجعبري: 538-539/2.

وأما ﴿الرَّءْيَا﴾ و﴿رَّءْيَا﴾ حيث وقع فأجمعوا على إبدال الهمزة منه واوا لسكونهما وضم ما قبلهما، واختلفوا في جواز قلب هذه الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها كقراءة أبي جعفر؛ فأجازه أبو القاسم الهذلي والحافظ أبو العلاء وغيرهما، وسوّوا بينه وبين الإظهار، ولم يفرقوا بينه وبين ﴿تُؤَيَّ﴾ و﴿رَّءْيَا﴾، وحكاه ابن شريح أيضا وضعفه، وهو وإن كان موافقا للرسم فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء.

وحُكي فيها وجه ثالث وهو الحذف على اتباع الرسم عند من ذكره، فيوقف بالياء خفيفة كما تقدم ولا يجوز ذلك¹ انتهى.

قلت: إلا أن في اعتراضه وجه التحقيق في ﴿رَّءْيَا﴾ نظرا؛ لأنه اعترضه لمخالفة النص، وقد سبق عن المهدوي أنه منقول عن حمزة والله أعلم.

الإعراب:

"تُؤَيَّ" وما عطف عليه مفعول مقدم بـ: "أظهروا"، و"بدلا" حال من الواو أو من المفعول، أي أظهروا في حال كونهم مبدلين، أو أظهروا همز ﴿تُؤَيَّ﴾ وما عطف عليه حال كونها مبدلة، ولا بد من تقدير مضاف بين "أظهروا" و"تُؤَيَّ"، أي أظهروا همز ﴿تُؤَيَّ﴾ وما عطف عليه حال كون الهمز مبدلا.

و"اعتبار الأصل" مفعول لأجله، أي أظهروه اعتبارا بالأصل الذي هو الهمز، فيكون الحرف المبدل منهما عارضا، والعارض لا يعتد به فلا يدغم، وهو معنى قول الشيوخ فيما سبق إنما أظهروا اعتبارا بأصلها من الهمز.

ومراده بـ: "السند" قوته من جهة الرواية لكونه مذهب الأكثر، قال ابن الباذش في الإقناع: "واختار أبو محمد مكي الإظهار وهو الذي عليه أكثر الناس لأن البدل عارض وهو اختيار أبي [أ/ 128] رضي الله عنه واختيار شيخنا أبي الحسن بن شريح¹ انتهى.

و"قيل" عطف على "أظهروا" على حذف القول، أي قيل أظهروا، وقيل بل أبدلوا وأدغموه، و"بل" إضراب عن القول الأول، والضمير في قوله: "له" يصح عوده على حمزة، ويصح عوده على الإبدال المفهوم من "أبدلوا"، أي أدغموه لأجل الإبدال؛ لأن الإبدال يؤدي إلى اجتماع المثليين، واجتماعهما موجب للإدغام، فصار الإبدال موجبا للإدغام.

وقوله: "وذا الموافق وقف الرسم" جملة اسمية قصد بها ترجيح هذا القول، قال ابن الباذش: "وذكر مكي وأبو عمرو أن قوما من أهل الأداء أدغموا ﴿تُثَوِّتَ﴾ و﴿تُثَوِّيه﴾ و﴿رِئَاءً﴾ اعتدادا بالعارض، واختاره أبو عمرو لموافقة الخط، ولأنه قد جاء نصا عن حمزة في ﴿رِئَاءً﴾"²، وقال طاهر بن غلبون في تذكرته: "والإدغام أجود لخفته على النطق، ومتابعة مذهب حمزة كما روى سليم عنه أنه يتبع في وقفه على الهمز خط المصحف"³ انتهى.

وباقى الإعراب واضح والله أعلم.

1- الإقناع لابن الباذش: 426.

2- الإقناع لابن الباذش: 426.

3- ينظر: التذكرة، لابن غلبون، ص: 107.

باب الهمز بعد ساكن

اعلم أن الهمز إذا وقع بعد ساكن فإنه ينقسم بحسب حركته وبحسب الساكن قبله إلى أقسام؛ فالساكن قبله إما أن يكون صحيحاً أو غير صحيح، فإن كان غير صحيح فسيأتي إن شاء الله تعالى في الترجمتين بعد هذه، وإن كان صحيحاً فالهمز إما متوسط وإما متطرف؛ وفي كل إما أن يكون مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً فهذه ستة أقسام:

الأول: مفتوحة بعد ساكن صحيح في الوسط نحو: (ظَمَّانٌ) و(الْفِرْعَانُ) و(يَسْأَلُهُ) و(فَسْأَلْ) و(لَا يَسْأَلُ).

الثاني: مضمومة بعد ساكن صحيح في الوسط نحو: (مَذْءُومًا).

الثالث: مكسورة بعد ساكن صحيح في الوسط نحو: (أَفِيدَهُ).

الرابع: مفتوحة بعد ساكن صحيح في الطرف نحو: (الْحَبَاءُ).

الخامس: مضمومة بعد ساكن صحيح في الطرف نحو: (دِفْءٌ) و(مِلْءٌ).

السادس: مكسورة بعد ساكن صحيح في الطرف نحو: (بَيِّنَ الْمَرْءِ).

وإلى حكم هذه الأقسام أشار بقوله:

52. الهمزُ بعد سُكُونٍ صَحَّ نَقْلُهُمْ هُوَ الْقِيَاسُ كَذَلِكَ الرَّسْمُ لَا تُعَدُّ

53. كَمَثَلِ ظَمَّانٍ وَالْقِرْعَانِ يَسْأَلُهُ فَسْأَلٌ وَلَا يَسْأَلُ الْمَرْءُ دُعَا الرَّشِدِ

يعني أن الهمز إذا وقع بعد ساكن صحيح، فقياسه نقل حركته إلى الساكن قبله ثم حذفه، وأن الرسم يوافق القياس حينئذ، ثم نوع الأمثلة إشارة إلى الأقسام الستة التي تقدم بيانها.

تنبيهات:

الأول: قال ابن الباذش في الإقناع: "اعلم أن الأصل في تخفيف الهمز هو التسهيل بين بين؛ لأنه التخفيف الذي يدل على أصلها من الهمز، فكرهوا تخفيفها بالبدل، لئلا تدخل

في بنات الياء والواو، وإنما تخفف بالبدل إذا امتنع تخفيفها بين بين، كما إذا سكنت، لأنه لا يوجد لها ما تقرب منه، كما لا تخفف بالحذف إلا إذا امتنع تخفيفها بين بين أو بالبدل، فهذه طريقة تخفيفها على القياس، فإذا خفت بالبدل حيث يجوز بين بين، أو بالحذف حيث يجوز البدل، أو بين بين فهو من التخفيف الشاذ الذي [لا] يقاس¹ انتهى بتغيير يسير، وهو في غاية الحسن والله أعلم.

الثاني: حيث كان الأصل في تخفيف الهمز هو التسهيل، فيقال: لم عدل عنه هاهنا؟ فقال ابن الباذش رحمه الله: "إنما عدل ها هنا إلى النقل لأن تخفيفها بين بين وبالبدل ممتنع؛ لأنه لا يجتمع ساكنان في الوصل، يعني إذا أبدلت، ولا ساكن وقريب من الساكن، يعني إذا سهلت، كما لا يجوز أن يتبدأ بساكن ولا بقريب منه"³ انتهى.

وقال أبو عبد الله الفاسي رحمه الله: "وعلة تدبير هذا النوع بالنقل، أنه لما لم يمكن جعل الهمز فيه بين بين؛ لأن همزة بين بين لا تقع بعد ساكن غير الألف لئلا يجتمع ما هو قريب من الساكنين، ولم يمكن فيه البدل أيضاً؛ إذ ليس قبل الهمزة فيه حركة تدبرها وتبدل على حكمها، لم يبق إلا النقل فدبرت فيه. فإن قيل: فدبرت الهمزة الواقعة بعد حرفي المد واللين الزائدين بالبدل مع عدم الحركة قبلها. قيل: لو دبرت بالبدل ها هنا كما دبرت به ثم، لأبدلت حرفاً من جنس ما قبلها، فكان يبدل من الهمزة في ﴿الْمَشَّـمَّة﴾ شين، وفي (المسئلة) سين، وذلك ممتنع، فلم يكن بد من النقل. فإن قيل: ما ذكرت من امتناع التسهيل بين بين لما يؤدي إليه من شبه الجمع بين الساكنين معارض بجواز التسهيل بين بين في الهمزة المتحركة قبل الساكن، [أ/ 130] نحو: (سألت) و﴿رَأَيْتَ﴾، قيل: الفرق

1- زيادة من كتاب الإقناع لا يستقيم الكلام بدونها.

2- الإقناع لابن الباذش: 435.

3- الإقناع لابن الباذش: 437.

بينهما أن الحركة مقدرة بعد الحرف، وهمزة بين بين بزنة المتحركة، فإذا سبقت الساكن كانت حركتها حائلة بينها وبينه، وإذا كانت بعد الساكن لم يكن بينها وبينه حائل¹ انتهى.

وفي هذا الفرق بحث؛ لأن كونها بزنة المتحركة لا يمنع قربها من الساكن، وحينئذ فتقدير الحركة بعدها لا ينفع، على أنه سبق رد هذا القول الذي هو تقدير الحركات بعد الحروف، والأولى في الفرق أن يقال: الهمز المسهل لما كان فيه شبه بالمتحرك وشبه بالساكن، كان مترددا بينهما، فقضي به للسابق منهما، فإن تقدمه ساكن كما في نحو: ﴿الرَّاءُ﴾ حكم له بحكمه، فلذا منع تسهيله، وإن تقدمه متحرك كما في نحو: ﴿رَأَيْتَ﴾ (وسألت) و﴿بِرء وسكُم﴾ ونحوها حكم له بحكمه، فلذا جاز تسهيله، وبالجمله فالمسهل بعد الساكن بمنزلة الساكن، وبعد المتحرك بمنزلة المتحرك والله أعلم.

الثالث: إذا نقلت الحركة من الهمز المتطرف إلى الساكن قبله، وحذفت الهمزة، صار المنقول إليه متطرفا، فتسكنه للوقف، فيكون السكون الموجود في الوقف غير السكون الموجود في الوصل، والفرق بينهما أن الذي كان في الوصل هو الذي بنيت الكلمة عليه، والذي في الوقف هو الذي عدل من الحركة إليه، ولذلك يجوز أن يرام وأن يشم فيما يصح فيه ذلك. قاله أبو العباس المرادي²، وسبقه إليه أبو عبد الله الفاسي³ والله أعلم.

الرابع:⁴ قد علمت أن رسم المصحف إنما هو مجرد نقوش ليس فيها شكل ولا نقط؛ فلا تعين جهة خاصة، ولا تحصر موافقة معينة، وحينئذ فكل موافق لتلك النقوش بأي نوع

1- اللآلئ الفريدة للفاسي: 1 / 340-341.

2- شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي: 85.

3- اللآلئ الفريدة للفاسي: 1 / 340.

4- في هامش النسخة (أ): قوله الرابع قد علمت الخ، وجد مكتوبا بطرة هذا التنبيه ما نصه: هذا التنبيه كله هوس مبني على حمل كلام الأئمة على الشهوة النفسانية لأن كلام الجعبري وابن غازي والفاسي مبني على تقسيم قاعدة: "لا يغير للرسم إلا ما تعلق بصورة الهمز مطلقا" فلذا منعه في نحو يجثرون ونحوه مما لا موجب فيه للتحرير، وليس مرادهم بأن الرسم يقتضي إبقاء الساكن قبل الهمز حتى يبحث معهم بأنه غير عربي ولا مر في الأخذ، بل لما لم يكن للتحرير

من أنواع الموافقة صح أن يقال فيه إنه موافق، ولا شك أن النقل القياسي في هذا الباب موافق لتلك النقوش؛ فيجب أن يكون موافقا لوقف رسمها، فالتنقل في نحو: ﴿الْفَرْءَان﴾ و﴿الْظَّمَّان﴾ موافق للرسم، وحركة الراء والميم فيهما حركة نقل، لا حركة تخلص من ساكنين؛ لأن حركة التخلص تابعة لكون موافقة الرسم لا تصح إلا بالسكون حتى تختلف الحركة للتخلص، وقد علمت أن الموافقة لا تعين شيئا، وكذلك القول في نحو: "يَسْمُ" (ليسأله)، والقول بامتناع الرسم فيه مبني على أن الموافقة لا تكون إلا بالسكون، وقد علمت أن الموافقة لا تعين [أ/ 131] جهة خاصة، بل القول بأن الرسم يكون بالسكون خطأ؛ لأن شرط وقف الرسم أن يوافق وجهها في العربية وأن ترد به الرواية؛ وحذف الهمز بعد الساكن الصحيح من غير نقل، لا وجه له في العربية، ولا ورود له في الرواية، فيجب طرحه والحكم على قائله بالخطأ.

وقد تناقض في هذا كلام شراح الشاطبية؛ أما أبو عبد الله الفاسي فإنه حكم بموافقة الرسم للقياس في نحو: ﴿يَجْعُرُونَ﴾ و﴿يَسْأَلُونَ﴾¹، ولا خفاء أنه لا يوافق إلا بالنقل، ثم لما تكلم على ﴿كَهَيْئَةٍ﴾ و﴿سَيِّئَةٍ﴾ و﴿سَوَاءَةٍ﴾ و﴿جُزْءٍ﴾ المنسوب حكم بامتناع الرسم²، ولا خفاء أنه لا يمتنع إلا إذا كان يتبع السكون، فكأنه يقول: أن الرسم يكون بالنقل ولا يكون بالنقل وهذا تناقض لا شك فيه.

موجب سوى حركة الهمز واعتبار الهمز مناف للرسم أدى الرسم إلى ممتنع وما أدى لممتنع فممتنع والقول باتحاد الرسم مع القياس في النقل بحركته أصله لابن الجزري وتبعه المصنف بناء على تخصيص على القاعدة المذكورة بحروف المد وذلك مجرد تحكم كما لا يخفى على ذي بصيرة فمن نسب إليهم الغلط هو الغلط، هذا ما وجد".

1- اللآلي الفريدة للفاسي: 1/ 363.

2- اللآلي الفريدة للفاسي: 1/ 365.

وأما أبو إسحاق الجعبري¹ وأبو العباس المرادي² فإنهما لما شرحا قوله: "وحرك به ما قبله متسكنا"³ مثلاً بنحو: ﴿الظَّمَّان﴾ و﴿سَوَّءَةً﴾ و﴿كَهَيْئَةً﴾ و﴿سَيِّئَةً﴾ و﴿مَسْئُولاً﴾ و﴿شَيْئاً﴾، ثم حكما بأن الرسم فيها بأسرها يوافق القياس، إلا في مواضع صورت على غير قياس، وهي: ﴿لَتَنُوءَ﴾ و﴿السُّوْأَى﴾ وغير ذلك مما هو مذكور فيهما.

ثم لما جاء إلى آخر الباب حكم الجعبري بامتناع الرسم في نحو: ﴿كَهَيْئَةً﴾ و﴿سَوَّءَةً﴾ و﴿سَيِّئَةً﴾ وغير ذلك مما هو مذكور في الرياضيات⁴، وتبعه المرادي في بعض ذلك، وهما في الحقيقة تابعان لأبي عبد الله الفاسي، وهذا المحكي عنهما متناقض بلا إشكال، فالصواب ما عليه المصنف تبعاً لابن الجزري، وقد سبق بسط هذا المعنى في غير موضع من هذا الشرح، وحق علينا أن نبسط فيه القول ونعيده المرة بعد المرة، حرصاً على إزالة الغلط فيه؛ لأن الناس إلى الآن لم يزالوا غالطين فيه، والله يلهمنا وإياهم للصواب بمنه وكرمه، والله أعلم.

الخامس: إذا علمت أن الرسم يوافق القياس بالنقل، وعلمت أن الحرف الساكن بعد نقل حركة الهمز إليه يصير في حكم المتحرك المسكن للوقف فيجوز رومه وإشمامه إن كان مضموماً، ورومه فقط إن كان مكسوراً، ولا يجوز أن معا إن كان مفتوحاً، علمت أن ما يذكره شروح الشاطبية من أنه إذا وقف على قوله تعالى: ﴿دِفْءٌ﴾ جاز رومه وإشمامه على القياس، ويمتنعان على الرسم، وعلى قوله تعالى: ﴿بَيِّنَ الْمَرْءُ﴾ جاز رومه على القياس، وامتنع على الرسم، مبني [أ/ 132] على أن الرسم لا يوافق بالنقل، وأن النقوش تعين جهة خاصة في الموافقة، وقد سبق رد ذلك، وقد أشار في النشر إلى الاعتراض عليهم في

1- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2 / 501-502.

2- ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 84-85.

3- حرز الأمان للشاطبي: ص 19، البيت: 237.

4- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2 / 539.

ذلك، فالصواب أن القياس بعينه هو الرسم، فهما في هذا المحل شيء واحد لا شيئين حتى يقال يجوز في أحدهما ما لا يجوز في الآخر، والله أعلم.

فعلى هذا ففي ﴿دِفْءٌ﴾ ثلاثة أوجه الإسكان والروم والإشمام، وتجري في ﴿مِلْءٌ﴾ وفي ﴿جُزْءٌ﴾ المرفوع، وزيد فيه الإدغام هكذا (جُزٌّ)، فيجوز إسكانه ورومه وإشمامه مع الإدغام، لكن رده صاحب النشر بأن الإدغام فيه لا يصح عن حمزة¹.

وفي قوله تعالى: ﴿بَيْتَ الْمَرْءِ﴾ وجهان: الإسكان والروم.

وفي قوله تعالى: ﴿الْخَبَاءِ﴾ الإسكان لا غير.

قال صاحب النشر: "وأجاز فيه أبو العلاء قلب الهمزة ألفا هكذا (الخبأ) وله وجه في العربية، حكاه سيويوه وغيره"²، والله أعلم.

السادس: قال صاحب النشر: "وأجاز بعض النحاة في الساكن الصحيح قبل الهمز المتطرف إبدال الهمزة بنقل³ حركة ما قبل ذلك الساكن حالة الوقف، وذلك نحو: ﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾ و﴿يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾ و﴿دِفْءٌ﴾ و﴿جُزْءٌ﴾، فيقولون: هذا الخبأ، ورأيت الخبأ، ومررت بالخبأ، وهذا الدَّفِي، ورأيت الدَّفِي، ومررت بالدَّفِي، وهذا الجُزُو، ورأيت الجُزُو، ومررت بالجُزُو، على سبيل الإتيان، وهذا مسموع مطرد، ذكره سيويوه وغيره، ولم يوافق على هذا أحد من القراء إلا الحافظ أبا العلاء الهمداني، فإنه حكى في ﴿الْخَبَاءِ﴾ وجهها بإبدال الهمزة ألفا بعد النقل، فخصه بالمفتوحة، وأجاز بعضهم في نحو هذا النقل إلى الحرف فقط، يعني مع إسكان الهمزة بعد حركتها، فيقولون: هذا الخَبُو، والدَّفُو، والجُزُو، ذكره ابن مالك في تسهيله⁴ مطردا، ولم يوافق عليه أحد من القراء"¹ انتهى.

1- ينظر: النشر لابن الجزري: 3 / 1481.

2- ينظر: النشر لابن الجزري: 3 / 1481.

3- كذا في نسخة الشارح، وهي تصحيف سينبه عليه، وفي النسخة المحققة، "بمثل"، وبها يستقيم الكلام.

4- ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 1 / 329.

قلت: وهذا المنقول عن التسهيل مذكور في الألفية² وفي غيرها، ومذكور في كتاب سيبويه وإن أُوهم كلام ابن الجزري أن سيبويه لم يتعرض له؛ قال سيبويه رحمه الله تعالى في كتابه: "واعلم أن ناسا من العرب كثيرا يلغون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبين لها"، إلى أن قال: "فلما كانت الهمزة [أ/ 133] أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حركوا ما قبلها ليكون أبين لها، وذلك نحو قولهم: هو البطؤ ومن البطئ ورأيت البطأ"³ انتهى الغرض منه.

وهذا النقل من كتابه بلا واسطة، وأما المنقول الأول الذي قال فيه أنه "مسموع مطرد، ذكره سيبويه وغيره" فلم أره قط في كتاب سيبويه، وقد راجعته في باب تخفيف الهمز، وفي باب الوقف على الهمز، مع كثرة ما ذكره في هذين البابين.

ثم إن قوله في أول عبارته: "إبدال الهمزة بنقل حركة ما قبل ذلك الساكن"، كذا في نسختي وفيها تصحيف، وصوابه والله أعلم إبدال الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن من جنس حركة ما قبل الساكن⁴؛ فإن كان ما قبل الساكن مفتوحا أبدلت ألفا نحو: ﴿الْحَبَّ﴾ أو مضموما أبدلت واوا نحو: ﴿جَزْء﴾ أو مكسورا أبدلت ياء نحو: ﴿دِفْء﴾، وحيثئذ فيلزم

1- النشر لابن الجزري: 1381-1382.

2- قال ابن مالك:

ونقل فتح من سوى المهموز لا	يراه بصري وكوف نقلا
والنقل إن يعدم نظير ممتنع	وذا في المهموز ليس يمتنع

3- الكتاب لسيبويه: 177/4

4- تصحيحه يلزم منه نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبل ثم إلغاؤها بعد، وصواب العبارة كما في النسخة المحققة من النشر: "إبدال الهمزة بمثل حركة ما قبل ذلك الساكن حالة الوقف".

إلغاء الحركة المنقولة¹؛ لأنها قد تكون ضمة وبعدها ألف؛ وقد تكون فتحة وبعدها واو، أو مكسورة وبعدها ألف، واختبر ذلك في الأمثلة يظهر لك عيانا والله أعلم.

الإعراب:

قوله: "الهمز" مبتدأ أول، و"بعد سكون" حال من الهمز، بناء على جواز الحال من المبتدأ، و"صح" نعت لسكون، و"نقلهم فيه" خبر مقدم، و"القياس" مبتدأ ثان مؤخر، كذا أعربه المصنف، ويجوز العكس، وهو أن يكون "نقلهم" مبتدأ ثان، و"القياس" خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول.

وقوله: "كذاك الرسم" جملة اسمية، وقوله: "لا تُعد" ضبطه المصنف بضم التاء، فهو مضارع أعاد يعيد من الإعادة، أي لا تعد وجهها آخر للرسم، وتزعم أنه يخالف القياس كما عليه شروح الشاطبية، بل اقتصر على ما ذكرته لك، فإنه جامع للقياس والرسم، فعرض بشروح الشاطبية، وقد شرحنا له مراده غاية، والله الموفق بمنه وكرمه، وباقي الإعراب واضح، والله أعلم.

ثم قال رحمه الله تعالى:

54. وَنَحْوُ يَأْيَسُ فِيهِ الْقَوْلُ مُتَّحِدٌ وَلَا اعْتِبَارَ بِمَا زَادُوهُ مِنْ عُمْدٍ

55. وَقِيلَ بِالْقَلْبِ كَالْبَزِيِّ فَهُوَ إِذَا لَدَى الْوُقُوفِ بِرِسْمٍ غَيْرِ مُتَّحِدٍ

الكلام على ﴿يَأْيَسُ﴾ ونحوه و﴿تَأْيَسُوا﴾ و﴿إِسْتَيْسُوا﴾ و﴿إِسْتَيْسُوا﴾ في مقامين:

الأول [أ/ 134] في كيفية رسمها في المصحف:

1 - لا يُحتاج إلى هذا إلا على تصويب الشارح، أما كلام ابن الجزري فلا يقتضي ذلك والله أعلم.

وقد قال النشر: "وذكر بعضهم في هذا الباب، وهو باب ما صور على غير قياس، ﴿لَا تَأْيِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْيِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾ ﴿أَقْلَمَ يَأْيِسُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وليس كذلك، إذ الألف في هذه المواضع الثلاثة لا تعلق لها بالهمز، بل تحتل أمرين: أحدهما: إما أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير وأبي جعفر من روايتي البزي وابن وردان، كما تقدم في باب الهمز المفرد.

والأمر الثاني: أنه قصد بزيادتها أن يفرق بين هذه الكلمات وبين ﴿يَيْسَ﴾ و﴿يَيْسُوا﴾، فإنها لو رسمت بغير زيادة لاشتبهت بذلك¹ انتهى الغرض منه. ومثله في الجعبري على العقيلة² والتنسي، زاد التنسي: "ويحتمل أن تكون الألف علامة على إشباع حركة حرف المضارعة"³.

وقال في المقنع: "ووجدت أنا في بعض مصاحف أهل العراق ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسُوا﴾ و﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَ الرُّسُلُ﴾ في يوسف بالألف، وفي بعضها بغير الألف وذلك الأكثر"⁴ انتهى.

وقال أبو داود: "وكلاهما حسن فليكتب الكاتب ما شاء من ذلك، إلا أنه إن ضبط المصحف لابن كثير، فاستحب له كتابة ذلك بألف لا غير موافقة للمرسوم في بعض المصاحف، ولقراءة البزي ذلك كذلك بألف من غير همز"⁵ انتهى.

وعلة رسم الألف في هاتين الكلمتين هي علة رسمها في ﴿يَأْيِسُ﴾، وانظر تمام ذلك في فتح المنان للشيخ ابن عاشر رحمه الله تعالى¹.

1- النشر لابن الجزري: 1/ 449.

2- ينظر: جميلة أرباب المراسد للجعبري: 1/ 498-500.

3- الطراز، ص: 351.

4- المقنع للداني: 109.

5- مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 3/ 732.

المقام الثاني في كيفية الوقف عليها بالقياس وبالرسم:

فأشار المصنف إلى أن فيه لحمزة قراءتين:

القراءة الأولى بعدم القلب والإبدال، ووجه هذه القراءة، الإتيان بهذه الكلمات على القراءة المشهورة فيما بين الجمهور.

والقراءة الثانية بالقلب والإبدال، ووجه هذه القراءة أن القلب لغة لهم، وهو فاش في كلامهم، وفيه في هذه الكلمات تَوَصَّلُ إلى التخفيف بإبدال الهمزة الساكنة ألفاً، وهذه القراءة نقلها أبو القاسم الهذلي.

فأشار المصنف إلى اتحاد الرسم والقياس على القراءة الأولى بقوله: "وَنَحْوُ يَأْيُسُ فِيهِ الْقَوْلُ مُتَّحِدٌ" أي يتحد الوقف بالقياس فيه مع الوقف بالرسم، وظاهره الاتحاد على النقل وعلى الإدغام، وهو [أ/ 135] كذلك لما سبق تحقيقه من أن النقوش التي في المصحف لا تعين جهة خاصة في الموافقة، فإذا نقلت وقلت هكذا: "يَيْسُ" فقد وافقت النقوش، وإذا أدغمت وقلت هكذا: "يَيْسُ" فقد وافقتها أيضاً.

وقد سبق عن النشر في شرح قوله: "وأجمعوا أنه ليس يغير للرسم" البيت ما يؤيد ذلك. وأشار بقوله: "ولا اعتبار بما زادوه من عمد" إلى إلغاء ألف الزائدة وعدم قراءتها في الوقف الرسمي؛ لأنها زائدة للفرق كما سبق عن النشر وغيره، وليست صورة للهمز حتى تعتبر في الوقف الرسمي.

وأشار بقوله: "وقيل بالقلب كالبزي فهو إذا لدى الوقوف برسم غير متحد"، إلى القراءة الثانية التي نقلها الهذلي، وإلى أن الرسم على هذه القراءة يخالف القياس، وفيه نظر؛ لأن هذا القياس الذي هو القلب والإبدال على هذه الرواية لغة فاشية في كلامهم كما نص عليه أبو عبد الله الفاسي في توجيه قراءة البزي في سورة يوسف عليه السلام²، وحينئذ فالألف

1- فتح المنان لابن عاشر: 2/ 1272-1273.

2- ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: 2/ 499-500.

غير زائدة فتعتبر في القراءة ولا تلغى، فإذا قلبت وأبدلت وقلت هكذا: "يائس" ومددت الياء فقد اتحد هذا القياس المرجوح مع الرسم قطعا، كما أنه على القياس الراجح الذي هو القراءة الأولى إذا نقلت وأدغمت وألغيت الألف فإن ذلك يوافق الرسم، فخرج من هذا أن القياس الراجح يوافق رسمه، والقياس المرجوح يوافق رسمه، بل موافقة المرجوح للرسم أظهر من موافقة الراجح لرسمه؛ لأنه على الراجح لا تتم الموافقة إلا إذا حكم على الألف بالزيادة؛ فهو محتاج إلى هذه الدعامة، والمرجوح يوافق من غير حاجة إلى شيء.

وبالجملة فإن أراد المصنف رحمه الله أن رسم المرجوح لا يوافق فليس كذلك، وإن أراد أن رسم المرجوح لا يوافق القياس الراجح لعدم زيادة الألف في رسم المرجوح وزيادتها في القياس الراجح، فيرد عليه أنه مشترك الإلزام؛ فإن رسم الراجح أيضا لا يوافق القياس المرجوح، فقد اشتركا في أن رسم كل منهما يوافقه، وفي أن رسم كل منهما لا يوافق غيره، فتفرقة المصنف بينهما لا تصح، وإنما قالها رحمه الله تعالى تفقها منه، وليس [أ/ 136] بمنصوصة لا في شروح الشاطبية ولا في النشر والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: ذكر في النشر في هذه الكلمات أربعة أوجه؛ الأول: النقل، الثاني: الإدغام، الثالث: التسهيل بين بين، رواه أبو العلاء الهمداني، وضعفه في النشر، الرابع: القلب والإبدال كالجزري، ذكره الهذلي¹.

الثاني: إن قلت: أراك تعبر بموافقة القياس للرسم، وقد يعبرون بموافقة الرسم للقياس، فهل بين العبارتين فرق؟

قلت: لا فرق إذ الموافقة نسبة لا تعقل بين شيئين، فإذا وافق القياس الرسم فقد وافق الرسم القياس، وبالعكس وهذا ظاهر لا خفاء فيه.

1 - ينظر: النشر لابن الجزري: 1 / 480.

الثالث: إن قلت: لم ذكر المصنف (يَا يُنْس) في هذا الباب؟ ولم لم يؤخره إلى فصل الهمز المتوسط بعد حروف المد أو اللين؟

قلت: ذكره في هذا الباب لأنه أعطاه حكماً بين حكمين؛ لأنه على القياس الراجح ينبغي تأخيرهُ إلى الفصل الذي ذكرت، وعلى القياس المرجوح الذي هو القلب ينبغي تقديمه على هذا الباب، وجعلهُ في الباب الذي قبله؛ لأنه من باب الهمز المسكن حينئذ، فلما دار أمره بين أن يتقدم على هذا الباب وبين أن يتأخر عنه، ولم يتمحض لجهة واحدة أعطاه حكماً بين حكمين، وجعله في هذا الباب، والله أعلم.

الإعراب:

"ونحوُ يائُس" مبتدأ أول، و"الوقف" مبتدأ ثان، و"متحد" خبر الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول، والرابط ضمير "فيه"، و"لا اعتبار"؛ "لا" نافية للجنس، و"اعتبار" هو اسمها، و"بما زادوه" متعلق باعتبار، و"من عمد" بيان لها؛ لأن "ما" واقعة على الألف الزائدة، كما أن المراد بالعمد هو الألف، وقد سبق الكلام على العمد هل هو اسم جمع؟ وإليه ذهب سيويوه، أو جمع عمود؟ وإليه ذهب غيره، فانظر ذلك عند قوله: "من قرّ دين الهدى بهم على عمد".

و"قيل بالقلب" معطوف على ما قبله، و"بالقلب" يتعلق بفعل محذوف، والتقدير: وقيل يقف بالقلب، والجملة محكية بـ: "قيل"، وقوله: "كالبي" حال من ضمير حمزة في يقف، أي وقيل يقف حمزة بالقلب حال كونه كالبي، وقوله: "فهو" عائد على القياس، و"إذا" مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه، ولا يكون [أ/ 137] إلا جملة؛ لأن "إذا" لا تضاف إلا إلى الجملة: فهو في القياس إذا وقفت بالقلب، و"غير متحد" خبره، و"لدى الوقوف برسم" ظرف يتعلق بـ: "متحد"، وتقدير الكلام: فالقياس إذا كان بالقلب غير متحد عند الوقوف برسم، أي غير متحد مع الوقوف بالرسم، وقد سبق اعتراضه، والله تعالى أعلم.

ثم قال:

56. هُزُواً وَكُفُواً بِنَقْلِ فِيهِمَا وَقَفُوا وَالرَّسْمُ بِالْوَاوِ كُفُواً جَاءَ فِي الصَّمَدِ

يعني أن ﴿هُزُواً﴾ و﴿كُفُواً﴾ وقفوا فيهما بالنقل؛ أي بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فيكون هكذا (هُزَا) (كُفَا)، ولا شك أن هذا مخالف للرسم؛ لأن الرسم بالواو والوقف بغير واو، فقوله: "والرسم بالواو" ¹ يحتمل أن يكون إشارة إلى مخالفة هذا الوقف الذي هو الوقف بالنقل للرسم، فكأنه يقول: إن الوقف بالنقل وإن كان هو الذي وقفوا به فإنه مخالف للرسم، ويحتمل أن يكون إشارة إلى وجه آخر في الوقف وهو الوقف بالواو؛ فيكون هكذا (هزوا) (كفوا).

ثم اختلفوا في هذا الوقف هل هو قياسي أو رسمي؟ فذهب المهدوي إلى أنه رسمي لا قياسي²، وذهب أبو عبد الله الفاسي³ وتبعه المرادي⁴ والجعبري⁵ وابن الجزري⁶ إلى أنه قياسي أيضاً، فكأن المصنف على هذا الاحتمال درج على ما للمهدوي رحمه الله تعالى، فكأنه يقول: إن في هاتين الكلمتين وقفين: أحدهما قياسي وهو النقل، وثانيهما رسمي

1- في هامش النسخة (أ): قوله: "يحتمل أن يكون" إلخ، وجد مقيدا عليه ما نصه: "تأمل هذا الاحتمال وهل يصدر عن عاقل إذ قصر الرسم على الوقف بالواو مستفاد من تعريف المسند إليه بالواو المفيد قصره على الخبر وهو المجرور بعد، والتقدير: والرسم ثابت في الواو؛ أي مقصور عليه لا يتعداه للنقل، على أن هذا المعنى لا يرتكب إلا إذا توهم موافقة الرسم للقياس في النقل أي حكمة القصر دفع شبهة خلجت قلب السامع، وتوهم ذلك هنا لا يصدر عن عاقل"، هـ، هذا ما وجد.

2- ينظر: شرح الهداية للمهدوي، 1/ 69.

3- ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: 1/ 364-365.

4- ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 196/ 198.

5- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2/ 502.

6- ينظر: النشر لابن الجزري: 3/ 1498.

وهو قلب الهمزة واوا، وإنما خص في البيت ﴿كَبُؤًا﴾ بالذكر لأجل القافية التي قصدتها في قوله: "جاء في الصمد" لأن ﴿هَزُؤًا﴾ لم يجئ في الصمد والله أعلم.

قال أبو عبد الله الفاسي: "وإذا وقفت على ﴿هَزُؤًا﴾ و﴿كَبُؤًا﴾ فلك وجهان: أحدهما النقل، والثاني إبدال الهمزة واوا مفتوحة، والعمل فيه على الإبدال وهو اختيار الناظم رحمه الله تعالى، ولذا أفردته بالذكر في سورة البقرة. وعلة الإبدال تقديره فيها قبل إسكان الزاي والفاء، أو توهم الضم فيهما باعتبار الأصل؛ ويقويه اتباع الرسم، وأن الأصل فيهما هو الحركة، والسكون عارض، والحركة لا تنقل إلى متحرك. وعلة النقل معاملة اللفظ، واختاره المهدوي رحمه الله فقال: وأما ﴿هَزُؤًا﴾ و﴿كَبُؤًا﴾ فالأحسن فيهما [أ/ 138] النقل كما نقل في ﴿جَزَأًا﴾ على ما تقدم من أصل الهمزة المتحركة بعد الساكن السالم، فتقول: "هزا" و"كفا". قال: وقد أخذ له قوم بالإبدال في ﴿هَزُؤًا﴾ و﴿كَبُؤًا﴾ وبالنقل في ﴿جَزَأًا﴾، واحتجوا بأن ﴿هَزُؤًا﴾ و﴿كَبُؤًا﴾ كتبا بالواو، وأن ﴿جَزَأًا﴾ كتب بغير واو فأرادوا اتباع الخط. قال: وهذا الذي ذهبوا إليه لا يلزم لأننا لو اتبعنا الخط في الوقف لوقفنا على ﴿أَلْمَلَا﴾ في مواضع بالواو، فقلنا: "الملوا" وفي مواضع بالألف فقلنا: "الملا". وكذلك كنا نقف على ﴿تَبْتَوًا﴾ (تفتو) وهذا لا يراعى في الوقف. قال: ووجه آخر أن ﴿هَزُؤًا﴾ و﴿كَبُؤًا﴾ لم يكتب في المصحف على قراءة حمزة، وإنما كتبا على قراءة من يضم الزاي والفاء؛ لأن الهمزة إنما تصور على ما يؤول إليه حكمها في التخفيف، ولو كتبا على قراءة حمزة لكتبا بغير واو ك: ﴿جَزَأًا﴾ فعلى هذا لا يلزم ما احتجوا من خط المصحف، غير أن الوقف فيهما بالواو جائز من جهة ورود الرواية به لا من جهة القياس.

قلت: ورود الرواية به مقو للعمل به، وقد تقدم ما روي عن حمزة من اتباع الخط في التخفيف وإن خالف القياس، مع أن اتباع الخط في ﴿هَزُؤًا﴾ و﴿كَبُؤًا﴾ لم يخرج عن

القياس باعتبار ما ذكرنا من تقدير الإبدال فيهما قبل الإسكان؛ وتوهم الضم الذي هو الأصل فيهما، فثبت بما ذكرناه صحة قول من أخذ بالإبدال فيهما.

وأما ما ألزم من قال باتباع الخط من الوقف على "الملا" المكتوب بالواو والألف، وعلى ﴿تَبْتَوُا﴾ بالواو؛ فإن من قال بذلك لا يحتاج إلى الإلزام به؛ لأنه من مذهبه.

وأما ما ذكره من رسمها على قراءة من قرأها بالضم فذلك إنما يكون لو تعذر حمل المرسوم على القراءتين، فأما إذا تأتى حملة على القراءتين فلا معدل عنه، وقد يتأتى ذلك بما ذكرناه من تقدير توهم الضم الذي هو الأصل فيهما والله أعلم¹ انتهى كلام أبي عبد الله الفاسي رحمه الله تعالى، وإنما جلبته بطوله لحسنه واعتماد الشيوخ له، وقد نقله في النشر إلا أنه زاد في الجواب عن الإلزام على الفاسي فقال: "وأما إلزامه بالوقف على ما كتب بالواو من ﴿أَلْمَلُوا﴾ وما كتب بالألف بحسب ما كتب فلا يحتاج إلى الإلزام به؛ لأنه من مذهبه، ولو لم يكن من مذهبه لم يلزم أيضا لأن القراءة سنة متبعة"². [أ/ 139] انتهى.

ومعنى الجواب عن الإلزام أن الذين قالوا بالإبدال في ﴿هَزُوًّا﴾ و﴿كُفُوًّا﴾ هم ابن شريح وأبو الفتح فارس بن أحمد والداني والشاطبي، فلا يعترض عليهم بأنه يلزمهم الوقف على "الملا" تارة بالواو وتارة بالألف؛ لأنهم يلتزمون، وقد سبق ذلك عند قوله: "والدان والشاطبي وابن شريحهم" البيت، هذا بالنسبة لمن يقول باتباع الرسم ولو على وجه مرجوح، وأما من لا يقول بذلك فلا يلزمه أيضا لأن القراءة سنة متبعة والله أعلم.

تنبيهات:

الأول ما ذكره أبو عبد الله الفاسي رحمه الله من أن اختيار الشاطبي هو الإبدال لاقتصاره عليه في سورة البقرة في قوله: "وحمزة وقفه بواو"³، وتبعه عليه المرادي.

1 - ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: 1/ 364-365.

2 - ينظر: النشر لابن الجزري: 3/ 1498.

3 - حرز الأمانى للشاطبي: ص 37، البيت: 461.

وقال الجعبري في شرح قوله: "وحرك به ما قبله متسكنا"¹ ما نصه: "و﴿هَزُوًّا﴾ و﴿كُفُوًّا﴾ إن كان قوله في البقرة: "وحمزة وقفه بواو"² على حد قوله: "إدغام بيت في حلا"³ تعين الواو، نص عليه أبو العز، وهو المفهوم من عبارة التيسير، أو على حد "وامدد لوى حافظ بلا"⁴ جاز الحذف أيضا، نص عليه أبو العلاء"⁵ انتهى.

ومراده ب"بيت في حلا" إدغام ﴿بَيْتَ طَائِبَةٍ﴾ لأبي عمرو وحمزة، وقد سبق ذكره لأبي عمرو في قوله: "وفي عشرها والطاء تدغم تاؤها"⁶، وإنما أعاده له مع حمزة ليخرجه من الخلاف الذي في الإدغام الكبير⁷، فكأنه يقول: أعدت ذكره لأبي عمرو لتعلم أنه يدغمه من غير خلاف كحمزة، فهذه الإعادة هاهنا للاستثناء من الخلاف.

ومراده بقوله: "وامدد لوى حافظ بلا"⁸ أن اقتصاره على ذكر المد لهشام ليس لنفي القصر؛ بل القصر جائز كما سبق في قوله: "وقبل الكسر خلف له ولا"⁹، فإعادته المد في هذه السورة، أعني سورة الرعد، لأجل التأكيد لا لإخراج القصر ومنعه.

والحاصل أن الإعادة في "بيت في حلا" اقتصار على واجب، وهو الإدغام، والإعادة في "وامدد لوى حافظ بلا"، اقتصار على جائز، فالإعادة الأولى لا يجوز معها الوجهان، والثانية يجوز معها الوجهان، وحينئذ فقوله في البقرة: "وحمزة وقفه بواو"، إن كان

1- حرز الأمانى للشاطبي: ص 19، البيت: 237.

2- حرز الأمانى للشاطبي: ص 37، البيت: 461.

3- حرز الأمانى للشاطبي: ص 48، البيت: 602.

4- حرز الأمانى للشاطبي: ص 63، البيت: 793.

5- كثر المعاني للجعبري: 2 / 502.

6- حرز الأمانى للشاطبي: ص 12، البيت: 146.

7- قال المصنف رحمه الله: "فيه لأبي عمرو الوجهان؛ الإظهار نص عليه جماعة له، والإدغام وهو الذي في القصيد،

وليس في بيت له إلا الإدغام". الطرر المستحسنة، ل: 3.

8- حرز الأمانى للشاطبي: ص 63، البيت: 793.

9- حرز الأمانى للشاطبي: ص 16، البيت: 196.

اقتصاره على الواو لأنه هو الواجب فهو على حد "بيت في حلا"، وإن كان اقتصاره على الواو اقتصاراً على أحد الجائزين فهو على حد "وامدد لوى حافظ بلا"، [أ/ 140] وهذا التردد من الجعبري مخالف لما حكاه في سورة البقرة من أنه يوجد في بعض النسخ بعد قوله: "في السواكن فصلاً"¹

وَفِي الْوَقْفِ عَنْهُ الْوَائِ أَوْلَى وَضَمَّ غَيْبُ رُهُ وَلِحَفْصِ الْوَائِ وَقَفًا وَمَوْصِلًا²

فهذا يدل على أن الشاطبي يعتبر الوجهين ويرجح منهما الواو. وقد قال المرادي: "فإن قلت: قوله هناك "وحمزة وقفه بواو" ظاهره تحتيم هذا الوجه ومنع النقل، قلت: لما كان النقل هو القياس اعتمد على أخذه من القاعدة، ونص هناك على الوجه المختار. وقد أبدل الشاطبي قوله: "وحمزة وقفه بواو" لما فيه من إيهام تحتيم الوجه المذكور بقوله³: ثم ذكر البيت السابق⁴.

فالحق مع الفاسي والمرادي والله أعلم.

الثاني: قال الجعبري رحمه الله تعالى في الرياضيات: "و﴿هَزُؤًا﴾ و﴿كَبُؤًا﴾ يتحد القياس والرسم باعتبار الأصل وهو متمسك المحتم⁵ انتهى.

1 - حرز الأمانى للشاطبي: ص 37، البيت: 460.

2 - ينظر: كنز المعاني، للجعبري: ل: 132/ ب.

3 - جاء في إبراز المعاني لأبي شامة: 331 قوله: ورأيت في بعض النسخ وهو بخط بعض الشيوخ؛ ومنقول من نسخة الشيخ أبي عبد الله القرطبي رحمه الله ومقروءة عليه ومسموعة من لفظه عوض هذا البيت:

وفي الوقف عنه الواو أولى وضم غيره ولحفص الواو وقفًا وموصلًا

وكتب عليهما معاً، ورأيت في حاشية أخرى مقروءة على المصنف هذا البيت يتفق مع وضم لباقيهم في المعنى ومخالف في اللفظ، وخير المصنف بينهما، لأن كل واحد منهما يؤدي معنى الآخر.

4 - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 195-196.

5 - كنز المعاني للجعبري: 2/ 539.

وقال المصنف رحمه الله في طرره: "قوله: باعتبار الأصل، يعني ضم الزاي والفاء، فيكون بهذا الاعتبار من باب قوله: "ويسمع بعد الكسر والضم همزه"¹ فيتحد الرسم والقياس في إبدال الهمزة واوا حالة السكون لحمزة باعتبار أصلها قبل التخفيف، وحفص أبدلها مطلقاً على الأصل الذي رسمت الكلمتان عليه والله أعلم"².

قلت: حق عبارة الجعبري أن يقول: يتحد القياس والرسم على الإبدال؛ وإنما جاز الإبدال باعتبار الأصل كما سبق عن الفاسي وغيره، فاعتبار الأصل علة في الإبدال لا في الاتحاد كما وقع للجعبري، هذه عادة من يخالف عبارة غيره فإنه لا بد أن يقع له خلل.

ثم قال المصنف: "وهو متمسك بالمحتم، المراد به والله أعلم: حفص الذي يحتم إبدالها وصلاً ووقفاً، والمعنى: وهو متمسك بالقائل بالإبدال المحتم، والله أعلم"³.

قلت: فيه نظر؛ وإنما أراد بالمحتم من يحتم الإبدال في الوقف لحمزة كما سبق له عن أبي العز وعن ظاهر التيسير وعن أحد احتمالين في الشاطبية كما سبق ذلك كله في التنبيه الذي قبل هذا، والمعنى أن متمسك هؤلاء الذين حتموا الإبدال ومنعوا النقل هو اعتبار الأصل، وقد سبق معنى هذا عن أبي عبد الله الفاسي حيث يقول في توجيهه [أ/ 141] الإبدال: "وأن الأصل في ﴿هَزُوًا﴾ و﴿كَبُوًا﴾ هو الحركة، والسكون عارض، والحركة لا تنقل إلى متحرك"⁴، فيكون المعنى أن الذين حتموا الإبدال ألغوا العارض الذي هو السكون، ولا شك أنك إذا ألغيت السكون استحال النقل وامتنع.

ولا يصح أن يكون مراده بالمحتم حفصاً إلا لو كان حفص يقرأ بالإسكان كحمزة ويبدل وصلاً ووقفاً، فيقال حينئذ أنه في إبداله اعتبر الأصل وألغى العارض، أما حيث كان

1 - حرز الأمانى للشاطبي: ص 20، البيت: 241.

2 - لم أقف عليه.

3 - لم أقف عليه.

4 - ينظر اللآلئ الفريدة للفاسي: 1/ 364.

لا سكون في قراءته فلا عارض عنده حتى يلغى، وإنما متمسك حفص في إبداله مطلقا ما قاله أبو عبد الله الفاسي في سورة البقرة، "هو طلب التخفيف لثقل الهمز بين ضمتين"¹ فانظره.

وبهذا تعلم ما في ذكر المصنف لحفص في الطرة الأولى؛ لأنه ذكره فيها بناء على أنه هو مراد الجعبري بالمحتّم، وقد علمت ما فيه والله أعلم.

الثالث: ذكروا في ﴿هَزُؤًا﴾ و﴿كُفُؤًا﴾ خمسة أوجه:

الأول: النقل، قال ابن الباذش: "وهو القياس، وبه يأخذ أبي رضي الله عنه، ويوجه خط المصحف على أن الواو كتبت على قراءة من حرك لا على قراءة من سكن؛ لأن كتاب المصحف ينزهون عن كتابته على ما لا تقتضيه اللغة، وعلى هذا كثير المحققين"².

الثاني: الإبدال مع الإسكان، قال ابن الباذش: "وبه يأخذ معظم القراء، وإن كان خارجا عن القياس لما فيه من موافقة الخط"³، ثم أطال في توجيهه بما يجب الوقوف عليه⁴.

الثالث: التسهيل بين بين، قال ابن الباذش: "وقد حكا الأهوازي في الإيضاح والمفردة عن خلاد عن سليم عن حمزة، وقال لي أبي - رضي الله عنه - أن سيبويه اعترضه بأنه يلزمه عليه التقاء ساكنين ويشبه به؛ لأن المسهل في قوة الساكن"⁵، انظره فقد أطال في ذلك، وقد ضعفه أيضا صاحب النشر⁶.

1 - ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: 2 / 26.

2 - الإقناع لابن الباذش: 1 / 444 - 445.

3 - الإقناع لابن الباذش: 1 / 442.

4 - ينظر: الإقناع لابن الباذش: 1 / 443 - 444.

5 - الإقناع لابن الباذش: 1 / 443 - 444.

6 - ينظر: النشر لابن الجزري: 3 / 1499.

الرابع: إبدال الهمزة واوا مع ضم ما قبلها، قال ابن الباذش: "قال الأهوازي في الإيضاح: ولم يعرف هذا الوجه أبو إسحاق الطبري، ونسبه في المفردة إلى خلف والضبي، وقال مكّي: ليس بالمشهور، وقال الشيرازي: لا عمل عليه"¹.
الخامس: التشديد على الإدغام في الزاي وفي الفاء، فتقول هكذا "هزّأ" و"كفّأ" وضعفه في النشر² والله أعلم.

الرابع³: تكلموا هنا على ﴿جُزْءَآ﴾ المنصوب، قال أبو عبد الله [أ/ 142] الفاسي وتبعه المرادي⁴: "وإذا وقفت على ﴿جُزْءَآ﴾ المنصوب نقلت الحركة، ولا يجوز التسهيل بين بين لما تقدم، ولا الوقف على اتباع الرسم؛ لأنك إن حذف الهمزة أتبعته الألف فتقول: "جز" فتصير إلى لغة من يقف على المنون المنصوب من غير عوض، وليس ذلك من عادة القراء، ولأنك تريد موافقة الرسم فتقع في مخالفته بحذف الألف"⁵ انتهى، وهو مبني على أن اتباع الرسم لا يكون بالنقل وقد سبق رده.

وقال في النشر: "وأما ﴿جُزْءَآ﴾ ففيه وجه واحد وهو النقل، وحكي فيه بين بين على ضعفه، ووجه ثالث وهو الإدغام كما ذكرنا في "جزء" ولا يصح، وشذ الهذلي فذكر وجهها رابعا وهو إبدال الهمزة واوا قياسا على ﴿هَزُؤَآ﴾ وليس بصحيح"⁶ انتهى.

1- الإقناع لابن الباذش: 1/ 443 - 442.

2- ينظر: النشر لابن الجزري: 3/ 1499.

3- في النسخة: "السادس"، ولا يصح، إذ خلط الناسخ بين التنبيهات وبين أوجه ﴿هَزُؤَآ﴾ و﴿كُفُؤَآ﴾ التي عددها خمسة.

4- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 197 - 198.

5- اللآلئ الفريدة للفاسي: 1/ 364.

6- النشر لابن الجزري: 3/ 1496.

وقال ابن الباذش: "وذكر الأهوازي في ﴿جَزْءَ﴾ الوقف بإسكان الزاي وبواو بعدها من غير همز؛ كالوجه الأول في ﴿هَزْؤًا﴾ و﴿كُفْؤًا﴾؛ وهذا في ﴿جَزْءَ﴾ غلط؛ لأنه خلاف الخط والقياس جميعاً"¹ انتهى، والله أعلم.

الإعراب:

"هَزْؤًا" مبتدأ، و"كُفْؤًا" معطوف عليه، و"بنقل فيهما" متعلق بـ: "وقفوا"، وجملة "وقفوا" خبر، والرباط الضمير المجرور، و"الرسم" مبتدأ، و"بالواو كُفْؤًا" منصوب² على إسقاط الخافض، أي: في كُفْؤًا، والتقدير: والرسم كائن في كُفْؤًا، ثم إن لم تقدر قبل الرسم شيئاً فهو الاحتمال الذي صورنا في الشرح³، وإن قدرت قبله لفظ الوقف وقلت هكذا: والوقف الرسم؛ أي الرسمي، فهو الاحتمال الثاني الذي تقدم في الشرح⁴.
وقوله: "جاء في الصمد" حال من "كُفْؤًا".

ثم قال:

57. وَالنَّشْأَةُ انْقُلَّ وَيَسْأَلُونَ عَنْ يَقِيَا سِ وَلَدَى الرَّسْمِ جَاءَ قَوْلُ مُقْتَصِدِ

58. بِالنَّقْلِ ثُمَّ بِإِبْدَالِ عَلَى لُغَةٍ قَالُوا كَمَا وَالْأَصْلُ كَمَا الرَّمْدِ

تكلم في هذين البيتين على كيفية الوقف على ﴿النَّشْأَةُ﴾ وعلى ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَاءِكُمْ﴾، وذلك على رسم الألف فيها، وقد قال في النشر: "و﴿النَّشْأَةُ﴾ كتبت بالألف بعد الشين بلا خلاف لاحتمال القراءتين، فهي في قراءة أبي عمرو ومن معه ممن مدَّ صورة المدة، وفي قراءة حمزة ومن معه ممن سَكَنَ الشين صورةُ الهمزة، و﴿يَسْأَلُونَ عَنْ﴾ في

1- الإقناع لابن الباذش: 1 / 445.

2- في هامش النسخة (أ): تأمل هذا الإعراب الفاسد كما قرر به شرح البيت.

3- وهو الإشارة إلى مخالفة الوقف بالنقل للرسم.

4- وهو الإشارة إلى وجه آخر في الوقف وهو الوقف بالواو.

الأحزاب اختلفت المصاحف في كتابته؛ ففي بعضها بالألف [أ/ 143] بعد السين، وفي بعضها بالحذف، فما كتبت فيه بالألف فهي كـ ﴿النَّشْأَةِ﴾ لاحتمال القراءتين، فإنه قرأها بتشديد السين والمد يعقوبُ من رواية رويس، وهي قراءة الحسن البصري وعاصم الجحدري وأبي إسحاق السبيعي، وما كتبت فيه بالحذف فإنها على قراءة الجماعة الباقيين¹ انتهى.

وقال في المقنع: "وكذلك اتفقوا على أن رسموا الألف بعد الشين في قوله: ﴿النَّشْأَةِ﴾ في العنكبوت والنجم والواقعة، ولا أعلم همزة متوسطة قبلها ساكنة رسمت في المصحف إلا في هذه الكلمة، وفي قوله: ﴿مَوْيَلًا﴾ في الكهف لا غير، ويجوز عندي أن يكون رسموها على قراءة من فتح الشين ومد.

واختلفت المصاحف في قوله في الأحزاب: ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾ وسيأتي ذلك في موضعه إن شاء الله²، يشير به إلى ما ذكره في باب ما اختلفت فيه مصاحف الأمصار، فإنه قال فيه: "وفي الأحزاب في بعض المصاحف ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾ بغير ألف، وفي بعضها (يسألون) بالألف"، قال أبو عمرو: "ولم يقرأ بذلك أحد من أئمة القراء إلا ما رويناه من طريق محمد بن المتوكل رويس عن يعقوب الحضرمي، وبذلك قرأنا في مذهبه، وحدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا ابن منير قال: حدثنا عبد الله قال: حدثنا عيسى عن نافع أن ذلك في الكتاب بغير ألف³ انتهى.

1 - النشر لابن الجزري: 3 / 1400 - 1401.

2 - المقنع للداني: 68.

3 - المقنع للداني: 116.

وقال ابن الباذش: "ويمكن أن يكونوا كتبوا في المصحف (النَّشَاءُ) بالألف مراعاة لتخفيفها في هذه اللغة، يعني لغة من يقول: الكَمَاة، ويمكن أن يكون على لغة أهل التحقيق"¹ انتهى.

إذا فهمت هذا فقد ذكر المصنف في كيفية الوقف على هذه الكلمات وجهين:
أحدهما القياسي: وإليه أشار بقوله: "والنشأة انقل ويسألون عن بقياس"، يعني أنك إذا وقفت عليها بمقتضى القياس فإنك تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم تحذفها، فتقول هكذا: "النشة" و"يسلون"، فقوله: "انقل" أي حركة الهمزة، يريد حذفها لئلا يتكرر مع القول الذي بعده، فإنه فيه النقل أيضاً، وإنما يخالف في عدم حذف الهمزة بعد النقل.

الثاني التخفيف الرسمي: وإليه الإشارة بقوله: "ولدى الرسم جاء قول مقتصد بالنقل ثم بإبدال على لغة" يعني أنك إذا أردت أن تقف على هذه الكلمات بالتخفيف الرسمي فإنك تنقل حركة الهمزة إلى الساكن [أ/ 144] قبلها ولا تحذفها، بل تبدلها ألفاً، فتقول هكذا: "النشأة" و"يسألون" ولا شك في مطابقة هذا للمرسوم.

ثم ذكر أن إبدالها ألفاً بعد نقل حركتها لغة لبعض العرب، يقولون إذا خففوا همزة الكمأة بإبدالها ألفاً، وهو معنى قوله: "على لغة قالوا كمأة والأصل كمأة الرمد" والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: في كلام المصنف رحمه الله نظر¹؛ لأنه يوهم أن التخفيف الرسمي ليس من القياس في شيء، وليس كذلك، بل هو قياس مرجوح، وذلك لأن الهمزة إذا نقلت حركتها إلى الساكن فهل تحذف، وهو القياس الراجح، أو تبدل، وهو القياس المرجوح؟

والقياس² جاريان في كل همزة نقلت حركتها سواء كانت لها صورة كـ ﴿النَّشَاءُ﴾، أو لا صورة لها كـ ﴿الْمَشْئَمَةُ﴾، والمطابق للمرسوم في التي لها صورة هو القياس المرجوح، وفي التي لا صورة لها هو القياس الراجح.

واتفقوا على جواز القياس الراجح في التي لا صورة لها وفي التي لها صورة، وأما القياس المرجوح في التي لها صورة فقد جوزه غير واحد من الأئمة، بل اختاره على الراجح أرباب القول المشار إليهم بقوله:

والدان والشاطبي وابن شريحهم قد انتقوه إذا نص القياس هد

ولو على وجهه المرجوح.....

وأما جوازه في التي لا صورة لها فقال به أبو العلاء الهمداني³ وضعفه صاحب النشر⁴. وإلى اختيار القياس المرجوح في الصورة ذهب أبو عمرو في الاقتصاد حيث يقول: "وإن وقف واقف في مذهب حمزة على قوله: ﴿النَّشَاءُ﴾ بنقل الحركة وإبدال الهمزة ألفاً، فهو عندي وجه جيد، وذلك أنه موافق للخط؛ لأن بعد الشين في ذلك ألفاً دون نظائره، وقد روي أنه يتبع في الوقف على الهمز الخط وإن كان فيه مخالفة للقياس، على أن ذلك فاش سائر في اللغة، حكى سيبويه أن من العرب من إذا خفف همزة المرأة والكمأة قال المرأة والكمأة بألف بدلاً من الهمزة⁵، ولم أر أحداً من أئمتنا ذكر ذلك في مذهب حمزة،

1- وجد في هامش النسخة (أ): "في هذا التنظير نظر لأنه ليس مراد الناظم أنه خارج عن قياس كلام العرب كما فهمت، بل مراده حيث الانفراد غير مطابق لقياس تخفيف الهمز المبني عليه قواعد تخفيفها وإن كان عربياً في نفسه. انتهى ما وجد".

2- كذا في النسخة، والصواب: "والقياسان"؛ أي الراجح والمرجوح.

3- ينظر: غاية الاختصار، للهمداني: 1/ 251.

4- ينظر: النشر لابن الجزري: 3/ 1496.

5- ينظر: الكتاب لسيبويه: 3/ 545.

وأنا إليه أميل لموافقة مذهبه وبالله التوفيق"¹ انتهى، فقوله: "على أن ذلك فاش سائر في اللغة"، إشارة إلى أنه قياس مرجوح، فعلى هذا فالمقابلة التي في كلام المصنف بين القياس والرسم يجب أن تكون بين القياس الراجح والرسم، لا بين القياس مطلقا والرسم والله أعلم [أ/ 145].

الثاني: قوله بالتخفيف الرسمي بالنقل ثم بإبدال، صريح في أن الحركة التي على الشين مثلا في ﴿النَّشْأَة﴾ حركة نقل لا حركة تخلص من ساكنين، وهو صحيح لا غبار عليه، ويدل عليه كلام الاقتصاد المتقدم؛ حيث يقول بنقل الحركة وإبدال الهمزة ألفا، وهذا هو الذي صدر به صاحب النشر وحكى مقابله بقليل، ونصه: "وأجاز النحاة في كمأة كمأة بالنقل فقط والإبدال، وهو عند البصريين شاذ غير مطرد، حكاه سيويوه، وقال هو قليل، وقاس عليه الكوفيون، فيجيزون (يسالون) و(تجَارون) و(النشأة)، وحركة الساكن بالفتح في ذلك هي حركة الهمزة، ثم أبدلت الهمزة ألفا. وقيل: أبدلوا الهمزة ألفا، فلزم انفتاح ما قبلها، ولم يوافق على ذلك أحد من القراء إلا أبا العلاء الهمداني"²، انتهى الغرض منه، فانظر قوله: وحركة الساكن إلى آخره تجده أعظم شاهد للمصنف والله أعلم.

فإن قلت: كون الحركة حركة نقل مخالف للقاعدة المقررة من أنه لا يغير للوقف إلا صورة الهمزة.

قلت: هذه غفلة³ عما سبق تحقيقه في شرح قوله: "وأجمعوا أنه ليس يغير للرسم" من أن ذلك خاص بالحروف المجاورة دون الحركات والنقل والإدغام، وقد سبق بسط ذلك فراجعه والله أعلم.

1 - كتاب الاقتصاد مفقود.

2 - النشر لابن الجزري: 2 / 1382، 1383.

3 - في هامش النسخة (أ): قوله هذه غفلة قيد عليه ما نصه: بل أنت الغافل عن ما للجعبري وابن غازي المبني على تحكيم القواعد وتمسكت بما للنشر تمسكا بظاهر اللفظ".

الثالث: وقع للجعبري رحمه الله كلام في ﴿النَّشْأَة﴾ مشكل، فأردت أن أنبه على ما فيه، فإنه رحمه الله قال في شرح قوله "وحرك به"¹: "وأما ﴿النَّشْأَة﴾ فيحتمل أن تكون الألف صورة الزائدة، فيتحد القياس والرسم"²، وقال في الرياضيات: "ونحو ﴿النَّشْأَة﴾ وافق الرسم اتفاقاً"³ انتهى، كذا في النسخة التي عليها طرر المصنف، وكانت ملكاً له في حياته رحمه الله، وهي وإن كانت أصح نسخة وقفنا عليها لا تخلو من تصحيف، والإشكال فيه من وجهين:

أحدهما: أنه حكم في آخر كلامه بأن القياس يوافق الرسم اتفاقاً، وظاهره على كل احتمال، وحكم في أول كلامه بالموافقة على بعض الاحتمالات، ولا خفاء في تناقضه.

الثاني: أنه لم يفصح بالاحتمال الذي أشار إليه في أول كلامه من جهة أنه حذف الموصوف بقوله: "الزائدة"؛ فإن كان الموصوف المحذوف هو المدة، أي صورة المدة الزائدة، يعني على قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وهذا هو الذي [أ/ 146] فهمه المرادي حيث نقل كلام الجعبري بالمعنى، وصرح بالموصوف المحذوف، وجعله هو المدة⁴، فإن أراد الجعبري هذا، وافق ما في العقيلة وما سبق عن النشر والمقنع، ولكنه لا يلتئم مع قوله عقبه: "فيتحد القياس والرسم"؛ لأن الألف حينئذ معتبرة في الرسم لا زائدة، وهي في القياس محذوفة، فكيف يصح الاتحاد؟

وإن كان الموصوف المحذوف هو الألف؛ أي صورة الألف الزائدة، فتجعل الدارة على الألف، وافق قوله عقبه: "فيتحد القياس والرسم"، ولكن لم أر من ذكر هذا الاحتمال، وإنما ذكروا فيها أنها: صورة للهمزة على القياس المرجوح كما سبق أو صورة

1 - حرز الأمانى للشاطبي: ص 19، البيت: 237.

2 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 502.

3 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 539.

4 - ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 86.

المد، أو أنها صورة الهمزة على القياس الراجح، ولكن هذا التصوير حينئذ شاذ، وإليه مال ابن [الجزري]¹ مستدلاً برسم الياء في ﴿مَوْبِلًا﴾ لأنه لا مدة فيه ولا قياس مرجوح²، والله أعلم.

الرابع: ألحق الجعبري رحمه الله بـ ﴿النَّشَاءُ﴾ الثلاث ﴿شَطْءٌ﴾، وحكم بأنه صور ألفاً، ونصه في شرح قوله: "وحرك به"³: "وقد وافق القياس الرسم على الحذف إلا مواضع منها: ﴿شَطْءٌ﴾ و﴿النَّشَاءُ﴾ الثلاث و﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ و﴿السَّوْءَى﴾ رسمت بألف"⁴ انتهى.

وقال المصنف رحمه الله في طره: "قوله: منها ﴿شَطْءٌ﴾ ظاهره أنه رسم كـ ﴿النَّشَاءُ﴾، وهو نقل غريب ليس يوافق ما في المقنع؛ لأنه جزم بأن الهمزة المتوسطة لم ترسم بعد ساكن بالألف إلا في ﴿النَّشَاءُ﴾ و﴿السَّوْءَى﴾، ولا بالياء إلا في ﴿مَوْبِلًا﴾⁵. وذكر سيدي الجعبري في الجميلة مثل ما له هنا من اقتران ﴿النَّشَاءُ﴾ بـ ﴿شَطْءٌ﴾، فعهدته في رسم ﴿شَطْءٌ﴾ بألف عليه والله أعلم"⁶ انتهى.

قلت: كلامه المشار إليه في الجميلة هو قوله في كتب الألف بـ: ﴿النَّشَاءُ﴾ ما نصه: "ويجوز أن يكون على قراءة الفتح والمد، وأن يكون صورة الهمزة على مذهب من ينقل حركتها ثم يبدلها، على نحو ما ورد عن وقف حمزة ﴿النَّشَاءُ﴾ و﴿شَطْءٌ﴾"⁷ انتهى، ولولا كلامه في شرح الشاطبية لكان كلامه في الجميلة قابلاً للتأويل؛ لأنه يلزم من الوقف

1 - ساقطة من النسخة.

2 - ينظر: النشر: 1 / 123.

3 - حرز الأمانى للشاطبي: ص 19، البيت: 237.

4 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 502.

5 - ينظر: المقنع للداني: 68.

6 - لم أقف عليه.

7 - ينظر: جميلة أرباب المراسد للجعبري: 2 / 222.

بالألف أن ترسم الألف كما سبق عن أبي العلاء الهمداني، ثم ما قاله الجعبري من رسم ﴿شَطْطَةً﴾ بالألف نقل صاحب فتح المنان مثله عن التجيبي، وجعله مخالفا للمشهور ونصه: "قال التجيبي و﴿شَطْطَةً﴾ بغير ألف بعد الطاء وهو المشهور"¹ انتهى، ثم رأيت ما سيأتي عن ابن [أ/ 147] الباذش في ﴿مَوِيلًا﴾، وقد قرن فيه ﴿شَطْطَةً﴾ بالألف كما فعل الجعبري، بل جزم في آخر كلامه بكتبه ألفا ك﴿النَّشْأَةِ﴾²، وحينئذ فلا عهدة على الجعبري رحمه الله تعالى والله أعلم.

الخامس: ذكر ابن الجزري أنه حكى في ﴿النَّشْأَةِ﴾ ثلاثة أوجه: النقل وهو القياس الراجح، والتسهيل بين بين وضعفه، وإبدال الهمزة ألفا على اللغة السابقة، قال وهو قوي فيما صور ألفا نحو: ﴿النَّشْأَةِ﴾، ضعيف في غيره³ والله أعلم.

السادس: قال أبو عبد الله الفاسي رحمه الله: "وإذا وقفت على قوله: ﴿يَسْأَلُونَ عَنَ أَنْبَاءِكُمْ﴾ وقفت بالنقل، وفيه مخالفة للرسم على وجه كتابته بالألف، ولا يتأتى في تسهيل الهمزة بين بين، ولا الوقف على وجه اتباع الرسم؛ لأن الألف لا تكون بعد ساكن، وإذا وقفت على ﴿النَّشْأَةِ﴾ فكذلك"⁴ انتهى.

وقوله: "لأن الألف لا تكون بعد ساكن" مبني على أن الرسم لا يكون إلا بالسكون وقد سبق رده، وحينئذ فتفتح الشين من ﴿النَّشْأَةِ﴾ والسين من ﴿يَسْأَلُونَ﴾ بحركة النقل، ثم مد الألف، وهذا قياس مرجوح يوافق الرسم كما سبق تحقيقه في كلامنا وفي كلام صاحب الاقتصاد.

1- فتح المنان لابن عاشر: 2 / 1178.

2- ينظر: الإقناع لابن الباذش: 446.

3- ينظر: النشر لابن الجزري: 3 / 1496.

4- اللآلئ الفريدة للفاسي: 1 / 364.

وهو الذي أشار إليه في التيسير حيث يقول: "والثاني أن يفتح الشين ويبدل الهمزة ألفا اتباعا للخط ومثله قد سمع من العرب"¹ انتهى.

وقوله: "أن يفتح الشين" يعني يفتح بحركة النقل كما صرح به في الاقتصاد؛ لأن التيسير مختصر من الاقتصاد، وقد خفي هذا كله على شيخ الجماعة فقال في مقالة الأعلام تابعا لأبي عبد الله الفاسي: "قلت: الظاهر أن الرسم ممنوع لالتقاء الساكنين لسكون الشين، فلا وجه لما قاله في التيسير وأصله والله أعلم"²، ومراده بأصله الاقتصاد.

قلت: وقد سبق وجهه وأنه مبني على القياس المرجوح، والذي قاله هو تبعا للفاسي هو الذي لا وجه له أصلا كما سبق بيانه في غير موضع، والله أعلم.

الإعراب:

"والنشأة انقل" جملة طلبية تقدم مفعولها، "ويسألون عن" عطف على المفعول، وقيد به: "عن" احترازا من نحو: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ ومن نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾ لفقد مباشرة "عن"، و"لدى الرسم" ظرف متعلق بـ: "جاء"، و"قول مقتصد" فاعل "جاء"، و"مقتصد" أي متوسط، وإنما كان قائله مقتصدا لأنه [أ/ 148] توسط بين القياس الراجح الذي يخالف المرسوم، وبين القول المردود بمنع الرسم بناء على أنه لا يكون إلا بعد سكون؛ فالقياس الراجح لا يوافق المرسوم بالكلية، والرسم المردود لا يوافق القياس بالكلية، وهذا القول المتوسط يوافق القياس باعتبار نوعه المرجوح، ويوافق الرسم باعتبار كتب الألف.

وقوله: "بالنقل" متعلق بـ: "جاء"، وقوله: "ثم بإبدال" معطوف عليه، وقوله: "على لغة" حال من قوله: "مقتصد" أي جاء هذا القول حال كونه على لغة.

1- ينظر: التيسير للداني: 173.

2- مقالة الأئمة الأعلام، ص 184.

و"الكماء" معلومة، و"الرمد" ضبطه المصنف بفتح الميم وبكسرهما، فالفتح على أنه مصدر، وهو الوجد المعلوم الذي يعرض للعين، والكسر على أنه اسم فاعل، وأشار بإضافة الكماء للرمد إلى الحديث: "الكماء من المن وماؤها شفاء للعين"¹. قال ابن حجر في شرح البخاري ما ملخصه: "ذهب ابن الجوزي والخطابي أنه لا شفاء في مائها صرفاً، بل حتى يضاف إلى الأدوية التي يكتحل بها، أو حتى تلقى على النار ويجعل المرود في مائها فيكتحل به بعد فتوره، قال: ولا يكتحل بمائها قبل أن تجعل على النار، فقد روى إبراهيم الحربي عن صالح وعبد الله ولدا أحمد بن حنبل أنهما فعلا ذلك فهاجت أعينهما ورمدا وتضررا بذلك. وحكى أبو بكر بن عبد الباقي أن بعض الناس فعل ذلك فذهبت عينه. وذهب عياض وابن العربي إلى أنه تارة يستعمل صرفاً، وتارة يستعمل مضافاً إلى غيره في تفصيل مذكور عندهم، وذهب النووي إلى أنه يتداوى به وحده مطلقاً فقال: الصواب أن ماءها شفاء للعين مطلقاً، فيعصر ماؤها ويجعل في العين منه. قال: وقد رأيت أنا وغيري في زماننا من كان عمي وذهب بصره حقيقة فكحل عينه بماء الكماء مجرداً فشفي وعاد إليه بصره، وهو الشيخ العدل الأمين الكمال بن عبد الدمشقي صاحب صلاح ورواية في الحديث، وكان استعماله لماء الكماء اعتقاداً في الحديث وتبركا به فنفعه الله به. قال ابن حجر: والكمال المذكور هو كمال الدين عبد العزيز بن عبد المنعم يعرف بابن عبد بغير إضافة، الحارثي الدمشقي من أصحاب [أ/ 148] الخشوعي، سمع منه جماعة من شيوخ شيوخنا عاش ثلاثاً وثمانين سنة، ومات سنة اثنين وسبعين وستمائة قبل النووي بأربع سنين. قال ابن حجر: وينبغي تقييد ذلك عن من عرف من نفسه قوة اعتقاده في صحة

1- ينظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: وظللنا عليكم الغمام رقم الحديث 4478، وصحيح

مسلم، كتاب الأشربة، باب فضل الكماء ومداد العين بها، رقم الحديث 2049.

الحديث والعمل به كما يشير إليه آخر كلامه، وهو ينافي قوله أولاً: مطلقاً¹ انتهى الغرض منه ملخصاً.

وانظره في كتاب الطب، فقد أطل في المسألة جداً، وكتبنا هذه النبذة هنا لتعلم بها الإضافة في قول المصنف: "كمأة الرمد"، والله أعلم.

ثم قال رحمه الله:

59. أَلَنْ وَلَيْكَةَ الْمَحذُوفُ هَمْزُهُ فَالْوَقْفُ وَفُقْ بِنَقْلِ فِيهِ وَاجْتِهَدِ

60. وَابْدَأْ بِنَقْلِ بِلَا وَصَلٍ وَحَذْفُهُمَا أَمَارَةٌ لِاعْتِدَادِ الْعَارِضِ الْعِنْدِ

61. وَلِإِلَانٍ فِي الْجُنِّ كَالْغَيْرِ وَإِنْ أَلِفَا صَوَّرْتَ هَمْزًا فَمَنْعُ الرَّسْمِ لِلْأَبْدِ

مراده بـ: "أَلَنْ" ما حذفت فيه الألف نحو: ﴿أَلَنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ و﴿قَالَ بَشَرُوهُنَّ﴾ و﴿أَلَنْ خَبَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ ونحو ذلك.

ومراده بـ: "لَيْكَةَ الْمَحذُوفُ هَمْزُهُ" ما وقع في سورة الشعراء وسورة ص.

فذكر رحمه الله تعالى أن الوقف بالنقل فيهما يتحد فيه القياس والرسم، وإليه أشار بقوله: "فالوقف وفق بنقل فيه"؛ أي وفق فيه بالنقل بين الوقفين، ووجه التوفيق ظاهر؛ لأن الصورة محذوفة من الرسم، وكذلك هي محذوفة في القياس بعد نقل حركتها.

والأمر في قوله: "وابدأ بنقل بلا وصل" للإباحة والجواز، أي يجوز لك إذا نقلت أن تبتدئ باللام مفتوحة تاركا لهمزة الوصل هكذا: (لَنْ)، (لَيْكَةَ)، ويجوز لك أن تأتي بهمزة الوصل هكذا: (أَلَنْ) (اليكة)، ونص على جواز الوجهين معا صاحب النشر حيث قال: "وهذان الوجهان جائزان في كل ما ينقل إليه من لامات التعريف لكل من ينقل"²، انظر

1 - ينظر: فتح الباري لابن حجر: 13/ 105 - 107.

2 - النشر لابن الجزري: 2/ 1302.

تمامه في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فدخل في قوله: "لكل من ينقل" حمزة وغيره.

وقوله: "وحذفهما أمانة للاعتداد بالعارض" يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يريد حذفهما من اللفظ، ويكون ساكتا عن حكم الخط، والضمير [أ/ 150] يحتمل عوده على همزة الوصل في ﴿الْحَرْ﴾ وهمزة الوصل في ﴿لَيْكَةً﴾، يعني أن حذف همزتي الوصل عند الابتداء في حالة النقل علامة للاعتداد بالعارض، ومراده بالعارض حركة اللام لأنها عرضت بسبب النقل، وهذا المعنى صحيح موافق لقوله في الشاطبية: "وإن كنت معتدا بعارضة فلا"¹، ويحتمل عوده على همزتي ﴿لَيْكَةً﴾ وهما همزة الوصل التي قبل اللام، وهمزة القطع التي بعد اللام؛ أي وحذف همزتي ﴿لَيْكَةً﴾ من اللفظ علامة على الاعتداد بالعارض، وهذا المعنى مستقيم في الهمزة الأولى دون الثانية؛ لأن حذفها بعد نقل حركتها للتخفيف لا للاعتداد بالعارض، وهذا ظاهر المعنى.

الثاني: أن يريد حذفهما من الخط، ويكون سكت عن حكم اللفظ لعلمه مما قبله، والضمير أيضا يحتمل عوده على همزتي الوصل في الكلمتين؛ أي وحذف همزتي الوصل في الكلمتين علامة للاعتداد بالعارض، وهذا غير صحيح في الكلمة الأولى لأن همزة الوصل فيها لم تحذف، ويحتمل عوده على همزتي ﴿لَيْكَةً﴾؛ أي وحذف همزتي ﴿لَيْكَةً﴾ من الخط علامة للاعتداد بالعارض.

ورأيت في طرة نسخة المصنف ولكن بغير خطه ما نصه: "قوله: وحذفهما، يعني ألف الوصل وصورة الهمزة"، وكأنه حيث عبر بالصورة يشير إلى هذا الاحتمال.

وإنما لم أقصر عليه مع تأييده بالطرة المشار إليها لأنه مخالف للمعول عليه في رسم ﴿لَيْكَةً﴾ في المصحف؛ إذ المعول عليه في رسمها فيه أنها بوزن ليلة، وأن اللام فيها

أصلية، قال أبو شامة رحمه الله تعالى في سورة الشعراء: "قال أبو عبيد: لا أحب مفارقة الخط في شيء من القرآن إلا ما يخرج عن كلام العرب، وهذا ليس بخارج من كلامها مع صحة المعنى، وذلك أنا وجدنا في بعض التفاسير الفرق بين ﴿الْأَيْكَةِ﴾ و﴿لَيْكَةٍ﴾، فقيل: ﴿لَيْكَةٍ﴾ اسم للقرية التي كانوا فيها، و﴿الْأَيْكَةِ﴾ البلاد كلها، ورأيتهم مع هذا في الذي يقال له الإمام مصحف عثمان مفترقات، فوجدت التي في الحجر والتي في ق ﴿الْأَيْكَةِ﴾، ووجدت التي في الشعراء والتي في ص ﴿لَيْكَةٍ﴾، ثم اجتمعت مصاحف الأمصار كلها على ذلك فلم تختلف، وقرأها أهل المدينة على اللفظ الذي قصصه يعني [أ/ 151] بوزن ليلة، فأى حجة تلتمس أكثر من هذا؟"¹.

ثم أطال أبو شامة بنقل كلام المخالف كالمبرد والزجاج وابن قتيبة والفارسي والفراء والزمخشري الذين أنكروا ثبوت ﴿لَيْكَةٍ﴾ بوزن ليلة، وقالوا إنها إنما رسمت في المصحف على مراد النقل، وحكموا بخطأ من قرأها بفتح التاء كنافع وابن كثير وابن عامر وسكت عليه أبو شامة، وقد رده عليهم أبو عبد الله الفاسي والسفاسي والقشيري وغيرهم بأن القراءة متواترة، وينقل أبي عبيد، وباحتمال كون اللفظة عجمية². إذا فهمت هذا علمت أن كونها مرسومة في المصحف على مراد النقل تنافيه قراءة من سبق بفتح التاء، وكونها مرسومة على أن ﴿لَيْكَةٍ﴾ بوزن ليلة لا تنافيه القراءة الأخرى، لثبوت الموافقة التقديرية.

وبالجملة فالذي يترجح عندي من هذه الاحتمالات هو الأول لموافقته للشايطية وغيرها.

1- ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة: 621-622.

2- ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: 3/ 138.

وقوله: "ولئلاَّ في الجن كالغير" يريد بالغير ما لم تحذف ألفه من المعرف باللام نحو: ﴿الآيَةَ﴾ و﴿الْأَرْقَةَ﴾ و﴿الْآخِرَةَ﴾، وأشار بالتشبيه إلى اتحاد الرسم والقياس بالنقل كما أشار إليه فيما سبق حيث قال:

وامنع مع اللام إلا نحو الآية فالنقل يكون جماعا لهما فقد

وقوله: "وإن ألفا صورت همزا فمنع الرسم للأبد" يشير به إلى منع الرسم إذا كانت الألف الثانية في الذي في الجن صورة للهمزة، ووجه منعه أن الهمزة تحذف في القياس، وهي في الرسم حينئذ معتبرة، فاختلف مقتضى القياس ومقتضى الرسم، فعمل بالقياس ومنع الرسم لما فيه من التقاء ثلاث سواكن؛ الألف التي هي صورة، وألف المد والنون المسكنة للوقف والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: سبق تحقيق منع الرسم إذا كانت الألف صورة للهمز في شرح قوله:

وَك: سَأَوِ عَلَى الْعَكْسِ وَإِنْ نَقَلَا لَا عَكْسَ.....

البيت، فالآن في الجن من أفراد قوله: "وإن نقلا لا عكس" وإنما أعاده لطول العهد والله أعلم.

الثاني: فصل في الذي في الجن بين أن تكون الصورة للمد أو للهمز، وجزم في نحو: ﴿الآيَةَ﴾ بأن الصورة للمدة؛ حيث جزم فيما سبق بأن النقل يكون جماعا لهما، ولم يذكر تفصيلا كما ذكره [أ/ 152] هنا، ووجهه أن أبا عمرو وأبا داود نصا على أن الألف في ذلك كله للمدة¹، وخالفهما صاحب النشر في الذي في الجن²، فيجري فيه الاحتمالان عملا بقولهما وبقول صاحب النشر، وما عداه لم يوجد فيه إلا قولهما، لهذا لم يَجْرَ فيه

1- ينظر: المقنع، ص: 86، والتنزيل: 88/2.

2- ينظر: النشر 3/ 1427.

الاحتمالان، وقد سبق التنبيه على هذا في شرح قوله: "وامنع مع اللام إلا نحو الآية" البيت.

ولهذا بعينه لم يذكر تفصيلا في قوله:

..... ولا تـرد

رسما به غير ما جاء بعده ألف فالرسم فيه بنقل كالقياس.....

لأن كلام الشيخين لم يوجد له معارض فيه والله أعلم.

الثالث: ظاهر كلامه أن الذي في الجن متفق على إثباته ك ﴿الْآيَةِ﴾ و ﴿الْأَرْبَةِ﴾ وهذا ظاهر المقنع¹ والتنزيل² والعقيلة³، وصريح مورد الظمان في قوله: وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنِّ الْآنَ ذَكُرُوا بِأَلْفٍ.....⁴

وقد حكي الخلاف فيه صاحب النشر حيث قال: "واختلف في الذي في سورة الجن، وهو قوله تعالى: ﴿بِمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ فكتب في بعضها بألف، وهذه الألف هي صورة الهمزة"⁵ إلى آخر كلامه، وكأنه والله أعلم تبع أبا الحسن السخاوي في شرح العقيلة⁶؛ فإني رأيت بعض شروح العقيلة، وأظنه لأبي عبد الله الخراز صاحب مورد الظمان ما صورته: "قال أبو عمرو، يعني في المقنع، وكذلك حذفوها من نحو قوله: ﴿أَنْسَ جِئْتُ بِالْحَقِّ﴾ و ﴿بِأَنْسَ بِشِرْوَهْ﴾ و ﴿أَنْسَ خَبَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾، وشبهه من لفظه إلا موضعا واحدا

1 - ينظر: المقنع للداني: 40.

2 - ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 2 / 162.

3 - العقيلة للشاطبي: ص 14، البيت: 138.

4 - مورد الظمان للخراز: ص 16، البيت: 148.

5 - النشر لابن الجزري: 3 / 1427.

6 - ينظر: الوسيلة للسخاوي: ص 279، 280.

فإنهم أثبتوا الألف فيه، وهو قوله تعالى في سورة الجن: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا﴾، قال أبو الحسن السخاوي: وفيه نظر؛ لأن رأيت في المصاحف القديمة كنظائره محذوف الألف " انتهى.

وقال الجعبري في شرح العقيلة: "واستثنى موضع الجن تبعا للأصل، وقال الشارح، يعني السخاوي، كذا رأيت في الشامي ورأيت في المصاحف القديمة كنظائره، أي: بالحذف، فإن كان عن العثمانية أثبتت خلافا وإلا فلا"¹.

قلت: وفيه نظر؛ لأن ذكر المصاحف في مقابلة منقول الداني، ووصفها بالقديمة، ومعارضتها بالشامي، صريح في رفع هذا الاحتمال الذي أبقاه لرفع الخلاف، فالصواب ثبوت الخلاف، والناقل أمين، ومن حفظ حجة على [أ/ 153] من لم يحفظ، فلهذا والله أعلم جزم صاحب النشر بحكاية الخلاف فيه²، والله أعلم.

الرابع: قال في النشر: "لام التعريف وإن اشتد اتصالها بما دخلت عليه وكتبت معه، في حكم المنفصل الذي ينقل إليه، فلم يوجب اتصالها خطأ أن تصير بمنزلة ما هو من بنية الكلمة؛ لأنك إذا أسقطتها لم يخل معنى الكلمة"³، وحيث فكان من حق المصنف أن يذكر ﴿الْس﴾ و﴿الْيَكَة﴾ في باب الهمز المصدر حقيقة أو حكما عند قوله: "وامنع مع اللام" البيت، وقد سبق الجواب عن تأخيره إلى هذا الموضع فانظره في شرح البيت المذكور⁴، والله أعلم.

1- جميلة أرباب المراسد للجعبري: 2/ 37.

2- النشر لابن الجزري: 3/ 1427.

3- النشر لابن الجزري: 2/ 1299.

4- آخر لفظ "الآن" الذي في الجن لأنهم أجروه مجرى المتوسطة في الحذف فحسن أن يؤخره، وأما "ليكة"، فاللام فيها من بنية الكلمة على القراءة التي جاء رسم المصحف على وفقها، فهي ليست منفصلة، فلهذا أخرها إلى هذا الباب.

الخامس: ما ذكره المصنف في قوله: "وابدأ بنقل بلا وصل"، لا يختص ب ﴿الْحَسَّ﴾ و﴿لَيْكَةً﴾ المحذوفين، بل ذلك جار في كل لامات التعريف نحو: ﴿الْأَيَّةُ﴾ و﴿الْأَرْبَعَةُ﴾، وقد سبق كلام صاحب النشر في قوله: "وهذان الوجهان جائزان في كل ما ينقل إليه من لامات التعريف لكل من ينقل"¹، ومبنى الوجهين على الاعتداد بالعارض وعدمه، وقد بسط ذلك شروح الشاطبية بما يجب الوقوف عليه، ولا سيما كلام أبي شامة فقد أطل في ذلك بما لم يسبق إليه²، ولا يلزمه اعتراض صاحب النشر والجعبري³ لمن تأمله، وبيان ذلك يخرجنا عن الغرض والله أعلم.

السادس: ما ذكره المصنف من جواز حذف همزة الوصل حالة النقل إنما يتمشى على مذهب سيويه دون مذهب الخليل، وقد بسط ذلك صاحب النشر حيث قال: "اعلم أن لام التعريف عند سيويه حرف واحد من حروف التهجي، وهي اللام وحدها، وبها يحصل التعريف، وأما الألف قبلها ألف وصل ولذا تسقط في الدرج، فهي إذا بمنزلة باء الجر وكاف التشبيه مما هو على حرف واحد، ولهذا كتبت موصولة في الخط بما بعدها، وذهب آخرون إلى أن أداة التعريف هي: الألف واللام، وأن الهمزة تحذف في الدرج تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وظاهر كلام سيويه أن هذا مذهب الخليل، واستدلوا على ذلك بأشياء: منها ثبوت الألف مع تحريك اللام حالة النقل نحو (الْحَمْرُ) و(الْأَرْضُ)، وأنها تبدل أو تسهل بين بين مع همزة الاستفهام نحو: ﴿أَلَدَّكَرَيْيُ﴾، وأنها تقطع في الاسم العظيم في النداء نحو (يا الله)"، [أ/ 154] إلى أن قال: "فنقول: إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف وقُصِدَ الابتداء على مذهب الناقل، فإما أن يجعل حرف التعريف "ال"

1- النشر لابن الجزري: 2/ 1302.

2- إبراز المعاني لأبي شامة: 163-164.

3- ينظر: النشر: 2/ 1307 وما بعدها، وكنز المعاني للجعبري: 482 وما بعدها.

أو اللام فقط؛ فإن جعلته "ال" ابتدأت بهمزة الوصل وبعدها اللام المحركة بحركة همزة القطع ليس إلا، وإن جعلته اللام فقط فيما أن تعتد بالعارض أم لا¹ انظر تمامه.

وسبقه إلى ذلك الجعبري رحمه الله حيث قال بعد شرح الوجهين وبنائهما على الاعتداد بالعارض وعدمه: "هذا تفريع على مذهب سيويه في أن مجرد اللام للتعريف، والهمزة همزة الوصل، أما على مذهب الخليل في أن "ال" ك: "أم"، فيتعين الابتداء بالهمزة؛ اعتبرت الأصل أو العارض² انتهى.

ولما لم يقف المصنف على كلام صاحب النشر كتب عليه ما ملخصه: "إنما يتعين الابتداء بالهمزة إذا لم يراع أصلها لكثرة الاستعمال، أما إذا روعي فلا يتعين والله أعلم"³، انتهى بمعناه.

وفيه نظر؛ لأن وصلها لكثرة الاستعمال لازم لا ينفك عنها في تركيب من التراكيب، فمتى يصح التعريف على خلافه ويحكم بتعين الابتداء بهمزة الوصل؟ وهل هو إلا تفريع على شيء لا يكون؟ فالصواب أنه تفريع على قول الخليل وإن اعتبرنا وصلها لكثرة الاستعمال؛ لأنها على قول الخليل جزء من الكلمة لم تجتلب للتوصل للنطق بالسكان حتى تحذف إذا زال السكون كما ظنه المصنف.

وبالجملة فهي على قول سيويه همزة وصل زيدت لمعنى زال بالنقل فيجري الوجهان: الاعتداد وعدمه، وعلى قول الخليل أصلية في الكلمة لا مزية للحرف الذي بعدها عليها، ووصلها الطارئ لكثرة الاستعمال لا يصيرها عارضة في الكلمة حتى يصح حذفها والله أعلم.

1- النشر لابن الجزري: 2 / 1300، 1301 بتصرف.

2- كتر المعاني للجعبري: 2 / 487.

3- لم أقف عليه.

السابع: قال في النشر: "إذا وقفت على نحو: ﴿الْآخِرَةَ﴾ و﴿الْأَرْزِقَةَ﴾ و﴿الْأَسَى﴾ ونحو ذلك، فلحمزة فيه وجهان:

أحدهما: التحقيق مع السكت، وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون وابن شريح وصاحب العنوان وغيرهم عن حمزة بكماله، وهو أحد الوجهين في التيسير والشاطبية.

والثاني: النقل وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد والمهدوي وابن شريح أيضا والجمهور من أهل الأداء، [أ/ 155] وهو الوجه الثاني في التيسير والشاطبية.

وحكي فيه وجه ثالث: وهو التحقيق من غير سكت كالجماعة، ولا أعلمه نصا في كتاب من الكتب، ولا في طريق من الطرق عن حمزة، ولا عن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد رواته حالة الوصل، بل هم مجمعون على النقل وقفا، لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافا منصوبا يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاص؛ اعتمادا على بعض شروح الشاطبية، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها والله أعلم¹.

قلت: وحاصل اعتراضه أن التحقيق من غير سكت، وإن رواه جماعة عن حمزة كالمهدوي وابن سفيان وابن مهران، أو عن خلاد فقط كما هي طريقة أبي الفتح فارس بن أحمد وأبي محمد مكي وأبي الطيب بن غلبون وابن شريح، فإنهم يخصصونه بحالة الوصل، وأما حالة الوقف فإنهم يجزمون بالنقل، فليس لخلاص عندهم إلا وجه واحد، وهو في الوصل التحقيق من غير سكت، وفي الوقف النقل، ولا يجوز له التحقيق حالة الوقف كما لا يجوز له النقل حالة الوصل، ومعنى قوله: "ولا يصح ذلك في طريق من طرقها"، يعني الشاطبية، أن الطريقتين المذكورين فيها هما طريق ابن غلبون وطريق أبي الفتح، وقد علمت أن طريق ابن غلبون تحكي لخلاص وجهها واحدا وهو التحقيق مع السكت في حالة

الوصل وفي حالة الوقف معا، فابن غلبون لا يقول بالنقل حالة الوقف، وأن طريق أبي الفتح تحكي لخلاد وجها واحدا وهو في حالة الوصل التحقيق من غير سكت، وفي حالة الوقف النقل فقط؛ فالتحقيق لخلاد من غير سكت حالة الوقف خارج عن الطريقتين، وذلك ظاهر.

وقوله: "اعتمادا على ما في بعض شروح الشاطبية" يشير به إلى ما ذكره أبو شامة وتبعه عليه الجعبري قائلا: "وإن وقفت على الأرض فلخلف وجهان: النقل والسكت، وخلاد ثلاثة: النقل والسكت وعدمهما"¹ انتهى، ونحوه لأبي شامة²، ومحل الاعتراض في قوله: "وعدمهما"، فإنه لا يتأتى على طريق ابن غلبون الجازم لخلاد بالسكت، ولا على طريق أبي الفتح الجازم له بالنقل.

وإذا علمت هذا كله علمت ما في روايتنا؛ فإنه جرى الأخذ عند شيوخ المغرب بهذه الأوجه الثلاثة لخلاد حالة الوقف، وقد سمعت مقال ابن الجزري وأن ذلك [أ/ 156] لا يصح في طرق الشاطبية ولا في طرق غيرها والله أعلم.

الثامن: ظاهر كلام أبي عبد الله الفاسي وتبعه الجعبري أن كلمة ﴿الْأُولَى﴾ من قوله تعالى: ﴿عَادَاً الْأُولَى﴾ رسمت في جميع المصاحف بحذف همزة الوصل وهمزة القطع، وعبارة أبي عبد الله الفاسي بعد أن علل قوله: "وإن كنت معتدا بعارضه فلا"³، "ويقوي هذا الوجه رسم ﴿الْأُولَى﴾ في هذا الموضع بغير ألف"⁴ انتهى، وظهره في جميع

1- كثر المعاني للجعبري: 2 / 478 - 479.

2- ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة: 161.

3- حرز الأمانى للشاطبي: ص 19، البيت: 233.

4- الآلى الفريدة للفاسي: 1 / 332.

المصاحف، فلذلك حكم الجعبري بأن قراءة الجماعة بعدم النقل توافق الرسم تقديراً، وقراءة الناقلين بالإدغام توافق صريح الرسم¹.

ولما لم يقف المصنف رحمه الله على سبب حكمه اعترض عليه فقال: "قوله: توافق الرسم تقديراً، مشكل إن كان رسم الكلمة بلام ألف كغيرها وهو الكثير في الرسوم الذي عليه الجمهور؛ لأنه على هذا يوافق الرسم تحقيقاً قراءة الجماعة، وقراءة نافع والبصري هي التي توافق الرسم تقديراً؛ إذ لا همز فيه تصور ألفا حتى تضفر مع اللام، اللهم إلا أن يكون على ما روي ضعيفاً من رسم هذه الكلمة بلام متصلة بالواو، فتكون حينئذ قراءة نافع والبصري هي الموافقة تحقيقاً، وقراءة الباقيين هي الموافقة تقديراً لهذا الرسم، فإن عني هذا فلتكن القراءتان معا كل منهما وافقت رسماً من الرسوم تحقيقاً وغيره تقديراً والله أعلم بمراده"² انتهى.

قلت: وقد علمت مراده، إلا أن هذا الذي جزما به إنما نسبه المهدوي لمصحف أبي وابن مسعود رضي الله عنهما، انظر فتح المنان³، فصارت ﴿عَادَا أَلْأَوَّلِي﴾ بهذا الاعتبار مناسبة لكلمتي ﴿لَيْكَةً﴾⁴ فلذا تعرضنا لما قيل في ذلك والله الموفق للصواب.

الإعراب:

"أَعْلَنَ" مبتدأ، و"لَيْكَةً" معطوف عليه، و"المحذوف همزته" نعت لـ: "لَيْكَةً"، وأراد بالهمز جنسه فيشمل همزتيها معاً، وحذف صفة "أَعْلَنَ" للعلم بها؛ فكأنه يقول: "أَعْلَنَ" المحذوف ألفه، و"الأيكة" المحذوف همزته، ويوجد في بعض النسخ "الآن

1- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2 / 485.

2- لم أقف عليه.

3- ينظر: فتح المنان 2 / 968.

4- يعني اللتين في الشعراء وص.

والأَيكة المحذوف همزهما"، والضمير عائد على ﴿أَلْس﴾ و﴿لَيْكَةً﴾، ولما كان المحذوف في ﴿أَلْس﴾ الألف المدية لا الهمز أضرب المصنف على هذه النسخة. وقوله: "فالوقف" مبتدأ، و"بنقل" يتعلق بـ"وفق"¹، و"وفق" خبر عن الوقف، والوقف وخبره خبر عن المبتدأ الأول، والعائد محذوف أي: فالوقف عليهما وفق بنقل، وضمير "فيه" [أ/ 157] يعود على الوقف؛ والتقدير: فالوقف عليهما وفق فيه بنقل. وأشار بقوله: "واجتهد" إلى الحث على التفتن لوجه ذكرهما في هذا الباب كما سبق بيانه، وأشار أيضا إلى أنه ينبغي استحضار ما قيل فيه في وجه حذف همزتي ﴿لَيْكَةً﴾ في المصحف، وقد سبق ما فيه، وإعراب الباقي واضح.

وقوله: "العارض العند" ضبطه المصنف بفتح العين وكسر النون، وقد قال في القاموس: "عند كنصر وسمع وكُرم، عنودا: مال". إلى أن قال: "وخالف الحق ورده عارفا به؛ فهو عنيد وعاند"² انتهى الغرض منه، فـ: "عند" في كلام المصنف محذوف الياء، وأصله عنيد، ومعناه المائل عن الطريق، ولا شك في صحة وصف العارض بذلك لأنه مائل عن مقتضى الأصل والله أعلم.

1- في هامش النسخة (أ) : قيل في هذا الإعراب وما بعده: حشو وإجحاف.

2- ينظر: القاموس المحيط: 1/ 302.

فصل في الهمز المتطرف بعد حروف المد أو اللين

حروف المد هي: الألف، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، سميت بذلك لامتداد الصوت بها، ولضعفها من أجل اتساع مخارجها. وأصل المد الألف؛ لأنها لا تتغير عن سكونها، ولا يتغير ما قبلها عن الحركة المجانسة لها، وليست الياء والواو كذلك، وإنما تشبهان الألف إذا سكنتا وكانت حركة ما قبلهما مجانسة لهما، فهذه الثلاثة تسمى حروف المد واللين.

وأما حروف اللين فقط فهي: الواو إذا انفتح ما قبلها، والياء إذا انفتح ما قبلها، نحو: ﴿سَوَاءٌ﴾ و﴿شَعٍ﴾.

فقوله في الترجمة: "أو اللين" كذا في نسخته بالعطف بـ: "أو"، ويعني به حروف اللين فقط؛ أي التي لا مد معها، وهذا لا ينافي أن يكون في حروف المد لينٌ.

ثم الهمز الواقع بعد هذه الحروف تارة يقع في الوسط، وسيأتي في ترجمته، وتارة يقع في الطرف، وعليه تكلم هنا.

والألف تكون منقلبة عن أصل نحو: ﴿جَاءَ﴾ و﴿يَشَاءُ﴾ و﴿إِلَى السَّمَاءِ﴾، وتكون زائدة نحو: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ و﴿السَّعْبَاءَ﴾.

وأما الواو فتكون زائدة نحو: ﴿فُرُوءَ﴾، وأصلية نحو: ﴿السَّوَاءِ﴾، وتكون لينة نحو: ﴿السَّوَاءِ﴾.

والياء كذلك تكون زائدة نحو: ﴿بَرِّتْ﴾، وأصلية نحو: ﴿الْمُسِحَّةِ﴾، ولينة نحو: ﴿شَعٍ﴾. [158/أ].

وإلى ما وقع بعد الألف أشار بقوله:

62. وَمَا تَطَّرَفَ بَعْدَ سَاكِنِ الْأَلِفِ مُتَّحِدٌ بِاعْتِبَارَيْنِ فَسَلْ تُقَدِّ

63. أَبْدِلْهُ وَاحْذِفْ وَمُدَّ وَاقْصُرَنَّ إِذَا الثَّ ثَانِي حَذَفَتْ وَلَا تَرْهَبْ حِمَا أَحَدِ

64. وَإِنْ بَأْوَلِ كَانَ الْحَذْفُ فَلْيَتَقَنَّ بِالْقَصْرِ إِذْ لَيْسَ ذُو مَدٍّ بِهِ فَقَدْ

يعني أن الهمز إذا تطرف بعد الألف، نحو: ﴿يَشَاءُ﴾ و﴿السَّهَاءُ﴾ و﴿صَفَرَاءُ﴾ و﴿الضَّرَاءُ﴾ و﴿السَّرَاءُ﴾، فإن رسمه يتحد مع قياسه على اعتبارين، ولا يتحدان على اعتبار ثالث.

وبيان هذه الاعتبارات الثلاثة أنك إذا سكنت الهمز للوقف فإنك تبدله ألفاً، فيجتمع ألفان؛ ألف المد، والتي أبدلت من الهمز، وحينئذ فإما أن تحذف الثانية، وإما أن تحذف الأولى، وعلى هذين الاعتبارين يتحد الرسم مع القياس، ووجه الاتحاد ظاهر؛ لأن الرسم بألف واحدة، والقياس كذلك بألف واحدة لحذف إحدى الألفين حينئذ، وإما أن تبقيهما معا ولا تحذف الأولى ولا الثانية، وهذا الاعتبار الثالث، وعليه فالرسم لا يتحد مع القياس؛ لأن القياس حينئذ بألفين، والرسم بألف واحدة، وإلى الاعتبارين الأولين الإشارة بقوله: "متحد باعتبارين".

ولما كان في هذين الاعتبارين نوع خفاء أشار إلى شرحها بقوله: "فسل تفد"، أي سلني عن هذين الاعتبارين أفدك شرحهما.

وقوله: "أبدله" أي أبدل الهمز المتطرف بعد الألف، ولم يذكر إلى ماذا يبدل للعلم، فإنه لا يبدل إلا ألفاً، فكأنه يقول: أبدله ألفاً، وعلة إبداله ألفاً أن الهمز يقدر كأنه مباشر للفتحة التي قبل الألف، ويصير الألف حاجزاً غير حصين، ولا شك أن الهمز يقلب ألفاً إذا تطرف بعد فتحة.

وقوله: "واحذف" يصح حمله على حذف الألف الأول، وعلى حذف الألف الثاني، فهو كالترجمة لما بعده، وما بعده تفصيل له، فكأنه يقول: واحذف أحد الألفين، وحينئذ

فإن كان المحذوف هو الثاني وهو المبدل من الهمز، فلك في الألف الأول المد والقصر، وإليه أشار بقوله: "ومد واقصرن إذا الثاني حذفت" أي مُد الأول واقصره إذا حذفت الثاني، ووجه المد والقصر أنه حرف مد وقع قبل همز مغير، فيجوز قصره ومدّه، ولما كان المد هو المرجح لكونه هو الأوجه [أ/ 159]، ولورود النص به عن حمزة من طريق خلف وغيره، خشي المصنف أن يتوهم منع القصر، فلذا ذكره وأكدّه بالنون التي للتوكيد، ونفى الرهبة والخوف عن قائله والآخذ به فقال: "واقصرن ولا ترهب حما أحد" أي لا تخف أيها القاصر من قول أحد، فالمراد بالحما هو القول.

هذا كله إن كان المحذوف هو الثاني، وأما إن كان المحذوف هو الأول، فإنه ليس لك في الثاني المبدل من الهمز إلا القصر، وإليه أشار بقوله: "وإن بأول كان الحذف فلتقفن بالقصر"، ثم وجهه بقوله: "إذ ليس ذو مد به" أي وإنما تعين القصر لأن حرف المد قد حذف، فزال سبب المد، وصار ﴿السَّمَاءُ﴾ حينئذ بمنزلة ﴿الْمَلَأُ﴾ و﴿النَّبَاُ﴾.

وهذا الحكم الذي ضمنه هذه الأبيات الثلاث ذكره في النشر حيث قال: "إذا وقفت بالبدل في المتطرف بعد الألف نحو: ﴿جَاءَ﴾ و﴿السَّهَاءُ﴾ و﴿مَسَّ مَاءً﴾ فإنه يجتمع ألفان، فإما أن تحذف إحداهما للساكنين أو تبقيهما؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين، فإن حذفت إحداهما، فإما أن تقدرها الأولى أو الثانية؛ فإن قدرتها الأولى فالقصر ليس إلا لفقد الشرط؛ لأن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة، وما كان كذلك فلا مد فيه، كألف ﴿يَأْمُرُ﴾ و﴿يَأْتِي﴾، وإن قدرتها الثانية جاز المد والقصر من أجل تغير السبب، فهو حرف مد قبل همز مغير كما تقدم آخر باب المد، وإن أبقيتهما معا مددت مدا طويلا، وقد يكون متوسطا لما تقدم في سكون الوقف، كذلك ذكر غير واحد من علمائنا كالحافظ أبي عمرو

الداني، وأبي محمد مكي، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي العباس المهدوي، وصاحب تلخيص العبارات، وغيرهم.

فنص مكي في التبصرة على حذف إحدى الألفين، وأجاز المد على أن المحذوف الثانية، والقصر على أن المحذوف الأولى، ورجح المد.

ونص المهدوي في الهداية على أن المحذوف الهمزة، وذكر في شرحه جواز أن تكون الأولى، واختار أن تكون الثانية، وزاد فقال: ويجوز أن لا يحذف واحد منهما، ويجمع بينهما في الوقف، فيمد قدر ألفين؛ إذ الجمع بين ساكنين في الوقف جائز، وقطع في الكافي بالحذف، ومراده حذف الهمزة؛ لأنه قطع بالمد وقال: لأن الحذف عارض، ثم قال: ومن القراء من لا يمد، وقطع في التلخيص بالجمع بينهما فقال: تبدل من الهمزة ألفا في حال الوقف بأي حركة تحركت في الأصل؛ لسكونها وانفتاح ما قبل الألف [أ/ 160] التي قبلها، ويمد من أجل الألفين المجتمعين، وبهذا قطع أبو الحسن بن غلبون.

وقال في التيسير: وإن كان الساكن ألفا، سواء كانت مبدلة أو زائدة، أبدلت الهمزة بعدها ألفا بأي حركة تحركت، ثم حذفت إحدى الألفين للساكنين، وإن شئت زدت في المد والتمكين ليفصل بينهما ولم تحذف، قال: وذلك الأوجه، وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره¹ انتهى الغرض منه.

تنبيهات:

الأول: اتفقوا على جواز المد والقصر، واختلفوا في تفريعهما.

فعند شراح الشاطبية يتفرع المد على إبقاء الألفين، وعلى حذف الثانية، ويتفرع القصر على حذف الأولى وعلى حذف الثانية¹.

وعند الداني في التيسير يتفرع المد على إبقاء الألفين، والقصر على حذف إحدى الألفين².

وعند أبي محمد مكي يتفرع المد على حذف الثانية، والقصر على حذف الأولى، ولا يرى إبقاء الألفين³.

وعند أبي عبد الله بن شريح يتفرع المد والقصر على حذف الثانية، بناء على اعتبار الأصل أو العارض، ولا يرى حذف الأولى ولا إبقاء الألفين⁴.

قال المالقي رحمه الله في شرح التيسير: "اعلم أنه لا خلاف بين الحافظ والشيخ والإمام رحمهم الله أنك إذا أبدلت من الهمزة المتطرفة بعد الألف ألفاً، فإنه يجوز أن تزيد في المد، ويجوز أن لا تزيد فيه، وأن الزيادة أرجح، ثم اختلفوا في التعليل، فمذهب الحافظ أنك إذا زدت لم تحذف شيئاً، ولكنك نطقت بمدة هي في التقدير ألف بعد ألف، وإذا لم تزد في المد فإنك حذفت إحدى الألفين، ولم يعين هنا أي الألفين هي المحذوفة.

وأما الشيخ فمذهبه أنه لا بد من حذف على كل حال، فإذا مددت قدرت المحذوفة هي الألف المبدلة من الهمزة، وأبقيت على الألف الأولى ما كانت تستحقه من المد حال

1- ينظر: اللآلئ الفريدة: 1/ 342، الكنز: 2/ 507، وإبراز المعاني، ص: 169.

2- ينظر: التيسير، ص: 38.

3- ينظر: الكشف: 1/ 112.

4- ينظر: الكافي: 1/ 243.

ثبوت الهمزة؛ إذ الحذف عارض ولم تعتد به، وإذا قصرت قدرت أن المحذوفة هي الألف الأولى، والمبقاة هي الألف المبدلة من الهمزة، ولا موجب للزيادة في مدها.

وأما الإمام فمذهبه أن الثانية هي المحذوفة على كل حال؛ إلا أنك إذا مددت قدرت كأن الهمزة ثابتة، ولم تعتد بالعارض، وإذا قصرت راعيت اللفظ واعتدلت بالعارض¹ انتهى الغرض منه [أ/ 161].

الثاني: وقع للجعبري رحمه الله تعالى في هذا المحل كلام فيه خفاء فأردت إيضاحه.

قال رحمه الله: "ففي نحو: ﴿مَّا أَقْبَاءُ﴾ و﴿سَوَاءٌ مِّنْكُمْ﴾ و﴿مِّنَ السَّمَاءِ﴾ على القياس البذل بالجمع "أي بدل الهمز ألفاً؛ فيجتمع ألفان، وقوله: "بالجمع" يتعلق بمقدر؛ أي فإن قلنا بالجمع بين الألفين، وأبقيناها معا، "فيمد قدر ثلاث ألفات؛ الألف الأصلية، والتي زيدت للهمز، والمبدلة عنه، وقدر ألفين إسقاطاً لأثر المبدلة"، وأثرها هو الألف التي زيدت لها، أي للهمز، ومبنى إسقاطها على إلغاء الأصل والاعتداد بالبذل العارض، "وقيل: يمد للساكنين ويوسط، قلت: لا؛ لأن مد الحجز لا يكون إلا بين الحرفين المحققين لا المقدرين، والمد شيء واحد وإن طال، وإنما يقدر بالزمان"² انتهى.

وقال أبو شامة: "يمد لاجتماع الساكنين؛ الألف الأولى والثانية، فيكون المد لسكون الوقف نحو: ﴿يَعْلَمُونَ﴾، وحينئذ فيجوز فيه التوسط؛ لقوله: "وعند سكون الوقف وجهان أصلاً"³، وهما الإشباع والتوسط"⁴.

1- الدر النثير والعذب النمير: 3 / 74، 75.

2- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2 / 506-507.

3- حرز الأماني للشاطبي: ص 15، البيت: 176.

4- ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة، ص: 169.

واعترضه الجعبري بأن المد لسكون الوقف الذي يسمى عندهم بمد الحجز، لا يكون إلا بين الحرفين المحققين كـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾؛ فالواو حرف محقق، والنون حرف محقق، لا المقدرين كهذين الألفين، وإنما قلنا أنهما مقدران؛ لأن المد شيء واحد وإن طال، ولهذا حكى ابن جني أن شخصا ادعى عند الزجاجي أنه يجمع بين ألفين، وأخذ يطول صوته يقال ويمططه، فقال له الزجاجي: لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحدة¹.

وقوله: "وإنما يقدر بالزمان"، معناه أن تقديرهم للمد تارة بألف، وتارة بألفين، وتارة بثلاث ألفات، إنما هو بحسب الزمان قصرا وتوسطا وطولا، فما قصر زمانه وكان قدر ألف، قيل فيه أنه ألف، وما توسط زمانه وكان قدر ألفين، قيل فيه أنه ألفان؛ وما طال زمانه وكان قدر ثلاث ألفات، قيل فيه أنه ثلاث ألفات.

"وبحذف أحد الألفين؛ فإن قدرت حذف الثانية، وهو الأنسب، مددت قدر ثلاث ألفات إن اعتبرت الأصل، وقدر ألف إن لم تعتبره، وإن قدرت حذف الأولى مددت قدر ألف؛ لأنها المبدلة، فيندرج في الثالث"، إلى أن قال: "وعلى الرسم الحذف، فيجيء بالألف الوجهان، ويتحدان بالألف والألفين"² انتهى.

فقوله: "وبحذف إحدى الألفين" متعلق بمحذوف؛ أي وإن قلنا بحذف إحدى الألفين، وإنما كان حذف الثانية أنسب [أ/ 162] لتطرفها.

وقوله: "فيندرج في الثالث" أي الذي هو المد قدر ألف؛ لأنه سبق له المد قدر ثلاث ألفات، وقدر ألفين، وقدر ألف.

1- الخصائص: 2 / 495.

2- كنز المعاني للجعبري: 2 / 507.

واعلم أن الاحتمالات التي سبقت له خمسة: قدر ثلاث، وقدر ألفين، إذا أبقيتهما معا، وقدر ثلاث، وقدر ألف إذا حذفت الثانية، وقدر ألف إذا حذفت الأولى، فيندرج الثالث في الأول¹، والخامس في الرابع².

وقوله: "ويتحدان بالألف والألفين" معناه أن الوجهين الجائزين في الرسم، وهما القصر والمد، يتحدان مع القياس قصرا، وهو الألف، ومع القياس مدا وهو الألفان، فالحاصل أن قصرهما ومدهما متحدان، والله أعلم.

الثالث: هذا شرح كلام الجعبري بحسب ظاهره، وفيه أبحاث:

أحدها: أن حاصل نزاعه مع أبي شامة أن المد عند إبقاء الألفين هل سببه الهمز فلا يجوز التوسط، وإليه ذهب الجعبري، أو سببه سكون الوقف، فيجوز التوسط؟ وإليه ذهب أبو شامة، وذلك لأن الألف الثانية اجتمع فيها وصفان؛ كونها بدلا عن الهمز، وكونها ساكنة، فالجعبري اعتبر الوصف الأول، فجعل المد للهمز، وأبو شامة اعتبر الوصف الثاني، فجعل المد لسكون الوقف.

والصواب مع أبي شامة لوجهين:

أحدهما: أنهم لما وجهوا إبقاء الألفين، عللوه بأن اجتماع الساكنين الذي فيهما مغتفر في الوقف، فهذا دليل على أنهم اعتبروا وصف السكون، ولو اعتبروا أصالة الهمز لقالوا: إن اجتماع الساكنين الذي فيه مغتفر لأن الساكن الثاني أصله الهمز، ولما لم يقولوا ذلك دل على أنهم اعتبروا ما قال أبو شامة، لا ما قال الجعبري، وهذه نصوصهم.

1- وهو المد قدر ثلاث ألفات.

2- وهو المد قدر ألف.

قال ابن الباذش في الإقناع: "فأما إذا قلنا بإبدالها ألفاً، فقد عرض التقاء الساكنين، فيحتمل حينئذ وجهين: أحدهما: أن تمد عن حرفين ساكنين، كما فعل يونس¹ بالنون الخفيفة في التثنية، إذا وقف عليه، واختار ذلك أبو عمرو² إلى آخر كلامه، فانظر كيف فرع على التقاء الساكنين من أحكام الوقف، ما فرعه يونس على نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد ألف التثنية، وانظر بسط ذلك في النشر³.

وقال الفاسي: "ويجوز أن يقدر بقاء الألفين؛ لاحتمال الوقف الجمع بين الساكنين"⁴.

وقال في النشر في كلامه السابق [أ/ 163]: "أو تبقيهما؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين"⁵.

وقال المهدوي في كلامه السابق: "ويجوز أن لا يحذف واحد منهما، ويجمع بينهما في الوقف؛ إذ الجمع بين الساكنين في الوقف جائز"⁶.

وقال المرادي: "فأما أن تبقيهما؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين"⁷.

1- هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عن سيبويه، وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها، سمع منه الكسائي والفراء، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية، ت: 182، ينظر: بغية الوعاة للسيوطي: 265.

2- الإقناع لابن الباذش: 422.

3- ينظر: النشر لابن الجزري: 3/ 1456-1457.

4- الآلي الفريدة للفاسي: 1/ 342.

5- ينظر: النشر لابن الجزري: 3/ 1456.

6- ينظر: شرح الهداية، 1/ 64.

7- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 93.

وقال أبو شامة: "أو تبقيهما؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين"¹.

فهذه النصوص صريحة فيما قال أبو شامة من اعتبار وصف السكون، لا أصالة الهمز، فيكون المد للسكون لا للهمز، والله أعلم.

ثانيهما: أن قول الجعبري "فيمد قدر ثلاث ألفات" لا يصح إلا على أن المد للسكون، ولا يصح على أن المد للهمز، وذلك لأن المد للسكون مقدر عندهم بمقدار واحد لا تتفاوت فيه المراتب، فحمزة فيه كغيره وإن اختلفوا في قدره، إلا أن الذي اختاره السخاوي، وتبعه الجعبري، وصاحب النشر أنه دون المد للهمز، قال في النشر: "يعني أنه دون أعلى المراتب، وفوق التوسط"²، وإذا تأملت في كلامهم حق التأمل علمت أن قدره ألف، فإذا زدته على الألفين كان ثلاث ألفات، فيصح قوله: فيمد قدر ثلاث ألفات.

وأما على أن المد للهمز فيجب أن يمد قدر أربع ألفات؛ لأن فرعي حمزة ألفان إذا كان سببه الهمز، كما اختاره الجعبري في باب المد والقصر، ونسبه إلى العراقيين، وقال: "أنه أعدل، وبه قرأت"³، انظره في شرح قوله: "فإن ينفصل فالقصر بادره طالبا"⁴ البيت، فخرج من هذا أن ما ذكره من كونه يمد قدر ثلاث ألفات لا يتمشى على أن المد للهمز، ويتمشى على أن المد للسكون، فالصواب مع أبي شامة، والله أعلم.

1- إبرز المعاني لأبي شامة: 169.

2- النشر لابن الجزري: 2/ 1018.

3- كنز المعاني للجعبري: 2/ 346.

4- حرز الأمانى للشاطبي: ص 14، البيت: 169.

البحث الثاني¹ في قوله أن: "مد الحجز لا يكون إلا بين الحرفين المحققين":

اعلم أن المد للسكون سماه صاحب النشر مد العدل قال: "لأنه يعدل حركة"²،
[و]³ المد بين الهمزتين في قراءة هشام بالتحقيق في نحو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ سماه مد الحجز؛
قال: لأنه يحجز بين الهمزتين المتماثلتين⁴.

وأما الجعبري فإنه يجعل مد الحجز عين مد العدل، ويجعلهما اسمين للمد للسكون.

فإن مددنا على ظاهر كلام صاحب النشر من تباينهما، فلا يتوجه كلام الجعبري على
أبي شامة أصلاً، وإن مددنا على طريقة الجعبري من اتحادهما فإننا نمنع قوله أن: "مد
الحجز لا يكون إلا بين الحرفين المحققين"، وسند المنع ما سبق من نصوصهم في أن
المد عند اجتماع الألفين إنما هو للسكون [أ/ 164]، فهذا دليل على أن مد الحجز يكون
بين الحرفين المقدرين ضرورة أن اجتماع الألفين أمر مقدر لا محقق، وأيضاً فإن ما
يتخيل من نفي مد الحجز في المقدرين مبني على أنه لا يتميز فيهما، فصار الحاجز
والمحجوز بينهما شيئاً واحداً، وهذا بعينه جار في المحققين ك: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ ضرورة أن
المد الحاجز بين الواو والنون لا يتميز عن الواو ولما قال فيه الخاقاني⁵:

1- في هامش النسخة (أ): وجد بطرة المکتوب هنا ما نصه: يا عجباً كم في مصر من الضحكات لمن تأمل هذه الأنقال
وهذه الأبحاث وفهم كلام الجعبري.

2- النشر لابن الجزري: 2/ 1015.

3- فراغ في النسخة، وهذه الزيادة لا يستقيم الكلام بدونها.

4- ينظر: النشر لابن الجزري: 2/ 1133.

5- موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان الإمام، أبو مزاحم الخاقاني، المقرئ المحدث من أولاد الوزراء، نظم
القصيدة المشهورة في التجويد، ت: 325، ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي، وغاية النهاية لابن الجزري: 2/ 320 -

مَدَدْتُ لِأَنَّ السَّاكِنِينَ تَلَاقِيَا فَصَارَ كَتَحْرِيكِ كَذَا قَالَ ذُو الْخُبْرِ¹

قال الجعبري: "وتحقيقه أنه عَرَضَ زيد على الذات كالحركة، لا أن الزيادة فصلت بينهما لأنها مثل"² انتهى، وقال قبله: "زيد في المد بين الساكنين ليقدر متحركا"³ انتهى.

فظهر من هذا أن مد الحجز كله على التقدير، فلا وجه لتخصيصه بالحرفين المحققين، لا سيما ونصوصهم السابقة تأباه، فالصواب مع أبي شامة، ولهذا نقله عنه صاحب النشر وسلمه، ونسبه في موضع آخر إلى أبي شامة وغيره، وكأنه والله أعلم أخذه من نصوصهم المتقدمة في أن المد للسكون.

وقد علم أن المد للسكون يجوز فيه الإشباع والتوسط، ولم أرهم ذكروا قصرا، وكأنهم سكتوا عنه لعلمه من القاعدة، وعلى هذا فالإشباع يقدر بثلاث ألفات، والتوسط بأقل من ذلك، فيكون قدر ألفين ونصف تقريبا، ويقدر القصر بألفين.

وأما قدر ألفين الذي ذكره الجعبري، وبناء على إسقاط أثر المبدلة فقد بناه على أن المد للهمز، ونحن نخالفه تبعا لأبي شامة وصاحب النشر وغيرهما، والله أعلم.

البحث الثالث: في قوله: "فإن قدرت حذف الثانية مددت قدر ثلاث ألفات إن اعتبرت الأصل"، قال المصنف رحمه الله في طوره: "قوله: قدر ثلاث ألفات، فيه نظر؛ لأن الفرض

1 - قصيدة أبي مزاحم الخاقاني التي قالها في القراء وحسن الأداء: البيت: 43.

2 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 365.

3 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 364.

حذف الثانية، فلم يمكن إلا ألفان؛ ألف الأصل، وألف الاعتبار، ويدل على هذا مقابله بألف واحدة عند عدم الاعتبار فتأمله¹ انتهى.

قلت: فيما قال المصنف نظر؛ لأن المد عند حذف الثانية إنما هو للهمز باتفاق، ولا شك أن مد الهمزة لحمزة يقدر بثلاث ألفا؛ ألف الأصل، وألفان فرعيان، فالاعتبار له ألفان، لا ألف واحدة، كما ظن المصنف.

وقوله: "ويدل على هذا مقابله [أ/ 165] بألف واحدة عند عدم الاعتبار" لا دليل فيه؛ لأن الاعتبار الأول يكون المد فيه إشباعا، وعلى الاعتبار الثاني يكون قصرا، ولا يلزم من كون القصر يُقدر بألف أن يكون الإشباع مقدرا بألفين كما لا يخفى.

ثم رأيت المصنف في طوره فسر الأصل بالهمز في قوله: إن اعتبرت الأصل، وحينئذ فلا وجه لاعتراضه إلا لغفلة عما سبق في باب المد والقصير، والله أعلم.

البحث الرابع²: في قوله: "وعلى الرسم الحذف، فيجيء في الألف الوجهان ويتحدان بالألف والألفين"، وصوابه أن يقول: ويتحدان بألف والثلاثة؛ لأن الرسم لا يكون إلا بالحذف، فإن كان المحذوف هو الأول، فيتحد مع القياس بالألف فقط، وإن كان المحذوف هو الثاني، فيتحد مع القياس بألف واحدة إن لم تعتبر الأصل، ويتحد معه بثلاث ألفات إن اعتبرت الأصل.

وأما المد قدر ألفين فإنما فرعه على بقاء الألفين معا، وقد علمت أن الرسم لا يكون إلا بالحذف، ولو استدلل المصنف على اعتراضه السابق بهذا لكان له عذر.

1- لم أقف عليه.

2- في هامش النسخة (أ): تأملت هذا المبحث وما رتب عليه من إصلاح مبني على غير فهم المراد.

ثم ما ذكره من مجيء الوجهين في الألف على الرسم تبع فيه والله أعلم أبا عبد الله الفاسي حيث قال في آخر الباب: "وإن شئت حذفت الهمزة على وجه اتباع الرسم، ثم قصرت أو مددت، والمد أحسن على ما تقدم ذكره في قوله: "وإن حرف مد قبل همز مغير"¹ البيت².

وهذا إنما يجيء على قواعد صاحب النشر التي أوضحناها في هذا الشرح، ولا يأتي على قواعدهم في التخفيف الرسمي، ولذا والله أعلم جزم أبو شامة بالقصر³، فانظره في شرح قوله: "ويبدله مهما تطرف مثله"⁴ البيت، والله أعلم.

التنبيه الرابع: وبعد أن نقل المرادي طرفاً من كلام الجعبري المتقدم، حصله في قوله: "فتحصل أنه يجوز في هذا النوع ثلاثة أوجه: المد الطويل، والتوسط، والقصر؛ أما الطويل فعلى تقدير بقاء الألفين، ومد الهمز، [أو على تقدير حذف الثانية وإبقاء أثرها، والتوسط على تقدير إبقاء الألفين فقط]⁵، أو على ما ذكر أبو شامة، لكنه يكون أزيد من ألفين لزيادة مد الحجز بينهما، والقصر على تقدير حذف الأولى، أو على تقدير حذف الثانية وإلغاء أثرها"⁶ انتهى.

قلت: ما ذكره من أن التوسط يجيء على اعتبار الألفين فقط يلزمه أن يكون الجعبري قائلاً بالتوسط؛ فكيف وهو ينادي عليه بالنكير؟ فالصواب أنه لا يجيء إلا على قول أبي

1- حرز الأماني للشاطبي: ص 17، البيت: 208.

2- اللآلئ الفريدة للفاسي: 1 / 369.

3- ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة، ص: 169.

4- حرز الأماني للشاطبي، ص 20، البيت: 239.

5- سقط في النسخة من كلام المرادي.

6- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 94 - 95.

شامة فقط، وهذا الذي [أ/ 165] ظنه في كلام الجعبري توسط هو قصر وإن كان قدر ألفين، لأنك إنما نطقت بالألف الأصلية، وبالألف المبدلة، ولم تزد مدا فرعيا حتى يتخيل فيه أنه توسط، والله أعلم.

التنبيه الخامس: وجه الجعبري رحمه الله الإبدال، وإبقاء الألفين، وحذف الأولى، وحذف الثانية، فقال: "وجه البديل أنه لما تعذر النقل، أي للألف، وسكنت للوقف، أي الهمزة، وقبلها حاجز غير حصين، قلبت ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها"¹.

قلت: هذا إنما يأتي على ما اقتصر عليه الفاسي وغيره من أن الإبدال في نحو: ﴿يَشَاءُ﴾ من جنس الحركة قبل الألف، وأما على ما جوزه الجعبري من أنه من جنس الألف التي قبل الهمز؛ يعني لملاصقته للهمز؛ فلا يأتي هذا التوجيه.

ثم قال الجعبري: "وجه إثبات الألفين اتحاد اللفظ واغتفاره في الوقف"²؛ أي اتحاد اللفظ بالألفين، فهما بمنزلة ألف واحدة، وقوله: واغتفاره أي إثبات الألفين في الوقف، يعني أن جمع الساكن مغتفر في الوقف، فلذا جاز فيه إثبات الألفين، فهما توجيهان مختلفان؛ فالأول يراعي اتحاد الألفين، والثاني يراعي تعددهما.

ثم قال الجعبري: "وجه حذف الأولى قياس التغيير للساكنين"³، ووجه حذف الثانية أن الطرف أنسب بالتغيير"⁴، ثم تكلم على الروم مع التسهيل وسيأتي ذلك في بابه إن شاء الله تعالى.

1- كنز المعاني للجعبري: 2/ 507.

2- كنز المعاني للجعبري: 2/ 507.

3- إشارة إلى قاعدة: إذا التقى ساكنان حذف ما سبق.

4- كنز المعاني للجعبري: 2/ 507-508.

"وما تطرف" مبتدأ، وهو واقع على الهمز؛ وخبره "متحد"، ولا بد من تقدير في أول الكلام أو في آخره؛ أي: وقياس الهمز الذي تطرف متحد مع رسمه، أو والهمز المتطرف متحد قياسه مع رسمه، و"تُقَدِّي" بضم التاء وفتح الفاء، وهو مجزوم على أنه جواب الأمر، فحذفت الألف منه قبل الفاء لسكون الدال، وزيدت الياء للقفائية، والهاء في "أبدله" عائد على الهمز، ومفعول "احذف" عائد على بدل الهمز، ومفعول "مُدَّ" عائد على الألف الذي قبل الهمز، و"فَقَدِّي" بفتح الفاء والقاف، وهو اسم بمعنى حسب، وباقي الإعراب واضح، والله أعلم.

ثم قال:

65. وَكَذَلِكَ قُرُوءٌ وَسُوءٌ وَالنَّسِيءُ وَشَيْءٌ أَذْغَمَنَ وَانْقَلَبَ لِلْأَصْلِ فِيهِ تَدِ

66. وَلِأَبِي الْعِزِّ نَقْلٌ لِلْمَزِيدِ كَمَا لِلْأَصْلِ وَاتَّبَعَ سَبِيلَ الْقَضِ تَعْتَقِدِ

67. وَطَابَقَ الرَّسْمُ كُلُّهُ فِي مَحَاسِنِهِ فَأَنْصَبَ جِبَالَكَ فِي أَوْكَارِهَا تَصِدِ

[أ/ 166] انتقل رحمه الله للهمز المتطرف بعد الواو والياء الزائدتين والأصليتين، فذكر

في كيفية الوقف عليهما وجهين:

أحدهما: الإدغام؛ يعني إدغام الواو والياء في الهمز، ويعني بعد قلب الهمز بعد الواو واوا، وبعد الياء ياء، فيجتمع واوان في الأول، وياءان في الثاني.

وإطلاقه رحمه الله تعالى يوهم أن إدغام الأصلي قوي كإدغام الزائد، وليس كذلك، وستسمع ما فيه.

وإلى الوجه الأول أشار بقوله:

ف: ﴿فَرْوَاء﴾ مثال للواو الزائدة؛ لأنها واو فعول.

وَالنَّسِيءُ) مثال للياء الزائدة؛ لأنها ياء فعيل، ومثله في ذلك (بَرَّعْتُ) و(دَرَّعْتُ).

وإلى الوجه الثاني أشار بقوله:

أي فالنقل في الأصل متفق عليه، وفي المزيد مختلف فيه، ومذهب الجمهور تركه، وهو سبيل القصد المأمور باتباعه في قوله: "واتبع سبيل القصد تعتقد"، فأشار بذلك إلى تضعيف ما نسب لأبي العز، فكأنه أمرك بطرحه وعدم اعتماده.

ومعنى قوله: "وطابق الرسم كل في محاسنه"، أن كلا من الإدغام والنقل يطابق الرسم؛ فإذا أدغمت ﴿فُرُوءٍ﴾، ونقلته وافقت الرسم؛ لأنه بواو واحدة، وهما كذلك.

والضمير في "محاسنه" عائد إلى الرسم، وأشار بذلك إلى أن المطابقة المذكورة معدودة في محاسن الرسم، فعرض برد قول من قال بخلاف ذلك في الرسم، كما سيأتي بسطه إن شاء الله تعالى.

وفي قوله: "فانصب حبالك في أوكارها تصد" استعارة تصريحية مرشحة؛ فالاستعارة في "حبالك"؛ فإن المراد بها هنا الأنظار والأفكار السليمة، فشبهها بالحبال التي يصاد بها؛ لأن الأنظار يطلب بها النتائج [أ/ 168]، كما يطلب بالحبال ما يصاد بها، ثم حذف أركان التشبيه، ولم يصرح إلا بالمشبه به، فتكون الاستعارة تصريحية.

وهي مجاز؛ حيث أريد بالحبال غير معناها الحقيقي، وقرينة هذا المجاز الإضافة إلى كاف الخطاب.

والترشيح وقع بذكر النصب والوكر والصيد، فإن حقيقة الترشيح أن تقرن الاستعارة بما يلائم المشبه به والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: ما حكاه المصنف -رحمه الله- من الإدغام في المزيد متفق عليه، وأما في الأصلي فمختلف فيه، وجعله في النشر من المذاهب الشاذة؛ حيث يقول: "فمن القسم الأول، وهو الذي ذكره بعض النحاة: إجراء الواو والياء الأصليتين مجرى الزائدتين، فأبدلوا الهمزة بعدهما من جنسهما وأدغموهما في المبدل"، إلى أن قال: "حكى سماع

ذلك من العرب يونس والكسائي، وحكاه أيضا سيبويه لكنه لم يقسه، فخصه بالسماع، ولم يجعله مطردا.

ووافق على الإبدال والإدغام في ذلك جماعة من القراء، وجاء أيضا منصوبا عن حمزة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح فارس، وذكره في التيسير وغيره، وذكره أيضا أبو محمد في التبصرة، وأبو عبد الله بن شريح في الكافي، وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم، وخصه أبو علي بن بليمة بـ ﴿شَعْءٍ﴾ و﴿هَيْئَةٍ﴾ و﴿مَوِيلًا﴾ فقط، فلم يجعله مطردا.

ولم يذكر أكثر القراء والنحاة سوى النقل، كأبي الحسن بن غلبون وأبيه أبي الطيب وأبي عبد الله بن سفيان وأبي العباس المهدوي وأبي الطاهر صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار الطرسوسي وأبي القاسم بن الفحام والجمهور، وهو اختيار ابن مجاهد وغيره، وهو القياس المطرد إجماعا.

وانفرد الحافظ أبو العلاء فخص جواز الإدغام من ذلك بحرف اللين، ولم يجزه في حرف المد، وكأنه لاحظ كونه حرف مد، وحرف المد لا يجوز إدغامه، وهذا لا يخلصه فيما إذا كان حرف المد زائدا، فإنه يجب إدغامه قولا واحدا نحو: ﴿هَنِيئًا﴾ و﴿فُرُوءٍ﴾¹ انتهى.

الثاني: ما نسب لسيبويه من أنه خصه بالسماع، ولم يجعله مطردا، ليس في كلامه ما يؤخذ منه ذلك؛ فإنه ذكر في وسط باب الهمز الإدغام في المزيد، والنقل في الأصلي، ثم قال في آخر الباب [أ/169]: "واعلم أن العرب منها من يقول في أو أنت: أوَّنت، يبدل. ويقول: أنا أرميَّ بك، وأبوَّيُّوب، يريد أبا أيُّوب، وغلاميَّ بك، وكذلك المنفصلة كلها إذا

كانت الهمزة مفتوحة، وإن كانت في كلمة واحدة نحو: سوأة وموأة، حذفوا فقالوا: سوّة وموّة، وقالوا في حوَّأب: حَوَّب؛ لأنه بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وقد قال بعض هؤلاء سوّة وضوُّ شبهوه بأونت¹.

ثم تكلم على مفهوم قوله: "إذا كانت الهمزة مفتوحة"؛ فتكلم على المكسورة وعلى المضمومة، وفرع على قول من نقل في (سوّة)، وعلى قول من أدغم فيها، وذلك صريح في أنه قياسي لا سماعي.

ومن رأى كلامه في هذا الباب على الأمور المسموعة التي لا يقاس عليها، جزم بما قلناه.

وعبارة أبي شامة في النقل عن سيبويه لا يرد عليها شيء²، وأما عبارة الفاسي³ والجعبري⁴ والمرادي⁵ فهي نقل المعنى، وكلامهم يوهم أن المنقول لفظ سيبويه، وليس كذلك، والله أعلم.

الثالث: ما نسبته أيضا في النشر من الإدغام في الأصلي لصاحب التيسير مخالف لما له في التيسير، فإنه لم يذكر فيه سوى النقل، ثم رأيت الجعبري⁶ والمرادي⁷ صرحا بأن الإدغام من زيادات القصيدة على التيسير، ورأيت الشيخ المنجور في أجوبته نقل عن تقريب النشر

1- الكتاب لسيبويه: 3/ 556.

2- ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة: 180.

3- ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: 1/ 358.

4- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2/ 534.

5- ينظر: شرح وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 167.

6- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2/ 534.

7- ينظر: شرح وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 167.

نحو ما في النشر من العزو للتيسير، وأن بعض الناس تبعه في ذلك وأنه ليس كذلك، ثم نقل عبارة التيسير وليس فيها إلا النقل، ثم أشار إلى كلام الجعبري السابق،¹ والله أعلم.

الرابع: استشكل الإدغام في ﴿بَرَّءٌ﴾ و﴿فُرُوءٍ﴾ و﴿يُضِجُ﴾ وشبه ذلك؛ فإن فيه إدغام حرف مد، وحرف المد لا يدغم نحو: ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾ و﴿الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾، وأجابوا بأجوبة متقاربة:

فمنها ما أجاب به المالقي شارح التيسير، وملخصه أن الضرورة دعت هنا إلى الإدغام؛ لأنه لو لم يدغم لأدى إلى أحد محذوفين؛ إما حذف الهمز مع حركته، وإما المد بقدر واوين في ﴿فُرُوءٍ﴾، وياءين في ﴿بَرَّءٍ﴾، يعني لأجل الهمز، فلما دار الأمر بين هذين المحذورين ارتكبوا الإدغام لخفته.

وأيضاً فالواو والياء هنا متصلتان بما بعدهما [أ/ 170] وفي ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾ و﴿الَّذِي يَدْعُ﴾ منفصلتان، والإدغام في المتصل أقرب.

وأيضاً فالإدغام في باب ﴿فُرُوءٍ﴾ إنما عرض حالة الوقف، وهو عارض فلم يحفل به، بخلاف باب ﴿الَّذِي يَدْعُ﴾ و﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾، لأنه لو أدغم لكان ذلك الإدغام حاصلًا في الوصل وهو الأصل، فكرهوا أن يطلوا فيه حقيقة حرف المد بالإدغام، انتهى ملخصاً.²

1- لم أقف عليه.

2- ينظر: الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير للمالقي: 3/ 69-70.

وحاصله إبداء الفرق بين ما هنا وبين غيره بالضرورة، وبالاتصال، وبعرض الإدغام في الوقف، ولا كذلك غيره بأنه لا ضرورة داعية إلى إدغامه، ولا اتصال فيه، ولا عروض للإدغام فيه.

وأجاب صاحب النشر بقوله: "والجواب عن ذلك أن الإدغام فيه تقديري؛ فإننا لما لفظنا بياء مشددة وواو مشددة تخفيفاً للهمز قدرنا إبدال الهمزة بعد حرف المد وإدغام حرف المد في الهمز، ونظير هذا إدغام أبي عمرو: ﴿نُودِي يَلْمُوسِي﴾ ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ فإن النطق فيه بياء وواو مشددتين، وكوننا سكنا الياء والواو حتى صارا حرفي مد ثم أدغمناهما فيما بعدهما تقديري والله أعلم"¹.

قلت: وفيه نظر؛ فإن الياء والواو في إدغام أبي عمرو محركتين قبل الإدغام، فصار المد فيهما تقديرياً لا يوجد إلا حالة الإدغام؛ ولا كذلك ﴿فُرُوءٍ﴾ و﴿بَرَاءَةٍ﴾؛ فإن الواو والياء فيهما مديتان لا حظ لهما في الحركة، فلا يصح القياس على إدغام أبي عمرو.

وأيضاً فقله إن الإدغام في ﴿فُرُوءٍ﴾ تقديري، ليس بظاهر؛ لأن الإدغام فيه ملفوظ به لا مقدر حتى يكون أمراً تقديرياً، وكذلك لا يقال في إدغام أبي عمرو أنه تقديري لأنه ملفوظ به، وإنما المقدر فيه المد كما صرح به أبو شامة² والله أعلم.

وأجاب الجعبري بعد أن ذكر السؤال حيث قال: "فإن قلت ما بال حرف المد هنا خرج عن حكم: ﴿فَالُوا وَهُمْ﴾ و﴿يَوْمٍ﴾ فساغ إدغامه؟ قلت: إنما أبدل للإدغام فلا يكون السبب الذي هو البديل مانعاً من الإدغام، ولسبق المد في المجمع، فهو أشبه بـ ﴿هُوَ﴾

1- النشر لابن الجزري: 2/ 1378.

2- ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة، ص: 86.

وَمَنْ، أو لجريان مد فعول وفعل مجرى حركات الأبنية كفعل فاعِلٌ، ولا يرد عليه امتناع إدغامها؛ لأن إعلال كل بحسبه¹ انتهى.

قال المصنف: [أ/ 171] "قوله: ولسبق المد في المجمع، أي لأصالته في نحو: ﴿يَوْمِ﴾ و﴿قَالُوا وَهُمْ﴾، قوله: فهو، أي نحو: ﴿فُرُوءٍ﴾، أشبه بـ﴿هُوَ وَمَنْ﴾، أي حيث لم يمنع من الإدغام في الكبير لمن أدغمه"².

قلت: وفي قوله: "إنما أبدل للإدغام، فلا يكون السبب مانعا" نظر من وجهين:

أحدهما: أن المانع الذي هو المد قائم بالمدغم، والبدل الذي أراد أن يبني عليه الجواب قائم بالمدغم فيه، فقوله: إنما أبدل للإدغام فلا يمنع منه، يقال عليه: لم يدع أحد أن البدل مانع منه حتى تعتذر عنه بما ذكرت، إنما منعه المد الذي في المدغم ولم تجب عنه، وبالجمله فالاعتراض بالمد الذي في المدغم والجواب بالمبدل الذي في المدغم فيه فلا يتلاقيان، والله أعلم.

ثانيهما: أن قوله: "أبدل للإدغام" يقتضي أن البدل مسبب والإدغام سبب فيه وعلة له، وقوله: فلا يكون السبب مانعا؛ يعني من الإدغام يقتضي عكس ما سبق، وأن البدل سبب والإدغام مسبب عنه وذلك تناقض، ومن أراد أن يتعسف في الجواب عنه بأن الإدغام سبب من حيث التعقل ومسبب من حيث الوجود لأنه علة غائية، وهكذا حكم كل علة غائية؛ فيكون البدل مسببا من حيث التعقل وسببا من حيث الوجود الخارجي، قلنا له: كفى بذلك ضعفا لكلام يحتاج إلى أمثال هذه التكلفات.

1- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2/ 510.

2- لم أقف عليه.

وفي قوله: "ولسبق المد في المجمع" نظر أيضا؛ لأن المد سابق في ﴿فُرُوْءٍ﴾ كما سبق بيانه في كلام صاحب النشر، وبهذا يعلم ما في قوله: "فهو أشبه بـ: ﴿هُوَ وَمَسْ﴾".

وقوله: "أو لجريان مد فعول" إلى آخره، يريد بـ: "حركات الأبنية" نحو فَعَلَ بفتحتين وفُعِلَ بضميتين وفَعِلَ بفتحة وكسرة وهكذا، فهذه الحركات اختلفت بها الأوزان، وكذا واو فعول نحو: ﴿فُرُوْءٍ﴾ وياء فاعيل نحو: ﴿بَرِيءٍ﴾، فأشبهت هذه الواو وهذه الياء تلك الحركات، فلذا أدغمتا وإن كانتا حرفي مد، أي بخلاف ﴿قَالُواْ وَآفَلُواْ﴾ و﴿الَّذِي يَدْعُ﴾ إذ لا تختلف بهما أبنية، وهو معنى قوله: "أو لجريان مد فعول وفعيل مجرى حركات الأبنية كفعل"، أي كحركات فعل بأقسامه السابقة، وقوله: "فأَعِلَّ" أي فأدغم مد فعول وفعيل حيث جرى مجرى الحركات.

وقوله: "ولا يرد عليه امتناع إدغامها" أي الأبنية المختلفة بالحركات؛ فَعَلَ بفتحتين نحو: لب، وفُعِلَ بضميتين نحو: ذلل، وبكسرة وفتحة نحو: كَلَّل، أي وإذا لم [أ/ 172] يدغم المقيس عليه فلا يدغم المقيس.

وقوله في الجواب: "لأن إعلال كل بحسبه" لا معنى له، والصواب في الجواب أن يقول: إنه لا يلزم من تنزيل المدة المذكورة منزلة الحركات أن تنزل ما هي فيه منزلة ما الحركات فيه؛ فإننا إنما قسنا المدة على الحركات، لا فعول على فعل مثلا حتى يلزم من امتناع إدغام فعل امتناع إدغام فعول كما هو ظاهر.

وأما جوابه بأن "إعلال كل بحسبه" فلا يصح لوجهين:

أحدهما: أنه لا إعلال في الأبنية، وإنما فيه الفك وعدم الإدغام.

ثانيهما: أنه على تقدير أن لو كان في الأبنية إعلال بحسبها، وأن إعلال فعول وفعل بحسبها، لم يصح القياس السابق في قوله: "ولجريان مد فعول" إلى آخره؛ لأنه على هذا الجواب للفرع حسب الأصل حسب، فقد اختلفا، ومن المعلوم أنه إذا اختلف ضابط الفرع والأصل بطل القياس والله أعلم.

وإنما أطلت بعض الإطالة في الكلام مع الجعبري رضي الله عنه لأنني رأيت الناس يقلدونه في كلامه كيفما كان، ولولا خشية الملل لبنت أن قياسه فاسد الوضع، ولبنت معنى فساد الوضع، وشرحت كيف يتعرض به وكيف يجاب عنه، ثم رجعت إلى بيان تطبيق كلامه على ذلك، وبينت الخلل فيه، لكنني أعرضت عن ذلك خشية الملل والله أعلم.

الخامس: ما نقله المصنف عن أبي العز في قوله: "ولأبي العز نقل للمزيد" يشير به إلى قول الجعبري رحمه الله: "وأجرى أبو العز الواو والياء المديتين واللينيتين الزائدتين مجرى الأصليتين في النقل"¹ انتهى.

وقال المرادي: "ونقل عن بعضهم إجراء الزائدتين مجرى الأصليتين في النقل وهو ضعيف"² انتهى.

وقال المنجور رحمه الله في أجوبته: "ومذهب أبي العلاء إلحاق الزائدتين بالأصليتين في النقل وهو غريب"³ انتهى.

1 - ينظر: كنز المعاني للجعبري: 501 / 2.

2 - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 100.

3 - لم أقف عليه.

وفي مقالة الأعلام: "ولا يجوز النقل في ﴿فُرَوِّءٍ﴾؛ لأن النقل خاص بالأصلي، وقيل بالنقل وهي غريبة حكاها أبو العلاء"¹ انتهى.

فالجعبري نقل عن أبي العز، والمنجور وصاحب المقالة عن أبي العلاء، فإن كانا تبعاه فقد وقع السهو في التسمية.

ولم يظفر صاحب النشر، مع قوة اطلاعه وكثرة جمعه، بهذا النقل، فاقصر في الزائدتين على الإدغام، بل ظاهر كلامه السابق في آخر التنبيه الأول أن إدغامه مجمع عليه حيث قال معترضاً على أبي العلاء: "وهذا لا يُخَلِّصُهُ فيما إذا كان حرفُ المَدِّ زائداً، [أ/ 173] فإنه يجب إدغامه قولاً واحداً نحو: ﴿هَنِيئاً﴾ و﴿فُرَوِّءٍ﴾"² انتهى، وبه يقع الشك في النسبة السابقة لأبي العلاء³؛ لأنه لو كان يرى النقل في حرف المد الزائد لم يصح الرد عليه بأنه يجب إدغامه قولاً واحداً.

وإلى اقتصار صاحب النشر على الإدغام أشار في المقالة بقوله:

وَفِي النَّشْرِ بِالْإِدْغَامِ لَمْ يَحْكِ غَيْرُهُ وَذَلِكَ إِمَامُ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ مُسْجَلًا⁴

وكذا اقتصر الفاسي⁵ وأبو شامة¹ على الإدغام.

1- مقالة الأئمة الأعلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام لابن القاضي المكناسي: 138.

2- النشر لابن الجزري: 2/ 1377.

3- قال أبو العلاء في غاية الاختصار: "فأما ما جاء من ذلك على وزن فاعِلٍ أو فعول فليس فيه إلا وجه واحد، وهو قلب الهمزة حرفاً من جنس ما قبلها والإدغام"، غاية الاختصار: 1/ 254. فلم يذكر إلا وجهاً واحداً وهو الإدغام.

4- لم أقف على هذا البيت في مقالة الأئمة الأعلام، ولعله يقصد كتاباً آخر، أو يوجد في نسخة أخرى وهو الأظهر وذلك لأنه توجد أبيات تحدث فيها بنفس الوزن والقافية عن هذا الحكم.

5- ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: 1/ 344.

ثم رأيت ابن الباذش قال: "وذكر الأهوازي في ﴿فُرُوْءٍ﴾ التخفيف من غير تشديد، وهذا يحتمل أن يريد به التخفيف بين بين على ما يذهب إليه الكوفيون من إجراء الواو والياء مجرى الألف في ذلك، ويحتمل أن يريد به التخفيف بالنقل والحذف على إجراء الزائد مجرى الأصلي على ما حكى عن قوم من العرب"، وكأن الأول أشبه، "والله أعلم، وقياسه ﴿النَّسِيءُ﴾ و﴿بَرَّءٌ﴾، ولم يذكر فيه شيئاً فيما أعلم"² انتهى.

فهذا إمام ثالث، أعني الأهوازي، نُسِبَ ذلك إليه على الاحتمال والله أعلم.

السادس: قوله: "وطابق الرسم كل في محاسنه" البيت، سبق أنه عرّض برد قول من قال أن الرسم لا يطابق إلا بالحذف، وهو أبو عبد الله الفاسي حيث قال: "وإذا وقفت على ﴿فُرُوْءٍ﴾ و﴿النَّسِيءُ﴾ أبدلت وأدغمت، وإن شئت رُمت في ﴿فُرُوْءٍ﴾ ورمّت أو أشممت في ﴿النَّسِيءُ﴾، وإن شئت حذفت الهمزة على وجه اتباع الرسم ثم مددت أو قصرت لما مر"³ انتهى.

وذكر المرادي مثله في ﴿يُضِحُّ﴾⁴.

وقد رد ذلك صاحب النشر في مسائله حيث يقول: "مسألة ﴿ثَلَاثَةُ فُرُوْءٍ﴾: فيه وجه واحد، وهو الإدغام كما تقدم، ويجوز فيه أيضاً الإشارة بالروم فيصير وجهان، وكذلك يجوز هذان الوجهان في ﴿بَرَّءٌ﴾ و﴿النَّسِيءُ﴾، إلا أنه يجوز فيهما وجه ثالث وهو

1- ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة: 169.

2- الإقناع لابن الباذش: 424.

3- الآلئ الفريدة للفاسي: 1/369.

4- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 199.

الإشمام، وحكي في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم مع إجراء المد والقصر ولا يصح، واتباع الرسم متحد مع الإدغام والله أعلم¹ انتهى.

يعني وكذا يتحد بالنقل ولم يتعرض له في النشر لأنه لا يقول به في المزيد كهذه الأمثلة التي في هذه المسألة والله أعلم.

"وَك: قُرُوْءٍ" مفعول مقدم بـ: "أدغمن"، أي أدغمن مثل ﴿قُرُوْءٍ﴾ وما عطف عليه، ومفعول "وانقلن" محذوف؛ أي حركة الهمز، و"للأصل" متعلق بـ: "انقلن"، و"تدي" جواب الأمر قبله، وهو مضارع وَدِيَ إذا أعطى [أ/ 174] الدية، والمعنى: إن نقلت للأصل فقد وفيت حقه، وفعلت ما يجب عليك فيه.

"ولأبي العز" خبر، و"نقل" مبتدأ، و"للمزيدي" متعلق به، و"كما" جار ومجرور، "ما" موصولة واقعة على النقل؛ أي كالنقل الذي يثبت للأصل، وباقي الإعراب واضح والله أعلم.

ثم قال:

68. وَإِنْ نَقَلْتَ لِوَاوٍ أَوْ لِيَاءٍ إِذَا وَقَفْتَ فَأَقْصِرْ وَلَا تُنْطِطْهُ فِي أَمَدٍ

69. وَقَالَ فِي الْكَنْزِ بِالْوَجْهِينِ فِيهِ كَمَا عِنْدَ السَّخَاوِيِّ وَذَا الْمَرْوِيِّ فَانْتَهَدِ

70. لَوْلَا الزَّوَايَةُ كَانَ الْعَزْمُ فِيهِ عَلَى مَا قَالَ فِي النَّشْرِ ذُو عِلْمٍ بِهِ فَرِدَ

يعني أنك إذا نقلت حركة الهمزة إلى الواو الأصلية المدية نحو: ﴿لَمْ يَمَسَّ سَهُمْ سَوْءٌ﴾، وإلى الزائدة على قول أبي العز، أو إلى الياء الأصلية نحو: ﴿يُضِحُّ﴾ و﴿جَعَّ﴾

و﴿الْمُسِحَّة﴾، والمزيدة على قوله أيضا نحو: ﴿بَرَّعَ﴾ و﴿دَرَّعَ﴾، فليس لك إلا القصر؛ لأن الهمز بعد نقل حركته زال حكمه بحذفه، والمدة قبلها تحركت بحركتها، فصارت المدة حينئذ كواو "هو"، وياء "هي"، ولا شك أنك إذا وقفت عليهما فليس إلا القصر، وهو معنى قوله: "وإن نقلت لواو أو لياء" البيت.

وقوله: "وقال في الكنز" أي وقال الجعبري في شرحه حرز الأمان المسمى كنز المعاني "بالوجهين" المد والقصر¹، وأنه موافق في ذلك للسخاوي علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي المشهور بالشارح الأول، وأن هذا الذي قالاه هو المروي عندنا بالمغرب، يعني أحد الوجهين الذي هو المد، فإن القصر لم ترد به رواية مغربنا.

وقوله: "لولا الرواية كان العزم فيه على ما قال في النشر" أي ولولا الرواية لكان الواجب اتباع صاحب النشر في جزمه بالقصر؛ فإن له في نشره علما صار به وحيد أهل زمانه، وسيد عصره وأقرانه، والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: أشار بهذه الأبيات إلى قوله في النشر، في آخر باب المد والقصر: "لا يجوز المد في وقف حمزة وهشام على نحو: ﴿وَتَذُوقُوا السُّوءَ﴾ و﴿حَتَّى تَهْجَعُ﴾، وإن وقف بالسكون، لتغير حرف المد بنقل حركة الهمز إليه، ولا يقال إذ ذاك أنه حرف مد قبل همز مغير، وأما قول السخاوي: ويقف على ﴿الْمُسِحَّة﴾ بإلقاء حركة الهمز على الياء، وحذف الهمز، ثم تسكن الياء للوقف، ولا يسقط المد؛ لأن الياء وإن زال سكونها فقد عاد إليها²،

1 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 502.

2 - فتح الوصيد: 2 / 366.

فإن أراد المد الذي كان قبل النقل، وهو الزيادة على المد الطبيعي، فليس بجيد؛ لأنه لا خلاف في إسقاطه، وإن أراد المد الذي هو الصفة [أ/ 175] اللازمة، وأنه قد عاد إلى الياء بعد أن لم يكن حالة حركتها بالنقل فمسلّم؛ لأنه يصير مثل: "هو" و"هي" في الوقف، نحو: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ﴾ و﴿وَهِيَ تَجْرِي﴾، وكذا قوله: ﴿لَيْسَ وَآلَهُ﴾ والله أعلم¹.

الثاني: ظاهر كلام النشر أن السخاوي انفرد بذلك، وليس كذلك، بل سبقه إليه أبو الحسن بن شريح فيما نقله أبو جعفر بن الباذش حيث قال: "فأما مد حرف المد واللين في الوقف نحو: ﴿سِجِّء﴾ و﴿الْمُسِجِّء﴾ و﴿لَتَنْوَأ﴾ و﴿سَوْء﴾ فغير مطول، سواء وقفت بالإسكان أو بالروم. هذا قول أبي رضي الله عنه، وكذلك نص عليه الأهوازي فقال: تمد الياء في ﴿جِجِّء﴾ و﴿سِجِّء﴾ على قدر ما يجوز من تجويد حروف المد واللين، وقال أبو الحسن بن شريح: الوجه البين ترك تطويل المد؛ لأنه بعد تقدير نقل الحركة إليه صار متحركاً²، قال: وتطويل المد جائز؛ لأن الحركة المنقولة عارضة على الحرف، فلما سكن رجع إلى سكون كان له أصلاً قبل التسهيل؛ لأن الهمزة مقدرة وإن حذفت، قال: ولا سبيل إلى تطويل المد في هذا الفصل مع الروم"³ انتهى.

فهذا أعظم شاهد للسخاوي، ولذلك تبعه عليه شراح الحرز؛ الفاسي، والجعبري، والمرادي.

وأما قوله معترضا على السخاوي: "فإن أراد المد الذي كان قبل النقل، وهو الزيادة على المد الطبيعي، فليس بجيد؛ لأنه لا خلاف في إسقاطه"، فلا وجه لصحته، وكيف

1 - النشر لابن الجزري: 2 / 1128 - 1129.

2 - في الإقناع: "لأنه سكن بعد تقدير نقل الحركة إليه".

3 - الإقناع لابن الباذش: 420.

يصح نفي الخلاف في إسقاطه مع قول هذه الجماعة بعدم إسقاطه، لاسيما وهذا من خلافيات الأوجه التي مبناها على التخيير والجواز، وأن لكل قارئ أن يقرأ بما شاء، ألا ترى ابن شريح كيف يعبر بالوجه البين؟ وأن غالب ما يذكر في خلافيات وقف حمزة من أنواع التسهيل، ومد وقصر، ووقف بسكون، وروم وإشمام، إنما هو من خلافيات القراءة أو الرواية أو الطريق التي مبناها على التحميم ومنع الضد¹؟ والله أعلم.

الثالث: وبعد أن علمت أن للسخاوي فيما قال سلفا وخلفا، فاعلم أن ما جزم به الحافظ رضي الله عنه من القصر ليس بظاهر؛ وذلك لأن مبنى الوجهين، كما أشار إليه ابن شريح وصرح به الفاسي، على الاعتداد بالعارض وعدمه؛ فمن اعتد به قصر، ومن لا فلا، والعارض هنا هو الحركة المنقولة إلى الواو، فمن اعتد بها، ونزلها منزلة الأصلية، كحركة واو "هو" قصر، ومن لم يعتد بها ونزلها منزلة المعدوم طَوَّل اعتبارا بالسكون الذي هو الأصل.

قال أبو عبد الله الفاسي رحمه الله: "وإذا وقفت على ﴿سِجْء﴾ و﴿جِجْء﴾ [أ/ 176] نقلت الحركة ثم سكنت، فإن اعتددت بالحركة لم تمد إذا سكنت، وإن لم تعتد بها مددت وقصرت"² إلى آخر كلامه.

وإنما ساغ القصر مع عدم الاعتداد بها؛ لأن سبب المد الذي هو الهمز تغير، وقبله حرف مد، فيجوز فيه الوجهان، فعندنا عارضان أحدهما: الحركة، وثانيهما: حذف الهمز،

1- كذا في النسخة، ولعلها: على التخيير لا منع الضد. وهو المتناسب مع قوله قبل: "لاسيما وهذا من خلافيات الأوجه التي مبناها على التخيير والجواز".

2- اللآلئ الفريدة للفاسي: 1/ 367.

فإن اعتد بالعارض الأول فالقصر ليس إلا، وأن المعنى: جرى في الواو المد إلغاء للعارض الثاني، والقصر اعتدادا به.

وقال الحافظ رضي الله عنه في النشر: "يجوز المد وعدمه إذا غُيِّر سببُ المد عن صفته التي من أجلها كان المد؛ سواء كان السبب همزا أو سكونا، وسواء كان تغيّر الهمز بين أو بالإبدال أو بالنقل أو بالحذف، كما سيأتي في الهمزتين من كلمتين، ووقف حمزة وهشام، وقراءة أبي جعفر وغير ذلك.

فالمد لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ، واستصحاب حاله فيما كان أولا، وتنزيل السبب المغيّر كالثابت، والمعدوم كالمفوض.

والقصر اعتدادا بما عرض له من التغيّر، والاعتبار بما صار إليه اللفظ.

والمذهبان قويان، والنظران صحيحان مشهوران معمول بهما نصا وأداء، قرأت بهما جميعا، والأول أرجح عند جماعة من الأئمة؛ كأبي عمرو الداني، وابن شريح، وأبي العز القلانسي، والشاطبي وغيرهم، وحجتهم أن من مد عامل الأصل، ومن قصر عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أوجه وأقيس، وهو اختيار الجعبري¹ إلى آخر كلامه الطويل.

فإن قلت: ليست مسألتنا مما تغير فيه سبب المد فقط؛ بل زادت بتغير الحرف الممدود بتحركه وزوال سكونه، فلا تدخل في هذا الكلام المنقول عن النشر.

قلت: بل هي داخلة فيه؛ حيث جعل منه تغير الهمز بالنقل، فإن الهمز سبب في مد الحرف الذي قبله، إذا تغير بنقل حركته إليه كان هو عين مسألتنا، وذلك ظاهر.

1 - النشر لابن الجزري: 2 / 1135.

فإن قلت: وعندهم إذا عارض استصحاب الأصل مانعٌ ألغي وتعيّن الاعتداد بالعارض، وقد عارض هنا مانع النقل، ولذا استثنى جماعة من لم يعتد بالعارض ﴿عَادَاً أَلَاُولَى﴾ لورش.

قلت: النقل لا يكون مانعاً إلا إذا كان لازماً لحالي الوصل والوقف، والنقل في مسألتنا عارض وقفاً، فليس بمانع، على أن صاحب النشر ذكر في باب النقل أن الوجهين جائزان، ولا فرق عندهم بين عارض دائم أو مفارق، والدائم هو اللازم [أ/ 177]، وقال أبو شامة أن النحاة ذكروا وجهين في أن حركة النقل يعتد بها أو لا، وأجروا على كل وجه ما يقتضيه من الأحكام، ولم يخصصوا بذلك حالة دون حالة¹.

فإن قلت: ما تقول في قياسه السابق على "هو" و"هي"؟

قلت: الفارق موجود، وهو لزوم الحركة في المقيس عليه، وعروضها في المقيس الذي هو مسألتنا، فالصواب هو جواز الوجهين من غير توقف، وأن المسألة من فروع قوله: "وإن حرف مد قبل همز مغير"²، وأن المد هو الراجح لاختيار أولئك الشيوخ له.

وبهذا كله تعلم ما في كلام النشر، وأن الصواب مع السخاوي، وأن المروي عندنا بالمغرب جاء على ذلك الصواب، وأن قول المصنف: "لولا الرواية كان العزم فيه على ما قال في النشر" وقوف مع كلام النشر من غير تدقيق للنظر، والله أعلم.

الرابع: سبق أن شراح الحرز؛ الفاسي، والمرادي، والجعبري، تبعوا السخاوي، وقد سبق كلام الفاسي، وقال المرادي: "قوله تعالى: ﴿يَكَادُ رَيَّتُهَا يُضِحُّ﴾"¹، يجوز فيه نقل

1- إبراز المعاني، ص: 163.

2- حرز الأمانى للشاطبي: ص 17، البيت: 208.

حركة الهمزة إلى الياء، مع الإسكان والإشمام والروم، ويجوز المد والقصر في الياء على وجه الإسكان، ووجه الإشمام، صارت خمسة أوجه، ويجوز حذف الهمزة للرسم، فيجوز المد والقصر فيندرجان²، ويجوز الإدغام مع الإسكان والروم والإشمام، فالمجموع ثمانية³ انتهى.

وذكر في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَمَسَّهُمْ سَوْءٌ﴾ مثل ذلك⁴.

وقال الجعبري: "﴿لَيْسَ سَوْءًا﴾ بواو طويلة وقصيرة وبمشددة، ﴿يُضِحُّ﴾ يزيد بالروم والإشمام"⁵ انتهى، وأشرحه بكلام المرادي حتى تقف على ما رمز إليه من الأوجه.

وقال: "و(سَوْءٌ) بالإسكان والروم والإشمام، والإدغام بالثلاثة، و(سَوْءٌ) الستة، ومع النقل والإسكان والإشمام قصر؛ ثمانية"⁶ انتهى.

فانظر كيف أغلق عبارته، وأعمى المراد منها، حتى ضبط المصنف في نسخته الأول بضم السين، والثاني بفتحها، فأوهم أن مضموم السين تجري فيه ستة فقط، وأن مفتوحها تجري فيه ثمانية، وأن مضموم السين لا يجري فيه مع الإسكان والإشمام قصر، وأن مفتوحها يجوز فيه القصر مع المد، والصواب هو العكس في الجميع؛ فالأول في كلامه بفتح السين فقط؛ فتجري فيه ستة: ثلاثة مع النقل، وثلاثة مع الإدغام، لكن هذا إذا كان

1 - سورة النور: 35.

2 - أي: يندرجان في وجه النقل مع الإسكان

3 - شرح باب وقف لاحمزة وهشام على الهمز للمرادي: 199.

4 - ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 198.

5 - كنز المعاني: 2 / 542.

6 - كنز المعاني: 2 / 502.

مضموم الهمز، فإن كان مكسورها فأربعة، ويسقط وجها الإشمام، أو مفتوحها فاثنان، وتسقط أوجه الروم والإشمام [أ/ 178]، والثاني في كلامه بضم السين لا غير، فتجري فيه هذه الستة وهي: الإسكان مع المد، والإشمام معه، والروم، ولا يكون إلا مع القصر؛ لأنه في حكم الوصل، هذه الثلاثة مع النقل، وثلاثة مع الإدغام. ويجوز فيه أيضا القصر مع الإسكان ومع الإشمام حالة النقل، وإليهما أشار بقوله: "ومع النقل والإسكان والإشمام قصر، فتصير ثمانية"، فظهر أن مفتوح السين لا محل للمد فيه، وأن مضمومها يجوز فيه المد والقصر حالة النقل إذا سُكِّنَ أو أُشْمَ، ولأجل كلام الجعبري هذا وصعوبته، كتبت هذا التنبيه، والله أعلم.

وقوله: "وإن نقلت" شرط، ومفعوله محذوف، أي حركة الهمز، و"لواو أو لياء" متعلق به، "وإذا وقفت" ظرف متعلق به أيضا، أي: إن نقلت وقت وقفك، "فاقصر" جواب الشرط، "ولا تمططه" مجزوم بلا الناهية.

والمط في اللغة المد؛ أي لا تمده، وفي القاموس: "مطه: مده، والدلو جذبه، وحاجبيه وخده: تكبر، والمطيطة: كسفينة؛ الماء الخاثر في أسفل الحوض، والمطاط: كسحاب؛ لبن الإبل الخاثر، والتمطيط الشتم، وتمطط تمدد"¹.

والأمد قال في القاموس: "محركة، أي بفتح الميم، الغاية والمنتهى"، إلى أن قال: "وأمد مأمود منتهى إليه"²، فالمعنى حينئذ ولا تمططه إلى الغاية والنهاية، والمد إلى النهاية هو الإشباع، فكأنه يقول اقصره ولا تشبعه.

1- القاموس: 688 / 1.

2- القاموس: 265 / 1.

و"قال" فعل، و"في الكنز" و"بالوجهين" متعلقان، و"كما عند السخاوي" نعت لمصدر محذوف؛ أي قال في الكنز قولاً كالقول الذي عند السخاوي.

و"ذا" مبتدأ، و"المروي" خبره؛ أي وهذا هو المروي، وقوله: "فانتهد" سبق أن المصنف استعمله مطاوعاً لنهد، فيكون نهد متعدياً، وسبق أن الذي في القاموس أنه لازم، انظر ذلك في شرح قوله: "ولم يثبت له زائد معه فينتهد"، وسبق أن نهد يكون بمعنى ارتفع، ومنه نهد الثدي، ويكون بمعنى نهض، ومنه نهد الرجل أي نهض.

وقوله: "لولا الرواية" هي حرف امتناع لوجود؛ أي امتنع جوابها، وهو وجود العزم على ما قال في النشر، لأجل وجود مبتدئها الذي هو الرواية، فالرواية مبتدأ، وخبره: موجودة، واجب الحذف، كما قال في الألفية: "وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم"¹، و"كان العزم فيه على ما قال في النشر" جوابهما.

وقوله: "ذو علم" فاعل "قال في النشر"، و"فرد" ضبطه بفتح الفاء وكسر الراء، وسبق أن فيه ثلاث لغات؛ فرد ككتف وجبل وعنق، ومعناه المنفرد في فنه، الذي لم يلحقه أحد فيه، فالدال مرفوعة [أ/ 179]؛ لأنه نعت لـ: "ذو علم"، وكسرهما للقافية، ويصح على بُعد كسر داله وجعله نعتاً لـ: "علم"، والله أعلم.

ثم قال:

71. وَلَتَنْتَوَى تَبَوًى مَعَ يَسْوَإٍ إِذَا قَدَّرْتَ مَا بَعْدَ وَإِذَا رَأَيْتَ إِذَا تُجِدِ

72. وَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ الرَّسْمُ مُتَّحِداً مَعَ الْقِيَاسِ بِنَقْلِ فِيهِ وَاعْتَقِدِ

73. أَوْ بِادِّعَامٍ وَذَا لِلْبَعْضِ جَاءَ فِي الْأَصْـ
لِيٍّ كَمَا قَدْ مَضَى فَكُنْ عَلَى جَهْدِ
74. وَإِنْ يَكُنْ صُورَةً فَاْمَنْعَ ثَلَاثَتَهَا
عَلَى الصَّحِيحِ بِجَمْعِ السَّاكِنَيْنِ عِدِ
75. وَقَالَ فِي الْكَنْزِ فَتُحِ الْوَائِ مَعَ الْفِ
فِي أَنْ تَبُوءَ وَقَسْ وَفَرَّقْنِ تَسُدِ

الكلام على هذه الكلمات في مقامين:

أحدهما في كيفية رسمها:

وقد ذهب أبو عمرو وأبو داود والشاطبي وأتباعهم إلى أن الألف بعد الواو فيها صورة الهمز، قال في المقنع: "واتفق كتاب المصاحف على رسم ألف بعد الواو صورة للهمز في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾ في المائدة، وفي القصص ﴿لَتَنْوَأَ بِالْعُصْبَةِ﴾، ولا أعلم همزة متطرفة قبلها ساكن صورت ألفا في المصاحف إلا هذين الموضعين لا غير"¹ انتهى.

وقال أبو داود في التنزيل في سورة القصص: "وكتبوا ﴿لَتَنْوَأَ بِالْعُصْبَةِ﴾ بألف بعد الواو، وهي صورة للهمزة المضمومة، وليس في كتاب الله تعالى همزة وقعت طرفا وقبلها ساكن حرف علة وصورت ألفا إلا قوله: ﴿أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي﴾ وهنا ﴿لَتَنْوَأَ﴾ وكتبوا ﴿لَيْسُوا﴾ على قراءة الأخوين، وأبي بكر، وابن عامر"²، ثم تكلم على ﴿النَّشَاءُ﴾ الثلاث و﴿السُّوْأَى﴾ و﴿مَوِيَّلَا﴾.

وقال الشاطبي في العقيلة:

1- المقنع للداني: 67-68.

2- مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: 4 / 972.

وَأَنْ تَبَوَّأَ مَعَ السُّوَاىِ تَبَوَّأَ بِهَا قَدْ صُوِّرَتْ أَلْفًا مِنْهُ الْقِيَاسُ بَرًّا¹

قال اللبيب: "روي بفتح الباء من براء على حد قوله تعالى: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ﴾ أي بريء"².

ومعنى البيت: أن القياس بريء من هذا التصوير، يعني أنه خارج عن القياس الذي هو حذف الصورة.

وقال المرادي في شرح الشاطبية: "ولم تصور الهمزة إذا وقعت بعد ساكن إلا في مواضع جاءت على غير قياس، وهي: ﴿أَنْ تَبَوَّأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾³ و﴿لَتَنُوَّأَ بِالْعُصْبَةِ﴾⁴ و﴿السُّوَاىِ﴾ فصورت ألفاً"⁵ انتهى.

واقصر الجعبري في شرحها على استثناء ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ و﴿السُّوَاىِ﴾⁶، وكتب المصنف عليه: "وكذا ﴿لَتَنُوَّأَ﴾ و﴿لَيْسُوْأَ﴾"⁷ انتهى؛ أي فبقي عليه استثناءهما [أ/180]، فقد أغلفهما، وفيه نظر؛ فسيأتي عن شرحه في العقيلة ما يوضح وجه عدم الاستثناء⁸، والله أعلم.

1- العقيلة للشاطبي: ص: 21، البيت: 209.

2- ينظر: الدرة الصقيلة للبيب، ص: 496.

3- سورة المائدة: 31.

4- سورة القصص: 76.

5- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي، ص: 85.

6- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 502 / 2.

7- لم أقف عليه.

8- وهو أن الألف في لتنوأ ليست صورة عند الجعبري.

وذهب إلى غير هذا جماعة؛ فأما الحافظ في النشر فخالف في ﴿لَتَنَوَّ﴾، ووافق على ﴿أَنْ تَبَوَّ﴾، قال في النشر: "وذكر الحافظ أبو عمرو الداني ﴿لَتَنَوَّ﴾ بِالْعُصْبَةِ في القصص مما صورت الهمزة فيه ألفا مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، وتبعه على ذلك الشاطبي، فجعلها أيضا مما خرج عن القياس، وليس كذلك، فإن الهمزة من ﴿لَتَنَوَّ﴾ بِالْعُصْبَةِ مضمومة، فلو صورت لكانت واوا كما صورت المكسورة في ﴿مَوْبِلًا﴾ ياء، والمفتوحة ب ﴿أَنْ تَبَوَّ﴾ و﴿النَّشْأَةَ﴾ و﴿السُّوْأَى﴾ ألفا، والصواب أن صورة الهمزة فيها محذوفة على القياس، وهذه الألف واقعة¹ زائدة كما تكتب في ﴿يَعْبُوْا﴾ و﴿تَقْتُوْا﴾ و﴿وَلَوْ لَوْ﴾ و﴿إِنْ إِمْرُؤُا﴾ تشبيها بما زيد بعد واو الجمع"².

وقال في ﴿أَنْ تَبَوَّ﴾: "صورت الهمزة فيه ألفا، ولم تصور همزة متطرفة بغير خلاف بعد ساكن في غير هذا الموضع"، ثم قال: "و﴿لَيْسُوْا﴾ مثلها في قراءة حمزة ومن معه"، أي فصورت الهمزة فيه ألفا بغير خلاف على غير قياس، ثم قال: "وأما على قراءة نافع ومن معه فإن الألف فيها زائدة لوقوعها بعد واو الجمع كما هي في ﴿قَالُوْا﴾ وشبهه، وحذف أحد الواوين تخفيفا لاجتماع المثليين"³ انتهى.

قلت: وفيه نظر من أوجه:

أحدها: أن ما قاله من نفي الخلاف في ﴿أَنْ تَبَوَّ﴾ مشكل؛ فقد خالف في ذلك الجعبري في شرح العقيلة حيث قال بعد شرح البيت السابق: "وقياس هذه الهمزات ألا تصور،

1 - في النشر: وقعت.

2 - النشر لابن الجزري: 1402 / 3.

3 - النشر لابن الجزري: 1401 / 1.

ووجه الألف في ﴿تَبَوَّأَ﴾ و﴿لَتَنَوَّأَ﴾ أن الهمزة حيث لم تصور تطرفت الواو؛ فيجري عليها حكم ﴿قَالُوا﴾، إلى أن قال: "وما برأها الناظم من القياس إلا على زعم الأصل، يعني المقنع، أنها، أي الألف، صورة الهمزة"، أي لا زائدة كـ: ﴿قَالُوا﴾، ثم قال: "ولو صح دعواهما لرسمت ﴿لَتَنَوَّأَ﴾ واوا كياء ﴿مَوْبِلًا﴾، ومذهب الكتاب الجواز على التقديرين"¹ انتهى.

ثانيها: أن حذف الصورة هو القياس فيهما، وبالوجه الذي كانت الألف به زائدة في ﴿لَتَنَوَّأَ﴾ تكون به زائدة في ﴿تَبَوَّأَ﴾، والفرق بينهما غير ظاهر.

فإن قلت: كيف لا يظهر الفرق بينهما وهي في ﴿تَبَوَّأَ﴾ صورت من جنس [أ/ 181] حركتها، بخلافها في ﴿لَتَنَوَّأَ﴾؟

قلت: كلا التصويرين خارج عن القياس، فوجب أن يحكم بزيادة الألف فيهما، أو بأنهما صورة خارجة عن القياس فيهما.

فإن قلت: لكن الخروج عن القياس مختلف فيهما، ففي ﴿تَبَوَّأَ﴾ من وجه واحد، وفي ﴿لَتَنَوَّأَ﴾ من وجهين².

قلت: نقصان ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ بوجه لا يوجب أن تكون الألف صورة في ﴿تَبَوَّأَ﴾؛ لأن الوجه الأول ينافي التصوير والله أعلم.

1- ينظر: جميلة أرباب المراسد للجعبري: 2/ 224.

2- الوجه الأول: أن قياسهما الحذف، والوجه الثاني الذي انفردت به ﴿لَتَنَوَّأَ﴾ هو تصويرها من غير جنس حركتها، والله أعلم.

وأما قياسه على ﴿النَّشْأَة﴾ و﴿السَّوْءَى﴾ بجامع أن كُلا صُور من جنس حركته فغير تام لتطرف الألف في ﴿تَبَوَّأَ﴾، فأمكن دعوى الزيادة فيها، ولا كذلك ﴿النَّشْأَة﴾ و﴿السَّوْءَى﴾ فلا يمكن ذلك فيها لتوسطها، وذلك ظاهر.

ثالثها: في قوله: لو صورت في ﴿لَتَنَوَّأَ﴾ لكنت واوا ك: ﴿مَوْبِلًا﴾ بالياء، فقد أجيب عنه بأنها لو صورت واوا لاجتمع المثلان، ولا كذلك ﴿مَوْبِلًا﴾، وذلك ظاهر.

رابعها: في قوله: أن الألف زائدة في ﴿لَتَنَوَّأَ﴾ كزيادتها بعد واو الجمع، أجيب عنه بالفرق، وهو تطرف واو الجمع، فناسب أن تزداد الألف بعدها لتطرفها، ولا كذلك الواو في ﴿لَتَنَوَّأَ﴾ فإنها متوسطة في اللفظ، لوقوع الهمزة بعدها، فهي فاصلة بينها وبين الألف، وبهذا يعلم ما في قياسها على ﴿يَعْبَوُّ﴾ و﴿تَبْتَوُّ﴾ ونحوهما.

وكنيت كتبت على كلام النشر قبل هذا ما نصه: "لكن في القياس على ﴿يَعْبَوُّ﴾ ونحوه نظر؛ إذ الألف فيه بعد الهمزة وفي ﴿لَتَنَوَّأَ﴾ قبل الهمزة" انتهى. وهو وجه آخر في الرد ينبغي على وضع الهمزة في السطر بعد الألف في ﴿لَتَنَوَّأَ﴾ وهو ظاهر.

والحاصل أنه إن وضع الهمزة بين الواو والألف في السطر فهو الوجه السابق، وإن وضعها بعدهما فهو الوجه الثاني، والله أعلم.

وبهذا كله تعلم ما في كلام الجعبري السابق عن شرح العقيلة، فخرج من هذا أن في كون الألف صورة في هذه الكلمات قولين، وقد أشار المصنف رحمه الله تعالى إليهما؛ فأشار إلى كونها زائدة بقوله:

وَلَتَتَوَّأَنَّ تَبَّوْا مَعَ يَسُوْا إِذَا قَدَّرْتَ مَا بَعْدَ وَآوِ زَائِدًا

وأشار إلى كونها صورة بقوله: "وإن يكن صورة فامنع ثلاثتها" إلى آخره، والله أعلم.

المقام الثاني: في كيفية الوقف على هذه الكلمات بالقياس [أ/ 182] وبالرسم، وهل يتحدان أم لا؟

فذكر المصنف رحمه الله أن في القياس وجهين: النقل: وهو المشهور فيما بين الجمهور، وسبق ما في مد الواو وقصرها، والإدغام: وهو مذهب بعض القراء المشار إليه في الحرز بقوله: "فعن بعض بالإدغام حملاً"¹، وقد سبق ما فيه في التنبيه الأول في شرح قوله: "وكقروء..." الأبيات، وأن الرسم يوافق القياس بالنقل وبالإدغام إذا كانت الألف التي بعد الواو زائدة، والهمز محذوف الصورة، يعني كما هو رأي الجعبري وصاحب النشر على تفصيل سبق بيانه، ووجه الاتحاد ظاهر.

وإلى هذا أشار بالأبيات الثلاثة من قوله: "ولتنوأ" إلى قوله: "فكن على جهد".

وأما إن كانت الألف صورة، يعني كما هو مذهب الجمهور، فإن الرسم يمتنع في الثلاثة على القول الصحيح لِمَا في الرسم حينئذ من جمع الساكنين، وهما الواو والألف التي هي صورة بعدها.

ثم نقل مقابل الصحيح عن الجعبري في الكنز، وأنه يقول بالرسم في ﴿أَنَّ تَبَّوْا﴾ مع فتح الواو حتى لا يجتمع ساكنان.

1- حرز الأمانى للشاطبي: ص 20، البيت 251.

ثم أمر المصنف الطالب أن يقيس عليه، أي على ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾، ما يوافقه في الفتح، وهو ﴿لَيْسُوْأَ﴾، فيجوز فيه الرسم كما جاز في ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾، ويمنع ما لا فتح فيه وهو ﴿لَتَنُوْأَ﴾ فلا يجوز فيه الرسم؛ لأن جمع الساكنين لا يدفع إلا بحركة الواو، وهي فيه ضمة، والواو لا تحرك بالضم.

وإلى هذا أشار بقوله: "وقس" أي قس على ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ ﴿لَيْسُوْأَ﴾، "وفرqn" أي فرق بين ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ وبين ﴿لَتَنُوْأَ﴾ فلا تقسه عليه، هكذا في طرر نسخة المصنف وهو الصواب. فالفرق بين ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ و﴿لَتَنُوْأَ﴾ هو الضم، فهو الذي منع القياس، فيمتنع الرسم فيه مع كون الألف صورة.

ويحتمل، وهو الظاهر الموافق لما عند الجعبري في الخارج¹، أن الفرق بينهما هو أن الألف في ﴿لَتَنُوْأَ﴾ ليست بصورة، بل هي زائدة، وحيثُ فالرسم يوافق بالنقل والإدغام، ولا يُحتاج إلى عمل في الواو، فيكون معنى الكلام: وقس على ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ ما ألفه صورة نحو: ﴿لَيْسُوْأَ﴾ فافتح واوه في الرسم، وفرق بينه وبين ما ألفه زائدة نحو: ﴿لَتَنُوْأَ﴾ فلا تقسه عليه حتى تحتاج إلى حركة الواو، بل الرسم يوافق القياس نقلا وإدغاما.

وإنما قلنا [أ/ 183] أن هذا هو الظاهر لموافقه لما في شرحي الحرز والعقيلة في أن ألف ﴿لَتَنُوْأَ﴾ زائدة قطعاً، وإنما نازع في شرح العقيلة في ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ فجزم في ألفه بالزيادة أيضاً²، وإن كان في شرح الحرز جزم بأنه صورة³، فخرج من هذا أن الألف في ﴿لَتَنُوْأَ﴾

1 - كذا في النسخة ولعلها: "الكنز"، كما يظهر من سياق الكلام. ينظر: كنز المعاني للجعبري: 502/2.

2 - ينظر: جميلة أرباب المراسد للجعبري: 224/2.

3 - ينظر: كنز المعاني للجعبري: 502/2.

عنده زائدة على كل حال، وحينئذ فلا يصح أن يقال: يمتنع الرسم فيه لأن الواو يتعذر تحريكها فيجتمع ساكنان، فإن هذا لا يتأتى إلا إذا كانت الألف في ﴿لَتَنُوءَ﴾ صورة، والجعبري لا يقول بذلك، وكأن المصنف بنى كلامه هنا على ما سبق عنده في طوره من أن الجعبري أغفل استثناء ﴿لَتَنُوءَ﴾، وقد سبق ما فيه، والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: اعلم أن الجعبري - رحمه الله - تكلم على ﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ قياساً ورسمًا، وسكت عن ﴿لَتَنُوءَ﴾ قياساً ورسمًا، وتكلم على ﴿لَيْسُوءَ﴾ قياساً وسكت عنه رسمًا.

قال في الكنز: "﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ على القياس بواو ساكنة، مدا وقصرا، وعلى الرسم بواو مفتوحة وألف"¹، وقال في آخر الباب: "و﴿لَيْسُوءَ﴾ بواو قصيرة وطويلة وبمشددة"² انتهى، وسكت عن ﴿لَتَنُوءَ﴾.

فبان بهذا أن ما أباحه المصنف من القياس وما منعه تفقُّه منه، ولهذا حللنا كلامه فيما سبق بقولنا: "ثم أمر المصنف الطالب أن يقيس عليه" الخ، وقد علمت أن سكوت الجعبري عن ﴿لَتَنُوءَ﴾ محتمل لما قال المصنف³، ولما قلناه⁴، كما سبق بسط ذلك، والله أعلم.

1 - كنز المعاني للجعبري: 502 / 2.

2 - كنز المعاني للجعبري: 542 / 2.

3 - حاصل كلامه: يمتنع الرسم فيه لأجل الضم، إذ يلزم للموافقة تحريك الواو لدفع اجتماع الساكنين، والواو لا تحرك بالضم.

4 - حاصل كلامه: لا يحتاج إلى تحريك الواو لأن الألف زائدة، وعليه فالرسم يوافق بالنقل والإدغام.

الثاني: وأما صاحب النشر فقد سبق أنه حكم بزيادة الألف في ﴿لَتَنَوَّ﴾، وجزم بأنها صورة في ﴿أَنْ تَبَوَّ﴾ و﴿لَيْسَوَّ﴾، ومع ذلك فقد حكم باتحاد الرسم مع القياس في الكلمات الثلاث، وذلك لا يصح إلا إذا كانت الألف زائدة، فحكمه باتحاد الرسم في ﴿أَنْ تَبَوَّ﴾ و﴿لَيْسَوَّ﴾ وبعدم زيادة الألف فيهما مشكل، ولننقل كلامه برمته وإن كان فيه طول؛ لأن الكلمات الثلاث وقعت مفرقة فيه.

قال رحمه الله ورضي عنه: "مسألة ﴿جِجْء﴾ و﴿سِجْء﴾ و﴿أَنْ تَبَوَّ﴾ مما وقعت الهمزة فيه مفتوحة، وكذلك ﴿لَيْسَوَّ﴾ في قراءة حمزة وهشام فيه وجهان:
الأول: النقل وهو القياس المطرد.

والثاني: الإدغام كما ذكرنا عن بعض أئمة القراء والعربية وغيرهم.

ويجري هذان الوجهان فيما وقعت فيه الهمزة مكسورة نحو: ﴿مِسْ سَوَّ﴾ و﴿قَوْمَ سَوَّ﴾ و﴿مِسْ شَعَّ﴾، إلا أنه [أ/ 184] يجوز مع كل واحد منهما الإشارة بالروم، فيصير فيها أربعة، وتجري هذه الأربعة فيما وقعت الهمزة فيه مضمومة؛ نحو: ﴿يُضِحَّء﴾ و﴿أَلْمُسِحَّء﴾ و﴿لَتَنَوَّ﴾، ويجوز وجهان آخران وهما: الإشمام مع كل من النقل والإدغام، فيصير فيها ستة أوجه، ولا يصح فيها غير ذلك، فإن اتباع الرسم في ذلك متحد كما قدمناه، وقد قيل إنه يجوز فيهما حذف الهمزة اعتباطاً، فيمد حرف المد ويقصر على وجه اتباع الرسم، ورُجِّح المدُّ في ذلك، وحكى الهذلي فيه عن ابن غلبون التسهيل بين يمين، وكل ضعيف لا يصح، والله تعالى أعلم¹ انتهى.

ومن الغير الذي نفى عنه الصحة ما سبق عن السخاوي من وجهي المد حالة السكون والإشمام، كما سبق في كلام المرادي وغيره.

الثالث: أشار المصنف بقوله: "فامنع ثلاثها على الصحيح" إلى أن مقابله المنقول عن الكنز غير صحيح، وهو كذلك؛ فإن شرط قبول الرسم بعد موافقته للخط أن يصح نقله، وأن يكون له وجه في العربية، وهذا الذي قاله لم يرد به نقل، ولا وجه له في العربية، وهو من الغير الذي نفى عنه الصحة صاحب النشر، وعلى هذا فكان من حق المصنف ألا يحكيه أصلاً، ثم حيث حكاه فكان من حقه أن ينبه على ما فيه، ثم حيث سكت على ما فيه، فكان من حقه ألا يقيس عليه؛ لأنه أوهم بالقياس عليه صحته وتسليمه؛ لأنه لا يقاس إلا على مسلم صحيح، كما هو معلوم في فنه، والله أعلم.

الإعراب:

"ولتنوأ" مبتدأ، "تبوأ" معطوف بحذف العاطف، "مع يسوأ" حال مما قبله، أي حال كونها مع "ليسوأ"، و"إذا قدرت" شرط، و"ما بعد واو" مفعول أول، و"زائدا" مفعول ثان، و"تجد" جواب الشرط، ومجموع الشرط والجواب خبر عن "لتنوأ" وما معه، والرباط محذوف؛ أي تجد فيها، ومعنى "تجد" تأتي بالجد، وهو بضم التاء مضارع أجاد، قال في القاموس: "الجد ضد الرديء، والجمع جياذ، وجاد جودة صار جيداً؛ وأجاده غيره؛ وأجوده، وجاد وأجاد أتى بالجد"¹ انظر تمامه.

و"عند ذاك" متعلق ب"يكون"، و"الرسم" اسمها، و"متحدا" خبرها، و"مع القياس" متعلق به.

وقوله: "فكن على جَهد" هو بفتح الجيم والهاء، وبه يتزن النظم، قال في القاموس: "الجهد الطاقة، ويضم، [أ/ 185] إلى أن قال: وجهد عيشه كفرح: نكد واشتد"¹ انتهى المراد منه، فهو في النظم مصدر جهد بمعنى نكد، لضعف الإدغام وشدوذه وعدم اطراده في العربية كما سبق عن النشر، وباقي الإعراب واضح، والله أعلم.

ثم قال:

فصل في الهمز المتوسط بعد حروف المد واللين

وحروف المد كما سبق: الألف والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها.

وحروف اللين: الواو المفتوح ما قبلها، والياء المفتوح ما قبلها.

وقال الجعبري: "والمد طول زمان صوت الحرف، واللين أقله، وحروف المد بحق الأصالة ثلاثة: الألف، ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا من جنسها، وهذا أسد من قولهم: لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، للإيهام، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، وحرفا اللين الياء والواو الساكتان المفتوح ما قبلهما.

ويصدق اللين على حروف المد، بخلاف العكس، لما يلزم من وجود الخاص وجود العام ولا ينعكس، وإن اعتبر قبول اللين المد¹ تساويا.

فإن قلت: فما سبب اختصاص هذه الحروف بالمد وعدم تناهيه؟

قلت: سببه أن كل حرف غيرها مساو لمخرجه فانحصر فيه، ومخارج حروف المد أوسع منها، فجرت بحسبها كالأجسام"، إلى أن قال: "والألف أصل حروفه للزومها الشرطين، ومن ثم كانت أندى صوتاً منهما، وغير الممالة أندى من الممالة، والياء أندى من الواو"² انتهى الغرض منه.

1- في النسخة: "قبول المد اللين"، ولا يصح؛ لأنه سبق تقرير أن اللين يصدق على حروف المد، فالمد يقبل اللين، وإنما الخلاف في قبول اللين المد كما سيشير إليه فيما بعد، وكذا وجدته في شذا البخور، ينظر: ل: 97/أ.

2- الكنز للجعبري: 2/ 337-338.

وكتب المصنف رحمة الله عليه: "قوله: والمد طول، هذا تعريف حقيقته اصطلاحاً، قوله: واللين أقله، بيّن بهذا أن ما يطلق عليه حرف اللين اصطلاحاً ما فيه أقل المد، لا أنه تفسير لحقيقة اللين لغة، لأنه السهولة والرطوبة، الجوهري: لان الشيء يلين لنا فهو لين ضد خشن¹، وهذا الذي قصده أبو الحسن بن بري إذ قال: والمد واللين²، أي امتداد المخرج واتساعه وسهولة النطق، لا زمان لهذه الثلاثة، فتأمل الكلامين فإنهما غير مختلفين"³ انتهى.

قلت: لو كان ما ذكره الجعبري تفسيراً لحقيقة اللين اصطلاحاً، لزم مباينته قطعاً للمد؛ فلا يكون اللين أعم والمد أخص، وذلك باطل؛ لأنه سيذكر في آخر كلامه نقيض ذلك.

فالصواب أنه [أ/ 186] تفسير للين للذي لا مد معه بالمعنى السابق⁴، فهو تفسير لأحد نوعي اللين، وهو الذي يكون في الياء والواو غير المديتين اللتين تباينان الألف في المخرج؛ بحيث تصير الياء من الحروف الشجرية، والواو من الحروف الشفوية، وحينئذ فإذا كان فيهما مد فهو أقل من المد الذي في حروف المد، والنوع الآخر من اللين ما يكون في حروف المد، ولا يقال فيه أنه أقل من المد الذي فيها، كيف وهو نفس المد الذي فيها؟ والحق أن في كلام الجعبري رضي الله عنه إشكالا سيأتي بيانه إن شاء الله.

1- ينظر: الصحاح، مادة: ل ي ن.

2- الدرر اللوامع لابن بري: ص 24، البيت: 64.

3- لم أقف عليه.

4- يقصد بالمعنى السابق: طول زمان صوت الحرف؛ فاللين المقصود هو الذي يكون في الواو والياء الساكتين المفتوح ما قبلهما.

ثم قال المصنف: "قوله: وهذا أسد من قولهم لا يكون قبلها إلا مفتوحا للإيهام، معناه أن اشتراط فتح ما قبل الألف بالحصص يوهم خروج ما فيه الإمالة من الألفات؛ لأن ما قبلها ليس متمحض الفتح وهي ألف، وقد يجيب مشترط الفتح عن هذا بأن النظر إلى الأصل وهو الفتح في مثل هذا، فهو لازم الفتح، وقد تَوَجَّه الأَسَدِيَّة بنحو: ﴿شَاءَ﴾ و﴿جَاءَ﴾ عند مغير الهمز بالبدل مع بقاء الألفين على قول، فإن الألف الثانية قبلها مجانس لا فتحة، ولذلك قيل إنها أبدلت من مجانسها لا من الفتحة، فتأمله"¹.

قلت: أما الألف الممالة فقد نص سيبويه في الكتاب على أنها من الحروف الفرعية كهمزة بين بين، وكالصاد التي كالزاي، والشين التي كالجيم، والألف المفخمة في لغة أهل الحجاز في نحو: ﴿الصَّلَاةُ﴾ و﴿الرَّكْعَةُ﴾ و﴿الْحَيَاةُ﴾².

فقال³ المصنف أن: "ما قبلها ليس متمحض الفتح وهي ألف" صريح في أنها ألف متمحضة، وليس كذلك، وحينئذ فلا ترد أصلا؛ لأن الألف الخالصة لا يكون ما قبلها إلا فتحة، والتي لم تخلص فتحها لم تخلص ألفتها أيضا، هذا إن كان إيراد الجعبري على الألف الخالصة، وإن كان على الألف مطلقا، بمعنى أن من قال في الألف مطلقا خالصة وغير خالصة لا يكون ما قبلها إلا فتحة، ورد عليهما⁴ خروج الألف الممالة، فجوابه أنه كما أطلق في الألف بالخلوص وعدمه، فالفتحة كذلك يطلق فيها بالخلوص وعدمه،

1 - لم أفهم عليه.

2 - ينظر: الكتاب لسيبويه: 4 / 432.

3 - كذا في النسخة، ولعلها: "فقول".

4 - كذا في النسخة، ولعلها: "عليه". ليعود الضمير على القائل لا على الألفين.

بمعنى لا يكون ما قبلها إلا فتحة خالصة في الخالصة، وغير خالصة في غير الخالصة، والله أعلم.

ولكون الألف غير خالصة في الإمالة ساغ لإبراهيم بن محمد أن يقول في أسئلته: "أي همز يسهل بين الهمزة وبين حرف آخر ليس بألف ولا واو ولا ياء؟" وأجاب عنه بنحو [أ/ 187] ﴿نَبَأٌ﴾ و﴿رَبٌّ﴾ لحمزة، فإن الألف إذا أميلت صارت حرفاً فرعياً؛ هو بين الألف الأصلية والياء، وكذا حركة الهمز فرعية لإمالتها، فهي بين الفتح والكسر، فالفرعان من جنس واحد، فإذا سهل الهمز في ذلك صار بين الهمز والحرف الفرعي الممال الذي من جنس حركة الهمزة الممالة، وهو ليس بألف ولا واو ولا ياء فتدبر، والله أعلم انتهى¹.

وأما ما ذكره في الألف الثانية في نحو: ﴿شَاءَ﴾ وأن ما قبلها غير فتحة، وأنها أبدلت من غير الفتح، فقد سبق أنه لم يقل به فيما رأيناه إلا الجعبري رحمه الله، أما أبو عبد الله الفاسي والحافظ في النشر وغيرهما فقالوا إن الألف الأولى حاجز غير حصين، فكأن الثانية وقعت بعد فتحة، ومنها أبدلت، وسبق أن الجعبري رجع إليه في آخر الأمر.

والمتبادر من قول الجعبري: "وغير الممالة أندى من الممالة" أنه أراد الوجه الأول في كلام المصنف²، والله أعلم.

ثم قال المصنف: "قوله: لِمَا يلزم من وجود الخاص، أي الذي هو المد، وجود العام، أي الذي هو اللين".

1- لم أهتم إليه.

2- وهو أن المقصود بالإيهام إيهام خروج ما فيه الإمالة من الألفات.

قلت: هذا الكلام مشكل على مذهب الجعبري رحمه الله؛ وذلك أنهم اختلفوا في الواو والياء المفتوح ما قبلهما إذا لم يكن بعدهما همز ولا سكون، نحو: ﴿سَوْفَ﴾ و﴿حَيْثُ﴾، هل فيهما مد نظير المد الطبيعي في نحو: ﴿فَيْلَ﴾ و﴿يَقُولُ﴾، وأنه أقل منه، أو لا مد فيهما أصلاً؟

فذهب إلى الثاني أبو شامة وبسط ذلك في شرح قوله: "وإن تسكن اليا"¹ البيت². وذهب إلى الأول أبو عبد الله الفاسي³ والجعبري⁴ وابن الجزري⁵ ونسبوه إلى سيبويه⁶، ورأيت أنه كذلك في باب الإدغام من كتابه، ولولا خشية الإطالة لنقلنا كلامه. إذا فهمت هذا، فما ذكره من كون اللين أعم من المد لا يصح إلا على قول أبي شامة في حرفي اللين، وأنه لا مد فيهما طبيعي، فاللين حيثئذ يوجد من المد في حروفه، وينفرد اللين بوجوده في حرفي اللين، فهو أعم.

أما على قول الجعبري ومن وافقه فاللين والمد متساويان؛ إذ كلما وجد أحدهما وجد الآخر معه، ففي حروف المد لين، وفي حروف اللين مد، وبهذا يصح قوله فيما سبق: "واللين أقله" أي أقل المد، بمعنى أنه مد، ولكنه أقل من المد الذي في حروف المد، ولو عرفه على قول أبي شامة لقال: واللين عدمه، أي عدم المد الطبيعي أصلاً، فما ذكره في

1- حرز الأمانى للشاطبي: ص 15، البيت: 179.

2- ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة: 123.

3- ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: 1/ 270.

4- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2/ 371 وما بعدها.

5- ينظر: النشر 2/ 1112، واستدل على ذلك بجواز الإدغام في نحو "كيف فعل" بلا عسر، وبعدم نقل الحركة إليهما في نحو: "زيد" و"عوف" عند من نقل في نحو "بكر" و"عمرو"، وبتعاقبهما مع حروف المد في الشعر قبل حرف الروي.

6- ينظر: الكتاب لسيبويه: 4/ 435 وما بعدها.

تعريف اللين يتمشى على مذهبه، وما ذكره من كونه أعم من المد يتمشى على قول [أ/ 188] أبي شامة، ولا خفاء في انحلال الكلام الذي يكون على هذه الصفة، وهذا معنى الإشكال الذي أشرنا إليه فيما سبق، والله أعلم.

ثم قال المصنف: "قوله: والألف أصل حروفه للزومها الشرطين، أي: وهما المد واللين".

قلت: بل هما سكونها، وكون ما قبلها مجانسا لها، بخلاف الواو والياء، فإنهما قد لا يكون ما قبلهما مجانسا لهما كما في حرفي اللين.

وأما ما ذكره الجعبري -رحمه الله- من كون حروف المد أوسع من مخارجها¹، فقد بسطه سيوييه -رحمه الله- في كتابه في باب الوقف على الألف والواو والياء²، وفي باب مخارج الحروف³، والله أعلم.

1- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2/ 338.

2- ينظر: الكتاب لسيوييه: 4/ 176.

3- ينظر: الكتاب لسيوييه: 4/ 435-436.

ثم قال:

76. وَإِنْ يَكُ الْهَمْزُ حَشْوًا بَعْدَ سَاكِنِهِ فَانْقُلْ لِأَصْلِيهِ وَأَدْغِمْ إِنْ تَزِيدُ

77. وَزِدْ لِلْأَصْلِيِّ إِدْغَامًا وَرَسْمُهُمْ يُؤَافِقُ الْكُلَّ إِلَّا مَا انْتَقَى عَدَدُ

أخبر رحمه الله تعالى أن الهمز إذا وقع في الحشو، أي في الوسط، بعد ساكن من حروف المد أو اللين، فإنه تنقل حركته للأصلي، وتدغمه في الزائد، وتزيد الإدغام أيضا للأصلي، فيجري فيه وجهان: النقل والإدغام.

فمثال الأصلي، ويكون واوا مدية أو لينية نحو: ﴿سُوَاءٌ﴾ المنون المنصوب بضم السين وفتحها، ويكون أيضا ياء مدية نحو: ﴿سَيِّئٌ﴾، ولينية نحو: ﴿كَهَيَّءٌ﴾ و﴿شَيْءٌ﴾، فإذا نقلت قلت هكذا: سُوَاءٌ، سَيِّئٌ، كَهَيَّءٌ، وإذا أدغمت قلت هكذا: سُوَاءٌ، سَيِّئٌ، كَهَيَّءٌ.

ومثال الزائد، ولم يقع في القرآن وسطا إلا بالياء المدية، نحو: ﴿خَطِيئَةٌ﴾ و﴿بَرِيءٌ﴾ و﴿هَنِيئٌ﴾ و﴿مَرِيئٌ﴾ و﴿بَرِيئُونَ﴾، فإذا أدغمت قلت: خطيئة، وقس عليها الباقي.

فعلم أن مراده بالساكن الواو والياء فقط، وعلم هذا من قوله: "فانقل وأدغم"؛ لأن الألف لا يتأتى فيها نقل ولا إدغام.

واعلم أنه بقي على المصنف - رحمه الله تعالى - حكاية قول أبي العز السابقة في قوله: "ولأبي العز نقل للمزيدي كما للأصل"، فإن حكاية قوله في المزيدي المتطرف دون المتوسط يوهم تخالفهما عنده في النقل، وليس كذلك.

فإن قلت: لعله رآه مقيدا بالمزيد المتطرف، فلذا لم ينقله هنا في المتوسط.

قلت: سبق أن الذي نقله عن أبي العز هو الجعبري رحمه الله تعالى، ونقله عنه مطلقاً لا تقييد فيه كما سبق.

فإن قلت: [أ/ 189] لعله تركه في المتوسط، إشارة إلى ضعفه وعدم اعتماده، ولذا لم يظفر به صاحب النشر كما سبق.

قلت: لو راعى ضعفه وعدم اعتماده لرفضه مطلقاً، ولم ينقله في المتطرف أصلاً.

فإن قلت: لعله لم ينقله في المتوسط اعتماداً على نقله في المتطرف، فكأنه استغنى عن نقله في المتوسط بما سبق في المتطرف.

قلت: إنما يصح ذلك لو أحال المتوسط على ما سبق في المتطرف، فعند ذلك يقال تركه هنا اعتماداً على الحوالة على ما سبق، أما حيث تعرض لأحكام المتوسط نقلاً وإدغاماً، وفرق بين الأصلي والمزيد في النقل، فلا يصح الاعتماد على ما سبق في المتطرف بوجه ولا بحال، والله أعلم.

الإعراب:

وقوله: "وإن يك" شرط، و"الهمز" اسمها، و"حشوا" خبرها، وهو بفتح الحاء بمعنى الوسط، و"بعد ساكنه" حال من الهمز؛ أي حال كون الهمز بعد ساكنه، وأفرد الضمير في قوله: "ساكنه" على معنى ما ذكر، وإن كان عائداً على حروف المد أو اللين؛ أي ساكن حروف المد أو اللين، وقد سبق أن المراد بهذا الساكن الواو والياء، وقوله: "فانقل لأصليه" جواب الشرط، وقوله: "وأدغم إن تزدد" معطوف عليه، "وزدد" فعل أمر، و"للأصلي" متعلق به، و"إدغاماً" مفعوله، والله أعلم.

ثم قال:

.....وَرَسْمُهُمْ يُوَافِقُ الْكُلَّ إِلَّا مَا انْتَقَى عَدَدٌ

يعني أن الرسم يوافق القياس في جميع ما سبق، فيوافق بالنقل وبالإدغام في الأصلي نحو: ﴿سَوَاءٌ﴾ و﴿كَهَيْئَةٍ﴾ و﴿شَيْءٌ﴾ و﴿سَوْءٌ﴾، ويوافق بالإدغام في الزائد نحو: ﴿خَطِيئَةٍ﴾ و﴿بَرِيغُونَ﴾ و﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾.

وقوله: "إلا ما انتقى عدد" يعني إلا بعض الأفراد من هذا الباب فالرسم فيها لا يوافق القياس، وهذا البعض هو ما سيعده بعد، وهو: ﴿مَوِيلًا﴾ و﴿السَّوْءَى﴾ و﴿أَلْمَوْءَدَةُ﴾ على أن رسمه بوزن موزة، فهذا هو البعض المستثنى بقوله: "إلا ما انتقى عدد".

و"انتقى" ضبطه في نسخة المصنف مبنيًا للفاعل؛ أي بفتح التاء والقاف، فيكون عدد فاعل بـ: "انتقى"، والعائد على "ما" محذوف؛ أي إلا ما انتقاه عدد، وقال في المصباح: "نقي الشيء ينقى [أ/ 190] من باب تعب، نقاء بالفتح والمد، ونقاوة بالفتح نظف، فهو نقي، إلى أن قال: وانتقيت الشيء اخترته"¹ انتهى المراد منه.

فالمعنى حينئذٍ إلا ما اختاره عدد، وإسناد الاختيار إلى العدد مجاز عقلي، نحو: صام نهاره؛ أي صام في نهاره، وكذا يقال هنا، أي إلا ما اخترته في عدد.

وأشار بنسبة الاختيار إليه، ليفيد أن لغيره اختيارا غير ما اختاره هو، فقصد بذلك أن يرد على شروح الشاطبية في زيادتهم أفرادا في العدد منعوا فيها الرسم؛ فمن ذلك ﴿خَطِيئَةٍ﴾

1- ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، 2/ 623.

منع الرسم فيها أبو عبد الله الفاسي¹ وتبعه الجعبري²، ومن ذلك ﴿كَهَيْئَةٍ﴾ و﴿سَوَاءَ﴾³ منعه الفاسي³ فيهما وتبعه الجعبري⁴، ومن ذلك ﴿سَيِّئٌ﴾ منع الرسم فيها الفاسي⁵ وتبعه الجعبري⁶، ومن ذلك ﴿بَرِيئُونَ﴾ منع الرسم فيها الجعبري⁷.

وقد سبق أن المصنف رحمه الله تعالى يخالف في هذا، ويروي أن الرسم يوافق بالنقل والإدغام، وسبق توجيهه في شرح قوله: "الهمز بعد سكون صح نقلهم" البيت، وفي شرح قوله: "وأجمعوا أنه ليس يغير للرسم" البيت، وفي مواضع آخر من هذا الشرح، فأغنى ذلك عن إعادته، وإعراب البيت واضح، والله أعلم.

ثم قال:

78. فَمَوْيِلًا سَهْلًا أَوْ أَبْدِلْ بِنَقْلِهِمْ لِلرَّسْمِ وَامْنَعُهُ فِي الشَّوْأَى لِمُعْتَصِدِ

79. وَمَنْ يَقُلْ بِلُزُومِ الرَّسْمِ قَوْلَ أَبِي أَلْ—عَلَاءٍ يَنْحُوبُ بِهِ لَيْسَ بَيْنَ رُدِّ

هذا هو الأول من العدد المستثنى، فأخبر أنك إذا أردت رسمه فإنك تسهل همزته بين بين، أو تبدلها ياء ساكنة بعد نقل حركتها إلى الواو، وهو معنى قوله: "فَمَوْيِلًا سَهْلًا"؛ أي للرسم، إذا أردت رسمه فسهله، "أو أبدل بنقلهم للرسم"؛ أي أو أبدل الهمزة ياء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها الذي هو الواو.

1- ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: 369 / 1.

2- ينظر: الكنز للجعبري: 509 / 2.

3- ينظر اللآلئ الفريدة للفاسي: 365 / 1.

4- ينظر: الكنز للجعبري: 539 / 2.

5- ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: 366 / 1.

6- ينظر: الكنز للجعبري: 539 / 2.

7- ينظر: الكنز للجعبري: 509 / 2.

ووجه استثنائه مما سبق أن ما سبق يوافق الرسم القياس بالنقل والإدغام، بخلاف ﴿مَوِيَّلاً﴾، فإنك إذا نقلت أو أدغمت لم تقرأ الياء المرسومة، فلا يتحد مع الرسم، وإذا سهلتها، وأبدلتها ياء ساكنة فإنك توافق المرسوم، فكأنه يقول في ﴿مَوِيَّلاً﴾ أربعة أوجه؛ النقل والإدغام، ولا يطابقهما الرسم، والتسهيل والإبدال، ويطابقهما الرسم.

أما النقل والإدغام فقد سبقا [أ/ 191] في أول الباب، وأما التسهيل والإبدال فقد ذكرهما هنا.

وفي بعض النسخ "أو أبدل بمطلقه" بدل قوله في النسخة الأخرى "بنقلهم"، وجعل عليها علامة "صح" في نسخة المصنف، وهي تتناول الوجه الخامس في ﴿مَوِيَّلاً﴾ وهو إبدال الهمزة ياء مكسورة؛ فقوله: "أو أبدل بمطلقه" معناه أو أبدل الهمزة ياء مع الإطلاق؛ أي سواء سكنت الياء وهو الوجه الرابع، أو حركتها بالكسرة وهو الوجه الخامس، ولهذا كانت أصح من النسخة الأخرى، والله أعلم.

وقوله: "وامنعه في الشَّوْأَى" أي امنع الرسم في ﴿الشَّوْأَى﴾، "لمعتضد" أي لدليل معتضد؛ أي اعتضد بغيره من الأدلة، فكأنه يقول: وامنع الرسم في ﴿الشَّوْأَى﴾ لأدلة عديدة؛ وذلك لأنك إن أبقيت الواو ساكنة فوجه منعه ما فيه من الإخلال واللبس، ومن التقاء السواكن؛ أعني الواو والألفين بعدها، وإن فتحت الواو فيمتنع التقاء الساكنين، أعني الألفين بعد الواو، وفيه مع ذلك، سواء أبقيت الواو ساكنة أو فتحتها، أنه لم ترد به رواية، وأنه لا يوافق خط المصحف، ضرورة أنك لم تنطق بكل ما هو مرسوم، وأنه لا وجه له في العربية، هذه هي الأدلة المتعاضدة على منعه.

وقوله: "ومن يقل بلزوم الرسم قول أبي العلاء ينحو به لبين بين"، يعني أن من سهل همزته بين بين فإن الرسم حينئذ يوافقه، وهو قول الحافظ أبي العلاء الهمذاني؛ قال الحافظ رضي الله عنه في النشر: "وأجاز نحاة الكوفيين أن تقع همزة بين بين بعد كل ساكن كما تقع بعد المتحرك، ذكره الأستاذ أبو حيان في الارتشاف، وقال: هذا مخالف لكلام العرب، انتهى.

وانفرد أبو العلاء الهمذاني من القراء بالموافقة على ذلك فيما وقع الهمز فيه بعد حرف مد، سواء كان متوسطا بنفسه أو غيره، فأجرى الواو والياء مجرى الألف، وسوى بين الألف وغيرها من حيث اشتراكهن في المد.

قلت: وذلك ضعيف جدا فإنهم إنما عدلوا إلى بين بين بعد الألف لأنه لا يمكن معها النقل ولا الإدغام بخلاف الواو والياء والله أعلم¹ انتهى.

ثم قال: "على أن الحافظ أبا عمرو الداني حكى ذلك في ﴿مَوْبِلًا﴾ و﴿أَلَمْؤُودَةً﴾ وقال: إنه مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم، وهو قريب في ﴿مَوْبِلًا﴾ [أ/ 192] من أجل اتباع الرسم عند من يأخذ به والله أعلم² انتهى.

قلت: وقد حكى هذا القول عن الكوفيين أيضا أبو جعفر بن الباذش في الإقناع، وفرع التسهيل في ﴿مَوْبِلًا﴾ و﴿أَلَمْؤُودَةً﴾ و﴿هَزْؤًا﴾ و﴿كَبُؤًا﴾ وغير ذلك³، فكان من حق الحافظ أن ينقله عنه لا عن أبي حيان في الارتشاف؛ لأن ابن الباذش [قارئ]⁴، وذكر القول

1- النشر لابن الجزري: 2/ 1378-1379.

2- النشر لابن الجزري: 2/ 1379.

3- ينظر: الإقناع لابن الباذش: 441 وما بعدها.

4- فراغ في النسخة، وإنما قدرت هذه الكلمة لأنها هي المناسبة للسياق والله أعلم.

في كتب القراء لا النحاة، وهو أقدم أيضا من أبي حيان كما لا يخفى، على أن كلامه في الإقناع صريح في أن سيبويه في كتابه يمكن أن يكون أشار إلى رده؛ أعني قول الكوفيين، حيث روى التسهيل في ﴿هَزُوًا﴾ و﴿كُفُوًا﴾ عن خلاد عن سليم، فعرض سيبويه برده حيث علل وجه النقل بأن همزة بين بين تقرب من الساكن، وما قبلها هنا ساكن، وكما لا يجوز الجمع بين الساكنين فكذا لا يجوز الجمع بين ساكن وقريب منه.

وأما قول أبي حيان: "وهذا مخالف لكلام العرب" فكأن مراده به أنه مخالف للمشهور من كلام العرب، وليس مراده أنه خارج عن كلام العرب بالكلية، والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: ذكروا في ﴿مَوِيَّلًا﴾ ستة أوجه: قال ابن الباذش رحمه الله تعالى: "الأول: ﴿مَوِيَّلًا﴾ بالنقل والحذف على موجب القياس. الثاني: ﴿مَوِيَّلًا﴾ بالإبدال والإدغام، وقد تقدم القول في مثله"، يشير إلى ما نقله الداني عن سيبويه من إجراء الأصلي مجرى الزائد وإلى ما فيه من الاعتراض، وقد بسطناه فيما سبق. "الثالث: ﴿مَوِيَّلًا﴾ بإبدال الهمزة ياء، وهذا قد قدمت أن سيبويه حكاه، ووجهه أنهم حذفوا الهمزة على تقدير أن حركتها حركة لما قبلها، وسكون ما قبلها سكون لها، فكأنه إذا قيل: ﴿مَوِيَّلًا﴾ إلى أن قال: "ومن أخذ بهذا الوجه وقف على ﴿النَّشَاءَ﴾ و﴿شَطْطَهُ﴾ بألف ساكنة ومثلها (الكماة والمرأة)، وإليه يميل القراء لموافقته الخط، وهو حسن. ومن أثر القياس نقل الحركة وحذف الهمزة فقال: (النشه وشطه)، واعتل لوقوعه في الخط بألف بأنه على لغة أهل التحقيق، أو على مراعاة قراءة من قرأ ﴿النَّشَاءَ﴾¹ و﴿شَطْطَهُ﴾¹، ويمكن أن يكونوا كتبوا: ﴿النَّشَاءَ﴾ و﴿شَطْطَهُ﴾

1 - قرأ ابن كثير وأبو عمرو النشأة بألف بعد الشين، ينظر: النشر: 2 / 343.

بألف و ﴿مَوِيَّلًا﴾ بالياء رعاية لحال تخفيفها بالبدل في الوجه الشاذ. وبالوجهين يأخذ أبي رضي الله عنه [أ/ 193] في هذه الكلمات الثلاث؛ أعني وجه القياس والبدل². والأخذ بهما جميعا حسن.

وقال في النشر في هذا الوجه وهو إبدال الهمزة ياء ساكنة وكسر الواو قبلها أنه: "ضعيف قياسا ولا يصح رواية"³.

قلت: انظر ما ذكره هنا في ﴿شَطْطُهُ﴾ من كتبه ألفا فإنه يوافق ما سبق عن الجعبري في شرح قوله: "والنشأة انقل" البيتين.

ثم قال ابن الباذش: "الرابع: ﴿مَوِيَّلًا﴾ بين بين، ذكره أبو عمرو عن أبي العباس بن واصل عن خلف، والقول فيه كالقول في ﴿أَلَمْؤُوءِدَّةٌ﴾ فيمن أخذ فيه بهذا الوجه وقد سبق ذكره"⁴.

وقال في النشر: "وقد حكي فيه وجه رابع وهو بين بين، نص عليه أبو طاهر بن أبي هاشم، وهو داخل في قاعدة تسهيل هذا الباب عند من رواه، وهو أيضا أقرب إلى اتباع الرسم، ورده الداني"⁵.

1- قرأ ابن كثير وابن ذكوان عن ابن عامر بفتح الطاء في شطأه، ينظر: النشر: 2 / 375.

2- ينظر: الإقناع لابن الباذش: 445-446.

3- ينظر: النشر لابن الجزري: 3 / 1494.

4- الإقناع لابن الباذش: 447.

5- ينظر: النشر لابن الجزري: 3 / 1494.

ثم قال ابن الباذش: "الخامس: ﴿مَوِيلًا﴾ ذكر الأهوازي أنه رأى من يجيز ﴿مَوِيلًا﴾ بياء مكسورة من غير همز، وذكره أيضا مكّي وأبو عمرو، ورجحه أبو عمرو على الوجه الذي قبله، قال: لأنه أوفق للرسم، وأوجه للشذوذ، ولم يبين واحد من الثلاثة وجهه. وقال لي أبي رضي الله عنه: الذي يتجه في ﴿هَزُؤًا﴾ و ﴿مَوِيلًا﴾ وما كان مثله أن من العرب من يخفف الهمزة بالبدل أبدا ولا يلتفت إلى غيره من بين بين ولا الحذف، فيقول في قرأ: قراء، وفي قرأت: وقرات، وفي يقرأ: يقرأ، ولا يدخلها في باب المد واللين إلا في مقدار البدل دون سائر التصريف، فإذا التزم البدل فقياسه أن يطرده فيقول في ﴿هَزُؤًا﴾: (هزوا) وفي ﴿مَوِيلًا﴾: "مَوِيلًا" ويكون قياس من قال (الكماة والمرأة) عند هؤلاء أنه خفف بالبدل وحرك لالتقاء الساكنين"¹ انتهى.

قلت: سبق أن الجمهور على أن الحركة في نحو: (الكماة) حركة نقل لا حركة تخلص من ساكنين، وما ذكره من الإبدال في الأمثلة المنقولة عن أبيه ليس بخارج عن القياس المشهور فكان من حقه أن يمثل بنحو: ﴿سَالًا﴾ وبنحو: ﴿أَلْحَبَّاءَ﴾؛ فإن من العرب من يبدل الهمزة في ذلك، ولا يعرج على بين بين في ﴿سَالًا﴾، ولا على الحذف في ﴿أَلْحَبَّاءَ﴾ كما نص عليه سيويه في كتابه² والله أعلم.

1- الإقناع لابن الباذش: 447.

2- ينظر: الكتاب لسيويه، 4 / 179.

وقال صاحب النشر في هذا الوجه: "وحكي فيه إبدال الهمزة ياء مكسورة على وجه اتباع الرسم، وفيه نظر لمخالفته للقياس وضعفه في الرواية، [أ/ 194] وقياسه على ﴿هَزُوًا﴾ لا يصح لما سنذكره، وقد عده الداني من النادر الشاذ"¹ انتهى.

قلت: يشير بقوله "لما سنذكره"، إلى ما ذكره بعد من "أن الإبدال في ﴿هَزُوًا﴾ وارد على القياس، وهو تقدير الإبدال قبل الإسكان، ثم أسكن للتخفيف، وقيل على توهم الضم الذي هو الأصل وهو واضح"² انتهى.

وقد سبق بسط ذلك في شرح قوله: "هزءا وكفؤا بنقل فيهما وقفوا" البيت، والله أعلم.

السادس: ولم يذكره ابن الباذش وحكاه في النشر قال: "وذكر فيه وجه سادس وهو إبدال الهمزة واوا من غير الإدغام، حكاه الهذلي، وهو أضعف هذه الوجوه وأردؤها"³ والله أعلم.

الثاني: قد سبق أن كلام المصنف اشتمل على أربعة أوجه على نسخة "بنقلهم"، وعلى [خمسة أوجه على]⁴ نسخة "بمطلقه"، وهي: النقل والإدغام المعلومان من أول الباب، والتسهيل بين بين والإبدال مع النقل، فتكون الياء ساكنة، وعلى نسخة بمطلقهم يجوز الإبدال مطلقا؛ أي مع النقل ومع عدمه، فتكون الياء مكسورة والواو ساكنة⁵، ولا يصدق

1- ينظر: النشر لابن الجزري: 3/ 1493.

2- ينظر: النشر لابن الجزري: 3/ 1497.

3- ينظر: النشر لابن الجزري: 3/ 1494.

4- ما بين المعقوفين زيادة لا بد منها ليستقيم الكلام.

5- وهذا هو الوجه الخامس الذي اشتملت عليه نسخة "بمطلقه".

كلامه بالوجه الذي ذكره الهذلي¹؛ لأنه يخالف الرسم، وكلامه في الإبدال الموافق للرسم، والله أعلم.

الثالث: قد علمت مما سبق أن التسهيل بين بين من القياس المرجوح الذي حكاه الكوفيون، وأن إبدال الهمزة بعد نقل حركته من القياس المرجوح الذي حكاه سيبويه رحمه الله في كتابه، وحيث أنه فيرد على الاستثناء الذي في كلام المصنف إشكال؛ لأنه يوهم أن التسهيل والبدل المذكورين ليسا من القياس في شيء؛ إذ لو كانا منه لم يصح القول بأن الرسم الذي يكون بهما مخالف للقياس، ضرورة أنهما حيثئذ من القياس، فالرسم الذي يكون بهما موافق للقياس لا مخالف له.

والجواب أن المراد أنه مخالف للقياس الراجح الذي هو النقل والإدغام السابقان أول الباب، وليس المراد أن الرسم الذي يكون بهما مخالف للقياس مطلقاً، وقد سبق نحو هذا الإشكال وجوابه في شرح قوله: "والنشأة انقل" البيتين. فانظره في التنبيه الأول منه والله أعلم.

الرابع: قال الجعبري رحمه الله تعالى ورضي عنه: "﴿مَوْبِلًا﴾ على الرسم يجوز إدغامه ك﴿الرَّءْيَا﴾ على القياس"² انتهى.

ونقله الإمام ابن غازي [أ/ 195] رحمه الله تعالى في الإنشاد ولم يتعرض لما فيه فقال: "تنبيه: قال الجعبري على الرسم يجوز إدغامه ك: ﴿الرَّءْيَا﴾ على القياس، انتهى،

1 - وهو إبدال الهمزة واوا من غير إدغام.

2 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 539.

والمعروف إظهاره إذ لم يعرض عروض¹، وبه قرأت على الأستاذ أبي عبد الله الصغير² انتهى كلام ابن غازي.

ونقله شيخ الجماعة سيدي عبد الرحمن بن القاضي رحمه الله تعالى أيضا في المقالة ولم يتعرض لما فيه³.

وقد اعترضه المصنف رضي الله عنه فقال: "قوله: ﴿مَوْيَلًا﴾ على الرسم، إلى آخره، هذه العبارة لا تجري على ما هو منصوص في هاتين الكلمتين؛ لأن قياس ﴿الرَّءْيَا﴾ البدل فقط، من قوله: فأبدله عنه حرف مد⁴، البيت، ورسم ﴿مَوْيَلًا﴾ لا يمكن معه الإدغام، والظاهر والله أعلم أنه انقلب على سيدي الجعبري حالة الكتب، أو صحفه من أملى كلامه على كاتبه فقلبه، وأصل العبارة: ﴿مَوْيَلًا﴾ على القياس يجوز إدغامه، لأنه من باب قوله: "وما واو أصلي"⁵ البيت. ولذلك عبر بقوله: يجوز إدغامه؛ يعني ونقله قياسا. وقوله: ك: ﴿الرَّءْيَا﴾، يعني على الرسم يجوز إدغامه، لا على القياس، وإدغامه بقلب الواو المنقلبة عن الهمزة ياء وإدغامها في الياء، وهو عندهم قلب ضعيف لما يلزم من قلب الضمة قبله كسرة للمناسبة، ولكنه مسوغ لغة ورواية والله أعلم⁶ انتهى كلامه.

1- في النسخة: "إذ لم يعد من عروض". وما أثبتته من مخطوط إنشاد الشريد.

2- إنشاد الشريد لابن غازي، ل: 21/أ.

3- ينظر: مقالة الأئمة الأعلام لابن القاضي، ص: 173.

4- حرز الأمانى للشاطبي: ص 19، البيت: 236.

5- حرز الأمانى للشاطبي: ص 20، البيت: 251.

6- ينظر: الطرر المستحسنة، ل: 9.

قلت: وفي جزمه بأن إدغام ﴿الرَّءْيَا﴾ خارج عن القياس نظر؛ لأنه إن أراد به أنه خارج عن القياس الراجح فمسلم، ولكنه لا يستلزم نفي القياس عنه على الإطلاق، وإن أراد أنه خارج عن القياس مطلقا فغير مسلم؛ لأنه سبق عن الفاسي أن من العرب من يذهب إليه ويفعله فيكون قياسا ولكنه مرجوح، وهذا هو الموافق لما سبق له في المتن في قوله: "وقيل بل أبدلوا وأدغموه له" فإنه جُعِلَ من القياس الموافق للرسم.

وفي قوله: "وهو عندهم قلب ضعيف لما يلزم من قلب الضمة قبله كسرة" نظر؛ لأنه سبق أن الصواب إبقاء الضمة على حالها انظره في شرح البيت السابق.

وقال الجعبري رحمه الله أيضا في شرح قوله: "وحرك به ما قبله متسكنا"¹ ما نصه: "و﴿مَوِيَّالًا﴾ بالحذف والياء"² انتهى، فقال المصنف رحمه الله تعالى: "قوله: بالحذف، أي بحذف الهمزة بعد نقل حركتها وهو القياس، وهذا صريح خاص، ويحتمل أن يريد بحذف [أ/ 196] الهمزة حذفها من اللفظ بها الشامل لنقلها³، وإدغام ما قبلها في الحرف المبدل، فيشمل الوجهين القياسيين.

وقوله: والياء⁴، أي بدل الهمزة ياء خالصة، متحركة أو ساكنة، من حركتها المنقولة عنها، فتأمل، والله أعلم⁵ انتهى.

1- حرز الأمانى للشاطبي: ص 19، البيت: 237.

2- كنز المعاني للجعبري: 2/ 502.

3- في النسخة: "لبدلها"، ولا يصح، إذ البدل وجه رسمي لا قياسي؛ أعني القياس الراجح.

4- في النسخة: "والبدل"، ولا يصح.

5- لم أقف عليه.

فحمل الحذف على مطلقه، والبدل على مطلقه، فيكون أشار إلى أربعة أوجه، وبما شرح به كلام الجعبري في البدل المطلق يُشرح به كلامه على النسخة التي صححها في قوله: "أو أبدل بمطلقه"¹؛ فإن غالب ما أودعه في هذه القصيدة الشريفة مأخوذ من طوره على الجعبري والله أعلم.

الخامس: قال في النشر: "مسألة: ﴿سَيِّئٌ﴾ و﴿السَّوْءِ﴾ فيهما وجهان؛ النقل وهو القياس المطرد، والإدغام كما ذهب إليه بعضهم إلحاقاً للزائد، وحكي فيهما وجه ثالث وهو بين بين كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره وهو ضعيف، إلا أنه في ﴿السَّوْءِ﴾ أقرب عند من التزم الرسم"² انتهى.

يعني والذين التزموه هم المشار إليهم بقوله: "والدان والشاطبي وابن شريحهم" البيت. فمقتضى هذا أن يكون التسهيل بين بين في ﴿السَّوْءِ﴾ مختاراً عند من ذكر على النقل والإدغام لكونهما لا يوافقان الرسم.

وقال أبو عبد الله الفاسي: "وإذا وقفت على ﴿السَّوْءِ﴾ نقلت الحركة فقلت: "السَّوْءِ"، وإن شئت أبدلت وأدغمت فقلت: "السَّوْءِ"، وكلاهما مخالف للرسم؛ لأن الهمزة فيه مرسومة بالألف على غير قياس، ولا يجوز تسهيل الهمزة فيه بين بين؛ لأن الواو قبلها ساكنة، ولا التخفيف على وجه اتباع الرسم لذلك أيضاً"³ انتهى، وما ذكره في التسهيل غير معتمد لما سبق.

1- أي أن نحمل كلامه على أن مقصوده بالبدل مطلقاً، فيشمل إبدال ياء ساكنة، وهو الوجه الرابع بعد النقل والإدغام والتسهيل بين بين، ويشمل أيضاً إبدال ياء خالصة لتكتمل بذلك الأوجه الخمسة التي ذكرها.

2- النشر لابن الجزري: 3/ 1492.

3- اللآلئ الفريدة للفاسي: 366.

وقال الجعبري: "و(السَّوْأَى) من منع اجتماع ألفين أسقط الرسم، ومن أجاز جاء فيه الجمع والحذف كما يأتي"¹ انتهى.

قلت: ما ذكره في (السَّوْأَى) مبني على فتح واوها؛ لأنه عطفه على (أَنْ تَبْوَأَ)، وقد حكم فيها بفتح الواو كما سبق، فكذا واو (السَّوْأَى) تفتح للرسم.

وقوله: "من منع اجتماع ألفين" يعني كأبي محمد وابن شريح، وقد سبق ذلك في كلام المالقي عنهما.

وقوله: "ومن جوز ذلك" يعني كالجمهور كما سبق.

وقوله: "جاء فيه الجمع" أي بين الألفين؛ الألف المبدلة من الهمز وألف فعلى التي هي ألف التأنيث.

وقوله: "والحذف" أي وحذف أحدهما، وهي إما الأولى وإما الثانية.

وقوله: "كما يأتي" [أ/ 197] إشارة إلى ما ذكره في نحو: (مَّا أَقْبَاءَ) و(مِّنَ السَّمَاءِ) و(سَوَاءٌ مِّنْكُمْ)، وقد سبق ذلك مبسوطا في كلامه مع ما يتعلق به.

ثم ما ذكره فيه نظر؛ لأن الأوجه الثلاثة السابقة التي هي الجمع بين الألفين، وحذف الأولى، وحذف الثانية، إنما جرت في نحو: (السَّمَاءِ) لأنه إبدال قياسي يجب سلوكه عند العرب الذين لا يحققون الهمز، ولا يلزم من ارتكابهم تلك الأوجه في هذا البديل المتعين أن يرتكبوها في البديل الممنوع الذي وجد عنه محيد؛ أما أنه وجد عنه محيد فلأن الأوجه

الثلاثة التي هي النقل والبدل وبين بين قياسية ففيها غنية عن هذا الوجه، وأما أنه ممنوع فلأن إبدال الهمزة المتحركة بعد الساكن غير الألف لا وجه له في العربية.

فإن قلت: لا نسلم أنه لا وجه له في العربية؛ بل وجهه أنه نقل حركة الهمزة إلى الواو الساكنة قبلها ثم أبدلها ألفاً ولم يحذفها على لغة من يقول: (الكماة والمرأة).

قلت: أما أولاً: فسيبويه لم يحك هذه اللغة مع قلتها إلا فيما صح من الساكن قبل الهمز كالمثاليين؛ يعلم ذلك من وقف على كلامه في كتابه¹، وحينئذ فتلك اللغة لا تجري فيما اعتل من الساكن قبل الهمز نحو: ﴿السَّوْءَى﴾.

وأما ثانياً: فمن شرط القياس المساواة، وذلك أن ما بعد ألف (الكماة) حرف محقق يحرك وصلًا ويسكن وقفًا، فإذا حرك لا يلتقي ساكنان وإذا سكن فيلتقي ساكنان؛ ولكن مد الحجز يدخل بين الحرفين المحققين ويقدر ذلك المد بحركة، فكأنه لم يلتق ساكنان؛ ولا كذلك الساكنان في ﴿السَّوْءَى﴾ فإنهما مقدران، وعند الجعبري أن مد الحجز لا يجري في الحرفين المقدرين، فلا يمد بينهما لسكون الوقف ولا الهمز؛ إذ لا همز هنا بعد الألف الأولى² وإنما بعده ألف التأنيث، وهذا القدر كاف في رد القياس لو فرضنا عموم اللغة القليلة، فكيف وقد سبق دليل خصوصها؟ فخرج من هذا أنه إبدال لا وجه له العربية، فلا يرتكب حتى تجري فيه التقادير الثلاثة³.

1 - ينظر: الكتاب لسبويه، 3 / 545 وما بعدها.

2 - في النسخة: الا، وفراغ بعدها قدرته بالأولى، وهي الألف المبدلة.

3 - وهي اجتماع الألفين أو حذف أحدهما.

وأيضاً فقولته: "ومن أجاز جاء فيه الجمع والحذف" ظاهر في أن كلا من الجمع والحذف يوافق الرسم، وليس كذلك، فإن الحذف لا يوافقه؛ حذفت الأولى أو الثانية؛ لأن الرسم فيه بألفين؛ المبدلة [أ/ 198] والمنقلبة، وهذا عكس ﴿السَّمَاء﴾ فإن الذي يوافق الرسم فيه حذف إحدى الألفين، لا الجمع بينهما؛ لأن الرسم بألف واحدة، والله أعلم.

السادس: ما ذكره ابن غازي رحمه الله من التنكيت على وجه الإدغام في ﴿مَوْبِلًا﴾ في قوله: "والمعروف إظهاره إذ لم يعرض عروض وبه قرأت على الأستاذ أبي عبد الله الصغير" غير ظاهر؛ إذ الفاعل بقوله: "إذ لم يعرض عروض" إما أن يريد به الواو الأولى الساكنة، أو الواو المنقلبة عن الهمزة؛ فإن أراد به الأولى فلا عروض فيها لبقائها على ما كانت عليه قبل الإدغام، وإن أراد به الثانية المنقلبة فهو لازم له في كل همزة قلبت وأدغم فيها ما قبلها، ألا ترى أن الهمزة في ﴿فُرُوءٍ﴾ و﴿السُّوءِ﴾ ونحوهما ت قلب واوا ويدغم ما قبلها فيها؟

وبالجملة فالعروض إنما يشترط نفيه في الحرف الأول الذي هو المدغم، وهو هنا لا عروض فيه، فلا وجه لهذا التنكيت والله أعلم.

الإعراب:

"فَمَوْبِلًا" مفعول مقدم بـ "سهل"، وقوله: "أو أبدل" عطف عليه؛ أي سهل ﴿مَوْبِلًا﴾ أو أبدله، و"بنقلهم" يتعلق بـ "أبدله"؛ وهو في الحقيقة حال من الهاء العائدة على همز ﴿مَوْبِلًا﴾؛ أي أبدل همزه حال كون ذلك الهمز المبدل مع النقل، و"للرسم" يتعلق بـ "سهل أو أبدل"، ومفعول "امنعه" عائد على الرسم، و"لمعتضد" يتعلق بـ "امنعه".

"ومن يقل بلزوم الرسم" شرط، و"من" فيه واقعة على الشيوخ المشار إليهم بقوله:
 "والدان والشاطبي وابن شريحهم".

وقوله: "قول أبي العلاء" بفتح اللام من "قول" في نسخة المصنف، فيجب حينئذ أن يعرب مفعولا بفعل محذوف تقديره: يرتكب قول أبي العلاء، ولا يصح أن يكون منصوبا على التشبيه؛ أي كقول أبي العلاء، ولا على أن العامل الناصب المقدر: أعني؛ إذ يلزم عليهما أن يكون أبو العلاء من القائلين بلزوم الرسم، وليس كذلك؛ لأنه من الجمهور المانعين للرسم كما سبق في شرح قوله: "الوقف بالرسم للجمهور ممتنع"، ولا يصح أيضا أن ترفع اللام، ويكون خبرا لمبتدأ محذوف؛ أي وهو قول أبي العلاء، للزوم المحذور السابق، فالصواب أنه مفعول لمحذوف، وأن تقديره: يرتكب، ويكون قوله: "ينحوبه ليين بين" تفسيراً لارتكابه قول أبي العلاء.

و"ينحوبه" في نسخة المصنف بالواو بعد الحاء على أنه غير مجزوم، وهو قليل لأن رفع [أ/199] الجواب بعد المضارع قليل كما قال في الألفية: "ورفعه بعد مضارع وَهَنَ"¹، وهو في إعرابنا ليس بجواب، ولكنه بدل من الجواب، ولو جزمه المصنف لم يكن فيه ضرر في صناعة الشعر؛ إذ غاية ما فيه الخبن الذي [هو]² حذف ألف فاعلن فيصير هكذا فعلن، وقد علم أن الخبن من الزحافات المستحسنة.

1-ألفية ابن مالك البيت رقم 700.

2-زيادة لا بد منها ليستقيم الكلام.

و"رِد" فعل أمر من الورود¹، إشارة به إلى قوة قول أبي العلاء هنا لموافقته لرسم المصحف والله أعلم.

ثم قال رحمه الله:

80. مَوْءَدَةٌ رَسْمُهُ عَلَى الْقِيَاسِ جَرَى وَقِيلَ مَوْءَدَةٌ وَقِفُ الرِّسْمِ لَا تَسْدِ

أخبر رحمه الله تعالى أن رسم ﴿الْمَوْءَدَةُ﴾ جار على القياس المتقدم الذي هو النقل والإدغام، فإذا نقلت وقلت: مَوْءَدَةٌ بوزن معونة؛ أو أدغمت وقلت: مَوْءَدَةٌ بوزن بلوطة؛ فإن ذلك هو الرسم بعينه.

فإن قلت: كيف يكون هو الرسم بعينه والواو الثانية نطق بها في هذين الوجهين وهي مفقودة في الرسم؟ فلا يطابق الرسم القياس إلا لو حذفت هذه الواو من النطق.

قلت: هذه غفلة عما سبق في قوله: "وأجمعوا أنه ليس يغير للرسم سوى الهمز من مجاور نكد"، وحينئذ فالواو الثانية مجاورة للهمز فلا تتغير في الرسم بل ينطق بها فيه، وحينئذ يتحد الرسم مع القياس، وإلى هذا أشار بقوله: "مَوْءَدَةٌ رسمه على القياس جرى".

وقوله: "وقيل مودة وقف الرسم" أي وقيل رسمه يكون بحذف الهمزة والواو بعدها، فيصير لفظ مَوْءَدَةٌ كلفظ موزة وجوزة، وحينئذ فيكون الرسم مخالفاً للقياس السابق.

وباعتبار هذا الرسم المخالف للقياس استثنى المصنف ﴿الْمَوْءَدَةَ﴾، فالاستثناء وقع باعتبار القول الذي حكاه بـ: "قيل" وذلك ظاهر.

1- يحتمل أن يكون أمراً من وَرَدَ، أو من راد بمعنى طلب، فهو على الأول مكسور الفاء وعلى الثاني مضمومها. ينظر:

فظهر أنه أشار إلى ثلاثة أوجه في ﴿الْمَوْءَدَة﴾ وهي: النقل والإدغام والحذف، وبقي رابع وهو التسهيل بين بين.

قال الحافظ رضي الله عنه في النشر: "وأما ﴿الْمَوْءَدَة﴾ ففيه أيضا وجهان: النقل والإدغام، إلا أن الإدغام يضعف هنا للثقل"¹.

قلت: ومراده بالثقل ثقل اللفظ به؛ لأنه يصير بوزن بلوطة، قاله الفاسي² وتبعه المرادي³.

ثم قال الحافظ: "وفيه وجه ثالث وهو بين بين، نص عليه أبو طاهر بن أبي هاشم وغيره. وذكر فيه [أ/ 200] وجه رابع وهو الحذف، واللفظ بها على وزن الموزة والجوزة وهو ضعيف لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، ولكنه موافق للرسم، ورواه منصوصا عن حمزة أبو أيوب الضبي، واختاره ابن مجاهد، وذكره الداني وقال: هو من التخفيف الشاذ الذي لا يصار إليه إلا بالسمع إذ كان القياس ينفية ولا يجيزه، وكأن من رواه من القراء واستعمله من العرب كره النقل والبدل؛ أما النقل فلتحرك الواو فيه بالحركة التي تستثقل وهي الضمة، وأما البدل فلأجل التشديد والإدغام، ثم قال: ومن العرب من إذا خفف همزة "يسوءك" قال: "يسوك" استثقل الضمة على الواو فحذف الهمزة، قال: وهذا يؤيد ما نقلناه يعني من الحذف.

قلت: حذف الهمزة لا كلام فيه، والكلام في حذف الواو التي بعد الهمزة التي تجحف بالكلمة وتغير الصيغة والله أعلم"¹ انتهى كلام الحافظ رضي الله عنه وهو حسن، إلا أن

1- النشر لابن الجزري: 3/ 1494.

2- ينظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: 1/ 366.

3- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 200.

قوله: "ولكنه موافق للرسم" قد يوهم أن غيره لا يوافق الرسم كالنقل والإدغام مع أنه ليس كذلك والله أعلم.

وقال الإمام الجعبري رحمه الله تعالى ورضي عنه: "و﴿الْمَوْءَدَةُ﴾ على القياس والرسم بواو مضمومة وأخرى ساكنة كمعونة، وعلى الإدغام كبلوطة، ونص أبو العز الواسطي على مودة كموزة، فقليل على الرسم إذ هي فيه بواو واحدة، قلت: ليس كذلك؛ لأن حمزة يتبع في الحذف والإثبات ما هو صورة للهمز فقط، والواو المحذوفة ليست صورة للهمز، لأن الأولى فاء الكلمة، والثانية واو اسم المفعول، وحذفها لاجتماع الواوين، ويلزم من قوله أن يقف على ﴿دَاوُدَ﴾ بواو واحدة، بل وجهها أنه حذف بلا نقل، ولم يحرك للساكنين فحذف إحداهما"² انتهى الغرض منه.

قال الشيخ ابن غازي رحمه الله في الإنشاد: "والقائل على الرسم هو أبو شامة³، وأقول: كأن الجعبري فهم عنه أنه يقول حذفت الهمزة والواو دفعة واحدة للرسم؛ ولذا لزمه حذف واو ﴿دَاوُدَ﴾، والذي ينقذ لي أن الهمزة إذا حذفت على الرسم اجتمع واوان ساكتتان، فإن ضمنا الأولى كانت كمعونة كما قال الجعبري، وإن حذفنا إحداهما كان كموزة، وعليه يحمل قول أبي شامة، [أ/ 201] وأما قول الجعبري حذف بلا نقل فإن أراد الرسم رجع إلى وفاق، وإلا فلا أعرفه"⁴ انتهى كلامه رحمه الله.

1 - النشر لابن الجزري: 3 / 1494-1495.

2 - كنز المعاني للجعبري: 2 / 502-503.

3 - ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة، ص: 173.

4 - إنشاد الشريد لابن غازي: ل: 71 / ب.

قلت: وقد توارد هو والمرادي على هذا الاعتراض، فلعله من توافق الخواطر، وعبرة المرادي بعد نقله كلام الجعبري ما نصه: "وفيه نظر؛ لأن القائل بذلك على الرسم لم يرد أن الهمزة والواو حذفتا لكونهما لم ترسما، بل أراد أن الهمزة حذفت لاتباع الرسم، فإنها لم تصور ولزم من حذفها للرسم من غير نقل حذف الواو، لأن الهمزة لما حذفت التقى ساكنان فحذفنا إحداهما فرارا من التقاء ساكنين.

والجمع بين ساكنين إنما نشأ عن حذف الهمزة للرسم، فلا يصح إلزام هذا القائل بنحو ﴿دَاوُدَ﴾ لأن الواو فيه لا سبب يقتضي حذفها، وأما كونها لم ترسم فليس مقتضيا للحذف. وقوله -أعني الجعبري-: وجهها إلى آخره، هو معنى قول هذا القائل أنه على الرسم، لأن حذف الهمزة من غير نقل لا وجه له إلا اتباع الرسم والله أعلم¹ انتهى كلام المرادي. قلت: وفاتهما أن حذف الهمزة من غير نقل إنما هو لثقلها، وحيث فقول المرادي: "لا وجه للحذف إلا اتباع الرسم" ليس كذلك؛ بل هو لثقل الهمزة وثقل الضمة على الواو، فعلة الحذف هو الثقل لا الرسم حتى يرجع إلى كلام أبي شامة.

وكذلك قول الشيخ ابن غازي: "إن كان الحذف بلا نقل للرسم رجع إلى وفاق وإلا فلا أعرفه" فيه نظر؛ لأن كونه لغير الرسم مشهور منصوص عليه.

قال أبو جعفر ابن الباذش في الإقناع ما نصه: "ومن ذلك ﴿أَلَمْؤَدَةَ﴾ قال الشَّدَائِي: كان ابن مجاهد يذهب إلى الوقف عليه في قراءة حمزة المَوْدَة بوزن الموزة، وهو قول القراء، وقال أبو طاهر بن أبي هاشم: كان حمزة إذا وقف لفظ بعد فتحة الميم بواو ساكن، ثم أشار إلى الهمزة بصدرة، ثم أتى بعدها بواو ساكنة، قال أبو جعفر: أما ما ذهب إليه ابن

1 - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي، ص: 201.

مجاهد فهو على حذف الهمزة اعتباراً؛ كما قالوا: وَيُلْمُّهُ، ويابا المغيرة، وكما قرأ الزهري: "فلا اثم عليه" فإذا حذفت التقى ساكنان فحذف الثاني فجاء المودة. وذكر فيه أبو محمد مكي تعليلاً آخر؛ وهو أنه خفف على القياس فجاء "المودة" ثم استثقل الضمة على الواو فأزالها، فالتقى ساكنان فحذف. والتوجيه الأول هو الصواب المعول عليه، قاله لي أبي رضي الله عنه [أ/202]، وعلى هذا ما ذكر الأهوازي أنه قرأ لحمزة "روسكم" بوزن فُعْلِكُمْ قال: وهو اختيار ابن مجاهد في قراءة حمزة، لأنك إذا طرحتها لم تغير معنى الجمع. وأما ما قاله أبو طاهر بن أبي هاشم فهو على ما يقوله الكوفيون من إجراء الواو والياء مجرى الألف في التخفيف بين بين، إلا أن فيه هنا بعداً، لأن الواو هنا لا تشبه الألف، لأن حركة ما قبلها ليست منها¹ انتهى الغرض منه.

فالوجه الذي جزم بأنه صواب ومعول عليه هو الذي يحمل عليه كلام الجعبري؛ وليس الحذف فيه للرسم بل هو لغة، ألا تراه يستدل بقراءة الزهري "فلا اثم عليه" مع أن الألف مرسومة فيه باتفاق المصاحف، وكلام الداني المتقدم عن النشر في "يسوءك" صريح فيه، وأما المنسوب إلى أبي شامة فقد ذكره في شرح قوله: "ففي اليا يلي والواو والحذف رسمه"²، وقد تبع في ذلك الفاسي، فإنه سبقه إلى ذلك في شرح هذا البيت، وإن كان في آخر الباب لم ينبه على أن الحذف للرسم أو لغيره والله أعلم.

1 - الإقناع لابن الباذش: 440-441.

2 - حرز الأمانى للشاطبي: ص 20، البيت 245.

وعبارة أبي شامة " فإذا أريد تخفيفه باعتبار خط المصحف حذف الهمزة حذفاً؛ حتى أنهم نصوا أنه يقول في ﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ [المودة بوزن الموزة]¹2. ﴿وَرِءِيَا﴾ وشيء وجميع ذلك على غير قياس انتهت³.

وأما المصنف رحمه الله تعالى فقد كتب على كلام الجعبري ما هو غير ظاهر فقال: "قوله: وليس كذلك؛ أي تقدير حذفهما دفعة واحدة للرسم لأن فيه إجحافاً، وأما الحذف على التدرّج فينتهي إلى موافقة الرسم بحذف الهمزة أولاً، ثم بحذف إحدى الساكنين وهو الذي ارتضاه سيدي الجعبري آخراً، ولعله مراد القائل بحمل كلام أبي العز والله أعلم. قوله: على ﴿دَاوُدَ﴾، انظر تنظيره رحمه الله تعالى ب ﴿دَاوُدَ﴾ فإن حذف إحدى الواوين فيه لم يقترن بهمز؛ والكلام فيما يختلف وصله ووقفه لحمزة في الكلم المهموزة فتأمل والله أعلم"⁴ انتهى ما كتبه رحمه الله.

والاعتراض عليه في قوله: "لأن فيه إجحافاً"؛ فإنه يقتضي أن منع حذفهما دفعة لأجل الإجحاف، وأن الإجحاف لا يكون في الحذف التدريجي وليس كذلك فيهما؛ فإن علة منع حذفهما معاً هي أن اتباع الرسم لا يقتضي حذف الواو الثانية، لا الإجحاف الذي ذكره، فإنه موجود على كل تقدير؛ قدرنا الحذف دفعة أو تدريجاً، كما يعلم من كلام الفاسي والمرادي والحافظ في النشر.

1- أثبتتها من إبراز المعاني لأنها ساقطة من المخطوط والمعنى لا يتم إلا بها.

2- إبراز المعاني لأبي شامة، ص: 173.

3- هذه الجملة لم أجدها في كلام أبي شامة.

4- ينظر الطرر المستحسنة، ل: 15.

وأما قوله: "انظر تنظيره ب: ﴿دَاوُدَ﴾" فوجه التنظير هو أن كلام [أ/ 203] ذلك القائل يقتضي أن الواو الثانية حذفت للرسم وهي لا تتعلق بالهمز؛ فيلزمه أن يقول بذلك في الواو الثانية من ﴿دَاوُدَ﴾ بجامع أن كلا منهما لا تعلق له بالهمز، هذا وجه التنظير، وهو مبني على أن علة منع حذفهما دفعة هي: الرسم لا يقتضي حذف الثانية، ولما جعلها المصنف هي الإجحاف خفي عليه وجه التنظير والله أعلم.

الإعراب:

"مَوْءُودَةٌ" مبتدأ أول، و"رسمه" مبتدأ ثان، و"جرى على القياس" خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول، و"قيل" بني للمجهول، و"مودة" مبتدأ، وخبره "وقف الرسم"، ويجوز العكس وهو أظهر معنى، أي وقيل وقف الرسم مودة، لا ما سبق من أنه جار على القياس، والجملة من المبتدأ وخبره هي النائب عن الفاعل.

وقوله: "لا تئد" قال في المصباح: "وَأَدَّ بَتَّةً وَأَدَّأً مِنْ بَابِ وَعَدَ دَفْنَهَا حَيَّةً؛ فَهِيَ مَوْءُودَةٌ، وَالْوَادُ الثَّقْلُ يُقَالُ: وَأَدَّهُ إِذَا أَثْقَلَهُ وَأَتَّادَ فِي الْأَمْرِ يَتَّادُ وَتَوَادَّ إِذَا تَأَنَّى فِيهِ وَتَثَبَتْ وَمَشَى عَلَى تَوْدَةٍ بوزن رطبة"¹ انتهى، فذكر للوَادَ معنيين: الدفن والثقل، فعلى إرادة الأول هنا يكون المعنى لا تئد هذا القول، لا تدفنه بل اذكره وأشهره؛ لأنه رواه الضبي عن حمزة، واختاره ابن مجاهد، وذكره غير واحد، وعلى إرادة الثاني هنا يكون المعنى لا تثقل بهذا الوجه، يشير إلى ضعفه وخروجه عن القياس، حتى قال فيه أبو محمد مكي أنه لا عمل عليه²، والله أعلم.

1- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 2/ 674.

2- ينظر: الكشف: 1/ 116.

ثم قال رحمه الله تعالى:

81. وَإِنْ يَكُ الْهَمْزُ بَعْدَ سَاكِنٍ أَلِفٍ سَهْلُهُ فِي الْوَقْفِ إِنْ قِيَاسُهُ تُرِدِ

82. كَ: جَاءَ نَا هَاؤُمُ أَلْفٍ نَسَاؤُكُمْ وَبَابِ مَاءَ تَرَاءِ الزَّمْ وَلَا تَهْدِ

83. وَوَأَفَقَ الرَّسْمُ إِنْ كَانَ مُسَهَّلُهُ صُورَ وَآوَا وَيَا وَالْغَيْرَ لَا تَزِدِ

أخبر رحمه الله أن الهمز المتوسط إذا وقع بعد الألف فإن قياسه أن يسهل بين بين، ثم أتى لذلك بأمثلة، ثم ذكر أن الرسم يوافق قياسه فيما صور منه واوا نحو: ﴿نِسَاؤُكُمْ﴾، وفيما صور ياء نحو: ﴿خَائِبِينَ﴾، وأما ما لم يصور نحو: ﴿جَاءَنَا﴾ فإن رسمه يمتنع، هذا معنى ما في هذه الأبيات الثلاث.

وإنما نوع الأمثلة لأن الألف إما مبدلة عن أصل نحو: ﴿جَاءَنَا﴾ و﴿مَاءَ﴾، وإما زائدة نحو: ﴿نِسَاؤُكُمْ﴾.

وأیضا [أ/ 204] الهمز إما أن يقع بين أصل وزائد نحو: ﴿جَاءَنَا﴾، أو بين زائد وأصل نحو: ﴿تَرَاءَا﴾، أو بين أصليين نحو: ﴿الْجِ﴾.

وأیضا الهمز إما مفتوح نحو: ﴿جَاءَنَا﴾، وإما مضموم نحو: ﴿نِسَاؤُكُمْ﴾ وإما مكسور نحو: ﴿الْجِ﴾.

وأیضا الهمز إما متوسط حقيقة نحو: ﴿تَرَاءَا﴾، على رسم الثاني، و﴿جَاءَنَا﴾ و﴿نِسَاؤُكُمْ﴾، وتارة لا يرسم نحو: ﴿مَاءَ﴾.

وأيضاً فأشار بذكر المنون المنصوب إلى أنه لا فرق في لزوم الحرف الذي توسط به الهمز بين أن يلزم بنفسه أو ببدله.

وهذه الفوائد التي أشرنا إليها في هذه الأمثلة ذكرها القوم في كتبهم.

فالفائدة الأولى ذكرها الجعبري¹ والمرادي² هنا؛ يعني في شرح قوله: "سوى أنه من بعدما ألف جرى"³ البيت.

والفائدة الثانية ذكرها أيضاً في عموم توسط الهمز⁴، في شرح قوله: "إذا كان وسطاً"⁵.

والثالثة ذكرها الجعبري في تقسيم أول الباب⁶.

والرابعة أشار إليها المرادي حيث قال: "ومن أنواع الهمز المتوسط ما وقع آخر كلمة قد اتصل بها ما لا ينفصل عنها لفظاً ولا خطأ نحو: ﴿أَبْنَاؤُكُمْ﴾ و﴿نِسَاءَنَا﴾ و﴿نِسَائِيكُمْ﴾ لأن ذلك كله عند القراء كلمة واحدة. فإن قيل في نحو: ﴿أَبْنَاؤُكُمْ﴾ لم يتصل خطأ، فالجواب أنها متصلة فيه ولكن منع من اتصالها صورة أن الألف والواو ونحوهما لا تتصل بما بعدها"⁸ انتهى كلامه.

1- ينظر: الكنز: 2/ 503-504.

2- ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 88 وما بعدها.

3- حرز الأمانى للشاطبي: ص 20، البيت 238.

4- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2/ 496، وشرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 74.

5- حرز الأمانى للشاطبي: ص 19، البيت 235.

6- ينظر: كنز المعاني للجعبري: 2/ 495.

7- ، هذه الجملة ساقطة من المخطوط.

8- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي، ص: 75.

والخامسة تؤخذ من المرادي أيضا حيث قال: "ومن أنواع الهمز المتوسط ما كان منصوبا نحو: ﴿مَاءٌ﴾ و﴿دُعَاءٌ﴾؛ لأن تنوينه يقلب في الوقف ألفا"¹.

وأما السادسة فهي مأخوذة مما ذكره في نحو: ﴿تَرَاءٌ﴾ على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.²

ومن جملة ما يندرج تحت الكاف التي في قوله: "ك: جَاءَنَا" ما إذا كان قبل الهمز المتوسط حقيقة همز مصدر حكما نحو: ﴿وَأَحْبَبُّهُ﴾، ومن جملة ما يندرج فيه الهمز المختلف فيه بين القراء؛ كالهمزة التي بعد الألف في ﴿التَّائِشُ﴾³ فحمزة قرأها بالهمز فيمن وافقه، والغير قرأها بالواو والله أعلم.

فإن قلت: لم قرن بين ﴿مَاءٌ﴾ و﴿تَرَاءٌ﴾ في قوله: "وَبَابِ مَاءٍ تَرَاءُ الزَّمْ وَلَا تَهْد" مع أن الأول من المنون المنصوب بخلاف الثاني؟

قلت: لا اشتراكهما في ثلاثة أمور:

أحدها: أن الحرف الموقوف عليه في كل منهما معدوم وصلا.

1- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي، ص: 75.

2- ذكر في شرح الأبيات خمس فوائد فقط، فلعل في النسخة سقطا. أو أنه قصد بها ما ذكره في الفائدة الرابعة من كون تراءا على احتمال رسم الألف الثاني.

3- قرأها أبو عمرو وشعبة وحمزة والكسائي وخلف ﴿التَّائِشُ﴾ بالمد والهمز، وقرأ الباكون بالواو المحضة بعد الألف من غير مد، ينظر: النشر: 4/ 2566.

ثانيها: أن كلا منهما قيل فيه بتطرف همزته، أما المنون المنصوب فعلى لغة ربيعة، وأما ﴿تَرَآءَا﴾ فعلى اتباع مرسوم الخط إذا [أ/ 205] كانت الألف الثانية هي المحذوفة كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله.

ثالثها: أن كلا منهما فيه ألف قبل الهمز وألف بعدها، فكل منهما يحتاج في تصويره إلى ثلاث ألفات ولم يصور إلا بألف واحدة.

فإذن جمع بينهما وأمر المخاطب بلزوم ما ذكره له في القياس وعدم الميل عنه إشارة منه إلى رد ما قيل فيهما مما يخالف ذلك؛ وهو ما قيل من تطرف همزتهما وعدم توسطها والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: ما ذكره من أن القياس هو التسهيل بين بين منصوص عليه في الحرز وغيره.

قال في النشر: "فالم توسط بنفسه لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفا أو ياء"، إلى أن قال: "فإن كان ألفا فتسهيله بين بين، أي بين الهمزة وحركته، بأي حركة تحرك نحو: ﴿شَرَكَآؤُنَا﴾ و﴿جَاءَوْ﴾ و﴿أُولِيَاءَهُ﴾ و﴿وَلَيْكَ﴾ و﴿خَائِيصٍ﴾ و﴿الْمَلِيكَةِ﴾ و﴿دُعَاءَ﴾ و﴿نِدَاءَ﴾¹ انتهى.

وقال الفاسي رحمه الله: "وحكم ما توسط منه نحو: ﴿شَرَكَآؤُنَا﴾ و﴿أَبْنَاؤُكُمْ﴾ و﴿دُعَاءَ﴾ و﴿غُثَاءَ﴾ أن يسهل بين بين، لأن أصل التخفيف أن يكون كذلك إلا أن يتعذر، ولم يتعذر هاهنا؛ لأن ما في الألف من المد قائم مقام الحركة، فلم يحصل مع التسهيل بين

بين شبه الجمع بين الساكنين، وأيضا فإن الألف لو نقل إليها لتحركت ولو تحركت لخرجت عن موضعها" انتهى بمعناه¹.

وتبعه أبو شامة فقال: "ومراد، يعني الشاطبي، بالتسهيل بين بين، وذلك لأن نقل الحركة إلى الألف متعذر، لأنها لا تتحرك، لأنها بما فيها من المد كأنها حرف متحرك فيسهل الهمزة بعدها بين بين، كما سنذكره في الهمز المتحرك بعد متحرك"² انتهى.

وأصل ذلك لسيبويه رحمه الله تعالى³ في كتابه ولولا خشية الطول لأتينا بلفظه والله أعلم.

الثاني: إذا سهلت الهمزة جاز لك في الألف المد والقصر؛ لأنه من باب حرف مد قبل همز مغير، وقد نص عليه شروح الحرز وصاحب النشر.

قال الجعبري رحمه الله: "ففي نحو: ﴿وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا﴾ التسهيل مع مد الألف وقصرها، وفي نحو: ﴿جَزَأَوْكُمْ﴾ و﴿حَكِيلٌ﴾ التسهيل مدا وقصرا"⁴ انتهى الغرض منه.

1 - اللآلئ الفريدة للفاسي: 342 / 1.

2 - إبراز المعاني لأبي شامة، 168.

3 - لعله يقصد قول سيبويه: "وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تحذف؛ لأنك لو حذفتها ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكرت لك لتحولت حرفاً غيرها، فكرهوا أن يبدلوا مكان الألف حرفاً ويغيروها؛ لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة فخففوا، ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حدّ كلامهم. والألف تحتل أن يكون الحرف المهموز بعدها بين بين، لأنها مدّ، كما تحتل أن يكون بعدها ساكن، وذلك قولك في هبأة: هبأة، وفي مسائل مسايل، وفي جزاء أمه: جزاء أمه. ينظر: الكتاب لسيبويه 3 / 546، 547.

4 - ينظر الكنز: 2 / 504-505.

وقال المرادي رحمه الله: "﴿حَكِيلٌ﴾ يجوز فيه تسهيل الهمزة كالياء، وإبدالها ياء على الرسم، مع كل منهما مد وقصر؛ صارت أربعة، كل منها مع ثلاثة؛ الوقف بالإسكان والروم والإشمام، صارت اثني عشر [أ/ 206] وهي واضحة"¹ انتهى.

وسيأتي ما في قوله: "وإبدالها ياء على الرسم" والله أعلم.

الثالث: ما ذكره المصنف رحمه الله من موافقة الرسم للقياس بين بين في المصور واوا وياء نص عليه صاحب النشر وأبو شامة، وقد سبق تحقيقه مع دليله في شرح قوله: "ووافق الرسم مورد القياس بين بين في كل هذا الباب" البيت، فانظره في التنبيه الثالث من شرح البيت المذكورة.

وقد سبق هناك عدُّ الفاسي من المخالفين، ثم رأيت رجوع عن ذلك فقال: "أن أكثر التخفيف القياسي موافق للرسم ألا ترى أن ﴿نِسَاؤُكُمْ﴾ و﴿نِسَائِهِمْ﴾ إذا سهلت بين بين؛ و(سألت) و﴿سَيِّلُوا﴾ إذا سهلت بين بين أيضا ونحو ذلك كله موافق للرسم"² انتهى. فانظره في شرح قوله: "ففي اليا يلي والواو والحذف رسمه"³ والله أعلم.

الرابع: قال في النشر: "وأما ﴿وَأَحَبَّوْهُ﴾ ففي همزته الأولى التحقيق والتسهيل لكونها متوسطة بزائد، ومع كل منهما تسهيل الثانية مع المد والقصر، فتصير أربعة مع إسكان الهاء، وإن أخذ بالروم والإشمام في الهاء عند من يجيزه فتصير اثني عشر، وحكي فيها إبدال الواو في الثانية على اتباع الرسم عندهم، وذكر فيها إبدال الأولى ألفا على اتباع

1 - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 206.

2 - الآلي الفريدة للفاسي: 349 / 1.

3 - حرز الأمانى للششاطي: ص 20، البيت 245.

الرسم أيضا على رأيهم، فيصير في هذين الوجهين أربعة وعشرون، ولا يصح منها شيء ولا يجوز والله أعلم¹ انتهى.

قلت: بيان اشتمالهما على أربعة وعشرين أن في كل وجه منها اثني عشر:

فالوجه الأول وهو إبدال الثانية واوا يجوز معه في الألف قبله المد والقصر، فهذان وجهان، وفي الهمزة الأولى التحقيق والتسهيل، فهذان وجهان مضروبان في الوجهين في الواو، يصير المجموع أربعة، وهي مضروبة في أحوال الوقف الثلاثة فالمجموع اثنا عشر.

والوجه الثاني وهو إبدال الأولى ألفا، يجوز في الثانية معه اتباع القياس بين بين مع المد والقصر، واتباع الرسم بالواو مع المد والقصر؛ فذلك أربعة مضروبة في أحوال الوقف الثلاثة فالمجموع اثنا عشر أيضا.

والوجهان في الحقيقة يرجعان إلى ثلاثة أوجه وهي: اتباع القياس في الأولى والرسم في الثانية، وفيه اثنا عشر وجها كما سبق، واتباع الرسم في الأولى [وفيه ستة أوجه]²، وفي الثانية وفيه ستة أوجه [أ/ 207] أيضا.

وبقي احتمال رابع وهو اتباع القياس فيهما وفيه اثنا عشر وجها وهي المصدر بها في كلامه والمعول عليها عنده، فمجموع الأوجه ستة وثلاثون، ولا يصح منها إلا الاثني عشر الأولى والله أعلم.

الخامس: سبق أن (التَّنَآؤُشُ) من هذا الباب عند حمزة؛ فيسهله بين بين بناء على أن الهمز فيه أصلية، قال الحافظ أبو عمرو الداني في التيسير: "وإذا وقف حمزة جعلها بين بين

1- النشر لابن الجزري: 3/ 1487-1488.

2- زيادة لا يستقيم التقسيم بدونها.

لأن ذلك من التثيش وهو الحركة في الإبطاء، فأصله الهمز، وجائز أن يكون من النوش وهو التناول فيكون أصله الواو؛ ثم تهمز للزوم ضميتها، فعلى هذا يقف بضم الواو ويرد ذلك إلى أصله "1 انتهى.

ولم يتبعه الشاطبي في الحرز على ذلك، قال أبو شامة: "لضعفه عنده، فإني وجدت في حاشية النسخة المقروءة عليه ما نصه: تركته لضعف هذا التأويل، قال: ثم لو صح كيف يرد الوقف الشيء إلى أصله وهو عارض، وأي نظير له حتى ينبني عليه ويلزمه ذلك في عطاء وجزاء" انتهى، قال أبو شامة: "وهذا الوجه صحيح لحمزة ولكن مأخذه اتباع الرسم كما سبق في بابه" 2 انتهى.

قلت: ناقض أبو شامة ما سبق عنه من موافقته لصاحب النشر في أن الرسم يوافق بين بين، فلا وجه لكلامه هنا. وأما قوله متعذرا عن الشاطبي: "واستغنى الناظم بذلك عن ذكره هنا" 3، فكيف يصح هذا والشاطبي يقول: "تركت لضعفه"، ولو كان كما قال لقال: تركته لتقدمه في باب الوقف على الهمز، وقريب من رد الشاطبي على صاحب التيسير ما ذكره الجعبري في شرحه فراجعه والله أعلم.

السادس: من جملة ما يندرج في كلام المصنف هنا كلمة ﴿هَؤُلَاءِ﴾؛ لأن همزته وإن سبق حكمها في قوله: "وإن تزد قبل ما إن شئت تفصيله" البيت، فإنه لم يعين هناك كيفية تخفيفها وإنما أحال على القواعد، وهنا يبين ذلك.

1- التيسير للداني، ص: 181.

2- ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة، ص: 655.

3- ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة، ص: 655.

وقد ذكروا فيها أوجهها عديدة؛ فعلى طريقة من يفرد أوجه القياس وحدها وأوجه الرسم وحدها يجب فيها تسعة عشر وجها، خمسة عشر في القياس، وأربعة في الرسم.

وبيان ذلك أنه على القياس يجوز في الهمزة ثلاثة: التحقيق، والتسهيل مع المد ومع القصر، ويجوز في الثانية إبدالها ألفا مع المد والقصر والتوسط، [أ/ 208] وتسهيلها كالياء على وجه الروم مع المد والقصر، فهذه خمسة تضرب فيها الثلاثة الأولى يجتمع من ذلك خمسة عشر وجها.

وأما على الرسم فتبدل الأولى واوا مضمومة مع المد والقصر، وتحذف الثانية مع المد والقصر فهذه أربعة.

وأما على طريقة من يجمع بين أوجه القياس وأوجه الرسم فيجيء فيها خمسة وعشرون وجها، وذلك أن الهمزة الأولى يجيء فيها خمسة؛ الثلاثة القياسية وهي التحقيق والتسهيل مع وجهيه، أعني المد والقصر، ويجيء فيها أيضا وجها الرسم وهما المد والقصر مع الواو المضمومة، ويجيء في الثانية أيضا خمسة أوجه وهي المتقدمة في القياس، ويندرج وجها الرسم وهما حذف الهمزة الثانية مع المد والقصر في المد والقصر القياسيين، فإذا ضربت خمسة في خمسة خرج خمسة وعشرون.

هكذا ذكر المرادي الطريقتين وارتضى الطريقة الأولى¹.

ولا يخفى عليك أن ما ذكره في الرسم من إبدال الهمزة واوا مضمومة لا يصح على طريقة المصنف وابن الجزري، ولهذا قال في النشر: "ومن المتوسط بزائد مسألة (هَوَلَاء)؛ ففي الأولى: التحقيق، وبين بين مع المد والقصر، وفي الثانية الإبدال بثلاثة،

1 - ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز للمرادي: 224-225.

والروم بوجهين، صارت خمسة عشر، لكن يمتنع وجهان في وجه بين بين، وهما: مد الأول وقصر الثاني وعكسه لتصادم المذهبيين. وذكر في الأولى الإبدال بواو على اتباع الرسم مع المد والقصر؛ فتضرب في الخمسة فتصير خمسة وعشرين وجهاً، ولا يصح¹ انتهى.

ومعنى قوله: "لكن يمتنع في وجه بين بين"، أنك إذا أخذت في الثانية بين بين على وجه الروم فإنك إن مددت الألف قبلها يلزمك أيضاً أن تمد الألف التي قبل الهمزة الأولى، وإن قصرت الألف قبلها يلزمك أيضاً قصر ما قبل الهمزة الأولى، ولا يجوز مد الأول وقصر الثاني؛ ولا عكسه، لأنك إذا مددت الأول فإنك بنيت على قول من قال: "والمد مازال أعدلاً"²، فإذا قصرت الثاني فإنك بنيت على نقيضه، فتكون في كلمة واحدة قد أخذت بمذهبين، وهو تركيب، ولا يجوز التركيب في الكلمة الواحدة، ومفهوم قوله: "يمتنع في وجه بين بين" أنك إن أخذت في الثانية بالإبدال فلك مد الألف الأول والثاني وقصرهما؛ ومد الأول وقصر الثاني وعكسه، وهو كذلك إذ لا تركيب؛ لأن من مد في الأول [أ/ 209] يجوز أن يقول بالقصر في الثاني لاختلاف سبب القصر؛ لأنه في الأول كون الهمز مسهلاً، وفي الثاني كونه محذوفاً، فقد بقي في التسهيل أثر الهمز دون الحذف، فيمكن القائل بالمد في الأول أن يقول بالقصر في الثاني والعكس لاختلاف السبب فلا يلزم التركيب.

وسياتي إن شاء الله مزيد كلام في هذه المسألة في باب الوقف بالروم والإشمام والله أعلم.

1- النشر لابن الجزري: 3/ 1511.

2- حرز الأمانى للشاطبي: ص 17، البيت: 208.

وكتب على حاشية النسخة التي كتبنا منها هذا التأليف: وهنا انتهى ما وجدت مقيدا
 بخط الإمام الهمام سيدي أحمد بن مبارك في نسخة له بيده الكريمة؛ نفعا الله به وبعلمه
 آمين آمين آمين يا رب العالمين وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله
 العظيم، اللهم اختم لنا بالإيمان ولا تشمت بنا عدو¹ ولا شيطان؛ واحشرنا يا مولانا
 بحرمة القرآن مع ساداتنا القراء الأعيان في دار الجنان مع سيدنا محمد صلى الله عليه
 وسلم وأصحابه السادات الأعيان آمين يا رب العالمين.

1 كذا في الأصل، وصوابه: عدوا.

الخاتمة

هذه خاتمة أسأل الله حسنها سأبرز فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث ومنها:

✓ يعتبر العلامة أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي شخصية متنوعة الجوانب، جمع بين مختلف العلوم، فهو الإمام المقرئ، اللغوي، الأصولي، الفقيه، وكل هذه الجوانب تحتاج إلى من يبرزها دراسة وتوصيفا وتكشيفا للوقوف على عقلية الفذة وجهوده في مختلف الفنون. والناظر في تأليفه وتراثه يتبين له أنه يبحث في جزئيات لم يسبق لها إما تأليفاً أو تحقيقاً، بنفس علمي رصين.

✓ يمثل العلامة ابن مبارك أنموذجاً للعالم المتحرر، والباحث المنصف، ناقش كبار علماء القراءات من أمثال الإمام الداني والجعبري وابن الجزري من غير تعصب ولا تشدد، ورد عليهم في أدب جم، وتواضع رفيع، وكان يربأ بنفسه أن يكون من أهل التقليد المكتفين بنقل أقاويل الغير وترديدها.

✓ قدرته على توظيف مجموعة من العلوم في الجانب القرائي، نتج عن ذلك تفتيق دواخله، وتحقيق مأخذه وموارده، وتدقيق فرائده ونوادره، وإرجاع كل مسألة إلى محتملها.

✓ ومن خلال الاطلاع على تراث هذا العالم القرائي نتلمس المعالم الكبرى التي يتميز بها ومنها:

- نفسه الطويل في عرض المسائل مع مناقشتها بالحجج والبراهين، مع ذكره للأقوال المتعددة في المسألة الواحدة، ثم ترجيح ما تبدى له فيها.
- مراجعة الكثير من المصادر والمراجع وعزو الأقوال إلى أربابها، وهذا ما

جعل البركة فيما يؤلفه.

- النقد البناء مع التحلي بالأدب الجرم في الرد والنقد.
- معظم تأليفه في جزئيات وتفاريع لم يلتفت إليها فيحرر مقالاتها فيها.
- جميع مؤلفاته في علوم القرآن الباعث على تأليفها الجواب عن سؤال قدم إليه، فيجعل جوابه على شكل مؤلف يفصل فيه القول ويحل فيه محل النزاع.
- منهجه في المسائل المختلف فيها أنه يحزر محل النزاع فيها من غير إطالة ولا شروء عن الموضوع، وهذا ما يميز جل مؤلفاته إلا ما دعت له ضرورة شرح.
- اهتمامه باللغة العربية نحواً وصرفاً ظاهر في تأليفه بياناً واستدلالاً، حتى إنه أعرب جميع أبيات المقالة الوافية.

- يعتمد أساليب متعددة في الشرح فيسقط المسألة ويبينها وفق أسلوب معين ثم يعيد بيانها بأسلوب آخر في موضع ثان.
- ✓ توارء كلمة الباحثين في شبه إجماع على أن السجلماسي قد بلغ في شرحه للدالية إلى باب الهمز المصدر حقيقة أو حكماً مما يمثل ثلث القصيدة الدالية، وكلهم عالة في ذلك على كلام أبي القاسم الشاوي المشهور بدراوة في كتابه تنبيه السالك إلى جنا ثمار دالية ابن المبارك، وقد تبين لي بعد الوقوف على نسخ المخطوط الثلاثة أنه قد بلغ فيه إلى ثلثي أبيات الدالية.

- ✓ يعتبر شرح الدالية للعلامة أحمد بن مبارك الذي وسمه بالمقالة الوافية من أوسع الشروح وأفضلها، فهو تحفة في بابه، وبؤبؤ لبابه، وذلك لما تميز به حيث فصل المؤلف فيه تفصيلاً يزيل اللبس، وذيل ذلك بأمثلة توضيحية تقرب المعنى، مع قوته في الردود والاعتراضات على فحول هذا الفن وفق منهج علمي رصين ومادة علمية متينة

يتمتعها من أصولها ومصادرها تنم عن تمهر في العلوم، وتبحر في المعقول والمنقول، حتى توقّل في مصاعد الشرف.

✓ أن المؤلف لم يخل هذا الكتاب من أقوال النحويين وأئمة اللغة عند التعليل والتوجيه، وهذا جهد طيب.

✓ أن العلامة أحمد بن مبارك السجلماسي - رحمه الله - استطاع أن يعطي لقارئ كتابه صورة واضحة مفصلة وافية لفهم باب وقف حمزة وهشام على الهمز فكان له من اسمه نصيب حيث سماه: المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية.

وختاماً أسأل الله عز وجل أن يغفر لي كل ما وقع مني من خطأ أو سهو أو خلل في هذا البحث، وحسبي أني حاولت - قدر جهدي - إبراز بعض جوانب هذا العالم القرائية، وإخراج هذا الجزء من تراثه، فإن أصبت فبفضل الله ومَنّته، وإن أخطأت فهذا طبع البشر، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الفهارس العامة للكتاب

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
-سورة الفاتحة-		
إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ	5	290
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ	6	158
-سورة البقرة-		
اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ	14	232
الْحِجَارَةَ إِعِدَّتْ	24	301
فَاتُوا بِسُورَةٍ	23	384
هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ	31	301
تَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ	43	301
مَنْ ءَامَنَ	62	296
قَالَ إِنَّهُ	68	311
فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ	78	235
يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ	127	311
قُلْ- أَنْتُمْ أَعْلَمُ	140	367
فِي الْكِتَابِ وَكَذَلِكَ	159	311

234	180	بِمَسْ بَدَلَهُ، بَعْدَ مَا سَمِعَهُ، فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ
384	189	وَاتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا
384	223	فَاتُوا حَرَثَكُمْ
415	246	إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَآئِيلَ
384	258	قَاتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ
387	283	الَّذِي لَوُتِمَسَّ

-سورة آل عمران-

355	49	كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ
355	49	فَأَنْفِخْ فِيهِ
333	75	يُودِّهِ، إِلَيْكَ
235	77	وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ
233	93	فُلْ قَاتُوا بِالتَّوْبِيَةِ قَاتِلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ
327	139	وَأَنْتُمْ الْأَغْلَوْنَ
371	144	أَقْبَائِ مَاتَ أَوْ قُتِلَ
323	158	وَلَيْسَ مِتُّمُ
323	158	لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ
504	174	لَمْ يَمَسَّسْهُمْ سُوءٌ

-سورة النساء-

297	146	يُوبِ اللَّهُ
319	152	بَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً

403	176	إِنْ إِمْرُؤًا
-سورة المائدة-		
143	19	لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ
235	43	يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ
233	46	بِمَا اسْتَحْبَبُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ
-سورة الأنعام-		
260	28	وَلَوْ تَرَى إِذْ وَفَعُوا
288	34	نَبَايَ الْمُرْسَلِينَ
313	37	فُلِ إِنَّ اللَّهَ
411	67	لِكُلِّ نَبَاٍ مُسْتَقَرٌّ
388	71	إِلَى الْهُدَى إِيْتِنَا
234	116	لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ
309	144	بِمَنْ أَظْلَمَ
300	151	تَعَالَوْا أَتْلُ
-سورة الأعراف-		
290	42	الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَيْنَا لِهَذَا
388	77	يَصْلِحْ إِيْتِنَا
300	129	قَالُوا وَذِينَا
233	157	الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ

-سورة الأنفال-

312	32	السَّمَاءِ أَوْ إِيَّتِنَا
280	34	وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ

-سورة التوبة-

389	49	يَقُولُ إِيذَنْ لِّي
263	93	وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ

-سورة يونس-

388	15	لِفَاءَنَا آيَتٍ
290	35	فَلِإِلَهِ يَهْدِي لِلْحَقِّ
300	53	فَلِإِلَهِ وَرَبِّي
389	79	فِرْعَوْنُ يُتُونِي
355	94	بِإِن كُنْتَ فِي شَكٍّ

-سورة هود-

384	13	فَاتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ
319	45	وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي
341	26	بَادِيَ الرَّأْيِ
366	80	أَوْ-أَوْتَى إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ
263	116	وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَوْا بِتَرْفُوعٍ فِيهِ

-سورة يوسف-

307	29	يُوسُفُ أَعْرِضْ

301	46	الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا
385	50	وَقَالَ الْمَلِكُ إِيْتُونِي
385	93	وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ
-سورة الحجر-		
232	9	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ
409	49	نَبِّئْ عِبَادِي
301	7	بَلِغِيهِ الْإِلَّاهَ
-سورة الإسراء-		
300	100	لَوْ أَنْتُمْ
408	10	وَهَيَّ لَنَا
-سورة الكهف-		
385	16	فَأَوْدُوا إِلَى الْكَهْفِ
408	16	وَيَهَيَّ لَكُمْ
-سورة مريم-		
404	28	مَا كَانَ أَبُوكَ إِمْرَأً سَوْءٍ
342	65	هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا
-سورة طه-		
385	64	ثُمَّ إِيْتُوا صَبًّا
-سورة الأنبياء-		
371	34	أَقْبَائِي مِتَّ

281	109	أَدْرَيْتَ أَفْرِيْبٌ
-سورة المؤمنون-		
268،269	1	فَدُ أَفْلَحَ
-سورة النور-		
404	11	لِكُلِّ إِمْرِيْ
297	31	آيَةُ الْمُؤْمِنُوْنَ
301	33	مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِيْهِنَّ
-سورة النمل-		
335	43	فَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ
-سورة القصص-		
318	22	وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ
404	30	مِنْ شَاطِئِ
366	57	حَرَمًا -إِمْنًا
300	86	تَرْجُوْا أَنْ يُلْفِيْ
-سورة الروم-		
325	38	فَبَعَثَ ذَا الْفُرْبِيْ
-سورة الأحزاب-		
237	56	يَأْتِيْهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا
-سورة سبأ-		
300	16	ذَوَاتِيْ الْكُلِّ

-سورة فاطر-

408	43	وَمَكْرَ السَّيِّئِ
408	43	الْمَكْرُ السَّيِّئِ

-سورة ص-

290	21	وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ

-سورة فصلت-

391	11	وَلِلْأَرْضِ إِيْتِيَا
300	40	يَاتِحَ ءَامِنًا

-سورة الشورى-

135	11	لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ
242	23	وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ
257	49	وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ
300	43	بِالذِّمَّةِ وَحِىَ إِلَيْكَ

-سورة الدخان-

244	22	قَاسِرٍ بِعِبَادِهِ لِيَلَّا
366	55	فَلِكِهَّةٍ - اٰمِنِينَ

-سورة الأحقاف-

392	4	السَّمَوَاتِ إِيْتُونِي
301	34	عَلَى الْبَارِ الْاَيْسَ

-سورة محمد-

يَعْلَمُ أَعْمَلَكُمْ	30	303
-سورة الفتح-		
ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ	29	234
-سورة الحجرات-		
لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ	1	273
تَبِعَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ	9	312
-سورة الحديد-		
وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ	3	6، 10، 49، 54، 60، 77
-سورة النجم-		
وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ	1	264
ثُمَّ دَنَا	8	247
-سورة القمر-		
وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ	17	236
-سورة المجادلة-		
رَحِيمٍ - أَشَقَفْتُمْ	13	367
لَأَنْتُمْ أَشَدُّ	13	323
-سورة الجمعة-		
وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا ابْقَضُوا إِلَيْهَا	11	263
-سورة المنافقون-		
لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ	10	300

-سورة الطلاق-

301	6	وَإِنْ كُنَّ أَهْؤُلَتْ حَمْلاً
385	6	وَاتْمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ

-سورة التحريم-

300	6	فَوَا أَنْفُسَكُمْ

-سورة الحاقة-

327	19	هَآؤُمْ بِفِرْعَوَ

-سورة الجن-

300	1	فُلْ أُوحِيَ

-سورة الإنسان-

300	1	هَلْ آتَى

-سورة النبأ-

411	2	عَنِ النَّبَاِ الْعَظِيمِ
384	20	فَأَرِيهِ آيَةً

-سورة الانشقاق-

371	1	إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ

-سورة الفجر-

244	4	وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ

-سورة البلد-

265	4	لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ

290	10	وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ
-سورة الليل-		
264	1	وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ
-سورة الهمة-		
257	9	فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ
-سورة الكوثر-		
300	1	إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ
-سورة الإخلاص-		
114 ، 112 120،	1	فُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
-سورة الناس-		
120	1	فُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ

ثانياً: فهرس الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
245	أتى بالمعراج من جنة الفردوس وأنه منضد باللؤلؤ
291	إذا بال أحدكم فليرتد لبوله
243، 242	أفضل عبادة أمتي تلاوة القرآن
120	اقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين
354	إلا أن أرصده لدين علي
251	إن يوسف أعطي شطر الحسن
238	إنها تحية الموتى
320	توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه
243	عرضت علي أعمال أمتي
380	فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها
245	فلما فرغت مما كان في بيت المقدس أتى بالمعراج
245	فوضعت له مرقاة من ذهب ومارقة من فضة حتى عرج هو وجبريل
121	(﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن)
227	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع
220	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبت
237	كل كلام لا يذكر الله تعالى فيه فيبدأ به وبالصلاة علي فهو أقطع

464	الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين
246 ، 245	لما أسري بالنبى صلى الله عليه وسلم
341	من بدا جفا
237	من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له
12	من صنع إليكم معروفاً فكافئوه
120	من قرأ بعد صلاة الجمعة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
120	من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ بعد صلاة الصبح
120	من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ عشر مرة
120	من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ كل يوم مائتي مرة
12	من لا يشكر الناس لا يشكر الله
221	هي الرحم وأنا الرحمن، اشتقت لها اسما من اسمي
224	يا رحمن الدنيا والآخرة

رابعاً: فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	شطر البيت الشعري
34	أبياتها يمن وعام شاف
450	إدغام بيت في حلا
239	إذا قالت حذام فصدقوها
34	الحمد لله على الدوام
304	أما الأوائل أن توصل بسابقها
196	أنا ابن بجدهم علما وتجربة
252	تموا بتمام فصاروا عشرة
315	دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذا
218	حق على من له في العلم بسط
32	حمداً لربنا من فضله اصطفي
253	علي وعباس عقيل وجعفر
393	فأبدله عنه حرف مد
486	فإن ينفصل فالقصر بادره طالبا
348، 559	ففي اليا يلي والواو والحذف
302	فكاف وباء ثم لام وهمزة
299	كأن أيديهن في القاع
424	لله در الذي تأليف معجزه
488	مددت لأن الساكنين تلاقيا
251	منزه عن شريك في محاسنه

368	من يفعل الحسنات الله
265	مهما ابتدأت الهمز نفسي
414	وإذا تصبك خصاصة فتجمل
161	والاخفش بعد الكسر ذا الضم أبدلا
418	والحذف في الرءيا وفي ادركتم
563	والمد ما زال أعدلا
450	وامدد لوى حافظ بلا
159	والهمز في النطق به تكلف
514	وأن تبوأ مع السوأي تنوأ بها
490، 397	وإن حرف مد قبل همز مغير
474، 466	وإن كنت معتدا بعارضه فلا
512	وبعد لولا غالبا حذف الخبر
373	وبمراد الوصل بالياء
450، 439	وحرك به ما قبله متسكنا
450	وحمزة وقفه بواو
332	وجهان أعملا
431	ورءيا بترك الهمز يشبه الامتلا
430	ورءيا على إظهاره وإدغامه
431	ورءيا ورءيا تتوي أظهر
546	ورفعه بعد مضارع وهن
221	وشق له من اسمه ليجله

3 3 3	وعن حمزة في الوقف
4 8 2	وعند سكون الوقف وجهان أصلا
5 0 2	وفي النشر بالإدغام لم يحك
1 6 1	وفي الهمز أنحاء وعند نحاته
4 5 1	وفي الوقف عنه الواو أولى
4 5 0	وفي عشرها والطاء تدغم تأوها
4 5 0	وقبل الكسر خلف له ولا
4 6 9	وكلهم في الجن الآن ذكروا
2 9 7	وكوفهم والمازني ونافع
3 3 6 ، 3 3 5	وما فيه يلفى واسطا بزوائد
3 9 9	ومن قبله تحريكه قد تنزلا
1 7 8	وهو بسبق حائز تفضيلا
4 9 0	ويبدله مهما تطرفا مثله
4 5 2	ويسمع بعد الكسر والضم همزه
3 9 6	ويقصر أو يمضي على المد
3 5 5	يضحكن عن كالبرد المنهم

ثالثا: فهرست الأعلام

الصفحة	العلم المترجم له
284	أبو إسحاق برهان الدين الجعبري
246	أبو الإرشاد نور الدين علي بن محمد الأجهوري
276	أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون
248	أبو الحسن علي بن أبي طالب القيرواني
275	أبو الحسن علي بن محمد الخياط البغدادي
224	أبو الخير عيسى بن محمد الحسني الإيجي
37	أبو الربيع سليمان الحوات
276	أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي
23	أبو العباس سيدي أحمد الحبيب اللمطي
230	أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم المصري الشافعي
275	أبو العز الواسطي القلانسي
26	أبو العلاء إدريس المنجرة
275	أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار
275	أبو الفتح عبد الواحد بن شيطا البغدادي
287	أبو الفتح فارس الحمصي
422	أبو بكر الباقلاني
378	أبو بكر بن إسماعيل الشنواني
427	أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني
219	أبو زيد سيدي عبد الرحمن بن القاضي

24	أبو سرحان مسعود بن محمد بن علي جموع
245	أبو سعد عبد الملك بن أبي عثمان الخركوشي
274	أبو طاهر أحمد بن علي البغدادي
275	أبو الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري
485	أبو عبد الرحمان يونس الضبي
282	أبو عبد الله الفاسي
280	أبو عبد الله بدر الدين الدمشقي
336	أبو عبد الله أحمد بن الحسين الموصلي
154	أبو عبد الله محمد بن المبارك المغراوي
336	أبو عبد الله محمد ابن البرذعي
276	أبو عبد الله محمد بن سفيان القيرواني
287	أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني
240	أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي
268	أبو عثمان عفان الصفار البصري
275	أبو علي الحسن بن محمد البغدادي
287	أبو علي محمد بن واصل
287	أبو عمرو عثمان بن سعيد الصيرفي
287	أبو القاسم الشاطبي الأندلسي
239	أبو القاسم حمزة بن محمد الكناني
275	أبو القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرطوسي
276	أبو القاسم عبد الرحمان بن عتيق

275	أبو الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري
254	أبو محمد الصفاقسي المغربي
219	أبو محمد سيدي عبد القادر الفاسي
235	أبو محمد عبد الحق بن سعيد المغربي المالكي
235	أبو محمد عبد الله الترجمان الميورقي
275	أبو محمد عبد الله سبط الخياط
287	أبو محمد مكّي بن أبي طالب
217	أبو مروان عبد الملك السجلماسي التجموعي
487	أبو مزاحم الخاقاني
232	أبو المعالي محمد بن الأمير بن أبي شريف المقدسي
268	أبو نعيم الملائي
36	أحمد بن مبارك اللمطي
283	الحسن بن قاسم المرادي
222	بدر الدين الدماميني
220	جلال الدين المحلي
363	سليمان بن نجاح الأندلسي
377	محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي
223	ياسين بن زين الدين الحمصي

خامسا: فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع، المصحف المحمدي الشريف، مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف، مطبعة فضالة-المحمدية/المملكة المغربية، ط 12/2013 م.

أولا المخطوطات

❖ إنشاد الشريد من ضوال القصيد، ابن غازي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علي العثماني المكناسي (ت 910 هـ)، المكتبة الأزهرية خاص (1223) عام (38869).

❖ تنبيه السالك إلى جنا ثمار دالية ابن مبارك، أبو القاسم الشاوي المشهور بدراوة، مخطوطة الخزانة الحسنية برقم 119.

❖ شذا البخور العنبري وبعض عزائم الطالب العبقرى، محمد بن عبد السلام الفاسي، مخطوط محفوظ بمؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء رقم الحفظ: 274.

❖ فهرست أحمد بن مبارك السجلماسي نسخة رقم 101 ج بالخزانة العامة ضمن مجموع.

❖ كتاب النسبة الشريفة، الورقة الأخيرة، مخطوط بالخزانة الملكية رقم 5988

❖ كفاية التحصيل في شرح التفصيل، مسعود جموع، مكتبة ابن عباس / 261.

❖ كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، للجعبري، مخطوط جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: 3/1512.

❖ معونة الذكر في الطرق العشر، مخطوط نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش.

❖ **النور الوهاج في الكلام على الإسراء والمعراج، للأجهوري، مخطوط دار الكتب القطرية، رقم الحفظ: 932.**

ثانياً: الكتب

-أ-

❖ **إبراز المعاني من حرز الأماني، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة (ت: 665هـ)، تح: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.**

❖ **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماسي (ت: 1365هـ)، تح: الدكتور علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة- جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1429 هـ - 2008 م.**

❖ **الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394 هـ/ 1974 م.**

❖ **الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، شمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: 902هـ)، تح: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1418 هـ.**

❖ **الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (ت: 631هـ)، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق، د.ط، د.ت.**

❖ **أربعون حديثاً في اصطناع المعروف، لعبد العظيم المنذري ت 656هـ، شرح وتعليق: محمد بن إبراهيم السلمي (ت: 803هـ)، تلخيص: عبد الرحمن بن محمد بن**

مخلوف الثعالبي (ت: 875هـ)، طبع بأمر من صاحب الجلالة أمير المؤمنين الحسن الثاني رحمه الله، 1405هـ-1985م.

❖ إرتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د.ط، د.ت.

❖ إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، علي محمد الضباع، تح: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.

❖ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت: 446هـ)، تح: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.

❖ إزالة اللبس عن المسائل الخمس، أبو العباس أحمد بن مبارك السجلماسي (ت: 1156هـ)، تح: عبد العالي بلامين، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، ط 1، 1440هـ-2019م.

❖ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي (ت: 1315هـ)، تح: جعفر الناصري/ محمد الناصري، دار الكتاب - الدار البيضاء، 1956م.

❖ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463هـ)، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.

❖ الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.

- ❖ إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1423 هـ / 2002 م.
- ❖ أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، دار المعرفة - بيروت، د.ط، د.ت.
- ❖ أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، أبو داود سليمان بن نجاح، تح: د. أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، د.ط، 1427 هـ.
- ❖ أعلام المغرب العربي، عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية - الرباط، 1419 هـ / 1998 م.
- ❖ الأعلام بمن حل بمراكش وأغامت من الأعلام، العباس بن إبراهيم السملالي، المطبعة الجديدة بطالعة فاس، الطبعة الأولى، 1355 هـ - 1936 م.
- ❖ الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت: 1396 هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، 2002 م.
- ❖ إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751 هـ)، تح: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت.
- ❖ الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن أحمد بن الباذش، تح: عبد المجيد قطامش، دار الفكر بدمشق، 1403 هـ.
- ❖ التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر، لمحمد بن الطيب القادري ت 1187 هـ، تح: هاشم العلوي القاسمي، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983 م.

❖ **ألفية ابن مالك**، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت: 672هـ)، اعتنى بضبطها والتعليق عليها عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة، 1424هـ.

❖ **الأم**، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبى القرشي المكي (ت: 204هـ)، دار المعرفة - بيروت، 1410هـ / 1990م.

❖ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: 646هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1982م.

❖ **الانتصار للقرآن**، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت: 403هـ)، تح: د. محمد عصام القضية، دار الفتح - عمّان، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

❖ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.

❖ **الآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع**، للإمام أحمد بن القاسم العبادي الشافعي (ت: 994هـ)، على شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين المحلي (ت: 881هـ)، طبعة قديمة بدون تاريخ.

-ب-

❖ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، دار المعرفة - بيروت، د.ط، د.ت.

❖ **البدر الطالع في حل جمع الجوامع**، جلال الدين المحلي، تح: أبو الفداء مرتضى علي بن محمد المحمدي الداغستاني، مؤسسة الرسالة - دمشق سوريا، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005 م.

❖ **البردة**، الإمام شرف الدين أبي عبد الله محمد البوصيري، منشورات دار التراث البوديلمي، د.ط، د.ت.

❖ **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الملقب بابن مريم التلمساني، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1226 هـ - 1908 م.

❖ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان، د.ط، د.ت.

-ت-

❖ **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: 1205 هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت.

❖ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، شمس الدين الذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، وفيات 141 - 160، ط 1423 هـ - 2003، ووفيات 241 - 250 ط 1420 - 1999 م.

❖ **تاريخ بغداد**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463 هـ)، تح: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2002 م.

- ❖ **التبصرة في القراءات السبع**، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)،
تح: د. المقرئ محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الطبعة الثانية، 1402هـ - 1982م.
- ❖ **تحرير التيسير في القراءات العشر**، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن
محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، تح: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان -
الأردن/ عمان، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
- ❖ **التحديد في الإتيان والتجويد**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، دراسة
وتحقيق: د غانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان/ الأردن، ط1، 1421 - 2000.
- ❖ **تحرير مسائل القبول على ما تقتضيه قواعد الأصول والمعقول**، أحمد بن مبارك
السجلماسي (ت 1156هـ)، تح: د. الحبيب عيادي، دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء،
الطبعة الثانية، 1440هـ - 2019م.
- ❖ **تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب**، القس إنسلم تورميذا الشهير بعبد الله
الترجمان الأندلسي، تح: د. محمود علي حماية، دار المعارف، الطبعة الثالثة، د.ت.
- ❖ **تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ**، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد
الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المبرّد الحنبلي (ت: 909هـ)، عناية لجنة مختصة
من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، 1432هـ -
2011م.
- ❖ **التذكرة في القراءات الثمان**، طاهر بن غلبون (ت: 399هـ)، تحقيق أيمن رشدي
سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة: الأولى، 1412هـ -
1991م.
- ❖ **التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الأندلسي، تح: د حسن
هنداوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، ط1، د.ت.

- ❖ **تراجم المؤلفين التونسيين**، محمد محفوظ (ت: 1408 هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 1994 م.
- ❖ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: 544 هـ)، مطبعة فضالة-المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى، د.ت.
- ❖ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672 هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387 هـ-1967 م.
- ❖ **التسهيل لعلوم التنزيل**، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى الكلبي الغرناطي (ت: 741 هـ)، تح: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة الأولى، 1416 هـ.
- ❖ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ)، تح: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر-بيروت، الطبعة الأولى، 1996 م.
- ❖ **التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا**، د. محمد بن رزوق طرهوني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1426 هـ.
- ❖ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ)، تح: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة الأولى، 1416 هـ/1995 م.
- ❖ **تلخيص العبارات بلطف الإشارات**، أبو يعلى يعلى بن بليمة (ت: 514 هـ)، تح: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة، جدة، 1409 هـ-1988 م.

❖ **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل**، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت: 403هـ)، تح: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.

❖ **التمهيد في علم التجويد**، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، تح: الدكتور على حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

❖ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: 742هـ)، تح: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1400 - 1980.

❖ **التيسير في القراءات السبع**، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تح: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1404هـ/ 1984م.

-ج-

❖ **جامع البيان في القراءات السبع**، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، جامعة الشارقة - الإمارات، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.

❖ **جامع البيان في تأويل القرآن**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.

❖ **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ)، تح: محمد زهير بن

ناصر الناصر، دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، 1422 هـ.

❖ **الجامع لأحكام القرآن**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671 هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الثانية، 1384 هـ - 1964 م.

❖ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463 هـ)، تح: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف- الرياض، د.ط، د.ت.

❖ **الجامع لعلوم الإمام أحمد**، خالد الرباط، وائل إمام [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم- جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1430 هـ - 2009 م.

❖ **جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد**، برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت: 732 هـ)، تح: محمد إلياس محمد أنور، جامعة طيبة بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1438 هـ - 2017 م.

❖ **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: 728 هـ)، تح: علي بن حسن- عبد العزيز بن إبراهيم- حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية، 1419 هـ / 1999 م.

❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997 م.

❖ حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت: 1250هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ط، د.ت.

❖ حاشية على شرح التصريح على التوضيح، الشيخ يس بن زين الدين العليمي، دار الفكر - بيروت، د.ط، د.ت.

❖ الحدود في الأصول، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: 474 هـ)، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2003 م.

❖ حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، تح: علي بن سعد الغامدي المكي، مكتبة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1437 هـ - 2016 م.

❖ الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية، محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، تح: إدريس بوهليلة تحت إشراف إبراهيم حركات.

❖ الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية، د. محمد الأخضر، دار الرشاد - الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1977 م.

-خ-

❖ الخصائص الكبرى، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ط، د.ت.

❖ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جمهورية مصر العربية، الطبعة الرابعة، د.ت.

❖ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي (ت: 1111هـ)، دار صادر - بيروت، د.ط، د.ت.

-د-

❖ الدر الثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: 444هـ)، عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي (ت: 705هـ)، تح: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر - جدة، 1990م.

❖ الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، أبو بكر عبد الغني المشهور بالليبي، تح: د. عبد العالي أيت زعبول، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دولة قطر، الطبعة الأولى، 1432هـ-2011م.

❖ الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، أبو الحسن علي بن محمد الرباطي التازي الشهير بابن بري (ت: 730هـ)، تح: د. توفيق بن أحمد العبقرئ، جمعية أبي شعيب الدكالي لتحفيظ القرآن الكريم وتدریس علومه، الرباط/ المغرب، الطبعة الثالثة، 2020م.

❖ الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: الدكتور محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، الرياض، د.ط، د.ت.

❖ دليل الحيران على مورد الظمان، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي، دار الحديث - القاهرة، د.ط، د.ت.

❖ الدولة العلوية من نشأتها إلى أواخر عهد مولاي سليمان، محمد الضعيف الرباطي (ت: 1233هـ)، تح: محمد البوزيدي، دار الثقافة - الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1409هـ - 1988م.

-ر-

❖ رد التشديد في مسألة التقليد، أبو العباس أحمد بن مبارك السجلماسي (ت: 1156هـ)، تح: د. مولاي الحسين بن الحسن أحيان، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.

❖ رسالة في الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المرتب على حروفه هل يعتبر فيه الحروف الملفوظ بها، أو الحروف المكتوبة دون الملفوظ بها؟ أحمد بن مبارك السجلماسي (ت: 1156هـ)، تح: د. محمد بن عبد الله دامي، مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة الرابطة المحمدية للعلماء، الطبعة الأولى، 1435هـ - 2014م.

❖ رسائل ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: 456هـ)، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة: الأولى، 1981م.

❖ رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، اللجنة الوطنية لإحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، 1402هـ / 1982م.

❖ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، تح: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار - الأردن، الطبعة الثالثة، 1996م.

❖ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: 1270هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ.

❖ **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: 581هـ)، تح: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ/ 2000م.

❖ **الروضة المقصودة والحلل الممدودة في مآثر بني سودة**، أبو الربيع سليمان الحوات، تح: عبد العزيز تيلاني، مؤسسة أحمد بن سودة الثقافية، 1994م.

❖ **الروضة في القراءات الإحدى عشرة**، أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي البغدادي (ت: 438هـ)، تح: نبيل محمد إبراهيم، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 1415 هـ.

-س-

❖ **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ- 2000م.

❖ **سعادة الدارين في الصلاة على سيد الكونين**، الإمام يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت: 1350هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

❖ **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بمدينة فاس**، أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، تح: حمزة بن محمد الطيب الكتاني، محمد حمزة بن علي الكتاني، دار الأمان، الرباط، د.ط، د.ت.

❖ سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تح: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430 هـ - 2009 م.

❖ سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ط، د.ت.

❖ سنن الترمذي، المسمى الجامع الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1998 م.

❖ سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تح: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2004 م.

❖ سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، 1406 - 1986.

❖ سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: 385 هـ)، تح: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، 1404 - 1984 م.

❖ سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405 هـ / 1985 م.

❖ السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (ت: 213 هـ)، تح: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ

الشلبلي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، 1375هـ - 1955م.

-ش-

❖ الشافية في علمي التصريف والخط، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م.

❖ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت: 1360هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.

❖ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثانية، 1399هـ - 1979م.

❖ شرح التبصرة والتذكرة، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: 806هـ)، : عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ / 2002م.

❖ شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي (ت: 686هـ)، تح: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق - طهران، 1395هـ - 1975م.

❖ شرح الهداية، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت: 440هـ)، تح: د. حازم حيدر، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

❖ شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت 676هـ، اعتنى به وعلق عليه أبو صهيب محمد بن سامح، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.

❖ **شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوِجَرْدِي الخراساني،**
أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، تح: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد
للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، 1423
هـ - 2003 م.

❖ **الشفاء بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم، القاضي عياض بن موسى**
اليحصبي السبتي المغربي (ت: 544هـ)، تح: د. عبد السلام البكاري المساري، دار ابن
حزم بيروت، الطبعة الأولى، 1433هـ - 2012م.

❖ **شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لمشكلات الجامع الصحيح، محمد بن عبد الله، ابن**
مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تح: الدكتور طه مَحْسِن،
مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، 1405 هـ.

-ص-

❖ **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، محمد بن الحاج بن محمد**
بن عبد الله الصغير الإفرائي، تح: د. عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي،
الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.

-ض-

❖ **الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات، إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي**
الشافعي، تح: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، د.ط، د.ت.

-ط-

❖ **طبقات الحضيكي، محمد بن أحمد الحضيكي (ت 1189هـ)، تح: أحمد**
بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.

❖ **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1413هـ.

❖ **طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم**، عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السَّلَّار الشافعي (ت: 782هـ)، تح: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية - صيدا، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2003 م.

❖ **الطبقات الكبرى**، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، 1968 م.

❖ **الطراز في شرح ضبط الخراز**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله التنسي، تح: أحمد بن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1420 هـ.

-ع-

❖ **العدة في أصول الفقه**، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: 458هـ)، تح: د أحمد بن علي بن سير المبارك، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية، 1410 هـ - 1990 م.

❖ **العزیز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير**، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافي القزويني (ت: 623هـ)، تح: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997 م.

❖ عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف لأبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي، تح: د. أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، الطبعة الأولى، 1422-2001.

❖ علم البيان، عبد العزيز عتيق (ت: 1396 هـ)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1405 هـ - 1982 م.

❖ عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، (ت: 303 هـ)، تح: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1406.

-غ-

❖ غاية الاختصار في القراءات العشر أئمة الأمصار، أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار (ت: 569 هـ)، تح: أشرف محمد طلعت، طبعة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

❖ غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير بن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 3، 1402 - 1982.

❖ غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تح: الدكتور حسين محمد محمد شرف، أستاذ م بكلية دار العلوم، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م.

❖ غيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن علي الصفاقسي، تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1425 هـ / 2004 م.

-ف-

❖ فتح الباري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ)، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1429 هـ - 2008 م.

❖ **الفتح المبين في طبقات الأصوليين**، عبد الله مصطفى المراغي، مطبعة أنصار السنة المحمدية، 1366هـ-1947م.

❖ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ / 2003م.

❖ **فتح المنان المروي بمورد الظمان**، عبد الواحد بن عاشر، تح: عبد الكريم بوغزالة، الطبعة الأولى، دار ابن الحفصي للطباعة والنشر، 1436هـ / 2016م.

❖ **فتح الوصيد في شرح القصيد**، علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت: 643هـ)، تح: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، د.ط، د.ت.

❖ **الفردوس بمأثور الخطاب**، أبو شجاع الديلمي الهمداني (ت: 509هـ)، تح: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

❖ **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (ت: 1376هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

❖ **فهارس علماء المغرب منذ النشأة إلى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة منهجيتها- تطورها- قيمتها العلمية**، د. عبد الله المرابط الترغي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1990م.

❖ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات**، محمد عبد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت: 1382هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، 1982.

- ❖ **القاموس المحيط**، أبو طاهر مجد الدين الفيروزآبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.
- ❖ **القراء والقراءات بالمغرب**، سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط، د.ت.

- ❖ **قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري**، د. عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، 1424 هـ - 2003 م.
- ❖ **القصيدة الخاقانية**، أبو مزاحم موسى بن عبيد الخاقاني البغدادي (ت: 325 هـ)، تح: أبو عبد الرحمن عمرو بن هيمان بن نصر الدين المصري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث - مصرن د.ط، د.ت.

-ك-

- ❖ **الكافي في القراءات السبع**، أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي (ت: 476 هـ)، تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
- ❖ **الكافي في القراءات السبع**، محمد بن شريح الأندلسي (ت: 476 هـ)، تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
- ❖ **الكامل في ضعفاء الرجال**، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: 365 هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ / 1997 م.

❖ **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: 235هـ)، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد-الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.

❖ **الكتاب**، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سبيويه (ت: 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.

❖ **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد 1158هـ)، تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.

❖ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.

❖ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ)، مكتبة المشنى - بغداد، 1941م.

❖ **كشف القناع عن تواتر الطرق العشر النافعية في المغرب ورد ما رميت به من شذوذ أو انقطاع**، د. عبد الهادي حميتو، مكتبة دار الأمان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1442هـ-2021م.

❖ **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، أبو محمد محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، تح: د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ-1984م.

❖ **الكفاية في علم الرواية**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تح: أبو عبدالله السورقي إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، د.ط، د.ت.

❖ **كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني**، إبراهيم بن عمر الجعبري الخليلي، تح: الأستاذ أحمد اليزيدي، طبعة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية . 1429هـ - 1998م .

-ل-

❖ **الآلئ الفريدة في شرح القصيدة**، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن الحسن الفاسي (ت: 656هـ)، تح: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى 2011م.

❖ **لسان العرب**، أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الإفريقي، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ.

-م-

❖ **المجالس العلمية السلطانية على عهد الدولة العلوية الشريفة**، د.آسية الهاشمي البلغشي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1996م.

❖ **المجالسة وجواهر العلم**، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت: 333هـ)، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم)، دار ابن حزم - بيروت، 1419هـ.

❖ **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: 518هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، د.ط، د.ت.

❖ **المجموع المغيـث في غريبي القرآن والحديث**، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبو موسى (ت: 581هـ)، تح: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م.

❖ **مجموع رسائل في علم الكلام**، أحمد بن مبارك السجلماسي، اعتنى به نزار حمادي، دار الإمام ابن عرفة تونس، د.ت، د.ط.

❖ **المجموع شرح المذهب**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، دار الفكر - بيروت، د.ت، د.ط.

❖ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ.

❖ **المحصل في أصول الفقه**، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي (ت: 543هـ)، تح: حسين علي اليدري - سعيد فودة، دار البيارق - عمان، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999.

❖ **المحكم في نقط المصاحف**، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تح: د. عزة حسن، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، 1407 هـ.

❖ **مختار الصحاح**، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية بيروت، الطبعة الخامسة، 1420 هـ / 1999 م.

❖ مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي (ت: 496هـ)، مجمع الملك فهد- المدينة المنورة، 1423 هـ - 2002 م.

❖ المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1411 - 1990.

❖ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: 241هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث- القاهرة، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1995 م.

❖ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية- بيروت، د.ط، د.ت.

❖ المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)، تح: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين- القاهرة، د.ت، د.ط.

❖ معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت: 1408هـ)، مكتبة المثنى- بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت، د.ط..

❖ معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي- حامد صادق قنبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1408 هـ - 1988 م.

❖ معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ - 1979 م.

❖ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار،** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997 م.

❖ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار،** شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: الدكتور طيار آلتي قولاج، دار عالم الكتب - بيروت، 1424 هـ - 2003 م.

❖ **معرفة أنواع علوم الحديث،** عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمر، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ)، تح: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1423 هـ / 2002 م.

❖ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة السادسة، 1985.

❖ **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع** بهامش إحياء علوم الدين)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: 806هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005 م.

❖ **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،** أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790 هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.

❖ **المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار،** أبو عمرو الداني ت 444هـ، تح: جمال السيد رفاعي، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م.

- ❖ **المكتفى في الوقف والابتداء**، عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- ❖ **من أعلام المذهب المالكي بتاويلات أحمد بن مبارك السجلماسي (ت: 1156 هـ)**، د. الحبيب عيادي، مطبعة بنلفقيه الرشيدية، الطبعة الأولى، 2013 م.
- ❖ **منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه**، الإمام القاضي تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت 771 هـ)، تح: د. سعيد بن علي محمد الحميري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.
- ❖ **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، دار المصحف - دمشق، 1403 هـ.
- ❖ **المنتزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل ابن الشريف**، مولاي عبد الرحمن ابن زيدان، تح: عبد الهادي التازي، مطبعة إديال الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1993 م.
- ❖ **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: 733 هـ)، تح: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، 1406 هـ.
- ❖ **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت: 954 هـ)، دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1412 هـ - 1992 م.
- ❖ **مؤرخو الشرفاء**، ليفي بروفصال، تعريب: عبد القادر الخلاوي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1397 هـ - 1977 م.

❖ **مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن ومتن الذيل في الضبط،** محمد بن إبراهيم الخراز، تح: أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الثانية، 1427 هـ/2006 م.

❖ **مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن،** محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز (ت: 718)، تح: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى، 1423 هـ-2002 م.

❖ **الموضوعات،** جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597 هـ)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1386 هـ - 1966 م.

-ن-

❖ **النبوغ المغربي في الأدب العربي،** عبد الله كنون، دار الكتابي اللبناني - بيروت، الطبعة الثالثة، 1975 م.

❖ **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي،** محمد الصغير بن الحاج بن عبد الله اليفرنى النجار المراكشي، تح: السيد هوداس، مكتبة الطالب - الرباط، الطبعة الثانية، د.ت.

❖ **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني،** محمد بن الطيب القادري، تح: د. محمد حجي ود. أحمد توفيق، مكتبة الطالب - الرباط، الطبعة الأولى، 1407-1986 م.

❖ **النشر في القراءات العشر،** شمس الدين أبي الخير بن الجزري، تح: أيمن رشدي سويد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى، 1439 هـ-2018 م.

❖ **نهاية الأرب في فنون الأدب،** أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (ت: 733 هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1423 هـ.

- ❖ نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار، حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، 1424 هـ - 2005 م.
- ❖ نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس (ت: 1036 هـ)، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس - ليبيا، الطبعة الثانية، 2000 م.

-ه-

- ❖ هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، تح: محمد أحمد الحاج، دار القلم - دار الشامية، جدة - السعودية، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1996 م.
- ❖ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجلية في مطبعتها البهية استانبول 1951 م، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، د.ط، د.ت.

-و-

- ❖ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ)، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 1420 هـ - 2000 م.
- ❖ الوسيلة إلى كشف العقيلة، علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت: 643هـ)، تح: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، 1424 هـ - 2003 م.

ثالثا: المجلات العلمية

❖ أربعون حديثا في قضاء حاجة المسلم، وقبول عذره، والذب عن عرضه، أحمد بن مبارك السجلماسي (ت: 1156هـ)، تح: أمين بن أحمد انقيرة، المجلة الجزائرية للمخطوطات، المجلد 17، العدد: 1، 2021م.

❖ تقييد في مسمى الأصول الأصولي، أبو العباس أحمد بن مبارك السجلماسي (ت: 1156هـ)، تح: د. هشام عمران العربي، عبد الله امحمد محمود، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد الثاني، 1440هـ-2018م.

❖ جواب عن سؤال من حل الطاعون ببلدهم، أحمد بن مبارك السجلماسي، تح: د. علي قاسمي، مركز جمعة ماجد للثقافة والتراث، السنة الثانية والثلاثون، العدد مائة واثنان وعشرون، 1444هـ-2023م.

❖ جواب في تراجم نيتي التطوع المخصوص والقضاء، أحمد بن مبارك السجلماسي (ت: 1156هـ)، تح: د. مصطفى محمد جهينة، وفتحي فتح الله الجعروود، مجلة المدونة، السنة الثامنة، العدد: 30، صفر 1443هـ، أكتوبر 2021م.

❖ حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثا، أبو العباس أحمد بن مبارك السجلماسي (ت: 1156هـ)، تح: المحجوب إبراهيم محمد الزنيقري، مجلة القلعة، العدد 14، يونيو 2020م.

❖ رسالة في إيمان المقلد، أحمد بن مبارك السجلماسي (ت: 1156هـ)، دراسة محمد العربي العشيري، مجلة التراث، المجلد الأول، العدد 4، الجزائر، 2011.

❖ الطلاق المعلق على المشيئة، أحمد بن مبارك السجلماسي (ت: 1156هـ)، تح: محمد العربي العشيري، مجلة المدونة، السنة السابعة، العدد 28، شعبان 1442هـ/أبريل 2021م.

❖ مجلة المغرب، السنة الخامسة نونبر 1936.

❖ مجلة تطوان، عدد خاص برسائل المولى إسماعيل.

❖ مقالة الصواب في بيان حال بني مزاب، أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي (ت: 1156 هـ)، تح: حسن حافظي علوي، مجلة هسبريس تمودا، العدد 46، 2011 م.

رابعاً: الدراسات الجامعية

❖ إنارة الأفهام بسماع ما قيل في دلالة العام، أبو العباس أحمد بن مبارك لسجلماسي اللمطي (ت: 1156 هـ)، تح: أمينة بطان، دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب الرباط، السنة الجامعية 1995 م / 1996 م.

❖ شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية، حسن بن قاسم المرادي، تح: محمد خضير المضحى الزوبعي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد.

❖ مفتاح الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، ابن الجزري، تح: سيف شكر مصطفى جاسم، رسالة ماجستير، جامعة الموصل كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية، 1443 هـ - 2022 م.

❖ المقاصد النامية في شرح الدالية، أبو زيد عبد الرحمن بن إدريس بن محمد المنجرة الحسني الإدريسي (ت: 1179 هـ)، تح: إسماعيل عودة عياش، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية السودان، 1437 هـ - 2016 م.

❖ مقالة الأئمة الأعلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام، أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي المكناسي (ت: 1082 هـ)، تح: رضا خوشي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الإسلامية، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، الجزائر، 2014 - 2015.

خامساً: المواقع الإلكترونية

❖ الدولة العلوية والقرآن الكريم، موقع مجلة دعوة الحق، العدد 106، ينظر الرابط

الآتي:

<https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/2491>

❖ إتحاف الأنام ببعض مؤلفات المغاربة الأعلام في الوقف على الهمزة لحمزة وهشام، د. يوسف لشهب، موقع مركز أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث، ينظر الرابط الآتي:

<https://www.arrabita.ma/blog/%d8%a5%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%86%d8%a7%d9%85-%d8%a8%d8%a8%d8%b9%d8%b6-%d9%85%d8%a4%d9%84%d9%81%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%a7%d8%b1%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a3>

سادسا: فهرس الموضوعات

1.....	مقدمة
4.....	أهمية الموضوع وأسباب اختياره
6.....	الدراسات السابقة
7.....	خطة البحث:
12.....	شكر وتقدير.
15.....	الفصل التمهيدي
16.....	المبحث الأول: الدرس القرآني في عصر أحمد بن مبارك اللمطي
16.....	المطلب الأول: الحالة العلمية في عصر أحمد بن مبارك اللمطي
22.....	المطلب الثاني: أعلام عصر أحمد بن مبارك اللمطي
28.....	المطلب الثالث: مؤلفات أعلام عصر أحمد بن مبارك اللمطي
28.....	مؤلفات العلامة أبي سرحان جموع السجلماسي
32.....	مؤلفات العلامة أبي العلاء إدريس المنجرة
36.....	المبحث الثاني: ترجمة أبي العباس أحمد بن مبارك السجلماسي
36.....	المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده، ونشأته، ووفاته
36.....	1- اسمه، ونسبه، ولقبه

- 2- مولده ونشأته ووفاته 37
- المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه 40
- 1- شيوخه 40
- 2- تلامذته 43
- المطلب الثالث: مؤلفاته 46
- المؤلفات العلامة أبي العباس اللمطي المحققة: 46
- المؤلفات العلامة أبي العباس اللمطي المخطوطة 68
- المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه 74
- المطلب الخامس: عقيدته، ومذهبه الفقهي 76
- 1- عقيدته 76
- 2- مذهب الفقهي 77
- المطلب السادس: الحالة السياسية والفكرية والثقافية لعصر المؤلف 79
- 1- الحالة السياسية 79
- 2- الحالة الفكرية والثقافية 82
- الباب الأول: مؤلفات العلامة أبي العباس اللمطي السجل ماسي في علوم القرآن 85
- الفصل الأول: الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المرتب على حروفه 87

- المبحث الأول: اسم الكتاب وقيمته والباعث على تأليفه 88
- المطلب الأول: اسمه 88
- المطلب الثاني: توثيق نسبته للمؤلف 90
- المطلب الثالث: بواعث التأليف 91
- المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية 92
- المبحث الثاني: موضوع الكتاب ومصادره 93
- المطلب الأول: مضمون الكتاب 93
- المطلب الثاني: مصادر الكتاب 94
- المطلب الثالث: تصميم الكتاب 96
- المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب 98
- المطلب الأول: طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية 98
- المطلب الثاني: أسلوبه في تحرير مسائل الكتاب 101
- المطلب الثالث: ملاحظات عن الكتاب 102
- الفصل الثاني: حكم تكرير سورة الإخلاص في الختم ثلاثا 105
- المبحث الأول: اسم الرسالة وقيمتها والباعث على تأليفها 106
- المطلب الأول: اسم الرسالة 106

- المطلب الثاني: توثيق نسبته للمؤلف 108
- المطلب الثالث: بواعث تأليف الرسالة 109
- المطلب الرابع: قيمة الرسالة العلمية 110
- المبحث الثاني: موضوع الرسالة 111
- المطلب الأول: مضمون الرسالة 111
- المطلب الثاني: مصادر الرسالة 114
- المطلب الثالث: تصميم الرسالة 116
- المبحث الثالث: منهج المؤلف في الرسالة 118
- المطلب الأول: طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية 118
- المطلب الثاني: أسلوبه في تحرير مسائل الكتاب 121
- المطلب الثالث: ملاحظات عن الكتاب 122
- الفصل الثالث: حكم قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ 125
- المبحث الأول: اسم الرسالة وقيمتها والباعث على تأليفها 126
- المطلب الأول: اسمها 126
- المطلب الثاني: توثيق نسبتها للمؤلف 129
- المطلب الثالث: بواعث التأليف 130

- المطلب الرابع: قيمة الرسالة العلمية 132
- المبحث الثاني: موضوع الكتاب 134
- المطلب الأول: مضمون الكتاب 134
- المطلب الثاني: مصادر الكتاب 135
- المطلب الثالث: تصميم الكتاب 139
- المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب 142
- المطلب الأول: طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية 142
- المطلب الثاني: أسلوبه في تحرير مسائل الكتاب 145
- المطلب الثالث: ملاحظات عن الكتاب 146
- الفصل الرابع: المقالة الوافية 149
- المبحث الأول: اسم الكتاب وقيمه والباعث على تأليفه 150
- المطلب الأول: اسمه 150
- المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب للمؤلف 150
- المطلب الثالث: الباعث على تأليف الكتاب 152
- المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية 152
- المبحث الثاني: موضوع الكتاب 154

المطلب الأول: مضمون كتاب المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية	154
المطلب الثاني: تعريف الوقف والهمز وأهم مباحثه:	154
المطلب الثالث: أشهر الشروح المصنفة في موضوع المقالة الوافية	161
المطلب الرابع: مؤلفات في موضوع المقالة الوافية	163
المطلب الخامس: مصادر الكتاب	166
المطلب السادس: تصميم الكتاب	169
المنظومة	171
المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب	177
المطلب الأول: طريقة المؤلف في عرض المادة العلمية	177
المطلب الثاني: أسلوبه في تحرير مسائل الكتاب	190
المطلب الثالث: ملاحظات عن الكتاب	190
الفصل الخامس: نظراته وفرداته	194
المبحث الأول: معالم فرداته ونبوغه	195
المبحث الثاني: نظراته وترجيحاته	198
الباب الثاني: تحقيق المقالة الوافية في شرح القصيدة الدالية	200
تمهيد	201

المبحث الأول: توصيف النسخ الخطية	202
المبحث الثاني: منهجي في التحقيق	205
المبحث الثالث: نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق	207
النص المحقق	213
[مقدمة الشرح]	214
[ترجمة مختصرة للناظم]	216
[شرح مقدمة النظم]	219
[التخفيف القياسي والرسمي]	268
[مذاهب العلماء في التخفيف الرسمي]	273
[تخصيص التغير للرسم بصورة الهمز]	293
[الهمز المصدر حقيقة أو حكما]	300
[مذاهب حمزة في الهمز المصدر]	303
[حكم الهمز المصدر حقيقة]	311
[حكم الهمز المصدر حكما]	320
[مواطن اتحاد الرسم وامتناعه]	342
[الهمز الساكن والمسكن للوقف طرفا]	399

باب الهمز بعد ساكن	435
فصل في الهمز المتطرف بعد حروف المد أو اللين	477
فصل في الهمز المتوسط بعد حروف المد واللين	524
الخاتمة	566
الفهارس العامة للكتاب	569
أولاً: فهرس الآيات القرآنية المدروسة	569
ثانياً: فهرس الأحاديث	580
ثالثاً: فهرس الأبيات الشعرية	582
رابعاً: فهرس الأعلام	585
خامساً: فهرس المصادر والمراجع	588
سادساً: فهرس الموضوعات	620